

تصنيف المام دَارالِهِ جُرَةِ النَّبَوِتَةِ وَ الْمَامِ دَارالِهِ جُرَةِ النَّبَوِتَةِ وَ الْمَامِ دَارالِهِ جُرَةِ النَّبَوِتَةِ وَ الْمُحَلِّمُ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَةِ وَلَرَمِهِ مِنْ الْمُحْدَةِ وَلَمْ مِنْ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَينَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ اللَّهُ الْمُحْدَينَ اللَّهُ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ اللَّهُ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ اللَّهُ الْمُحْدَينَ اللَّهُ الْمُحْدَينَ اللَّهُ الْمُحْدَينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُعْمِ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدَينَ الْمُحْدَينَ الْمُعْتَعِينَ الْمُحْدَينَ الْمُعِينَ الْمُحْدَينَ الْمُعْتَعِينَ الْمُعْتَعِلَ الْمُحْدَينَ الْ

بِزِمَادَانَهَا، وَزَوَائِدِهَا، وَلِخُنِلَافِ أَلْفَاظِمَ مِنْهُ، رَفَظِنْهُ هِ، رَمَّعَ لَمَا هُ رَنَاء وَثَيْعَ نُرِهِ، وَضِؤَابِهِ أَبُولُسَكِامَةُ: سَلِيم بَعِثِ لِطِمَلَا كِي السَّلَفِيِّ عَنَا اللَّهُ أَهُ وَمَنَا اللَّهُ عَنَّى بِمِنَّهِ وَحَيْدٍ وَضَيْلِهِ

ابْن لقت اليم ، ابْن زِياد )

المجلِّدُ الْكُوِّلُ

النّاشِرُ مَجُمُوعُهُ الْهُرُفَالِ لِتَجَارِتِي ربي ملين ١٦٤٤١١ -١٦٨٠٦٧

# حقوق الطبع محفوظة للناشر ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

المحرف المرائدة المحرف المرائدة المحرف المحرف المحرف المرائدة المحرف المرائدة المحرف المحرف

بسم الله الرحمن الرحيم

### بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادى له.

وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُسلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسِ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْ نَفْسِ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوجَهَا وَبَثَ مِنهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِـهِ وَالْارِحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيباً ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّـهَ وَقُولُـوا قَـوْلاً سَـدِيداً. يُصْلِح لَكُـمُ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُـمْ وَمَـن يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُـولَهُ فَقَـدْ فَـازَ فَـوْزاً عَظِيماً ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أحسن الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد على وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فإن لـ ((موطأ)) الإمام مالك لوقعاً في النفوس، وصبابة في القلوب، وكيف لا يكون بهذه المثابة وهو:

أول مصنف ثابت النسبة إلى صاحبه دون أدنى ريب، وذاع وانتشر في الإسلام وتناقلته الأجيال إلى يومنا هذا.

وأول مصنف جمع بين الحديث والفقه وآلف بينهما؛ فلم تكن الأحاديث عن النبي على مدونة في الكتب الجوامع، حتى جاء الإمام مالك وتوخى القوي في حديث أهل الحجاز، ومزجه بآثار الصحابة والتابعين واجتهاداته.

وهو أشهر كتب الإمام مالك التي نسبت إليه، وأجلها على الإطلاق.

لقد كان ((الموطأ)، بحق كتاباً مباركاً ألقى الله له القبول في الأرض، وجعل لـ ((الإمام مالك)) لسان صدق في الأولين والآخرين.

لقد أحسن ((الإمام مالك)) في ((الموطأ)) الإحسان كله، فأبدع ترتيبه، وسهل تبويبه، وأودع فيه ضنائن العلم الغاليات؛ التي رزقه اللَّه إياها.

ولما كان الأمر ما وصفت، والحال التي عرفت: اعتنى به العلماء المتقدمون والمتأخرون أتم عناية؛ رواية، ودراية، ورعاية، فمنهم من شرح أحاديثه، أو وصل مراسيله، أو صنف في غريبه، أو ألف في رجاله، أو رتبه على المسانيد؛ حتى غدا بحر علم مترامي الأطراف، لا تكدره الأهواء.

ولذلك استخرت اللَّه \_ سبحانه وتعالى \_ في خدمة هذا الكتاب

المستطاب؛ فانشرح صدري إلى الجمع بين رواياته، وتخريج أحاديثه، وتقييد الفوائد الشوارد التي ذكرها أهل العلم في مصنفاتهم التي اعتنت به.

فبدأت العمل الدؤوب ثلاث سنين متواليات، حتى تم على خير، بتوفيق الله وفضله.

\* \* \* \*

#### خطة العمل

## ودونك منهجي في العمل:

۱- المحاولة بكل ما في استطاعتي إخراج هذا السفر العظيم على صورة صحيحة قريبة مما تركه عليه الإمام مالك -رحمه الله-؛ وذلك بالمقابلة بين نسخ «الموطأ» الموجودة لدي، وبالرجوع إلى المصادر الأخرى من الكتب التي اعتنت بالموضوع؛ كد «التقصي»، و «التمهيد» و «الاستذكار» و «مسند الموطأ»... إلخ.

۲- قمت بإثبات جميع الاختلافات والفروقات بين روايات «الموطأ»، لم استثن من ذلك شيئاً؛ حتى عبارات الثناء والدعاء.

٣- أثبت جميع الزيادات التي جاءت في الروايات الأخرى، أو في المصادر التي اعتنت بـ «الموطأ»، مع الإشارة إلى مصادر تلك الزيادات في المتن -أو في الهامش-؛ إذا كانت تلك الزيادات ليست في نسخ «الموطأ» المطبوعة.

٤- اعتمدت رواية (يحيى بن يحيى الليشي) كأصل للكتاب، ثم قابلت عليها روايات «الموطأ» الأخرى مقابلة دقيقة متأنية، فإن كان بين الروايات تباين واختلاف واضح -لا أستطيع معه الوصول إلى الصحيح منها-؛ اعتمدت في ذلك على رواية يحيى الليشي، ثم أذكر الفرق في الروايات الأخرى؛ وإلا فإني أذكر ما تبين لي صوابه.

٥- جعلت الزيادات كلُّها -والتي لم تُرد في رواية يحيى -بين

معقوفين []، ثم أذكر مصدر الزيادة داخل المعقوفين في المتن -أو في الهامش-؛ إن كانت في الروايات التي لم تطبع بعد والتي ذكرها أهل العلم في كتبهم.

وجعلت فروق الروايات بين قوسين () مع ذكر رمز الرواية، وقد رمزت للروايات على النحو التالي:

أ- رواية أبي مصعب الزهري: «مص».

ب- رواية محمد بن حسن الشيباني «مح».

ت- رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي: «قع».

ث- رواية عبد الرحمن بن القاسم: «قس».

ج- رواية علي بن زياد: «زد».

ح- رواية سويد بن سعيد الحدثاني: «حد».

خ- رواية يحيى بن عبدالله بن بكير: «بك».

د- رواية يحيى بن يحيى الليثي: «يحيى».

وأحياناً أضيف بعض العناوين لبعض الأحاديث، وأجعلها بين معقوفين []، منبهًا على أنها زيادة مني.

٦- ضبطت الآيات القرآنية الواردة في الكتاب على المصحف،
 ووضعتها بين قوسين منجمين ﴿ ﴾ مبيناً سورها ورقمها خلف الآية
 مباشرة.

٧- خرجت الأحاديث النبوية، والآثار السلفية تخريجاً علمياً بسيطًا؛

اعتمدت فيه على قواعد علم مصطلح الحديث التي حبَّرها الأوائل من علماء الحديث تحبيرًا، وورثها من كل خلف عدوله، فقعَّدوها تقعيدًا.

وقد سرت في تخريج الأحاديث والآثار على النحو الآتي:

أ\_الحكم على إسناد ((الموطأ)) حكماً مستقلاً، ثم أبين درجة الحديث عموماً، ثم أخرج الحديث من روايات ((الموطأ)).

ب \_ إذا كان الحديث في «الصحيحين» \_ أو في أحدهما \_ اكتفيت حين التخريج بهما \_ أو بأحدهما \_ ، ولا أزيد على ذلك إلا إذا كان الحديث متكلماً فيه ، فإنني أتوسع في تخريجه ؛ طلباً لمتابعاته وشواهده .

ج \_ إذا كان الحديث في غير «الصحيحين»؛ فإني أفصل فيه تفصيلاً موسعاً، وأذكر أقوال أهل العلم المتخصصين فيه.

وكذا فعلت في جميع الآثار؛ مبيناً درجة تلك الآثار صحة وضعفًا.

٨ ـ وضعت أرقاماً متسلسلةً لأحاديث الكتاب وآثاره المسندة، في بداية كل حديث أو أثر.

وقد حرصت في ترقيم الأحاديث والآثار على أن تكون موافقة لـ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»؛ لتسهيل وتقريب مادة الكتاب لطلاب العلم والعلماء، ولذلك فإني اعتمدت على ترقيم الأستاذ (محمد فؤاد عبدالباقي)؛ فجعلت ترقيمنا أولاً، وترقيم عبدالباقي ثانياً.

وهذا الترقيم الأخير - أعني: ترقيم عبدالباقي - يختلف باختلاف الكتب والأبواب، فأحياناً يذكر أرقاماً لأقوال الإمام مالك! وأحيانا يقع الخطأ في تسلسل ترقيمه!! فأثبته كما هو؛ ليسهل الرجوع إلى مادة الكتاب.

9- رقمت الكتب والأبواب الواردة في الكتاب بأرقام متسلسلة؛ معتمداً على ترقيم المطبوع، لكن -أحياناً- توجد أبواب زائدة على رواية يحيى؛ فأجعل لها أرقاماً جديدة، ولكي لا يختل ترقيم الأصل؛ جعلت له رقمين: أحدهما على اليمين -وهو الرقم المتسلسل الذي وضعته-، والآخر على اليسار؛ وهو الموافق للأصل المطبوع.

• ١- ضبطت نص الكتاب ضبطاً متميزاً عن جميع نسخ «الموطأ» المطبوعة، وعنيت بعلامات الترقيم عناية جيدة، وقد حاولت أن يكون الكتاب كله مشمولاً بذلك حسب الجهد والطاقة.

۱۱- ضبطت الغريب بذكر تفسيره من كتب «غريب الحديث»؛ لا سيما ما كان له اعتناء خاص بـ «الموطأ».

وقد استفدت من حواشي الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي -رحمه الله- على الجملة.

١٢ - عرَّفت بالبلدان والأماكن والبقاع الواردة في الكتاب بتعريف موجز، وضبطت منها ما يحتاج إلى ضبط.

١٣ - علقت على بعض المواضع التي تحتاج إلى تعليق؛ مما لـ ه صلة بالمسائل العقدية والفقهية، والفوائد المنهجية.

١٤ - كتبت مقدمة حافلة للكتاب، مترجمًا فيها لـ «الإمام مالك»،
 ومعرفًا بـ «الموطأ».

١٥- كتبت تراجم للرواة عن الإمام مالك المعتمدين في هذا
 الكتاب.

١٦ صنعت فهارس علمية وكشافات تحليلية؛ تعين طالب العلم
 على الوصول إلى غايته بيسر وسهولة؛ وهي:

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث النبوية.

ت- فهرس مسانيد الصحابة.

ث- فهرس الآثار الموقوفة.

ج- فهرس المقطوعات.

ح- فهرس بلاغات الإمام مالك.

خ- فهرس أقوال الإمام مالك.

د- فهرس شيوخ الإمام مالك ومروياتهم.

ذ- فهرس الأشعار

ر- فهرس البلدان والأماكن والبقاع.

ز- فهرس القبائل والفرق والأقوام.

س- فهرس الأعلام والرواة.

ش- فهرس المصادر والمراجع.

ص- فهرس الكتب على الحروف.

ض- فهرس الكتب والأبواب.

هذا ما تيسر لي بفضل اللَّه وتوفيقه من خدمة لهذا الكتاب، ولا

أدعي السلامة من الهفوات، ولا العصمة من الزلات والعثرات، فما كان فيه من صواب؛ فمن الله وحده، وما كان من خطأ؛ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله منه.

فيا أيها القارئ له: لك غنمه، وعليَّ غرمه، لك ثمرته وعليَّ تبعته، فما وجدت فيه من صواب وحقٌ؛ فاقبله، ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال لا إلى من قال، وقد ذم اللَّهُ -تعالى- من يرد الحقَّ إذا جاء به من يبغضه، ويقبله إذا قاله من يجه؛ فهذا خُلق الأمَّة البغيضة.

قال بعض الصحابة: «اقبل الحقّ بمن قاله -وإن كان بغيضًا-، ورُدَّ الباطل على من قاله -وإن كان حبيباً-».

فما وجدت فيه من خطأ: فإن كاتبه لم يسأل جهد الإصابة، ويسأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال، وكيف يعصم مِنَ الخطأ مَن خُلِقَ ظلوماً جهولاً؟! ولكن من عُدَّت غلطاته؛ أقرب إلى الصواب ممن عُدَّت إصاباته (۱).

وختامًا؛ لن أنسى ثلة من إخواني الذين يجمعني معهم الإبمان، وكلمة التقوى، فقد سهروا معي في إخراج هذا الكتاب بهذه الحلة الجميلة، وتحملوا معي همومه، حتى قام هذا العمل على سوقه واكتملت صورته التي نرجو الله العلي العظيم أن يجعل فيها النفع والفائدة الأهل العلم وطلابه.

فاللَّه أسأل بأسمائه الحسنى وصفاتـه العلـى: أن يتقبـل مـني جُهـد

<sup>(</sup>۱) انظر: «مدارج السالكين» (۳/ ۵۲۲) بتصرف.

المقل؛ نصرة لدينه، وذبًا عن سنة نبيه على ونصحاً لعامة المسلمين وخاصتهم؛ فإنه بكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل، وعلى الله قصد السبيل.

\* \* \* \* \*

# وكتبه

#### حامدًا ومصليًا ومسلمًا

أبو أسامة سليم بن عيد بن محمد بن حسين الهلالي نسبًا، السلفي عقيدة ومنهجًا، النجدي موطنًا، الفلسطيني الخليلي مولدًا، الأردني دارًا وإقامة. يوم الثلاثاء لثلاث ليال بقين من صفر سنة (١٤٢٤ هـ) في داري الكائنة في عمان البلقاء عاصمة جند الأردن من بلاد الشام المحروسة.

# تراجم أصحاب الروايات المعتمدة أبومصعب الزهري

هو أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

ولد في المدينة النبوية سنة (١٥٠ هـ).

أخذ العلم عن جلة شيوخ في المدينة النبوية؛ منهم: إبراهيم بن سعد الزهري، وحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وصالح بن قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي، وعاصم بن سويد الأنصاري، وعبدالعزيز بن أبي حازم المدني، وعبدالعزيز بن عمران بن عبدالوحن بن عبدالرحن بن عبوف الزهري، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وعبدالمهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي، والعطاف بن خالد المخزومي، وعمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص الليثي، ومحرز بن هارون القرشي، ومحمد بن إبراهيم ابن دينار المدني، والمغيرة بن عبدالرحن بن الحارث بن عبدالله بن عياش ابن دينار المدني، والمغيرة بن عبدالرحن بن الحارث بن عبدالله بن عياش ابن أبي سلمة الماجشون.

وكان اتصال أبي مصعب بالإمام مالك قوياً، فروى عنه «الموطأ»، وأخذه عنه الناس، وأصبحت روايته متداولة بين أهل العلم وطلابه.

برع في الفقه، وتولى قضاء المدينة، وكان ثقةً حجة باتفاق.

توفى -زحمه الله- سنة (٢٤٢ هــ)<sup>(١)</sup>.

\* \* \* \*

<sup>(</sup>۱) ترجمته في: "تهذيب الكمال» (١/ ٢٧٨ - ٢٨١) و اتذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠- ٢٢) و "سير أعلام النبلاء» (١/ ٣٦٩- ٤٤٠)، و «السوافي بالوفيات» (٦/ ٢٦٩)، و «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠).

## أبوعبدالرحمن القعنبي

هو عبدالله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي. ولد سنة (١٣٠ هـ)، وقيل بعدها، نزيل البصرة، ثم مكة.

أخذ العلم عن: أفلح بن حيد، وابن أبي ذئب، وسلمة بسن وردان، وإبراهيم بن سعد الزهري، وفضيل بن عياض، وعبدالعزيز بن أبي حازم، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وعيسى بن حفص بن عاصم ابن عمر بن الخطاب، والمغيرة بن عبدالرحمن الحزامي، ويزيد بن إبراهيم التستري، ويزيد ابن زريع، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم خلق كثير.

لزم الإمام مالكاً عشرين سنة، حتى قرأ عليه «الموطأ»، وكان مالك يرحب بمقدمه، ويقوم ويسلم عليه، وكأنه سلم على «خير أهل الأرض»! كما نقل ابن شاهين عن الحنيني، وكان يجلس عن يمين الإمام مالك، وبلغ الأمر عند بعض أهل العلم: أن فضله على الإمام مالك.

قال الخريبي مع جلالته وتقدمه: حدثني القعنبي عن مالك، وهـو -والله- خير من مالك!

ولذلك قدموه على أصحاب مالك؛ قيل لابن المديني: أصحاب مالك: معن، ثم القعنبي، قال: لا؛ بل القعنبي، ثم معن.

وكان -رحمه الله- حجة، ثبتاً، ربانياً.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: قلت لأبي: القعنبي أحب إليك في «الموطأ»، أو إسماعيل بن أبي أدريس؟ قال: القعنبي أحب إلي لم أر أخشع منه.

توفي -رحمه اللَّه- بـ (مكة) مجاوراً سنة (۲۲۱ هـ)(١).

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>۱) ترجمته في: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٠٢)، «تاريخ خليفة» (١٨٩) و «طبقات خليفة» (٢٢٩)، و «الطبقات الكبر» (٦/ ٣٠٧)، و «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٢٧)، و «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٠)، و «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠١)، و «الأنساب» (١٠ / ٢٠١)، و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٨٣ – ٣٨٤)، و «العبر» (١/ ٤٣٣)، و «الكامل في التاريخ» (٦/ ٣٤٠)، و «ثقات ابن حبان» (٨/ ٣٥٣)، و «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٥٧)، و «ترتيب المدارك» (٣/ ١٩٩)، و «اللهباج المذهب» (٢/ ٤١١)، و «الإكمال» (٧/ ٢٥٧).

# أبومحمد الحدثاني

هو سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي الحدثاني، نسبة إلى الحديثة؛ مدينة على الفرات.

أخذ العلم عن: إبراهيم بن سعد، وإسحاق بن نجيح، وأيوب بن النجار، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وعبدالعزيز بن أبي حازم، وعبدالوهاب بن عبدالجيد الثقفي، وعلي بن مسهر، ومروان بن معاوية الفزاري، ومعتمر بن سليمان، والوليد بن محمد الموقري، والوليد بن مسلم، وغيرهم خلق كثير.

وقد تنوعت عبارات أهل العلم فيه بين موثق ومجرح، وخلاصتها: أنه صدوق في نفسه، ضعيف من قبل حفظه، ورمي بالتدليس، ولكن؛ إذا روى من كتبه؛ فكتبه صحاح.

وأخرج له الإمام مسلم في «الصحيح» عن حفص بن ميسرة، وكان ينتقى من حديثه.

قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في «الصحيح»؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة (١).

<sup>(</sup>۱) ترجمته في: «التاريخ الصغير» (۲/ ۳۷۳)، و «تاريخ واسط» (۸)، و «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (۲۰ ۲)، و «الجسرح والتعديسل» (۲۰ ۱) و «الجموحسين» (۱ / ۲۰۳) و «تاريخ بغداد» (۹/ ۲۸۸)، و «الأنساب» (٤/ ۸۰) و «سير أعلام النسلاء» (۱ / ۲۱۸)، و «تذكرة الحفاظ» (۲/ ۲۷۷)، و «تهذيب الكمال» (۲/ ۷۲۷).

### علي بن زياد

هو أبو الحِسن، علي بن زياد العبسي.

ولد بطرابلس الغرب.

أخذ العلم عن: خالد بن أبي عمران التونسي، وسفيان الشوري، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وروى عن مالك «الموطأ».

قال أسد: كان على بن زياد من نقاد أصحاب مالك.

وقال ابن حارث: كان علىٌ ثقة مأموناً (١).

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>۱) ترجمت في: «ترتيب المدارك» (۳/ ۸۰/۸۰)، و«إتحاف السالك» (۲۷۰)، و«الديباج المذهب» (۲/۹۳)، و«مجرد أسماء الرواة عن مالك» (ص١١٨).

#### عبدالرحمن بن القاسم

هو أبو عبدالله، عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جناده العتقي المصري.

ولد سنة (١٣٢ هـ)، وأصله من مدينة الرملة بفلسطين الشام.

أخذ العلم عن: بكر بن مضر، وسعد بن عبدالله المعافري، وسفيان ابن عيينة، وسليمان بن القاسم الاسكندراني الزاهد، وأبي شريح عبدالرحمن بن شريح، وأبي مسعود عبدالرحمن بن مسعود بن أشرس الأفريقي -مولى الأنصار-، وعبدالرحيم بن خالد بن يزيد المصري -مولى بني جمح-، ونافع بن عبدالرحمن القارئ، ويزيد بن عبدالملك النوفلي، والليث بن سعد، وعبدالعزيز بن الماجشون.

لزم الإمام مالكًا عشرين سنة، وتفقه عليه، وكتب عنه علماً كثيراً، فقد كان عنده ثلاث مئة جلد -أو نحوه- عن مالك مسائل، وكان من أثبت أصحاب مالك، وروايته في «الموطاً» صحيحة قليلة الخطأ، وهو أول من حمل «الموطاً» إلى مصر.

كان ثقة متفقًا على إمامته.

توفي –رحمه الله– سنة (۱۹۱ هـ)<sup>(۱)</sup>.

<sup>(</sup>۱) ترجمته في: «تهذيب الكمال» (۱۷/ ٣٣٤)، و«وفيات الأعيان» (٣/ ١٢٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٢٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٥٦).

## محمد بن الحسن الشيباني

هو أبو عبدالله، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، صاحب أبي حنيفة، أصله من دمشق من قرية يقال لها: (حرستا)، قدم أبوه العراق، فولد محمد به (واسط)، ونشأ بالكوفة.

أخذ العلم عن: أبي حنيفة، وتفقه عليه، وإليه نسب، وتَمَّم الفقه على يعقوب القاضي أبي يوسف، ومسعر، ومالك بن مغول، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وربيعة بن صالح، وابن المبارك، والربعي ابن صبيح وغيرهم.

لزم الإمام مالكًا ثلاث سنين؛ فسمع «الموطأ».

كان إماماً من بحور العلم في الفقه والعربية، حتى قال الشافعي: لـو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن؛ لقلت لفصاحته.

لكن غلب عليه الرأي وعرف به، وتقدم فيه.

وليُّنه النسائيُّ وغيره من قبل حفظه.

توفي –رحمه اللُّه– في (الري) سنة (١٨٩هــ)(١)

<sup>(</sup>۱) ترجمته في: «تاريخ خليفة» (٥٨)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢٧)، و«المجروحين» (٢/ ٢٢٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٣٤)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ١٨٤)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ١٧٢ – ١٨٢)، و«الأنسباب» (٧/ ٣٣٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٥٣)، و«شذرات الذهب» (١/ ٢٢١)، و«الفوائد البهية» (١٦٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٨).

# يحيى بن عبد الله بن بكير

هو أبو زكريا، يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي المصري:

ولد سنة (١٥٥ هـ).

أخذ العلم عن: بكر بن مضر، وحماد بن زيد، وشعيب بن الليث ابن سعد، وضمرة بن ربيعة، وعبدالله بن السمح التجيبي، وعبدالله بن سويد المصري، وعبدالله بن لهيعة، وعبدالله بن وهب، وعبدالعزيز بن أبي حازم، وعبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، وعبدالعزيز ابن عمد الدراوردي، وعمرو بن يزيد الفارسي، والليث بن سعد، والمغيرة بن عبدالرحمن الحزامي، ويعقوب بن عبدالرحمن القارئ، وهقل ابن زياد.

لزم الإمام مالكاً، وسمع «الموطاً» مرات كثيرة، بلغت سبع عشرة مرة:

كان ثقة احتج به الشيخان.

توفي –رحمه الله– سنة (٢٣١ هـ)<sup>(١)</sup>.

<sup>(</sup>۱) ترجمته في: «التاريخ الكبير» (۸/ ترجمة ۳۰۱۹)، و «الجرح والتعديل» (۹/ ترجمة ۲۸۲)، و «الجسرح والتعديل» (۹/ ترجمة ۲۸۲)، و «توليب المدارك» (۱۱/۲۱۰)، و «تهذيب الكمال» (۲۱/۲۱)، و «هدي الساري» (۲۵۲)، و «شذرات الذهب» (۲/۷۱)، و «تذكرة الحفاظ».

## يحيى بن يحيى الليثي

هو أبو محمد، يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شملال بن منغايا، الليثي البربري المصمودي الأندلسي القرطبي.

ولد سنة (١٢٥ هـ).

أخذ العلم عن: زياد بن عبدالرحمن شبطون، ويحيى بن مضر، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن وهب، وعبدالرحمن بن القاسم العتقي، والقاسم بن عبدالله العمري، وأنس بن عياض الليثي.

أخذ «الموطأ» أولاً من زياد بن عبدالرحمن، المعروف بشبطون، الذي أدخل مذهب مالك الأندلس، ثم ارتحل يحيى إلى المدينة سنة (١٧٩ هـ)؛ فسمع «الموطأ» بلا واسطة إلا ثلاث أبواب في كتاب الاعتكاف: (باب خروج المعتكف إلى العيد)، و(باب قضاء الاعتكاف)، و(باب النكاح في الاعتكاف)؛ فرواها عن زياد شبطون عن مالك، ولازم ابن وهب، وابن القاسم، ثم حج ورجع إلى المدينة؛ ليزداد عن مالك، فوجده في مرض الموت؛ فأقام إلى أن توفاه الله، وشهد جنازته، ورجع إلى قرطبة بعلم محجة، وتصدر للاشتغال وبعد صيته، وانتفع العباد بعلمه، وهديه، وسمته.

ونسخته المعنية عند إطلاق «الموطأ»، وقد طغت روايت على نسخ «الموطأ» جميعها في المشرق والمغرب، وفي بلاد الإسلام باعتبار أنه آخر الروايات، وأكثره انتقاء وتنقيحاً.

وكان كبير الشأن، وافر الجلالة، عظيم الهيبة، إمام أهل بلده، والمقتدي به منهم، والمنظور إليه، والمعول عليه، ثقة عاقلاً؛ لكنه لم يكن من فرسان الحديث، بل كان متوسطاً فيه (١).

\* \* \* \* \*

<sup>(</sup>۱) ترجمته في: "تاريخ علماء الأندلس" (۲/ ۱۷۹ – ۱۸۱)، و «الانتقاء" (ص٥٥)، و «طبقات الشيرازي» (۱/ ۱۵۲)، و «جدوة المقتبس" (ص٣٨٣)، و «ترتيب المدارك» (٢/ ١٩٣٥–٤٥)، و «بغية الملتمس" (١٩٤١)، و «المغرب في حلي المغرب» (١/ ١٦٣ – ١٦٣)، و «العبر في خبر من عبر» (١/ ١٩٤)، و «مرآة الجنان» (١/ ١١٣)، و «الديباج المذهب» (٢/ ٢٥٣ و ٣٥٣)، و «تهذيب التهذيب»، الجنان» (٢/ ١٣٣)، و «نفح الطيب» (٢/ ٢٥)، و «شذرات الذهب» (٢/ ٢٠)، و «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٠)، و «شجرة النور الزكية» (٣٠ – ١٤).

#### عصر الإمام مالك

ولد الإمام مالك قبل انتهاء القرن الأول الهجري بسبع سنين، ومات قبل انتهاء القرن الشاني بنحو عشرين سنة، بعد أن سطر من صفحات هذه الحياة نحو سبع وثمانين سنة.

وكان نصف عمره في عهد بني أمية، والنصف الآخسر في عهد بني العباس، فأدرك الدولتين، اللتين اتسعت رقعة الإسلام في عهدهما، واستقرت فيهما أحكامه في البلاد المترامية الأطراف، التي لا تغيب عنها الشمس، إذ من الشرق وصل حكم الإسلام إلى الصين، ومن المغرب وصل إلى بحر الظلمات.

ولو نظرنا في العصر الذي شهده الإمام مالك؛ لوجدناه يمتاز بكثرة الاتجاهات الفكرية، والحركات السياسية، وحدثت فيه فتن واضطرابات، وظهرت النزعات القبلية.

إن هذه العصبيات التي نفاها الإسلام من مراكزه وحواضره؛ لجأت إلى بادية العرب، ثم عادت إلى نشاطها ونفوذها، وأصبحت هذه العصبية الذميمة، والنخوة الأليمة، والأثرة القبلية والطائفية والنسبية، فضيلة في هذه الحياة، ومفخرة من مفاخر الإنسان، بعدما كانت رذيلة من رذائل الجاهلية، وسبة على الرجل المؤمن، وقد تهيأ المجتمع لألوان من المؤامرات والدسائس.

وأخذت الحياة المادية والاجتماعية تتسع وتتفسَّخ، بعد أن فتح اللُّــه

- تعالى - على المسلمين ما فتح من أقطار، وهيأ لهم ما هيأ من خيرات، وكانت هناك محاولات للتوفيق بين حياة المجتمع والنصوص الدينية؛ فكثرت الأقوال في الفقه الإسلامي، وظهرت الآراء والمذاهب، وبرز في الحياة العلمية والدينية مذهبان أو منهجان:

المنهج الأول: منهج أهل الحديث، أو مذهب أهل الأثر؛ وهو المنهج المتقيد بنصوص القرآن والسنة النبوية، وكان لهذا المنهج أنصار كثيرون.

المنهج الآخر: هو منهج أهل الرأي؛ وهو المنهج الذي يضيف إلى تقبُّل النص واحترامه إعمالاً للفكر، واستنباطاً للحكم، واجتهاداً في تفسير النص أو تأويله.

وقد ساعد على تأييد هذا المذهب نموُّ المجتمع واتساعُه.

وتغلّب منهج أهل الرأي على بيئة العراق؛ لأنها كانت في ذلك العصر أقوى البيئات العلمية الإسلامية.

وتغلب منهج أهل الحديث والنقل على بيئة أهل الحجاز بعامة، وعلى بيئة أهل المدينة النبوية بخاصة.

وقد قضى «الإمام مالك» حياته في المدينة النبويـــة، متــأثراً بمــا فيهــا ومَن فيها.

ولد «الإمام مالك» في عهد الوليد بن عبدالملك، وتوفي في عهد هارون الرشيد، وشهد ما شهد من دولتي الأمويين والعباسيين، وما كان بينهما من صراع، وما ثار في المجتمع من ثقافات.

ومرَّ عليه في حياته الممتدة الكثير؛ فرأى الصراع بين العباسيين والعلويين، ورأى حركة الخوارج بما فيها من عنف، وشهد الجدال بين الشيعة وأهل السنة، وبين الخوارج وغيرهم، ولا بد أن يكون لكل هذا أثر بارز في حياة الإمام مالك.

هذه كلمة موجزة عن عصر الإمام مالك لا سيما في ناحيتيه السياسية والعلمية، ثم ننتقل بعدها إلى أبرز جوانب شخصية مالك وأدعاها إلى التحليل والتفصيل.

\* \* \* \* \*

#### خصائصه العلمية

أ\_إنّ الإمام مالكاً لم تؤهله معارفه الفقهية وحدها لإمامة المدينة وإنما اجتمع له بالإضافة إلى ذلك معرفة متميزة في الحديث رواية ودراية، وإحاطة بقضاء الصحابة المفتين ومن بعدهم من التابعين، ومعرفة بعلوم عصره في التفسير والسيرة واللغة؛ فلقد قرأ القرآن عرضاً على نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة (١).

وأخذ من الزهري التفسير وغريب القرآن والحديث.

أما السنة وأقضية التابعين والصحابة فقد أخذها مع الفقه من الفقهاء السبعة المعروفين وأئمة الحديث المشهورين.

ب\_إن العلوم السابقة يمكن أن توجه عقل العالم إلى أن تصنع منه علامة بها أحيانًا، ولكن تعاملها الخاص مع العقلية العلمية وتعامل العالم معها في سبيل اجتهادي تجمع بين تحمل النص وفهمه ومجالات تطبيقه في المواقع المناسبة تنقل العالم إلى مستوى الإمامة الحقة، ويساعد على هذا تفوق تلك القدرات الذاتية الفطرية من سرعة الحفظ ونمو الذكاء، والقدرة العقلية على الفهم والاستنباط التي تدفع العالم إلى توظيف هذه القدرات في حل المشاكل الواقعة، وإيجاد حلول عملية لحاجات الناس تتلاءم مع الإسلام.

ويتبع هذا قدرات مكتسبة من الحرص على العلم وملازمة

<sup>(</sup>١) الذهبي في ((السير)) (٨/ ٨٥ و٩٩).

العلماء، واختيار مصادر العلم وتنوعها، وتميز البيئة العلمية الخاصة والعامة، وذلك حين توضع في خدمة تلك القدرات الفطرية لتستفيد منها في أدق فهم وأعمق نظر وأوسع مدى.

ج- إن الإمام مالكاً رُزق قدرات فطرية نامية. ففي الحفظ أعطي سرعة وضبطًا.

ومن القدرات المكتسبة أن مالكاً كان يتحين انصراف الطلاب عن أساتذتهم ليتفرغوا إليه، فيأتي نافعاً في رابعة النهار ليأخذ عنه السنة وقضاء عمر وابنه عبدالله -رضي الله عنهما(۱) -، أو ياتي الصبح فلا يكون عنده أحد وهو واقف في البرد على درج بيته (۱)، ويضع في كمّه تمرات يعطيها لخادم (ابن هرمز) ليصرف طلابه عنه ويبقى هو معه طول النهار وشطراً من الليل ويسبق إلى مجلسه (۱).

د- إن الطالب في عصر مالك وبعده يقتبس من معارف شيخه وأخلاقه معاً، فالشيخ كان يُعَدّ مدرسة علمية وتربوية لتلاميذه فيعرفون بها ثم تعرف بهم كما أنه يندفع بدوافع الإخلاص والأبوة والحبة في الحرص على تعليم طلابه وتأديبهم، وبخاصة حين يجد الشيخ في تلميذه أمارات التفوق والنبوغ.

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۱/ ۱۲۰).

<sup>(</sup>٢) "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٩٦).

 <sup>(</sup>٣) «ترتيب المدارك» (١/ ١٢١): كنت آتي ابن هرمز بكرة، فما أخرج من بيته حتى
 الليل، وفي رواية: وكنت أجعل في كفي تمرًا، وأناوله صبيانه وأقول لهم: إن سألكم أحد عن الشيخ، فقولوا: مشغول.

ويظهر أن الإمام مالكاً قد اقتبس في أول دراسته من أدب ربيعة بن عبد الرحمن ومن علمه، فقد كان ربيعة متنوع الأبعاد العلمية، فهو صاحب سنة يلتزم بها علماً وعملاً، وهو صاحب رأي اشتهر به، وابن هرمز الذي لازمه مالك سبع سنين أو ثماني سنين ملازمة شَغَلَتْ معظم يومه وأطلعته على صور من النقاش والرد على أهل الأهواء والبدع، بالإضافة إلى الصدق والغيرة على مصالح المسلمين.

ومالك هو (العاقل) عند ربيعة، وهو (عالم الناس) عند ابس هرمز، و(وعاء العلم) عند الزهري.

هـ ـ إن إدراك المعارف المتنوعة وترتيب العلاقات بينها وتنظيمها وَفْقَ نسق معين في مصنف مستقل في الحديث والفقه: ((الموطأ)) مؤشر على وجود طاقة ذهنية خاصة، لا من حيث الأمانة العلمية ونخل الأحاديث وإبعاد بعضها كل سنة واختيار أصحها فحسب؛ وإنما هـو إدراك منظم لمنافع الناس في الناحيتين العلمية والعملية، وهو تنظيم يبرز قدرته على تصنيفه العلوم المتعارَف عليها في عصره؛ كعلوم الحديث، والتفسير، واللغة، والسير، والفلك، والرد على أهل البدع والأهواء، كما يتحقق في حلقاته ومجالسه، حيث خصص للحديث مجلساً وللفقه مجلساً وللرد على المبتدعين مجلساً، ولدرس الخلاف مجلساً، ولكل مجلس منها. طلابه الذين يكثرون ويقلون، ويتخصصون في مجلس، أو يجمعونه مع مجالس أخرى، ولكن من الثابت أن للعلماء والمحدثين مجالسهم الخاصة وللعامة مجالسهم العامة. وهو أمر يقدره هو أحياناً، ويُبقى أمر تعيينه لطلابه أحياناً أخرى؛ فقد يُقبل عليه زمرة من الطِلاب، ويرسل مالك إليهم خادمه ليستعلم عن رغبتهم، فإذا كان جوابهم طلب الحديث؛ تهيّناً له بالاغتسال، ولُبس البياض والتّعَمّم، والتزام الوقار، ثم خرج إليهم وحدثهم (١).

وقد رُزق مالك أمرين لم يرزقهما أحد:

أولهما: تطاول العمر على امتداد القرن الثاني للهجرة، قرن الأئمة الجهابذة مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وابن حنبل، منه ثلاثون عاماً تفرد فيها تفرد فيها مالك بإمامة الأمة، ومنه سبعون عاماً أو تقل شيئاً تفرد فيها بزعامة الفقه بالمدينة والأصقاع كلها تتبعها؛ إلا قلّة في بقعة أو أخرى. فللمدينة زعامة السنن في كل بلاد الإسلام، يقول أبو الحسن الدارقطني: لا أعلم رجلاً تقدم أو تأخر اجتمع له ما اجتمع، وذلك أنه روى عنه رجلان حديثًا واحداً بين وفاتيهما نحو (١٣٠ سنة): محمد بن شهاب الزهري مات (سنة ١٢٤)، وأبو حذافة السهمي مات (سنة شهاب الزهري مات (سنة ١٢٥)، وأبو حذافة السهمي مات (سنة ٢٥٠)، ورويا عنه حديث «الفريعة بنت مالك» في سكنى المعتدة (٢٥٠).

ويقول جعفر الفريابي: لا أعلم أحداً روى عنه الأئمة الجُلّة ممن مات قبله بدهر طويل إلا مالكاً، فيحيى بن سعيد مات قبله بخمس وثلاثين سنة، وابن جريج بثلاثين، والأوزاعي بعشرين، والثوري بثماني عشرة، وشعبة بسبع عشرة، وأضاف غيره: وأبو حنيفة بثلاثين، وهشام بأكثر من ذلك (٣).

<sup>(</sup>١) (أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص ٢٧).

<sup>(</sup>۲) «الموطأ» (۲/ ۵۹۱) في الطلاق، باب مقام المتوفى عنها زوجها حتى تحل.

<sup>(</sup>٣) اترتيب المدارك» (١/ ١٤٣).

والأمر الثاني: أن السنين التي راحت تتزاحف نحو التسعين من عمر مالك كانت امتداداً لقرن سابق كله السنة، وتطبيقها الدقيق. فمالك لم يجئ على فترة أو انقطاع من العلماء محن سبقوه ليسلمه بعده، ولم يكن قد مضى عشر سنوات على توقف ينبوع زكي من ينابيع التيار السني؛ عمر بن عبدالعزيز، وقد توج عمله وعلمه علم الفقهاء السبعة وعملهم؛ إذ أثبت نجاح جهودهم، وتأثيرهم في القرن الأول الذي نقلوا آثاره إلى الوجود كله.

وأما ظرف المكان؛ فموافق لظرف الزمان، إن كان هو المكان الذي صنع فيه الصنيع العظيم نفسه دون أن تطرأ عليه من طوارئ الحدثان إلا نوادر في العدد والقيمة والأثر، فكان خليقاً أن ينقل الشيء نفسه من الرجال أنفسهم ومن أبنائهم ومواليهم؛ من أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وابن مسعود، ومن أبنائهم الفعليين أو العلميين؛ كمدرسة عائشة، وأم سلمة رضى الله عنهما ـ، أو من الأصهار والآل.

وكانت هذه الفيوض العلمية فرصة يدخرها الله \_ تعالى \_ لمالك، فتناهى إليه كل موجات المدينة ليحدث بسلسلة الذهب (مالك عن نافع عن ابن عمر)، أو بغيرها؛ مثل: (مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر)، أو عن (أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة)، أو عن (هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير)، أو (عن عائشة)(1).

ومن الجدير أن نتحدث في:

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۱/۱٤۳).

#### مقوماته العلمية

تقوم خاصية العلمية على مقومات خارجية تتفاعل مع قدرات ذاتية، توجّه العالم إلى استيعاب التيارات الفقهية والقضايا العلمية وانضاجها في نفسيّته، وتمثلها في تفكيره، ثم تشقيق الفروع عنها واستنباط الأحكام من كلياتها في الاجتهاد المطلق، أو اجتهاد الإمام.

والإمام مالك شهد بإمامته المطلقة آثارُه العلميةُ، وتلاميذُه الكثيرون على الرغم من بطء حركة الترجمة والتأليف، وقلة الكتابة والتدوين، وعدم توافر الوسائل العلمية الحديثة.

والعلمية التي تمتع بمزاياها الإمام مالك اتخذت مقومات خارجية وأخرى ذاتية.

# أُولاً: المقومات الخارجية:

(أ) إرث البيئة النبوية: وأعني بها: البيئة العلمية الخاصة في أسرته من أعمام وإخوة وأجداد، كانت لهم مجالاتهم العلمية، ومن أب وأم أعدًا لولديهما ما يحتاج إليه من دعم مادي ومعنوي.

ومن بيئة دار الهجرة التي سبق الحديث عنها، وشهد هو نفسه بخصائصها المكانية والزمانية والعلمية، وأكد ذلك عزلتها السياسية عن المجتمعات الأخرى، وأنها مهوى أفئدة العلماء والخلفاء والولاة بدوافعهم المتنوعة، وتجمع أجناس من البشرية مختلفة الأعراق واللغات والخبرات، معهم تجاراتهم وأنماط سلوكهم الديني والدنيوي.

ومن بيئة العصر الذي عاش فيه والممتد في ثلاث قارات وأكثر، وقد كان مالك ملتقى علم المشرق البعيد خراسان وما وراء النهر، وعلم المشرق القريب في العراق والشام ومصر، وعلم المغرب الذي بدأ يأخذ ويقتبس أكثر مما يعطي، تحدو علماءهم عواطف دينية إلى دار الهجرة النبوية، وتدفع إلى تطواف ورحلات علمية عرف بها علماؤنا شرقاً وغرباً.

وما رافق ذلك كله من أنشطة علمية حية معاينة، وما شهدت فيه بدايات معارف حالية موفقة، وما حفزت إليه همم العلماء في إرساء نهضة علمية مزدهرة متوقعة.

(ب) كثرة شيوخه: وهي منقبة علمية في عصر الإمام مالك، ونيفه بعضهم على (٩٠٠) شيخ. وهذا يعني أن تلقي العلم عن هذه الجمهرة

العريضة مشافهة وكتابة يدل على قدرة محيطة بعلومهم، وبخاصة من لزمه منهم مدة طويلة، وقدرة على استيعاب طرائق المنهج العلمي، واختصاصاتهم العلمية العامة والخاصة، واختيار نوعية العلماء الذين يتصفون بالعلمية ويمارسون وسائلها بضبط وإتقان. فقد أثر عنه قوله: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون عنه، لقد أدركت سبعين عمن يقول: قال رسول الله على عند هذه الأساطين -وأشار إلى المسجد-، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت؛ لكان أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن»(١).

ويظهر أن شيوخه الذين كان تأثره بهم عميقاً ومتنوعاً هم:

ربيعة بن أبي عبدالرحمن (ت ١٣٦)، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت ١١٧)، ونافع المدني (ت ١١٧)، ومحمد بن مسلم، ابن شهاب الزهري (ت ١٢٤)، وجعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨)، ومحمد بن المنكدر (ت ١٣٠) وغيرهم.

<sup>(</sup>۱) «الترتيب» (۱/ ۱۳۳).

# ثانياً: المقومات الذاتية:

علمت عناية الإمام مالك بالأثر وحفظه الذكي، في مجلس واحد أو في مجالس متعددة، ولكن الذاكرة التي كان يعتمد عليها هـو وأمثاله من حفاظ الحديث لم تكن الوسيلة الوحيدة في التعامل مع العلم وأخذه من أفواه المحدثين.

فقد كانت كتابة النصوص طريقاً آخر لنشر العلم، وتدوين الآثار على الألواح وسيلة مستعملة منذ عصر الرسول -عليه الصلاة والسلام - لدى الصحابة الذين كانوا يُتقنون الكتابة، وهم قادرون على عييز القرآن من الحديث، وبقي الأمر كذلك حتى عصر مالك الذي شاع فيه أمر الكتابة، وكان (مالك) من الجيزين له والمنفذين، بيد أن القوى المعنوية الذاتية الأخرى كانت لها آثارها في إمامة مالك ومنها (الفقه).

فالفقيه يستند إلى النصوص الصحيحة التي يستنبط منها أحكام الإسلام، وإذا كانت النصوص محدودة والقضايا غير محدودة؛ فلا بد للفقيه المجتهد أن يتعمق في معرفة حِكَمِ التشريع ودلائل النص وإشارته ومفهوم مخالفته؛ ليكون قادراً على القياس والاجتهاد والمصالح المرسلة التي هي حصيلة إعمال العقل وشحذه في مواجهة الأحداث المتطورة والأمور المستجدة، وعرضها على الإسلام نصاً وروحاً.. والتفكير يعين الفقيه على فهم النصوص، ويوجه إلى حسن تطبيقها، ويفرق بين النصوص المتشابهة وغير المتشابهة، ويحمل الأحداث عليها إن كانت قابلة للحمل، مدركاً مقاصد الشريعة في رفع الحرج وإزالة الضرر

والتيسير على الناس، والتنزه عن أغراضه الخاصة؛ وهو أصل في الاستنباط، ومقوم ذاتي لا غنّى عنه في توالي العصور وتجدد الأحداث، وهو من المبادئ التي حض عليها الإسلام في كل مكان وزمان.

ولكن؛ هل يترك إمام في الإسلام نصاً صريحاً إلى رأي أو قياس؟ وهل ينزع إلى اتخاذ الرأي النظري أو الجدلي ويدع الأمور العملية في حياة الناس؟ وما هو موقف الإمام مالك من الأخذ بالرأي؟ وما منهج تفكيره عموماً؟ وما الغاية من تفكيره وإعمال رأيه؟

فمالك فقيه متصدر لوضع حلول عملية لتصرفات الناس في حياتهم، فالفكرة الواضحة عن منهج تفكيره تُلقي أضواء لا بد منها لفهم تدبيره التشريعي، وبقدر ما لهذا التدبير التشريعي من عمق وأصالة؛ يكون التقدير الصحيح له، كما أن المعرفة الصحيحة لمنهج تفكيره وأصول تقديره هي وحدها التي تُعين على إدراك أصول تشريعه وأسس تدبيره المنظم للحياة.

فهو يتحدث عن النظر العقلي، ويقول لمن سأله: انصرف حتى أنظرَ فيها، فيتردد كثيراً.. على أن هذه العقلية ليس تفكيرها في التفكير القائم على النظر وترتيب المقدمات والاتكاء على المنطق، بل هي مجرد إعمال العقل طلباً للحقيقة وتقديراً للخطأ والصواب بالمعنى العام.

فيكون من ذلك رأي ليس هو الرأي المنطقي القياسي الذي عُرف لمدرسة الرأي الحنفية في العراق، وهذا الرأي بمعناه العام هو الذي يستعمله مالك كثيراً في قوله وتأليفه، حينما نسمع مثل قوله: "إنما أنا بشر، أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي: فكلٌ ما وافق الكتاب والسنة؛

فخذوا به، وما خالف فاتركوه»؛ فهو الرأي بمعنى: مطلق الفهم، وهو غير القياسى الخاص.

فأما العلم الذي يؤثره؛ فهو العلم النقلي، إذ يقول: «ما قَلَّتِ الآثار في قوم؛ إلا ظهر فيهم الأهواء»، وهو يلعن أصحاب التفكير المنطقي الفلسفي في شخص (عمرو بن عبيد) شيخ المعتزلة.

وأما الغاية مما يسميه هو تفكيراً؛ فهي الفائدة العملية، إذ يقول: «لا أحبُّ الكلام إلا فيما كان تحته عمل».

وكل ذلك يرجِّح في جلاء أن مالكاً حينما يقول بإمكان المعرفة يرتاح إلى أن مصدرها الأول والأكبر هو: الوحي، وأن طريق التعليم الأوثق والأجدى هو تعليم الله -سبحانه-.

وليس من شك أن القدرة على التوفيق بين الحاجات العملية ومصالح الناس وبين النصوص الشرعية يتطلب قدرة ذاتية خاصة في تفهم النص وأبعاده المعنوية وحكمته، وكذلك تفهم المشاكل الواقعية، والتعامل العملي وما يجوز منه وما لا يجوز، وما يمكن تصنيفه في الحلال، وما يمكن تصنيفه في الحرام.

وكانت هذه المنازع -وما تزال- تُلِحُ على العلماء أن يخرِّجوا أعمال الناس وَفْقَ الشريعة، حين اتسعت الفتوحات الإسلامية والتقت أجناس وحضارات متعددة تحت لواء الإسلام، والتزام أكثرهم بالإسلام ديناً ومنهج حياة.

ومن غير ريب أن الإمام مالك الذي كان يتتبع خطى المسلمين

وفتوحاتهم ويعاين أحوالهم بلقائه مع علمائهم وعامتهم، ذلك كله بعقله، حاول أن يجد لذلك إجابات إسلامية تضع في حسبانها إبراز القيم والمبادئ الإسلامية، وصرف لذلك كله حياته؛ لم يعرف فيها مداخلة بالسياسة ولا مشاركة في الجيوش، ولا رحلة خارج الحجاز والمدينة بصورة خاصة.

# ثانياً: الجانب العقلي:

وعقل مالك منقبة من مناقبه المشهورة؛ فكان (ربيعة) يقول -إذا جاء مالك-: قد جاء العاقل<sup>(۱)</sup>.

وكان العلماء يفضلون مالكاً بتفوق القوة المدركة؛ فيقول عبدالرحمن بن مهدي: لقيت أربعة: مالكاً، وسفيان، وشعبة، وابن المبارك، فكان مالك أشدهم عقلاً، وما رأيت عيناي أحداً أهيب من هيبة مالك، ولا أثمَّ عقلاً، ولا أشدً تقوى، ولا أوفر دماغاً من مالك.

ومالك العاقل يصون عقله، ويحافظ على قدرته، ويربأ أن يجالس الحمقى والسفهاء؛ فقد نُقِلَ عن أحمد بن حنبل قول مالك: ما جالست سفيهاً قط، وقال أحمد: ليس في فضائل العلماء أجلُّ من هذا.

ومن مظاهر تقديره العقل: تركه أقوال السفهاء، والتزامه بالصمت في كثير من الأحيان.

فقد قال أبو نوح ومصعب الزبيري: ذكر مالك يوماً شيئاً، فقلنا له: من حدثك بهذا؟ قال: إنا لم نجالس السفهاء.

وقال زياد بن يونس: كان -والله- مالك أعظم الخلق مروءة، وأكثرهم صمتاً. وكان إذا جلس جلسة لا ينحل منها حتى يقوم، ورأيتــه كثير الصمت قليل الكلام، متحفظاً للسانه.

<sup>(</sup>١) (ترتيب المدارك) (١/ ١١٦).

### من مظاهر عقليته:

ومن مظاهر عقليته -أيضًا-: ظهوره أمام الآخريـن بسَـمْت الوقـار والهدوء وكمال الهيئة الخارجية.

قال بشر بن عمر الزهراني: كان مالك إذا أصبح؛ لبس ثيابه، وما وتعمم، ولا يراه أحد من أهله ولا أصدقائه إلا متعمماً، لابساً ثيابه، وما رآه قط أكل أو شرب حيث يراه الناس، ولا يضحك، ولا يتكلم فيما لا يعنيه.

ومن مظاهر تميزه بنضوج العقل: اتباع العلماء رأيه فيما يحتاج إلى رأي. قال ابن أبي أويس: كان الناس كلهم يصدرون عن رأي مالك بن أنس.

واتقاء الفتنة وارتكاب أخف الضررين مقولة عقلية لزمت حياة مالك حتى في الأمور السياسية.

قال ابن كنانة: قال العمري لمالك: بايعني أهل الحرمين وأنت ترى ظلم أبي جعفر، فقال له مالك: تدري ما الذي منع عمر بن عبد العزيز أن يولي رجلاً صالحاً بعده؟ قال: لا. قال: كانت البيعة ليزيد فخاف عمر بن عبد العزيز إن بايع أن يقيم (يزيد) الهيج، ويقاتل الناس؛ فيفسد ما لا يصلح. فاحتمل العمري عن رأي مالك(1).

ومن مظاهر عقليته: تأنيه في الفتوى، وتحريم في الإجابة، وإنصافه السائل؛ وهي منقبة جليلة القدر، عظيمة الأثر في إمام يأتسى بأقواله

<sup>(</sup>١) «الترتيب» (١/ ١٣٩).

وآرائه جمهور كبير من المسلمين.

قال العمري: قال لي مالك: ربما وردت على المسألة تمنعني من الطعام والشراب والنوم، فقلت: يا أبا عبدالله! ما كلامك إلا كنقش في حجر، ما تقول شيئاً إلا تلقوه منك. قال: فمن أحق أن يكون كذا إلا من كان هكذا.

والتأني في الفتوى قد يستغرق الليل بطوله.

قال عبدالرحمن بن مهدي: سمعت مالكاً يقول: ربما وردت علمي مسألة؛ فأسهر فيها عامة ليلي.

وأحياناً كان يَرِدُ عليه السائل فلا يجيبه في حضوره حتى يستقر نظره فيها.

قال ابن عبد الحكم: كان مالك إذا سئل عن المسألة؛ قال للسائل: انصرف حتى أنظر فيها؛ فينصرف ويتردد فيها، فقلنا له في ذلك، فبكى، وقال: إني أخاف أن يكون لي من السائل يوم وأي يوم؟!».

وقد يدوم شغله بالمسألة الواحدة فترة مديدة.

قال ابن القاسم: سمعت مالكاً يقول: إني لأفكر في مسألة منذ بضع عشرة سنة فما اتفق لي فيها رأي إلى الآن.

وفي رواية عن سحنون: قول مالك: اليوم لي عشرون سنة أتفكر في هذه المسألة (١).

<sup>(</sup>۱) «ترتيب المدارك» (۱/ ۱۶۶).

وكان يعيب سرعة الإجابة وكثرتها، ويعد ذلك من صفات معلم الصبيان التي تنبئ عن ضعف العقل.

قال ابن وهب: وسمعته يعيب كنثرة الجواب من العالم... قائلاً: وإنما يصنعه معلم الكتاب(١).

<sup>(</sup>١) الترتيب، (١/ ٥٠).

### أبعاد العقلية في شخصية مالك:

ويمكن استشفاف أبعاد العقلية عند الإمام مالك في المجالات الآتية:

أ - الميل القوي إلى التأمل العلمي، وعرض الأمور على العقل، واستخدامه كطاقة متميزة، والإفادة من وسائل المعرفة الفطرية التي زود الله بها الإنسان في قوله: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون﴾ [النحل: ٧٨].

والميل القوي إلى تفكير صاف بعيد عن التأويلات والافتراضات والأغلوطات.

وإن ما وُصف به من طول التأمل، وما التزم به في عرض المسائل الفقهية، وتجنب الأزمات السياسية التي وقع العديد من العلماء في إسارها؛ تبرهن على رجاحة عقله، ورزانته، ووزنه الأحوال بالقسطاس المستقيم.

وهذه القدرة الفطرية المتفوقة ترفعه إلى مستوى الإمامة الحق، حيث تجعل منه منارة الحائرين واستقرار الخائفين وملجأ المضطربين؛ من كان منهم في إطار المسؤوليات العلمية والسياسية، ومن لم يكن.

ب - التفكير العملي لا التفكير الفلسفي المثالي، ولا المنطقي السفسطائي الجدلي؛ طلباً للحقيقة، واستخداماً للقدرة النامية على الربط بين النصوص والواقع، وملاءمة النص التشريعي بالعمل التشريعي.

وليس المراد تطويع النص التشريعي للعقل الإنساني والعمل

الواقعي وإيجاد الحلول التشريعية لممارسات الناس العادية والمنحرفة، وإنما هو إعطاء منهج كلي عملي تستقيم معه حياة الناس وأمور معايشهم، بعيداً عن الحجاج والتأويلات التي لا تنتهي.

ت ـ اصطفاء المعرفة الصحيحة والعلم النقلي الشابت من مصادره الأمينة، والعدول عن المعرفة المشوهة والممزوجـة بالأباطيل والجهالات؛ وهو المنهج العلمي للمعرفة الذي يقوم على الروايـة والدرايـة معاً، فهو الذي كان يقول: «ما قلّت الآثار في قوم؛ إلا ظهر فيهم الأهواء»(۱)، وهو الداعي إلى ترك رأيه إذا عارضه العلم النقلي من قرآن وسنة؛ فهو يقول: «إنما أنا بشر، أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيـي: فكل ما وافـق الكتاب والسنة؛ فخذوا به وما خالف؛ فاتركوه».

ث - التسليم العقلي في الأمور التي ليست في مجال العقل، والعدول عن الافتراضات الذهنية التي تولد الشكوك وتبعث على الريب، واللجوء إلى النص الثابت والأخذ به نصاً ومعنى، وهذا يتبين حين يسأله أصحاب البدع عن صفات الله وأفعاله، فالمراء والجدال (يقسي القلب ويورث الضغن). والتنقل بالدين نتيجة لذلك خروج عنه. ولئن كان التحرج من تقليب الرأي وتبادل الفكر في الدين ضرباً من التسليم المؤمن، وسعياً إلى الخلاص من التشكيك في غيبيات ليس من الخير الإمعان في تقليبها، مهما يكن هذا الرأي في تقدير المقدرين؛ فإن صاحبنا لا يقول بهذا في يكن هذا الرأي في تقدير المقدرين؛ فإن صاحبنا لا يقول بهذا في الاعتقاديات فحسب بل يقرره في العلم جملة؛ فيكره مثل

<sup>(</sup>١) الزواوي في «المناقب» (ص ٣٨).

ذلك فيه، ويقول: «المراء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب العبد».

والعقل الواثق بقدرته، الموقن بإمكاناته الناشط للعمل ضمن حدوده هو العقل الذي يمكنه أن يجتهد في منافع الناس، حتى وَإِن استغرقت لديه المسألة أياماً وسنوات، وهو القائل: «لا أحب الكلام إلا فيما كان تحته عمل»، وهو يسأل عن طلب العلم فيقول: «حسن جميل، ولكن انظر الذي يلزمك من حين تصبح إلى حين تمسي فالزمه».

ج- سمو العقلية العلمية إلى مستوى الروحية، ومزجها بالعاطفة الدينية. فالحكمة نور يقذفه الله في القلب، وينابيع الحكمة تتفجر في قلب العبد المؤمن.

وقد جعل الإمام أبو حنيفة الفقه: معرفة الله واتباعه، فالمعرفة تحصيل من الإنسان وهبات من الله، ولكن الحكمة مسحة ربانية على قلب العبد، وهي -أيضاً- (طاعة الله والاتباع لها، والفقه في الدين والعلم به).

فالنشاط الفقهي -العلمي والعملي- هـو الحكمة الـتي يـأنس بهـا قلب العالم، فهو بهذا النور يقرأ، وبه يعلم، ومنه يستقي فتاويه.

والإمام مالك لا يفلسف هذه العاطفة الروحية، كما لم يفلسف العقلية التأملية، ولا يتتلمذ عليها من خارج نفسه في فلسفة انعزالية زاهدة، وإنما يستوحي أبعادها من إيمان قلبه وقناعة عقله، فهي ذاتية المصدر عملية المنطق. ولهذا فهو يؤكد عليها في معظم أحاديثه وحلقاته ومجالسه.

وهذا المزج بين العمل العقلي والتطلعات الإيمانية يدفع الإمام إلى الحرص على العلم والتعلم قرابة ثمانين عاماً، كما يدفعه إلى حسن التعامل مع الولاة والخلفاء الذين يفيدهم من علمه وتوجيهاته في جانبه الإيجابي، أما في جانبه السلبي؛ فهو التحرز عن الفتاوي والاستبصار بها والتيقن من صحتها.

ولا أدل على اهتمام مالك بهذا السمو العقلي من رغبته في ربط الإيمان بالعمل والعلم بالخلق، حيث يقول: «العلم نور لا يأنس إلا بقلب خاشع».

ولا أدل على ذلك -أيضًا- من طهارته والتزامـه سَـمْت الوقـار في لباسه وهيئته، ولباسه في التحديث عن الرسول ﷺ.

إن تحليل أبعاد العقلية عند مالك تُلقي أضواء كاشفة على منزعه العلمي والاجتهادي الآتي:

# ثالثاً؛ مالك المحدِّث:

شاعت رواية الحديث وتلقيه في عصر مالك، وأقبل المحدثون يحفظونه بأسانيده ويروونه إلى طلابهم ويستدلون به في أحكام الحوادث المستجدة أو يبنون عليه، وكان (العلم) مصطلحاً يخص الحديث رواية ودراية، وأصحاب العلم هم المحدثون.

ولبيان موقع مالك المحدث في عصره؛ نقدم الأمور التالية:

أ اهتمام الخلفاء المسلمين بالحديث ورجاله. فمنذ طلب عمر بن عبدالعزيز من أبي بكر بن حزم جَمْعَ العلم في المدينة (۱) إلى إلحاح (المنصور) على مالك عمل «الموطأ»؛ ليحمل الناس عليه: كان اهتمام الخلفاء باعثاً على مزيد من النشاطات في جَمْع الحديث والرحلة إليه أيا كانت دوافع الخلفاء لهذه النشاطات التي توزعت في الأمصار الإسلامية على اتساعها. فكانت حركة مباركة عمل من أجلها الخلفاء والمحدثون، وبذلوا لها أقصى ما يبذله مجتمع يحرص على دينه وإرثه وقيمه.

ب ـ وشاعت الأكاذيب على لسان الرسول علي وكان واضعو الحديث على أنواع:

منهم من يضع ما لم يقله أصلاً إما ترفعاً واستخفافاً؛ كالزنادقة وأشباههم، وإما حسبة بزعمهم وتديناً؛ كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب، وإما إغراباً وسمعة؛ كفسقة المحدثين، وإما تعصباً واحتجاجاً؛ كدعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب، وإما اتباعاً

<sup>(</sup>۱) «الترتيب» (۱/ ۲۲).

لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه، وطلب العذر فيما أتوه، وقد تبين جماعة من كل طبقة من الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال.

ومنهم من لا يضع متن الحديث، ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً.

ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها، أو يتعمد ذلك؛ إما للإغراب على غيره، وإما لرفع الجهالة عن نفسه.

ومنهم من يكذب؛ فيدعي سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق، ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم.

ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى النبي ﷺ!

ت- فهرع الناس إلى الذين تلقوا العلم عن الصحابة؛ وهم التابعون، وكان من هؤلاء مكثر ومقل، ومسهل ومشدد، وطفقوا يقيدون ويحفظون ويحدثون بجميع ذلك؛ خيفة اندراس العلم، فكانت أعصر ركب الناس فيها كل صعب وذلول -كما قال عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما-، ووجد أهل الأهواء والنزعات ودعاة الدول والأحزاب في تلك الكثرة والسعة نحابئ دسوا فيها مفترياتهم أو آثار غفلاتهم، فلا جرم أن أصبحت الأمة في حاجة إلى ضبط الصحيح من آثار رسول الله خزعبلاتهم، ولا تروج ترهاتهم؛ إذ كانت المدينة مكتظة بأهل العلم فوالأثر، هجيراهم الرواية والتحديث ودراسة العلم.

وقد خلص علم فقهاء المدينة إلى مالك بن أنس -رحمه الله-.

وكانت حصافة رأيه وصلابة دينه وقوة نقده قد هيئات لـه بتوفيـق الله -تعالى- ذلك المقام الجليل، مقام الضبط والتصحيح والتحرير.

في الحديث عن مالك كمحدث يعرض البحث إلى وجوه ثلاثة:

### مالك الحافظ الضابط:

والحفظ والضبط قد يكونان بطريق التلقي والمشافهة، وقد يكونان بطريق الكتاب والتدوين، واتخذ مالك الوسيلتين معاً، لقد قيل: إنه لما مات -رحمه الله-؛ خرجت كتبه، فأصيب فيها قنداق<sup>(۱)</sup> عن ابن عمر وليس في «الموطأ» منه شيء إلا حديثين، وسبع صحائف عن حديث ابن شهاب كذلك ظهورها وبطونها ملأى، ما حدث بها قط، فقيل له: لم؟ فقال: ليس عليها العمل.

ورواية تقول: لما دفنًا مالكاً؛ دخلنا منزله، فأخرجنا كتبه؛ فإذا فيها سبع قنادق من حديث ابن شهاب ظهورها وبطونها ملأى. وعنده قنادق من حديث أهل المدينة، فجعل الناس يقرؤون ويدعون، ويقولون: يرحمك الله يا أبا عبدالله! لقد جالسناك الدهر الطويل، فما رأيناك ذكرت شيئاً مما قرأنا(٢).

وتحدد رواية ثالثة حيث تقول: كتبت بيدي مئة ألف حديث،

<sup>(</sup>١) كلمة معربة: صحيفة حساب.

<sup>(</sup>۲) «ترتیب المدارك» (۱/ ۱۲۶ و۱۱۹)، و «الدیباج المذهب» (۱/ ۱۱۳)، و «سیر اعلام النبلاء» (۸/ ۹۰).

وكانت عندي صناديق من كتب ذهبت، لـو بقيت؛ لكـان أحـب إليّ مـن أهلي ومالي (١).

و «الموطأ» وضع من عشرة آلاف حديث أو سبعة آلاف حديث كان يحفظها، وعمله أولاً في أربعة آلاف حديث، ولم ينزل يخلصها عاماً بعد عام. ولا غرو فإن قوة (الحافظة) عند مالك من فضائله الذاتية.

على أن الحفاظ اتخذوا ذلك سنة فيما بعد؛ فقد ذُكر أن البخاري ومسلمًا اعتنيا بانتقاء «صحيحهما» مما حفظاه من الروايات العشرات الألوف (٢).

### مالك الراوي:

وروى مالك عن أكثر من ثمان مئة شيخ وعالم، منهم أكثر من سبعين ذكرهم شيوخاً له في «الموطأ» من التابعين وتابعيهم، ومنهم رواة في غير «الموطأ» لا يُعرف ما كان عددهم بالتحديد، وكانوا كثيرين، استخلص منهم مالك الثقات بتتبع سديد وانتقاء شديد.

وذكر السيوطي (٣) أن عدة من روي له في «الموطأ» من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلاً، ومن نسائهم ثلاث وعشرون امرأة.

ولقد ضيق شروط قبول الرواية تضييقاً استبرأ فيه لدينه، وقضى فيه حق الاحتياط في موافقة صحة النسبة إلى الرسول ﷺ، وما تواتر من

<sup>(</sup>۱) «ترتيب المدارك» (۱/ ۱۹۳).

<sup>(</sup>٢) «شذرات الذهب» (٢/ ١٣٤ و١٤٤).

<sup>(</sup>٣) «تنوير الحوالك» (ص ٥٠).

حال المسلمين في زمان الصحابة. روى الترمذي في «جامعه» عن يحيى بن سعيد القطان؛ أنه قال: ما في القوم أحد أصح حديثاً من مالك بن أنس، كان إماماً في الحديث.

# مالك الراوي والداري:

وهما صفتان حديثيتان تتناول جوانب في الحديث عديدة؛ منها:

## أ - صحة المعنى:

حيث كان بعض رجال الحديث في عصر مالك لا يتوحون إلا صحة السند، وقد شغلهم ذلك عن تتبع المعنى، وربحا كان بعضهم لا يعبأ به إذا عَنَّ له، ويجعل العمدة على تحقيق صدق الراوي، وعدم الالتباس والاشتباه على الراوي.

أما مالك؛ فقد جعل للأمر الثاني (صحة المعنى) الحظ الأكبر؛ فكان بعد صحة سند الأثر يعرضه على عمل علماء المدينة -من الصحابة والتابعين- وعلى قواعد الشريعة.

# ب - تركه الرواية عن فثات كثيرة:

فلا يروي عن الضعفاء والكذابين والرواة الذين يتصفون بصفات الوضع والضعف؛ من الافتراء والكذب، والنسيان، والغلط، والـترويج، والإغراب(١)، ولا يروي إلا عن الثقات.

قال ابن عيينة: رحم اللَّه مالكاً؛ ما كان أشد انتقاده للرجال.

<sup>(</sup>۱) مقدمة «كشف المغطى»: ابن عاشور (ص ١٠-١١).

وقال ابن المديني: لا أعلم أحداً يقوم مقام مالك في ذلك.

وروى ابن وهب عن مالك أنه قال: ما كنا نأخذ الحديث إلا من الفقهاء.

وهو القائل: أعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع.

ت ـ الزهد وحده صارف عن الرواية:

فلا يروي عن الزاهدين المنصرفين إلى العبادة دون العلم، فهو يقول: «ما حدثت عن أحد منهم شيئاً؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن - يعني: الحديث والفتيا- يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غداً، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة؛ فلا ينتفع به، ولا هو حجة ولا يؤخذ عنه»(١).

حتى وإن أطال جلوسه إليه؛ فلا يجد عنده العلم.

روى ابن كنانة عن مالك قوله: ربما جلس إلينا الشيخ جل نهاره، ما نأخذ عنه، ما بنا أن نتهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث (٢).

ث ـ نقد الرجال والتحري في الأخذ عنهم:

وكان يتحرى أهل العلم؛ فيأخذ عنهم، وأهل الفقه، فيروي رواياتهم، وينتقى الرجال في منهج نقدي مضبوط.

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۱/ ۱۲٤).

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق (١/ ١٢٤).

قال أحمد صالح: ما أعلم أحداً أشد تنقياً للرجال والعلماء من مالك، ما أعلمه روى عن أحد فيه شيء (١).

فهو يفرق بين العالم والعابد، والحدث والزاهد، فيقدم الضبط والإتقان مع اعتباره الصفات الأخرى.

روى ابن وهب أنه قال: «لقد أدركت بالمدينة أقواماً لو استسقي بهم القَطْر؛ لسقوا، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئاً كثيراً، وما أخذت عن واحد منهم، وذلك أنهم ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد».

ج- تتبع الرواة:

وكان يتبع الرواة في أعمالهم ومجالسهم، فإن وجد بعضهم في حالات تتنافى مع الرواية؛ تركه إلى غيره.

فقد قيل له: لم لا تكتب عن عطاء؟ قال: أردت أن آخذ عنه، وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره فاتبعته: أتى منبر النبي على فمسح الفاشية والدرجة السفلى -والفاشية: شيء أصلحه بنو أمية-، فلما رأيته لا يفرق بين منبر النبي ولا غيره، ويفعل فعل العامة؛ تركته (٢).

أما ابن شهاب؛ فكان الطلاب يتزاحمون عنده، في قول مالك: وكنا نزدحم على درج ابن شهاب؛ حتى يسقط بعضنا على بعض (٣).

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۱/ ۱۲٤).

<sup>(</sup>٢) مقدمة «موطأ محمد» (ص ١١).

<sup>(</sup>٣) «ترتب المدارك» (١/ ١٢٤).

ح- تشدده في رواية الحديث بالمعنى:

قال عياض في «المدارك»: قال مالك: لا ينبغي للمرء أن ينقل لفظ النبي على إلا كما جاء، وأما لفظ غيره؛ فلا بأس بنقله بالمعنى. وإنما رخص في زيادة مثل: الواو، والألف في الحديث والمعنى واحد... وروى الترمذي في آخر «جامعه»: أن مالك بن أنس كان يشدد في حديث رسول الله في الياء والتاء ونحوهما(١).

ومع تشدده في الرواية؛ فإنه لا يرى فرقاً بين أن يقول المحدث: حدثنا، أو أنبأنا، أو أخبرنا، أو سمعت، أو العنعنة، أو أن رسول الله.

قال مالك لأصحابه -حين سألوه: أنقول: حدثنا، أو أخبرنا-: ألست فرغت لكم نفسي، وأقمت زلل الحديث وسقطه، فقولوا: حدثنا أو أخبرنا.

قال إسماعيل بن أبي أويس: سئل مالك عن حديث: أسماع هـو؟ فقال: منه سماع، ومنه عرض، وليس العرض عندنا بأدنى من السماع.

ومثله: أن يقرأ المحدث على رواته، أو أن يقرأ بعضهم عليه وهو يسمع والبقية يسمعون (٢).

ويوجز الإمام مالك أخذه الحديث وتركه له بقوله: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ بمن سواهم: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس

<sup>(</sup>۱) «مقدمة كشف المغطى» (ص ۱۳ - ۱۶).

<sup>(</sup>۲) مقدمة «كشف المعطى» (ص ۱۳ - ۱۶)، و «ترتيب المدارك» (۱/ ۱۶۲-۱۶۳)، و «الديباج المذهب» (۱/ ۱۱۲).

-وإن كان لا يُتهم على حديث رسول الله ﷺ-، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة؛ إذا كان لا يعرف ما يُحمل وما يحدث به(١).

# خ- رواة من شيوخه وأقرانه:

وهي فضيلة، وإن تكن عامة بين الشيوخ وطلابهم؛ فإنها ظاهرة بينة في رواية مالك، فكثير من شيوخه وأقرانه الذين استخلصهم وروى عنهم، كانوا ممن يروون عنه؛ لشهرته بالحديث وإمامته بالرواية وضبطه وعدالته وإتقانه وتحريه وتشدده.

فمن شيوخه الذين روى عنهم ورووا عنه: عمّه أبو سهيل، والزهري، وربيعة بن أبي عبدالرحمن، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وموسى بن عقبة، وهشام بن عروة، ويحيى بن كثير، ويزيد بن الهاد، وزيد بن أبي أنيسة، وغيرهم (٢).

ومن أقرانه: سفيان بن سعيد الثوري، وعبد الملك بن جريج، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، والمليث بن سعد، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وسفيان بن عيينة، ونافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مهران، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وشريك بن عبدالله القاضي، وعبد الله ابن لهيعة، والشافعي، وعبد الله بن المبارك، وأبو قرة موسى بن طارق، والوليد بن مسلم، ومحمد بن الحسن الشيباني، وغيره ممن له نسخة عنه في «الموطأ»(۳).

<sup>(</sup>۱) «الكفاية» (ص ١٦).

<sup>(</sup>۲) «السير» (۸/ ۲۳).

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق.

### مالك مصنف في الحديث والفقه:

وإذا كان بعض الأئمة يقصرون اختصاصهم على الحديث رواية ودراية، وآخرون يتفرغون للفقه تعلماً واجتهاداً؛ فإن الإمام مالكًا جمع بين تصنيف الحديث والفقه مثل كثير من الأئمة الأعلام.

وإذا كان بعض الأئمة يجتهدون على ضوء ما يحفظونه من أصول في القرآن والسنة؛ فإن الإمام مالكًا يصنف «موطأه» في الحديث والفقه وأصول التشريع.

# الإمام مالك بن أنس

#### \* نسبه:

هو أحد الأئمة الأعلام وجهابذة الإسلام، فقيه الأمة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان (۱) بن جُئيل بن عمرو بن الحارث، ذي أصبح (۲) بالفتح -، قبيلة من يعرب بن يشجب بن قحطان، من أكرم القبائل جاهلية وإسلاماً، وكان جده الأعلى من الأصبح، وهو بطن من حِمْيَر؛ ولذا لقب بذي أصبح، ولا خلاف في أنه من ولد قحطان.

وأول من أسلم من آبائه أبو عامر، واختلف علماء الرجال في صحبته، ذكره الذهبي في «تجريد الصحابة»، وقال: لم أر أحداً ذكره في الصحابة، وكان في زمن النبي على وحكى القاضي عياض عن القاضي أبي بكر بن العلاء القشيري: هو صحابي جليل، شهد المغازي كلها؛ خلا بدراً، وبه جزم السيوطي ".

وجد الإمام -وهو: مالك بن أبي عامر- تابعي بلا خلاف، نعم؛ من كبار التابعين، مات سنة أربع وسبعين على الصحيح؛ قاله الزرقاني،

<sup>(</sup>١) بغين معجمة وياء تحتية، ويقال: عثمان، بعين وثاء مثلثة.

 <sup>(</sup>۲) «تذكرة الحفاظ» (۱/ ۲۰۷)، و «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٥)، و «البداية والنهاية»
 (۱/ ۱۷۷)، و «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨)، و «الإصابة» (٤/ ۷۷۹).

<sup>(</sup>٣) «تنوير الحوالك» (ص ٣).

وكان مَّن تولى دفن عثمان -رضي اللَّه عنه- مختفياً بالليل، قال الحافظ: قد صحَّ سماعه من عمر -رضي اللَّه عنه-.

وكان لمالك بن أبي عامر ثلاثة بنين: أنس -وهو والد الإمام-، وعم الإمام: أبو سهيل، نافع، وقد أكثر الإمام مالك الأخذ عنه في «الموطأ»، روى عن ابن عمر -رضي الله عنهما- وغيره من الصحابة، وهو من رواة الستة -أيضاً-، وتوفي في إمارة أبي العباس، وعمه الآخر الربيع، ليس له رواية في الكتب الستة، لكن ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه مالك بن أبي عامر (۱).

وكذلك أنس والد الإمام ليس من رواة الستة وغيرها من الكتب المتداولة، لكن ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه مالك بن أبي عامر.

وأم الإمام هي: العالية بنت شريك بن عبد الرحمن الأزدية، وقيـل: طلحة مولاة عبد اللَّه بن معمر.

#### \* ولادته:

ذكر اليافعي في «طبقات الفقهاء» أنه ولد سنة أربع وتسعين، وذكر ابن خلكان وغيره أنه ولد سنة خمس وتسعين، وقيل: سنة تسعين (٢).

أما يحيى بن بكير؛ فقال: سمعته يقول: ولدت سنة ثلاث وتسعين؛ فهذا أصح الأقوال، واختاره السمعاني، وقال: هذا متصل بالسند إلى يحيى بن بكير تلميذ الإمام، واختاره ابن فرحون.

<sup>(</sup>۱) «شرح الزرقاني» (۱/ ۲).

<sup>(</sup>۲) «تذكرة الحفاظ» (۱/ ۲۰۷).

### \* مولد الإمام مالك:

ولد الإمام بالمدينة النبوية، وهي مدينة رسول الله على ومهجره الذي هاجر إليه، وموطن الشرع، ومبعث النور، ومعقد الحكم الإسلامي الأول، ومهد السنن، وموطن الفتاوى المأثورة، اجتمع بها الرعيل الأول من علماء الصحابة ثم تلاميذهم من بعدهم.

وقد وردت في فضائل المدينة النبوية أحاديث وآثار كثيرة، وعقد لهـــا المحدثون تراجم مستقلة في كتبهم.

عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ: «على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال»(١).

قال مالك بن أنس: المدينة محفوفة بالشهداء، وعلى أنقابها ملائكة يحرسونها، لا يدخلها الدجال ولا الطاعون، وهي دار الهجرة والسنة، وبها خيار الناس بعد النبي عَلَيْ وأصحابه، واختارها رسول الله بعد وفاته، فجعل بها قبره، وبها روضة من رياض الجنة، ومنبر رسول الله عليه، وليس ذلك في البلاد غيرها.

وفي رواية: ومنها تبعث أشراف هذه الأمة (٢).

وقال جعفر بن محمد: قيل لمالك: اخترت مقامك بالمدينة وتركت الريف والخصب؟ فقال: وكيف لا أختاره، وما بالمدينة طريق إلا سلك عليها رسول اللَّه ﷺ، وجبريل –عليه السلام– ينزل عليه من عند رب

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢/ ٢٢٣)، ومسلم في «صحيحه» (١٣٧٩).

<sup>(</sup>۲) «ترتیب المدارك» (۱/ ۳٤).

العالمين في أقل من ساعة(١).

وكان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى أهل المدينة يسألهم عما مضى، ويعملون بما عندهم، وسأفيض القول في عمل أهل المدينة في موضعه -إن شاء الله تعالى-.

### \* نبوغه المبكر:

ظهر نبوغه من صغره، ورزقه الله -سبحانه وتعالى قلباً واعياً، وحافظة قوية، وذهناً وقاداً، وحفظ القرآن الكريم في صغره، شم اتجه إلى حفظ الحديث، فوجد من بيئته مُحَرِّضاً ومن المدينة موعزًا ومشجعاً، ولذلك اقترح على أهله أن يذهب إلى مجالس العلماء ليكتب العلم ويدرسه، فذكر لأمه أنه يريد أن يذهب فيكتب العلم، فالبسته أحسن الثياب وعممته، ثم قالت: اذهب إلى ربيعة فتعلم أدبه قبل علمه.

### \* اجتهاده في طلب العلم:

ذكر الإمام مالك: كان لي أخ في سن ابن شهاب، فألقى أبي يوماً علن علنا مسألة، فأصاب أخي وأخطأت، فقال لي أبي: ألهتك الحمام عن طلب العلم، فغضبت وانقطعت إلى أبي هرمز سبع سنين -وفي رواية:

<sup>(</sup>۱) «ترتیب مدارك» (۱/ ۳٤).

ثماني سنين-، لم أخلطه بغيره، وكنت أجعل في كمّي تمراً وأناوله صبيانه، وأقول لهم: إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا: مشغول، وقال ابن هرمن يوماً لجاريته: من بالباب؟ فلم تر إلا مالكًا، فرجعت، فقالت: منا ثم إلا ذلك الأشقر -تعني: مالكاً-، فقال: ادعيه، فذلك عالم الناس، وكان مالك قد اتخذ تباناً (۱) محشواً للجلوس على باب ابن هرمز، يتّقي به برد حجر هناك، وقيل: بل من برد صحن المسجد، وفيه كان مجلس ابن هرمز (۲).

قال ابن القاسم: أفضى بمالك طلب العلم إلى أن نقض سقف بيت فباع خشبه، ثم مالت عليه الدنيا.

وقال أنس بن عياض: جالست ربيعة، ومالك يومئذ معنا، وما يعرف إلا بمالك أخي النضر، ثم ما زال في طلب العلم حتى صرنا نقول: النضر أخو مالك.

كان الإمام مالك يبذل أقصى جهده في طلب العلم، ففي الحر المديد يخرج في الظهر إلى منزل نافع، وهو في البقيع خارج المدينة، يترقب خروجه من منزله، ثم يصطحبه إلى المسجد، حتى إذا استقر نافع واطمأن؛ ألقى عليه أسئلة في الحديث، فأخذ عنه حديثاً كثيراً، وتلقى منه فتاوى ابن عمر.

قال الإمام مالك: «كنت آتى نافعاً نصف النهار، وما تظلني الشجرة

<sup>(</sup>١) المراد: أنه كان محشوًا بعض الثياب بقطن ويجلس عليه، يتقي به برد الحجـر، وهــو سراويل صغيرة يستر العورة فقط.

<sup>(</sup>۲) «ترتیب المدارك» (۱/ ۱۳۱).

من الشمس أتحيَّن خروجه، فإذا خرج أدعه ساعة، كأني لم أره، شم أتعرض له؛ فأسلم عليه، وأدعه، حتى إذا دخل؛ أقول له: كيف قال ابن عمر في كذا وكذا؟ فيجيبني، ثم أحبس عنه، وكان فيه حدة».

وقال: كنت آتي ابن هرمز بكرة، فما أخرج من بيته حتى الليل.

إنه كان حريصاً على روايات الزهري، روي عنه أنه قال: شهدت العيد، فقلت: هذا اليوم يخلو فيه ابن شهاب الزهري، فانصرفت من المصلى حتى جلست على بابه، فسمعته يقول لجاريته: انظري من بالباب؟ فنظرت، فسمعتها تقول: مولاك الأشقر حمالك-، قال: أدخليه، فدخلت، فقال: ما أراك انصرفت بعد إلى منزلك؟ قلت: لا. قال: ها أكلت شيئاً؟ قلت: لا، قال: فاطعم، قلت: لا حاجة لي فيه، قال: فماذا تريد؟ قلت: تحدثني، قال لي: هات.

فأخرجت ألواحي، فحدثني أربعين حديثاً، فقلت: زدني، قال: حسبك، إن كنت حفظت هذه الأحاديث؛ فأنت من الحفاظ، قلت: قد رويتها، فجذب الألواح من يدي، ثم قال: حدث، فردها إلي، وقال: قم فأنت من أوعية العلم(١).

وذكر أنه كان -لشدة حرصه على حفظ حديث ابن شهاب- يجلس ومعه خيط، فإذا حدث بحديث عن الرسول ﷺ؛ عقد عقدة حتى يعرف من عدد العقد عدد الأحاديث، ومقدار ما علق بذاكرته.

كان ابن شهاب إذا جلس يحدث ثلاثين حديثاً، فحدث يوماً، وعقدت

<sup>(</sup>۱) «ترتيب المدارك» (۱/ ۱۱۹)، و «الانتقاء» (ص ۱۸).

حديثه، فأنسيت منها حديثاً، فلقيته، فسألته عنه، فقال: ألم تكن في المجلس؟ قلت. بلى. قال: فما لك لم تحفظه؟ قلت: ثلاثون، إنما ذهب عني منها واحد، فقال: لقد ذهب حفظ الناس، ما استودعت قلبي شيئاً فنسيته، هات ما عندك، فسألته، فأنبأني، فانصرفت (۱).

#### \* سعة حفظه:

قال: «ساء حفظ الناس؛ لقد كنت آتي سعيد بن المسيب، وعروة، والقاسم، وأبا سلمة، وحميداً، وسالماً وعدَّ جماعة، فأدور عليهم، أسمع من كل واحد الخمسين حديثاً إلى المئة، ثم أنصرف، وقد حفظته كله من غير أن أخلط حديث هذا بحديث هذا».

لقد روي عنه أنه قال: قدم علينا الزهري، فأتيناه، ومعنا ربيعة، فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً، ثم أتيناه في الغد، فقال: انظروا كتاباً حتى أحدثكم منه، أرأيتم ما حدثتكم به أمس؟ قال له ربيعة: ها هنا من يرد عليك ما حدثت به أمس، قال: ومن هو؟ قال: ابن أبي عامر، قال: هات، فحدثته منها أربعين، فقال: ما كنت أظن أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري.

قال يحيى بن سعيد: كان مالك حافظاً، وقال يحيى بن معين: ما رأيت أحداً أحفظ لحديث نفسه منه، ومن سفيان.

قال الثوري: مالك أحفظ أهل زمانه، ومالك لا يخطئ في الحديث. وقال: لم يبق على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك.

<sup>(</sup>۱) «ترتيب المدارك» (۱/ ۱۳۵).

وقال: ما أُقدِّمُ على وجه الأرض في صحة الحديث على مالك أحداً(١).

وقال أبو قدامة: مالك أحفظ أهل زمانه.

وقال يحيى بن سعيد القطان: ما في القوم أصح حديثاً من مالك.

### \* شيوخه:

قال الزرقاني: أخذ عن تسع مئة شيخ فـأكثر، قـال الغافقي: عدة شيوخه الذيـن سماهم خمسة وتسعون رجلاً، وعدة صحابته خمسة وثمانون رجلاً، ومن التابعين ثمانيـة وثمانون رجلاً، ومن نسائهم ثلاث وعشرون امرأة، ومن التابعين ثمانيـة وأربعون رجلاً، كلهم مدنيون إلا ستة: أبا الزبير المكي، وحميـد الطويل، وأيوب البصريان، وعطاء الخراساني، وعبد الكريم الجزري، وإبراهيم بن أبي عبلة الشامي.

### \* ومن أشهرهم:

۱- ربيعة بن أبي عبدالرحمن فروخ، الفقيه، عالم المدينة، ويقال له: ربيعة الرأي، قيل له ذلك؛ لأنه يتقوى بالرأي، مولى آل المنكدر، روى عن أنس بن مالك، وعبدالله بن دينار، ومكحول، وعنه مالك، والليث، وخلق، كان ثقة، ثبتاً، أحد مفتيي المدينة، وأدرك جماعة من الصحابة، كانت له حلقة للفتوى بالمدينة، وكان يجلس إليه وجوه الناس، وكان يجصى في مجلسه أربعون معتمًا.

<sup>(</sup>۱) «ترتيب المدارك» (۱/ ١٥٥).

قال الخطيب: كان فقيهاً عالماً بالفقه والحديث. وقال مالك: ذهبت حلاوة الفقه والحديث منذ مات ربيعة.

مات سنة (١٣٦ هـ) بالمدينة، وقيل: بالأنبار (١)، روى عنه في «الموطأ» أحاديث يعدونها اثني عشر حديثاً ما بين مسند عدده خمسة، ومرسل عدده واحد، وبلاغ عدده ستة (٢).

تأثر به الإمام مالك؛ إذ يلبس الأقمصة الرقيقة، ويقول: ما أدركت أحداً يلبس هذه الثياب الرقاق، وإنما كانوا يلبسون الصفاق<sup>(٣)</sup> إلا ربيعة، فإنه كان يلبس مثل هذا ويشير إلى قميصه.

٢ ـ أبو داود عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، المتوفى سنة (١١٧ هـ)
 مولى ربيعة بن الحارث يعد ابن هرمز من الطبقة الثانية من أهل المدينة.

وعن ابن هرمز أخذ مالك الفقه كما صرحوا، ولقد قالوا: إن مالكاً إذا قال: «على هذا أدركنا أهل العلم ببلدنا والأمر عندنا»؛ فإنه يريد ربيعة وابن هرمز<sup>(٤)</sup>.

فقد روي عن مالك أنه قال: «كنت آتى ابن هرمز من بكرة، فما أخرج من بيته حتى الليل»، والازمه مالك على هذا النحو سبع سنوات، أو ثمان.

<sup>(</sup>١) «طبقات الحفاظ» (ص ٦٩).

<sup>(</sup>٢) «التجريد» (ص ٤٩).

<sup>(</sup>٣) الصفاق: ثوب كثيف نسجه.

<sup>(</sup>٤) «ترتيب المدارك» (١/ ٣٧).

٣- نافع -مولى ابن عمر- أبو عبد الله العدوي المدني، أحد الأعلام التابعين أسر في إحدى الحروب بين المسلمين والفرس، فكان من سهم عبد الله بن عمر، فلزمه ما يقرب من ثلاثين سنة، تعلم خلالها القرآن والسنة.

وقد روى نافع عن ابن عمر، وأبي هريرة، وعن عائشة، وأم سلمة وغيرهم، وروى عنه من التابعين أبو إسحاق السبيعي، والحكم بن عيينة، وموسى بن عقبة، وابن عون، والأعمش وغيره. وروى عنه مالك، والليث، وابن أبى ليلى، وكثير غيرهم.

كان كثير الحديث، ثقة، ضابطاً، صحيح الرواية، لا يعرف لـــه خطــاً في جميع ما رواه.

قال عبدالله بن عمر: «لقد منَّ اللَّه علينا بنافع».

وقال مالك بن أنس: «كنت إذا سمعت من نسافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره»(١).

بلغ نافع مرتبة رفيعة من العلم، فاختاره عمر بن عبد العزيز، وبعثه إلى مصر؛ ليعلمهم السنن.

توفي نافع -رحمه الله- بالمدينة سنة (١١٧ هـ) على أرجح الأقوال. قال الإمام البخاري: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. وسمى المحدثون هذا الإسناد «سلسلة الذهب»؛ لجلالة كل واحد

<sup>(</sup>۱) «تذكرة الحفاظ» (۱/ ٩٤)، و «حسن المحاضرة» (١/ ١٦٢).

من هؤلاء من الرواة.

وقد روى له مالك في «الموطأ» ثمانين حديثاً، أو أكثر<sup>(١)</sup>.

٤- محمد بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، من زهرة بن كلاب من قريش، المتوفى سنة (١٢٥ هـ)، أو (١٢٥ هـ)، أو (١٢٥ هـ)، وهو محدث، يُعَدُّ رأس المدونين، لُقِّبَ بأعلم الحفاظ، انتهت إليه الرياسة في الحديث في عصره، قال فيه الليث بن سعد -فقيه مصر-: ما رأيت أعلم منه، ويُعَدُّ من صغار التابعين؛ لأنه لقي بعض الصحابة، ولكن أكثر أخذه عن التابعين، ولقد عاصر بعض التابعين، ولكنه كان مقدماً عليهم، وكان عمرو بن دينار -وهو من التابعين- يقول: أي شيء عند الزهري؟ أنا لقيت عمر، وابن عباس ولم يلقهما، فقدم الزهري مكة، فقال عمرو: احملوني إليه -وكان في آخر حياته مقعداً-، فحُمِل إليه، ولم يأت إلى أصحابه إلا بعد ليل، فقالوا: كيف رأيته؟ فقال: والله ما رأيت مثل هذا القرشي قط(٢).

وكانت له منزلة كبيرة عند الخلفاء الأمويين؛ حتى لقد ولاه القضاء يزيد بن عبد الملك، وكان الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز يقدره حق قدره، حتى لقد كتب إلى الآفاق: عليكم بابن شهاب؛ فإنكم لا تجدون أعلم بالسنة الماضية منه، وقد روى مالك -رضي الله عنه-؛ أنه كان أول من دون أحاديث رسول الله عليه بأمر من عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-.

<sup>(</sup>۱) «التجريد» (ص ۱۷).

<sup>(</sup>٢) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ١٧٧).

وقد كان مع علمه بالحديث فقيها، فقد تعلم فقه الفقهاء السبعة من التابعين كما نقلنا عن مالك، وقد وصفه في ذلك النقل بأنه بحر العلم، وقال فيه -أيضاً-: ما له في الناس نظير، ولقد ذكر ابن القيم «في إعلام الموقعين»: أن محمد بن نوح جمع فتاواه في ثلاثة أسفار ضخمة مرتبة على أبواب الفقه.

أخذ مالك عن ابن شهاب علم الحديث، حتى صار أعلم الرواة عنه، وفي «الموطأ» أحاديث كثيرة رويت عن طريق ابن شهاب، وكان قد التقى به في أول مرة مع أستاذه ربيعة الرأي، وأنه اختبر حفظه، وفاخر به أستاذه ربيعة، ولازمه، وكان ابن شهاب معجباً بحفظه وإتقانه؛ حتى لقد سماه: «وعاء العلم».

حعفر الصادق، وهو ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن
 أبي طالب المدني، المتوفى سنة (١٤٨ هـ).

يعد من سادات أهل البيت وعباد تابعي التابعين، وعلماء أهل المدينة (١).

أخذ مالك الحديث عن جعفر، وأخرج له في «الموطأ» تسعة أحاديث.

٦- محمد بن المنكدر، وهو من فقهاء المدينة، وهو محدث، كان من
 معادن الصدق، وكان قارئاً يعد سيد القراء، وهو وراء ذلك كله زاهد

<sup>(</sup>۱) «إسعاف المبطئ» (ص ۱۸۲).

عابد يعد في طبقاتهم، توفي سنة (١٣٥ هـ)، أو (١٣١ هـ) (١).

أخذ مالك عن محمد بن المنكدر هذا علماً، وعد من رجال «الموطأ»، وله بضعة أحاديث.

يقول الإمام مالك: «كنت إذا وجدت من قلبي قسوة؛ آتي ابن المنكدر، فأنظر إليه فأبغض نفسي أياماً»(٢).

هؤلاء هم أشهر العلماء الذين تتلمذ عليهم الإمام مالك، مع أنه لاقى كثيرين ممن وفدوا على الحجاز للحج، وروى عنهم، فلم يذكر عن مالك أنه رحل في طلب العلم مع أن الرحلة في ذلك الوقت كانت من أهم مقومات العالم، ولا سيما للمحدث، وربحا كان ذلك؛ لأن الإمام كان يعتقد أن العلم هو علم المدينة.

### \* تلاميده:

قال الذهبي (٣): حدث عنه أمم لا يكادون يحصون.

وقال الزرقاني<sup>(٤)</sup>: والرواة عنه كثيرة جداً، بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته.

وقد ألف الخطيب كتاباً في الرواة عنه، أورد فيه ألف رجل إلا سبعة، وذكر عياض أنه ألف فيهم كتاباً، ذكر فيه نيفاً على ألف

<sup>(</sup>۱) «الطبقات الكبرى» للشعراني (۱/ ۳۲).

<sup>(</sup>۲) «شذرات الذهب» (۱/ ۱۷۸).

<sup>(</sup>٣) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٧).

<sup>(</sup>٤) «مقدمة شرح الزرقاني» (١/ ٥).

وثلاثمائة، وعَدَّ في «مداركه» نيفاً على ألف، ثم قال: إنما ذكرنا المشاهير وتركنا كثيراً، ممن روى عنه من شيوخه الزهري، وأبو الأسود، وأبوب السختياني، وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وموسى بن عقبة، وهشام بن عروة، ونافع القارئ، ومحمد بن عجلان، وأبو النضر سالم، ومحمد بن أبي ذئب، وابن جريج، والأعمش.

قال الدارقطني: لا أعلم أحداً ممن تقدم أو تأخر اجتمع له ما اجتمع لمالك، روى عنه رجلان حديثاً واحداً بين وفاتيهما نحو من مئة وثلاثين سنة، الزهري شيخه توفي سنة خمس وعشرين ومئة، وأبو حذافة السهمي توفي بعد الخمسين ومائتين، ورويا عنه حديث الفريعة بنت مالك في سكنى المعتدة.

وقال السيوطي: قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن ابن عيسى، وقال بعض الفضلاء: اختار أحمد بن حنبل في «مسنده» رواية عبد الرحمن بن مهدي، والبخاري رواية عبد الله بن يوسف التنيسي، ومسلم رواية يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، وأبو داود رواية القعني، والنسائي رواية قتيبة بن سعيد، وكان الإمام الشافعي من أعظم تلامذته، كما صاحبه بضع سنين الإمام محمد بن حسن صاحب أبي حنيفة وكاتب مذهبه، وأحمد ابن حنبل تلميذ للشافعي، والشافعي تلميذ غير مباشر لمالك في مدرسته.

روى عن مالك خاصة «الموطأ» جماعة من المحدثين، وسيأتي بيانها في موضعها.

### \* ثناء الأئمة عليه:

قال الشافعي: مالك حجة الله -تعالى على خلقه بعد التابعين، وقال يحيى بن سعيد ويحيى بن معين: مالك أمير المؤمنين في الحديث، وزاد ابن معين: كان مالك من حجج الله على خلقه، إمام من أئمة المسلمين، مجمع على فضله، وقال الشافعي: إذا جاء الأثر؛ فمالك النجم، وإذا ذكر العلماء؛ فمالك النجم الثاقب، ولم يبلغ أحد مبلغ مالك في العلم؛ لحفظه وإتقانه وصيانته، وما أحد آمن على في علم الله من مالك، وجعلت مالكاً حجة بيني وبين الله، ومالك وابن عيينة القرينان، لولاهما؛ لذهب علم الحجاز.

والعلم يدور على ثلاثة: مالك وابن عيينة والليث، قال ابن وهب: لولا مالك والليث لضللنا.

وكان الأوزاعي إذا ذكر مالكاً قال: عالم العلماء وعالم أهـل المدينة ومفتي الحرمين، وقال: مالك إمام، وعالم أهل الحجـاز، ومـالك حجـة في زمانه، ومالك سراج الأمة، إنما كنا نتبع آثار مالك.

وقدمه أحمد بن حنبل على الثوري والليث والحكم وحماد والأوزاعي في العلم، وقال: هو إمام في الحديث والفقه، وسئل عمن تريد أن تكتب الحديث؟ وفي رأي من تنظر؟ فقال: حديث مالك ورأي مالك.

قال ابن مهدي: سفيان الشوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما.

قال أيوب بن سويد: مالك إمام دار الهجرة والسنة، الثقة، الأمين. وقال أحمد بن حنبل، إذا رأيت الرجل يبغض مالكاً؛ فاعلم أنه مبتدع.

قال رجل للشافعي: هل رأيت أحد ممن أدركت مثل مالك؟ فقال: سمعت من تقدمنا في السن والعلم يقولون: ما رأينا مثل مالك، فكيف نرى مثله؟

## \* قصيدة في الثناء عليه:

قال أبو عبدالله الحميدي الأندلسي: أنشدني أبو طاهر إبراهيم:

أشار أولو الألباب يعنون مالكاً فوطاً فيه لسلرواة المسالكا وأوضح ما قد كان لولاه حالكاً تقدم في تلك المسالك سالكاً على أنه في العلم خص بذالكا ولم يقتبس من نوره كان هالكاً

إذا قيل: من نجسم الحديث وأهله اليه تناهى علسم ديسن محمد ونظم بالتصنيف أشتات نشره وأحيا دروس العلم شرقاً ومغرباً وقد جاء في الآثار من ذاك شاهد فمن كان ذا طعن على علم

# \* مبشرات في شأن الإمام مالك:

روى أبو نعيم (١) عن المثنى بن سعيد: سمعت مالكاً يقول: ما بت ليلة إلا رأيت فيها رسول الله عليه.

<sup>(</sup>١) «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٦).

وأخرج ابن عبد البر وغيره عن مصعب الزبيري، عن أبيه قال: أيكم كنت جالساً بمسجد رسول الله على مع مالك، فجاء رجل فقال: أيكم أبو عبد الله مالك؟ فقالوا: هذا، فجاء فسلم عليه فاعتنقه، وقبّله بين عينيه وضمه إلى صدره، وقال: والله لقد رأيت البارحة رسول الله عليه جالساً في هذا الموضع، فقال: هاتوا مالكاً، فأتي بك ترعد فرائصك، فقال: ليس عليك يا أبا عبد الله، وكنّاك، وقال: اجلس فجلست، فقال: افتح حجرك، ففتحت، فملأه مسكاً منثوراً، وقال: ضمه إليك، وبثه في أمتي، فبكى مالك طويلاً: وقال: الرؤيا تسر ولا تغر، وإن صدقت رؤياك؛ فهو العلم الذي أودعني الله (۱).

قال خلف: دخلت على مالك فقال لي: انظر ما ترى تحت مصلاتي أو حصيري؟ فنظرت؛ فإذا أنا بكتاب، فقال: اقرأه، فإذا فيه رؤيا رآها بعض إخوانه، فقال: رأيت النبي على في المنام في مسجده، قد اجتمع الناس عليه، فقال لهم: إني قد خبأت لكم تحت منبري طيباً أو علماً، وأمرت مالكاً أن يفرقه على الناس، وهم يقولون: إذن يُنفّذُ مالك ما أمره به رسول الله على ثم بكى، فانصرفت فقمت عنه.

قال إسماعيل بن مزاحم -وكان من أصحاب ابن المبارك من العباد-: رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله! من نسأل بعدك؟ قال: مالك بن أنس.

قال أبو عبد اللَّه مولى الليثيين - وكان مختاراً -: «رأيت رسول اللَّه

<sup>(</sup>١) «مقدمة الزرقاني» (ص ٤).

عَلَيْهِ فِي المسجد قاعداً والناس حوله، ومالك قائم بين يديه، وبين يدي رسول الله عَلَيْهِ مسك، وهو يأخذ منه قبضة قبضة، فيدفعها إلى مالك، ومالك ينشرها على الناس».

قال مطرف: فأوَّلْتُ ذلك العلم واتباع السنة(١).

## \* جلوسه للدرس والإفتاء:

جلس الإمام مالك للتدريس والإفتاء وهو شاب يافع؛ حتى قيل: إنه بدأ يُدرِّسُ وهو في السابعة عشرة من عمره، كما ذكره الزرقاني: ما جلس للدرس والفتوى حتى شاور أهل الفضل والصلاح، وإنهم شهدوا أنه أهل لذلك.

ولقد قال -رحمه الله- في بيان حاله عندما نزعت نفسه إلى الـدرس والفتيا: «ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس؛ حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل، وأهل الجمعة من المسجد، فإن رأوه أهلاً جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أنى أهل لذلك».

وجاء رجل يسأل مالكاً عن مسألة، فبادر ابن القاسم فأفتاه، فأقبل عليه مالك غاضباً، وقال له: «جسرت على أن تفتي يا أبا عبد الرحمن؟! يكررها عليه، ما أفتيت حتى سألت: هل أنا للفتيا موضع؟ فلما سكن غضبه، قيل له: من سألت: قال: الزهرى وربيعة».

وقد اختار للتدريس مسجد رسول الله ﷺ في المدينة، واختـار مــن

<sup>(</sup>۱) «الحلية» لأبي نعيم (٦/ ٣١٧).

المسجد المكان الذي كان يجلس فيه الخليفة العادل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وهو المكان الذي يجلس فيه النبي رفي ولم ينقل مالك درسه إلى منزله إلا بعد أن أصابه المرض.

وقد أظهر الإمام في دروسه علماً وفقهاً وبراعة وروعة؛ حتى تزاحم عليه الدارسون والطالبون للعلم، وحتى سمت مكانته وعلت عند مختلف الناس، وأصبح له في مجتمعه شأن، وأي شان؟ حتى يقول أبو مصعب -أحد تلاميذه-: كانوا يزدحمون على باب مالك فيقتتلون على الباب من الزحام، وكنا نكون عند مالك فيلا يكلم هذا هذا، ولا يلتفت ذا إلى ذا، والناس قائلون برؤوسهم هكذا.

قال الزرقاني: وصارت حلقته أكبر من حلقة مشايخه في حياتهم، وكان الناس يزدحمون على بابه لأخذ الحديث والفقه كازدحامهم على باب السلطان، وله حاجب يأذن أولاً للخاصة، فإذا فرغوا؛ أذن للعامة.

<sup>(</sup>۱) انظر: «الديباج المذهب» (۱/ ٢٣).

# \* صفة مجلس درسه:

كان يجلس في مجلسه على ضجاع له، ونمارق مطروحة في منزله يمنة ويسرة لمن يأتيه، وكان مجلسه مجلس وقار، وحلم، وعلم، وكان رجلاً مهيباً نبيلاً، ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط، ولا رفع صوت، إذا سئل عن شيء فأجاب سائله، لم يقل له: من أين رأيت هذا.

وكان له كاتب وقد نسخ كتبه، يقال له: حبيب، يقرأ للجماعة، فليس أحد ممن حضر يدنو منه، ولا ينظر في كتابه، ولا يستفهمه، هيبة له وإجلالاً، وكان حبيب إذا أخطأ فتح عليه مالك، وكان ذلك قليلاً، وكان لا يوسع لأحد في حلقته ولا يرفعه، يدعه يجلس حيث انتهى به الجلس، ويقول -إذا جلس للحديث-: ليلني منكم أولوا الأحلام والنّهى.

# \* هارون الرشيد في درس مالك:

قدم هارون الرشيد المدينة، وكان قد بلغه أن مالك بن أنس عنده «الموطأ» يقرؤه على الناس، فوجه إليه البرمكي، فقال مالك: أقرئه السلام وقل له: "إن العلم يؤتى ولا يأتي»، فأتاه البرمكي فأخبره، وكان عنده أبو يوسف القاضي، فقال: يا أمير المؤمنين! يبلغ أهل العراق أنك وجهت إلى مالك في أمر فخالفك، اعزم عليه، فبينما هو كذلك؛ إذ دخل مالك فسلم وجلس، فقال له الرشيد: يا أبا عامر! أبعث إليك وتخالفني؟

فقال: يا أمير المؤمنين! أخبرني الزهري، عن خارجة بن زيد، عن أبيه: قال: كنت أكتب الوحي بين يدي رسول الله ﷺ: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين﴾ [النساء: ٩٥]، وابن مكتوم عند النبي ﷺ، فقال:

يا رسول الله! إني رجل ضرير، وقد أنزل الله في فضل الجهاد ما قد علمت، فقال النبي على الله الدري»، وقلمي رطب ما جف، ثم وقع فَخِذُ النبي على فخدي، ثم أغمي على النبي على فخدي، ثم أغمي على النبي على فذك النبي على النبي على النبي على فقال: «يا زيد! اكتب ﴿غير أولي الضرر﴾».

يا أمير المؤمنين! حرف واحد بعث فيه جبريل والملائكة عليهم السلام من مسيرة خمسين ألف عام، ألا ينبغي لي أن أعزه وأجله، وإن الله رفعك وجعلك في هذا الموضع بعلمك، فلا تكن أنت أول من يضيع عز العلم فيضيع الله عزك.

فقام الرشيد يمشي مع مالك إلى منزله يسمع منه «الموطأ»، فأجلسه معه على المنصة، فلما أراد أن يقرأه على مالك؛ قال لي: تقرأه علي؟ قال: ما قرأت على أحد منذ زمان، قال: فيخرج الناس عني حتى أقرأه أنا عليك، فقال: «إن العلم إذا منع من العامة لأجل الخاصة؛ لم ينفع الله به الخاصة»، فأمر معن بن عيسى القزاز ليقرأه عليه، قال مالك لهارون: يا أمير المؤمنين! أدركت أهل العلم ببلدنا وأنهم ليحبون التواضع، فنزل هارون عن المنصة وجلس بين يديه وسمعه (۱).

# \* توقيره لأحاديث الرسول ﷺ:

قال ابن فرحون: فإذا جلس للفقه جلس كيف كان، وإذا أراد الجلوس للحديث اغتسل، وتطيب، ولبس ثياباً جدداً، وتعمم، وقعد بخشوع وخضوع ووقار، ويبخر المجلس بالعود من أوله، فلا يزال يبخر

<sup>(</sup>۱) «شذرات الذهب» (۱/ ۲۹۱).

إلى فراغه تعظيماً للحديث.

قال مطرف: كان مالك إذا أتاه الناس خرجت إليهم الجارية، فتقول لهم: يقول لكم الشيخ: تريدون الحديث أو المسائل؟ فإن قالوا: المسائل؛ خرج إليهم وأفتاهم، وإن قالوا: الحديث؛ قال لهم: اجلسوا، ودخل مغتسله، فاغتسل وتطيب ولبس ثياباً جدداً، وتعمم ووضع على رأسه قلنسوة طويلة (۱).

قال خالد بن نزار: سألت مالكاً عن شيء وكان متكئاً، فقال: حدثني يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، ثم استوى جالساً وتجلل بكساه، فقال: أستغفر الله، فقلت له في ذلك، فقال: إن العلم أجل من ذلك، ما حدثت عن رسول الله ﷺ وأنا متكئ.

قال ابن المهدي: مشيت مع مالك يوماً إلى العقيق من المسجد، فسألته عن حديث؛ فانتهرني -وفي رواية: فالتفت إلي-، وقال لي: كنت في عيني أجلَّ من هذا، أتسألني عن حديث رسول اللَّه عَلَيْ ونحن نمشي؟ فقلت: إنا للَّه، ما أراني إلا وقد سقطت من عينه، فلما قعد في مجلسه؛ بعدت منه، فقال: ادن ها هنا، فدنوت، فقال: قد ظننت أنا أدبناك، تسألني عن حديث رسول اللَّه عَلَيْ وأنا أمشي، سل عما تريد ها هنا.

قال أبو مصعب: وسأله جرير بن عبد الحميد القاضي عن حديث وهو قائم فأمر بحبسه، فقيل له: إنه قاض، فقال: القاضي أحق أن يؤدب، وحبسوه فحبس إلى الغد.

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۲/ ۱۳).

## \* حبه للمدينة النبوية:

كان الإمام مالك يحب المدينة النبوية ما لا يتصور فوق ذلك، وما خرج منها إلا للحج والعمرة.

ذكر ابن خلكان (۱): كان مالك لا يركب في المدينة مع ضعف وكبر سنه، ويقول: لا أركب في مدينة فيها جثة رسول الله ﷺ مدفونة.

ولما قدم المهدي المدينة؛ بعث إلى مالك بالفي دينار أو بثلاثة مع الربيع، فلما خرج من عنده؛ قال: يا جارية! لا تمسي هذا المال؛ فإني تفرست حين نظرت وجه الربيع، ورأيت فيه أمراً منكراً، ولهذا المال سبب، فلما حج المهدي، وقدم المدينة؛ أتاه الربيع بعد ذلك، فقال له: أمير المؤمنين يقرؤك السلام، ويحب أن تعادله إلى مدينة السلام، فقال مالك: اقرأ على أمير المؤمنين السلام، وقل له: قال رسول الله على المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون»، والمال عندي على حاله، أخرجيه يا جارية! أخرجيه، فأبى الربيع أن يقبله، فلم يزل به مالك حتى أخذه، فأتى الربيع المهدي، فغمة رد المال، فلما كان وقت رحلته؛ شيعه الناس فوصلهم، ووجه إلى مالك، فودعه، ولم يأمر له بشيء، فلما أتى منزله وجه له ستة آلاف دينار، فالتفت إلى من كان حاضراً، وقال: من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً عما ترك ".

<sup>(</sup>١) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٥).

<sup>(</sup>۲) «ترتیب المدارك» (۲/ ۱۰۰).

## \* صلة الإمام مالك مع الولاة:

كان الإمام مالك زاهداً عن الدنيا والحكام، ومع ذلك كان يرى ألا يقطع صلته بالخلفاء والأمراء؛ لأنه يرى من الواجب عليه إرشادهم وإصلاحهم، وقد وجد أنَّ وَعْظَ هؤلاء يذهب ببعض ما يقعون فيه، ويقلل من شرهم، وربما حملهم على الصلاح المطلق وصار منهم؛ مثل: عمر بن العزيز؛ لذلك كان يدخل على الأمراء والخلفاء، ويعظهم ويرشدهم ويدعوهم إلى الخير، وكلما كبر في نظر الناس؛ زادت رغبته في الموعظة، وكان يدعو العلماء إلى الدخول على ذوي السلطان لدعوتهم إلى الخير، وكان يقول: «حق على كل مسلم -أو رجل- جعل الله في صدره شيئاً من العلم والفقه، أن يدخل إلى ذي السلطان يأمره بالخير وينهاه عن الشر، حتى يتبين دخول العالم عن غيره، فإذا كان؛ فهو الفضل الذي لا بعده فضل»(۱).

ولقد قال له بعض تلاميذه: الناس يستكثرون أنك تأتي الأمراء، فقال: «إن ذلك بالحمل من نفسي، وذلك أنه ربما استُشير من لا ينبغي».

فهو يحمِّل نفسه عناء الذهاب، ويغلظ عليها ليأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، وكان يرى الواجب عليه النصح لهم، وكان يقول: لولا أني آتيهم؛ ما رأيت للنبي ﷺ في هذه المدينة سنة معمولاً بها.

وكان الأمراء يعرفون مكان الإمام في العلم؛ حتى كـان أبـو جعفـر يطلب منه رأيه في ولاته على الحجاز، وقال له في ذلك:

<sup>(</sup>۱) «ترتيب المدارك» (۲/ ۹۰).

"إن رابك ريب من عامل المدينة، أو عامل، مكة أو أحد من عمال الحجاز في ذاتك أو ذات غيرك، أو سوء أو شر بالرعية؛ فاكتب إليَّ بذلك، أنزل بهم ما يستحقون، وقد كتبت إلى عمالي بهذا أن يسمعوا منك، ويطيعوا في كل ما تعهد إليهم، فانههم عن المنكر ومرهم بالمعروف؛ تؤجر على ذلك، وأنت حقيق أن تُطاع، ويسمع منك».

وكذلك كان الإمام مالك يحترم نفسه إذا لقيهم؛ ليكون لموعظته أثرها ووقعها، فإن مقام القول من مقام قائله.

# \* وعظه للخلفاء والحكام:

كان مالك إذا دخل على الوالي وعظه وحثه على مصالح المسلمين، قال الحنيني: سمعت مالكاً يحلف بالله: ما دخلت على أحد منهم -يعني: السلاطين-؛ إلا أذهب الله هيبته من قلبي حتى أقول له الحق، ومن ذلك قوله لهارون الرشيد: لقد بلغني أن عمر بن الخطاب في فضله وقدمه ينفخ لهم عام الرمادة النار تحت القدور، ويخرج الدخان من لحيته، وقد رضي الناس منكم بدون هذا!!

وقال لبعض الولاة: تفقد أمور الرعية؛ فإنك مسؤول عنهم، فإنَّ عمر بن الخطاب قال: والذي نفسي بيده، لو هلك جمل بشاطئ الفرات ضياعاً؛ لظننتُ أنَّ اللَّه يسألني عنه يوم القيامة (١).

والخلفاء الذين جاءوا من بعد منصور كلهم من تلاميذ الإمام، ولذلك كان لنصائحه في نفوسهم موضع وأثر.

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۲/۲۹).

ولقد دخل مالك على المهدي، فقال: أوصني، قال: أوصيك بتقوى الله وحده، والعطف على أهل بلد رسول الله ﷺ وجيرانه.

على إثر هذه الوصية أخرج المهدي عطاء كثيراً، وطاف بنفسه على دور المدينة، ولما أراد الرجوع؛ دخل عليه مالك، قال له: إنسي محتفظ بوصيتك التي حدثتني بها، ولئن سَلِمْتُ ما غِبْتُ عنهم.

ناظر أبو جعفر المنصور مالكاً في مسجد النبي على فرفع أبو جعفر صوته، فقال له مالك: يا أمير المؤمنين! لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ إن الله -تعالى- أدّب قوماً فقال: ﴿لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الآية [الحجرات: ٢]، ومدح قوماً، فقال: ﴿إن الذين يغضون أصواتهم الآية [الحجرات: ٣]، وذم قوماً فقال: ﴿إن الذين ينادونك الآية [الحجرات: ٤]، وإن حرمته ميتاً كحرمته حياً، فاستكان لها أبو جعفر.

وشاور المهدي مالكاً في ثلاثة أشياء: في الكعبة أن ينقضها ويرده على ما كانت عليه، فأشار عليه ألا يفعل، وفي المنبر أن ينقضه ويرده على ما كان عليه، وذلك حين أراد أن يرد المنابر كلها صغاراً على منبر النبي على أبه مالك: إنما هو من طرفاء وقد سمر إلى هذه العيدان النبي على ذاله مالك: إنما هو من طرفاء وقد سمر إلى هذه العيدان يعني: التي زادها معاوية - وأخشى إن نقضته أن يخرب وينكسر، ولولا ذلك؛ لرأيت أن ترده إلى حالته الأولى. وشاوره في نافع بن أبي نعيم القارئ أن يقدمه للصلاة فأشار عليه ألا يفعل (۱)

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۲/ ۱۰۲).

## \* الإمام مالك في محنة:

كانت التيارات السياسية في عهد الإمام كثيرة، هي التي اضطرت الإمام أن يتحفظ؛ ولهذا وصف مالك بأنه كان أعظم الخلق مروءة، وأكثرهم صمتاً، متحفظاً بلسانه، من أشد الناس مداراة للناس، مع هذا نزلت به محنة في العصر العباسي في عهد أبي جعفر المنصور، وقد اتفق المؤرخون على نزول هذه المحنة، وأكثر الرواة على أنها نزلت سنة المؤرخون على أوقيل: سنة (١٤٧هـ)، وقيل: سنة (١٤٧هـ).

وقد اختلفوا في سبب المحنة على أقوال كثيرة:

منهم من قال: إن مالكاً كان يجاهر بمخالفة ابن عباس في نكاح المتعة ويقول: إنه حرام، وابن عباس هو رأس أسرة خلفاء بني عباس (١).

وقيل: إن مالكاً -رضي الله عنه- كان يقدم عثمان على على -رضى الله عنهما-، فأغرى الطالبيون به والي المدينة.

وأصح الروايات وأشهرها في سبب المحنة أنه كان يحدث بحديث: «ليس على مستكره طلاق».

وكان الوالي على المدينة حينئذ هو «جعفر» ابن عم الخليفة المنصور، فسعى إليه الوشاة يقولون له: إنَّ مالكاً يفتي بأنه لا يمين على مستكره، وهذا ما معناه: أن ما أبرمتموه من بيعة الناس بالاستكراه ينقضه مالك بفتواه.

<sup>(</sup>۱) «شذرات الذهب» (۱/ ۲۹۰).

وأراد جعفر أن يبادر بالبطش بمالك، وليس بيده بينة إلا السعاة فنهاه بعض ناصحيه عن التسرع، وقال له عن مالك: إنه أكبرم الناس على الخليفة، فدس إليه جعفر من يسألونه عن رأيه في الموضوع، فأبدى رأيه بصراحة؛ فضربه.

قال ابن خلّكان: وسعى به إلى جعفر بن سليمان في البيعة، فغضب جعفر ودعا به وجرده وضربه بالسياط، ومدت يداه حتى انخلعت كتفه، وارتكب منه أمرًا عظيمًا، فلم يزل بعد ذلك الضرب في علو ورفعة، وكأنما تلك السياط حليًا حلّى به.

قال الذهبي: هذا ثمرة المحنة المحمودة، أنها ترفع العبد عند المؤمنين (١).

واختلف في مقدار الضرب من ثلاثين إلى مئة، ومدت يداه حتى انخلعت كتفاه، وبقي بعد ذلك مطابق اليدين، لا يستطيع أن يرفعهما، ولا يسوي رداءه.

ويظهر أنّ أهل المدينة عندما رأوا فقيهها وإمامها ينزل به ذلك النكال سخطوا على بني العباس وولاتهم، وجعل الحكام يحسون بمرارة ما فعلوا، وخصوصًا أبا جعفر المنصور، وإنه لم يكن في ظاهر الأمر ضاربًا ولا آمرًا بضرب، ولا راضيًا عنه؛ لذلك عندما جاء إلى الحجاز أرسل إلى الإمام مالك يعتذر إليه.

ولنسق الخبر كما جاء على لسان مالك -رضى الله عنه-؛ لنعـرف

<sup>(</sup>۱) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٨١).

مقدار إجلال أبي جعفر له، وعظم مالك في سماحته كما كان عظيما في مهابته:

"لما دخلت على أبي جعفر -وقد عهد إلى أن آتيه في الموسم-؛ قال لي: واللّه الذي لا إله إلا هو، ما أمرت بالذي كان، ولا علمته، إنه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم، وإني إخالك أمانًا لهم من العذاب، ولقد رفع اللّه بك عنهم سطوة عظيمة، فإنهم أسرع الناس إلى الفتن، وقد أمرت بعد -والله- أن يؤتى به من المدينة إلى العراق على قتب، ويضيق محبسه والاستبلاغ في امتهانه، ولا بدّ أن أنزل به من العقوبة ما نالك منه، فقلت: عافى الله أمير المؤمنين وأكرم مثواه، قد عفوت عنه لقرابته من رسول الله على ووصلك».

قال الباجي (١): لما حجّ المنصور؛ أقاد مالكًا من جعفر بن سليمان، فأرسله إليه ليقتص منه، فقال: أعوذ بالله، والله ما ارتفع سوط من جسمي إلا وأنا أجعله في حلّ من ذلك الوقت؛ لقرابته من رسول الله ﷺ.

وقال الدراوردي: سمعته يقول حين ضرب: اللهمَّ! اغفر لهم فإنهم لا يعملون، قيل: لما ضرب حمل مغشيًّا عليه، فدخل الناس فأفاق، وقال: أشهدكم أني قد جعلت ضاربي في حل.

\* رسائله إلى الخلفاء:

لم يقتصر الإمام مالك في نصائحه للخلفاء على المخاطبة، بل أرسل

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۲/ ۱۳۱).

إليهم رسائل -أيضًا- نصحهم فيها، ومن ذلك رسالة أرسلها إلى بعض الخلفاء يعظه فيها: «إنى أكتب إليك كتابًا لم آل فيه رشــدًا، ولم أدّخر فيــه نصحًا، فيه تحميد لله وأدب لرسوله ﷺ، فتدبّر ذلك بعقلك، وردّد فيه بصرك، وأودعه سمعك، واعقله بعقلك، وأحضره فهمك، ولا تغيين عنه ذهنك؛ فإنّ فيه الفضل في الدنيا، وحسن ثواب الله -تعالى- في الآخرة، ذكّر نفسك غمرات الموت وما هو نازل بك منه، وما أنت موقوف عليه بعد الموت من العرض على الله -تعالى-، ثم الحساب، ثم الخلود بعد الحساب؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار، وأعد له ما تسهل به عليك أهوال تلك المشاهدة وكربها، فإنك لو رأيت أهل سخط الله، وما صاروا إليه من أنواع العذاب، وشدة نقمة الله، وسمعت زفيرهم في النار وشهيقهم مع كلوح وجوههم وطول غمتهم، وتقلُّبهـم في أدراكهـا علـي وجوههم، لا يسمعون ولا يبصرون، يدعون بالثبور، وأعظم من ذلك حسرة إعراض الله -تعالى- بوجهه، وانقطاع رجائهم من روحه، إجابتــه إياهم بعد طول الغم، أن ﴿قال اخسـئوا فيها ولا تكلمـون﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، لم يتعاظمك شيء من الدنيا أردت به النجاة من ذلك، ولا أمنــك من هوله، ولو قدمت في طلب النجاة جميع ما لأهل الدنيا كان ذلك صغيرًا.

ولو رأيت أهل طاعة الله، وما صاروا إليه من كرامة الله، ومنزلتهم مع قربهم من الله -تعالى-، ونضرة وجوههم، ونور ألوانهم، وسرورهم بالنظر إليه، والمكان منه، والجاه عنده، مع قربه منهم؛ لتقلل في عينك عظيم ما طلبت به الدنيا، فاحذر على نفسك حذرًا غير تغريس،

وبادر إلى نفسك قبل أن تسبق إليها، وما تخاف الحسرة فيه عند نزول الموت، وخاصم نفسك لله -تعالى - على مهل، وأنت تقدر بإذن الله -تعالى - على جر المنفعة إليها، وصرف الحجة عنها قبل أن يوليك الله حسابها، ثم لا تقدر على صرف المكروه عنها، ولا جرّ المنفعة إليها، اجعل لله من نفسك نصيبها بالليل والنهار؛ فإنَّ عمرك ينقص مع ساعات الليل، وأنت قائم على الأرض وهو يسير بك، فكلما مضت ساعة من أجلك، والحفظة لا يغفلون عن الدّق والجلّ من عملك، حتى تملأ صحيفتك التي والحفظة لا يغفلون عن الدّق والجلّ من عملك، حتى تملأ صحيفتك التي كتب الله عليك.

فعليك بخلاص نفسك إن كنت لها محبًا، فاحذر ما قد حذرك الله التعالى-؛ فإنه يقول: ﴿ويحذّركم اللّه نفسه ﴾ [آل عمران: ٢٨ و٣٠]، ولا تحقّر الذنب الصغير مع ما قد علمت من قول الله الله التعالى-: ﴿فمن يعمل مثقال ذرّة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرّة شرا يـره ﴾ [الزلزلة: ٧ و٨]، وقال: ﴿مّا يلفظ من قول إلاّ لديه رقيب عتيـد ﴾ [ق: ١٨]، وحافظ على فرائض الله، واجتنب سخط الله، واحذر دعوة المظلوم، ﴿واتّقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ﴾ [البقرة: ٢٨١]، والسلام ».

وكتب إلى بعض الخلفاء كتابًا فيه: «اعلم أنّ اللَّه -تعالى- قد خصّك من موعظتي إياك بما نصحتك به قديمًا، وبيّنت لك فيه ما أرجو أن يكون اللَّه -تعالى- جعله لك سعادة، وأمرًا جعل به سبيلك إلى الجنة؛ فلتكسن - رحمنا اللَّه وإياك- فيما كتبت إليك مع القيام بأمر اللَّه وما استرعاك اللَّه من رعيته، فإنك المسؤول عنهم صغيرهم وكبيرهم.

وقد قال النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

وروي في بعض الحديث: «أنه يؤتى بالوالي ويده مغلولة إلى عنقه، فلا يفك عنه إلا بالعدل»، وكان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه يقول: «والله، إن هلكت سخلة بشط الفرات ضياعًا؛ لكنت أرى أن الله -تعالى سائل عنها عمر»، وحج عمر -رضي الله عنه عشر سنين، وبلغني أنه كان ما ينفق في حجته إلا اثني عشر دينارًا، وكان ينزل في ظلل الشجر، ويحمل على عنقه الدرَّة، ويدور في الأسواق يسئل عن أحوال من حضره وغاب عنه.

وبلغني أنه وقت أصيب؛ حضر أصحاب النبي عَلَيْةٍ فأثنوا عليه، فقال: المغرور من غرّرتموه، لو أنّ ما على الأرض ذهب؛ لافتديت به من أهوال المطلع.

فعمر -رضي الله عنه- كان موفقًا مع ما قد شهد له النبي على المجنة، ثم مع هذا خائف لما تقلّد من أمور المسلمين، فكيف بمن قد علمت؟ فعليك بما يقربك إلى الله أسوة بما قد مضى من سلفك، وعليك بتقوى الله، فقدمه حيث هممت، وتطلع فيما كتبت به إليك في أوقاتك كلها، وخذ نفسك بتعاهدها والأخذ به والتأديب عليه، واسأل الله - تعالى- التوفيق والرشاد -إن شاء الله تعالى-.

### \* مهابته:

من الصفات التي وهبها الله الإمام مالكًا: المهابة، فقد تواترت الأخبار واستفاضت في مهابته.

قال زياد بن يونس: ما رأيت قط عالمًا ولا عــابدًا، ولا شــاطرًا، ولا واليًا أهيب من مالك -رحمه اللَّه تعالى-.

قال سعيد بن أبي مريم: ما رأيت أشد هيبة من مالك، لقد كانت هيبته أشد من هيبة السلطان.

قال الشافعي: ما هبت أحدًا قط هيبتي مالك بن أنس حين نظرت إليه.

وقيل: كان الثوري في مجلسه، فلما رأى إجلال الناس لـ و إجلاله للعلم؛ أنشد:

يأبى الجواب فلا يراجع هيبة

فالسائلون نواكس الأذقان

أدب الوقار وعز سلطان التقى

فهو المهيب وليس ذا سلطان

قال ابن الحارث: كان مالك يجل العلم الذي عنده إجلالاً عظيمًا، ويصون نفسه عن جميع الوجوه التي تنقص، وإن قلّت، وكان مهيبًا شديدًا(١).

### \* صدق فراسته:

وقد وهبه الله فراسة؛ وهي: قوة يعرف بها بواطن الأمور، وقد كان الشافعي صاحب فراسة؛ فقيل له فيها؟ فقال: أخذتها من مالك.

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۲/ ۳۵).

قال أسد بن الفرات: لزمت أنا وصاحب لي مالكًا، فلما أردنا الخروج إلى العراق؛ أتيناه مودّعين له، فقلنا له: أوصنا، فالتفت إلى صاحبي وقال: أوصيك بالقرآن خيرًا، والتفت إليّ وقال: أوصيك بهذه الأمة خيرًا، قال أسد: فما مات صاحبي حتى أقبل على العبادة والقرآن، وولي أسد القضاء.

قال الشافعي: لما سرت إلى المدينة ولقيت مالكًا وسمع كلامي؛ نظر إلى ساعة -وكانت له فراسة-، ثم قال لي: ما اسمك؟ قلت: محمد، قال: يا محمد! اتّق اللّه، واجتنب المعاصي؛ فإنه سيكون لك شأن من الشأن.

قال غيره: كانت لمالك فراسة لا تخطئ نظر يومًا إلى ثلاثة من أصحابه من أهل إفريقية: ابن فروخ، وابن غانم، والبهلول بن راشد، فقال في ابن غانم: هذا قاضي بلده، وفي البهلول: هذا عابد بلده، وفي ابن فروخ: هذا فقيه بلده.

# \* اتّباعه السنن وكراهيته المحدثات:

كان مالك كثيرا ما يتمثّل:

وخير أمور الدين ما كان سنة وشر الأمور المحدثات البدائع قال مالك: ليس الجدال في الدين بشيء.

وقال مالك: المراء والجدال في العلم يذهب بنـور العلـم مـن قلـب العبد.

وقال: إنه يقسي القلب ويورث الضغن.

قال سفيان بن عيينة: سأل رجل مالكًا، فقال: ﴿الرحمن على

العرش استوى ﴿ [طه: ٥]، كيف استوى يا أبا عبدالله؟! فسكت مالك مليًّا حتى علاه الرّحضاء، وما رأينا مالكًا وجد من شيء وجد من مقالته، وجعل الناس ينتظرون ما يأمر به، ثم سرى عنه، فقال: الاستواء معلوم، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، والإيمان به واجب، وإني لأظنك ضالاً، أخرجوه عنّي، فناداه الرجل: يا أبا عبدالله! والله الذي لا إله إلا هو، لقد سألت عن هذه المسألة أهل البصرة والكوفة والعراق فلم أجد أحدا وفّق لما وفقت له.

## \* عبادة مالك:

قال الزبير بن حبيب: كنت أرى مالكًا إذا دخل الشهر أحيا أول ليلة منه، وكنت أظن إنما يفعل هذا؛ ليفتتح به الشهر.

وقالت فاطمة بنت مالك: كان مالك يصلّي كل ليلة حزبه، فإذا كانت ليلة الجمعة؛ أحياها كلها.

قال المغيرة: خرجت ليلة بعد أن هجع الناس هجعة، فمررت بمالك ابن أنس؛ فإذا به قائم يصلي، فلما فرغ من الحمد لله ابتدأ ب ﴿ أَلْمُكُم التَكَاثر ﴾ [التكاثر: ١]، حتى بلغ: ﴿ ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم ﴾ [التكاثر: ٨]، فبكى بكاء طويلاً، وجعل يرددها، ويبكي حتى طلع الفجر، فلما تبين له ركع فصرت إلى منزلي، فتوضأت ثم أتيت المسجد، فإذا به في مجلسه والناس حوله، فلما أصبح؛ نظرت، فإذا أنا بوجهه قد علاه نور حسن.

قال محمد بن خالد بن عثمة: كنت إذا رأيت وجه مالك؛ رأيت

أعلام الآخرة في وجهه، فإذا تكلم علمت أن الحق يخرج من فيه.

قال أبو مصعب: كان مالك يطيل الركوع والسجود في ورده، وإذا وقف في الصلاة كأنه خشبة يابسة لا يتحرك منه شيء، فلما ضرب؛ قيل له: لو خففت في هذا قليلاً؟ فقال: ما ينبغي لأحد أن يعمل عملاً إلا حسنه، والله -تعالى- يقول: ﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ [الملك: ٢] الآية.

قال ابن المبارك: رأيت مالكًا، فرأيته من الخاشعين، وإنما رفعه اللَّه بسريرة بينه وبينه.

#### \* ورعه:

لايبلغ الإنسان ذروة الكمال بدون الورع والتقوى، وكان الإمام على جانب كبير منهما.

قال بعضهم: رأيت مالكًا صامتًا لا يتكلم ولا يلتفت يمينًا ولا شمالاً-؛ إلا أن يكلمه إنسان فيسمع منه ثم يجيبه بشيء يسير، فقيل له في ذلك؟ فقال: «وهل يكب الناس في جهنم إلا هذا»، وأشار إلى لسانه.

ولقد بلغني أن رجلاً دخل على أبي بكر الصديق وهو يجبذ لسانه ويقول: هذا الذي أوردني الموارد، فإذا قال هو؛ فكيف بنا إلا أن يتغمدنا الله برحمته.

قال الشافعي: رأيت بباب مالك كراعًا من أفراس خراسان -ويقال: مصر-، فقلت: ما أحسنها! فقال: هي هبة مني إليك، فقلت: دع لنفسك دابة تركبها، قال: أنا أستحي من الله أن أطأ تربة نبي الله

بحافر دابة.

#### \* إجابة دعائه.

قال مطرف: لقد رأيته يومًا وهو جالس في المجلس بعد الصبح يدعو ووجهه يصفر ويخضر حتى أطال الدعاء، فأتاه سائل عن مسألة، فقطع عليه فالتفت مغضبًا، فقال: يأتي أحدكم الرجل وهو في دعائه، وقد فتح الله عليه منه ما شاء أن يفتحه مما يستيقن به الإجابة، فيقطع ذلك عليه؛ فلا يعود أبدًا.

#### \* حكمه ودرر كلامه:

قال مالك: إنما التواضع في الدين والتقى.

وقال: التواضع ترك الرياء والسمعة.

وقال: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس. قال: الزهد في الدين طيب المكسب، وقصر الأمل.

وقال: الدنيا صحة البدن وطيب النفس من النعيم.

وقال: التواضع في التقى والدين، وليس في اللباس.

وقال: ليس العلم بكثرة الرواية، وانما العلم نور يضعة الله في القلوب.

وقال: العلم نور لا يأنس إلا بقلب تقى خاشع.

وقال: من إذلال العلم أن تجيب كل من سألك.

وقال: الحكمة نور يقذفة الله في قلب العبد.

وقال: تعلموا العلم قبل العمل.

وقال لبعض بني أخيه: اذا تعلمت علمًا من طاعة اللَّه؛ فلير عليك أثره، ولير فيك سمته، وتعلم لذلك العلم الذي تعلمته السكينة والحلم والوقار.

وقال: حقًا على من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة وخشية، وأن يكون متبعًا لآثار من مضى، وينبغى لأهل العلم أن يجلوا أنفسهم من المزاح، وبخاصة إذا ذكروا اللَّه.

وقال: أدب الله القرآن، وأدب رسوله السنة، وأدب الصالحين الفقة.

قال سفيان: دخلت على مالك، فقلت له: إن العلم كثير، فقال: العلم شجرة أصلها بمكة، وأغصانها بالمدينة، وأوراقها بالعراق، وثمراتها بخراسان.

وقال: من أدب العالم أن لا يضحك إلا تبسما.

وقال: كثرة الكلام تمج العلم وتذله وتنقصه.

وقال: الناس في العلم أربعة: رجل علم فعمل به؛ فمثله في كتاب الله قوله: ﴿إِنَمَا يُخْشَى اللَّهَ من عباده العلماء ﴾ [فاطر: ٢٨]، ورجل علم به ولم يعلمه، فمثله في كتاب اللّه: ﴿إِن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى ﴾ [البقرة: ١٥٩]، ورجل علم علمًا وعلمه ولم يعمل به؛ فمثله في كتاب اللّه: ﴿إِن هم إِلاّ كَالأنعام ﴾ [الفرقان: ٤٤].

قال مطرف: وكان مالك إذا ودَّعه أحد من طلبة العلم عنده يقول

لهم: اتقوا الله في هذا العلم، ولا تنزلوا به دار مضيعة، وبشوه ولا تكتموه، ولن ينال هذا الأمر حتى يذاق طعم الفقر.

وقال ابن المبارك: سمعته يقول: لا يصلح الرجل حتى يـــترك مــا لا يعنيه، فإذا كان كذلك؛ أوشك أن يفتح اللَّهُ في قلبه.

قال ابن وهب: سمعته يقول: ما زهد أحد في الدنيا إلا أنطق الله بالحكمة.

قال: ما أسرَّ عبد سريرة خير إلا ألبسه اللَّهُ رداءها، ولا أسرَّ سريرة سوء إلاَّ ألبسه اللَّهُ رداءها.

قال: من أراد الله به حيرًا جمع عليه شمله، ومن نعم الله -تعالى-على العبد: أن يجمع علية أمره، ومن بلواه عليه: أن يشتت عليه أمره.

قال: من سعادة المرء أن يوفق للخير، ومن شقاوة المرء أن لا يـزال يخطىء.

قال: إذا مدح الرجل نفسه ذهب بهاؤه.

\* عقيدته:

البيعة على العقيدة:

عقد الإمام مالك -رحمه اللُّـه- كتاباً في «موطئه» سماه: (كتاب البيعة)، وأدخل تحته أحاديث يدلل بها على العنوان.

روى مالك عن عبدالله بن دينار: أن عبدالله بن عمر، قال:

كنا إذا بايعنا رسول الله عَلَيْ على السمع والطاعة يقول لنا رسول الله عَلَيْ:

«فيما استطعتم»(١).

وروى مالك عن محمد بن المنكدر، عن أميمة بنت رقيقة؛ أنها قالت:

أتيت رسول الله على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق، ولا نزني، ولا نقتل الله! نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق، ولا نزني، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتي ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في معروف، فقال رسول الله على: «فيما استطعتن وأطقتكن»، قالت: فقلت: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا، هلم نبايعك يا رسول الله! فقال الرسول على: «إني لا أصافح النساء؛ إنما قولي لمئة امرأة كقولي لامرأة واحدة» أو: «مثل قولي لامرأة واحدة» (٢).

# موقفه من البدع والمبتدعة:

نسوق في هذا الموقف نصوصًا جاءت عن الإمام مالك في ذم البدع والمبتدعة كيفما كان نوعها.

جاء في «الاعتصام» (٢/ ١٥٥-١٥٦) للشاطبي:

«وقال مالك: قُبِضَ رسول اللَّه ﷺ، وقد تم هذا الأمر واستكمل؛ فينبغي أن تتبع آثار رسول اللَّه ﷺ وأصحابه، ولا يتبع الرأي؛ فإنه من اتبع الرأي جاءه رجل أقوى في الرأي منه؛ فاتبعه، فكلما غلبه رجل اتبعه، أرى أن هذا بعد لم يتم.

<sup>(</sup>۱) انظر تخريجه برقم (۱۹۸۳).

<sup>(</sup>۲) انظر تخریجه برقم (۱۹۸٤).

واعملوا من الآثار بما روي عن جابر -رضي الله عنــه-: أن النبي عَلَيْهُ قال:

«قد تركت فيكم ما إذا اعتصمت به لن تضلوا بعدي: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرَّقا حتى يردا عليَّ الحوض»(١).

وجاء في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٨) عن مالك:

«سن رسول الله على وولاة الأمور بعده سننا، الأخذ بها؛ اتباع لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر في شيء خالفها؛ من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها؛ فهو منصور، ومن تركها؛ اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا.

وفيه (٨/ ٩٩) عن الشافعي قال: كان مالك إذا جاء بعض أهل الأهواء قال: «أما إني على بينة من ديني، وأما أنت فشاك، اذهب إلى شاك مثلك فخاصمه».

# موقفه من الزنادقة والمشركين:

جاء في «المدونة» (٢/ ١٧٦): «قلت أرأيت المرتد، هل يعقد النكاح على بناته الأبكار في قول مالك؟ قال: لا يعقد في رأي، ألا ترى أن ذبيحته لا تؤكل وأنه على غير الإسلام؟ ولو كان أبوها ذمياً وهي مسلمة؛ لم يجز أن يعقد نكاحها، فالمرتد -أيضًا-، وألا يجوز أحرى، ألا ترى أن المرتد لا يرثه ورثته من المسلمين ولا غيرهم عند مالك؟ فهذا

<sup>(</sup>۱) انظر تخریجه برقم (۱۷۷۳).

يدلك على أن ولايته قد انقطعت حين قال: لا يرثه ورثته من المسلمين، ولا يرثهم».

وجاء في «المدونة» (٢/ ٣١٨): «قلت: أرأيت من ارتد عن الإسلام، يسقط عنه ما كان قد وجب عليه من النذور، وما ضيع من الفرائض الواجبة التي وجب عليه قضاؤها، أو مرض في رمضان فوجب عليه قضاؤه، أو الحدود التي للَّه أو للناس، إذا رجع إلى الإسلام أيسقط عنه شيء من هذه الأشياء؟ قال: نعم يسقط عنه كل ما وجب لله عليه، إلا الحدود والفرية والسرقة وحقوق الناس، وما لو كان عمله كافراً في حال كفره، ثم أسلم لم يوضع، ومما يبين لك ذلك أنه يوضع عنه ما وضع من الفرائض التي هي للَّه، أنه لو حج حجة الإسلام قبل ارتداده ثم ارتد، ثم رجع إلى الإسلام: أن عليه أن يحج بعد رجوعه إلى الإسلام حجة أخرى حجة الإسلام.

قال مالك: لأن الله -تبارك وتعالى- يقول في كتابه ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين﴾ [الزمر: ٦٥]، فحجه من عمله، وعليه حجة أخرى، فهذا يخبرك أن كل ما فعل من الفرائض قبل ارتداده لم ينفعه، فكذلك ما ضيع قبل ارتداده، ولا يكون عليه شيء، وهو ساقط عنه.

قلت: ويأتي القتل على القصاص الذي هو للناس؟ قال: نعم، قلت: وتحفظ هذا عن مالك، قال: نعم.

قال: أرأيت الرجل يوصي بوصايا، ثـم يرتـد، فيقتـل علـى ردتـه، أيكون لأهل الوصايا شيء أم لا؟

قال مالك: لا يرثه ورثته، فأرى أنه لا شيء لأهل الوصايا -أيضًا-، ولا تجوز وصية رجل إلا في ماله، وهذا المال ليس هو للمرتد، وقد صار لجماعة المسلمين، ووصاياه قبل الردة بمنزلة وصيته بعد الردة، ألا ترى أنه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته، وماله محجوب عنه إذا ارتد.

قلت: أرأيت إن مرض فارتد، فقتل على ردته، فقامت امرأته، فقالت: فر بميراثه مني؟ قال: بلغني عن مالك؛ أنه قال: لا يتهم ههنا أحد أن يرتد عن الإسلام في مرضه؛ لئلا يرتد ورثته، وميراثه للمسلمين.

# موقفه من السحر والسحرة!

جاء في «موطأ مالك» ، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة: أنه بلغه: أن حفصة -زوج النبي ﷺ قتلت جارية لها سحرتها، وقد كانت دبرتها، فأمرت بها؛ فقتلت.

قال مالك: والساحر الذي يعمل السحر، ولم يعمل ذلك له غيره، هو مثل الذي قال الله - تبارك وتعالى - في كتابه: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ما لا في الآخرة من خلاق﴾ [البقرة: ١٠٢]، فأرى أن يقتل ذلك؛ إذا عمل ذلك هو نفسه.

# موقفه من النهي عن الحلف بغير اللَّه:

روى عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله على أدرك عمر بن الخطاب، وهو يسير في ركب وهو يحلف بأبيه، فقال رسول الله على: «إن

<sup>(</sup>۱) «تذكرة الحفاظ» (۱/ ۲۰۸).

اللَّه ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا؛ فليحلف باللَّه، أو يصمت».

## موقفه من الشيعة:

جاء في «الصارم المسلول» (ص ٥٨٠): «وقال مالك -رضي الله عنه-: إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي -عليه الصلاة والسلام-، فلم يمكنهم ذلك؛ فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء، فلو كان رجلاً صالحًا؛ لكان أصحابه صالحين».

وجاء فيه (ص ٥٦٩): «قال مالك: من شتم النبي ﷺ قتل، ومن سب أصحابه أدب.

وقال عبدالملك بن حبيب: من غلا من الشيعة في بغض عثمان، والبراءة منه، أدب أدبًا شديدًا، ومن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر؛ فالعقوبة عليه أشد، ويكرر ضربه، ويطال سجنه حتى يموت».

# موقفه من بدعة الجهمية:

جاء في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٥): «وقال مالك: أرايت إن جاء من هو أجدل منه، أيدع دينه كل يوم لدين جديد».

وروى ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤) بالسند إلى مصعب ابن عبدالله الزبيري، قال:

كان مالك بن أنس يقول: الكلام في الدين أكرهه، ولم يـزل أهـل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهـم والقـدر، وكـل مـا أشبه ذلك.

ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين اللَّه، وفي اللَّه -عز وجل-؛ فالسكوت أحب؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين، إلا ما تحته عمل».

### موقفه من المشبه:

ذكر ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٤٦)، فقال: «روى حرملة بن يحيى قال: سمعت عبدالله بن وهب يقول: سمعت مالك بن أنس يقول:

من وصف شيئًا من ذات الله، مثل قوله: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة﴾ [المائدة: ٦٤]، فأشار بيده إلى عنقه، ومثل قوله: ﴿وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١]، وأشار إلى عينيه، أو أذنه، أو شيئًا من بدنه؛ قطع ذلك منه؛ لأنه شبه بنفسه.

ثم قال مالك: أما سمعت قول البراء حين حدث عن النبي على قال: «لا يضحى بشيء من الضحايا»، وأشار البراء بيده كما أشار النبي يك بيده.

قال البراء: ويدي أقصر من يد رسول الله ﷺ، فكره البراء أن يصف رسول الله ﷺ إجلالاً، وهو مخلوق؛ فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء؟

# موقفه من بدعة القدر:

جاء في «الاعتصام» (١/ ١٣١): «فمثل ما لا يقدر على رده: ما حكاه الباجي قال: قال مالك: لا تمكن زائغ القلب من أذنك؛ فإنك لا تدري ما يعلقك من ذلك.

ولقد سمع رجل من الأنصار من أهل المدينة شيئًا من بعض أهل

القدر، فعلق قلبه، فكان يأتي إخوانه الذي يستنصحهم، فإذا نهوه قال: فكيف بما علق قلبي؛ لو علمت أن الله يرضى أن ألقي نفسي من فوق هذه المنارة؛ لفعلت».

# موقفه من الخوارج:

جاء في «المدونة» (٢/ ٥٠): «قلت: أرأيت قتال الخوارج، ما قول مالك فيهم؟ قال: قال مالك: الإباضية والحرورية، وأهل الأهواء كلهم: أرى أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا.

قال ابن القاسم: «وقال مالك في الحرورية وما أشبههم: إنهم يقتلون إذا لم يتوبوا، إذا كان الإمام عدلاً؛ فهذا يدلك على أنهم إن خرجوا على إمام عدل، وهم يريدون قتاله، ويدعون إلى ما هم عليه؛ دعوا إلى الجماعة والسنة، فإن أبوا قتلوا.

قال: لقد سألت مالكًا عن أهل العصبية الذين كانوا بالشام، قال مالك: أرى للإمام أن يدعوهم إلى الرجوع، وإلى مناصفة الحق بينهم، فإن رجعوا؛ وإلا قتلوا.

قلت: أرأيت الخوارج إذا خرجوا فأصابوا الدماء والأموال، ثم تابوا ورجعوا.

قال: بلغني أن مالكًا قال: الدماء موضوعة عنهم، وأما الأموال، فإن وجدوا شيئًا عندهم بعينه أخذوه، وإلا لم يتبعوا بشيء من ذلك وإن كانت لهم الأموال؛ لأنهم إنما استهلكوها على التأويل، وهذا الذي سمعت.

قلت: فما فرق بين المحاربين والخوارج في الدماء؟ قال: لأن الخوارج خرجوا على التأويل، والمحاربين خرجوا فسقاً وخلوعاً على غير

تأويل، وإنما وضع اللَّه عن الحاربين -إذا تابوا- حد الحرابة حق الإمام، وأنه لا يوضع عنهم حقوق الناس، وإنما هؤلاء الخوارج قاتلوا على دين يرون أنه صواب.

قلت: أرأيت قتلى الخوارج أيصلى عليهم أم لا؟ قال: لا.

قال مالك: القدرية والإباضية لا يصلى على موتاهم، ولا تتبع جنائزهم ولا تعاد مرضاهم؛ فإذا قتلوا؛ فذلك أحرى أن لا يصلى عليهم.

ثم ذكر أثراً عن ابن عباس، فقال: عن ابن وهب...، أو فرواه عن ابن وهب...، أو فاسند عن ابن وهب...، أو نحو ذلك من العبارات، عن سفيان بن عيينة، عن عبيدالله بن أبي يزيد، قال: ذكرت الخوارج واجتهادهم عند ابن عباس، قال: فسمعته يقول: ليسوا بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى، ثم هم يضلون، وذكر الأحاديث والآثار في ذمهم.

ثم قال مالك، عن عمه أبي سهيل بن مالك، قال: ســـألني عمــر بــن عبدالعزيز وأنا معه: ماذا ترى في هؤلاء القدرية؟

قال: قلت: أستتبهم، فإن تابوا؛ وإلا فأعرضهم على السيف.

قال عمر: وأنا أرى ذلك. قال مالك: وأنا رأيي على ذلك».

#### \* وفاته:

قال الحافظان السيوطي والزرقاني: مرض مالك يـوم الأحـد، فأقـام مريضًا اثنين وعشرين يومًا، ومات يوم الأحد لعشر خلون -وقيل: لأربع عشرة خلت- من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومئه.

وقال سحنون عن عبدالله بن نافع: توفي مالك وهو ابن سبع

وثمانين سنة.

وفي «التذكرة»: قال أبو مصعب: لعشر مضت لربيع الأول، وكذا قال ابن وهب.

وقال ابن سحنون: في حادي عشر ربيع الأول.

وقال ابن أبي أويس: في بكرة اربع عشرة منه.

وقال مصعب الزبيري: في صفر، وكلهم قالوا: في سنة تسمع وسبعين ومئة.

وقال ابن فرحون: اختلف في تاريخ وفاته؛ والصحيح: أنها كانت يوم الأحد، لتمام اثنين وعشرين يومًا من مرضه، في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومئة، فقيل: لعشر مضت، وقيل: لأربع عشرة، ولثلاث عشرة، ولإحدى عشرة، وقيل: لثنتي عشر من رجب.

وقال ابن حبيب كاتبه: سنة ثمانين ومئة.

وحكي عن ابن سحنون: ثمان وتسعون؛ وهو وهم.

قال بكر بن سليمان الصواف: دخلنا على مالك بن أنس في العشية التى قبض فيها، فقلنا له: يا أبا عبدالله! كيف تجدك؟ قال: ما أدري كيف أقول لكم؛ إلا أنكم ستعاينون غدًا من الله ما لم يكن في حساب، شم ما برحنا حتى أغمضناه -رحمه الله-، وقيل: إنه تشهد، ثم قال: لله الأمر من قبل ومن بعد.

ورأى عمر بن يحيى بن سعيد في الليلة التي مات فيها مالك قائلاً يقول: لقد أصبح الإسلام زعزع ركنه غداة ثوى الهادي لدى ملحد القبر إمام الهدى مازال للعلم صائنًا عليه سلام الله في آخر الدهر

قال: فانتبهت وكتبت البيتين في السراج، وإذا بصارخة على مالك -رحمه اللَّه رحمة واسعة-.

وغسله ابن كنانة بن أبي الزبير، وابنه يجيى وكاتبه حبيب يصبان الماء، وأنزله في قبره جماعة، وأوصى أن يكفن في ثيباب بيض، ويصلى عليه في موضع الجنائز، ودفن بالبقيع.

#### \* حليته:

قال مطرف بن عبد الله وغيره: كان الإمام طويلاً جسيمًا، عظيم الهامة، أصلع، أبيض الرأس واللحية، شديد البياض إلى الصفرة.

وقال مصعب الزبيري: كان من أحسن الناس وجهًا، وأحلاهم عينًا، وأنقاهم بياضًا، وأتمهم طولاً في جودة بدن، وقيل: كان ربعة، والمشهور الأول، وكان أشم، عظيم اللحية تامها، تبلغ صدره، ذات سعة، ويأخذ أطراف شاربه، ولا يحلقه، ويرى حلقه من المثلة، ويترك له سبلتين طويلتين، وكان في أذنيه كبر كأنهما كفا إنسان أو دون ذلك.

وقال الحكم بن عبداللَّه: رأيته وله شعرة يفرقها.

وقال أحمد بن إبراهيم: رأيته مضموم الشعر، ولم يكن يخضب. وروى ابن وهب أنه رآه يخضب بالحناء.

### \* لباسه:

قال الذهبي: كان إذا اعتم جعل منها تحت ذقنه ويسدل طرفها بين

كتفيه، وكان يلبس الثياب العدنية الجياد.

وحكى ابن فرحون عن ابن وهب أنه قال: رأيت على مالك ريطة عدنية مصبوغة بمشق خفيف، وقال لنا: هو صبغ أحبه، ولكن أهلي أكثروا زعفرانها، فتركتها.

قال الزبيري: كان مالك يلبس الثياب العدنية والجياد الخراسانية والمصرية المترفعة البيض ويتطيب بطيب، ويقول: ما أحب لأحد أنعم الله عليه إلا أن يرى أثر نعمته عليه، وكان يقول: أحب للقارىء أن يكون أبيض الثياب.

قال بشر: دخلت على مالك فرأيت عليه طيلسانًا يساوي خمس مئة دينار أشبه شيء بالملوك، ولما راجع مالكًا أحد الزهاد؛ لأنه يلبس الدقاق ويأكل الرقاق، ويجلس على الوطيء، ويجعل على بابه حاجبًا؛ أجابه: "إن كتابه وقع منه موقع النصيحة والشفقة والأدب..."، وقال: " فأما ما ذكرت لي أني...؛ فنحن نفعل ذلك ونستغفر الله -تعالى-، فقد قال الله - تعالى-: "قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل على المذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة "[الأعراف: ٣٦]، وإني لأعلم أن ترك ذلك خير من الدخول عليه...".

### \* 10 2 20:

كان له ابنان: يحيى ومحمد، وابنة: اسمها فاطمة، زوَّجها ابن أخته. وقال أبو عمر: له أربعة بنين: يحيى، ومحمد، وحماد، وأم البنين. يحيى بن مالك يروي عن أبيه نسخة من «الموطأ».

وابنه محمد قدم مصر وكتب عنه. حدث عنه الحارث بن مسكين.

قال الزبيري: كانت لمالك ابنة تحفظ علمه يعني «الموطأ»، وكانت تقف خلف الباب، فإذا غلط القارىء نقرت الباب، فيفطن، فينظر مالك فيرد عليه (١).

### \* الحديث والفقه في عصر مالك:

إن علم الحديث لم يكن قد تميز تميزاً كاملاً عن الفقه في عصر الإمام مالك، بل كانا مختلطين، والفقيه يروي الأحاديث التي يبني عليها استنباطه فيكون محدثاً بما يرويه، وفقيهاً بما يستنبطه، بيد أن بعض الفقهاء كان يغلب عليه الافتاء، وبعضهم كان يغلب عليه الرواية، وبذلك أخذ ينفصل الفقه عن الحديث، فمن تجرّد لاستنباط الأحكام من القرآن والحديث بعد العلم بصحته؛ كان الفقيه، ومن تجرد للرواية يعرف صحيحها من سقيمها، ويتعرف الرجال عدلهم من مستورهم من غيرهم؛ فهو المحدث.

ولم يكن ذلك الانفصال قد تم على وجه كامل في عهد مالك، فكان الفقيه هو المحدث، ولعلك لا تجد عالماً قد اجتمعت له الصفتان بقدر كامل، ويكاد يكون متساوياً في الناحيتين كمالك، فهو الحافظ المحدث،الذي كان أول من نبه لضرورة تمييز مراتب الرجال بقبول أحاديثهم، ودرس المرويات دراسة ناقد فاحص، وهو إلى هذا إمام دار المجرة في الفقه والإفتاء، وتشد الرحال لسماع فقهه واستفتائه في المسائل المختلفة.

<sup>(</sup>۱) «الديباج المذهب» (۱/ ۱۸).

#### \* تحريه في الحديث:

قال الإمام الشافعي: إذا جاء الحديث؛ فمالك النجم الثاقب.

وقال السيوطي (١): قال بعض العلماء: إن البخاري إذا وجد حديثاً يؤثر عن مالك لا يكاد يعدل به إلى غيره؛ حتى إنه يعتبر سند مالك في بعض أحاديثه التي رواها أصح الأسنايد.

وهو: مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

قال ابن حبان في «الثقات»: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، ولم يكن يروي إلا ما يصح، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك، وبه تخرج الشافعي.

وروى ابن خزيمة في «صحيحه» عن ابن عيينة، قال: إنمـــا كنــا نتبــع آثار مالك، وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه؛ وإلا تركناه.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما بقي على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله على من مالك بن أنس، ولا أقدم عليه في صحة الحديث أحداً.

وكان الإمام مالك يقول: لا يؤخذ العلم (٢) من أربعة: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعة، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يُتَّهم على حديث رسول الله على ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة؛ إذا كان لا يعرف ما يحمل

<sup>(</sup>۱) «تنوير الحوالك» (ص ٧).

<sup>(</sup>٢) (الكفاية) (ص ١٨٩).

ويحدث به.

وكان يقول<sup>(۱)</sup>: إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين –وأشار إلى المسجد– فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً؛ إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن.

وكذلك يقول: أدركت بهذا البلد -يعني: المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، ما سمعت من واحد منهم حديثاً، قيل: ولِمَ يا أبا عبد الله؟! قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون. وهذا الشأن - أي رواية الحديث والفتوى - يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان ولا وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه يصل إليه، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة؛ فلا ينتفع به، ولا هو حجة، ولا يؤخذ عنه.

#### \* فقه مالك:

آل فقه المدينة إلى مالك عن طريق فقهائها السبعة المشهورين: سعيد ابن المسيب، وسليمان بن يسار، وعبد الله بن عتبة، وأبي بكر بن الحارث، وخارجة بن زيد، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وكذلك سالم بن عبد الله بن عمر، الذين تعلموا في مدرسة الخلفاء الراشدين، وأمّي المؤمنين: عائشة وأم سلمة، وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر حرضي الله عنهم-.

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۱/ ۱۳۲).

ولكن أثر ابن عمر كبير فيهم، فلقد شهد المعارك مع الرسول عليه وغزا ورابط مع كبار القُوَّاد، وكان من أكثر الناس رواية وأخذاً بها، كثير التعهد لآثار الرسول عليه.

تقول أم المؤمنين عائشة: ما رأيت أحداً النزم للأمر الأول من عبر.

ونافع يقول: لو رأيت ابن عمر يتبع آثـار الرسـول ﷺ؛ لقلـت: إن هذا لجنون.

والزهري يقول: لا يعدل برأي ابن عمر، فإنه قد قام بعد رسول الله عليه ستين سنة، تقدم عليه وفود الناس، ومات سنة (٧٣ هـ).

ويروي عروة بن الزبير: سئل عبد الله بن عمر عن شيء، فقال: لا علم لي به، فلما أدبر السائل؛ قال عبدالله: سئل ابن عمر عما لا علم له، فقال: لا علم لي به.

وتوارث الأئمة هذا المنهج، فيكثر قول مالك: «لا أدري» في المسائل أخذاً بالاحتياط، ولا يجتهد إلا في النوازل التي تقع، ولا يفتي في الفروض، ويكره البدع المحدثة التي لم يرد عن الصحابة والسلف المرضيين ما يؤيدها، ويقول: لا يكون العالم عالماً حتى يكون كذلك، وحتى يحتاط لنفسه لما لو تركه لم يكن عليه إثم، ويعلم اليسر، يجيئه رجل مسن المغرب يقول: إن الأهواء كثرت في بلادي، فجعلت على نفسي إن رأيتك أن آخذ ما تأمرني به، فيصف له شرائع الإسلام: الصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، ثم يقول: خذ ولا تخاصم أحداً.

وفقه مالك من فكره، فهو فقيه عملي يعتد عليه بالواقع، ومن ذلك: اعتماده على عمل أهل المدينة، واتفاق جماعتها عليه، واعتداده بالعُرف الشرعي والمصلحة، والاعتماد على السوابق القضائية، واتخاذها مصادر وأصولاً.

ونرى في فقه مالك من عمل أهل المدينة وعلمهم خصائص التيسير ودفع الحرج، والأخذ بما عليه الجماعة، والقياس على المسلمات من النصوص ذاتها، أو الاستنباط من مجموع النصوص التي تنتج معاني مقطوعاً بها كالنصوص، فالله -سبحانه وتعالى- يقول: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولم يجعل على الناس في دينهم من حرج، والرسول هو القائل: «بعثت بالحنيفية السمحة»، و«خذوا من العمل ما تطيقون»، وإن الله إنما أراد بهذه الأمة اليسر، ولم يرد بهم العسر.

ولقد أقر أصحابه على التمتع بالحلال، ولم يزهدهم في الدنيا إلى أن يظهر منهم حرص على متاعها، ينذر ويرهب لمقاومة الانحلال، ويرخص ويرغب لمقاومة الحرج، وينهى عن أشياء، ثم يستثني موضع العادة، فيرخص فيه، ففي إقرار الناس على ما جرى عليه عملهم تيسير عليهم؛ إذا لم يناف قصد الشارع، ومن ثم أقر الإسلام من أعراف الجاهلية ما يوافق شريعته، وحرصت أجيال المدينة على أعراف السلف الصالح، عالمين أن جيلهم لا يمكن أن يكون أفضل من سابقيه.

واحتفل مالك بالعُرف، فهو يفتي -تبعاً لعرف المدينة- بأن الشـريفة

تتضرر بالإرضاع فلا تلتزم به. ويقيد الجار بألا يضر جاره ضرراً بيناً غير معتاد، ويجعل العرف مقياساً للاعتبار، ويقول: كل ما عده النياس بيعاً فهو بيع، فيجوز البيوع التي تفرضها عادات الناس، كالبيوع التي تجري بالأفعال دون الأقوال، ويقرر أن خيار الشرط يثبت بناء على العرف، مثلما يثبت بناء على الشرط، ويقرر أن مدة الخيار تختلف بحسب عرف السلع، ولما لم يعمل أهل المدينة بخيار المجلس لم يأخذ بحديث ابن عمر حرضي الله عنهما-:

«البيّعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار؛ ما لم يتفرقا؛ إلا بيع الخيار»، وقال عنه في «الموطأ»: ليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به.

وتحدث مالك عن الغرر في واحد وثلاثين باباً من «الموطأ» ضبطاً لمصلحة التراضي ودفعاً للجهالة.

ولقد جوَّز مالك -للعرف- إجارة العين بأجر معلوم مع أنها قد لا تعطي منافع، بل يجوز الإجارة على المنفعة المظنون حصولها، كوعد الإمام بجائزة لم يدله على ما فيه مصلحة عامة، وكالإجارة على البلاغ وهو اصطلاح للمالكية في التعاقد على بلوغ نتيجة بذاتها.

وحكم مالك قاعدة سد الذرائع في كثير من أبواب الفقه، وهي في جملتها منع أمر مباح لما يترتب على فعلم من مفسدة، مثل منع بيع السلاح وقت الفتنة أو للعدو، ومنع الهدية لمن يلي وظيفة عامة، أو شهادة عدو على عدوه، أو تقديم خصم في مجلس القضاء على خصمه،

أو قضاء القاضي بعلمه.

ولا يأخذ مالك بالإرادة الظاهرة للمتعاقدين إذا أخفيت إرادة غير مشروعة؛ كبيع العصير بمن يتخذه خمراً، أو إجارة الدار لمن يتخذها نادياً للقمار، أو زواج الحلل، وفي الوقت ذاته يجيز الوسيلة غير المنهي عنها من جهة الأصل؛ إذا أدت إلى مصلحة؛ مثل: دفع المال لمحارب؛ كيلا يقتل دافع المال، فدفع المال غير منهي عنه في الأصل، وإنما المحرم أكمل المال بالباطل، ودفع المال للمحارب سيؤدي إلى مصلحة.

وهو سياق في تطبيقات حديث: «لا ضرر ولا ضرار»، فلا يجيز استعمال الحق كلما ناقض النزاهة كأن يستعمل لمجرد الإضرار، أو لمعارضة المصلحة عامة، أو تحقيق مصلحة لا تتناسب البتة مع مصلحة الغير، أو لا يمكن بلوغها بطريق لا تحدث ضرراً فاحشاً.

### \* كلام ابن خلدون في عمل أهل المدينة:

ولقد تعرض ابن خلدون لعمل أهل المدينة عند الإمام مالك، فقال في مقدمته المشهورة:

«وأما أهل الحجاز؛ فكان إمامهم مالك بن أنسس الأصبحي، إمام دار الهجرة -رحمه الله تعالى-، واختص بزيادة مدارك أخر للأحكام غير المدارك المعتبرة عند غيره، وهو عمل أهل المدينة؛ لأنه رأى أنهم فيما يتفقون عليه من فعل أو ترك متابعون لمن قبلهم ضرورة لدينهم واقتدائهم، وهكذا إلى الجيل المباشرين لفعل النبي على الأخذين ذلك عنه، وصار ذلك عند، من أصول الأدلة الشرعية، وظن كثير أن ذلك من

مسائل الإجماع فأنكره؛ لأن دليل الإجماع لا يخمس أهل المدينة ممن سواهم، بل هو شامل للأمة.

واعلم أن الإجماع إنما هو: الاتفاق على الأمر الديني عن اجتهاد، ومالك -رحمه الله تعالى- لم يعتبر عمل أهل المدينة من هذا المعنى، وإنما اعتبره من حيث اتباع الجيل بالمشاهدة للجيل، إلى أن ينتهي إلى الشارع -عليه الصلاة والسلام-، وضرورة اقتدائهم تعين ذلك.

نعم: المسألة ذكرت في باب الإجماع؛ لأنه أليق الأبواب بها من حيث ما فيها من الاتفاق الجامع بينها وبين الإجماع، إلا أن اتفاق أهل الإجماع عن نظر واجتهاد في الأدلة، واتفاق هؤلاء في فعل أو ترك مستندين إلى مشاهدة من قبله، ولو ذكرت المسألة في باب فعل النبي وتقريره، أو مع الأدلة المختلفة فيها مثل: مذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، والاستصحاب؛ لكان أليق».

### \* مؤلفات الإمام مالك:

ألف الإمام مالك -رحمه الله- مؤلفات كثيرة غير «الموطـــأ» مرويــة عنه، أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلم؛ لكنها لم تشــتهر، كمــا أنه لم يواظب على إسماعها، وروايتها غير «الموطأ»؛ وهي:

١- رسالة إلى هارون الرشيد في الآداب والمواعظ، حدث بها في الأندلس أولاً ابن حبيب عن رجاله عن مالك، وحدث بها آخراً أبو جعفر ابن عون الله، والقاضي أبو عبدالله بن مفرج، عن أحمد بن زيدويه الدمشقي، وقد أنكرها غير واحد؛ منهم: أصبغ بن الفرج، وحلف: ما

هي من وضع مالك، وفي «مقدمة أوجز المسالك»: والظاهر أن من أنكرها لما فيها من بعض المناكير، وقد طبعت هذه الرسالة عدة مرات.

٢- رسالة إلى الليث في إجماع أهل المدينة.

٣- رسالة إلى ابن وهب؛ عبدالله أبي محمد بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، صحب مالكاً عشرين سنة، يسمى ديوان العلم، وسماها بعضهم برسالته في القدر، والرد على القدرية.

قال ابن فرحون: هو من أشهرها في الباب، ومن خيار الكتب الدالة على سعة علمه.

وكذا مدحه القاضي عياض، وقال: هو من خيار الكتب في هذا الباب الدال على سعة علمه بهذا الشأن.

٤- كتاب «الأقضية» كتب به إلى بعض القضاة عشرة أجـزاء، رواه
 عبد الله بن عبد الجليل.

٥- كتابه في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر، وهو كتاب جيد مفيد جداً، قد اعتمد عليه الناس في هذا الباب، وجعلوه أصلاً.

٦- كتاب «المناسك» قال أبو جعفر الزهري: هو من أكبر مؤلفات
 الإمام، ذكر فيه أحكام المناسك.

٧- كتاب «الجالسات عن مالك» جمع فيه ابن وهب ما يذكر الإمام
 مالك في مجالسه من الفوائد والعلوم من الآثار والأخلاق.

٨- كتاب «الجالسات» عن مالك -أيضًا- جمعه محمد بن إبراهيم

بن عبدوس بن بشير، فألف في مجالس مالك أربعة أجزاء، كان كثير العبادة، ولد سنة (٢٠١هـ).

٩- كتابه في «التفسير لغريب القرآن» الذي يرويه عنه خالد بن
 عبدالرحمن المخزومي.

• ١- «أحكام القرآن» ليس من مؤلفات الإمام بنفسه، بل من مؤلفات أبي محمد مكي بن أبي طالب الأندلسي، المتوفى في صدر محرم سنة (٤٣٧هـ)، جمع فيه الآيات القرآنية وسماها: «كتاب المأثور عن الإمام مالك في أحكام القرآن».

1 - «المدونة الكبرى» وهو كتاب ضخم شهير في فقه المالكية، وليس هو من مؤلفات الإمام، لكنه ينسب إليه، ومؤلف عبدالرحمن بن القاسم المتوفى سنة (١٩١هـ)، ركن من أركان مذهب المالكية، جمع فيه أقوال المالكية المأثورة عن الإمام، من أجل الكتب في مذهبهم، شرحه وهذبه جمع من المشايخ.

١٢ - «تفسير القرآن عن الإمام مالك»، هكذا ذكره من ضبط مؤلفاته.

17- «كتاب المسائل».

١٤ - ألف محمد أبو الطيب بن أبي بكر بن أحمد بن أبي يوسف المعروف بابن الخلال، المتوفى سنة (٣٢٢ هـ) أربعين جزءاً من منتقى قول مالك.

١٥- ألف محمد أبو إسحاق بن القاسم بن شعبان المتوفى سنة

(٣٥٥هـ) كتاباً في «غرائب مالك».

17- وألف أحمد بن عبدالملك الإشبيلي، المعروف بابن المكوي المتوفى سنة (٤٠١ هـ) كتاباً في رأي مالك سماه: «الاستيعاب» لأقوال مالك مجردة من أقوال أصحابه.

وهذا ما ظفرنا من مؤلفاته، وله مؤلفات غير ذلك، حيث ذكر الخطيب أبو بكر في «تاريخه» عن أبي العباس السراج النيسابوري أنه قال: هذه سبعون ألف مسألة لمالك، وأشار إلى كتب منضدة عنده، كتبها. 
۱۷ – «الموطأ».

وسنفصل الكلام حول «الموطأ» في الصفحات الآتية:



## «الموطأ» ومكانته في الإسلام

هو خير كتاب أخرج للناس في عهده.

قال أبو بكر بن العربي: «الموطأ» هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليه بنى الجميع كمسلم والترمذي(١).

قال الإمام ولي الله الدهلوي في «المسوى»: كتاب «الموطأ» أصح الكتب وأشهرها وأقدمها وأجمعها، وقد اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به، والاجتهاد في روايته ودرايته، والاعتناء بشرح مشكلاته ومعضلاته، والاهتمام باستنباط معانيه وتشييد مبانيه، ومن تتبع المذاهب ورزق الإنصاف؛ علم -لا محالة - أن «الموطأ» عدة مذهب مالك، وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه.

وهذه المذاهب بالنسبة إلى «الموطأ» كالشروح للمتون، وهو بمنزلة الدوحة من الغصون، وعلم -أيضًا- أن الكتب في السنن؛ كد «صحيح مسلم»، و «سنن أبي داود»، و «النسائي»، وما يتعلق بالفقه من «صحيح البخاري»، و «جامع الترمذي» مستخرجات على «الموطأ» تحوم حومه، وتروم رومه، مطمع نظرهم فيها وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستدراك ما فاته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده.

<sup>(</sup>١) انظر: اعارضة الأحوذي، (١/ ٥).

وقال في «المصفى»<sup>(۱)</sup>: ومن اليقين أنه ليس بيد أحد اليوم كتاب من كتب الفقه أقوى من «الموطأ»؛ لأن فضل الكتاب إما يكون باعتبار الشهرة، أو من جهة القبول، أو باعتبار حسن الترتيب واستيعاب المقاصد ونحو ذلك، وكل ذلك يوجد في «الموطأ».

قال الشنقيطي في «دليل المسالك إلى موطأ الإمام مالك»: ومما هو ضروري عند المحدثين أن مشايخ الكتب الستة ومن عاصرهم كالإمام أحمد في «مسنده» أغلبهم تلامذة الإمام مالك، الذين رووا عنه «الموطأ» بروايات عديدة، قلَّ أن تخلو واحدة منها عن زيادة تنفرد بها، ولم يستركوا شيئاً من أحاديث «الموطأ» بل أخرجوها في مصنفاتهم، ووصلوا كثيراً من مرسلاتهم ومنقطعاتهم وموقوفاتهم.

وإذا ألَّفَ كثير من العلماء في عصر مالك وقبله، واقتصــر بعضهــم على الحفظ كالشعبي، والنخعي، وقتادة.

وجوّز آخرون كتابة العلوم وكتبوه في صحائف متفرقة؛ خشية ضياع العلم؛ فإن الإمام مالكاً صنف علم الشريعة في «موطئه»؛ ليسهل الرجوع إليه والعمل به على نسق ونظام خاصين.

والمشهور لدى المحدثين: أن «الموطأ» أقدم مصنف ثابت النسبة إلى مؤلفه.

ويذكر العلماء: أن من معاصري مالك: إبراهيم بن أبي يحيى قد عمل موطأ أضعاف موطأ مالك.

<sup>(</sup>١) انظر: «مقدمة أوجز المسالك» (١/ ٧٩).

وأن الإمام زيداً (ت ١٢٢) عمل كتاب «المجموع».

ولكن «موطأ ابن أبي يحيى» لم تتناقله الأجيال، و«مجموع الإمام زيد» يشكك بعض العلماء في نسبته إليه.

ويشير الحافظ ابن حجر إلى تطور التدوين في الحديث والآثار وجمعها بصحائف وأبواب ثم مصنفات ومسانيد؛ فيقول: اعلم علمني الله وإياك أن آثار النبي على لم تكن في عصر الصحابة وكبار تابعيهم مدونة في الجوامع، ولا مرتبة؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في «صحيح مسلم»، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

ثانيهما: سعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في آخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار؛ لما انتشر العلماء في الأمصار، ولما كثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأول من جمع ذلك: الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدوّنوا الأحكام، فصنف الإمام مالك «الموطأ»، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

# الحاجة إلى «الموطأ» وسبب تأليفه

ويظهر أن الحاجة كانت ملحة لمرجع يعمل به القضاة والمفتون الذين قد تختلف آراؤهم وفتاواهم حسب نظرهم واجتهادهم.

وكذلك كمانت الحاجمة ألح وأدعى لإيجاد تفسيرات وتخريجات لأمور الناس وأعمالهم المعاشية اليومية.

كما أن اعتماد الحفاظ على ذاكرتهم قد خف بسبب تشعب المشاكل وتكاثر الأحداث، وتعاطف الخلفاء العباسيين مع كثير من أهل العلم والدين حباً لهم أو كسباً لمودتهم أو اغتناماً لشعبيتهم

هذه الأمور وغيرها دفعت العلماء والخلفاء إلى اتخاذ مرجع فقهي يحقق تلك الاحتياجات المتكررة. وإن حديث المنصور عن كتابة «الموطأ» عاء الذهب، أو كما تكتب المصاحف، أو تعليقه في الكعبة وإنفاذ نسخة منه إلى كل مصر ليس من قبيل المجاملة؛ وإنما هو رغبة ملحة في تسوية الأحكام وحل الخلافات؛ حتى إنه ربما فكر في أن يحمل الناس عليه حملاً مباشراً أو بالوساطة.

أخرج ابن عبد البر عن الفضل بن محمد بن حرب المدني قال: أول من عمله كتاباً بالمدينة على معنى «الموطأ» هو عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث، فأتي به مالكاً، فنظر فيه، فقال: ما أحسن ما عمل؟ ولو كنت أنا الذي عملت ابتدأت بالآثار، ثم شدّدت ذلك بالكلام، ثم عزم مالك على تصنيفه، فصنفه.

وروى أبو مصعب: أن أبا جعفر المنصور قال لمالك: ضع للناس كتاباً أحملهم عليه، فكلمه مالك في ذلك، فقال: ضعه، فما أحد اليوم أعلم منك؛ فوضع «الموطأ»، فما فرغ منه حتى مات أبو جعفر.

وفي رواية: أن المنصور قال: ضع العلم ودوّن كتاباً، وجنّب شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس وشواذ ابن مسعود -رضي اللّه عنهم-، واقصد أوسط الأمور وما أجمع عليه الصحابة والأئمة (١).

<sup>(</sup>۱) «ترتیب المدارك» (۲/ ۱۷-۷۷).

## وجه تسمية «الموطأ»

نقل السيوطي في تسمية «الموطأ» نقولاً؛ منها:

قال أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: «موطأ» مالك بن أنس: لم سمي موطأ؟

فقال: شيء صنفه ووطأه للناس، حتى قيل: «موطأ» كما قيل: «جامع سفيان».

وذكر قول مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه؛ فسميته «الموطأ».

وقال ابن فهد: لم يسبق مالكاً أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه، بعضهم سمي «بالمخرج»، وبعضهم «بالمولف».

ولفظة «الموطأ»: تعني الممهد، المنقح، المحرر، المصفى.

روى الزواوي في مناقبه: أن مالكاً لما أراد أن يؤلف فبقي متفكراً في أي اسم يسمى به تأليفه؟ قال: فنمت فرأيت النبي ﷺ، فقال لي: وطّع للناس هذا العلم؛ فسمى كتابه بـ «الموطأ».

ومما سبق يبدو في تسمية «الموطأ» معنيان متسعان يتداخل بعضها ببعض:

أحدهما \_ كما صرح به السيوطي \_: الممهد.

وثانيهما: الموافقة الواردة في مواطأة العلماء له، ويدخل في المعنى الأخير صفات ساقها السيوطي من المنقح، والمحرر، والمصفى، والمهد؛ فهي الصفات التي وجدها العلماء في مصنف مالك حتى وافقوه وواطؤوه عليه، وتلك معان لها أعمق الصلات بنفسية مالك الذي أراد به إفهام الخاص والعامة من المسلمين، كما أن لها أطول الممارسة في التنقيح والتحرير.

وإذا اصطلح العلماء على إطلاق اسم «الموطأ» على رواية (يحيى) وحده؛ فإن من المفيد أن أبين: أن جميع الروايات والمسائل المبثوثة لدى رواتها هي «موطأ مالك»، ويمكن الإفادة منها كلها، وعلى هذا؛ فإن هذه الدراسة تشملها جميعاً.

## مصطلحات الإمام مالك في «الموطأ»

١ يقول مالك في «الموطأ»: «السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا
 وكذا».

يعبر بقوله هذا عن أقوال الفقهاء السبعة وفقهاء المدينة.

قال الإمام الشافعي: وهذا ليس بإجماع، بل هو مختار الإمام مالك ومشايخه.

وقال الشيخ ولي الله الدهلوي في «الإنصاف في سبب الاختلاف »: إذا اختلفت مذاهب الصحابة؛ فالمختار عند كل عالم مذهب بلده وشيوخه، كأنه عارف بالصحيح من أقاويله من السقيم، وأوعى للأصول، فمذهب عمر وعثمان وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم؛ مثل: سعيد بن المسيب أحتى بالأخذ من غيره عند أهل المدينة، فإن اتفق أهل البلد على شيء أخذوا عليه بالنواجذ، وهو الذي يقول مالك في مثله: «السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا».

٢- وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها؛ إما بكثرة القائلين، أو لموافقته بقياس قوي، وهو تخريج من الكتاب والسنة، وهو الذي يقول في مثله مالك: «هذا أحسن ما سمعت».

٣- كثيراً ما يذكر في باب (المسائل الفقهية) المناسبة للباب
 واجتهادات الإمام مالك، من دون إيراد خبر أو أثر.

٤- أن الإمام نظر في كتب القوم، ويعبر عما أخذه عنها بالبلاغ؛

أي: بقوله: «بلغني».

٣- قال ابن عبد البر: إذا قال مالك: «عن الثقة، عن بكير بن عبدالله الأشج»؛ فالثقة مخرمة بن بكير، ويشبه أن يكون عمرو بن الحارث.

وقال الحافظ ابن حجر (١): قيل: هو مخرمة بن بكير.

٤- قال ابن عبدالبر: إذا قال: «عن الثقة عن عمرو بن شعيب»؛
 فهو عبدالله بن وهب، وقيل: الزهري.

وقال الحافظ ابن حجر: إذا قال: عن الثقة عن عمرو بـن شـعيب؛ فقيل: هو عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة.

٥ قال ابن وهب: كل ما في كتاب مالك «أخبرني من لا أتهم من أهل العلم»؛ فهو الليث بن سعد (٢).

٦- قوله في كتابه: «عن الثقة عن ابن عمر»، هـو نافع؛ كما قال الحافظ ابن حجر.

٧- وما أرسله عن ابن مسعود؛ فرواه عبد اللَّه بن إدريس الأودي.

٨- قال الدراوردي: إذا قال مالك: «على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا»، «والأمر عندنا»؛ فإنه يريد ربيعة وابن هرمز<sup>(٣)</sup>.

ومما يجب التنبيه عليه: ما أفاض بعض علماء المالكية في المدينة

<sup>(</sup>۱) «مقدمة فتح الباري» (ص ٦).

<sup>(</sup>۲) «تدریب الراوي» (۱/ ۳۱۲).

<sup>(</sup>٣) «ترتيب المدارك» (١/ ٥٧).

النبوية أن القول المشهور في كتبنا يطلق على ثلاث معان:

الأول: ما يكون قوياً من حيث الدليل، وإن لم يقل به الأكثر.

والثاني: ما يكون قائله جماعة من المشايخ، وإن لم يكون قوياً من حيث الدليل.

والثالث: قول ابن القاسم في «المدونة»، وقوله في الكتب الأخرى يقال له: غير المشهور، وهذا الإطلاق الثالث أكثر في الأولين.

### رواة «الموط\_\_\_ا»

# من أهل المدينة

١ - أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهري.

٧- إسحاق بن إبراهيم الحنيني.

٣- إسماعيل بن أبي أويس.

٤- أيوب بن صالح.

٥- بكار بن عبد الله الزبيري.

٦- سعد بن عبدالحميد الأنصاري.

٧- سعيد بن داود.

٨- عبدالله بن مسلمة بن قعنب المدني ثم البصري.

٩- عبد الله بن نافع.

١٠ - عبدالحميد بن أبي أويس.

١١- عتيق بن عبدالله.

١٢ - فاطمة بنت الإمام مالك.

١٣ - مُحرز المدني.

١٤ - مصعب بن عبدالله الزبيري.

١٥- مطرف بن عبد الله.

١٦- معن بن عيسى القزاز.

١٧ - يحيى بن الإمام مالك (ذكره ابن شعبان وغيره).

# ومن أهل مكة

١- يحيى بن قزعة.

٢- الإمام الشافعي حفظ «الموطئا» بمكة وهو ابن عشر في تسع
 ليال، ثم رحل إلى مالك فأخذه عنه.

# من أهل العراق

١- أحمد بن إسماعيل السهمى البغدادي أبو حذافة.

٢- أحمد بن منصور الحرَّاني.

٣- إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي

٤- إسحاق بن موسى الموصلي.

٥- بربر المغني.

٦- جويرية بن أسماء.

٧- روح بن عبادة.

٨- سليمان بن برد التجيبي.

٩- سويد بن سعيد بن سهل الهروي.

١٠ – عبدالرحمن بن مهدي البصري.

١١- عبيد الله بن محمد العيشي.

١٢ - الفضل بن دكين الكوفي أبو نعيم.

١٣- قتيبة بن سعيد بن جميل البلخي.

١٤- الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي.

١٥- محمد بن الحسن الشيباني.

١٦- محمد بن المبارك الصوري.

١٧ - محمد بن بشير المعافري الناجي.

١٨- محمد بن شروس الصنعاني.

١٩ - محمد بن صدقة الفدكي.

• ٢- محمد بن معاوية الحضرمي.

٢١- محمد بن نعمان بن شبل الباهلي.

٢٢- محمد بن يحيى السبائي اليماني.

٢٣- موسى بن طارق أبو قرة السكسكي.

٢٤- هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي.

٢٥- الوليد بن السائب القرشي.

٢٦- يحيى بن سعيد القطان.

٢٧- يحيى بن مصر القيسى.

٢٨- يحيى بن يحيى التميمي الحنظلي النيسابوري.

من أهل مصر

١ - أشهب.

٢- حبيب بن أبي حبيب إبراهيم.

٣- ذو النون المصري.

٤- سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري.

٥- عبدالله بن عبد الحكم.

٦- عبدالله بن وهب.

٧- عبدالله بن يوسف التنيسي.

٨- عبدالرحمن بن القاسم.

٩- عبدالرحيم بن خالد.

١٠- يحيى بن عبد الله بن بكير.

من أهل المغرب من الأندلس

١- حسان بن عبدالسلام.

٢- حفص بن عبدالسلام.

٣- زياد بن عبد الرحمن الملقب بـ (شبطون).

٤ – سعيد بن أبي هند.

٥- سعيد بن عبد الحكم.

٦- سعيد بن عبدوس.

٧- شبطون بن عبد الله الأنصاري.

٨- عباس بن صالح.

٩- عبدالرحمن بن عبد الله.

١٠ - عبدالرحمن بن هند.

١١- الغازي بن قيس.

١٢- قرعوس بن العباس.

١٣- يحيى بن يحيى الليثي.

من القيروان

١- أسد بن الفرات.

٢- خلف بن جرير بن فضالة.

من تونس

۱- على بن زياد.

٢- عيسى بن شجرة.

من أهل الشام

١- خالد بن نزار الأيلى.

٢- عبد بن حبان.

٣- عبدالأعلى بن مسهر الغساني.

٤- عتبة بن حماد الدمشقى.

٥- عمر بن عبد الواحد السلمي.

٦- مروان بن محمد.

٧- يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي.

## نسخ «الموطأ»

قال القاضي عياض: والذي اشتهر من نسخ «الموطأ» ممن رويته، أو وقفت عليه، أو كان في روايات شيوخنا، أو نقل منه أصحاب اختلاف «الموطآت» نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة.

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي: روى «الموطأ»، عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلافات من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، وأكبرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي موسى.

وقد قال ابن حزم: في رواية أبي مصعب زيادة على سائر «الموطآت» نحو مئة حديث.

وذكر السيوطي عدد نسخ «الموطأ» أربع عشرة.

وقال الشيخ ولي الله الدهلوي في «المصفى»: إن نسخ «الموطأ» أكثر من ثلاثين، وبنى ابن عبدالبر شرحيه «التمهيد» و«الاستذكار» على اثنتي عشرة رواية، وفي تقديم الأبواب وتأخيرها اختلاف في النسخ كثير جداً، ولا بد منه لما تقدم أن الإمام مالك لم يزل ينقيه في كل سنة ويختبره، والرواة قد أخذوا عنه في السنين المختلفة.

واختلف العلماء في عدد نسخ «الموطأ» كما ترى؛ لأن الرواة عنه كثير جداً، فكل أخبر بما ظفر عليه، وها هي أسماء تلك النسخ، وشيء من تاريخها:

# \* النسخة الأولى:

المراد: من «الموطأ» عند الإطلاق في عصرنا؛ هي نسخة يحيى بن يحيى المصمودي الأندلسي، شرح عليها ابن عبدالبر، والسيوطي، والزرقاني، والباجي، والدهلوي، والكاندهلوي، وغيرهم.

وهو أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شملل ابن منقايا المصمودي، نسبة إلى مصمودة، قبيلة من البربر.

أول من أسلم من آبائه «منقايا» على يد يزيد بن عامر الليثي، وقيل: أول من أسلم منهم: «وسلاس».

أخذ يحيى «الموطأ» أولاً من زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمي المعروف بـ (شبطون)، وكان زياد أول من أدخل مذهب مالك في الأندلس، وكانوا قبل ذلك على مذهب الأوزاعي.

ورحل يحيى إلى المدينة النبوية للاستفادة مرتين، ورجع إلى وطنه واشتغل بإفادة علوم الحديث، وطلب منه أمير قرطبة قبول قضاء قرطبة فامتنع، وكان متورعاً زاهداً، وارتحل يحيى إلى المدينة، فسمع «الموطأ» المرة الأولى من مالك بلا واسطة، خلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف: باب خروج المعتكف إلى العيد، وباب القضاء في الاعتكاف، وباب النكاح في الاعتكاف.

وكان ملاقاته وسماعاته في السنة التي مات فيها مالك؛ يعني: سنة تسع وسبعين ومئة، وكان حاضراً في تجهيزه وتكفينه، وأخذ «الموطأ» مسن أجلِّ تلامذة مالك -هو عبداللَّه بن وهب-، إنه أدرك كثيراً من أصحابه،

وأخذ العلم منهم، وفي الرحلة الثانية أخذ العلم والفقه عن ابن القاسم \_ صاحب «المدونة» \_، وهو من أعيان أصحاب مالك، وبعدما صار جامعاً بين الرواية والدراية عاد إلى وطنه، وأقام في الأندلس يفتي ويدرس على مذهب مالك.

قال الزرقاني: كان يحيى عند مالك، فقيل: هذا الفيل، فخرجوا لرؤيته، ولم يخرج يحيى، فقال له الإمام مالك: لِم لم تخرج؛ لتنظر الفيل وهو لا يكون في بلادك؟ فقال: لم أرحل لأنظر الفيل، وإنما رحلت لأنظرك وأتعلم من علمك وهديك؛ فأعجبه ذلك، وسماه: «عاقل الأندلس»، وإليه انتهت رئاسة الفقه، وانتشر به مذهب مالك في الأندلس، وعرض للقضاء فامتنع، فعلت رتبته على القضاة عند السلطان، فلا يولي قاضياً في أقطاره إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه، فأقبل الناس عليه لبلوغ أغراضهم، وهذا سبب الشهرة للمالموطأ» بالمغرب بروايته دون غيره.

وكان يشبه سمت مالك، ويلبس بزي لباسه، وكان مجاب الدعوة، وكان شديد الاتباع لرأي مالك، ولا يرضى بخلافه إلا في أربعة مسائل، فأخذ برأي الليث بن سعد المصري:

الأولى: لا يرى القنوت في الصبح.

الثانية: لا يرى القضاء بيمين وشاهد.

الثالثة: لا يرى تحكيم الحكمين في شقاق الزوجين.

الرابعة: لا يرى كراء الأرض.

وكانت وفاته في رجب سنة (٢٣٤هــ)، وقيـل: سنة (٢٣٣هــ)، وكان سِنُه إذ ذاك (٨٢) سنة.

ومن خصائص رواية يحيى: أنها آخر ما نقل عن الإمام مالك؛ فقد تقدم أن يحيى بن يحيى سمع عن الإمام في السنة التي تـوفي فيهـا الإمـام، ومعلوم أن آخر السماع أرجح.

## \* النسخة الثانية:

نسخة ابن وهب؛ وهو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، الفهري المصري.

ولد في ذي القعدة سنة (١٢٥ هـ)، وأخد من أربع مئة شيخ؛ منهم: مالك، والليث بن سعد، ومحمد بن عبدالرحمن، والسفيانان، وابن جريج، وكان مجتهداً لم يقلد أحداً.

وقد تعلم من الإمام مالك الاجتهاد والتفقه، وكمان كثير الرواية للحديث، وقد ذكر الذهبي وغيره أنه وجد في تصانيفه مئة ألف حديث وعشرون ألفاً كلها من مروياته، ومع ذلك لا يوجد في أحاديثه منكر فضلاً عن ساقط أو موضوع.

روى أنه قال: ولدت سنة (١٢٥ هـ)، وأخذت العلم وأنا ابن سبع عشرة سنة.

قال أبو طاهر: سمع من مالك إلى أن مات مالك.

قال أبو مصعب: مسائل ابن وهب عن مالك صحيحة.

وقال محمد بن عبدالله: كان ابن وهب أفقه من مالك. وكان من

أصحاب مالك.

وصنف «الموطأ الكبير»، و«الموطأ الصغير» ومن تصانيف: الكتاب المشهور به «جامع ابن وهب»، و «كتاب المناسك»، و «كتاب المغازي»، و «كتاب تفسير الموطأ»، و «كتاب القدر».

وقد كان صنف «كتاب أهوال القيامة»، وقُرئ عليه يوماً، فغلب عليه الخوف، فغشي عليه، فحمل إلى داره، وتوفي في تلك الحالة يوم الأحد خامس شعبان سنة تسع وتسعين بعد المئة.

#### \* النسخة الثالثة:

نسخة ابن القاسم، وهو أبو عبدالله عبدالرحمن بن القاسم بن خالد المصري، ولد سنة (۱۳۲ هـ)، وأخذ العلم عن كثير مـن الشيوخ منهم مالك وصحبه نحو عشرين سنة، وكان من أخص تلاميذه، وكان زاهداً، فقيها، ورعاً، وهو أول من دوّن مذهب مالك في «المدونة»، وعليها اعتمد فقهاء المذهب، وصارت إليه رئاسـة المالكية بمصر إلى أن تـوفي وكانت وفاته في مصر سنة إحدى وتسعين بعد المئة.

## \* النسخة الرابعة:

نسخة أبي عبدالرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي القعنبي، نسبة إلى جده، أصله من المدينة، وسكن البصرة.

كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في «الموطأ» أحداً، وروى عنه أنه قال: لزمت مالكاً عشرين سنة حتى قرأت عليه «الموطأ».

قال أبو زرعة: ما رأيت أخشع منه، وله فضائل جمَّــة، وكــان مجــاب

الدعوة، قرأ مالك عليه نصف «الموطأ»، وقرأ هو على مالك النصف الثاني (١).

وتوفي بـ (مكة) سنة إحدى وعشرين بعد المئتين.

#### \* النسخة الخامسة:

نسخة عبدالله بن يوسف الدمشقي التنيسي، نسبة إلى «تِنيس» بلدة بجزيرة من جزائر بحر الروم قرب «دمياط»، تنسب إليها الثياب الفاخرة، وهو من أثبت الناس في «الموطأ» بعد القعنبي، سمع «الموطأ» سنة (٢١٧هـ)، ومات سنة (٢١٧هـ).

#### \* النسخة السادسة:

نسخة معن القزاز، نسبة إلى بيع القز، وهو أبو يحيى معن بن عيسى ابن دينار المدني الأشجعي مولاهم.

كان يلقب (عكاز)؛ لكثرة استناده عليه، ويقال له: عصا مالك؛ لأنه كان يتكئ عليه حين خروجه إلى المسجد بعدما كُبِرَ وأسنَّ، وهو الذي قرأ على مالك «الموطأ» للرشيد وابنيه.

قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم: معن بن عيسى. مات بالمدينة في شوال ثمان وتسعين ومئة.

### \* النسخة السابعة:

نسخة سعيد بن عفير، وهو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم

<sup>(</sup>۱) «تذكرة الحفاظ» (۱/ ۳۸۳)، و «الديباج المذهب» (ص ۱۳۱).

الأنصاري، أخذ عن مالك والليث وغيرهما، وصار أحد المحدثين الثقات، ويقال: إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه.

قال ابن عدي: هو عندنا ثقة صدوق، وقد حدث عنه الأئمة من الناس.

وقال ابن يونس: كان من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب ومآثرها ووقائعها والمناقب والمثالب والتواريخ، أديباً فصيح اللسان حاضر الحجة، لا تمل مجالسته، ولد سنة (١٤٦ هـ)، وتوفي في رمضان سنة (٢٢٦ هـ).

#### \* النسخة الثامنة:

نسخة يحيى بن عبد الله بن بكير، وقد ينسب إلى جده؛ فيقال: نسخة يحيى بن بكير المعروف بابن بكير، وهو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي مولاهم أبو زكريا المصري، الموصوف بإحياء شوارد العلوم وجمع شاتها، ولد سنة (١٥٤هـ)، ومات في النصف من صفر سنة (٢٣١هـ).

#### \* النسخة التاسعة:

نسخة أبي مصعب الزهري، اشتهر بكنيته واسمه أحمد بن أبي بكر ابن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري العوفي، من قضاة أهل المدينة، لازم مالكاً وتفقه عليه، وروى عنه «موطأه»، وكان فقيه أهل المدينة بلا مدافعة، توفي -رحمه الله- في رمضان، سنة (٢٤٢ هـ) عن اثنين وتسعين سنة، ويوجد في «موطئه» زيادة

نحو مئة حديث على سائر الموطآت الأخر(١).

# \* النسخة العاشرة:

نسخة مصعب بن عبد الله الزبيري، هو مصعب بن عبدالله بن مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني، ولد سنة (١٥٦هـ).

كان علاَّمة قريش في النسب والشعر والخبر، شريفاً معظماً عند الخاصة والعامة، شاعراً ظريفاً، صاحب الأنساب وصاحب مالك.

قال يحيى بن معين: هو ثقة (٢).

وتوفي لليلتين خلتا من شوال سنة (٢٣٦ هـ)

### \* النسخة الحادية عشرة:

نسخة محمد بن المبارك الصوري، وهو محمد بن المبارك بن يعلى القرشي الصوري القلانسي، سكن دمشق، ولد سنة (١٣٥هـ)، وروى عن مالك والدراوردي وابن عيينة وخلق، وعنه إسحاق الكوسج وابن معين وأبو زرعة وخلق، كان من العباد، كان شيخ الشام بعد أبي مسهر، مات في شوال سنة (٢١٥هـ).

# \* النسخة الثانية عشرة:

نسخة سليمان بن برد، اختلف أهل النقل في اسمه.

<sup>(</sup>۱) «تذكرة الحفاظ» (۲/ ٤٨٣)، و«شذرات الذهب» (۲/ ۱۰)، و«سير أعلام النبلاء» (۸/ ۵۸).

<sup>(</sup>۲) «ترتیب المدارك» (۱/ ۳۷۹).

#### \* النسخة الثالثة عشرة:

نسخة أبي حذافة السهمي، وهو أحمد بن أحمد إسماعيل بن محمد السهمي أبو حذافة المدنى نزيل بغداد.

توفي يـوم عيـد الفطـر سـنة (٢٥٩ هــ)، وقـال ابـن قـانع: ســنة (٢٥٨هـ).

#### \* النسخة الرابعة عشرة:

نسخة سويد بن سعيد: وهو سويد بن سعيد بن سهل الهروي أبو محمد الحدثاني -نسبة إلى الحديثة بلد على الفرات- الأنباري(١).

#### \* النسخة الخامسة عشرة:

نسخة محمد بن الحسن الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة، أصله من دمشق من قرية يقال لها: «حرستا»، كان أبوه من جند الشام، فقدم واسطاً فولد بها محمد سنة (١٣٢هـ)، وتوفي بالري سنة (١٧٩هـ).

#### \* النسخة السادسة عشرة:

نسخة يحيى بن يحيى التميمي، وهو يحيى بن يحيى بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري، ولد سنة (١٤٢هـ)، ومات سنة (٢٢٦هـ).

<sup>(</sup>۱) «تهذیب التهذیب» (٤/ ۲۷۲).

# اختسلاف الموطسات

وتقصى ابن عبد البر في «التجريد» نسخ «الموطأ»، فوازن بين أحاديثها، وذكر ما اشتركت به، وما انفردت على صورة لم يسبق إليها؛ إلا ما كان من الدراقطني والباجي في «اختلاف الموطآت»، وعدة أحاديثه أربع وستون حديثاً، رتبها معجمياً لا هجائياً، حسب شيوخ الإمام مالك، فقد قال في أولها: نذكر فيه (الباب) ما لم يذكر في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى مما ذكر في غيره على اختلاف الروايات.

ويقول في آخرها: تمت الزيادات التي لم تقع عنـد يحيـى بـن يحيـى، ورواها غيره في «الموطأ».

ومن الملاحظ أن زيادات أبي مصعب وهي مئة حديث لم تذكر جميعها هنا، وكذلك زيادات «موطأ مطرف».

كما لوحظ أن حديثاً واحداً في رواية الشافعي اختلف في بعض «الموطآت»، أما «موطأ محمد الشيباني»؛ فلم يكن له ذكر.

# اختلافات مشتركة في أكثر من «موطأ»

منها:

\* إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس.

له ثلاثة أحاديث:

الأول: «كنت أمشي مع رسول الله ﷺ، وعليه بـرد نجرانـي غليـظ الحاشية، فأدركه أعرابي، فجبذ بردائه جبذاً شديداً...».

هذا الحديث في «موطأ» ابن بكير، وسليمان بن برد، ومعن بن عيسى، ومصعب بن عبدالله.

وهو عند القعنبي خارج «الموطأ».

وليس هو عند يحيى بن يحيى، ولا عند ابن وهب، ولا عند ابن القاسم، ولا ابن عفير، ولا أبي مصعب في «الموطأ»، ولا عند القعنبي في «الموطأ».

الثاني: «دعا رسول الله على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صباحاً يدعو على رعل وذكوان».

هذا الحديث في «الموطأ» عند معن بن عيسى، وأبي مصعب الزهري، وابن بكير، وابن برد، ومحمد بن المبارك الصوري، ومصعب الزبيري.

وعند القعنبي خارج «الموطأ».

وليس هو عند يحيى بن يحيى، ولا ابن وهب، ولا ابن القاسم، ولا ابن عفير، ولا القعنبي في «الموطأ».

الثالث: أن أعرابياً أدرك النبي ﷺ، فقال: متى الساعة؟ قال: «وما أعددت لها؟..».

هذا الحديث في «الموطأ» عند معن بن عيسى، وسليمان بن برد. وليس في «الموطأ» عند غيرهما.

وقد روى هذا الحديث والذي قبله جماعة عن مالك في غير «الموطأ» من رواة «الموطأ» وغيرهم.

\* ثور بن زيد الديلي:

من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:

«الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد...».

هذا الحديث في «الموطأ» عند معن بن عيسى، وابن بكير، وسليمان ابن برد مسنداً.

وهو عند ابن القاسم، وابن وهب، وعبدالله بن يوسف، وابن عفير موقوف على أبي هريرة.

وليس هو عند القعنبي، ولا يحيى بن يحيى، ولا أبي مصعب في «الموطأ».

\* ابن شهاب: له اثنا عشر حديثاً: منها تسعة أحاديث مشتركة، وثلاث منفردة، فالمشتركة هي: الأول: من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب؛ فقد لغوت».

هذا الحديث عند ابن وهب، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، وسعيد ابن عفير في «الموطأ».

وهو عند القعنبي في الزيادات خارج «الموطأ».

وهو عند أبي مصعب مرسلاً على اختلاف عنه.

وليس عند يحيى بن يحيى، ولا ابن بكير، ولا جماعة من رواة الموطأ. الثاني: من حديث أبي هريرة: أن أعرابياً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، فقال: «هل لك من إبل؟...».

هذا الحديث ليس في «الموطأ» إلا عند معن بن عيسى، وأبي مصعب.

ورواه عن مالك جماعة من أصحابه في غير «الموطأ»؛ منهم: ابن وهب، وإسماعيل بن أبي أويس، وابن مهدي.

الثالث: من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لكل نبي دعوة، فأريد أن أختبئ، دعوتي؛ شفاعة لأمتي يوم القيامة».

هذا الحديث عند ابن وهب وحده بهذا الإسناد. وهو عندهم في الموطأ عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

الرابع: من حديث معاوية بن الحكم السلمي؛ قال: قلت: يا رسول

اللَّه! أمور كنا نصنعها في الجاهلية؛ كنا نأتي الكهان، قال: «فلا تأتوا الكهان».

هذا الحديث عند ابن وهب، وابن القاسم، وابن عفير، وعبدالله بن يوسف التنيسي.

وليس عند يحيى بن يحيى، ولا عند القعنبي، ولا عند ابن بكير، ولا عند أبى مصعب.

الخامس: من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً؛ غفر له ما تقدم من ذنبه».

هذا الحديث عند جماعة الرواة إلا يحيى بن يحيى، وعنده عن ابن شهاب عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مسندًا.

السادس: من حديث عائشة؛ قالت: «كنت أرجِّل رأس رسول اللَّه عَلَيْةٍ وأنا حائض...».

هذا عند ابن وهب، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، وعبد الله بن يوسف، ويحيى بن بكير، ومحمد بن المبارك الصوري: عن مالك، عن ابن شهاب وهشام بن عروة جميعاً، عن عروة، عن عائشة.

وهو عند يحيى بن يحيى والقعنبي وأبسي مصعب عن مالك، عن هشام، عن ابيه، عن عروة.

السابع: عروة بن الزبير: أن رجلاً سأل رسول الله: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله»، قال: فأي العتاقة أفضل؟ قال: «أنفسها..».

هذا الحديث عند عبدالله بن يوسف التنيسي، وابن وهب دون

غىرھما.

الثامن: أبو هريرة مرفوعاً: «والذي نفس محمد بيده؛ ليهلن ابن مريم بفج الروحاء حاجاً».

هذا الحديث عند ابن وهب، وسعيد بن داود، وجويرية، وعبد الرحمن بن القاسم، ومعن بن عيسى، ومحمد بن صدقة، والوليد بن مسلم.

التاسع: أبو واقد الليثي؛ قال: خرجنا مع رسول الله إلى حنين ونحن حدثان عهد بكفر، وللمشركين سدرة يكلفون عندها... إلى قوله: «إنكم قوم تجهلون؛ لتركبن سنن من كان قبلكم».

هذا الحديث ليس عند القعنبي في «الموطأ».

وهو عنده في الزيادات دون غيره.

ورواه ابن وهب، والزبيري، وإبراهيم بن طهمان، وجويرية بن أسماء، وإسحاق بن سليمان عن مالك.

\* نافع عن ابن عمر: له عشرة أحاديث؛ ستة منها مشتركة، وأربعة منفردات، فالمشتركة هي:

الأول: قول الرسول ﷺ: «من حمل علينا السلاح؛ فليس منا».

هذا الحديث عند ابن وهب، وابن بكير.

وهو عند القعنبي في الزيادات خارج «الموطأ».

وليس عند يحيى، ولا عند ابن القاسم، ولا أبي مصعب.

الثاني: حديث: «نهي عن النجش».

هو عند القعنبي، ومعن بن عيسي.

الثالث: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «كل مسكر خمر، وكل خمـر حرام».

أسنده في «الموطأ» معن بن عيسى وحده.

وكذلك رواه عبدالملك بن الماجشون عن مالك مسنداً، وهو في «الموطأ» عند سائر الرواة موقوف.

ولم يوقفه غير مالك، وسائر أصحاب نافع يرفعونه.

الرابع: قوله: «المؤمن يأكل في معى واحد، والكافر يــأكل في سبعة أمعاء».

هو عند ابن وهب، وابن بكير، وابن عفير.

وليس عند ابن القاسم، ولا القعنبي، ولا معن ولا أبي مصعب، ولا يحيى بن يحيى.

وعند جميعهم لهذا الحديث في «الموطأ» إسنادان غير هذا:

أحدهما: عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

والثاني: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة.

الخامس: قوله: «الحمّى من فَيْح جهنم؛ فأطفئوها بالماء».

هذا ليس عند القعنبي، ولا معن، ولا ابن بكير، ولا يحيى بن يحيى، ولا أبي مصعب.

وهو عند ابن وهب، وابن القاسم، وابن عفير.

السادس: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «إن العير التي فيها الجرس لا تصحبها الملائكة».

هذا عند معن بن عيسى، وابن القاسم، وابن عفير هكذا.

ورواه ابن وهب، وعبدالله بن يوسف في «الموطأ»؛ فلم يقولا فيه: عن أم حبيبة.

ورواه ابن وهب خارج «الموطأ»، فقال فيه عن أم حبيبة.

وليس هذا الحديث عند القعنبي، ولا يحيى بن يحيى، ولا جماعة من الرواة.

\* عبد اللَّه بن دينار، عن ابن عمر: له خمسة أحاديث كلها مشتركة:

الأول: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها مثل الرجل المسلم...».

ليس هذا الحديث عند يحيى بن يحيى، ولا عند ابن وهب، ولا أبي مصعب.

وهو عند ابن القاسم، وابن بكير، وابن عفير، وسليمان بن برد. وهو عند القعنبي في الزيادات.

الثاني: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «إن الغادر ينصب لـ الواء يوم القيامة، فيقال: هذه غدرة فلان...».

ليس هذا الحديث عند يحيى بن يحيى، ولا ابن القاسم، ولا مطرف،

ولا أبي مصعب.

وهو عند ابن بكير، ومعن بن عيسى جميعاً في «الموطأ». ورواه في غير «الموطأ» جماعة.

الثالث: قوله: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته...».

ليس هذا الحديث عند يحيى بن يحيى، ولا ابن وهب، ولا ابن القاسم، ولا أبى مصعب، ولا أكثر الرواة في «الموطأ».

وهو عند ابن بكير، ومعن بن عيسى في «الموطأ».

وهو عند القعنبي في الزيادات خارج «الموطأ».

الرابع: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو صيد؛ نقص من عمله كل يوم قيراطان».

هذا في «الموطأ» عند يحيى بن يحيى وغيره لجمهور الرواة عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وهو عند معن بن عيسى وقتيبة بن سعيد في «الموطأ»، عـن مـالك، عن نافع، وعبداللَّه بن دينار جميعاً، عن ابن عمر.

\* أبو الزناد -عبد الله بن ذكوان-، عن الأعرج، عن أبي هريرة: له أحد عشر حديثاً، عشرة منها مشتركة.

الأول: قوله -عليه الصلاة والسلام-: اللَّهم! إنسي أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر..».

هذا الحديث عند ابن وهب، وابن القاسم في «الموطا» دون

سواهما.

وهو في «الموطأ» عن أبي الزبير، عن طاووس، عن ابن عباس.

الثاني: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله..».

هذا الحديث عند ابن وهب، وابن القاسم من رواية الحارث بن مسكين، وليس عند غيرهما.

الثالث: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه..».

ليس عند القعنبي في «الموطأ»، ولا عند عبدالله بن يوسف التنيسي. وهو عند غيرهما، وعندهم مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

الرابع: قوله على: «جُرح العجماء جُبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس».

ليس عند القعنبي، ولا يحيى بن يحيى، ولا ابن بكير، ولا أبي مصعب، ولا معن.

وهو عند ابن وهب، وابن القاسم، وابن عفير بهذا الإسناد.

وفي «الموطأ» عند جميعهم لهذا الحديث إسناد: مالك عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

الخامس: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ست وأربعين جزءاً من النبوة».

ليس عند القعنبي، ولا عند عبدالله بن يوسف التنيسي.

السادس: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا..».

هذا الحديث في «الموطأ» عند ابن قاسم، ومعن، وابن عفير، والشافعي.

وليس هو في «الموطأ» عند ابن وهب، ولا أبي مصعب، ولا يحيى ابن يحيى، ولا ابن بكير.

ورواه ابن وهب وغيره عن مالك في غير «الموطأ».

السابع: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «دخلت امرأة النار في هـرة ربطتها؛ فلا هي أرسلتها..».

هذا الحديث عند ابن بكير، ومصعب الزبيري، وسليمان بن برد في «الموطأ».

وليس عند يحيى بن يحيى، ولا أبي مصعب، ولا ابن القاسم، ولا القعنبي، ولا ابن وهب.

الثامن: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «نعم الصدقة اللقحة الصفى المنحة..».

ليس هذا الحديث عند يحيى بن يحيى، ولا أبي مصعب.

وهو عند غيرهما في «الموطأ».

التاسع: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «ليس الغنى عن كثرة

العرض، إنما الغنى غنى النفس».

هو في «الموطأ» عند معن بن عيسى، وابن بكير، وسليمان بن برد، ومحمد بن المبارك الصوري، ومصعب الزبيري.

وليس عند القعنبي، ولا ابن وهـب، ولا يحيى بـن يحيى ولا أبـي مصعب.

\* العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: له حديثان مشتركان:

الأول: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «التشاؤب من الشيطان؛ فأيكم تثاءب؛ فليكظم ما استطاع».

هذا الحديث في «الموطأ» عند ابن القاسم، وابن وهب، وابن عفير. وهو عند القعنبي في الزيادات خارج «الموطأ».

وليس عند غيرهم في «الموطأ».

الثاني: قوله -عليه الصلاة والسلام-: «قال الله -عز وجل-: من عمل عملاً أشرك فيه غيري؛ فهو له كله..».

هذا في «الموطأ» عند ابن عفير، وابن القاسم.

ورواه في غير «الموطأ» جماعة عن مالك.

\* فضيل بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن دينار، عن عروة المهري، عن عائشة: قالت: خرج رسول الله ﷺ قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل من المشركين... ومنه قوله: «ارجع؛ فلن نستعين بمشرك».

هذا الحديث في «الموطأ» عند معن بن عيسى، وسعيد بن عفير، وعبداللَّه بن يوسف دون غيرهم.

\* أبو النضر بسنده إلى جرهد (من أهل الصفة): قال جلس رسول الله عندنا وفخدي منكشفة، فقال: «خُر عليك؛ أما علمت أن الفخد عروة».

هو عند ابن بكير، ومعن بن عيسى، وسليمان بن برد.

وهو عند القعنبي خارج «الموطأ» في الزيادات.

وليس عند غيرهم من رواة «الموطأ» في «الموطأ».

\* هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة: ثلاثة أحاديث مشتركة:

الأول: سئل عن الرقاب أيها أفضل؟ قال: «أغلاها ثمناً، وأنفسها عند أهلها».

هو عند أبي مصعب، ويحيى بن يحيى.

الثاني: لما كان مرض رسول الله؛ ذكر بعض نسائه كنيسة رأينها بأرض الحبشة.. فقال: "إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً..».

هو عند معن بن عيسى، وابن بكير، وأبي مصعب، وسليمان بن برد، ومحمد بن المبارك الصوري، ومصعب الزبيري.

الثالث: قالت عائشة: كنت أغتسل أنا ورسول الله من إناء واحد نغترف منه جميعاً.

هو عند مطرف وابن بكير وغيرهما.

\* هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور: «أن سبيعة الأسلمية نفست... فأذن لها فنكحت..».

ليس عند القعنبي بهذا الإسناد في «الموطأ».

\* يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: «أن عبدالله بن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال..».

ليس عند القعنبي ولا ابن بكير، وهو عند غيرهما في «الموطاً» من رواته كلهم.

\* يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة مرفوعاً: «ما زال جبريل يوصيني بالجار..».

هو عند معن، وسليمان بن برد، ومصعب الزبيري.

# اختلافات تفرَّدت بها بعض «الموطآت»

ومنها:

ما تفرد به (القعنبي):

١- ابن شهاب، عن عبيدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس:
 أن عمر قال يرفعه: «لا تطروني كما أطري عيسى ابن مريم، إنما أنا عبد،
 فقولوا: عبد الله ورسوله».

٢- أبو النضر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ جلس على المنبر، فقال: «إن عبداً خيره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده؛ فاختار ما عنده»، فبكى أبو بكر.

"- يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة؛ أنه سمعه يقول: قالت عائشة: بات رسول الله أرقاً ذات ليلة، ثم قال: «ليت رجلاً صالحاً يحرسني الليلة»، قالت: إذ سمعنا صوت السلاح، فقال: «من هذا؟»، فقال: أنا سعد بن أبى وقاص جئت أحرسك.

# ما تفرد به (ابن عفير):

1- ابن شهاب، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس، عن ثابت؛ أنه قال: يا رسول الله! لقد خشيت أن أكون قد هلكت، قال: «جم؟»، قال: نهانا الله أن نحب أن نحمد بما لم نفعل، وأجدني أحب الحمد.. فقال النبي: «يا ثابت! أما ترضى أن تعيش حميداً، وتدخل الجنة؟».

٢- نافع؛ أنه سمع رافع بن خديج يحدث عبد اللَّه بن عمر: «أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن كراء المزارع».

ورواه من غير الرواة لـ «الموطأ» جماعة؛ منهم: بشر بن عمر، وروح ابن عبادة.

٣- سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا سافرتم في الخصب؛ فأعطوا الإبل حظها من الأرض، فإذا سافرتم في الجدب؛ فأسرعوا عليها بنقيها».

ورواه عن مالك في غير «الموطأ» جماعة.

٤ - يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار: أن حصين بن محصن أخبره عن عمة له أتت النبي ﷺ لحاجة لها، وأنه قال لها: «أذات زوج أنت؟»، قالت: نعم.. ثم قال لها: «فانظري أين أنت منه؛ فإنه جنتك ونارك».

ورواه ابن وهب وغيره عن مالك في غير «الموطأ».

ما تفرد به (معن بن عیسی):

۱ - محمد بن المنكدر، عن جابر: أن اليهود قالوا للمسلمين: من أتى امرأته في قبلها من دبرها؛ جاء ولده أحول؛ فأنزل الله -تعالى-: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ [البقرة: ٢٢٣].

٢- نافع عن ابن عمر يرفعه: «عذبت امرأة في هرة ربطتها حتى ماتت جوعاً؛ فدخلت النار فيها».

وهذا في «الموطأ» عند ابن بكير، وسليمان بن برد، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

٣- أبو الزناد -عبدالله بن ذكوان-، عن الأعرج، عن أبي هريرة يرفعه: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا».

٤- أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة يرفعه: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس؛ فقد أدرك الصبح».

وهذا في «الموطأ» عندهم عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وبسر ابن سعيد، والأعرج، كلهم يحدثه عن أبي هريرة.

٥- أبو النضر -مولى عمر بن عبيدالله على سلمة بن عبدالرحمن، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله على يصلي من الليل، فإذا فرغ من صلاته؛ فإن كنت يقظانة تحدث معي، وإلا؛ اضطجع حتى يأتيه المؤذن».

٦- أبو حازم -سلمة بن دينار-، عن سهل بن سعد قال: ما رأيت منخلاً حتى توفي رسول الله، قيل: وكيف تصنعون؟ قال: كان الشعير ينسف وينفخ.

٧- يحيى بن سعيد، عن عمرة: أن بريرة جاءت تستعين عائشة...
 قال رسول الله: «لا يمنعك ذلك اشتريها وأعتقيها، الولاء لمن أعتق».

۸- يحيى بن سعيد عن أنس يرفعه قائلاً للأنصار: «إنكم سترون بعدي أثرة؛ فاصبروا حتى تلقونى».

وبهذا الإسناد قال: «ألا أنبئكم بخير دور الأنصار؟ بنو النجار..». ورواه ابن وهب وإسحاق بن عيسى الطباع في غير «الموطأ».

ما تفرد به (یحیی بن بکیر):

۱ – عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة ترفعه: «ما زال جبريل يوصيني بالجار؛ حتى ظننت أنه سيورثه».

ورواه جماعة عن مالك في غير «الموطأ».

ما تفرد به (ابن وهب):

١- نافع، عن أبي لبابة في (الجنان).

ما تفرد به (أبو مصعب):

١- نافع عن ابن عمر: أن رجلاً نادى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! ما ترى في الضب؟ فقال: «لست بآكله، ولا محرمه».

وسائر رواة «الموطأ» يروونه عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر.

ما تفرد به (سوید بن سعید):

١ - هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعًا: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد).

ما تفرد به (محمد بن الحسن الشيباني):

۱- يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي قال: سمعت علم علقمة بن وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله يقول: «إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى».

#### الدارقطني واختلاف «الموطآت»

أشار الذهبي إلى عمل الدارقطني «اختلافات الموطأ»، كما أشار إلى ذلك ابن عبدالبر.

ـ ومن رواياته المختلف فيها وموازنة إحصائها مع غيره:

١ حميد الطويل: له ستة، ويقابلها في «التجريد» لابن عبد البر قوله: لمالك عنه سبعة أحاديث مسندات.

٢ - الزهري: يروي الدارقطني له (١٠٨)، منها (٩٥) مجمع عليها، و(١٣٨) اختلاف بينهم زيادة ونقصًا، ومتصل ومنقطع، ويقابلها في «التجريد» قوله: لمالك عنه في «الموطأ» - رواية يحيى - (١٣٢) حديثاً؟ منها (٩٢) مسندة، وسائرها منقطعة ومرسلة.

٣ ـ نافع له (٨٥) حديثاً، منها (٧٥) متفق عليها و(١٠) اختلاف،
 ويقابلها في «التجريد»: لمالك عنه في «الموطأ» ثمانون حديثاً.

ـ ومن أمثلة رواياته وموازنتها مع غيره:

الله على السمع والطاعة..».

يقول الدارقطني: رواه ابن وهب، وابن القاسم، وابن بكير، وابن عفير، وابن أبي أويس، وابن يوسف، ومعافى الطاهري، وأرسله أبو مصعب، والقعنبي.

وفي «التجريد» قوله: وفي إسناد هذا الحديث اضطراب وهذا هـو الصحيح إن شاء الله.

ففي الدارقطني تفصيل لم يذكره ابن عبد البر.

٢- يوسف بن يونس بن حماس له اثنان عن عمه، عن أبي هريرة:
 تترك المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب فيغذى...».

وقال أبو مصعب، ومعن، يونس بن يوسف.

وفي «التجريد»: مالك عن ابن حماس عن عمه عن أبي هريرةً.. الحديث.

ثم يقول: هكذا قال يحيى في هذا الحديث، ولم يسم ابن حماس بشيء.

وقال أبو مصعب: مالك عن يونس بن يوسف بن حماس عن عمه عن أبى هريرة.

ويلاحظ هنا: أن الدارقطني خالف رواية يجيى بذكر ما صح عنـده وعند غيره مباشرة، في اسم ابن حماس بينما اختلف اسمه في «التجريد».

هذه أمثلة توضح الفروق التالية:

١- ابن عبد البر (ت ٤٦٣) اعتمد كلياً على الدارقطني (ت ٣٨٥)
 واستوعب روايات أكثر، ولذلك سمى كتابه: «التقصي».

٢- ابن عبدالبر ذكر الروايات المخالفة لرواية يحيى الليثي التي الحياء الأصل، وكما جاء في مقدمة «التجريد» حيث قال: نذكر فيه ما لم

يذكر في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى من حديث النبي ﷺ مما ذكر في غيره على اختلاف الروايات عن مالك...

أما الدارقطني؛ فيبدو أنه جمع اختلاف الروايات عند يحيى وغيره بدليل الرواية السابقة، وبدليل زيادة عدد المرويات ونقصانها، ثم عدم تصريحه بالاعتماد على رواية يحيى كما صرح بذلك ابن عبد البر.

٣- إن قرب الدارقطني الزمني، يجعله على صلة بجميع روايات «الموطأ»، هذه الصلة التي شاركه فيها ابن عبد البر، ولكن ما نجده من تفصيل، وتحديد، وتجرد، وما في أسبقية مصنفه؛ يدل على أصالته زماناً وموضوعاً، كما أن تقصي ابن عبدالبر يدل على اقتباسه وشموله وتنظيمه.

٤- إن الورقات الأخيرة من مصنف الدارقطني جمع فيها شيوخ مالك وعدد الأحاديث التي رواها عنهم والمتفق منها والمختلف فيها، وأشار إلى بعضها أثناء الكلام عليها، ولم نجد مثل هذا الإحصاء عند ابن عبد البر في آخر الباب نفسه.

ولهذا؛ فإن معالجة اختلاف الموطآت عند ابن عبد البر لا تغني عن الإفادة من الدارقطني، وإنهما يتكاملان.

### شروح «الموطسة »

قال القاضي عياض في «المدارك»: لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بـ «الموطأ».

قال ابن فرحون: أما من اعتنى بالكلام على حديثه، ورجاله، والتصانيف في ذلك؛ فعدد كثير من المالكيين وغيرهم، وعَد القاضي منهم نحواً من تسعين رجلاً.

ومن أشهر شُرَّاح «الموطأ»:

١- أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيد البطليوسي نسبة إلى «بطليوس» بلدة بالأندلس، المالكي النحوي المولود سنة (٤٤٤ هـ)، المتوفى في رجب (٥٢١ هـ)، وقيل: سنة (٥١١ هـ)، كان له يد طولى في النحو واللغة، من مشاهير قرطبة، سمي شرحه به «المقتبس».

٧- أبو على الحسن بن رَشِيق القيرواني المالكي الشاعر، ولد سنة (٣٩٠ هـ) في القيروان بلدة بالمغرب في إفريقية، وتوفي بالقيروان في ذي القعدة سنة (٤٥٦ هـ)، وقيل: توفي في سنة (٤٦٣ هـ)، صاحب «الشذوذ في اللغة»، و «العمدة في صناعة الشعر»، كثير التأليف، كان يغضب على من لا يسميه بملك النحاة، له من المؤلفات «شرح الموطأ»، ويقال: إنه اختصار من «التمهيد».

٣- أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان القرطبي المالكي،
 مات سنة (٢٣٧ هـ)، ذكره الزبيدي في الطبقة الثانية من نحاة الأندلس،

إمام في النحو واللغة والفقه، كان يعصر الأدهان ويستخرجها، أصله من طليطلة، وانتقل جده إلى قرطبة، كان فقيها نحوياً، أخبارياً نسّابة شاعراً، طبيباً خطيباً، صاحب التصانيف الكثيرة، ذكر بعض مؤلفاته ابن فرحون، سمى شرحه «تفسير الموطأ»، ويقال: إنه صنف كتاباً في عشرة أجزاء، الأول منه في تفسير «الموطأ».

٤- الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي القرطبي المالكي، الإمام المشهور، صاحب التصانيف الكثيرة، مولده سنة (٣٦٨ هـ)، وطلب العلم بعد سنة (٣٩٠ هـ) حتى بلغ رتبة الاجتهاد فيه، وتوفي سنة (٤٦٣ هـ).

قال الغساني: ألَّف أبو عمر في «الموطأ» كتباً مفيدة، منها: كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، وهو كتاب لم يتقدم أحد مثله، قال فيه الإمام ابن حزم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه؟ فرتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، ثم وضع كتاب «الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار لما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار» هو مختصر «التمهيد»، شرح فيه «الموطأ» على وجهه.

وله كتاب آخر وهو: «التقصي في اختصار الموطأ» في بيان مسند الموطأ ومرسله.

0- أحمد بن نصر الداودي أبو جعفر، من الأئمة المالكية بالمغرب، كان بطرابلس، وبها أصل كتابه في شرح «الموطأ»، ثم انتقل إلى «تلمسان»

كان فقيهاً فاضلاً ألَّف كتابه: «النامي في شرح الموطأ»، توفي سنة (٢٠٤هـ).

٦- أحمد بن محمد بن أحمد الشيخ شهاب الدين الحافظ.

٧- أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السرح، يكنى أبا الطاهر، شرح «موطأ ابن وهب»، توفي سنة (٢٠٥ هـ).

۸- القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التُجِيبي، نسبة إلى تجيبة قبيلة من كندة، الباجي الأندلسي القرطبي، من أعيان الطبقة العاشرة من علماء المالكية، المولود سنة (٣٠٤هـ)، المتوفى سنة (٤٩٤هـ)، ولي القضاء بمواضع من أندلس.

شرح «الموطأ» في كتاب حافل كثير العلم، سمَّاه: «الاستيفاء»، شم اختصره في «الإيماء».

وله -أيضاً- كتاب «المقتبس من علم مالك بن أنس».

وقال الباجي في مقدمة «المنتقى» بعد الخطبة: «أما بعد: فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفته في شرح «الموطاً» المترجم بكتاب «الاستيفاء» يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه، لا سيما لمن لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا يبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يُبَلّهُ خاطرَه ويحيره، ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ في العلم، وتحقق بالفهم.

ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في

أصل كتاب «الموطأ»؛ ليكون شرحاً له، تنبيهاً على ما يستخرج من المسائل فيه.

ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل التي يجمعها وينصها ما يخف ويقرب؛ ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب «الاستيفاء»، إن أراد الاقتصار عليه، وعوناً له إن طمحت همته إليه.

فأجبته إلى ذلك، وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد، واستيعاب المسائل والدلالة، وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب «الاستيفاء» من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم أتبعت ذلك ما يليق به من الفرع، وأثبته شيوخنا المتقدمون -رضي الله عنهم - من المسائل وسد من الوجوه والدلائل، وبالله التوفيق وبه أستعين وعليه أتوكل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد قدمت في الكتاب المذكور ما لا أخلي هذا الكتاب من حرف ذكره، وذلك أن فتوى المفتي في المسائل وكلامه عليها وشرحه لها، إنما هو بحسب ما يوفقه الله -تعالى- إليه ويعينه عليه، وقد يرى الصواب في قول من الأقوال في وقت، ويراه خطأ في وقت آخر، فلا يعتقد الناظر في كتابي أن ما أوردته من الشرح والتأويل والقياس والتنظير طريقه القطع عندي حتى أعيب من خالفها وأذم من رأى غيره، وإنما هو مبلغ اجتهادي وما أدى إليه نظري، وأما إثباتي له؛ فتبين منهج النظر والاستدلال والإرشاد ألى طريق الاختيار والاعتبار من وفاق ما قلته أو خلافه، ومن لم يكن نال

هذه الدرجة؛ فليجعل ما ضمنته كتابي هذا سُلَّماً إليها، وعوناً عليها، واللَّه ولي التوفيق والهادي إلى سبيل الرشاد، وهو حسبي ونعم الوكيل» ا.هـ.

9- الحافظ محمد بن عبد الله بن أحمد المشهور بالقاضي أبي بكر بــن العربي المالكي المعافري الأندلسي، ولد سنة (٦٨ ٤هـ)، وتوفي بمدينة فاس سنة (٣٤ هـ).

• ١ - الحافظ أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البسي الباضم - نسبة إلى بُست، بلدة من بلاد كابل بين هراة وغزنة، الخطابي الشافعي، صاحب «المعالم»، شارح أبي داود والبخاري، المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، وهو ممن انتخب «الموطأ» ولخصه.

۱۱ – محمد بن سحنون، الفقيه المشهور من علماء المالكية، ولد سنة (۲۰۲ هـ).

كثير التأليف، له نحو من مئتي كتاب، منها: «شرح الموطأ» في أربعة أجزاء.

۱۲ – العلامة محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس المصري القرافي، تولى قضاء المالكية بمصر، من مؤلفاته: «شرح الموطأ».

١٣ - أبو محمد عبدالله بن نافع الصائغ، المتوفى سنة (١٨٦ هـ)، لـ ه تفسير في «الموطأ».

١٤ - العلامة أبو الوليد بن القصار، وهو يونس القاضي أبو الوليد
 ابن محمد بن مغيث ابن القصار، ألَّف تفسير «الموطأ» وسماه: «الوعب»،
 توفي سنة (٤١٩ هـ).

١٥ - العلامة القاضي أبو عبدالله محمد بن سليمان بن خليفة، ألَّف شرح «الموطأ» وسماه: «المحلى»، ولم ينفق هـذا الكتـاب بـين النـاس، ولا وقع منهم باستحسان.

١٦- العلامة أبو بكر بن سابق الصَّقَلي، له شرح سماه: «المسالك».

۱۷ – محمد بن سعید بن أحمد بن سعید «ابن زرقـون»، وهـو لقـب جد أبیه سعید، ألَّف كتاباً جمع فیه «المنتقی» و «الاستذكار».

ولد سنة (٥٠٢ هـ)، وتوفي سنة (٥٨٦ هـ).

۱۸- محمد بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة، أخو المهلب بن أبي صفرة، أخو المهلب بن أبي صفرة، له شرح في اختصار «ملخص القابسي»، توفي قبل سنة (۲۰هـ).

١٩ - القاضي أبو عبدالله بن الحجاج.

٢٠- أبو الوليد بن العواد.

٢١- أبو القاسم بن أمجد الكاتب.

۲۲- علي بن محمد بن محمد المتوفى حوالي سنة (٦١٠هـ)، لـه
 كتاب «المدارس في مقطوع حديث مالك بن أنس».

٢٣ - ابن شراحيل.

٢٤ أبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأوسي، المتوفى سنة
 (٥٣٧ هـ)، شرح مشكل ما وقع في «الموطأ» و«صحيح البخاري».

10- أبو محمد عبدالله بن أبي القاسم الفرحون اليعمري التونسي، المتوفى سنة (٧٦٣ هـ)، صاحب التآليف الكثيرة، منها كتاب «الدر المخلص من التقصي والمخلص» جمع فيه أحاديث الكتابين المذكورين، وشرحه بشرح عظيم في أربعة مجلدات سماه: «كشف الغطاء في شرح مختصر الموطأ».

٢٦- أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي، المتوفى
 سنة (٤١٣ هـ)، له تفسير في «الموطأ».

٢٧- أبو الحسن علي بن إبراهيم الغساني المتوفى سنة (٦٠٩ هـ)،
 ألف في شرح «الموطأ» مصنفاً سماه: «نهج المسالك للتفقه في مذهب
 مالك».

۲۸ أبو المجد عقيل بن عطية القضاعي، شرح «الموطأ» تـوفي سـنة
 ۲۰۸ هـ).

٢٩- أبو عمر الطلمنكي.

• ٣٠- يحيى بن زكريا بن إبراهيم مزيّن، مولى رملة بنت عثمان بن عفان، أصله من طليطلة، وانتقل إلى قرطبة، كان حافظاً «الموطاً» فقيهاً، له تآليف حسان، منها: «تفسير الموطأ»، وكتاب «تسمية رجال الموطأ»، وكتاب «علل حديث الموطأ» وكتاب «المستقصية»، ولم يكن له علم بالحديث، توفي سنة (٢٥٩ هـ).

۳۱- أبو عبد الله محمد بن عبد الله أبي زمنين، المري البيري، المحدث، الشاعر، الفقيه، سمى شرحه السيوطي بـ «المقرب»، وقال ابن

فرحون: هو اختصار لشرح ابن مزين لـ «الموطأ»، توفي بالبيرة سنة (٣٩٩هـ).

٣٢- أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين أبي بكر ابن محمد السيوطي -بضم الأوليين-، ولد سنة (٨٤٩ هـ)، صنف أولاً: «كشف المغطى عن الموطاً»، وشرحاً آخر مختصراً منه سماه: «تنوير الحوالك على موطأ مالك»، وله -أيضاً- «تجريد أحاديث الموطاً» جَرَّدَ فيه أحاديثه، وله كتاب في رجاله سماه: «إسعاف المبطأ برجال الموطاً».

٣٣- محمد بن عبدالباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني الأزهري المتوفى سنة (١١٢٢ هـ)، شرحه نفيس، أكثره مأخوذ من «فتح الباري».

٣٤- الشيخ سلام الله بن شيخ الإسلام بن عبد الصمد الدهلوي، سمى شرحه بـ: «المحلى بأسرار الموطأ»، توفي -رحمه الله- سينة (١٢٢٩هـ).

٣٥- عبد الملك بن مروان بن علي، سمى شرحه بـ: «كشف المغطا»، وهو شرح مفيد نافع مشهور في ديار المغرب.

٣٦- أبو عمران موسى الزناني.

۳۷- زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي، شرح «الموطأ» وسمى شرحه به «الانتقاء».

٣٨- القاضي أبو عبدالله محمد بن يحيى بن محمد الحذاء التميمي شرح «الموطأ» بكتاب سماه «الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ»، وكتاب: «التعريف برجال الموطأ»، ولد سنة (٣٤٧ هـ)،

وتوفي سنة (٤١٠ هـ).

٣٩- ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الفاروقي، ولد سنة (١١١٤هـ)، شرح «الموطأ» بشرحين:

أحدهما: «المصفى» بالفارسية.

وثانيهما: «المسوى» بالعربية -مختصراً من الأول-.

 ٤٠ علي بن سلطان محمد القاري الهروي، كانت وفاته بمكة سنة ١٠١٤).

الشيخ بيري زاده الحنفي، وهو الشيخ أبو محمد إبراهيم بن حسين بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن بيري زاده الحنفي، ولد في المدينة النبوية بعد سنة (١٠٢٠ هـ)، وتوفي بمكة سنة (١٠٩٢ هـ)، سمى شرحه «الفتح الرحماني» أكثر فيه الأخذ عن العلامة العيني.

27- الشيخ عثمان بن يعقوب بن حسين بن مصطفى الكرخي التركماني ثم الإسلامبولي، شرح «الموطأ» برواية محمد، وسماه: «المهيأ في كشف أسرار الموطأ».

27- العلامة الفاضل الشيخ عبدالحي بن عبدالحليم اللكنوي، ولد سنة (١٢٦٤ هـ)، وتوفي سنة (١٣٠٤هـ)، حَلَّى «الموطأ» برواية الإمام محمد بحاشية طويلة كأنها شرح طويل، سماه بـ «التعليق الممجد على موطأ محمد».

٤٤- «أوجز المسالك إلى موطأ مالك»، تسأليف محمد زكريسا الكاندهلوي، المتوفى سنة (١٩٨٢ م).

## شرحغريبه

وممن ألُّف في شرح غريبه جماعة:

١ - «تفسير غريب الموطأ»(١) لعبد الملك بن حبيب السلمي
 الأندلسي، المتوفى (٢٣٨هـ).

۲- «التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه
 ومعانيه»<sup>(۲)</sup> لهشام بن أحمد الوقشي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٨٩ هـ).

۳- «الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب» (۳) لأبي عبدالله محمد بن عبدالحق بن سليمان التلمساني، المتوفى سنة (٦٢٥هـ).

٤- محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم بن أبي زرعة البرقي: له كتاب في رجال «الموطأ»، وفي غريبه، توفي سنة (٢٤٩هـ).

٥- أبو عبدالله أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني الأخفش،
 صنف (غريب الموطأ»، ومات قبل سنة (٢٥٠هـ).

٦- أبو القاسم العثماني المصري.

٧- أبو عبدالله أصبغ بن الفرج بن نافع، توفي بمصر سنة
 (٣٢٥هـ)، من مؤلفاته «تفسير غريب الموطأ».

۸- القاضي عياض، شرح غريبه مع «الصحيحين» في «مشارق الأنوار»، وهذبه محمد بن سعيد بن أبي عبد الله، يعرف بالطراز، المتوفى سنة (٦٤٥هـ).

<sup>(</sup>١)، (٢)، (٣) طبعت في مكتبة العبيكان بالرياض.

### رجال «الموطئ»

وممن ألَّف في رجاله:

١- القاضي محمد أبو عبد الله بن يحيى بن محمد بن الحذاء، له كتاب «التعريف برجال الموطأ».

٢- أبو عبد الله بن مفزع.

٣- محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم.

٤- أبو عمر الطلمنكي.

٥- السيوطي، صنف رسالة سماها بــ: "إسعاف المبطأ برجال الموطأ».

وألف «مسند الموطأ»:

قاسم بن أصبغ.

وأبو القاسم الجوهري<sup>(١)</sup>.

وأبو الحسن القابسي في كتابه «الملخص».

وأبو ذر الهروي.

وأبو الحسن علي بن حبيب السلجماسي.

والمطرز.

وأحمد بن بهزاد الفارسي.

والقاضي ابن المفرج.

وابن الأعرابي.

وأبو بكر أحمد بن سعيد بن فرضح الدخيمي.

#### شواهده

ألف القاضي إسماعيل «شواهد الموطأ»(٢).

<sup>(</sup>١) طبع كتاب الجوهري «مسند الموطأ» في «دار الغرب الإسلامي» سنة ١٩٩٧ م. (٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٣٩).

# الموطسط

وتصنيف

إمام دار الهجرة النبوية

مالك بن أنس

(7P &- PYI &)

رحمه اللَّه تعالى، وأسكنه الفردوس الأعلى بمنَّه وكرمه

برواياته

[يحيى الليثي، القعنبي، أبي مصعب الزهري، الحدثاني، ابن بكير، ابن العين التعليم، ابن زياد]

بزياداتها، وزوائدها، واختلاف ألفاظها



## بِسمِ اللَّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ وصلَّى اللَّهُ على سيِّدنا مُحمَّدٍ، وعلى آله وصَحبِهِ [ بَابُ الإِخلاصِ وَإِحضَارِ النَّيَّةِ ] (١)

١- [أَخبَرَنا مَالِكٌ: أَخبَرَنا يَحيَى بنُ سَعِيدٍ: أَخبَرَنِي مُحمَّدُ بنُ إبرَاهِيمَ

(١) هذا العنوان من إضافتي.

١- صحيح - رواية محمد بن الحسن الشيباني (٣٤١/ ٩٨٣).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٤ و ٥٠٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٠٧) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي ويحيى بن قزعة، كلاهما عن مالك به.

وهذا الحديث مما انفردت به رواية محمد بن الحسن عن سائر روايات «الموطأ»؛ ولذلك نفى كثير من أهل العلم -كالحافظ في «فتح الباري» (١/ ١١)، والعيني في «عمدة القاري» (١/ ٢١)، والشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «إحكام الأحكام» (ص ٦١)- أن يكون هذا الحديث في «الموطأ»!!

وهذا وهم منهم -رحمهم الله-، وقد بينت ذلك في كتابي: «الـدرر المضية في أحكام الإخلاص والنية»؛ يسر الله إتمامه ونشره على خير.

قال السيوطي في «تنوير الحوالك» (١/ ١٠): «وقد وقفت على «الموطأ» مــن روايتــين أخريين سوى ما ذكر الغافقي:

إحداهما: رواية سويد بن سعيد الحدثاني.

والأخرى: رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وفيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر «الموطآت»، منها: حديث: «إنما الأعمال بالنيات...» الحديث.

وبذلك يتبين صحة قول من عزا روايته إلى "الموطأ"، ووهم من خطأه في ذلك.

وقد بنيت «الشرح الكبير» على هذه الروايات الأربع عشرة».

وقال اللكنوي في «التعليق الممجد» (ص ٤٠١): «هــذا الحديث ليس في رواية غـير عمد من «الموطآت»، وظن ابن حجر في «فتح الباري»، وفي «التلخيص الحبير»: أن الشــيخين أخرجاه عن مالك، وليس في «الموطأ»، وقد نبه السيوطي على خطئه في «التنوير».

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

التَّيمِيُّ، قَالَ: سَمِعتُ عَلقَمَةَ بنَ وَقَاصِ يَقُولُ: سَمِعتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَّةِ، وَإِنَّمَا لامرى مَا نَوَى، فَمَن كَانَت هِجرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَن كَانَت هِجرَتُهُ إِلَى دُنيًا يُصِيبُهَا، أَو امرَأَةٍ يَنكِحُهَا؛ فَهجرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيهِ» - «مح»].

#### ١- كتاب وقوت الصلاة

١- بابوقوت الصلاة

٢- باب وقت صلاة الجمعة

٣- باب ما جاء في من أدرك ركعةً من الصلاة

٤- باب ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل

٥- باب جامع الوقوت

٦- باب ما جاء في النوم عن الصلاة

٧- باب ما جاء في النهي عن الصلاة بالهاجرة

٨- باب ما جاء في النهي عن دخول المسجد بريح

الثوم وتغطية الفم في الصلاة



### ۱- كتابُ وُقُوتِ<sup>(۱)</sup> (في رواية «حد» : «وقت» وفي رواية «بك» <sup>(۲)</sup> : «أوقات») الصَّلاةِ ۱- باب وقوت الصلاة

٢- ١- قَالَ<sup>(٣)</sup>: حدَّثني يحيى بنُ يحيى اللَّيثيُّ، عن مالكِ بنِ أنسرٍ
 [-رَحَمةُ اللَّهِ عَلَيهِ- «مص»]، عَنِ ابنِ شِهَابٍ [الزُّهرِيِّ - «قع»]:

أَنَّ (٤) عُمَرَ بِنَ عَبدِ العَزِيزِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «قع»] أَخَّرَ الصَّلاةَ يُومًا (٥)، فَدَخَلَ عَلَيهِ عُروَةُ بِنُ الزُّبِيرِ، فَأَخبَرَهُ: أَنَّ المُغِيرَةَ بِنَ شُعبَةَ أَخَّرَ الصَّلاةَ يُومًا وَهُوَ بِالكُوفَةِ؛ فَدَخَلَ عَلَيهِ أَبُو مَسعُودٍ الأنصَارِيُّ، فَقَالَ: مَا هَذَا الصَّلاةَ يُومًا وَهُوَ بِالكُوفَةِ؛ فَدَخَلَ عَلَيهِ أَبُو مَسعُودٍ الأنصَارِيُّ، فَقَالَ: مَا هَذَا

(۱) جمع وقت، جمع كثرة؛ لأنها وإن كانت خمسةً، لكن لتكوارها كل يوم صارت كأنها
 كثيرة، كقولهم: شموس وأقمار؛ باعتبار ترددها مرةً بعد مرة.

(٢) كما في «مشكلات موطأ مالك بن أنس» (ص٣٣).

قال البطليوسي: «وكلاهما صحيح؛ إلا أن أوقاتًا جمع لأدنى العدد، وهو ما دون العشرة». قلت: وله - رحمه الله- بحث ماتع حول هذا الفرق؛ فانظره -غير مأمور-.

۲-۱ - صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۳-٤/ ۱)، وسوید بن سعید
 ۲ / ۲ - ط دار الغرب، أو ٥٦/ ۱ - ط البحرین)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (۸۲/ ٤ و ٥)، وعبدالرحمن بن القاسم (۹۸ - ۹۹/ ۵۵ - تلخیص القابسی).

وأخرجه البخاري (٥٢١)، ومسلم (٦١٠) عن عبداللَّـه بـن مسلمة القعنبي ويحيى بن يحيى التميمي، كلاهما عن مالك به.

(٣) هو الراوي عن يحيى، وهو ابنه عبيدالله الليثي: فقيه قرطبة، ومسند الأندلس.

(٤) قبال الحيافظ ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ١٧٤-١٧٥): «(أن) في هـذا الموضع كـ (عن)، وأن السند المعنعن محمول على الاتصال حتى يتبين الانقطاع، وقـد بـان في هذا الحديث اتصاله؛ لمجالسة بعض رواته بعضًا». وانظر -لزامًا-: «التمهيد» (٨/ ١١).

(٥) أي: صلاة العصر؛ كما عند البخاري، وإنما أخرها عـن وقتهـا المستحب لا عـن وقتها، وفعل ذلك اتفاقًا، ولم يكن ذلك له عادةً. وانظر -غير مأمور-: «التمهيد» (١/ ١٧٥).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعني

يَا مُغِيرَةُ؟! أَلَيسَ قَد عَلِمتَ (١) أَنَّ جبرِيلَ [ ﷺ - "مص»] نَـزَلَ فَصَلَّـى (٢)؛ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى (٥)؛ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى (٥)؛ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى (٢)؛ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَالَ (٨): «بِهَذَا أُمِرتَ (٩)»، فَقَالَ عُمَرُ بنُ عَبدِالعَزِيزِ

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٣٥) -ونقله عنه ابن دقيق العيـد في «الإمام» (٤/ ٥)-: «كذا جاءت الرواية، وهي جائزة؛ إلا أن المشهور في الاستعمال الفصيح: (ألست) للمخاطبة، وإنما يقال: (أليس) للغائب».

(٢) أي: جبريل -عليه السلام- صلَّى الظهر.

(٣) قال أبو عبدالله، محمد بن عبدالحق التلمساني في «الاقتضاب في غريب «الموطأ» وإعرابه على الأبواب» (١/ ٧) - ونقله عنه ابن دقيق العيد في «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٤/ ٥- ٦)-:

"قوله: "إن جبريل نزل فصلى؛ فصلى رسول الله على": ذهب بعض المفسرين إلى أن الفاء هنا بمعنى الواو؛ لأن النبي على إذا ائتم بجبريل بجب أن يكون مصليًا معه، وإذا حملت الفاء على حقيقتها: وجب أن يكون مصليًا بعده، وهذا ضعيف، والصحيح: أن الفاء على بابها للتعقيب، ومعناه: أن يكون جبريل -عليه السلام- كلما فعل جزءًا من الصلاة؛ فعله النبي على بعده، وهذه سنتها، وهذا أصح من أن تكون الفاء بمعنى الواو؛ لأن العطف بالواو تحتمل أن يكون النبي على صلى قبل جبريل، و «الفاء» لا تحتمل ذلك؛ فهي أبعد من الاحتمال، وأبلغ في البيان».

(٤) أي: جبريل -عليه السلام- صلَّى العصر.

(٥) المغرب. (٦) العشاء. (٧) الصبح.

(٨) جبريل -عليه السلام-.

(٩) قال أبو عبدالله، محمد بن عبدالحق التلمساني في «الاقتضاب في غريب «الموطأ»
 وإعرابه على الأبواب» (١/ ٦-٧) -ونقله عنه ابن دقيق العيد في «الإمام» (٤/ ٦)-:

«وقوله: «بهذا أمرت»؛ يروى بضم التاء وفتحها، فبالضم معناه: أمرت أن أبلغه وأبينه لك، وبالفتح –وهي رواية ابن وضاح–؛ أي: أمرت أن تصلي فيه، وتشرع الصلاة فيه لأمتك».

ونحوه قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٣٥).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

[لِعُروَةً - «مص»، و«قس»، و«حد»]: اعلَم مَا تُحَدِّثُ بِهِ يَا عُروَةُ! (في رواية «مص»: «اعلَم ما تُحَدِّثُ: أُمِرْتُ»)، أَوَ إِنَّ (١) جِبرِيلَ [-عَلَيهِ السَّلامُ - «مص»] هُوَ الَّذِي أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقتَ الصَّلاةِ؟

فَقَالَ عُرُورَةُ: كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بنُ أَبِي مَسعُودٍ الأَنصَارِيُّ، يُحَدِّثُ عَن أَبِيهِ.

٣- ٢- [أخبَرَنَا مالكُ: أخبرني ابنُ شهابِ الزُّهـريُّ - «مح»]، قال عُروةُ (في رواية «مح»: «عن عُروةَ، قال»): وَلَقَـد حدَّثتني عائشـةُ -رضـي اللَّه عنها -زَوجُ النَّبيِّ ﷺ -:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (في رواية «مص»: «أَنَّ النَّبِيُّ») ﷺ كَانَ يُصَلِّي العَصرَ وَالشَّمسُ فِي [قَعْر – «حد»] حُجرَتِهَا<sup>(٢)</sup>، قَبلَ أَن تَظهَر<sup>(٣)</sup>».

(١) قال أبو عبدالله، محمد بن عبدالحق التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٧) -ونقله عنه ابن دقيق العيد في «الإمام» (٤/ ٢)-:

"وقوله: «أو إن جبريل»: رويناه بفتح «إن» وكسرها، والكسر أظهر؛ لأنه استفهام مستأنف؛ إلا أنه ورد بالواو لِيُردَّ الكلامُ على كلام عروة؛ لأنها من حروف الرد، والفتح على تقدير: أو علمت، أو: أو حدثت أن جبريل نزل».

وانظر: «مشكلات الموطأ» للبطليوسي (ص ٣٥- ٣٦).

٣-٢- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤/ ٢)، وسويد بـن سـعيد (٤١/ ٣) وسويد بـن سـعيد (٤١/ ٣) -ط دار المغرب، أو ص ٥٦- ط البحرين)، وعبدالرحمن بن القاسـم (ص ٩٩ - تلخيـص القابسي)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (ص ٨٣)، ومحمد بن الحسن الشيباني (٣٢/ ٢).

وأخرجه البخاري (٥٢٢)، ومسلم (٦١١/ ١٦٨).

(٢) في بيتها.

(٣) أي: تعلو وترتفع، وتصير على ظهر الحجرة، يقال: ظهر فلان السطح؛ إذا علاه، ومنه قوله -تعالى-: ﴿فما اسطاعوا أن يظهروه﴾ [الكهف:٩٧]؛ أي: يعلوه، وقيل: معناه: أن يخرج الظل من قاعة حجرتها ويذهب، وكل شيء خرج فقد ظهر؛ كما في «مشكلات موطأ مالك» (ص٣٦)، و«الاقتضاب» (١/ ٥-٦) -وعنه ابن دقيق العيد في «الإمام» (٤/ ٧)- بتصرف.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٤- ٣- وحدَّثني يحيى، عن مالك، عن زيد بنِ أَسلَم، عن عطاء بن يَسار؛ أَنَّهُ قال:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَسَأَلَهُ عَن وَقتِ صَلاةِ الصُّبح، قَالَ:

3-7- صحیح لغیره – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ 3/ 7)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (۸۳/ 7)، وسوید بن سعید (۷۷/ 7- ط البحرین، أو ص 73-ط دار الغرب) عن مالك به.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٠٩): «لم يختلف الرواة عـن مـالك في إرسـال هذا الحديث».

وقال في «التمهيد» (٤/ ٣٣١): «لا خلاف عن مالك في إرســال هــذا الحديـث؛ كمــا رواه يحيى سواء، وقد يتصل معناه من وجوه شتى.

وقد روى أنس بن مالك عن النبي ﷺ مثل حديث عطاء بن يسار هذا سواء، في صلاة الصبح وحدها، لم يشرك معها غيرها» ا.هـ.

قلت: أخرجه النسائي في «المجتبى» (١/ ٢٧١ و٢/ ١١- ١٢)، و «الكبرى» (١/ ٢٧٧ و٢٧١) و والكبرى» (١/ ٤٧٧) و من طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٤/ ٣٣٣- ٣٣٣) -، وأحمد (٣/ ١١٢ و ١٨١ و ١٨١)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (١٨٦/ ٧٧) - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٦/ ٣٦/ ١٩٧١) -، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣١٨)، والبزار في «مسنده» (١/ ٣١٣) - «كشف»)، وأبو يعلى في «المسند» (٦/ ٢١٨) - ومن طريقه - في الموطن الثاني - «المسند» (٦/ ٢١٨) - ومن طريقه - في الموطن الثاني الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٦/ ٢٢/ ١٩٧٥) -، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/ ٣٤٢ - ٤٤٢/ ١١٥) - «بغية»)، وأحمد بن منيع في «مسنده» - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٦/ ٢٢/ ١٩٧٤) -، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ١٩٧٤)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣٤٧)، والنبية في في «السنن الكبرى» (١/ ٧٢٧ - ٧٨٧)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣٤٧)، والضياء المقدسي في «المسند (٦/ ٢١/ ١٩٧٣) من طرق عن حميد الطويل، عن أنس به.

قال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «الصحيحـة» (٣/ ١٠٩»: «وهـذا إسـناد صحيح على شرط الشيخين».

قلت: وهو كما قال.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

فَسَكَتَ (في رواية "قع": "فتسكت") عَنهُ (في رواية "حد": "عنده") رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ (في رواية «مص»: "فسكت رسولُ اللَّهِ عَلَيْ عنه")، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الغَدِ؟ صَلَّى الصَّبحَ مِنَ الغَدِ بَعدَ أَن أَسفَرَ (٢)، مُمَّ صَلَّى الصَّبحَ مِنَ الغَدِ بَعدَ أَن أَسفَرَ (٢)، ثُمَّ صَلَّى الصَّبحَ مِنَ الغَدِ بَعدَ أَن أَسفَرَ (٢)، ثُمَّ قَالَ: "أَينَ السَّائِلُ عَن وقتِ الصَّلاةِ؟"، قَالَ (في رواية "قع": "فقال"): هَأَنذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ (في رواية "قع"، و"حد": "قال"): "مَا بَينَ هَذَين وَقت (٣)").

٥- ٤- وحدَّثني يحيى، عن مالكِ، عن يحيى بن سعيدٍ، عن عَمرة بنت عبدالرَّحمن، عن عائشة -زوج النبي ﷺ ؛ أنَّها قالت:

«إِن كَانَ (٤) رسولُ اللَّهِ عَلَيْ لَيُصَلِّيَ الصُّبحَ، فَينصَرِفُ (في رواية «بك»:

(١) «الفجر: هو أول بياض النهار في الأفق الشرقي المستطير المنير المنتشر، تسميه العرب: الخيط الأبيض من الخيط الأسود العرب: الخيط الأبيض من الخيط الأسود المرت البقرة: ١٨٧]؛ أي: بياض النهار من سواد الليل.

واشتقاق الفجر: من تفجر الماء وظهوره من الأرض؛ شبه انصداعه في الظلام بانفجار الماء؛ قاله التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٨ و ٢٢).

(۲) أي: بدا وتبين؛ ومنه قول العرب: سفرت المـرأة عـن وجههـا: إذا كشـفت عنـه،
 وأسفر الصبح: أضاء؛ قاله التلمساني في «الاقتضاب» (۱/ ۱۰).

وانظر: «مشكلات الموطأ» للبطليوسي (ص ٣٧).

(٣) يعني: هذين وما بينهما وقت.

٥-٤- صحيح – رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤- ٥/ ٤)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (٨٣/ ٧)، وسويد بن سعيد (٤٣ – ٤٣/ ٤ – ط دار الغرب، أو ٥٧/ ٣ – ط البحرين)، وعبدالرحمن بن القاسم (٥١١/ ٤٩٤ – تلخيص القابسي).

وأخرجه البخاري (٨٦٧)، ومسلم (٦٤٥/ ٢٣٢) عن عبداللُّه بن مسلمة القعنبي، وعبداللُّه بن يوسف التنيسي، ومعن بن عيسى، كلهم عن مالك به.

(٤) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٣٧): «(إن) –في هذا الموضع ونحوه عند سيبويه– مخففة من (إن) المشددة، واللام لازمة لخبرها؛ ليفرق بينها وبين (إن) التي بمعنى (ما)... وتقدير الكلام على مذهب سيبويه: إن رسول الله ﷺ كان يصلي» ا.هـ.

وانظر: «الاقتضاب» (۱/ ۱۳- ۱۶).

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

# «فينصرفن» (١) النَّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ (٢) بِمُرُوطِهِنَّ (٣)، مَا يُعرَفنَ (٤) مِنَ الغَلَسِ (٥)».

(١) قال البطليوسي (ص ٣٨): «على لفظ الجمع؛ وهي لغة لبعض العرب، والأكثر الأفصح: الإفراد».

(٢) في «النهاية» (٤/ ٢٦١): «اللفاع: ثوب يجلل به الجسد كله، كساء كان أو غيره، وتلفع الرجل بالثوب؛ إذا اشتمل به»، وقال عبدالملك بن حبيب في «تفسير غريب الموطأ» (١/ ١٧٤: «التلفع أن يلقي الثوب على رأسه، ثم يلتف به، لا يكون الالتفاع إلا بتغطية الرأس». وانظر: «الاقتضاب» (١/ ١٤ ٥- ١٥).

قال البطليوسي: «وقع في رواية يحيى (يعني: الليثي) بفائين: (متلففات)، ورواه أكثر الرواة بالفاء والعين غير المعجمة» ا.هـ.

وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٦١): «كذا رواه طائفة من أصحاب «الموطأ» عن مالك بالفاء فيهما، وكذا رواه عبيدالله عن يحيى، وكذا رواه مسلم عن الأنصاري، عن معن، عن مالك.

ورواه أكثر أصحاب «الموطأ» وغيرهم عنه: متلفعات (الثانية عين مهملة)؛ منهم.: مطرف، وابن بكير، وابن القاسم، ومعن -في رواية عنه-» ا.هـ.

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢١٦)، و«التمهيد» (٢٣/ ٣٩٠): «روى يحيى ابن يحيى: «متلففات» (أ) -بالفاء-، وتابعه طائفة من رواة «الموطأ»، وأكثر الرواة على «متلفعات» -بالعين-» ا.هـ.

(٣) جمع موط؛ وهي: أكسية تتخذ من صوف -أو خز-، وجاء تفسيرها في هذا الحديث: أنها أكيسة من صوف مربعة سداها شعر؛ قاله البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٣٨)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٥- ١٦).

وقال ابن حبيب في «تفسير غريب الموطأ» (١/ ١٧٣-١٧٤): «المسرط: كساء صوف رقيق خفيف مربع، كان النساء يلتفعن به، ويأتزرن به في ذلك الزمان».

(٤) أهن نساء أم رجال؟

(٥) «من»: ابتدائية، أو تعليلية، والغلس: ظلمة آخر الليل؛ قاله البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٣٨)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٤).

(1) قلت: لكن في مطبوع «الموطأ» برواية يحيى الليثي «متلفعات» –بالعين المهملة–؛ وهو خطأ؛ فليصحح.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٦- ٥- وَحَدَّثني عن مالكِ، عن (في رواية «مح»: «أخبرنا») زيل بن أسلم، عن عطاء بن يَسَار، وعن بُسر بن سعيدٍ، وعن الأعرجِ، كُلُهم يحدُّثُونَه عن أبي هُرَيرَةَ: أَنَّ رسولُ اللَّهِ ﷺ قال:

«مَن أَدرَكَ رَكعَةً مِنَ الصَّبحِ (في رواية «مح»، و«قس»: «مِنَ الصَّبحِ رَكعَةً») قَبلَ أَن تَطلُعَ الشَّمسُ؛ فَقَد أَدرَكَ الصُّبحَ، وَمَن أَدرَكَ رَكعَةً مِنَ العَصرِ (في رواية «مح»، و«قس»: «مِنَ العَصرِ رَكعَةً») قَبلَ أَن تَغرُبَ الشَّمسُ؛ فَقَد أَدرَكَ العَصرَ (١)».

٧- [مَالِكٌ، عَن أبي الزِّنَادِ، عَنِ الأعرَجِ، عَن أبي هُرَيرَةً: أَنَّ رَسُولَ

٢-٥- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٥/٥)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (ص٥٣٠- ٨٤)، وعبدالرحمن بن القاسم (١٦٩/٢٢٣ -تلخيص القابسي)، ومحمد بن الحسن الشيباني (٧٩/ ١٨٥)، وسويد بن سعيد (٤/٥٧ -ط البحرين، أو ص٤٣ -ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي ويحيى بـن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(۱) قال أبو السعادات ابن الأثير: «وأما تخصيص هاتين الصلاتين بالذكر دون غيرهما، مع أن هذا الحكم ليس خاصًا بهما، بل يعم جميع الصلوات؛ فلأنهما طرفا النهار، والمصلي إذا صلى بعض الصلاة، وطلعت الشمس أو غربت؛ عرف خروج الوقت، فلو لم يبين على هذا الحكم، ولا عرف المصلي أن صلاته تجزيه؛ لظن فوات الصلاة وبطلانها بخروج الوقت، وليس كذلك آخر أوقات الصلاة، ولأنه نهى عن الصلاة عند الشروق والغروب، فلو لم يبين لهم صحة صلاة من أدرك ركعة من هاتين الصلاتين؛ لظن المصلي أن صلاته فسدت بدخول هذين الوقتين، فعرفهم ذلك؛ ليزول هذا الوهم».

٧- صحيح - أخرجه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطـــاً» (٣٤٣- ٤٤٤/ ٥٣٤) من طريق معن بن عيسى، عن مالك به.

وأخرجه الجوهري -أيضًا- من طريق حبـاب بـن جبلـة الدقـاق وعيسـي بـن خـالد، كلاهما عن مالك به.

وأخرجه أحمد في «المسند» (۲/ ۳۹۹)، وأبو يعلمى في «المسند» (۱۱/ ۱۷۶–۱۷۰) ۱۸۶۶ و۱۹۲/ ۲۳۰۶ و ۲۱۸/ ۲۳۳۲)، والدارقطني في «سننه» (۲/ ۸۶) مــن طـرق عـن أبى الزناد به، وعندهم: «سجدة» بدل: «ركعة».

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات، وانظر ما قبله.

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

#### اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَن أَدرَكَ رَكعَةً مِنَ الصَّبحِ قَبلَ أَن تَطلُعَ الشَّمسُ؛ فَقَد أَدرَكَ الصَّبحَ، ومن أَدركَ العَصرَ»](١).

٨- ٦- وَحَدَّثَنِي عَن مَالِك، عَن نَافع -مَولَى عَبدِاللَّهِ بن عُمَرَ-:

(١) قال أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطـــأ» (ص ٤٤٤): «هـــذا في «الموطــأ» مــن رواية معن، تفرد به دون غيره، والله أعلم».

وقال ابن عبدالبر في «التقصي» (ص ٢٧٠): «وهذا في «الموطأ» عن معن بن عيسى وحده، ليس عند غيره، وهو في «الموطأ» عندهم عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وبسر ابن سعيد، والأعرج، كلهم عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

 $\Lambda$ - $\Lambda$ - موقوف ضعیف - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۲/ ۲)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (۸/ ۸٪)، وسوید بن سعید (۲٪ ۵- ط دار الغرب، أو ۸۵/ ۵ - ط البحرین).

وأخرجه الشافعي في «القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٦٢ و ٤٧٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٩٣)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٣٠ - ٥٣٥/ ٥٣٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٤٥ - ٤٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٤٥ - ٤٤٦)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٦٦ - ٤٦٣/ ٢٦١ و ٤٧٠/ ٢٣٦)، وهشام بن عمار في «عوالي مالك» (١/ ٨) - ومن طريقه الحنائي في «فوائده» (٢٩٧ - بترقيمي) - عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه؛ قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/٤): «منقطع، ونافع لم يلق عمر».

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآشار» (١/ ١٥٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ١٥٨) من طريق حماد بن سلمة، عن (٢/ ٣٢٨/ ٩٤٨ و٣٦٣ - ٣٦٣) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن أسلم، قال: (وذكر شطره الأخير).

قلت: سنده صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق في المصنف» (١/ ٥٣٧/ ٢٠٣٩) عن معمــر، عــن أيــوب، عــن نافع، عن ابن عمر.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - "قع»] كتب إلى عُمَّالِهِ (١): إِنَّ أَهَمَّ أَمرِكُم (في رواية "حد»: "أموركم») عِندِي الصَّلاةُ، فَمَن (في رواية "مص»، و"قع»، و"حد»: "مَن») حَفِظَهَا (٢) وَ(في رواية "مص»: "أو») حَافَظَ عَلَيهَا (٢)؛ حَفِظَ دِينَهُ، وَمَن ضَيَّعَهَا (٤)؛ فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضيَعُ (٥).

ثُمَّ كَتَبَ: أَن صَلُوا (في رواية «حد»: «إنَّ صَلاةً») الظُّهرَ: إذَا كَــانَ الفَـيءُ ذِرَاعًا<sup>(١)</sup>، إِلَى أَن يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُم مِثلَهُ، وَالعَصرَ: وَالشَّمسُ مُرتَفِعَةٌ، بَيضَاءُ

ثم رأيت ما يؤيد ظني؛ فقد رواه عبدالرزاق في موطن آخر (١/ ٥٦٠/ ٢١٢٨ و٦٣٨)
 بالسند نفسه، فلم يذكر عن أبيه، فليصحح في الموضع الأول.

وقد روي موصولاً؛ فأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٣٦/ ٢٠٣٧) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٣٧٢) - عن عبدالله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كتب عمر (وذكره).

قلت: العمري هذا ضعيف؛ فهو منكر، والصحيح الأول.

(١) قال الحافظ ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٣٦): «وإنما خاطب العمال؛ لأن الناس تبع لهم؛ كما جاء في المثل: «الناس على دين الملك»».

قال: «ومن استرعاه الله رعيةً؛ لزمه أن يحوطها بالنصيحة، ولا نصيحة تقدم على النصيحة في الدين».

- (٢) أي علم ما لا تتم إلا به من وضوئها وأوقاتها، وما تتوقف عليه صحتها وتمامها، وانظر: «الاستذكار» (١/ ٢٣٦).
- (٣) أي: سارع إلى فعلها في وقتها؛ فإن الحفظ رعاية الشيء؛ لئلا يذهب ويضيع؛ كما في «مشكلات الموطأ» (ص ٣٩). وانظر: «الاقتضاب» (١/ ١٦).
  - (٤) يريد: من أخرها، ولم يرد أنه تركها.
- (٥) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٣٩): «هكذا روي في هــذا الحديث، وكان الوجه أن يقال: فهو لما سواها أشد إضاعةً؛ لأن الفعل الزائد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه أفعل، وقد أجاز سيبويه فيما كان أوله الهمزة خاصةً». وانظر: «المنتقى» (١/ ١١- ١٢) لأبي الوليد الباجي، و«الاقتضاب» (١/ ١٨) للتلمساني.
  - (٦) بعد زوال الشمس، وهو ميلها إلى جهة المغرب.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

9 - ٧ - وحدَّثني عن مالكِ، عَن عَمِّهِ أَبِي سُهَيل [بن مَالِكِ - «مـص»،

= قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٦ - ١٧): « و «الفيء»: هو الظل الذي تفيء عليه الشمس بعد الزوال، ثم ترجع، قال الله -تعالى-: ﴿حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ [الحجرات: ٩]؛ أي: ترجع، فما كان قبل الزوال من الظل؛ فليس بفيء» ١.هـ.

(١) لم يتغير لونها ولا حرها.

(٢) قال ابن حبيب في «تفسير غريب الموطأ» (١/ ١٧٧) -ونقله عنه التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٧)-: «الفرسخ: ثلاثة أميال، والميل: ألفا ذراع؛ وهمي ألف باع، وهمي عشر غلاء، والغلوة: مائتا ذراع» ا.هـ.

وانظر: «الاستذكار» (١/ ٢٣٧).

(٣) الحمرة في الأفق بعد غروب الشمس.

(٤) أي: قبل أن يصلى العشاء؛ قاله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٣٨).

(٥) دعاء عليه بعدم الراحة، وقالها ثلاثًا على وجه التأكيد والإغلاظ في الدعاء؛ لأن العرب يستحسنون الثلاث إذا أرادوا مدحًا أو ذمًا؛ قاله البطليوسي (ص ٤٠).

(٦) أي: ظاهرة.

9-V- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦/ ٧)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (٩/ ٩)، وسويد بن سعيد (٤٣ - ٤٤ / ٦ - ط دار الغرب، أو ٩/ ٨٥ - ط البحرين).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٠٣٦/ ٢٠٣٦)، والشافعي في «القديم»؛ كما في «معرفة السنن والأثار» (١/ ٤٦٣ و ٤٧٠)، وابسن المنسذر في «الأوسط» (٢/ ٣٧٥/ ٤٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٧٠)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٢٣/ ٢٦٢ و ٤٦٧/ ١) من طرق عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح؛ رجاله ثقات.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/٤): «وهو حديث متصل ثابت عن عمر».

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

و «حد»، و «قع»]، عَن أبيهِ:

أَنَّ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - "قع"] كَتَسبَ إِلَى أَبِي مُوسى [الأشعَرِيِّ - "قع"، و"حد"، و"مص"]: أَن صَلِّ الظُّهرَ: إِذَا زَاغَتِ الشَّمسُ(١)، والعَصرَ: وَالشَّمسُ بَيضَاءُ نَقِيَّةٌ (٢) - قَبلَ أَن يَدخُلَهَا صُفرَةً -، وَ[أَن صَلِّ - وَالعَصرَ: وَالشَّمسُ بَيضَاءُ نَقِيَّةٌ (٢) - قَبلَ أَن يَدخُلَهَا صُفرَةً -، وَ[أَن صَلِّ - «مص»، و"حد»] المُغرِبَ: إِذَا غَرَبَتِ (في رواية "حد»: "غَابَتِ») الشَّمسُ، وَأَخُر العِشَاءَ؛ مَا لَم تَنَم، وَصَلِّ الصَّبحَ: وَالنَّجُومُ بَادِيَةٌ مُشتَبِكَةٌ (٣)، وَاقرأ فِيهَا بِسُورَتَينِ طَوِيلَتَينِ مِنَ المُفَصَلِ (٤).

٠١- ٨- وحدَّثني عَن مالكٍ، عَن هشام بن عُروةً، عَن أَبيهِ:

أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «مص»] كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسى الأَشْعَرِيِّ: أَن صَلِّ العَصرَ: وَالشَّمسُ بَيضَاءُ نَقِيَّةٌ، قَدرَ مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ ثَلاثَةَ (في رواية «مص»: «ثلاث») فَرَاسِخ، وَأَن صَلِّ العِشَاءَ (في رواية «مص»، و«حد»،

<sup>(</sup>١) مالت، وكل شيء مال وانحاز عن الاعتدال؛ فقد زاغ؛ قاله البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٣٩).

<sup>(</sup>٢) لم تتغير.

<sup>(</sup>٣) مشتبكة بعضها ببعض؛ لكثرة ما ظهر منها.

<sup>(</sup>٤) من أول (الحجرات) إلى (الناس).

۱۰-۸- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٦-٧/ ٨)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (٨/ ٦-١)، وسويد بن سعيد (٧/ ٥٠ -ط البحرين، أو ص ٤٤ -ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٦٢)، والبيهقسي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٤٥)، و«معرف السنن والآثار» (١/ ٤٦٢–٤٦٣) ٦٢١) عـن مالك به.

وأخرجه ابن أبــي شــيبة في «المصنف» (۱/ ٣٣٠)، وعبدالــرزاق في «المصنف» (۱/ ۷۰۷٦ و٥٥٦/ ٢٠٧٦ و٢١٠٨ و٢١٠٩) من طرق عن هشام بن عروة به.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ لإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب.

<sup>(</sup>يحيى) = بحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

و «قع»: «العتمة») مَا بَينَكَ وَبَينَ ثُلُثِ اللَّيلِ، فَإِن أَخَّرتَ؛ فَإِلى شَـطرِ اللَّيلِ (١)، ولا تَكُن مِنَ الغَافِلِينَ (٢).

١١ – ٩ – وَحَدَّثَنِي عَن مَالِكِ، عَن يَزِيدَ بنِ زِيَادٍ [-مَولَّى لِبَنِي هَاشِمِ - «مح»]، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ رَافِع –مَولَى أُمٌّ سَلَمَةً؛ زُوجِ النبيِّ ﷺ-:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيرَةَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - "قع"] (في رواية "مح": "عن أبي هُريرة وَ أَنَّهُ سَأَلَه ) عن وقت الصَّلاة ، فقال أَبُو هريرة (٢): أَنَا (في رواية "مص": "فأنا") أُخبرُك: صَلِّ الظُّهر: إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثلَـك ، وَالعَصر: إِذَا كَانَ ظِلُّك مِثلَـك ، وَالعَصر: إِذَا كَانَ ظِلُّك مِثلَيك ، وَالعَصر: إِذَا كَانَ ظِلُّك مِثلَيك ، وَالعَصر: إِذَا خَرَبتِ الشَّمس ، وَالعِشاء: مَا بَينَك (٤) وَبَينَ ثُلُثِ اللَّيلِ ، مِثلَيك ، وَالعَشاء: مَا بَينَك (٤) وَبَينَ ثُلُثِ اللَّيلِ ، وَالعَشَاء فَلَا (في رواية «حد»: «ولا») نَامَت عَينك - «قع» ، و «حد» ، و «مص» ، و «مح»] ، و صَل الصَّبح بِغَبَش (في رواية «بك»: «بغبس، و (٥)

۱۱-۹- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۷/ ۱۰)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (۸/ ۱۱)، وسويد بن سعيد (۹/ ۹ -ط البحرين، أو ص ٤٤ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن الشيباني (۳۱- ۳۲/ ۱).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٤٠/ ٢٠٤١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٣٧٦/ ١٠٥٥)، عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

(٣) هذا الحديث موقوف من رواية مالك عن أبي هريرة؛ قاله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٤١).

(٤) أي: ما بين وقتك من الغروب.

(٥) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٤٠): «المشهور من رواية يحيى: بالشين المعجمة، وهما لغتان جيدتان بالشين المعجمة، وهما لغتان جيدتان حكاهما اللغويون: غبس وأغبس، وغبش وأغبش؛ وهو اختلاط الضوء والظلام» ا.هـ.

وانظر –لزامًا–: «الاقتضاب» (۱/ ۱۹–۲۰).

<sup>(</sup>١) أي: نصفه.

<sup>(</sup>٢) عن الصلاة.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

في رواية «قع»، و«حد»، و«مح»، و«مص»: «بِغَلَسٍ») -يَعنِي: الغَلَسَ<sup>(١)</sup>-.

١٠ - ١٠ - وَحَدَّثَنِي عَن مَالِكِ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») إسحَاقَ بـنِ عَبدِاللَّهِ بنِ أَبي طَلحَةَ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «قع»]؛ أَنَّهُ قَالَ:

كَنَّا (٢) نُصَلِّي العَصرَ، ثُمَّ يَخرُجُ (في رواية «حد»: «يَذهَـبُ»، وفي رواية «قع»: «فيخرج») الإِنسَانُ إِلى بَنِي عَمرِو بنِ عَوف (٣)؛ فَيَجِدُهُم يُصَلُّونَ العَصرَ (٤).

(١) قال الخطابي: الغبش قبل الغبس، وبعده الغلس؛ وهي كلها في آخر الليل، ويكون الغبش أول الليل.

۱۱-۱۲ صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۷/ ۹)، وعبدالله بسن مسلمة القعنبي (۸/ ۲۱)، وسوید بن سعید (٤٤/ ۷ –ط دار الغـرب، أو 0 0 –ط البحرین)، وعمد بن الحسن الشیبانی (۳۲/ ٤)، وابن القاسم (۱۷۵/ ۱۲۲).

وأخرجه البخاري (٥٤٨)، ومسلم (٦٢١/ ١٩٤) عـن عبداللَّه بـن مســلمة القعنبي ويحيى بن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(٢) قال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٢٩٥): «هـذا يدخـل في المسند؛ وهـو الأغلب من أمره» ا.هـ.

وقال الحافظ في «فتـــح البــاري» (٢/ ٢٧-٢٨): «قــول الصحــابي: «كنــا نفعــل كــــذا» مسند، ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن النبي ﷺ؛ وهو اختيار الحاكم.

وقال الدارقطني، والخطيب، وغيرهما: هو موقوف.

والحق: أنه موقوف لفظًا، مرفوع حكمًا؛ لأن الصحابي أورده مقام الاحتجاج على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ ا.هـ.

(٣) أي: بقباء؛ لأنها كانت منازلهم؛ قاله الحافظ في «الفتح» (٢/ ٢٧).

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٤٣): «وبنو عمرو بن عوف على ثلثي فرسخ من المدينة».

(٤) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٢٩٥): «معنى هذا الحديث: السعة في وقت العصر، وأن الصحابة -حينئذ- لم تكن صلاتهم في فور واحد؛ لعلمهم بما أبيح لهم من سعة الوقت».

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٢) -ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»(٢/ ٢٨)-: «قال العلماء: كانت منازلهم على ميلين من المدينة، وكانوا يصلون=

(يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

١١ – ١١ – وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «منع»: «أخبرني») ابن شهاب [الزُّهريِّ – «منه)، عن أنس بن مالك، أنَّهُ قال(١٠):

كُنَّا نُصَلِّي (٢) العَصرَ ، ثُمَّ يَذهَبُ الذَّاهِبُ (٣) إلى قُبَاءِ (٤)،

=العصر في وسط الوقت؛ لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروثهــم وزروعهـم وحوائطهـم، فإذا فرغوا من أعمالهم؛ تأهبوا للصلاة، ثم اجتمعوا لها، فتتأخر صلاتهم لهذا المعني».

-11-17 صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۷-۸/ ۱۱)، والقعنبي (ص0)، وسوید بن سعید (07 / ۱۰ – ط البحرین)، ومحمد بن الحسن الشیباني (07 / ۱۰ – ط البحرین)، ومحمد بن الحسن الشیباني (07 / ۱۰ )، وابن القاسم (08 / ۱۰ ).

وأخرجه البخاري (٥٥١)، ومسلم (٦٢١/ ١٩٣) عن عبدالله بن يوسف ويحيى بـن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(١) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ١٧٧-١٧٨): «هكذا هو في «الموطأ» ليس فيـه ذكر النبي ﷺ؛ وهو حديث مرفوع عند أهل العلم بالحديث».

ثم دلل على ذلك بأدلة؛ فانظرها غير مأمور.

(٢) أي: مع النبي ﷺ؛ كما يظهر ذلك من الطرق الأخرى، وقد رواه خالد بن مخلــد، عن مالك مصرحًا به: أخرجه الدارقطني في «غرائبه»؛ قاله الحافظ في «فتح الباري» (٢٩/٢).

(٣) كأن أنسًا أراد بالذاهب نفسه؛ كما تشعر بذلك رواية أبي الأبيض [عنــد النســـائي والطحاوي]؛ قاله الحافظ.

(٤) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٢٠- ٢١): «قباء: يمد ويقصر، والمـد أشــهر، فعلى لغة المد؛ يجوز صرفه وترك صرفه، والصرف أفصح.

فصرفه: على تذكير الموضع، وترك صرفه: على تأنيث البقعة.

و "قباء": موضع بني عمرو بن عوف ا.هـ.

وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٤٠).

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٤٤)، و«التمهيد» (٦/ ١٧٨) - ونقله عنه الحافظ في «الفتح» (٢/ ٢٩)-: «ولم يختلف عن مالك أنه قال فيه: إلى قباء، ولم يتابعه أحد من أصحاب ابن شهاب.

وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون فيه: «ثم يذهب الذاهب إلى العوالي»؛ وهو الصواب عند أهل الحديث، وقول مالك -عندهم-: «إلى قباء» وهم لا شك فيه» ا.هـ. =

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

فَيَأْتِيهِم (١) وَالشَّمسُ مُرتَفِعَةٌ (٢).

11 - 17 - وحدَّثني عن مالك، عن رَبِيعةَ بنِ أبي عبدِالرَّحن، عَنِ القاسمِ بنِ مُحَمَّدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَدرَكتُ النَّاسَ (٣) إِلاَّ وَهُم يُصلُّونَ الظُهرَ بِعَشِي (٤).

= وتعقبه الحافظ بقوله: «تُعقَّب بأنه روي عن ابن أبي ذئب، عن الزهري: "إلى قباء"؛ كما قالمالك؛ نقله الباجي عن الدارقطني، فنسبة الوهم فيه إلى مالك منتقد؛ فإنه إن كان وهما؛ احتمل أن يكون منه، [أ]و أن يكون من الزهري حيث حدث به مالكًا، وتوبع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبدالبر.

وأما قوله: الصواب عند أهل الحديث: «العوالي»؛ فصحيح من حيث اللفظ، ومع ذلك فالمعنى متقارب -قلت: وهو ما جزم به ابن عبدالبر نفسه في «الاستذكار» - لكن رواية مالك أخص؛ لأن قباء من العوالي، وليست العوالي كل قباء، ولعل مالكاً لما رأى أن في رواية الزهري إجمالاً؛ حملها على الرواية المفسرة؛ وهي روايته المتقدمة عن إسحاق، حيث قال فيها: «ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف»، وقد تقدم أنهم أهل قباء؛ فبنى مالك على أن القصة واحدة؛ لأنهما جميعًا حدثاه عن أنس، والمعنى متقارب، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكًا وهم فيه» ا.ه.

- (١) أي: أهل قباء؛ قاله الحافظ في «الفتح» (٢/ ٢٩).
- (٢) سقط هذا الحديث من رواية سويد بن سعيد (٤٤/ ٨-ط دار الغرب)؛ فليستدرك.
- ۱۱-۱۶ موقوف صحیح روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸/ ۱۲)، والقعنبي (ص ۸۵ ۸۸)، وسوید بن سعید (۱۰/ ۱۱ ط البحرین، أو ص ۶۵ ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٤٦ ٥ – ٤٧ه/ ٢٠٦٧) عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح.

- (٣) أي الصحابة؛ لأنه من كبار التابعين.
- (٤) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٤٦): «قال مالك: يريد: الإبراد بــالظهر، وقيل: أراد بعد تمكن الوقت ومضي بعضه، وأنكر صلاته أثر الزوال».

وفي «النهاية»: «ما بعد الزوال إلى الغروب، وقيل: إلى الصبح».

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

### ٢- بَابُ وَقَتِ [ صَلاةٍ - «قع» ] الجُمُعَةِ

١٥ - ١٣ - حَدَّثَنِي يحيى، عَن مَالكِ [بنِ أَنَس - «قع»]، عَن عَمِّهِ أَبِسي
 (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي عَمِّي أَبُو») سُهيلِ بن مالكِ، عن أبيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

كُنتُ أَرَى طِنفِسَةٌ (١) لِعَقِيلِ بنِ أَبِي طَالِبٍ يَومَ الجُمُعَةِ تُطْرَحُ (في رواية «حد»، و«قع»، و«مص»: «تُطرَحُ يَومَ الجُمُعَةِ») إلى جدار المسجد الغربيّ، فَإذَا عَشِيَ الطَّنْفِسَةَ كُلَّهَا ظِلُّ الجِدَار؛ خَرَجَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، وَصَلَّى الجُمُعَة (في رواية «مح»: «إلَى الصَّلاةِ يَومَ الجُمُعَةِ»).

قَالَ مالكُ (وَالِـدُ أَبِي سُهَيل): ثُـمَّ نَرجِعُ (في رواية «مص»، و«قع»، و«قع»: و«مح»: «يَرجِعُ»، وفي رواية «حد»: «رَجَعُ») بَعدَ صَلاةِ الجُمُعَـةِ (في رواية «مح»: «بعد الصلاة»)، فَنَقِيلُ (في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»، و«مح»: «فَيَقِيلُ») قَائِلَةَ الضَّحَاءِ (٢) (في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»: «الضُّحى»).

وقال في «الاستذكار» (١/ ٢٥٣): «أي أنهم يستدركون ما فاتهم من النوم وقت قائلة الضحاء على ما جرت به عادتهم».

والقعنبي  $-10^{-10}$  مقطوع صحيح – رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٨/ ١٣)، والقعنبي (١٣/ ١٣)، وسويد بن سعيد (٤٥/ ٩ –ط دار الغرب، أو -17/11 – ط البحرين)، ومحمد بن الشيباني (٨٦ – ٨٧/ ٢٢٣).

<sup>(</sup>۱) بساط له خمل رقيق، وقيل: بساط صغير، وقيل: حصير من سعف او دوم عرضه ذراع، وقيل: قدر عظم الذراع، وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٤٢)، و«الاقتضاب» (١/ ٢٣– ٢٤).

<sup>(</sup>٢) بفتح الضاد والمد؛ وهو اشتداد النهار؛ مذكر، وأما بالضم والقصر؛ فعند طلوع الشمس مؤنث؛ أي: أنهم كانوا يقيلون في غير الجمعة قبل الصلاة وقت القائلة، ويوم الجمعة يشتغلون بالغسل وغيره عن ذلك، فيقيلون -بعد صلاتها- القائلة التي يقيلونها في غير يومها قبل الصلاة، وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٢٤- ٢٥).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

١٦ - ١٦ - وحدَّثني عن مالك، عَن عَمرو بنِ يَحيَى المَازِنِيِّ، عَـنِ ابـنِ
 أبي سَلِيطٍ:

أَنَّ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع»، و«مص»] صَلَّى الجُمُعَةُ بِاللَّهِ عِنهُ بالمَلِينَةِ، وَصَلَّى العَصرَ بمَلَل<sup>(۱)</sup>.

قَالَ مالكُ (٢): وَذَلِكَ لِلتَّهجير (٣) وَسُرعَةِ السَّير.

١٧- [حدَّثنا مالكُ (١)، عَن عَمرِو بـنِ يَحيَى المـازِنِيِّ، عَـن ابـن أَبِـي

۱۲-۱۲ موقوف حسن - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۹/ ۱۶)، والقعنبي (ص ۱۸ - ۱۸)، والقعنبي (ص ۲۸ - ۱۸)، وسويد الحدثاني (۱۱/ ۱۳ -ط البحرين، أو ص ٤٥ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن الشيباني (۸۱ - ۸۷/ ۲۲۳).

قلت: سنده حسن.

(۱) ملل -بوزن جمل-: موضع بين مكة والمدينة على سبعة عشر ميلاً من المدينة. وقال بعضهم: على ثمانية عشر ميلاً، وقال ابن وضاح: على اثنين وعشرين ميلاً. وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٤٣)، و«الاقتضاب» (١/ ٢٦).

(٢) لم يقل القعنبي: قال مالك، وجعلها من كلام ابن أبي سليط.

(٣) وهو السير في الهاجرة؛ وهي القائلة؛ أي: صلاة الجمعة وقت الهاجرة؛ وهي انتصاف النهار بعد الزوال.

انظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٤٣)، و«الاقتضاب» (١/ ٢٦).

۱۷ - موقوف حسن - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۹/ ۱۵)، وسويد بن سعيد
 ۱۲/ ۱۶ - ط البحرين، أو ص ٤٥ -ط دار الغرب) عن مالك به.

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٣٥٤/ ٩٩٦) من طريق عبدالله بن سفيان، عن عمرو بن يجيى به.

قلت: هذا سند حسن؛ ابن أبي سليط وثقه ابن حبان، وروى عنه جمع، وهـو مـن التابعين؛ فحديثه حسن.

(٤) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٥٥): «وهذا الخبر الثاني عن عثمان ليس عند القعنبي، ولا عند يحيى بن يحيى -صاحبنا-، وهما من آخر من عرض على مالك «الموطأ»، وهذا إن احتمل ما قال؛ فيحتمل أن يكون عثمان صلى الجمعة في أول الزوال» ١.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

#### سَلِيطٍ؛ أَنَّهُ قالَ:

كُنَّا نُصَلِّي الجُمُعَةَ مَعَ عُثمَانَ بنِ عفَّانَ -رَضِيَ اللَّهُ عنه-، ثُمَّ نَنصَرِفُ، وهَا لِلجَدَار ظِلِّ – «مص»، و«حد»(١٠].

### ٣- بَابُ [مَا جَاءَ فِي - «حد»، و«قع»، و«مص» (٢) ] مَن أَدرَكَ رَكِعةً مِنَ الصَّلاةِ

١٥ - ١٥ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَنِ (في رواية "مح": "أخبرنا") ابسن شهاب [الزُّهرِيِّ - "مح"]، عن أَبِي سلمة بنِ عبدِالرَّحنِ، عن أَبِي هُريرة: أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَن أَدرَكَ رَكعَةً (في رواية «قس»: «الركعة») مِنَ الصَّلاةِ؛ فَقَد أَدرَكَ الصَّلاةِ؛ فَقَد أَدرَكَ الصَّلاةَ»(٣).

١٩ - ١٦ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نــافع: أَنَّ

(١) في رواية «حد» لم يذكر: «ثم ننصرف».

(٢) ليس في رواية «مص»، و«قع»: «ما جاء».

۱۸-۱۸ صحیح - روایة أبی مصعب الزهری (۱/ ۹/ ۱۱)، والقعنبی (۸۷/ ۱۵)، والقعنبی (۸۷/ ۱۵)، وسوید بن سعید (۶۱/ ۱۰- ط دار الغرب، أو ۲۱/ ۱۵ -ط البحرین)، وابن القاسم (۷۳/ ۲۳). ۲۳ - تلخیص القابسی)، ومحمد بن الحسن الشیبانی (۲۳/ ۱۳۱).

وأخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٢٠٢) عن عبداللَّه بن يوسف ويحيى بـن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(٣) انظر: «الاستذكار» (١/ ٢٦٠-٢٦١)؛ ففيه تفصيل لمعنى الحديث.

9 - 17 - موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٠/ ١٧)، والقعنبي (ص ٨٧)، وسويد الحدثاني (٦٢/ ١٦ - ط البحرين، أو ص ٤٦ - ط دار الغرب)، ومحمد ابن الحسن الشبباني (٦٤/ ١٣٢).

وأخرجه البيهقي (٢/ ٩٠) من طريق ابن بكير، والرشيد العطار في «مجرد أسماء الرواة عن مالك» (ص ٥٦) من طريق ربيعة بن أبي عبدالرحمن، كلاهما عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح على شرطهما.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عبدَاللَّهِ بنَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «مص»] (في رواية «مح»: «عن ابن عمر؛ أَنَّهُ») كَانَ يَقُولُ:

إذًا فَاتَتكَ الرَّكعَةُ؛ فَقَد فَاتَتكَ السَّجدَةُ.

٢٠ - ١٧ - وحدَّثني عن مالكٍ؛ أَنَّهُ بلغهُ: أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ، وزيدَ ابنَ ثَابتٍ كانا يقُولان:

مَن أَدرَكَ الرَّكعَةُ (١) [مِن قَبلِ أَن يَرفَعَ الإمامُ رَأْسَهُ - «مص»، و«بك» (٢)، و «حد»]؛ فَقَد أَدرَكَ السَّجدَة.

٢١ – ١٨ – وحدَّثني يحيى، عن مالك؛ أنَّهُ بلغهُ: أنَّ أَبَا هُريرةَ كان يَقُولُ:

= وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣٣٦١ و٣٣٧٤) من طريق ابن جريبج، عن نافع بنحوه.

قلت: وسنده صحيح.

۱۷-۲۰ ضعیف - روایة أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۰/ ۱۸)، وسـوید الحدثـاني
 ۱۷ - ط البحرین، أو ص ٤٦ - ط دار الغرب)، والقعنبي (۹۱/ ۲۰).

وأخرجه البيهقي (٢/ ٩٠) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه.

وأخرجه البيهقي (٢/ ٩٠) من طريق الوليد بن مسلم، عن مالك وابــن جريـج، عــن نافع، عن ابن عمر به.

قلت: والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث في كل طبقات السند. وأخرجه عبدالرزاق (٣٣٥٥) عن معمر، عن الزهري عنهما بنحوه.

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه.

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٦٧): «معنى إدراك الركعة –ههنا–: أن يركع المأموم قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع».

(٢) كما في «الاستذكار» (١/ ٢٦٧)، ونسب هذه الزيادة إلى أكثر رواة «الموطأ».

۱۱-۱۱ موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهــري (۱/ ۱۱/ ۱۹)، والقعنبي (ص ۲۱)، وسويد بن سعيد (٦/ ۱۸/ ۱۸ -ط البحرين، أو ص ٤٦ -ط دار الغرب).

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

مَن أَدرَكَ الرَّكَعَةَ؛ فَقَد أَدرَكَ السَّجدَةَ، وَمَن فَاتَهُ (في رواية «قع»، و«حد»، و«مص»: «فاتَتهُ») قِرَاءَةُ أُمِّ القُرآن؛ فَقَد فَاتَهُ خَيرٌ كَثِيرٌ.

٢٢- [أخبَرَنا مَالِكٌ: أخبَرَنا نَافِعٌ، عَنِ ابنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاءَ إِلَى الصَّلاةِ فَوَجَدَ النَّاسَ قَد رَفَعُوا مِن رَكعَتِهِم: سَجَدَ مَعَهُم - «مح»].

## ٤- بَابُ ما جَاءَ في دُلُوكِ (١) الشَّمس وَغَسق اللَّيل

٢٣- ١٩- حدَّثني يحيى، عن مالك، عن (في رواية «مح»: «حدثنا»)

وأخرجه البيهقي (۲/ ۹۰) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

٢٢- موقوف ضعيف - رواية محمد بن الحسن (٦٣/ ١٢٩).

قلت: إسناده ضعيف؛ لتفرد محمد بن الحسن، وهو ضعيف من قبل حفظه.

(١) قال البطليوسي في "مشكلات الموطأ" (ص ٤٣): "واختلف في الدلوك: يمروى عن ابن عباس: أنه الغروب، وكذلك روي عن ابن مسعود.

وقال ابن عمر: هو الزوال، وكلاهما صحيح حكاهما أهل اللغة، لكن الأظهر أن يكون الزوال» ا.هـ.

۱۹-۲۳ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۰/ ۲۰)، والقعنبي (۸/ ۱۰)، وسوید بن سعید (۱۲/ ۱۹ -ط البحرین، أو ۶۱/ ۱۱ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن الشیبانی (۳٤٥/ ۲۰۰۱).

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٣٢٢/ ٩٣٦)، والبيهقي (١/ ٣٥٨) من طريق إسحاق بن سليمان وابن بكير، كلاهما عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٣٥)، والبيهقي (١/ ٣٦٤) من طويق عبيدالله بن عمر، والطبري في «جامع البيان» (٩١/ ٩١) من طويق عبدالحميد بن جعفر، وأبو القاسم البغوي في «جزء أبي الجهم» (٣٢/ ١٤)، وبكر بن بكار في «جزء فيه حديثه» (٣٢/ ١٤) من طويق اللبث بن سعد، كلهم عن نافع به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٤٣/ ٢٠٥٢) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٣٢٢/ ٩٣٥)- عن معمر، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

نَافِعٍ: أَنَّ (فِي رواية «حد»: «عن») عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ يقولُ:

دُلُوكُ الشَّمسِ: مَيلُهَا(١).

٢٤ - ٢٠ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») داود بن الحُصين، قَالَ: أخبرني مُخبرٌ: أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عبَّاسِ كَانَ يَقُولُ:

دُلُوكُ الشَّمس: إذا فَاءَ الفَيءُ (() (في رواية «مح»: «مَيلُها»)، وَغَسَقُ اللَّيلِ: اجتِمَاعُ اللَّيلِ وَظُلْمَتُهُ.

### ٥- بَابُ جَامِعُ الوُقُوتِ (في رواية «قع»: «الوَقتِ»)

٧٥- ٢١- حدَّثني يحيى، عن مالكِ، عـن (في روايـة «مـح»: «أَخبَرُنِي»)

(١) أي: وقت الزوال.

۲۲-۰۲- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۰ - ۱۱/ ۲۱)، والقعنبي (ص ۸۸)، وسيويد بن سيعيد (۲۲/ ۲۰ - ط البحرين، أو ص ٤٦ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن الشيباني (٣٤٥/ ١٠٠٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٥٨)، من طريق مالك به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لجهالة المخبر عن ابن عباس، لكن ذكر ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٧١) أن المخبر هو عكرمة -مولى ابن عباس-؛ فإن يكن هو؛ فالسند واه؛ فإن رواية داود بن الحصين عن عكرمة منكرة.

(٢) هو رجوع الظل عن المغرب إلى المشرق، وذلك من الزوال، ومنتهاه الغروب، وهذه الآية؛ وهي قوله -تعالى-: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ إحدى الآيات التي جمعت الصلوات الخمس، فدلوك الشمس: إشارة للظهرين، وغسق الليل: العشاءين، وقرآن الفجر: إلى صلاة الصبح.

۱۳-۲۰- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/۱۱/۲۱)، والقعنبي (ص ۸۸)، وسوید بن سعید (۱۷/ ۲۲ -ط دار الغرب، أو ۱۳/ ۲۱ -ط البحرین)، وابن القاسم (۲۵/ ۲۵۰)، ومحمد بن الحسن الشیبانی (۱۸/ ۲۲۲).

وأخرجه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٨٢ و٤/ ١٣٧٢) من طريق عبيداللُّـه =

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

نافع، عن عبدِاللَّهِ بنِ عُمرَ: أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"[إنَّ – "حد"] الَّذِي تَفُوتُهُ (١) صَلاةُ العَصرِ؛ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهلَهُ وَمَالَهُ (٢) [وَوَلَدَهُ ( $\tilde{r}$ ) – "قع"]».

٢٦- ٢٦ وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بن سعيدٍ:

أَنَّ عُمرَ بنَ الخطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع»] انصَرَفَ مِن صَلاةِ العَصرِ، فَلَقِيَ رَجُلاً (٤) [عِندَ خَاتِمَةِ....

=ابن يحيى بن يحيى الليثي، عن أبيه به.

وأخرجه البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦) عن عبدالله بن يوسف ويحيى بـن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(١) أي: تفوته بغير عذر حتى تغيب الشمس، ولا يدرك منها ركعةً قبل الغروب؛ قاله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٧٥).

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٧٥): «معناه عند أهل الفقه واللغة: أنه كالذي يصاب بأهله وماله إصابةً يطلب بها وترًا -والوتر: الجناية التي يطلب ثارها-، فيجتمع عليه غمان: غم ذهاب أهله وماله، وغم بما يقاسي من طلب الوتر؛ ولذا قال: وتر، ولم يقل: مات».

وانظر: «التمهيد» (١٤/ ١٢٢ - ١٢٣)، و «الاقتضاب» (١/ ٢٧ - ٢٨).

(٣) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٤٤): «الصواب: نصب الأهل والمال، ومن رفعه فقد غلط؛ لأن معناه: أصيب بأهله وماله، ففي (وتر) ضمير مرفوع على أنه اسم ما لم يسم فاعله، و(أهله) منصوب؛ لأنه مفعول ثاني...» ا.هـ.

۲۲-۲۲- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١١/ ٢٣)، والقعنبي (٨٨/ ١٦)، وسويد بن سعيد (٦٣/ ٢٢ -ط البحرين، أو ص ٤٦ -ط دار الغرب).

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن يحيى بن سعيد لم يدرك عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

(٤) قبال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٧٧): «وأمنا الرجبل المذكبور في هنذا الحديث؛ رجل من الأنصار من بني حديدة».

قلت: وقيل: هو عثمان بن عفان -رضي اللَّه عنه-، قال ابن عبدالبر: «وهو لا يوجـــد في أثر علمته» ا.هــ.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

البَلاطِ (١) - «حد»، و «بك» (٢)، و «مص» ] لَم يَشهَد [صَلاةً - «مص»، و «حد»، و «قع» ] العَصرِ، فَقَالَ عُمَرُ:

مَا حَبَسَكَ (٣) عَن صَلاةِ العَصرِ (١)؟ فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ عُذرًا (٥). فَقَالَ [لَهُ - «قع»، و «مص»، «حد»] عُمَرُ: طَفَقْتَ (١).

قال يحيى: قال مالك : وَ[قَد - «مص»] يُقَالُ: لِكُلِّ شَيء وَفَاءٌ وَتَطفِيفٌ.

٢٧ - ٢٣ - وحدَّثني عن مالك، عن يَحيَى بن سَعِيدٍ: أَنَّهُ كَانَ (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «أَنَّهُ سَمِعَ يَحيَى بن سَعِيدٍ») يَقُو لُ<sup>(٧)</sup>:

قلت: فكأن عمر -رضي الله عنه- لم ير عذره -الذي ذكره- يؤهله لأن يترك العصر.

(٦) أي: نقصت نفسك حظها من الأجر؛ لتأخرك عن صلاة الجماعة؛ قاله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٧٧).

والتطفيف في «لسان العرب»: الزيادة على العدل، والنقصان منه، وذلك ذم لفاعله؛ قاله -أيضًا- ابن عبدالبر (١/ ٢٧٨)، والبطليوسي (ص ٤٤).

۲۷-۲۷ مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢/ ٢٤)، والقعنبي (ص ٨٨)، وسويد بن سعيد (٦٣/ ٢٣ -ط البحرين، أو ص٤٧ -ط دار الغرب) عن مالك به.

(٧) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٨١): «وقد حكى ابن القاسم عن مالك: أنه لم يعجبه قول يحيى بن سعيد المذكور».

<sup>(</sup>١) قال البطليوسي (ص ٤٤): «يريد: الطريق المبلط بالحجارة، وهــو المفـروش بهـا، وهـو ناحية الزوراء، ويقال للحجارة المفروشة، والأرض الملساء: البلاط».

<sup>(</sup>Y) كما في «مشكلات الموطأ» (ص ٤٤).

<sup>(</sup>٣) أي: ما منعك؟

<sup>(</sup>٤) أي: مع الجماعة.

<sup>(</sup>٥) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٧٧): «وأظنه لم يقبل عذره المذكور؛ لأن من حبسه عذر مانع من عمل صالح يريده؛ فقد قدمنا من الآثار ما يبين به أنه يكتب له مثل أجر عمله» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

إِنَّ المُصلِّيَ لَيُصلِّي الصَّلاة (١) وَمَا فَاتَهُ وَقتُهَا (في رواية «حد»، و«مص»: «وما فاتَتهُ»)، وَلَمَا فَاتَهُ مِن وَقتِهَا أَعظمُ -أو أَفضَلُ - مِن أَهلِهِ وَمَالِهِ (٢).

قَالَ يَحيَى: قَالَ مالك (٣) [في - «قع»] من أدرك [- ه - «قع»، و «مص»] الوقت و هُو فِي سَفَر (في رواية «حد»: «السَّفَر»)، فَأَخَّرَ الصَّلاةَ سَاهِيًا -أو ناسيًا (٤) -، حَتَّى (في رواية «مص»: «فقدم») على ناسيًا (٤) -، حَتَّى (في رواية «حد» أهلِهِ وَهُو فِي الوقت؛ فَلْيُصَلِّ (في رواية «حد» أهلِهِ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدِمَ عَلَى أهلِهِ وَهُو فِي الوقت؛ فَلْيُصَلِّ (في رواية «حد» و «مص»، و «قع»: «فإنَّه يُصلِّي») صَلاة المُقِيم، و إِن كَانَ قَد قَدِمَ و قَد ذَهَب (في رواية «مص»: «فإنَّه يُصلِّي») صَلاة المُسَافِر؛ لأنَّهُ إِنَّمَا يَقضِي مِثْلَ الَّذِي كَانَ (في رواية «مص»: «فإنَّه يُصلِّي») عليه.

[قَالَ مالك (٥) في مَن أراد سَفَرًا فَأَدرَكَهُ الوَقتُ وَهُوَ فِي أَهلِهِ، قَالَ:

فَإِنَّهُ إِذَا خَرَجَ وَهُوَ فِي الوَقتِ؛ صَلَّى صَلاةَ المُسَافِرِ، وَإِذَا خَرَجَ وَقَد ذَهَبَ الْوَقتُ، وَلَم يَكُن صَلَّى فِي أَهلِهِ؛ فَليُصَلِّ صَلاةَ الْحَاضِرِ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا

<sup>(</sup>١) ليست في رواية «قع».

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر (١/ ٢٧٩): «هكذا هذا الحديث في «الموطأ» من قـول يحيى بـن سعيد؛ وهو مروي عن النبي ﷺ؛ إلا أنها وجـوه ضعيفة الإسـناد، ويردهــا -أيضًــا- أصــول الآثار الصحاح» ا.هــ.

<sup>(</sup>٣) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢/ ٢٥)، والقعنبي (٨٨- ٨٩/ ١٧)، وسويد ابن سعيد (٤٧/ ١٣ –ط دار الغرب، أو ص ٦٣ –ط البحرين).

<sup>(</sup>٤) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٢٩): «السهو: الذهول عن الشيء، تقدمه ذكر أو لم يتقدمه، فأما النسيان؛ فلا بد من أن يتقدمه الذكر، وقد قيل: إنهما متداخلان، وأن معناهما واحد» ا.هـ.

 <sup>(</sup>٥) رواية القعنبي (ص ٨٩)، وسويد بن سعيد (ص ٦٤ -ط البحريـن، أو ص ٤٧-٤٨ -ط دار الغرب)، وأبي مصعب الزهـري (١/ ٢١/ ٢٦)، وهناك اختـلاف بسـيط بـين ألفاظ الروايات الثلاث.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

يَقضِي عَلَى قَدرِ مَا أُوجِبَ عَلَيهِ - «قع»، و«حد»، و«مص»].

قال مالك: وَهَذَا الأمرُ هُوَ الَّذِي أَدرَكتُ عَلَيهِ النَّاسَ، وَأَهلَ العِلمِ بِبَلَدِنَا.

وَقَالَ مالكُ (١): الشَّفَقُ (٢): الحُمرَةُ الَّتِي فِي المَغرِبِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ الحُمرَةُ ؛ فَقَد وَجَبَت صَلاةُ العِشَاءِ (في رواية «قع»: «الصلاة»)، وَخَرَجتَ مِن وَقتِ المُغرِبِ.

٢٨ - ٢٤ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «حدثنا») نافع:

أَنَّ عَبِدَاللَّهِ بِنَ عُمِرَ (في رواية «مح»: «عن ابنِ عُمرَ؛ أَنَّـهُ») أُغمِيَ عَلَيهِ، فَذَهَبَ عَقَلُهُ، [ثُمَّ أَفاقَ – «مح»]، فَلَم يَقض الصَّلاةُ (٣).

قَالَ مالكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا نَرَى -وَاللَّهُ أَعلَمُ-: أَنَّ الوَقتَ قَد ذَهَبَ، فَأَمَّا

(١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢/ ٢٧)، والقعنبي (ص ٨٩)، وسويد بـن سعيد (ص ٦٤ –ط البحرين، أو ص ٤٨ –ط دار الغرب).

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٢١٤/ ٢١٠)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٢/ ٣٠٣/ ٢٥٢ -رواية الحسن بن علي الجوهري)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٧٣) من طريق أبي مصعب، عن مالك به.

(٢) قال التلمساني: «الشفق في اللغة: اسم للبياض والحمرة جميعًا؛ اللذين ليسما بناصع، ولا فاقع».

۱۲-۲۸ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲/ ۲۸)، وسوید ابن سعید (۱/ ۱۲/ ۲۸)، و و البحرین، أو ص ۱۸/ ۱۶ -ط دار الغرب)، و محمد بن الحسن (۲۷/ ۲۷۸).

وأخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (١٣٢/ ٤٥٢) -ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (ق ١٤٦/أ)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٨٧)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٤١٨) من طريق ابن بكير، كلاهما عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن وهب (٤٥٢) من طرق أخرى عن نافع به.

(٣) أي: حين أفاق.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

مَن أَفَاقَ [وَهُوَ - «مص»] فِي الرَقتِ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي.

# ٦- بَابُ [مَا جَاءَ فِي - «حد»، و«مص»] النُّومِ عَنِ الصَّلاةِ

٢٩ - ٢٥ - حدَّثني يَحيَى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أخبرنا») ابن شهاب [الزُّهريِّ - «مح»]، عن سَعِيدِ بن المُسَيَّبِ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ (١) مِن خَيبَرَ أَسرَى (٢) (في رواية «مص»:

٢٩-٢٥- صحيح - رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ١٣/ ٢٩)، والقعنـبي (٨٩-٩٠)، وسويد بـن سـعيد (٦٤ - ٦٥/ ٢٥ -ط البحريــن، أو ص ٤٨-٤٩ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن الشيباني (٧٨/ ١٨٤).

وأخرجه الشافعي في «الرسالة» (٣٢٤/ ٨٨٦)، و «السنن الما ثورة» (١٥٨ – ١٥٩/ ٧٧)، و «المسند» (١/ ١٥٦/ ١٦٢ – ترتيبه)، و «الأم» (١/ ١٤٨)، و «اختلاف الحديث» (ص٠٨)، و حبدالله بن وهب في «الموطأ» (١٣٤/ ٢٦١) – ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (١٢/ ١٢١) –، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٨٤ – ٧٥٧/ و٧٧٨ و ٧٢٨ و ٢٦٦ – ٢٦٧/ ١٣٠٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٣٠٤ – ٣٠٠) من طرق عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في اللصنف؛ (٢/ ٣/ ٢٢٤٤) عن معمر، عن الزهري به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وقد وصله مسلم في «صحيحه» (٦٨٠) من طرق عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.

قال أبو زرعة؛ كما في «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٢١٠): «الصحيح: هذا الحديث عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

وقال شيخنا –رحمه اللّه– في «إرواء الغليل» (١/ ٢٩٢): «والصواب الموصول؛ لاتفـــاق جماعة من الثقات عليه؛ وهم: يونس، ومعمر، وسفيان، وتابعهم: صالح بن أبي الأخضر».

قلت: وكذا صحح الموصول: الإمام مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، وأبــو زرعة، وابن عبدالبر، والبغوي، وغيرهم.

(١) أي: رجع، والقفول: الرجوع من السفر، ولا يقــال لمـن ســافر مبتــدءًا: قفــل، إلا القافلة؛ تفاؤلاً.

وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص٤٦)، و«الاستذكار» (٢٩٣/١)، و«الاقتضاب» (٢/ ٣٠). (٢) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٣٠): «والسرى: مشي الليل وسيره؛ وهي لفظة مؤنثة، وتذكر، وسرى وأسرى لغتان قرئ بهما، ولا يقال لمشي غير الليل: سرّى» ا.هـ.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«أَسرَعَ»)، حَتَّىَ إِذَا كَانَ مِن آخِرِ اللَّيلِ؛ عَرَّسَ (١)، وَقَالَ لِبِللاً: «اكُلاُ (٢) لَنَا الصَّبحَ».

وَنَامَ (فِي رواية "قع»: "فنام») رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصِحَابُهُ، وَكَلْأَ (فِي رواية "مح»: "فَكَلاً»، وفي رواية "قع»: "وَكَلاً») بِلالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ استَنَدَ إلى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ مُقَابِلُ الفَجرِ (٣)، فَغَلَبَتهُ عَينَاهُ، فَلَم يَستَيقِظ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلا بِلالٌ وَلا بِلالٌ وَلا أَحَدٌ مِنَ الرَّكَبِ؛ حَتَّى ضَرَبَتهُم الشَّمسُ (٤)، فَفَرْعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (٥)، فَقَالَ: ["يا بلالُ! ما هذا؟»، فقال - "مح»، و"مص»، و"قع»، و"حد»] بلالٌ: يَا رَسُولُ اللَّهِ اللهِ! أَخَذَ بِنَفسِي اللَّذِي أَخَذَ بِنَفسِكَ (٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (اقتَادُوا» (١)، فَبَعَثُوا رَوَاحِلَهُ م (٨)، وَاقتَادُوا (فِي رواية "مص»، و"مح»، و"مح»:

وانظر: «الاستذكار» (١/ ٣١٤/ ٧٤٤).

<sup>(</sup>۱) التعريس: نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة، ولا يسمى نزول أول الليل: تعريسًا: وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٤٦)، و «التمهيسد» (٥/ ٢٠٩)، و «الاستذكار» (١/ ٢٩٤)، و «الاقتضاب» (١/ ٣١).

<sup>(</sup>٢) أي: ارقب لنا الصبح، واحفظ علينا وقت صلاته، وأصل الكلا: الحفظ، والمنع، والرعاية؛ وهي لفظة مهموزة؛ قاله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٢٩٤)، وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٤٦)، و«الاقتضاب» (١/ ٣١).

<sup>(</sup>٣) أي: الجهة التي يطلع منها.

<sup>(</sup>٤) أي: أصابهم شعاعها وحرها.

<sup>(</sup>٥) أي: انتبه وقام.

<sup>(</sup>٦) أي: إن الله استولى بقدرته على كما استولى عليك مع منزلتك، ويحتمل أن المراد: النوم غلبني كما غلبك، ومعناه: قبض نفسي الذي قبض نفسك.

 <sup>(</sup>٧) أي: أثيروا جمالكم برواحلها، وامشوا قليلاً؛ قاله التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٣٢).

<sup>(</sup>٨) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٤٦): «أي: حركوها للسير.

والرواحل: الإبل التي يسافر عليها، واحدها راحلة؛ لأنها ترحل بصاحبها من موضع إلى موضع» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى اللبثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

«فاقتَادُوها»، وفي رواية «قع»: «فاقتَادُوا») شَيئًا، ثُمَّ أَمَسرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بلالاً، فَأَقَامَ الصَّلاةَ؛ فَصَلَّى بهِم (في رواية «مص»، و«حد»: «لهم») رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبحَ، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَضَى الصَّلاةَ:

«مَن نَسِيَ الصَّلاةَ، [أو نَامَ عَنهَا - «مح»]؛ فَليُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ فِي كِتَابِهِ (في رواية «مح»: «فإِنَّ اللَّهَ -عزَّ وجلَّ- قَسَالَ»): ﴿ أَقِم الصَّلاةَ لِذِكرِي﴾» [طه: ١٤].

٣٠- ٢٦ - وحدَّثني عن مالكٍ، عن زيدِ بنِ أَسلمَ؛ أَنَّهُ قال:

عَرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ لَيلَةً بِطَرِيقِ مَكَّةً، وَوَكَّلَ بِللاً أَن يُوقِظَهُم لِلصَّلاةِ، فَرَقَدَ بِلالاً أَن يُوقِظَهُم الشَّمسُ، لِلصَّلاةِ، فَرَقَدَ بِلالاً، وَرَقَدُوا حَتَّى استَيقَظُوا، وقد طَلَعَت عَلَيهِم الشَّمسُ، فَاستَيقَظَ القَومُ وقد فَزِعُوا أَن فَأَمَرَهُم رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ أَن يَركَبُوا حَتَّى يَخرُجُوا مِن ذَلِكَ السوادِي، وقال: "إنّ هَذَا وَادٍ بِهِ (في رواية "قع»: "فيه» يَخرُجُوا مِن ذَلِكَ الوادِي، ثُمَّ أَمَرَهُم رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ شَيطَانٌ»، فَرَكِبُوا حَتَّى خَرَجُوا مِن ذَلِكَ الوادِي، ثُمَّ أَمَرَهُم رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ أَن يُنزِلُوا وَأَن (٢) يَتَوَضَّؤُوا، وَأَمَرَ بِلالاً أَن يُنَادِيَ بِالصَّلاةِ –أَو يُقِيمَ –، فَصَلَّى أَن يَنزِلُوا وَأَن (٢) يَتَوَضَّؤُوا، وَأَمَرَ بِلالاً أَن يُنَادِيَ بِالصَّلاةِ –أَو يُقِيمَ –، فَصَلَّى

<sup>•</sup>٣-٢٦**- حسن لغيره** – رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٤/ ٣٠)، والقعنبي (٩٠- ١٥/ ١٩)، وسويد بن سعيد (٢٦/ ٦٥ –ط البحرين، أو ١٦/ ٤٩ و١٧ –ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٨٧/ ٩٨١)، و«دلائــل النبــوة» (٤/ ٢٧٣– ٢٧٤) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قال البيهقي: «هذا مرسل».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/ ٢٠٤ - ٢٠٥): «هكذا هذا الحديث في «الموطآت» لم يسنده عن زيد أحد من رواة «الموطأ»، وقد جاء معناه متصلاً مسندًا من وجوه صحاح ثابتة في نومه على عن صلاة الصبح في سفره... وحديث زيد بن أسلم هذا مرسل».

<sup>(</sup>۱) بسبب طلوع الشمس، ولم يصلوا الفجر بعد، ولم يكن فزعهم من أجـل عـدو يخشونه؛ بدليل تعليله ذلك بقوله المذكور. وانظر: «الاستذكار» (۱/ ٣٣٠/ ٨٣٤).

<sup>(</sup>۲) في رواية «قع»: «و»، من غير «أن».

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالنَّاس، ثُمَّ انصَرَفَ إِلَيهم، وَقَد رَأَى مِن فَزَعِهِم (١)، فَقَالَ:

«يَا أَيَّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ [-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- «مص»] قَبَضَ أُروَاحَنَا، وَلَو شَاءَ لَرَدَّهَا (في رواية «حد»: «علينا») شَاءَ لَرَدَّهَا (في رواية «حد»: «علينا») فِي حِين غَير هَذَا، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُم عَنِ الصَّلاةِ -أُو نَسِيَهَا-، ثُـمَّ فَنْ عِ إِلَيهَا؛ فَلْيُصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّهَا فِي وَقْتِهَا (في رواية «قع»: «لوقتها»)».

ثُمَّ التَفَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكر [الصِّدِيتِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «مص»]، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّيطَانَ أَتَى بِلالاً وَهُو قَائِمٌ يُصَلِّي فَأَضِجَعَهُ، فَلَم (فِ رواية «قع»: «ثم لم») يَزَل يُهَدِّئُهُ (٢) (في رواية «حد»: «يهديه»)؛ كَمَا يُهَدَّأُ (في رواية «حد»: «يهديه»)؛ كَمَا يُهَدَّأُ (في رواية «حد»: «يهدي») الصَّبِيُّ حَتَّى نَامَ»، ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلالاً، فَأَخبَرَ بِلالاً وَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبِنا بَكُرِ، فَقَالَ أَبُو بَكرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبِنا بَكُرِ، فَقَالَ أَبُو بَكرِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع»]: أَشَهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ

٧- بِابُ [مَا جَاءَ فِي - «مص»، و«حد»] النَّهي عَن الصَّلاةِ بِالهاجرَةِ (٢)

٣١ - ٢٧ - حدَّثني يَحيَى، عَن مالك، عَن زَيدِ بنِ أَسلمَ، عَن عَطاءِ بنِ

<sup>(</sup>١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٤٧): «تقديره على مذهب الأخفش: وقد رأى فزعهم، و(من) زائدة» ا.هـ.

وانظر -لزامًا-: «الاقتضاب» (١/ ٣٢ - ٣٣).

 <sup>(</sup>٣) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٣٢): «أي: يسكنه؛ من أهدأت الصبي: إذا ضربت بيدك عليه رويدًا؛ لينام.

ورويناه بتشديد الدال، ويجوز تخفيفها، وهما لغتان» ا.هـ.

<sup>(</sup>٣) هي نصف النهار عند اشتداد الحر.

٣١-٢٧- صحيح تغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١٨/١٨/١)، والقعنبي (٩٤/ ٢٢)، وسويد بن سعيد (٦٨/ ٦٤ -ط دار الغرب) عن مالك به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، لكن يشهد له ما بعده.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

يسارِ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ (في رواية «مص»، و«قع»: «أنَّه قال: قال رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ»):

«إِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِن فَيحٍ جَهَنَّمَ (١)، فَإِذَا اشْتَدُّ الحَرُّ؛ فَأَبرِدُوا (٢) عَنِ الصَّلاةِ (في رواية «حد»: «بالصَّلاةِ»)».

وَقَالَ: «اشتَكَتِ النَّارُ<sup>(٣)</sup> إلى رَبِّهَا [-عزُّ وجلَّ- «حد»]، فَقَالَت: يَا رَبِّ!

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٧): «أي: من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه: مكان أفيح؛ أي: متسع، وهذا كناية عن شدة استعارها، وظاهره: أن مثار وهج الحر في الأرض من فيحها حقيقة.

وقيل: هو من مجاز التشبيه؛ أي: كأنه نار جهنم في الحر؛ والأول أولى».

وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٣٣).

(٢) أي: أخروها إلى أن يبرد الوقت، ويسكن الحر، يقال: أبردوا؛ إذا دخل في الـبرد،
 وأظهروا؛ إذا دخل في الظهيرة، ومثله في المكان: أنجد وأتهم: إذا دخل نجدًا وتهامة.

وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٣٣ - ٣٤).

(٣) قال البطليوسي في «مشكلات الموطــــا» (ص٤٧- ٤٨): «وقــد اختلـف في معنى قوله: «اشتكت النار»؛ فحمله قوم حقيقة، وقالوا: إن الله -تعالى- قــادر علـــى أن ينطــق كــل شيء بما شاء، وحملوا جميع ما ورد من هذا ونحوه في القرآن والحديث على ظاهره، وهو الحـــق والصواب -إن شاء الله تعالى-.

وذهب قوم إلى أن هذا كله مجاز، وما تقدم هو الحق» ا.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٩): «وقد اختلـف في هـذه الشـكوى: هل هي بلسان المقال، أو بلسان الحال؟ واختار كلاً طائفة.

وقال ابن عبدالبر: لكلا القولين وجه ونظائر، والأول أرجح.

وقال عياض: إنه الأظهر، وقال القرطبي: لا إحالة في حمل اللفظ على حقيقته، قال: وإذا أخبر الصادق بأمر جائز، لم يحتج إلى تأويله، فحمله على حقيقته أولى، وقال النووي نحو ذلك، ثم قال: حمله على حقيقته هو الصواب، وقال نحو ذلك التوربشتي، ورجح البيضاوي حملها على الجاز، وقال الزين ابن المنير: المختار حمله على الحقيقة...».

قلت: وانظر: «التمهيد» (٥/ ١١-١٦)، و «الاستذكار» (١/ ٣٤٩-٣٥٣)، و «القبس» (١/ ١٠٨-١٠١)، و «الاقتضاب» (١/ ٣٤٠-٣٣)، و «شـرح صحيح مسلم» (٥/ ١٢٠)، و «إكمال المعلم» (٢/ ٨٠٢-٥٨٠)، و «المفهم» (٢/ ٤٤٢).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَكَلَ بَعضِي بَعضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَينِ<sup>(١)</sup> فِي كُلِّ عَامٍ: نَفَسٍ فِي الشُّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِي الصِّيفِ»<sup>(٢)</sup>.

٣٢- ٢٨- وحدَّثنا مالكَّ، عن عبدِاللَّهِ بنِ يزيدَ -مولى الأسودِ بنِ سُفيانَ-، عن أَبِي سلمة بنِ عَبدِالرَّحْنِ، وعن محمدِ بنِ عبدِالرَّحْنِ بنِ ثوبانَ، عن أَبِي سلمة بنِ عبدِالرَّحْنِ أَلَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِذَا اشتَدَّ (في رواية «مص»، و«مح»، و«قس»، و«قع»، و«حد»: «كانَ») الحَرُّ؛ فَأَبردُوا عَن الصَّلاةِ<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّ شيدَّةَ الحَرِّ مِن فَيح جَهَنَّمَ».

وَذَكَرَ: «أَنَّ النَّارَ اشتَكَت إِلَى رَبِّهَا، فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ بِنَفَسَينِ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسِ فِي الصَّيفِ».

٣٣- ٢٩- وحدَّثني عَن مَالِكِ، عَن أَبِي الزِّنادِ، عَنِ الأَعرَجِ، عَن أَبِي

۳۲-۲۸- صحیح - روایة أبی مصعب الزهـري (۱/ ۱۸ - ۱۹/ ۳۹)، والقعنـبي (ص ۹۶)، وسوید بن سعید (۲۸/ ۳۵ -ط البحریــن، أو ص ۵۱ - ۵۲ -ط دار الغـرب)، وعمد بن الحسن الشیبانی (۷۸/ ۱۸۳)، وابن القاسم (۳۹۰/ ۳۷۲).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٦١٧/ ١٨٦) من طريق معن بن عيسى، عن مالك به. وأخرجه البخاري (٥٣٦ و٥٣٥)، ومسلم (٦١٧) من طريق أخرى، عن أبي هريرة به. (٣) في رواية «قع»: فصل هنا بكلمة «قال»، وجعل الكلام منفصلاً عن سابقه.

٣٣-٣٦ صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٩/ ٤٠)، والقعنبي (ص ٩٤ - ٥٩)، وسويد بن سعيد (٦٩/ ٣٦ ط - البحرين، أو ص ٥٢ -ط دار الغرب)، وابن القاسم (٣٥٣/ ٣٢٣).

وأخرجه أحمد (٢/ ٤٦٢)، وابن ماجه (١/ ٢٢٢/ ٢٧٧)، والشافعي في «الأم» (١/ ٢٧ و٧/ ١٩٢)، و«السنن المأثورة» (١٩٣/ ١٢٤)، و«المسند» (١/ ١٤٩/ ١٥٢ –ترتيبه)، وابن =

<sup>(</sup>١) بفتح الفاء، والنفس معروف: وهو ما يخرج من الجوف، ويدخل فيه من الهواء.

<sup>(</sup>٢) قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٢/ ٥٨٢): «قيل معناه: أنها إذا تنفست في الصيف: قوى لهب تنفسها حر الشمس، وإذا تنفست في الشتاء: دفع حرها شدة البرد إلى الأرض».

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

هُريرةً: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ؛ فَأَبِرِدُوا عَنِ الصَّلاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِن فَيحِ جَهَنَّمَ». ٨- بابُ[ما جَاءَ في - «مص»] النَّهي عَن دخولِ المسجدِ بِرِيحِ الثَّومِ وتغطيةِ الفم[في الصلاة - «مَص»]

٣٤- ٣٠- حدَّثني يَحيَى، عَن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») ابن

المنذر في «الأوسط» (٢/ ٣٦٢/ ٢٠١٦)، وابن الغطريف في «جزئه» (١١٠/ ٣٧) – ومن طريقه عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٥٠٢ – ٥٠٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٣٥)، وابن نقطة في «التقييد» (ص٤٧) –، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٨٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٢٩١/ ٢٩١)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٥٥) / ٢٠٠)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» في «مولفة السنن والآثار» (١/ ٤٥٥) / ٢٠١)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٣٤) ماك)، وهشام بن عمار في «عوالي مالك» (١٧ – ١٨/ ١٦) – ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٥٧ / ١٨)، والنقاش في «فوائد العراقيين» (٦٤ – ٦٥/ ٤٩)، والخائي في «الفوائد المنتقاة الصحاح، والغرائب المخرجة من الأصول» (ج٨/ ق ١٢٠) –، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٢٠٠/ ٣٦٢) ، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١١١/ ٩٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٣٠) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

قال الحنائي: «هذا حديث صحيح من حديث أبي عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، حليف بني تيم من قريش، عن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان المدني، عن أبي داود عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة.

أخرج البخاري ومسلم هذا الحديث من عدة طرق، وأخرجوا بهذا الإسناد أحــاديث، ولكن لم يخرجوه بهذا الإسناد، وهو صحيح -إن شاء الله تعالى-» ا.هــ.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٣٣) من طريق صالح بن كيسان، عن الأعرج به. وأخرجه البخاري -أيضًا- (٥٣٦)، ومسلم (٦١٥) من طرق أخرى عن أبي هريرة به. ٣٤- ٣٠- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٩/ ٤١)، والقعنبي (٩٥/ ٥٢)، وسويد بن سعيد (٦٩/ ٣٢ - ط البحرين أو ٥٢/ ٢٢ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن الشيباني (٣٢٥/ ٣٢٠).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

شِهَابٍ، عَن سَعِيدِ بن المُسَيَّبِ؛ [أَنَّهُ بَلغَهُ - «مص»، و«حد»، و«قع»]: أَنَّ

= وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٥٢/ ١٤٥٤) مبن طريق القعنبي وابن بكير، كلاهما عن مالك به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد.

قال البيهقي: «وهذا مرسل».

وقد وصله البزار في «مسنده» (ق ١٣٠/ أ)، وابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (٨٥/ ٣٩) عن محمد بن معمر، عن روح بن عبادة، عن مالك بن أنس وصالح بن أبى الأخضر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة به.

قال البزار: «لا نعلم رواه عن مالك إلا روح، فجمع بين مالك وصالح، وأحسبه حمل حديث مالك على حديث صالح، وإنما يعرف من حديث مالك عن الزهري، عن سعيد مرسلاً».

قلت: وهو كما قال، وقد قال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٤١٢): «هكذا هو في «الموطأ» عند جميعهم مرسل؛ إلا ما رواه محمد بن معمر، عن روح بن عبادة، عن صالح بن أبي الأخضر ومالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرة موصولاً».

ويؤيده -أيضًا-: قـول الإمام الدارقطني في «العلل» (٩/ ١٩٣/ ١٧١٢): «يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم بن سعد ومعمر وصالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، وخالفهم مالك؛ رواه عن الزهري، عـن سعيد بـن المسيب؛ أنه بلغه: أن رسول الله على قال.

وقال الأوزاعي: عن الزهري، عن سعيد مرسلاً، ورفعه صحيح» ١.هـ.

قلت: وقد رواه -أيضًا-: معمر، ويونس بن يزيد، وإبراهيم بن سعد كلهم عن الزهري به موصولاً بذكر أبي هريرة:

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٤٥٥/ ١٧٣٨) -ومــن طريقه مسلم في «صحيحه» (١/ ٣٦٤/)، وابن ماجه (١/ ٣٢٤/) «صحيحه» (١/ ٣٦٤)، وابن ماجه (١/ ٣٢٤) وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٣٤٣/ ١٢٢٥ و ١٢٢٦)، والدارقطني في «العلل» (٩/ ١٩٤)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٤١٢ - ٤١٣) مـن طريق إبراهيم بن سعد، كلاهما عن الزهري به.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>يحيى) = يميى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

رسولَ اللَّهِ (في رواية «مح»: «أن النبي») ﷺ قال:

«مَن أَكَلَ مِن هَذِهِ الشَّجَرَةِ؛ فَلا يَقرُب (في رواية «مص»، و«مح»، و«قـع»، و«حد»: «يقربنً») مَسَاجدَنَا؛ يُؤذِينَا بريح الثَّوم».

٣٥- وحدَّثني عن مالك، عَن عبدِالرَّحن بن المُجَبَّر:

أَنَّهُ كَانَ يَرَى سَالِمَ بنَ عبدِاللَّهِ (في رواية «مصَ»: «عَنَ سَالِمِ بنِ عَبدِاللَّهِ؟ أَنَّهُ كَانَ»، وفي رواية «قع»، و«حد»: «أَنَّ سَالِمَ بنَ عَبدِاللَّهِ كَانَ»)، إِذَا رَأَى الإِنسَانَ يُغَطِّي فَاهُ، وَهُو يُصلِّي؛ جَبَذَ (في رواية «مص»: «جَذَب») الثَّوبَ عَن فِيهِ جَبذاً (في رواية «مص»: «جذبً») الثَّوبَ عَن فِيهِ جَبذاً (في رواية «مص»: «جذبًا») (١) شَادِيدًا، حَتَّى يَنزعَهُ عَن فِيهِ.

٣٥ - مقطوع صحيـ - رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ١٩/ ٤٢)، والقعنبي
 (ص ٩٥)، وسويد بن سعيد (٣٨/٦٩ -ط البحرين، أو ص٥٢ -ط دار الغرب) عن مالك به.
 قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٤٩)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٤١): «وقوله: جبدُ الثوب جبدًا، وجذب جذبًا بمعنى واحد».

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

#### ٧- كتاب الطهارة

- ١- باب العمل في الوضوء
- ٢- باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة
  - ٣- باب الطهور للوضوء
  - ٤- باب ما لا يجب منه الوضوء
  - ٥- باب ترك الوضوء مما مسته النار
    - ٦- باب جامع الوضوء
- ٧- باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين
  - ٨- باب ما جاء في المسح على الخفين
  - ٩- باب العمل في المسح على الخفين
    - ١٠- باب ما جاء في الرعاف
      - ١١- باب العمل في الرعاف
- ١٢- باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف
  - ١٣- باب الثوب يكون فيه الدمر
  - ١٤- باب ما جاء في الوضوء من المذي
  - ١٥- باب الرخصة في ترك الوضوء من المذي
    - ١٦- باب الوضوء من مس الفرج

- ١٧- ياب الوضوء من قبلة الرجل امرأته
  - ١٨- باب العمل في الغسل
- ١٩- باب واجب الغسل إذا التقى الختانان
- ٧٠- باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل
- ٢١- باب إعادة الجنب الصلاة وغسله في رواية : إذا صلى ولم
  - يذكر ، وغسله ثوبه
  - ٢٢- باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل
    - ٢٣- باب جامع غسل الجنابة
      - ٢٤- هذا باب في التيممر
      - ٢٥- باب العمل في التيممر
    - ٢٦- باب ما جاء في تيمم الجنب
    - ٧٧- باب ما بيحل للرجل من امرأته وهي حائض
      - 28- باب ما جاء في طهر الحائض
        - 29- باب جامع الحيضة
          - ٣٠- باب المستحاضة
        - ٣١- باب ما جاء في بول الصبي
      - ٣٢ باب ما جاء في البول قائمًا وغيره
        - 27- باب ما جاء في السواك

## ٢- كتابُ الطَّهارةِ ١- بابُ العمل (في رواية «حد»: باب ما جاء في الفضل») في الوَضوء<sup>(١)</sup>

٣٦- ١- حدَّثني يحيى، عن مالك (٢)، عَن عَمرِو بنِ يَحيى [بنِ عُمَارَةَ ابنِ أَبِي حَسَنِ - «مح»]: أَنَّهُ (في رواية «مص»، و«حد»: «أَنَّ رَجُلاً») قال لعبدِاللَّهِ بنِ زيدِ بنِ عَاصِم -وهو جَدُّ عمرِو بنِ يَحيَى المازِنِيِّ (في رواية «مح»: «أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ أَبَا حَسَنٍ يَسَأَلُ عَبدَاللَّهِ بنَ زيدِ بنِ

(١) بفتح الواو؛ وهو ما يتوضأ به.

قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٤٤ - ٤٥): «و «الوُضوء» -بضم الواو-: هـو الفعل، وبفتحها: الماء، وحكي عن الخليل الفتح فيهما، والأول قـول مشهور عن الكوفيين وسيبويه وأصحابه، فقالوا ما حكى عن الخليل.

وقال الأصمعي: الوضوء -بضم الواو- ليس من كلام العرب، وإنما هو قياس قاسم النحويون، واشتقاقه من الوضاءة؛ وهو الحسن والنظافة» ا.هـ.

90 - المحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٠/ ٤٣)، والقعنبي (٩٥ - ٢٦/ ٢٠)، وسويد بن سعيد (٧٠/ ٣٩ -ط البحرين، أو ٥٣/ ٢٣ -ط دار الغرب)، ومحمد ابن الحسن (٣٣/ ٥)، وابن القاسم (٤١٢/ ٤٠١ - تلخيص القابسي).

وأخرجه البخاري (١٨٥)، ومسلم (١/ ٢١١) عن عبداللُّـه بـن يوسـف ومعـن بـن عيسى، كلاهما عن مالك به.

(۲) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (۲۰/ ۱۱۶)، و«الاستذكار» (۲/ ۸): «وليس -هذا الحديث- في نسخة القعنبي، فإما أسقطه، وإما سقط له» ا.هـ.

قلت: وإما أن يكون في نسخة لم يقف عليها هذا الإمام، وهـو الأمر كذلك بالنسبة لحديثنا هذا؛ فإنه في «الموطأ - رواية القعنبي» (٩٥ - ٩٦/ ٢٦ -ط دار الغرب)، وليـس هـو في «الموطأ» -طبع دار الشروق-، وهذا يؤيد أن هنالك اختلافًا في نسخ رواية القعنبي، فلعـل ابن عبدالبر لم يقف على النسخة التي أثبتته، والله أعلم.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

عَاصِمٍ»)، وكان من أصحابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ-:

مَل تَستَطِيعُ أَنْ تُرِينِي كَيفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبدُاللَّهِ اللهِ عَلَيْ يَسدِهِ (في رواية «مح»، ابن زيد بن عاصم: نعَمَ فَذَعَا بِوَضُوء فَأَفرَغَ (۱) على يَسدِهِ (في رواية «مح»، و«قس»، و«قس»، و«قس»، و«قس»، و«حد»]، فَغَسَلَ يَدَيهِ مَرَّتَين مَرَّتَين، ثُمَّ تَمَضَمَضَ (۲) (في رواية «قس»، و«مح»: «مَضمَضَ») وَاستَنثَرَ (۲) (في رواية «مص»: «واستنشق») ثَلاثًا (في رواية «قع»: «فَغَسَلَ يَدَيهِ وتَمَضمَضَ وَاستَنشَقَ ثلاثًا»)، ثُمَّ خَسَلَ وَجهة ثَلاثًا، ثُمَّ خَسَلَ يَدَيهِ (في رواية «قس»: «فِرَاعَيهِ») مَرَّتَين مَرَّتَين إلى المِرفَقَين (٤)، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ (في رواية «مص»، و«حد»: «برأسه») بيكيه، فَأَقبَلَ بِهِمَا وَأَدبَرَ (٥)؛ بَدَأَ (في رواية «قع»: «بَدَءًا») بمُقَسدًم رَأْسِهِ، ثُمَ (في رواية «مص»، وحد»: «برأسه») بيكيه، فأقبَلَ بِهِمَا وَأَدبَرَ (٥)؛ بَدَأَ (في رواية «قع»: «بَدَءًا») بمُقَسدًم رَأْسِهِ، ثُمَ (في رواية «مح»: «مِن مُقَدَّم رَأْسِهِ حَتَّى») ذَهَبَ بِهِمَا إلى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا، حَتَّى رَجَعَ إلى هَمَا وَأَدبَرَ وَالِهِ حَتَّى») ذَهَبَ بِهِمَا إلى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا، حَتَّى رَجَعَ إلى المُعَدَّم رَأُسِهِ حَتَّى») ذَهَبَ بِهِمَا إلى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا، حَتَّى رَجَعَ إلى قَنَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا، حَتَّى رَجَعَ إلى

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٠٥): «اللذي عليه جمهبور أهبل اللغة وغيرهم: أن الاستنشاق غير الاستنثار، مأخوذ من النثرة، وهي طبرف الأنف، فالاستنشاق: إيصال الماء إلى داخل الأنف، وجذبه بالنفس إلى أقصاه، والاستنثار: إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق». وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٤٣)، و«مشكلات الموطأ» (ص ٥١).

<sup>(</sup>١) أي: صب.

<sup>(</sup>٢) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٥١)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٤٥): «وأصل المضمضة: الغسل، يقال: مضمض إناه ومصمصه -بالضاد والصاد-؛ إذا غسله، ويقال: تمضمض النوم في عينيه؛ إذا بدا».

<sup>(</sup>٣) فيه إطلاق الاستنثار على الاستنشاق؛ لأنه يلزمه، بلا عكس.

<sup>(</sup>٤) تثنية مرفق -بكسر الميم وفتح الفاء، وبفتح الميم وكسر الفاء- لغتان مشهورتان؛ وهو العظم الناتئ في آخر الذراع، سمي به؛ لأنه يرتفق به في الاتكاء ونحوه، وذهب جمهور العلماء إلى دخولهما في غسل اليدين.

<sup>(</sup>٥) قال القاضي عياض: "قيل: معناه: أقبل إلى جهة قفاه ورجع، وقيـل: المـراد: أدبـر وأقبل، والواو لا تقتضى رتبةً، قال: وهذا أولى».

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

المَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنهُ، ثُمَّ غَسَلَ (في رواية "قع": "وغَسَلَ") رجلَيهِ (١).

٣٧- ٢- وحدَّثني عن مالك، عن أَبِي (في رواية «مح»: «حَدَّثنا أَبُو») الزِّنادِ، عن أَبِي هُريرةَ: أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: عنِ آبِي هُريرةَ: أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

﴿إِذَا تَوَضَأَ أَحَدُكُم؛ فَلْيَجعَل فِي أَنفِهِ مَاءً (فِي رواية «قع»: ﴿فَلْيَجعَل مَاءًا فِي النَّهِهِ»)، ثُمَّ لِيَنثِر (فِي رواية «قس»: ﴿لِيَستَنثِرَ»)(٢)، وَمَن استَجمَرَ<sup>(٣)</sup>؛ فَلْيُوتِر<sup>(٤)</sup>».

٣٨- ٣- وحدَّثني عن مالكِ، عن ابن شهابٍ (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا

(١) أي: إلى الكعبين؛ والكعبان هما: العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم، من كل رجل. وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٥٣).

٣٧-٢- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢١/ ٤٤)، والقعنبي (٩٦/ ٢١)، ومحمد بن الحسن (٣٣/ ٢)، وابن القاسم (٣٤٩/ ٣٢٠).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦٢): حدثنا عبداللَّه بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٣٧/ ٢٠) من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد به.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٦٣): «نثر الرجل وانتـــثر واســـتنثر؛ إذا حرك النثرة؛ وهي: طرف الأنف في الطهارة».

وقال القاضي عياض في "إكمال المعلم» (٢/ ٣٠-٣١): "هو من النـــثر؛ وهــو الطــرح، وهـو الطــرح، وهـو اللــرح الماء الذي تنشق منه قبل؛ ليخرج ما تعلق به من قذر الأنف».

وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ١٥).

(٣) الاستجمار: هو إزالة نجو الأذى من المخرج بالماء، أو بالجمار؛ وهي الأحجار الصغار، ومنه سميت جمار الرمي، وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٥٠)، و«الاقتضاب» (١/ ٤٦٢)، و«إكمال المعلم» (١/ ٣٠٠)، و«فتح الباري» (١/ ٢٦٢).

(٤) أي: يجعلها فردًا؛ إما واحدةً، أو ثلاثةً، أو خمسةً.

۳۸-۳- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۲/ ٤٦)، ومحمد بن الحسن (۲۲/ ۷)، وابن القاسم (۱۳۰/ ۷۷).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٣٧/ ٢٢): حدثنا يحيى بن يحيى، قمال: قمرأت على مالك بن أنس به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦١) من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

الزُّهرِيُّ»)، عن أَبِي إدريسَ الخَولانِيِّ، عن أَبِي هُريرةَ: أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَن تَوَضَّأَ؛ فَليَستَنثِر (١)، وَمَن استَجمَرَ؛ فَليُوتِر».

٤ - قال يجيى: سَمِعتُ مالكاً يَقُولُ في الرَّجُلِ، يَتَمَضمَضُ وَيَستَنثِرُ مِن غَرفَةٍ وَاحِدَةٍ: إنَّهُ لا بَأْسَ بذَلِك.

٣٩- ٥- وحدَّثني عن مالكٍ؛ أَنَّهُ بلغهُ:

أَنَّ عبدَالرَّحْنِ بنَ أَبِي بكر قَد (في رواية: "قع": "عن عَبدِالرَّحْنِ بنِ أَبِي بكرِ أَنَّهِ" [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا - "مص"] - يَــومَ أَنَه") دخل على عائشة -زَوجِ النَّبِيِّ عَلَيْتُ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا - "مص"] - يَــومَ مَاتَ سَعدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ، فَدَعَا بِوَضُوء (٢)، فَقَالَت لَهُ عَائِشَةُ: يا عبدَالرَّحَمَنِ! أَسبِغ الوُضُوء (٣)؛ فَإنِي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْتُ يَقُولُ:

«وَيلٌ (٤) لِلأعقَابِ (٥) مِنَ النَّارِ (٦).

٣٩-٥- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢١/ ٤٥)، والقعنبي (ص ٩٦) عن مالك به.

قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، وقد وصله مسلم في الصحيحه» (١/ ٢١٣/ ٢٤٠) من طريق ابن وهب، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سالم -مولى شداد- قال: دخلت على عائشة -زوج النبي على الله على سعد بن أبي وقاص، فدخل عبدالرحمن بن أبي بكر؛ فتوضأ عندها... وذكره.

(٢) أي: بما يتوضأ به.

(٣) قال ابن الأثير في «جامع الأصول» (٧/ ١٦٩): «إسباغ الوضوء: إتمامه، وإفاضة الماء على الأعضاء تامًا كاملاً».

- (٤) قال ابن الأثير في «النهاية» (٥/ ٢٣٦): «الويل: الحزن، والهلاك، والمشقة من العذاب». قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٦٦): «وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه دعاء».
  - (٥) جمع عقب؛ وهو مؤخر القدم.
- (٦) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٤/ ٢٥٤ -٥٥٥): «وفي هذا الحديث من الفقه=

<sup>(</sup>١) بأن يخرج ما في أنفه بعد الاستنشاق لما فيه من تنقية مجرى النفس.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

• ٤ - ٦ - وحدَّثني عن مالك، عن يَحيَى بنِ مُحمَّدِ بنِ طَحلاء (١)، عَن عُمَمانَ بنِ عبدِالرَّحَن (٢): أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ (في رواية «مح»: «أَخبَرَهُ»):

=غسل الرجلين، وفي ذلك تفسير لقول الله -عز وجل-: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ﴾ [المائدة: ٢]، وبيان أنه أراد الغسل لا المسح، وإن كانت قد قرئت ﴿وَأَرْجِلُكُمْ ﴾ بالجر؛ فذلك معطوف على اللفظ دون المعنى، والمعنى فيه: الغسل على التقديم والتأخير.

وعلى هذا القول والتأويل جهور علماء المسلمين وجماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام من أهل الدين والرأي، وإنما روي مسح الرجلين عن بعض الصحابة وبعض التابعين -وتعلق به الطبري-؛ وذلك غير صحيح في نظر ولا أثر.

والدليل على وجوب غسل الرجلين: قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار»؛ فخوفنا بذكر النار من مخالفة مراد الله -عز وجل-، ومعلوم أنه لا يعذب بالنار إلا على ترك واجب...» 1.هـ.

قلت: وقد بوب البخاري -رحمه الله- في «صحيحه» (١/ ٢٦٥): «باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين».

قال ابن خزيمة: «لو كان الماسح مؤديًا للفرض؛ لما توعد بالنار».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٦٦): «وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة: أن الواجب المسح أخذًا بظاهر قراءة ﴿وأرجلكم﴾ بالخفض.

وقد تواترت الأخبار عن النبي على في صفة وضوئه أنه غسل رجليه، وهو المبين لأمر الله، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابسن خزيمة وغيره مطولاً: «ثم يغسل قدميه كما أمر الله»، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك؛ إلا عن علي وابسن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك، قال عبدالرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله على غسل القدمين؛ رواه سعيد بن منصور» أ.هـ.

• ٤ - ٦ - موقوف حسن - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٢/ ٤٧)، والقعنبي (٦/ ٢٨)، ومحمد بن الحسن (٣٥/ ١٠).

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٤٩/٨٣) عن سويد بن سعيد، عن مالك به.

(١) هو يحيى بن محمد بن طحلاء، مديني؛ مولى لبني لبث.

روى عنه: مالك والدراوردي، وقد وثقه ابن حبان، وابن شاهين.

(٢) هو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان بـن عبيدالله المديـني القرشـي الثيمـي، ثقـة، ووالده صحابي.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَنَّهُ سَمِعَ (في رواية: «مص»: «رَأَى») عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ – «قع»] يَتَوَضَّأُ (١) [وُضُوءًا – «مص»، «قع»] بِاللَاءِ (٢) لِمَا تَحتَ إِزَارِو (٣).

٧- قال يحيى: سُئِلَ مالك (٤)، عَن رَجُلِ تَوَضَا فَنَسِي، فَغَسَلَ وَجهَـهُ
 قَبلَ أَن يَتَمَضمَض، أَو غَسَلَ ذِرَاعَيهِ قَبلَ أَن يَغْسِلَ وَجهَهُ، فَقَال:

أمًّا الَّذِي (في رواية «مص»: «من») غَسَلَ وَجهَهُ قَبلَ أَن يَتَمَضْمَضَ» فَليُمَضْمِض (في رواية «مص»، و«حد»: «فَليَتَمَضْمَض»، وفي رواية: «قع»: «فيُمضمض») وَلا يُعِد (في رواية «مص»، و«قع»: «يعيد») غَسلَ وَجهه، وأمَّا الَّذِي غَسَلَ ذِرَاعَيهِ قَبلَ وَجهه؛ فَليَغسِل وَجهه، ثُمَّ ليُعِد (في رواية «مص»: «ليعيد») غَسلَ ذِرَاعَيهِ قَبلَ وَجهه؛ فَليَغسِل وَجهه، ثُمَّ ليُعِد (في رواية «مص»: «ليعيد») غَسلَ ذِرَاعَيهِ، حَتَّى يَكُونَ غَسلُهُمَا بَعدَ وَجهه؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَكَانِهِ (في رواية: «مص»، و«حد»: إذا كان بِمَكانِهِ»)، أو بحضرَةِ ذَلِكَ.

٨- قال يحيى: وَسُئِلَ مالكُ (٥) عَن رَجُلِ [تَوَضَاً و - (حد)، و (مص)، و (قع)] نَسِيَ أَن يَتَمَضَمَضَ و (في رواية (مص)، و (حد)، و (قع): (أو)) يَستَنثِرَ (في رواية (حد): (يَستَنشِنَ)) حَتَّى صَلَّى، قَالَ: لَيسَ عَلَيهِ أَن يُعِيدَ صَلاتَهُ (في رواية (مص)، و (حد)، و (قع): (الصَّلاة))، وليُمضمض (في رواية (مص)، و (قع): (الصَّلاة))، وليُمضمض (في رواية (مص)، و (قع): (له)) يَستَقبِلُ، إِن (وليتَمضمض)) ويَستَنثِر مَا (في رواية (مص)، و (حد)، و (قع): (له)) يَستَقبِلُ، إِن

<sup>(</sup>١) يتطهر.

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٥٤-٥٥): «أدخل مــالك هــذا الحديث في «الموطأ» ردًّا على من قال عن عمر: إنه كان لا يستنجي بالماء».

<sup>(</sup>٣) كناية عن موضع الاستنجاء تأدبًا؛ أي: أنه بالماء أفضل منه بالحجر.

<sup>(</sup>٤) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٢/ ٤٨)، والقعنبي (ص ٩٦)، وسويد بـن سعيد (ص ٧٠ -ط البحرين، أو ٥٣ - ٥٤/ ٢٤ - ط دار الغرب).

<sup>(</sup>٥) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٣/ ٤٩)، والقعنبي (ص ٩٧)، وسويد بن سعيد (ص ٧١ – ط البحرين، أو ص ٥٤ – ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

كَانَ يُريدُ أَن يُصَلِّيَ (في رواية «مص»، و«قع»: «الصَّلاةُ»).

# ٧- بابُ وضوءِ النَّائِم إذا قامرَ إلى الصَّلاةِ

١٤- ٩- حدَّثني يَحيَى، عن مَالك، عَن أَبِي (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا أَبُو») الزِّنادِ، عن الأعرج، عَن أَبِي هُريرةً: أَنَّ رسُولَ اللَّهِ ﷺ قال:

«إِذَا استَيقَظَ أَحَدُكُم مِن نَومِهِ؛ فَليَغسِل يَدَهُ (في رواية «حد»، و«مح»: «يَديهِ») قَبلَ أَن يُدخِلَهَا (في رواية «حد»، «مح»: «يُدخِلْهُما») فِي وُضُوئِهِ (١)؛ فَإِنَّ أَحَدَكُم لا يَدري أَينَ بَاتَت يَدُهُ».

١٠ - ٤٢ وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أخبرنا») زيــــــــ بــنِ

۱۱-۹- صحیح - روایــــة أبــي مصعب الزهــري (۱/ ۲۳/ ۰۰)، والقعنــيي (۹۷/ ۲۹)، وسوید بن سعید (۷۱/ ۶۱ - ط البحرین، أو ۷۵/ ۲۰ - ط دار الغرب)، ومحمد بــن الحـــن (۳۶/ ۹)، وابن القاسم (۳٤۸/ ۳۱۹).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦٢): حدثنا عبداللَّه بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٢٣٣) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي، عن أبي الزناد به.

(١) أي: في الماء الذي في الإناء المعد للوضوء.

۲۶ -۱۰ - موقوف ضعیف - روایة القعنبی (ص ۹۷)، وسوید بن سعید (۷۱/ ۲۲)
 ط البحرین، أو ص ۶۵ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۱/ ۷۹)؛ لكن جعله من قول زید بن أسلم نفسه!

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٠٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٣٩/ و ١٣٤)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٢٩/ ٨٤)، وهشام بن عمار في «عوالي مالك» (١٧/ ١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١١٩)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٠٧/ ١٥٥) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن زيد بن أسلم لم يدرك عمر؛ ولذلك قال=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَسلمَ: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - "قع"] قال:

إِذَا نَامَ أَحَدُكُم مُضطَجِعًا؛ فَليَتَوَضًّا.

٤٣ - وحدَّثني عن مالك، عَن زيدِ بن أسلمَ:

أَنَّ تَفْسِيرَ هَذِهِ الآيةِ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمتُ مِ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيدِيَكُم إِلَى المَرَافِيقِ أَنَّ وَامْسَحُوا بِرُوُوسِكُم (٢) وَأَرجُلكُم إِلَى وُجُوهَكُم وَأَيدِيَكُم إِلَى المَرَافِيقِ أَنْ المَرَافِيقِ أَنْ وَامْسَحُوا بِرُوُوسِكُم أَنْ وَأَرجُلكُم إِلَى المَرَافِيقِ أَنْ وَامْسَدُوا بِرُوُوسِكُم أَنْ وَالْمَالِقُولُ وَإِنْ كُنتُم مَرضَى أَو عَلَى سَفَرِ أَو جَاءَ أَحَدُ الكَعْبَينِ (٣) [وَإِنْ كُنتُم مَرضَى أَو عَلَى سَفَرِ أَو جَاءَ أَحَدُ

=البيهقي عقبه: «هذا مرسل».

وقد روي موصولاً: فأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/ ٢٢٤/ ٨٩ - «بغية الباحث»)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١١٩)، و«معرفة السسنن والآثار» (١/ ٢٠٧/ ١٥٦) عن البيه، [عن جده]، عن عمر به.

قال البيهقي: «ورواه محمد بن عمر الواقدي، وليس بالقوي في الحديث...».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٥٥٩): «مرسل ضعيف».

قلت: بل هو ضعيف جدًا؛ الواقدي هذا متروك؛ كما في «التقريب»، بل اتهمه الإمام أحمد والنسائي.

(تنبيه): ما بين المعقوفين زيادة من البيهقي، ولم يذكر الحارث في سنده (عن جده)، ولعل هذا من ضعف الواقدي نفسه، والله أعلم.

٤٣ - مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٣/ ٥١)، والقعنبي
 (٩٧) ، وسويد بن سعيد (٧١/ ٤٣ - ط البحرين أو ٥٤ - ٥٥/ ٢٦ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١١٧)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٠٥)، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٧٢)، وهشام بن عمار في «عوالي مالك» (١/ ١٥٠) من طرق عن مالك به.

قلت: إسناده صحيح.

(١) أي: معهما؛ كما بينته السنة.

(٢) أي: رؤوسكم كلها بالماء، فزيدت الباء لتفيد ممسوحًا به.

(٣) أي: معهما؛ كما بينته السنة.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

مِنكُم مِنَ الغَائِطِ أَو لامَستُمُ النِّسَاءَ فَلَم تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامسَحُوا بوُجُوهِكُم وَأَيدِيكُم مِنهُ ﴾ - «مص»، و«حد»، و«قع»] [سورة المائدة: ٦].

[قال مالكُّ: قال زَيدُ بنُ أَسلَمَ - «مص»، و«حد»]: إِنَّ ذَلِكَ إِذَا قُمتُم مِنَ المَضَاجِع -يَعنِي: النَّومَ- (في رواية «حد» قال: «يعني: النومَ إذا قُمتُم مِنَ المضاجع»).

١١ - قال يحيى: قال مالك (١): الأمرُ عِندَنَا أَنَّهُ لا يُتَوَضَّأُ مِن رُعَافٍ (٢)،
 وَلا مِن دَم (٣)، وَلا مِن قَيحٍ يَسِيلُ مِن [شَيءٍ مِنَ - «مـص»، و«حـد»، و«قـع»]
 الجَسَدِ، وَلا يُتَوَضَّأُ إِلاَّ مِن حَدَثٍ يَخرُجُ مِن ذَكَرٍ (٤)، أو دُبُرٍ (٥)، أو نَـومٍ، [أو فساء - «قع»].

## ٤٤- وحدَّثني عن مالكٍ، عَن نَافِعٍ:

33- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٧/ ٥٥)، والقعنبي (ص ١٠٠)، وسويد بن سعيد (٧٣/ ٤٨ - ط البحرين، أو ٥٦/ ٣٠ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٥١/ ٨٠).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ١٢ و٧/ ٢٤٩)، و«المستند» (١/ ٩٩/ ٨٣ – ترتيبه)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٦٠)، و«معرفة السنن والأثار» (١/ ٢٠٨/ ١٦٠)، والحافظ ابن حجر في «سلسلة الذهب» (٤١/ ٤) عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۶/ ۵۲)، والقعنبي (ص ۹۸)، وسويد بن سعيد (ص ۷۲ -ط البحرين، أو ص ٥٥ -ط دار الغرب).

<sup>(</sup>٢) خروج الدم من الأنف.

<sup>(</sup>٣) أي: بدم خرج من الجسد، ولو بحجامة وفصد.

<sup>(</sup>٤) وهو البول والمذي، والمني في بعض أحواله.

<sup>(</sup>٥) وهو الغائط والريح، ولو بلا صوت.

<sup>(</sup>يمين) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَنَّ ابنَ عُمرَ (في رواية «مج»: «أَخبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابنِ عُمَرَ؛ أَنَّـهُ») كَـانَ يَنَـامُ جَالِسًا (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «قاعدًا»، وفي رواية «مح»: «وَهُوَ قاعِدٌ»)، ثُمَّ يُصَلِّي وَلا (في رواية «مح»: «فلا») يَتَوَضَّأُ.

## ٣- بابُ الطُّهُور للوضُوء

٥٥ - ١٢ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرُنا»)

= وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٣٠/ ٤٨٤ و ٤٨٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٣٠)، والبيهقي (١/ ١٢٠)، والبيهقي (١/ ١٢٠)، من طرق عن نافع به.

قلت: سنده صحيح.

03-17- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۲ - ۲۰/ ۵۳)، والقعنبي (۸/ ۲۸)، وسوید بن سعید (۷۲/ ٤٤ - ط البحرین، أو ۵۰/ ۲۷ - ط دار الغرب)، وابن القاسم (۳۰۰/ ۲۷۲ - تلخیص القابسی)، ومحمد بن الحسن (۲۳/ ۲۲).

وأخرجه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٥٥٥/ ١٨٥) من طريــق محمــد بن وضاح، عن يحيى بن يحيى الليثي به.

وأخرجه أبو داود (١/ ٢١/ ٨) -ومن طريقه أبو علي الروذباري في «كتاب السنن» وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣) -، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٤٩ / ٤٩ / ٢٤٢ و وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٠)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٨٨٨/ ٢٤٤)، والحارقطني في «سسننه» (١/ ٣٦)، والحاكم (١/ ١٤٠ - ١٤١)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ٣٤٦/ ٣٣١)، وابن دقيق العيد في «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (١/ ١٠١ - ٢٠١) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، والترمذي (١/ ١٠٠ - ١٠١/ ٩٦)، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٥٠ و ٢٧١)، و«الكبرى» (١/ ٥٠/ ٥٠) والترمذي (١/ ١٠٠ - ١٠١/ ٩٦)، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٣٠ - ٣١ ٣) - عن قتيبة بن سنعيد، والترمذي (١/ ١٠٠ - ١٠١/ ٩١) من طريق معن بن عيسى، والنسائي في «المجتبى» (٧/ و«الكبرى» (٣/ ١٠١ / ٢٩)، وأحد (٢/ ٢٣٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٢٠١ - ١٠١/ ٣١)، وأحد (١/ ٢٣٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٣١ / ٥٠) -، والدارقطني (١/ ٣٦) عن عبدالرحمن بن مهدي، وابن ماجه «التحقيق» (١/ ٣١/ ٥) -، والدارقطني (١/ ٣٦١) ، وأبو أحد الحاكم في «عواني مالك» (٢٩ / ٥٠)، والدرار ٢١) وأبو أحد الحاكم في «عواني مالك» (٢/ ١٣١) هي وابن ماجه وري مالك» (١/ ٢٣١) وأبو أحد الحاكم في «عواني مالك» (٢/ ١٣١) هي وأبو أحد الحاكم في «عواني مالك» (٢/ ١٣١) هي وأبو أحد الحاكم في «عواني مالك» (٢/ ١٣٢) وأبو أحد الحاكم في «عواني مالك» وأبو أحد والمراك والمراك والمراك والمراك والمراك والمرك والم

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

=وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٢٣١)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ٢٠٠١ -٢٠٠٢/ ٢٦٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٨١)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/ ٩٨ - ٩٩) عن هشام بن عمار -وهذا في «عوالي مالك» (١٦/ ١٣) لـه-، وابـن المنـذر في «الأوسط» (١/ ٧٤٧/ ١٥٨)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۱/ ۳)، و «معرفة السنن والآثار» (۱/ ۱۳۲/ ۲ و ۷/ ۱۸۷/ ۲۱۲٥)، و «الخلافيات» (ج ۲/ ق ۲۹۰ - ۲۹۱)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (۹/ ۱۲۹)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٩٠ - ١٩١)، وعبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٨٩٤ - ٨٩٦) من طريق الشافعي -وهذا في «الأم» (١/ ٣)، و«المسند» (١/ ٦٥/ ٤٢ - ترتيبه) له-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٨) عن عبدالله بن يوسف التنيسي، وأحمد (٢/ ٣٦١) عن أبي سلمة الخزاعي، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٣١)، و «المسند»؛ كما في النصب الراية» (١/ ٩٦) عن حماد بين خالد، والدارمي في «سننه» (٤/ ٣٢٤/ ٧٧٤ و ٨/ ١١١/ ٢١٤٢ - «فتح المنان») عن محمد بين المبارك، وابين الجارود في «المنتقى» (١/ ٥١ - ٥٢/ ٤٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (ق ١٨/ ب)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١/ ٢٥٩/ ٦٠) من طريق بشــر بـن عمـر، وابـن المنــذر في «الأوسط» (١/ ٧٤٧/ ١٥٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٥٩/ ١١١)، والبيهقي في «الخلافيات» (ج ۲/ ق ۲۹۰ - ۲۹۱)، و «الكبرى» (۹/ ۲۰۲)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣٩) من طرق عن عبدالله بن وهب، والبغوي في «شـرح السـنة» (١/ ٥٥/ ٢٨١)، و«معالم التنزيل» (٣/ ١٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشــق» (٢٢/ ١٩١) مـن طريــق أبــي مصعب الزهري، وأبو عبيد في «الطهور» (٢٩٣/ ٢٣١) عن إسحاق بن عيسي الطباع، والدارقطني (١/ ٣٦) عن أحمد بن إسماعيل المدني، والبيهقي في «السنن الصغير» (١/ ٨٦/ ١٩٢) من طريق زيد بن الحباب، والحاكم (١/ ١٤٠ - ١٤١) من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، وعبدالباقي الأنصاري في «مشيخته» (٣/ ١٣٢٦ - ١٣٢٧/ ٦٨١) من طريق إبراهيم بن سليمان الزيات، جميعهم عن الإمام مالك به.

قال الترمذي والبغوي -عقبه-: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البغوي -أيضًا-؛ كما في «البدر المنير» (٢/ ٤): «هذا الحديث صحيح متفق على صحته».

وقال البخاري؛ كما في «العلل الكبير» (١/ ١٣٦ - ترتيب أبي طالب القاضي): «هو حديث صحيح».

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

= وقال ابن المنذر: «ثبت أن رسول الله ﷺ قال في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل مسته».

وقال البيهقي: «هو حديث صحيح متفق على صحته».

وقال الجورقاني: «هذا حديث حسن، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد، وهو إسناد متصل ثابت».

وقال ابن الأثير في «شرح المسند»؛ كما في «البدر المنير» (٢/ ٥): «وهذا حديث صحيح مشهور، أخرجه الأئمة في كتبهم واحتجوا به، ورجاله ثقات».

وقال ابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٩٨): «وأخرج هذا الحديث -أيضًا- الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني في كتاب «الطهارة بالاتفاق والتفرد على رسم أهل المعرفة بالآثار وصحيح الأخبار»، ورجح صحته» ا.هـ.

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٢): «هذا الحديث صحيح جليل مروي من طرق».

وقال (٢/ ٣): «رواه الأئمة الأعلام أهل الحل والعقد: مالك في «الموطأ»، والشافعي، وأحمد...».

وقال النووي في «الجموع» (١/ ٨٢): «هذا حديث صحيح».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٢٦): «وقد ثبت بسنة رسول الله ﷺ أنه قال في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»».

وقال ابن قيم الجوزية في «زاد المعاد» (٤/ ٣٩٤): «ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في البحر: ... (وذكره) ».

وقال ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ١٢٦): «إسناده جيد».

وصححه ابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان، وابن السكن، والطحاوي، وابن حزم، والحاكم، وابن دقيق العيد، والخطابي، وبدر الدين العيني، والمنذري، وعبدالحق الإشبيلي، والحافظ، والزيلعي، وغيرهم كثير.

انظر: «تحفة المحتاج» (١/ ١٣٦)، و «الإمام» (١/ ٩٧ - وما بعدها)، و «شرح سنن أبي داود» (١/ ٢٣٤)، و «مختصر سنن أبي داود» (١/ ٨١)، و «التلخيص الحبير» (١/ ٩ - ١٢)، و «التهذيب» (١/ ٧٩)، و «نصب الراية» (١/ ٩٦ - ٩٨).

وصححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٤٨٠)، و «إرواء الغليل» (٩)، و «مشكاة المصابيح» (٤٥٨ - «هداية»)، و «صحيح موارد الظمآن» (١٠٣).

وقد أعل الحديث بما لا يقدح:

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

= قال الإمام ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٥ - ١٩): «وقال الشيخ تقي الدين في «الإمام» [(١/ ٩٨ - ٩٩)]: «رجح ابن منده صحته، وخالف الحافظ أبو عمر بن عبدالبر؛ فقال في «تمهيده» [(١٦/ ٢١٨ - ٢١٩)، و«الاستذكار» (٤/ ٩٢ - ٩٨)]: «اختلف أهل العلم في إسناده».

قال: «وقول البخاري: صحيح، لا أدري ما هذا منه؟! ولو كنان صحيحًا عنده؛ لأخرجه في كتابه!».

قال: «وهذا الحديث لم يحتج أهل الحديث بمثل إسناده»، قال: «وهـو عنـدي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول، والعمل به لا يخالف جملتـه أحـد مـن الفقهاء، وإنما الخلاف في بعض معانيه».

وهذا الكلام من الحافظ أبي عمر فيه نظر كبير، لا جرم أن الشيخ تقي الدين تعقبه؛ فقال في «شرح الإلمام»: «قوله: لو كان صحيحًا؛ لأخرجه في كتابه: غير لازم؛ لأنه لم يلتزم إخراج كل حديث صحيح (أ).

وأما قوله: لم يحتج أهل الحديث بمثل إسناده؛ فقد ذكرنا في «كتاب الإمام» [(١/ ٩٩ -

قلت (ابن الملقن): وحاصلها -كما قال فيه- أنه يعلل بأربعة أوجه:

أحدها: الجهالة في سعيد بن سلمة، والمغيرة بن أبي بردة المذكورين في إسناده، وادعمى أنْه لم يرو عن سعيد غير صفوان بن سليم، ولا عن المغيرة غير سعيد بن سلمة!

قال الإمام الشافعي: «في إسناد هذا الحديث من لا أعرفه».

قال البيهقي في «السنن»: «يحتمل أنه يريد: سعيد بن سلمة، أو المغيرة، أو كلاهما».

والجواب: أنه رواه عن سعيد غير صفوان؛ رواه عنه: الجلاح -بضم الجيم، وتخفيف اللام، وآخره حاء مهملة-، كنيته أبو كثير.

(أ) وتعقبه -أيضًا- الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ١٠)، فقال: «وهــذا صردود؛ لأنــه لم يلتزم الاستيعاب».

وما أجمل ما قال العلائي في «جزء فيه تصحيح حديث القلتين» (ص ٣١): «والذي عليسه أئمة أهل الفن قديًا وحديثًا: أن ترك الشيخين إخراج حديث لا يدل على ضعفه؛ ما لم يصرح أحد منهم بضعفه، أو جرح رواته، ولو كان كذلك؛ لما صع الاحتجاج بما عدا «الصحيحين»، وقد صح عن كل واحد منهما أنه لم يستوعب في كتابه «الصحيح» من الحديث كله، ولا الرجال الثقات، وقد صحح كل واحد منهما أحاديث سئل عنها، وليست في كتابه».

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

رواه أحمد في «مسنده» من رواية قتيبة، عن ليث عنه...

وأما المغيرة بن أبي بردة؛ فقد روى عنه يحيى بن سعيد، ويزيد بن محمد القرشي...

قال الحافظ أبو عبدالله بن منده: «فاتفاق صفوان والجلاح مما يوجب شهرة سعيد بسن سلمة، واتفاق يحيى بن سعيد وسعيد بن سلمة على المغيرة بـن أبـي بـردة مما يوجـب شـهرة الإسناد؛ فصار الإسناد مشهورًا».

قال الشيخ تقي الدين: «وقد زدنا على ما ذكرنا عن ابن منده: روايــة يزيــد بــن محمــد القرشي، فتلخص: أن المغيرة روى عنه ثلاثة (١٠) فبطلت دعـــوى التفــرد المذكــورة عــن ســعيـد وصفوان عنه».

قال في «شرح الإلمام»: «فالجهالة في حق سعيد ترتفع برواية الجلاح وصفوان عنه، وذلك على المشهور عند المحدثين: برفع الجهالة عن الراوي، والجهالة مرتفعة عن المغيرة برواية ثلاثة عنه كما تقدم، مع كونه معروفًا من غير الحديث في مواقف العدو في الحروب بالمغرب».

قال: «وزوال الجهالة عن سعيد برواية اثنين عنه، وعن المغيرة برواية ثلاثة عنه يكتفى به من لا يرى أنه لا بد من معرفة حال الراوي في العدالة بعد زوال الجهالة عنه؛ فان كان المصححون له قد علموها على جهة التفصيل؛ فلا إشكال مع ذلك، وإلا؛ فلا يبعد اعتمادهم على تحري مالك وإتقانه للرجال، أو على الاكتفاء بالشهرة».

قلت: قد ثبتت ثقة سعيد بن سلمة، والمغيرة بن أبي بردة صريحًا؛ فإن الإمام أبا عبدالرحمن النسائي وثقهما؛ كما نقله عنه الحافظ جمال الدين المزي في «تهذيبه»، وكذلك أبو حاتم ابن حبان ذكرهما في كتاب «الثقات».

وروى الآجري عن أبي داود أنه قال: المغيرة بن أبي بردة معروف (ب)، وأوضح ابن يونس معرفة عينه؛ فارتفعت عنهما جهالة الحال بهذا، وجهالة العين بما تقدم، وينضم إلى ذلك تصحيح الأئمة المتقدمين له: الترمذي، والبخاري، وابن المنذر، وابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، وابن منده، والبغوي وغيرهم.

(أ) وزاد الحافظ في «التهذيب» (١٠/ ٣٥٦): «الحارث بن يزيد، وعبدالله بن أبي صالح، وموسى بن الأشعث البلوي، وأبا مروان التجيبي»؛ فصاروا سبعة.

(ب) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٠ /١٠) -بعد أن ذكر توثيق النــــاثي لــه، وقـــول أبي داود هذا له-: «فعلم بهذا غلط من زعم أنه مجهول لا يعرف» ا.هـ.

قلت: وأزيد هنا: أن أبا العرب القيرواني قال في «طبقات إفريقية»؛ كما في «التهذيب» (١٠/ ٣٥٦): «كان ممن دخل إفريقية، من جلة التابعين، فاستوطنها، وكان وجهًا من وجوه من بها».

وقال أبو بكر المالكي في «رياض النفوس» (ص ٨٠-٨١): "من أهل الفضل، معدود في التابعين».

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

= قال الحاكم أبو عبدالله في «المستدرك»: «مثل هذا الحديث الذي صدر به مالك كتابه «الموطأ»، وتداوله فقهاء الإسلام من عصره إلى وقتنا هذا، لا يرد بجهالة هذين الرجلين».

قال: «على أن اسم الجهالة مرفوع عنهما بالمتابعات»؛ فذكرها بأسانيدها.

وقال البيهقي في «السنن»: «الذي أقام إسناده ثقة، أودعه مالك في «موطئه»».

الوجه الثاني من التعليل: الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة؛ فقيل -كما قــال الإمـام مالك-: سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق، وقيل: عبدالله بن سعيد المخزومي، وقيل: سلمة ابن سعيد.

وهذان الوجهان المخالفان لرواية مالك هما من رواية محمد بن إسحاق، على الاختلاف عنه، والترجيح لرواية مالك -مع الاختلاف عليه- أولى (أ).

قلت (ابن الملقن): وهذا الوجه هو الذي اعتذر به البيهقي عن الشيخين في عدم تخريجهما لهذا الحديث، فقال في كتاب «المعرفة»: «إنما لم يخرجاه في «صحيحيهما»؛ لاختلاف وقع في اسم سعيد بن سلمة، والمغيرة بن أبي بردة».

وهذا غير ضار؛ إذ قد زالت الجهالة عنهما عِينًا وحالاً -كما تقدم-؛ فلا يضر حينتُـذُ الاختلاف في اسمهما.

الوجه الثالث من التعليل: التعليل بالإرسال.

قال أبو عمر ابن عبدالبر؛ «ذكر ابن أبي عمر والحميدي والمخزومي، عـن ابـن عيينـة، عن يحيى بن سعيد، عن رجل من أهل المغرب –يقال له: المغيرة بن عبدالله بن أبي بردة–: أن ناسًا من بني مدلج...

وساق الحديث بمعنى حديث مالك.

قال أبو عمر: «هو مرسل، ويحيى بن سعيد أحفظ من صفوان بن سليم، وأثبت من سعيد بن سلمة، وليس إسناد هذا الحديث مما تقوم به عند أهل العلم بالنقل حجة؛ لأن فيه رجلين غير معروفين بحمل العلم».

وأراد أبو عمر بالرجلين: سعيدًا والمغيرة، وقد تقدم رد جهالتهما، وأكثر ما بقي من هـذا الوجه -بعد اشتهار سعيد والمغيرة- تقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه، فـإن يحيى بـن سعيد أرسله من هذا الوجه، وسعيد بن سلمة أسنده، وهي مسألة معروفة في الأصول.

قال الشيخ تقي الدين في «شرح الإلمام»: «وهذا غير قادح على المختار عند أهل الأصول».

(١) وسبقه إلى هذا الإمام ابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ١٠١).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

= قال الحافظ أبو القاسم ابن عساكر -بعد أن ذكر رواية من روى عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبيه-: "وقد جوده عبدالله بن يوسف، عن مالك، عن صفوان سمع المغيرة [سمع] أبا هريرة».

وأيضًا تُقدَّمُ رواية مالك ومن تابعه؛ لعدم الاضطراب فيها على رواية يحيى بن سعيد؛ للاختلاف فيه (ا).

الوجه الرابع: التعليل بالاضطراب» ا.هـ.

ثم فصًّل -رحمه الله- الاضطراب المدعى، ثم قال: «قال البخاري: «حديث مالك أصح».

وقال الدارقطني: «وأشبهها بالصواب قول مالك -ومن تبعه-، عن صفوان بن سليم»» ا.هـ.

قلت: وهو الذي رجحه البيهقي، فقال في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٣٧ – ١٣٨) -بعد ذكر الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصاري-: «هذا الاختلاف يدل على أنه -يعـني: يحيى بن سعيد- لم يحفظه كما ينبغي، وقد أقام إسناده مالك بن أنس، عن صفوان بن سليم.

وقد تابعه على ذلك الليث بن سعد عن يزيد عن الجلاح أبي كثير، ثم عمرو بن الحارث عن الجلاح؛ كلاهما عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة، ثم يزيد بن محمد القرشي عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة، عن النبي عليه فصار الحديث بذلك صحيحًا؛ كما قال البخاري في رواية أبي عيسى عنه، والله أعلم».

(أ) وهذا تلخيص لكلام ابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ١٠٢ – ١٠٣)، لكن فات ابن دقيـق العيـد وابن الملقن التنبيه على أمر مهم، وهو: أن هذه الرواية المرسلة -والتي أعل بها ابن عبدالبر حديث أبي هريـرة الموصول- قد صح في بعض طرقها الاتصال؛ فقال الإمام أحمد (٥/ ٣٦٥): حدثنا يزيد بـن هـارون: أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة؛ أنه أخبره: أن بعـض بـني مـدلج أخـبره: أنهـم كانوا يركبون الأرماث...

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٣٠)، ومسدد في «مسنده»، وأحمد بسن منيع في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٣٤٨/ ٢٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٣٠٤)، وغيرهم كثير من طريق يحيى الأنصاري به متصلاً.

قلت: سنده صحيح.

وقد صرح المغيرة بن أبي بودة -ويقال: عبدالله بن المغيرة- بالسماع من الرجل المدلجي صاحب القصــة؛ فـانتفى الإرسال المزعوم، وما المانع أن يكون عن أبي بردة من الوجهين: مرة عن أبي هريرة، ومرة عن الرجل المدلجي؟! خاصة مع تصريحه بالسماع منهما، وهو ثقة كما تقدم، هذا ممكن جدا لا ينفيه أحد مارس هذا العلم الشريف. وهو الذي رجحه -أيضًا- ابن دقيق العيد، وابن الملقن، والزيلعي، وغيرهم.

وعليه؛ فالاضطراب المذكور في هذا الحديث غير مؤثر في رواية مالك، وهي سالمة منــه تمامًا كما تقدم، فالحديث صحيح غاية.

ورواية الجلاح التي تقدم ذكرها: أخرجها الإمام أحمد (٢/ ٣٧٨)، والدولابي في «الكنى» (٣/ ٩٣٥) عن قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن الجلاح أبى كثير، عن المغيرة بن أبى بردة، عن أبى هريرة به.

كذا رواه قتيبة، وخالفه عبدالله بن صالح، وهاشم بن القاسم أبو النضر، ويحبى بن بكير؛ فرووه عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الجلاح، عن سعيد بن سلمة، عن المغرة به.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٨) -- ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٣٤/ ٦)-، وأبو عبيد في «الطهور» (٢٩٤ – ٢٩٥/ ٢٣٢)، وأحمد بن عبيد الصفار في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٣٣ – ١٣٣/ ٥)-، والحاكم (١/ ١٤١) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣)-.

وقد خالفوه في الإسناد في موضعين:

الأول: أنهم جعلوا شيخ الليث بن سعد: (يزيد بن أبي حبيب): بينما جعله قتيبة (الجلاح).

الثاني: أنهم جعلوا شيخ الجلاح: (سعيد بن سلمة)، بينما جعله قتيبة: (المغيرة).

ولا شك أن روايتهم أصح من رواية قتيبة، ويؤيده: أن عمرو بـن الحـارث رواه عـن الجلاح به بمثل رواية الجماعة.

أخرجه البيهقي في «المعرفة» (١/ ١٣٤/ ٧).

وعمرو هذا؛ ثقة فقيه حافظ؛ كما في «التقريب».

وقد خفي هذا كله على شيخنا الإمام الألباني -رحمه اللَّه- في «الصحيحة» (٤٨٠)؛ فقدّم رواية قتيبة على رواية يحيى بن بكير، ولم يذكر المتابعات التي أشرت لها، ولـو وقـف عليها؛ لقدمها على رواية قتيبة دون شك، والله أعلم.

وللحديث شاهد من حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما-: أخرجه ابن ماجمه (۱/ ۱۳۷/ ۱۳۸۸)، وابن خزيمة في «صحيحه» (۱/ ۲۰۹/ ۱۲۱۸)، وابن خزيمة في «صحيحه» (۱/ ۲۰۹/ ۱۲۶۶ - «إحسان»)، = (۱/ ۱۲۸ / ۱۲۸ / ۱۲۶۶ - «إحسان»)، =

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

=وأبو الحسن بن سلمة في «زوائده على ابن ماجه» (١/ ١٣٧)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٤٣)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٢٢٩)، وأبو علي ابن السكن في «صحيحه»؛ كما في «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (١/ ٢٠٧)، والبيهقسي (١/ ٢٥٣ – ٢٥٤ و٩/ ٢٥٢)، والخطيب في «تساريخ بغداد» (١/ ٨٩٨)، و«المتفق والمفترق» (١/ ٨١٨)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٣١٠)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ٢٠٠)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ٢٠٠)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ٢٠٠)، وحدثنا أبو طريق الإمام أحمد وهذا في «مسنده» (٣/ ٣٢٣) ، و«العلل» (٢/ ١٢٦/ ٧٨٠) -: حدثنا أبو القاسم بن أبي الزناد، قال: حدثني إسحاق بن حازم، عن عبيدالله بن مقسم، عن جابر به.

قال ابن السكن: «حديث جابر أصح ما روي في هذا الباب».

وقال الحافظ في «الدراية» (ص ٥٥): «إسناده لا باس به».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٢٠ - ٢٢) -بعد ذكر تصحيح ابن السكن-: «وخالف ابن منده في ذلك، وقال: «قد روى هذا الحديث عبيدالله بن مقسم عن جابر، والأعرج عن أبي هريرة، ولا يثبت».

قال الشيخ تقي الدين في «الإمام» [(١/ ١٠٧)]: «عندي أن قول أبي علي بن السكن -في تقوية حديث جابر- أقوى من قول ابن منده؛ وذلك أن عبيدالله بن مقسم مذكور في المتفق عليه بين الشيخين، وإسحاق المدني المذكور في الطريقة الأولى وثقه أحمد ويحيى، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وأبو القاسم بن أبي الزناد -المذكور فيه أيضًا- اسمه: كبشة؛ أثنى عليه أحمد، وقال يحيى: «لا بأس به»، ويمكن أن يكون ابن منده علل الحديث باختلاف في إسناده».

ثم ذكر أن عبدالعزيز بن عمران رواه عن إسحاق بن حازم الزيات، عن وهب بن كيسان، عن جابر، عن أبي بكر كذلك.

رواه الدارقطني [(١/ ٣٤)].

قلت (ابن الملقن): بحث معه شيخنا أبو الفتح اليعمري، المعروف بابن سيد الناس حرحمه الله- فقال في «شرح الترمذي»: «هذا الذي ذكره الشيخ تقي الدين عن ابن منده لا يصلح أن يكون معللاً لرواية ابن أبي الزناد عن إسحاق؛ لتوثيق ابن أبي الزناد، وضعف عبدالعزيز بن عمران بن أبي ثابت عندهم، ورواية الضعيف لا تعل رواية الثقة» ا.هـ.

قلت: وهذا -الذي ذكره ابن سيد الناس- كلام علمي قوي، جار على أصول هذا العلم الشريف؛ فإن عبدالعزيز هذا متروك، احترقت كتبه، فحدث من حفظه، فاشتد غلطه؛ كما في «التقريب»؛ فكيف تُعَلُّ رواية الثقة به؟!

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بلا ريب، واللَّه الموفق، لا رب سواه.

صفوانَ بنِ سُليم، عَن سَعيدِ بنِ سلمةَ -مِن آلِ بَنِي الأزرَق (١) (في رواية «مص»: «مَولَى ابسُنِ الأزرَق») -، عَنِ (في رواية «مص»، و«قس»، و«قع»: «أن») المُغِيرَةِ بنِ أَبِي بُردَةً -وَهُوَ مِن بَنِي عَبدِ الدَّارِ - [أَخبَرَهُ - «مص»، و«قع»]: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيرَةً يَقُولُ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (في رواية «قع»، و«حد»، و«قس»، و«مص»: «سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (في رواية «مح»: «عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَركَبُ البَحرَ (٢)، وَنَحمِلُ مَعَنَا القَلِيلَ مِنَ اللَّهِ ﷺ)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَركَبُ البَحرَ (٢)، وَنَحمِلُ مَعَنَا القَلِيلَ مِنَ اللَهِ عَظِيمًا أَفَنتُوضًا أَبِهِ (في رواية «قع»، و«حد»، و«قس»، و«حد»، و«قس»، و«مح»، و«مص»: «بِمَاءِ البَحرِ»)؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«هُوَ (فِي رواية «قس»: «فَهُوَ») الطَّهُورُ<sup>(٣)</sup> مَاؤُهُ، الحِلُ<sup>(٤)</sup> (في رواية «مح»: «الحَلال») مَيتَتُهُ» (٥).

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (۲/ ۹۹) -ونقله عنه ابن دقيق العيد في «الإمام» (۱/ ۱۰۱)، وابن الملقن في «البدر المنير» (۲/ ۱٤)-: «وبعضهم يقول: من آل ابن الأزرق؛ كذلك قال ابن القاسم، وابن بكير... وهذا كله متقارب غير متضاد».

قلت: وهو رواية «قع»؛ لكن نقل ابسن عبدالبر في «الاستذكار» أن روايته: «مـن آل الأزرق»، وكذلك ابن القاسم؛ فإن في المطبوع من روايته مثل رواية يحيى، وكلام ابن عبدالـبر خلافه؛ فالله أعلم بالصواب.

<sup>(</sup>٢) هو الملح.

<sup>(</sup>٣) البالغ في الطهارة؛ وهو مفتوح الطاء، سواء أردت به المصدر أو الماء.

<sup>(</sup>٤) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٥٤)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٤٩): «يقال: حل وحلال؛ كما يقال في ضده: حرم وحرام...» ا.هـ.

<sup>(</sup>٥) قال ابسن عبدالبر في «الاستذكار» (١٥٦٩/٩٨/٢): «وهذا إسناد -وإن لم يخرجه أصحاب الصحاح-؛ فإن فقهاء الأمصار، وجماعةً من أهل الحديث متفقون على أن ماء البحر طهور، بل هو أصل عندهم في طهارة المياه الغالبة على النجاسات المستهلكة لها، وهذا يدلك=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

#### ٣٤- ١٣ - وحدَّثني عن مالكِ، عَن (في رواية «مح»: «أخبرنــا») إســحاقَ

=على أنه حديث صحيح المعنى، يتلقى بالقبول والعمل الذي هو أقوى من الإسناد المنفرد» ا.هـ. وقال شيخنا -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٨٦٧): «وفي الحديث فائدة هامة؛ وهي: حل كل ما مات في البحر مما كان يحيا فيه، ولو كان طافيًا على الماء.

وحديث النهي عن أكل ما طفا منه على الماء لا يصح؛ كما هو مبين في موضع آخرا ا.ه... ٢٥- ٢٦- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٥/ ٥٤)، والقعنبي (٩٨- ٩٩/ ٣٣)، وسويد بن سعيد (٧٢/ ٥٥- ط البحرين، أو ٥٥/ ٢٨- ط دار الغرب)، وابن القاسم (١٧٦/ ١٢٣- تلخيص القابسي)، ومحمد بن الحسن (٥٤/ ٩٠).

وأخرجه أبو داود (١/ ١٩– ٢٠/ ٧٥)، والترمذي (١/ ١٥٣– ١٥٤/ ٩٢)، والنسائي في «الجتبي» (١/ ٥٥)، و«الكبرى» (١/ ٧٦)، وابن ماجه (١/ ١٣١/ ٣٦٧)، والشافعي في «المسند» (١/ ٢١- ٦٢/ ٣٩- ترتيب، و «الأم» (١/ ٦- ٧ و٧/ ١٩٢)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٠١/ ٣٥٣)، وابس أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣١ و١٤/ ٢٣٢ - ٢٣٣/ ١٨١٩٧)، والدارمي في «مسنده» (٤/ ٨٤٨/ ٧٨١- «فتح المنان»)، وأبـو عبيـد في «الطهـور» (٢٧٢/ ٢٠٦)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣٠٣ و٣٠٩)، وابن سعد في «الطبقـات الكـبرى» (٨/ ٤٧٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٥٥/ ١٠٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثــار» (١/ ۱۸ – ۱۹)، و «مشكل الآثار» (٧/ ٧٤/ ٢٦٥٥)، وابن الجارود في «المنتقـــى» (١/ ٦٢/ ٦٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٠٣/ ٢٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ١١٤- ١١٥/ ١٢٩٩ – «إحسان»)، والدارقطني (١/ ٧٠)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٢١٢ – ٢١٣/ ٢٠٩)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطــأ» (٢٧٤/ ٢٩٠)، وابـن حـزم في «المحلــي» (١/ ۱۷۷)، والحاكم (١/ ١٥٩ - ١٦٠)، والبيهقي في «السنن الكبري» (١/ ٢٤٥)، و «السنن الصغير» (١/ ٨٠-٨١/ ١٧٩)، و «معرفة السنن والآثار» (١/ ٣١٣- ٣١٤/ ٣٧٠ و٧٧١)، و«الخلافيات» (٣/ ٨٤ - ٨٥/ ٩١٠)، وابن منده في «الطهارة بالاتفاق والتفرد على رسم أهــل المعرفة بالآثار وصحيح الأخبار» -كما في «الإمسام في معرفة أحماديث الأحكمام» (١/ ٢٣٤)، و «البدر المنير» (٢/ ٣٤٢)، و «نصب الراية» (١/ ١٣٧)-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣١٩)، وابن الجـوزي في «التحقيق» (١/ ٧٩/ ٦١)، والبغوي في «شـرح السـنة» (٢/ ٦٩/ ٢٨٦)، وابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٣٢- ٢٣٤)، والمنزي في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٩١-٢٩١) من طرق عن الإمام مالك بن أنس به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وهذا أحسن شيء روي في هـذا البـاب،=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

=وقد جود مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، ولم يأت به أحد أتم من مالك».

وقال -كما في «البدر المنير» (٢/ ٣٤٠)-: «وسألت البخاري عنه، فقال: جوده مالك بن أنس، وروايته أصح من رواية غيره».

وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٥٠٨ - تحقيق حمدي السلفي): «وهــذا إسـناد ثابت صحيح».

ونقل عنه ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٣٤١)؛ أنه قال: «هذا حديث صحيح ثابت».

وقال ابن المنذر -مصححًا له-: «وذلك لثبوت الخبر عن رسول الله ﷺ الدال على طهارة سؤره...».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجه البخاري ومسلم، على أنهما استشهدا جميعًا بمالك بن أنس، وأنه الحكم في حديث المدنيين، وهذا الحديث مما صححه مالك واحتج به في «الموطأ»، ومع هذا؛ فله شاهد بإسناد صحيح...»، ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي في «المعرفة»: «إسناده صحيح، والاعتماد عليه».

وقال الدارقطني في «علله» -كما نقله عنه ابن الملقن في «البدر المندر» (٣٤٢/٢)-: «روي مرفوعًا وموقوفًا، ورفعه صحيح... وأحسنها إسنادًا: ما رواه مالك عن إسحاق عن امرأته عن أمها عن أبي قتادة، وحفظ أسماء النسوة وأنسابهن، وجود ذلك ورفعه إلى رسول الله ﷺ».

وقال -كما نقله عنه ابن عبدالهادي في «المحرر» (١٤ -بتحقيقي)-: «رواته ثقات معروفون».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٣٣٨): «هذا الحديث صحيح مشهور، رواه الأثمة الأعلام حفاظ الإسلام: مالك في «الموطأ»، والشافعي، وأحمد، والدارمي في «مسانيدهم»...».

وقال في «خلاصة البدر المنير» (١/ ١٣): «إسناده صحيح، والاعتماد عليه».

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٤١): «صححه البخاري، والترمذي، والعقيلي، والدارقطني».

وقال النووي في «الجموع» (١/ ١١٨): «حديث صحيح»، وقسال (١/ ١٧١): «وأما الحديث؛ فصحيح، رواه الأئمة الأعلام: مالك في «الموطأ»، والشافعي في مواضع...».

وصححه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣٢٣- ٣٢٣)، وابن عبدالهادي في «تنقيح التحقيق» (١/ ٥٩)، و «الحرر» (١٤- بتحقيقي).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

= وقال ابن الملقن -أيضًا- في «تحفة المحتاج» (١/ ١٤٥): «رواه مالك والأربعة، وصححه الترمذي وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، وخالف ابن منده، فأعله بما بان وهنه».

قلت: فصل كلامه الإمام ابن الملقسن -نفسه- في «البدر المنير» (٢/ ٣٤٢-٣٤٣)، فقال: «وخالف الحافظ أبو عبدالله بن منده في تصحيح هذا الحديث، فقال -بعد أن أخرجه من رواية مالك في «الموطأ»، ثم ذكر اختلاف رواياته-: «أم يحيى اسمها: حميدة، وخالتها: هي كبشة، ولا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلهما محل الجهالة، ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه، وسبيله سبيل المعلول».

قال الشيخ تقي الدين في «شرح الإلمام»: «جرى ابن منـده على مـا اشـتهر عـن أهـل الحديث: أنه من لم يرو عنه إلا واحد؛ فهو مجهول».

قال: «ولعل من صححه اعتمد على كون مالك رواه وأخرجه، مع ما علم من تشدده وتحريه في الرجال، وأن كل من روى عنه فهو ثقة؛ كما صح عنه ونقلناه في مقدمات هذا الكتاب».

قال: "فإن سلكت هذا الطريق في تصحيح هذا الحديث -أعني: على تخريج مالك له-وإلا؛ فالقول ما قال ابن منده، وقد ترك الشيخان إخراجه في "صحيحيهما»» ا.هـ.

وتعقبه ابن الملقن -رحمه الله- في «خلاصة البدر المنير» (١/ ٢٠)، فقسال: «والعجب من الشيخ تقي الدين كيف تابعه في «الإمام» على هذه المقولة».

قلت: كلامه في «الإمام» سقط جله من مطبوعه، أو هو في نسخة خطية لم يقف عليها المحقق، فقد قال في (ق 9 0/ أ- ب): «وأما أبو عبدالله بن منده؛ فخالف في التصحيح؛ فإنه لما أخرج هذا الحديث في «صحيحه بالاتفاق والاختلاف»؛ قال: «وأم يحيى اسمها: حميدة، وخالتها: هي كبشة، ولا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلهما محل الجهالة، ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه، وسبيله المعلول».

قلت (الإمام ابن دقيق العيد): فجرى ابن منده على ما اشتهر عن أهل الحديث أنه من لا يروي عنه إلا راو واحد؛ فهو مجهول، ولعل من صححه اعتمد على كون مالك رواه وأخرجه، مع ما علم من تشدده وتحرزه في الرجال. قرأت بخط الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر [المقدسي] -وروايته في «سؤالات أبي زرعة»-: قال: سمعت الإمام أحمد بن حنبل يقول: «مالك إذا روى عن رجل لم يعرف؛ فهو حجة».

وروى طاهر بن خالد بن نزار، عن أبيه، عن سفيان بن عيينة؛ أنه ذكر مالك بن أنس، فقال: كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحًا، ولا يحدث إلا عن ثقات الناس، وما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موت مالك بن أنس.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

= وهذا اللفظ الذي لسفيان أعم من كلام أحمد الذي قبله، مع احتمال كلام أحمد لموافقته.

وذكر بشر بن عمر الزهراني، قال: سكت مالك بن أنس عن رجل، فقال: هـل رأيته في كتبي ؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة؛ لرأيته في كتبي.

وهذا يفهم منه أن كل من في كتبه ثقة، وإن كان قد شعب في هذا بعض المتأخرين؛ لأنه لا يلزم من كون كل ثقة في كتابه أن يكون كل من في كتابه ثقة، إلا أن هذا يبطل فائدة هذا الكلام بالنسبة إلى السائل؛ لأنه لو كان في كتبه غير ثقة؛ لم يدل وجوده في كتابه على أنه ثقةً، وكلام مالك يدل على أنه أحاله في الثقة على وجوده في كتابه.

وبالجملة؛ فإن سلكت هذا الطريق في تصحيح هذا الحديث -يعني: على تخريج مالك له-، وإلا؛ فالقول ما قال ابن منده، وقد ترك الشيخان إخراجه في «صحيحيهما» ا.هـ.

قلت: كلامه الأخير -هذا- هو الذي تعقبه ابن الملقن في «خلاصة البدر المنـير»، ورده عليه، بل رده عليه بتفصيل بديع، لا بد من ذكره؛ حتى تعم الفائدة والنفع -إن شاء الله-.

قال -رحمه الله- في «البدر المنير» (٢/ ٣٤٣- ٣٤٦): «وقال في «الإمام»: «إذا لم يعرف لحميدة وكبشة رواية إلا في هذا الحديث؛ فلعل طريق من صححه أن يكون اعتمد على إخراج مالك لروايتهما، مع شهرته بالتشدد».

وقال شيخنا الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري: «بقي على ابن منده أن يقول: ولم يعرف حالهما من جارح، فكثير من رواة الأحاديث مقبولون».

قلت: هذا لا بد منه، وأنا أستبعد -كل البعد- توارد الأئمة المتقدمين على تصحيح هذا الحديث، مع جهالتهم بحال حميدة وكبشة؛ فإن الإقدام على التصحيح -والحالة هذه- لا يحل بإجماع المسلمين، فلعلهم اطلعوا على حالهما، وخفي علينا.

قال النووي -رحمه الله- في «كلامه على سنن أبي داود»: «وهــذا الحديث عنـد أبـي داود حسن، وليس فيه سبب محقق في ضعفه».

قلت: وقد ظهر أن جميع ما عللَّه به ابن منده -وتوبع عليه- فيه نظر:

أما قوله: «إن حميدة لا تعرف لها رواية إلا في هذا الحديث»: فخطأ؛ فلها ثلاثة أحاديث:

أحدها: هذا.

وثانيها: «حديث تشميت العاطس»: أخرجه أبو داود مصرحًا باسمها، والـترمذي مشـيرًا=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مهم) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

= إليها؛ فإنه قال: «عن عمر بن إسحاق بن أبي طلحة، عن أمه، عن أبيها»، وحسنه الـترمذي على ما نقله ابن عساكر في «أطرافه»، والذي رأيته فيه: أنه «حديث غريب، وإسناده مجهول».

وثالثها: حديث «رهان الخيل طلق»: رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» من حديث يحيى بن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أمه، عن أبيه مرفوعًا به.

وأما قوله في «كبشة»: فكما قال؛ فلم أر لها حديثًا آخر، ولا يضرها ذلك؛ فإنها ثقة كما سيأتي.

وأما قوله: «إن محلهما الجهالة»؛ فخطأ:

أما حميدة؛ فقد روى عنها إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة -راوي حديث الهرة-، وابنه يحيى في حديث «تشميت العاطس» من طريق أبي داود، وقد وثقه ابن معين.

وفي طريق الترمذي: أن الراوي عنها: ابنها عمر بن إسحاق، فإن لم يكن غلطًا؛ فهـ و ثالث، وهو أخو يجيى.

وذكرها ابن حبان في «ثقاته»؛ فقد زالت عنها الجهالة العينية والحالية.

وأما كبشة؛ فلم أعلم روى عنها غير حميدة، لكن ذكرها ابن حبان في «الثقات»، وقد قال ابن القطان: «إن الراوي إذا وثق زالت جهالته، وإن لم يرو عنه إلا واحد».

وأعلى من هذا: أنها صحابية؛ كذا قال أبو حاتم بن حبان في «ثقاته»، وكذا نقله أبـو موسى المديني عن جعفر.

وأما قوله: «ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه؛ فخطا؛ فقد أخرجه الدارقطني في «الأفراد»، فقال: ثنا موسى بن هارون: ثنا عمر بن الهيثم بن أيوب الطالقاني: ثنا عبدالعزين بن محمد، عن أسيد بن أبي أسيد، عن أبيه: أن أبا قتادة كان يصغي الإناء للهرة؛ فتشرب منه، ثم يتوضأ بفضلها، فقيل له: أتتوضأ بفضلها؟! فقال: إن رسول الله على قال: «إنها ليست بنجس؛ إنما هي من الطوافين عليكم».

فهذه متابعة لكبشة، وهذا سند لا أعلم به بأسًا.

فقد اتضح وجه تصحيح الأثمة لهذا الحديث، وخطأ معلله، وبالله التوفيق، فاستفده؛ فإنه من المهمات». ا.هـ.

قلت: وهذا في غاية التحقيق العلمي الأصيل، فاحفظه واستفد منه؛ فانــه مــن ضنــائن العلم الغاليات.

والحديث صححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (١٧٣).

ابنِ عبدِاللَّهِ بنِ أَبِي طلحة، عَن حَميدة (۱) بنتِ أَبِي عُبيدة بنِ فَروة (۲) (في رواية «قس»، و«حد»، و«قع»، و«مص»: «عن حَميدة بنتِ عُبَيدِ بنِ رَفَاعَة»، وفي رواية «مح»: «أَنَّ امرَأَتَهُ حَمِيدَة ابنَة عُبيدِ بنِ رَفَاعَة: أَخبَرَتهُ») عَن خالتِها (۳) كَبشَة بنتِ كعبِ بنِ مالك وكانت تحت ابنِ أبي قتادة الأنصاري (٤) -؛ أنَّهَا أَخبَرَتها أنَّ المَّ أَبا قَتَادَة دَخل عَليها، فَسَكَبت (١) لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَت هِرَّة لِتَشْرَب أَنَّ أَبا قَتَادَة دَخل عَليها، فَسَكَبت (١) لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَت هِرَّة لِتَشْرَب

وتكنى حميدة: أم يحيى؛ وهي امرأة إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة؛ كذلك ذكر يحيى القطان، ومحمد بن الحسن الشيباني في هذا الحديث، عن مالك» ا.هـ.

(۲) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (۲/ ۱۱۳)، و«التمهيد» (۱/ ۳۱۸) -ونقله عنه ابن دقيق العيد في «الإمام» (۱/ ۲۳۲ - ۳۳۳)، وابن الملقن في «البدر المنير» (۲/ ۳٤۸ - ۳٤۸)-: «هكذا قال يحيى، ولم يتابعه أحد على قوله ذلك؛ وهو غلط منه.

وأما سائر رواة «الموطأ»؛ فيقولون: حميدة بنت عبيدة بن رفاعة؛ إلا أن زيد بن الحبــاب قال فيه عن مالك: حميدة بنت عبيدة بن رافع؛ والصواب: رفاعة بن رافع الأنصاري» ا.هــ.

(٣) قال ابن عبدالبر: «وانفرد يحيى -أيضًا- بقوله: عـن خالتهـا كبشــة، وســائر رواة «الموطأ» يقولون: «عن كبشة»، ولا يذكرون خالتها» ا.هــ.

(٤) في رواية «مح»: «وكانت تحت أبي قتادة».

قال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣١٩)، و «الاستذكار» (٢/ ١٦٤/) - ونقله عنه ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٣٤٩- ٥٥٠)-: «ورواه ابن المبارك عن مالك، عن إسحاق بإسناده مثله، إلا أنه قال: كبشة امرأة أبي قتادة، وهذا وهم منه، وانما هي امرأة ابن أبي قتادة».

(٥) قال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣١٩): «وفي هذا الحديث: أن خبر الواحد النساء فيه والرجال سواء، وإنما المراعاة في ذلك الحفظ والاتقان والصلاح؛ وهذا لا خلاف فيه بين أهل الأثر».

(٦) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص٤٥): «ومعنى «سكبت»: صبت» ا.هـ.

<sup>(</sup>۱) قبال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (۲/ ۱۱۱۸ ۱۹۱۹ - ۱۹۲۱)، و «التمهيد» (۱/ ۳۱۸) - ونقله عنه ابن دقيق العيد في «الإمام» (۱/ ۳۳۳)، وابن الملقن في «البدر المنبر» (۲/ ۳۱۹)-: «واختلف في رفع الحاء ونصبها من (حميدة)؛ فبعضهم يقول: حميدة -بالضم-، وهو الأكثر.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

(في رواية «قس»، و «حد»: «تشرب»، وفي رواية «مح»، و «قع»: «فشربت») مِنهُ، فَأَصغَى (١) لَهَا [أَبُو قَتَادَةً - «قس»] الإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَت (في رواية «مح»: «فَشَربَت»).

قَالَت كَبشَهُ: فَرَآنِي أَنظُرُ إِلَيهِ (٢)، فَقَالَ: أَتَعجَبِينَ يَا ابنَهَ (في رواية «مص»، و«قع»: «بنت») أُخِي؟! قَالَت: فَقُلتُ: نَعَم! فَقَالَ (في رواية «مح»، و«قع»: «قال»): إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

" إِنَّهَا لَيسَت بِنَجَس (٢)؛ إِنَّمَا هِيَ (في رواية «حد»، و«مـح»، و«قـع»: «إنَّهَا») مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيكُم –أُو (في رواية «مح»، و«قع»، و«حد»: «و») الطَّوَّافَاتِ (١٠) –».

(١) أمال، وكل شيء أملته؛ فقد أصغيته؛ قالـه البطليوسـي في «مشـكلات الموطـأ» (٥١)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٥١).

(٢) نظر المُنكِر أو المتعجب.

(٣) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣/٣٥٣): «قال ابن الأنباري: «هـذه اللغـة هـي قول الأكثرين من أهل اللغة».

وقوله ﷺ: "إنها ليست بنجس": هو بفتح الجيم؛ كذا قيده غير واحد، منهم: المنذري في "مختصر السنن"، والنووي في "كلامه على أبي داود"، والشيخ تقي الدين في "شرح الإلمام"، وغيرهم" ا.هـ.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣١٩)، و«الاستذكار» (٢/ ١١٥/ ١٦٢٤): «في هذا الحديث إباحة اتخاذ الهر للانتفاع به، ومعلوم أن ما جاز الانتفاع به جاز شراؤه وبيعه؛ إلا ما يخص شيئًا من ذلك دليل؛ فيخرجه عن أصله» ا.هـ.

(٤) قال ابن الملقن (١/ ٣٥١- ٣٥٣): «وأما لفظة: «أو الطوافات»؛ فقال القاضي أبو الوليد الباجي، وصاحب «المطالع»: يحتمل أن يكون على معنى الشك من الراوي، ويحتمل أن يكون النبي على قال ذلك؛ يريد: أن هذا الحيوان لا يخلو أن يكون من جملة الذكور الطوافين، أو الإناث الطوافات.

ونقل النووي في «شرح المهذب» هذا عن صاحب «المطالع» وحده، ثم قال: «وهذا الذي قاله محتمل»، قال: «وهو الأظهر؛ لأنه للنوعين؛ كما جاء في روايات «الواو»، قال أهل=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

قال يحيى: قال مالكُ: لا بأس بهِ (١١)؛ إلاَّ أَن يُرَى على فَمِهَا نَجَاسَةٌ.

٧٤ - ١٤ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «أخبرنا») يحيى بن

=اللغة: الطوافون: الخدم و المماليك، وقيل: هم الذي يخدمون برفق وعناية».

وإنما جمع الهرة بالياء والنون مع أنها لا تعقل؛ لأن المراد أنها من جنس الطوافين أو الطوافات.

ومعنى الحديث -وهذا الكلام للنووي-: أن الطوافين من الخدم الصغار الذين سقط في حقهم الحجاب والاستئذان في غير الأوقات الثلاثة التي ذكرها الله -تعالى-، وإنما سقط في حقهم دون غيرهم؛ للضرورة،وكثرة مداخلتهم، بخلاف الأحرار البالغين، وكذا يعفى عن الهرة للحاجة، وقد أشار الى نحو هذا المعنى أبو بكر بن العربي في كتابه «الأحوذي في شرح الترمذي».

وذكر الخطابي: أن هذا الحديث يتأول على وجهين:

أحدهما: أنه شبهها بخدم البيت ومن يطوف على أهله للخدمة.

والثاني: شبهها بمن يطوف للحاجة والمسألة، ومعناه: الأجر في مواساتها كالأجر في مواساة من يطوف للحاجة والمسألة.

وقال النووي: «وهذا التأويل الثاني قد يأباه سياق قوله: «إنها ليست بنجس»».

وهو كما قال، بل قال الشيخ تقي الدين في «شرح الإلمام»: «إنه غريب بعيد»» أ.هـ.

(١) أي: يجوز الوضوء بما شربت منه.

٧٤-٤٧ - **موقوف ضعيف** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٦/ ٥٥)، والقعنبي (٩٩/ ٣٣)، ومحمد بن الحسن (٤٢/ ٥٥).

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (١/ ٣٢٤)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٧٠٠)، و«الحلافيات» «المصنف» (١/ ٧٠٠)، و«الحلافيات» (٣/ ١٦٤/ ٢٥٠)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٢٥ - ٣٢٥/ ٣٨٨) عن مالك به.

قىال النووي في «الجموع» (١/ ١٧٤): «هذا الأثر إسناده صحيح إلى يحيى بسن عبدالرحمن، لكنه مرسل منقطع؛ فإن يحيى -وإن كان ثقةً - لم يدرك عمر، بل ولد في خلافة عثمان؛ هذا هو الصواب».

وقال ابن عبدالهادي في اتنقيح التحقيق» (١/ ٤٩): الوفي إسناده انقطاع».

وقال شيخنا -رحمه الله- في «تمام المنة» (ص ٤٩): «هذا الأثر ضعيف لا يثبت عن عمر؛ لأن ابن حاطب لم يدرك عمر؛ فإنه ولد في خلافة عثمان -رضي الله عنهما-» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

سعيد، عَن مُحَمَّد بنِ إِبراهِيمَ بنِ الحَارِثِ التَّيمِيِّ، عن يحيى بنِ عَبدِالرَّحَنِ التَّيمِيِّ، عن يحيى بنِ عَبدِالرَّحَنِ ابن حَاطِبِ [بن أبي بَلتَعَة - «مح»]:

أَنَّ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع»] خَرَجَ فِي رَكبِ فِيهِ مِ عَمرُو بِنُ العَاصِ لِصَاحِبِ عَمرُو بِنُ العَاصِ لِصَاحِبِ الْحَوضِ: يَا صَاحِبَ الْحَوضِ! هَل تَرِدُ (في رواية «قع»: «يرد») حَوضَكَ الْحَوضِ: يَا صَاحِبَ الْحَوضِ! هَل تَرِدُ (في رواية «قع»: «يرد») حَوضَكَ السَّبَاعُ (۱) فَقَالَ عُمَرُ بِنُ الْخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع، و«مص»]: يَا صَاحِبَ الْحَوضِ! لا تُخبِرنَا (۲) فَإِنَّا نَرِدُ على السَّبَاعِ، وَتَرِدُ عَلَينَا (۳).

١٥ - ١٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن نَـافِع: أَنَّ عَبدَاللَّـهِ بــنَ عُمــرَ كَــانَ يَقُولُ (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ قَالَ»):

إِن كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ (٤) فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٥) لَيَتُوَضَّـوُونَ (في رواية «حد»، و«قس»، و«قع»، و«مص»: «إِنَّ الرِّجَـالَ وَالنِّسَاءَ كَـانُوا يَتَوَضَّـوُونَ فِي

<sup>(</sup>١) للشرب منه؛ فنمتنع عنه.

<sup>(</sup>٢) أي: اتركنا على اليقين الأصلى، الذي لا يزول بالشك العارض.

<sup>(</sup>٣) أي: أنه أمر لا بد منه؛ وهي طاهرة، لا ينجس الماء بشربها منه.

۱۵-۱۸ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۲/۲۲/۱۰)، والقعنبي (ص ۹۹)، وسوید بن سعید (۷۲/ ۶۲ - ط البحرین، أو ص ٥٥ - ٥٦ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۳۹/ ۳۵)، وابن القاسم (۲۰۵/ ۲۰۲ - تلخیص القابسی).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٩٣): حدثنا عبدالله بن يوسف، عن مالك به.

<sup>(</sup>٤) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٩٩): «ظاهره التعميم؛ فاللام للجنس لا للاستغراق» ا.هـ.

<sup>(</sup>٥) يستفاد من هذا: أن الصحابي إذا أضاف الفعل إلى زمن الرسول على يكون حكمه الرفع؛ وهو الصحيح، وحكي عن قوم خلافه؛ لاحتمال أنه لم يطلع! وهو ضعيف؛ لتوفر دواعي الصحابة على سؤالهم إياه عن الأمور التي تقع لهم ومنهم، ولو لم يسألوه؛ لم يقروا على فعل غير الجائز في زمن التشريع»؛ قاله الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٩٩).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

## زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا (١) [مِن إِنَاء وَاحِدٍ - «مص»]. ٤- بابُ ما لا يَجُبُ منه الوضوءُ

٩٤ - ١٦ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أخبرني»)

(۱) قال الرافعي: «يريد: كل رجل مع امرأته، وأنهما كانا يأخذان من إناء واحد، وكذلك ورد في بعض الروايات».

قال السيوطي: «ما تكلم على هذا الحديث أحد أحسن من الرافعي، فلقد خلط فيه جماعة، وأقول أنا: هذا ما فهمه الإمام البخاري من هذا الحديث؛ بدليل أنه ترجم له: باب وضوء الرجل مع امرأته».

۹۹-۱۱- صحیح تغیره - روایه أبسي مصعب الزهري (۱/ ۲۷/ ۵۷ و۲/ ۸۷- ۸۸/ ۱۹۱۸)، وعبدالله بن مسلمه القعنبي (۱۰/ ۶۷)، وسوید بسن سعید (۷۳/ ۶۷- ط البحرین، أو ۵۱/ ۶۷- ط دار الغرب)، وعبدالرحمن بن القاسم (۱۲۷/ ۹۰- تلخیص القابسي)، ومحمد بن الحسن الشیباني (۱۰۷/ ۲۹۹).

وأخرجه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٤٣٤/ ١٤١) من طريق عبيداللَّه بن يحيى بن يحيى الليثي، عن أبيه به.

وأخرجه أبو داود (١/ ١٠٤/ ٣٨٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣/ ٣٩٣) - وأبو القاسم (٨٤٥) - ومن طريقه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٦٨ - ١٦٨) -، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢٥٠/ ٢٦٧) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٣٩ – ٩٤/ ٣٩٣) من طريق أبي مصعب الزهري، والترمذي (١/ ٣٦٦ / ٣٤٣) عن قتيبة بن سمعيد، والنسائي في «مسند حديث مالك»؛ كما في «تهذيب الكمال» (٢٦٠ / ٢٧١) من طريق موسى بن أعين، وابن ماجه (١/ ٧٧١/ ١٣٥)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١١٠ / ١٦١) عن هشام بن عمار -وهذا في «عوالي مالك» له الحاكم في «عوالي مالك» (١١٠ / ١٦١) عن روح (١٣ - ١٢١ / ١١١) عن راهويه في «مسنده» (٤/ ٧٨٧/ ٧٨٧ و ١٦١ - ١٦١/ ١٩٤١) عن روح حسان، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/ ٩٠/ ١٩٠) والمولياء» (٦/ ٣٨٨) من طريق عبد الله بن يوسف التنيسي، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١/ ٣٧٩ - ٣٨٠) من طريق عبد الله بن يوسف التنيسي، والطوسي في «ختصر الأحكام» (١/ ٣٧٩ - ٣٨٠) من طريق عبد الرحن بن مهدي ومعن بن عيسى، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٦ - ٧٠١) من طريق يحيى بن يحيى التميمي، وأبو أحمد الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٦ - ٧٠١) من طريق يحيى بن يحيى التميمي، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي=

<sup>(</sup>يجبى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

=مالك» (٩٠/ ٦٦)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٣/ ١٠٥- ١٠٥) من طريق خلف بن هشام البزاز، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢٢٨/ ١٢٣٤) من طريق الشافعي - وهذا في «مسنده» (١/ ٧٢/ ٥٠ - ترتيبه) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٠٦) من طريق ابن وهب، كلهم عن الإمام مالك به.

قال الخطابي في «معالم السنن»: «في إسناد الحديث مقال؛ لأنه عن أم ولد لإبراهيم بن عبدالرحمن، وهي مجهولة لا يعرف حالها في الثقة والعدالة».

قال المنذري في «تهذيب سنن أبي داود» (١/ ٢٢٧): «وما قاله في الحديث ظاهر». قلت: وهو كما قالا.

وله طرق أخرى تركتها اختصارًا.

لكن له شاهد من حديث امرأة من بني عبد الأشهل بنحوه: أخرجه أبو داود (١/ ١٠٤ / ٣٨٤)، وابن ماجه (١/ ١٧٧/ ٣٣٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٥)، وأحمد (٦/ ٤٣٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ١٤٢ – ١٤٣/ ١٤٣)، والطسبراني في «المعجم الكبير» (٦٥/ ١٤٧/ ٢٥٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦/ ١٧٨/ ٢٠٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٥٨٤/ ٢٠٨٨)، والبيهقي (٢/ ٤٣٤)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/ ٤٣٢) بسند صحيح.

وأعله الخطابي بما بان وهنه؛ فقال: «الحديث عن امرأة من بني عبد الأشهل، والجهول لا تقوم به الحجة في الحديث!».

وتعقبه المنذري بقوله: «وأما ما قاله في الحديث؛ ففيه نظر؛ فإن جهالة اسم الصحابي غير مؤثرة في صحة الحديث، والله حوز وجل- أعلم الهدال

وقال شيخنا -رحمه الله- في «جلباب المرأة المسلمة» (ص٨١- ٨٢): «وهذا إسناد صحيح، وصححه المنذري، وما قبله صحيح لغيره، وصححه ابن العربي، وحسنه ابن حجر الهيتمي». تنبيهان:

الأول: وقع عند الترمذي: «عن أم ولد لعبدالرحمن بن عوف»! وهو وهم، والصحيح: «عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمنِ بن عوف»؛ كما رواه الجماعة.

قال الترمذي: «وروى عبدالله بن المبارك هذا الحديث عن مالك بن أنس، عن محمد ابن عمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لهود بن عبدالرحمن بن عوف، عن أم سلمة؛ وهو وهم، وليس لعبدالرحمن بن عوف ابن يقال له: هود، وإنما هو: عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أم سلمة؛ وهذا الصحيح».

فهذا يؤكد أن الوهم من قتيبة بن سعيد، شيخ الترمذي، واللَّه أعلم.

قلت: ورواه إسحاق بن سليمان الرازي عن مالك مثل رواية ابن المبارك هذه، وهذا=

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عمد بن عُمارة [بنِ عَامِرِ بنِ عَمرِو بنِ حَزم - «مح»]، عَن محمدِ بنِ إبراهيمَ [ابنِ الحَارِثِ التَّيمِيِّ -«مح»]، عَن أُمٌّ وَلَدٍ لإِبْرَاهِيمَ بنِ عَبدِالرَّحَنِ بنِ عَوفٍ:

أَنَّهَا سَأَلَت أُمَّ سَلَمةً -زَوجَ النَّبِيِّ ﷺ -، فَقَالَت اِنِّي امرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيلِي، وَأَمشِي فِي الْمَكَانِ القَذِر، قَالَت (في رَواية «قع»، و«حد»، و«مح»: «فقالت») أُمُّ سَلَمَة : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُطَهِّرُهُ مَا بَعدَهُ».

• ٥ - ١٧ - وحدَّثني عن مالكِ: أَنَّهُ رَأَى رَبِيعة بنَ أبي عبدِالرَّحمنِ يقلِسُ (١) مِرَارًا، وَهُوَ فِي المَسجدِ، فَلا (في رواية «مص»، و«حد»: «ثم لا»)

-خطأ، والصواب ما في «الموطأ»، والله أعلم؛ قاله ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٣/ ١٠٤).

الثاني: وقع اسم امرأة أم ولد لإبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف في بعض طرق الحديث: «حميدة»؛ كما عند النسائي في «مسند مالك» -ومن طريقه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (ص٤٣٤ - ٤٣٥) - من طريق الحسين بن الوليد النيسابوري، عن مالك به. وسنده صحيح إلى مالك.

وقد قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٠٦): «حيدة: سئالت أم سلمة، هي أم ولد لإبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، تفرد عنها محمد بن إبراهيم التيمي»، وهو الذي جوزه الحافظ في «التهذيب» (١٢/ ٤١٣).

لكن رواه ابن عبدالبر (١٣/ ١٠٤) من طريق النسائي به، فقال: عن عائشة بـدل مـن أم سلمة.

قال ابن عبدالبر: «هذا خطأ، إنما هو لأم سلمة لا لعائشة؛ كذلك رواه الحفاظ في «الموطأ»، وغير «الموطأ» عن مالك».

وقال -قبل-: «وقد رواه الحسين بن الوليد عن مالك؛ فأخطأ فيه».

قلت: حسين بن الوليد رواه عن مالك على الجادة -كما تقدم-، فإما أن يكون الوهم ممن دون النسائي، أو هو نسخة، والله أعلم.

وسيأتي (٤٨- كتاب اللباس، ٦- باب ما جاء في إسبال المرأة ثوبها، برقم ١٨١٥).

١٥-٥٠ مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٨/ ٢٠)، وسويد البد الحدثاني (٥٦/ ٣٣ - ط دار الغرب، أو ٧٤/ ٥٠ - ط البحرين).

(١) القَلَسُ والقَلْسُ: ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه، وليس بقيء، فإن عاد؛ =

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

يَنصَرِفُ، وَلا يَتُوَضَّأُ حَتَّى يُصَلِّيَ.

قال يحيى: وَسُئِلَ مالكُ (١) عَن رَجُل قَلَسَ طَعَامًا: هَـل عَلَيهِ وُضُوءٌ؟ فَقَالَ (في رواية «مص»: «قال»): لَيسَ عَلَيهِ وُضُـوءٌ، وَلَيْتَمَضَمَـض مِـن ذَلِـك، وَلَيَعْسِل فَاهُ.

١٥- ١٨ - وحدَّ ثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نَافِع:
 أَنَّ عَبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ حَنَّطَ (٢) ابنًا لِسَعيدِ بنِ زيدٍ وَحَمَلَهُ، ثُمَّ دُخلَ لَلَسِعيدِ بن إللهِ عَبدَ وَلَم يَتُوضَاً (٣).

= قال البطليوسي في «مشكلات الموطـأ» (ص ٥٤-٥٥)، والتلمسـاني في «الاقتضـاب» ( ١/ ٥٠ - ٥١): «القلس -بسكون اللام-: مصدر: قلس يقلس؛ إذا خرج من فيــه، وخلفـه شيء مما في جوفه طعامًا كان أو ماءًا، فإذا أردت اسم الشيء الخارج؛ قلت: قَلَسّ...

وأما القيء؛ فيكون المصدر من قاء يقيء، ويكون الشيء الذي يَتقيَّىءُ بلا فرق بينهما في اللفظ، وهذا مما سمي به الشيء بفعله الذي يفعله، كقولهم للعين: طرف ولحظ، والملأذن: سمع، وإنما تعنى في الحقيقة مصادر من قوله: طرف، ولحظ، وسمع» ا.هـ.

(۱) روایة أبی مصعب الزهری (۱/ ۲۸/ ۲۱).

۱۸-۰۱ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۷/ ۹۹)، وعبدالله ابن مسلمة القعنبي (۱۰/ ۳۵)، وسوید بن سعید (۵۱/ ۳۱ ط دار الغرب، أو ۷۳/ ۶۹ ط البحرین)، ومحمد بن الحسن الشیبانی (۱۱۱/ ۳۱۵).

وأخرجه أبو القاسم البغوي في "جزء أبي الجهم، العلاء بـن موسى البـاهلي" (٤٥/ ٤١) من طريق الليث بن سعد، عن نافع به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

(٢) حنظ: أي طيب بالحنوط؛ وهو كل شيء خلط من الطيب لميت خاصةً.

(٣) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٣٧ – ١٣٨): «وإنمــا أدخــل مـالك هــذا الحديث؛ إنكارًا لما روي عن النبي –عليه السلام– أنه قال: «من غســل ميتًـا؛ فليغتســل، ومــن حمله؛ فليتوضأ»، وإعلامًا أن العمل عندهم بخلافه» ا.هــ.

قلت: الحديث المروي ثابت، ساق لـ ه ابن قيم الجوزية في «تهذيب السنن» (٤/ =

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

قال يحيى: وَسُـئِلَ مالكٌ: هَـل فِـي القَـيء وُضُـوءٌ؟ قَـالَ: لا، ولَكِـن لِيَتَمَضمَض مِن ذَلِكَ، وَلَيغسِل فَاهُ، وَلَيسَ عَلَيهِ وُضُوءٌ.

#### ٥- بابُ تَركِ الوضوءِ مِمَّا مَسَّتهُ النَّارُ

١٩- ١٩ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») زيل ابن أسلم، عَن عَطاء بن يَسار، عَن عبداللَّه بن عبّاسٍ:

«أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ أَكلَ كَتِفَ (في رواية «مح»: «جَنبِ») شَاةٍ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَم يَتُوَضَّأً».

= ٣٠٦-٣٠٥) إحدى عشر طريقًا عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، ثم قال: «وهـذه الطرق تدل على أن الحديث محفوظ».

وصححه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٨٣-٢٨٤)، وابن حزم في «المحلى» (١/ ٢٥٠ و٢/ ٢٣-٢٥)، وابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ١٣٧)، وشيخنا في «أحكام الجنائز» (ص ٥٣).

والأمر الوارد هنا للاستحباب لا للوجوب، وأن العمل الذي عليه الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- الاغتسال وعدمه؛ ولذا قال الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ٣٠٥): «لا أعلم أحدًا من الفقهاء يوجب الاغتسال من غسل الميت، ولا الوضوء من حمله، ويشبه أن يكون الأمر في ذلك على الاستحباب».

ونقله الحافظ ابن رجب الحنبلي -مع تصرف في لفظه- في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٢٥)، وزاد عليه قوله: «وذلك عمل به».

وانظر -غير مأمور-: «أحكام الجنائز» (ص ٥٣-٥٤).

۱۹-۵۲ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۸/ ۱۲)، وسوید بن سعید (۱/ ۲۵/ ۲۸)، وسوید بن سعید (۱۷/ ۵۰)، و ط البحرین، أو ۵۷/ ۳۳ - ط دار الغسرب)، ومحمد بن الحسن (۳۸/ ۳۰)، وابن القاسم (۲۲۳/ ۱۷۰ - تلخیص القابسي).

وأخرجه البخاري (۲۰۷)، ومسلم (۳۵٤) عن عبدالله بن يوسف التنيسي وعبدالله ابن مسلمة القعنبي، كلاهما عن مالك به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٣٥- ٢٠- وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «أخبرنا») يحيى بـنِ سَعِيدٍ، عَن بُشيرِ بنِ يَسارِ -مولى بني حارثة -، عَن سُويدِ بنِ النَّعمَانِ، أَنَّهُ (في رواية «مح»، و«مص»، و«قس»، و«حد»: «أن سويد بن النعمان») أَخبَرَهُ:

"أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهبَاءُ (')
- وَهِيَ مِن أَدنَى خَيبَرَ-؛ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى (فَي رواية «مَح»: «صلوا»)
العَصرَ، ثُمَّ دَعَا بِالأَزْوَادِ (۲)، فَلَم يُؤْتَ إِلاَّ بِالسَّوِيقِ (۳)، فَأَمَرَ بِهِ، فَشُرِّيَ [لَهُم العَصرَ، ثُمَّ دَعَا بِالأَزْوَادِ (۱)، فَلَم يُؤْتَ إِلاَّ بِالسَّوِيقِ (۳)، فَأَمَرَ بِهِ، فَشُرِّي [لَهُم بِالمَاءِ - «مح»] (اللَّهُ عَلَيْهُ وَأَكُلَ (في رواية «مح»: «واكل») رَسُولُ (في رواية: «حد»: «نقام») إلى المَعْرِبِ فَمَضمَضَ «نبي») اللَّه ﷺ وَأَكَلنَا، ثُمَّ قَامَ (في رواية «حد»: «نقام») إلى المَعْرِبِ فَمَضمَضَ

70-07 صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۸ – ۲۹/ 77)، وسوید بین سعید (۷٪ 77 – ط البحرین، أو ص70 – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (79/ 39)، وابن القاسم (70/ 00).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠٩ و ٢١٩٥) عن عبدالله بن يوسف وعبدالله ابن مسلمة، كلاهما عن مالك به.

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٥٥): «الصهباء: أرض بجهة خيبر، والصهباء: بثر لبني سعد، والصهباء: بثر -أيضًا- لسعد بن أبي وقاص» ا.هـ.

(٢) جمع زاد؛ وهو ما يؤكل في السفر.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٥١): "وفي حديث سويد بن النعمان إباحة اتخاذ الزاد في السفر، وفي ذلك رد على الصوفية! الذين يقولون: لا ندخر بعد؛ فإن غدًا له رزق جديد!!

وفي قوله -تعالى- للحاج: ﴿وتزودوا﴾ [البقرة: ١٩٧] ما يغني ويكفي» ١.هـ.

(٣) قال البطليوسي في "مشكلات الموطأ» (ص ٥٥)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٥٢): "والسويق: طعام يتخذ من قمح أو شعير، ثم يدق فيكون شبه الدقيق، فإذا احتيج إلى أكله ثرد؛ أي: بل بماء ولبن، أو ربّ، ونحو ذلك، وقال قوم: هو الكعك» ا.هـ.

(٤) بُلَّ بالماء؛ لما لحقمه من اليبس والقدم؛ قالمه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٥٢)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٥٢).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

وَمَضمَضنًا، ثُمَّ صَلَّى، وَلَم يَتَوَضَّأً».

٢١-٥٤ وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مسح»: «أَخبَرَنا») مُحمَّدِ ابنِ المُنكدِر، وعَن صَفوانَ بنِ سُلَيم؛ أَنَّهُمَا أَخبَراهُ: عَن محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ المُديرِ:
 الحارِثِ التَّيمِيِّ، عَن ربيعةَ بنِ عبدِاللَّهِ بنِ الهُديرِ:

أَنَّهُ تَعَشَّى مَعَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَم يَتُوَضًّا.

أَنَّ عُثمَانَ بنَ عَفَّانَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «مص»] أَكَلَ خُبزًا ولَحمًا، ثُمَّ مَضمَضَ (في رواية «مص»: «قمضمض»)، وغي رواية «مح»: «قمضمض»)، وغَسَلَ يَدَيهِ (في رواية «مص»: «يده»)، وَمَسَحَ (في رواية «مص»: «ثم مسح») بهما وَجهَهُ (في رواية «مح»: «ثمٌ مسَحهُما بِوَجهِهِ»)، ثُمَّ صَلَّى، وَلَم يَتَوَضَّأ.

. ٥٦ - وحدَّثني عن مالكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

۱-0٤ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٩/ ٦٤)، ومحمد بن الحسن (٣١/ ٣١)، وسويد بن سعيد (٧٥/ ٥٣ -ط البحرين، أو ٣٤/٥٧ -ط دار الغرب). قلت: وسنده صحيح؛ رجاله ثقات.

٥٥-٢٢- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٩/ ٦٥)، وسويد بـن سعيد (٧٥/ ٥٤ -ط البحرين، أو ص٥٧ -دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٣٩/ ٣٢).

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٢١/ ١١٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثــار» (١/ ٢٨/)، والبيهقي (١/ ١٥٧) من طريق ابن وهب، وابن بكير، والقعنبي، كلهم عن مالك به. قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

٥٦ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (١/ ٣٠/ ٦٦)، وسوید بن سعید
 ٥٥ / ٥٥ - ط البحرین، أو ٥٥/ ٣٥ -ط دار الغرب)، والقعنبي (ص ١٠١) عن مالك به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإعضاله، لكن الأثر عنهما صحيح؛ فقد أخرجه البيهقي -موصولاً- (١/ ١٥٧ و ١٥٨) بسند صحيح عنهما.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَنَّ عليَّ بنَ أَبِي طالبٍ، وعبدَاللَّهِ بنَ عبَّــاسٍ [-رَضِــيَ اللَّـهُ عَنهُمَــا - «قع»] كَانَا لا يَتُوضَّانَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

أَنَّهُ سَأَلَ (في رواية «مح»: «قَالَ: سَأَلتُ») عبدَاللَّهِ بنَ عَامِرِ بنِ رَبِيعَةَ [العَدَوِيَّ - «مح»] عَنِ الرَّجُلِ يَتَوَضَّا لِلصَّلاةِ، ثُمَّ يُصِيبُ طَعَامًا (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»: «الطعام») قَد مَسَّتهُ النَّارُ: أَيَتَوَضَّا أُ [مِنهُ - «مح»]؟ قَالَ (في رواية «بك»: «فقال») [عبدُاللَّهِ بنُ عَامِرِ بسنِ رَبِيعَةَ - «مص»، و«بك» (۱)]: [قد - «مح»] رَأَيتُ أَبِي يَفْعَلُ ذَلِك، وَلا (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»، و«قع»، و«بك»: «ثم لا») يَتَوَضَّا أُ.

٨٥- ٢٤- وحدَّثني عن مالكٍ، عَن أَبِي نُعيمٍ (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَــا»)

۷۵-۲۳- **موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۳۰/ ۲۷)، ومحمد بن الحسن (۳۹/ ۳۳)، والقعنبي (ص ۱۰۱ - ۱۰۱).

وأخرجه البيهقي (١/ ١٥٨) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

(۱) كما في «السنن الكبرى» (۱/ ۱۵۸).

۱۰۱ - ۲۶ - **موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۳۰/ ۲۹)، والقعنــبي (ص ۱۰۱)، ومحمد بن الحسن (۳۸/ ۲۹)، وسوید بن ســعید (۷۵/ ۵۷ - ط البحریــن، أو ص ۵۸ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي (١/ ١٥٧) من طريق عبداللَّه بن يوسف، عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٦٧/ ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩) من طريق عطاء ابن أبي رباح وعمرو بن دينار، عن جابر به.

وسنده صحيح.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

وهبِ بنِ كيسَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ جابرَ بنَ عبدِاللَّهِ الأنصاريَّ (في رواية «مح»: «قَالَ: سَمِعتُ جَابرَ بنَ عَبدِاللَّهِ»)، يَقُولُ:

رَأَيتُ أَبَا بَكرِ الصِّدِّيقَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع»، و«مح»، و«مص»] أَكَلَ لَحمًا، ثُمَّ صَلَّى، وَلُم يَتَوَضَّأ.

٩٥- ٢٥- وحدَّثني عن مالكٍ، عَن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ دُعِيَ لِطَعَامٍ (في رواية «مص»، و«قع»: «دُعِيَ رسولُ اللَّهِ عَلَيْ رَسُولَ اللَّه عَلَيْ الله عَلَي مِنهُ، ثُمَّ تَوَضَاً وَ (في رواية «مص»، و«قع»، و«قع»، و«قع»، و«قع»، و«قع»، وسعد»، و«قع»، وقع»، وقع»، وقع»، وقعه، ثُمَّ الله عَنوَضًا.

٠١- ٢٦- وحدَّثني عن مالك، عَن مُوسى بنِ عُقبةً، عَـن عبدِالرَّحمنِ

٩٥-٥٩ صحيح - رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ٣٠/ ٦٨)، والقعنـبي (١٠١/ ٣٠)، وسويد بن سعيد (٥٧/ ٥٦ - ط البحرين، أو ص ٥٥ - ط دار الغرب).

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وقد وصله عبدالرزاق في «المصنف» (٦٣٩)، وأبو داود (١٩١)، وأحمد (٣/ ٣٢٢) من طريق ابن جريج: أخبرني محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله به.

وسنده صحيح، وصححه ابن حبان (١١٣٠).

قال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في "صحيح سنن أبي داود" (١٧٦): "صحيح".

٢٠-٢٦- موقوف حسن - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٠ - ٣١/ ٧٠).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٦٩)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٢٢/ ١٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٥٨) من طرق عن مالك به.

قلت: سنده حسن؛ عبدالرحمن روى عنه جمع، ووثقه ابن حبان، وقال أبـو حاتم الرازي: ما بحديثه بأس.

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

ابن زيد الأنصاري :

أَنَّ أَنَسَ بِنَ مَالِكُ قَدِمَ مِنَ العِرَاقِ، فَدَخَلَ عَلَيهِ أَبُو طَلَحَةَ [الأنصاريُّ - «مص»] وَأَبِيُّ بِنُ كَعِبٍ، فَقَرَّبَ لَهُمَا (في رواية «مص»، و«بك»: «إليهما») طَعَامًا قَد مَسَّتُهُ النَّارُ، فَأَكَلُوا مِنهُ، فَقَامَ أَنَسُ [بنُ مالكِ - «مص»] فَتَوَضَّا، فَقَالَ أَنِسُ إبنُ كعبٍ: مَا هَذَا يَا أَنَسُ ؟! أَعِرَاقِيَّةٌ (١) ؟ فَقَالَ أَنَسٌ: لَيَتَنِي لَم أَفعَل، وَقَامَ أَبُو طَلحَةً وَأُبِيُّ بِنُ كعبٍ فَصَلَّيًا، وَلَم يَتَوَضَّا.

#### ٦- بابُ جامع الوضوء

٢١- ٢٧ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُروةً، عَن أَبيهِ (٢):

(١) أي: أبالعراق استفدت هذا العلم، وتركت عمل أهــل المدينة المتلقى عـن النبي ﷺ؟!

۱۱-۲۷- صحيح لغيره - رواية أبي مصعب الزهـري (۱/ ۳۱/ ۷۱)، والقعنـبي (۳۱/ ۳۱).

وأخرجه البيهقي في «الخلافيات» (٢/ ٨٢ ٣٦٤) من طريق ابن بكير، عن مالك به. وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/ ١٨٩/ ٤٩ -ط دار الوطن، أو ١/ ٣٨٩/ ٥٤ -ط مؤسسة قرطبة)، و«إتحاف دار العاصمة، أو ١/ ٣٦٨/ ٤٩ -ط دار الوطن، أو ١/ ٣٨٩/ ٥٤ -ط مؤسسة قرطبة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٣٦٧/ ٢٠١ - ط الرشد)، وأحمد (٥/ ٢١٥)، والحميدي (١/ ٢٠٢/ ٢٢١)، والطبراني في «المحجم الكبير» (٤/ ٢٨/ ٣٧٤)، والبيهقي في «الحلافيات» (٢/ ٨٤/ ٣٢٤)، والبيهقي في «الحلافيات» (٢/ ٨٤/ ٣٢٥) من طريق يحيى بن سعيد وسفيان بن عيينة، كلاهما عن هشام بن عروة به مرسلاً.

قلت: وسنده ضعيف؛ لإرساله.

لكن الحديث صحيح بشواهده الكثيرة. وانظر: «الخلافيات» (٢/ ٧٦ -وما بعدها).

(٢) قال الحافظ ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٥٥): «هكذا –هذا الحديث– عند جماعة رواة «الموطأ»؛ إلا ابن القاسم في رواية سحنون، رواه عن مالك عن هشام، عـن أبيـه، عن أبي هريرة.

ورواه بعض رواة ابن بكير، عن ابن بكير، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ وهذا خطأ وغلط بمن رواه عن مالك هكذا، أو عن هشام -أيضًا-، أو عروة...». =

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَن الاستِطَابَةِ (١)، فَقَالَ:

«أَوَ<sup>(۲)</sup> لا يَجدُ أَحَدُكُم ثَلاثَةَ (في رواية «مص»: «بثلاثة») أَحجَار؟».

٦٢ - ٢٨ - وحدَّثني عن مالك، عن العلاء بن عبدالرَّحمن، عن أبيه،

= وقال في «التمهيد» (٢٢/ ٣٠٨): «هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة مرسلاً؛ إلا ما ذكره سحنون -في رواية بعض الشيوخ عنه-: عن ابن القاسم، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وقد روي عن ابن بكير -أيضًا- في «الموطأ» هكذا: عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهذا غلط فاحش، لم يروه أحد كذلك لا من أصحاب هشام، ولا من أصحاب مالك، ولا رواه أحد عن عروة عن أبي هريرة، وإنما رواه بعض أصحاب عروة، عن عروة، عن عائشة -وهو مسلم بن قرط-، وأما هشام بن عروة؛ فاختلف عليه فيه: فطائفة ترويه عنه عن أبيه مرسلاً -كما رواه مالك-، وطائفة ترويه عنه عن عمرو بن خزيمة المدني، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن خزيمة بن ثابت، وطائفة ترويه عنه عسن أبي وجزة، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه خزيمة بن ثابت...».

ثم فصل -رحمه الله- أوجه الاختلاف.

(١) طلب الطيب، قال أهل اللغة: الاستطابة: الاستنجاء، يقال: استطاب وأطاب إطابة -أيضًا-؛ لأن المستنجي تطيب نفسه بإزالة الخبث عن المخرج، وهي والاستنجاء والاستجمار بمعنَّى واحد؛ إلا أن الاستجمار لا يكون إلا بالأحجار، والآخران يكونان بالماء، ويكونان بالأحجار. وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٥٢ - ٥٣)، و«الاستذكار» (٢/ ١٥٨ - ١٥٨).

(٢) قمال البطليوسي في «مشكلات الموطماً» (ص ٥٥ - ٥٦)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٥٣): «هذه الواو عند سيبويه وأصحابه (واو العطف) دخلت عليها ألمف الاستفهام، فأحدثت في الكلام ضربًا من التقرير.

وقد تكون للاستفهام الذي لا تقرير فيه، وقد تحدث في الكلام معنى التوبيخ؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَفْكُلُما جَاءُكُم رسول بما لا تهوى أنفسكم﴾ [البقرة: ٨٧]؛ فهي تستعمل على وجهين: أحدهما: تقرير المخبر على بعض ما أخبر به.

والثاني: عطف كلام المخاطب على كلام المحدث...» ا.هـ.

۱۲-۲۸ صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۳۱ - ۳۲/ ۷۲)، والقعنبي (سا ۱۰۱ - ۲۸)، وابن القاسم (۱۸۷/ ۱۳۳).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

## عن أبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إلى الْمَقبَرَةِ، فَقَالَ:

«السَّلامُ عَلَيكُم دَارَ قُومِ (١) مُؤمنينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُم لاحِقُونَ (٢)،

= وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٢١٨) من طريق معن بن عيسى، عن مالك به.

وأخرجه مسلم -أيضًا- من طريق إسماعيل بن جعفر والدراوردي، كلاهما عن العلاء به.

(۱) قَال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٣٧-١٣٨): «وأما (دار قوم)؛ فهـو بنصب (دار).

قال صاحب «المطالع»: هو منصوب على الاختصاص، أو النداء المضاف، والأول أظهر. قال: ويصح الخفض على البدل من الكاف والميم في «عليكم».

والمراد بالدار -على هذين الوجهين الأخيرين-: الجماعة أو أهل الـدار، وعلى الأول مثله، أو المنزل» ا.هـ.

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٦٦-١٦٧): «وأما قوله -عليه السلام-: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»؛ ففي معناه قولان:

أحدهما: أن الاستثناء مردود على معنى قوله: دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون في حال الإيجان؛ لأن الفتنة لا يأمنها مؤمن وعاقل، ألا ترى قول إبراهيم: ﴿واجنبني وبني أن نعبد الأصنام﴾ [إبراهيم: ٣٥]، وقول يوسف: ﴿توفني مسلمًا وألحقني بالصالحين﴾ [يوسف: ١٠١]، وكذلك كان نبينا ﷺ يقول: «اللهم اقبضني إليك غير مفتون».

والوجه الآخر: أنه قد يكون الاستثناء في الواجبات التي لا بد من وقوعها ليس على سبيل الشك، ولكنها لغة العرب، ألا ترى قول الله -تعالى-: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ءامنين﴾ [الفتح: ٢٧].

والشك لا سبيل إلى إضافته إلى الله -تعالى عن ذلك علام الغيوب-» ١.هـ.

ونحوه قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٥٦-٥٧).

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٣٨): «وأما قوله ﷺ: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»؛ فأتى بالاستثناء مع أن الموت لا شك فيه.

وللعلماء فيه أقوال؛ أظهرها: أنه ليس للشك، ولكنه ﷺ قاله للتبرك، وامتثال أمر اللّه -...» ا.هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

وَدِدتُ<sup>(۱)</sup> أَنِّي قَد رَأَيتُ إِخوَانَنَا<sup>(۱)</sup>»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسنَا بِإِخوَانِكَ؟ قَالَ (فِي رواية «قس»: «فَقَالَ»): «بَل أَنتُم أَصحَابِي<sup>(۱)</sup>، وَإِخوَانَنَا الَّذِينَ لَم يَاتُوا بَعدُ، وَأَنَا فَرَطُهُم (<sup>1)</sup> على الحَوضِ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيفَ تَعرِفُ مَن يَعدُ وَأَنَا فَرَطُهُم أَنَّ عَلى الحَوضِ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيفَ تَعرِفُ مَن يَاتِي بَعدَكَ مِن أُمَّتِك؟ قَالَ: «أَرَأَيتَ لَو كَانَـ[ست - «قس»] لِرَجُلِ خَيلٌ غُرٌ (<sup>0)</sup> يَاتِي بَعدَكَ مِن أُمَّتِك؟ قَالَ: «أَرَأَيتَ لَو كَانَـ[ست - «قس»] لِرَجُلٍ خَيلٌ غُرٌ (<sup>0)</sup> مُحَجَّلَةٌ (<sup>1)</sup> فِي خَيلٍ دُهمٍ (<sup>()</sup>) بُهم (<sup>()</sup>)، ألا يَعرِفُ خَيلَهُ؟»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُـولَ مَنْ مَنْ اللَّهُ عَرْ (<sup>()</sup>) مُعرَفًا لَهُ اللَّهُ عَلَيْهُ؟»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُـولَ

(١) قال النووي: «قال العلماء: في هذا الحديث جواز التمني لا سيما في الخير ولقاء الفضلاء وأهل الصلاح.

والمراد: وددت أنا قد رأينا إخواننا؛ أي: رأيناهم في الحياة الدنيا.

قال القاضي عياض: وقيل: المراد: تمني لقائهم بعد الموت» أ.هـ.

(٢) قال الحافظ ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٦٧): «فيه دليل على أن أهل الديـن والإيمان كلهم إخوة في دينهم، قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا المؤمنونَ إِخْوَةَ ﴾ [الحجرات: ١٠]» ا.هـ.

(٣) لم ينف بذلك أخوتهم، ولكن ذكر مزيتهم الزائدة بالصحبة، واختصاصهم بها، فهؤلاء إخوة صحابة، والذين لم يأتوا: إخوة ليسوا بصحابة.

(٤) يريد: أنه يتقدمهم إليه، ويجدونه عنده، يقال: فرطت القوم؛ إذا تقدمتهم؛ لترتاد لهم الماء، وتهيىء لهم الدلاء والرشاء، وافترط فلان ابنًا له؛ أي: تقدم له ابن، وقيل معناه: أنا أمامكم، وأنتم ورائى؛ لأنه يتقدم أمته شافعًا، وعلى الحوض.

وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٥٧)، و«الاقتضاب» (١/ ٥٤ - ٥٥).

(٥) جمع: أغر، ذو غرة؛ وهي بياض في جبهة الفرس.

(٦) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٥٨): «و «التحجيل»: بياض يبلغ نصف الوظيف -أي: الساق- أو ثلثه، أو ثلثيه، بعد أن يتجاوز الأرساغ، لا يبلغ الركبتين والعرقوبين.

ولا يكون التحجيل واقعًا بيد أو يدين، حتى يكون معهما أو معها رِجْلانِ أو رِجْلٌ الـهـ.

(٧) جمع: أدهم، والدهمة: السواد.

(٨) قال البطليوسي في «مشكلات الموطاً» (ص ٥٨): ««والبهم»: الشديد الخضرة حتى تشبه السواد.

والبهم: جمع بهيم، وهو الذي لا شية به، ولا وضح أي لون كان.

والأصل: بهم، فسُكِّن؛ لتتابع الضمتين؛ كعنق وعنق» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

اللَّهِ! قَالَ: «فَإِنَّهُم يَأْتُونَ يَومَ القِيَامَةِ غُرُّا(۱) مُحَجَّلِينَ (۲) مِن [أَثَرِ - «قع»] الوُضُوء، وَأَنَا فَرَطُهُم على الحَوضِ، فَلا يُذَادَنَّ (في رواية «مص»، و«قس»، و«قع»، وْ«بك» («بك» (۳): «فليذادن») رجَالٌ عَن حَوضِي، كَمَا يُذَادُ....

(١) أصل الغرة: لمعة بيضاء في جبهة الفرس، ثم استعملت في الجمال والشهرة، وطيب الذكر، والمراد هنا:
 الكائن في وجوه أمته ﷺ.

(٢) من التحجيل، والمراد: النور -أيضًا-.

(٣) كما في «السنن الكبرى» (١/ ٨٣)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٨١/ ٩٦)؛ وهو كذلك في رواية معن بن عيسى عند مسنم.

أي: لا يطردن، فلا يفعلن أحد فعلاً يذاد به عن حوضي.

قال البطليوسي في "مشكلات الموطأ" (ص ٥٨ - ٥٩): "(الفليذادن)؛ فليدفعن، واللام لام القسم؛ كأنه قال: "والله ليذادن)؛ أي: أن هذا سيكون لا محالة، وكذلك كل فعل مضارع تدخل أوله هذه اللام مع النون الثقيلة -أو الخفيفة-؛ فإنما هو على نية القسم؛ كقوله -تعالى-: ﴿وليعلمن الله الذين ءامنوا﴾ [العنكبوت: ١١]، و﴿لتبلون في أموالكم﴾ [آل عمران: ١٨٦].

ويروى: "فلا يذادن" على معنى النهي، وذلك أن العرب قد توقع النهي عـن الفعـل، ومرادهـا غـيره؛ إذا كان أحد الفعلين متعلقًا بالآخر، يوجد بوجوده ويرتفع بارتفاعه، فتقول للرجل: لا يضربنك، ولا يـأكلنك الأسـد؛ أي: لا تتعرض لذلك بأن تفعل فعلاً يؤذيك إليه.

ومن هذا الباب قول الله -تعالى-: ﴿ فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ [البقرة: ١٣٢]، فليس الموت بفعل لهم؛ فينتهوا عنه، ولكنه السبب الذي من أجل توقعه يجب على الإنسان أن يثبت على الإسلام، ويقدم الأعمال المرضية.

والمعنى: لا يجدنكم الموت إذا جاء إلا على هذه الحالة» ا.هـ.

الأول: قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٧٨): «وأما رواية يحيى: «فلا يذادن» على النهبي؛ فقيل: إنه قد تابعه على ذلك ابن نافع ومطرف».

ولم يذكر الروايات الأخرى المشهورة.

الثاني: أن البغوي رواه في «شرح السنة» (١٥١) من طريق أبي مصعب الزهري بلفــظ «فليــذادن»، وكــذا هو في رواية القعنبي، لكن محققه تصرف في لفظه –باعترافه– بناءً على رواية يحيى الليثي، وهكذا فليكن التحقيق!!

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

البَعِيرُ(') الضَّالُ<sup>(۱)</sup>، أُنَادِيهِم (في رواية «قس»: «فَأْنَادِيهِم»): أَلَا هَلُمَّ! أَلَا هَلُمَّ! أَلَا هَلُمَّ! أَلا هَلُمَّ! [ثلاثًا - «قس»]، فَيُقَالُ: إِنَّهُم قَد بَدَّلُوا بَعدَكَ (نَ)، فَأَقُولُ: فَسُحقًا! فَسُحقًا! فَسُحقًا! فَسُحقًا! أَنْهُم .

٦٣ - ٢٩ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُـروةً، عَـن أبيهِ، عَـن

(١) يطلق على الذكر والأنشى من الإبل؛ بخلاف الجمل؛ فإنه الذكر، كالإنسان والرجل.

(٢) الذي لا رب له فيسقيه.

(٣) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٥٩)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٥٨): «وقوله: «هلم»: هذه الفصيحة القرشية لا يلحقون [بها] ضمير الاثنين، ولا الجماعة، ولا المؤنث، ويدعونها مفردةً في كل حال؛ لأنها مركبة من (هاء) -التي هي للتنبيه-، و«لم» -التي بمعنى الأمر-.

وعلى هذه اللغة جاء القرآن، قال الله -تعالى-: ﴿هلم إلينا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وبنو تميم يجرونها مجرى الفعل...» ا.هـ.

(٤) قيل: معناه: غيروا سنتك.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٨٤): «كل من أحدث في الدين ما لا يرضاه الله، ولم يأذن به؛ فهو من المطرودين عن الحوض، وأشدهم من خالف جماعة المسلمين، وفارق سبيلهم؛ كالخوارج، والروافض، والمعتزلة، وجميع أهل الزيغ والبدع، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر، فكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر».

(٥) بسكون الحاء وضمها، لغتان؛ أي: بعدًا، وهو منصوب على تقدير: ألزمهم الله سحقًا، أو سحقهم سحقًا. وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٥٩)، و«الاقتضاب» (١/٥٨-٥٩).

۳۳-۲۹- صحیح - روایه آبی مصعب الزهری (۱/ ۳۳- ۳۳/ ۷۷)، والقعنبی (۱/ ۳۳- ۳۳/ ۷۳)، والقعنبی (۳۸/ ۳۸- ط دار الغرب)، وسوید بن سعید (۷۱/ ۵۸- ط البحرین، أو ۵۸/ ۳۳- ط دار الغرب)، وابن القاسم (۶۸۹- ۶۹/ ۶۷۱- تلخیص القابسی).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (۱/ ۹۱)، و«الكبرى» (۱/ ۱۰۳/ ۱۷۶)، وابن حبان في «صحيحه» (۳/ ۳۱۰–۳۱٦/ ۱۰٤۱- «إحسان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (۱/=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

حُمرانَ [بنِ أَبانَ - «حد»] -مولى عُثمَانَ بن عَفَّانَ-:

أَنَّ عُثْمَانَ بِنَ عَفَّانَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «حد»، و«قع»] جَلَسَ على المَّقَاعِدِ<sup>(۱)</sup>، فَجَاءَ المُؤذُنُ، فَآذَنَهُ<sup>(۱)</sup> بِصَلاةِ (في رواية «قس»: «لِصَلاةِ») العَصرِ، فَدَعَا بِمَاء فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: واللَّهِ لأَحَدُّ ثَنَّكُم حَدِيثًا لَولا أَنَّهُ (في رواية «قس»، و«بك»، و«قع»: «آية») فِي كِتَابِ اللَّهِ [-عَزَّ وَجَلَّ - «قع»]، مَا حَدَّثَتُكُمُوهُ، ثُمَّ قَالَ: [إنِّي - «مص»، و«حد»] سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«مَا مِنَ امرِىء يَتَوَضَّأُ، فَيُحسِنُ وُضُوءَهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلاةَ؛ إِلاَّ غُفِرَ لَهُ مَا بَينَهُ وَبَينَ الصَّلاةِ الاخرَى (٣) حَتَّى يُصَلِّيهَا».

قال يحيى: قَالَ مالكٌ: أُرَاهُ (في رواية «قع»: «أرى») يُرِيدُ هَذِهِ الآية (٥٠):

= ١٩٢/ ٢٠٩)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطاً» (٥٧٣- ٥٧٤/ ٧٦٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ١١/ ٢٧٣٠)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٧٩/ ٩٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٣٢٥)، وابن النحاس في «المجلس التاسم من أماليم» (١١٤/ ١) من طرق عن الإمام مالك به

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وأخرجه البخاري (١٦٠)، ومسلم (٢٢٧) من طرق أخرى عن هشام بن عروة به.

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٨٨): «هي مصاطب حول المسجد، وقيل:
 حجارة بقرب دار عثمان، يقعد عليها مع الناس».

وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٥٥-٦٠)، و«الاقتضاب» (١/ ٥٩ - ٦٠).

قال عياض: ولفظها يقتضي أنها مواضع جرت العادة بالقعود فيها.

(۲) أعلمه. (۳) أي: التي تليها.

(٤) أي: أظن عثمان.

(٥) في «الصحيحين» عن عروة: أن الآية: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى...﴾ [البقرة: ١٥٩]، والمعنى: لولا آية التمنع من كتمان شيء من العلم؛ ما حدثتكم به، هذا هو الصحيح؛ لأن عروة -راوي الحديث- ذكره بالجزم؛ فهو أولى؛ لأن مالكًا إنحا ظنه. وانظر: «فتح الباري» (١/ ٢٦١):

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا (١) مِنَ اللَّيلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبِنَ السَّيِّئَاتِ ذُلِكَ ذِكرَى لِلذَّاكِرِينَ ﴾ [هود: ١١٤].

٣٠- ١٤- وحدَّثني عن مالك، عن زيد بنِ أسلم، عن عطاء بنِ يسار،

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٦٠): ««والزلف»: الساعات، واحدها: زلفة، وسميت بذلك من الازدلاف؛ وهو القرب، والساعات يقرب بعضها من بعض، ويتصل به اله. وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٦٠).

۲۶-۰۳- صحیح نغسیره - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۳۳- ۳۲/ ۷۶)، والقعنبي (۲/ ۱۰ - ۳۳/ ۳۶)، وسوید بن سعید (۷۱/ ۹۹- ط البحرین، أو ۵۸- ۹۹/ ۳۷ -ط دار الغرب).

وأخرجه ابن رشيد في «ملء العيبة» (ص٤٥ - قسم الحرمين) من طريق عبيدالله بن يحيى، عن أبيه يحيى بن يحيى الليثي به.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (١/ ٧٤ – ٧٥)، و «الكبرى» (١/ ٨٦ – ٨٧/ ١٠٦)، و «مسند حديث مالك»؛ كما في «ملء العيبة» (ص ٥٦)، وأحمد (٤/ ٣٤٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٢٢)، و «الأوسط» (١/ ٢٩٨ – ٢٩٩)، والمروزي في «قيام الليل» (ص ٣٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٣١٦/ ٣٤٣)، والحاكم (١/ ٢١٩ – ١٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٨١)، و «شعب الإيمان» (٣/ ١٣/ ٢٧٣٤) من طرق عن مالك به.

وأخرجه ابن ماجه (۱/ ۱۰۳ – ۱۰۴/ ۲۸۲)، وابن رشيد في «ملء العيبة» (ص ٤٣ – ٤٤) من طريق حفص بن ميسرة وروح بن القاسم، كلاهما عن زيد بن أسلم به.

وقال الحاكم: «صحيح على شرطهما، ولا علة له، والصنابحي صحابي مشهور»، وتعقبه الذهبي: «قلت: لا».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٩١): «يعنى: ليس صحابيًا مشهورًا، بل هو مختلف في صحبته.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

عَن عبدِاللَّهِ الصُّنَابِحِيِّ (١): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلِيْهُ قَالَ:

"إِذَا تُوَضَّأُ العَبدُ المُؤمِنُ، فَتَمَضمَضَ (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «فمضمض»)؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن فِيهِ (٢)، وَإِذَا (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «فمضمض)؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن أَنفِهِ، و«حد»: «استنشق»)؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن أَنفِهِ،

= وقال في «رد على ابن القطان» (الورقة ٣، ورقم ١٤ - المطبوعة): «كاد أن يكون صحابيًا لقدومه بعد وفاة النبي ﷺ».

وقد تعقبه الناجي -أيضًا-، وأطال النفس في ذلك، وحكى الخلاف فيه: هـل يسـمى عبدالله الصنابحي؟ أم أبو عبدالله الصنابحي -واسمه عبدالرحمن بن عسيلة-؟ ورجح الثـاني، والله أعلم.

وإنما أوردت حديثه هنا؛ لشواهده المذكورة في الباب» ا.هـ.

وهذا أحسن من قوله في «مشكاة المصابيح» (١/ ١٨٣): «إسناده صحيح»! فتنبه.

وصححه شيخنا -رحمه اللَّه- في «صحيح النسائي» (١٠٠)، و«صحيح ابن ماجـه» (٢٢٨)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (١٨٥)، و«مشكاة المصابيح» (٢٨٤ - «هداية»).

قلت: إسناد الحديث ضعيف؛ لإرساله، لكن متنه صحيح لغيره؛ لشواهده الكثيرة عن عثمان، وعمرو بن عبسة، وأبي أمامة، وثعلبة بن عباد عن أبيه -رضي الله عنهم-.

وانظر -لزأما-: «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٩١–١٩٤).

(۱) قال الترمذي في «العلل» (۱/۷۷- ۱۹/۱) - ونقله عنه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (۲/ ۱۹۰)، و «التمهيد» (۶/ ۳۰ - ۳۱) -: «سألت أبا عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصنابحي ... (وذكره)، فقال: مالك بن أنس وهم في هذا الحديث، وقال: عبدالله الصنابحي - وهو أبو عبدالله الصنابحي واسمه: عبدالرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبي ﷺ، وهذا الحديث مرسل».

قال ابن عبدالبر: «هو كما قال البخاري».

(٢) قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٢/ ١٦ و ٤١): «ذكر خروج الخطايـا استعارة لحصول المغفرة عند ذلك، لا أن الخطايـا في الحقيقـة شـيء يحـل في المـاء؛ أي: لأنهـا ليست بأجسام، ولا كائنة في أجسام، فتخرج حقيقةً».

(٣) استفعل؛ أخرج ماء الاستنشاق.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

فَإِذَا غَسَلَ وَجِهَهُ ؛ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِن وَجِهِ ، حَتَّى تَخرُجَ مِن تَحتِ أَشْفَارِ عَينَهِ (١) ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيهِ ؛ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِن يَدَيهِ ، حَتَّى تَخرُجَ مِن تَحتِ أَظْفَارِ (٢) يَدَيهِ ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ ؛ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِن رَأْسِهِ ، حَتَّى تَخرُجَ مِن أَطْفَارِ أَي يَدَيهِ ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ ؛ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِن رَجليهِ ، حَتَّى تَخرُجَ مِن تَحتِ أَذُنَيهِ ، فَإِذَا غَسَلَ رَجليهِ ؛ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِن رَجليهِ ، حَتَّى تَخرُجَ مِن تَحتِ أَظْفَارِ رَجليهِ » قَالَ: «ثُهُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى المَسجِدِ وَصَلاتُهُ نَافِلَةً (٢) لَهُ ».

٣١- ٣١- وحدَّثني عن مالك، عَن سُهَيلِ بن أبي صَــالِح، عَـن أبيهِ،
 عَن أبي هُرَيرَةَ: أَنَّ (في رواية «قس»: «عَن») رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"إذا تَوَضَّا العَبدُ المُسلِمُ -أو المُؤمِنُ-، فَغَسَلَ وَجهَهُ ؛ خَرَجَت مِن وَجهِهِ كُلُ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيهَا بِعَينيهِ مَعَ المَاءِ -أو مَعَ آخِرِ قَطرِ المَاءِ- [أو نحو هذا - «مص»، و«قع»، و«قس»، و«حد»]، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيهِ ؛ خَرَجَت مِن [بين - هذا - «مص» يَديهِ كُلُ خَطِيئَةٍ بَطَشَتها (٤) يَدَاهُ مَعَ المَاءِ - أو مَعَ آخِرِ قَطرِ

<sup>(</sup>١) قال ابن قتيبة: «والعامة تجعل أشفار العين الشعر؛ وهو غلط، وإنحا الأشفار: حرف العين التي ينبت عليها الشعر، والشعر: الهدب».

وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص٢٠)، و«الاقتضاب» (١/ ٦٠ – ٢١).

<sup>(</sup>٢) جمع: ظفر، بضمتين، على أفصح لغاته.

<sup>(</sup>٣) أي: زيادة له في الأجر، على خروج الخطايا وغفرانها.

۱۰۳۰ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۳۴/ ۷۰)، والقعنبي (۱/ ۳۳/ ۵۰)، وسوید بن سعید (۷۷/ ۲۰ - ط البحرین، أو ۵۹/ ۳۸ - ط دار الغرب)، وابسن القاسم (٤٥٤/ ۳۹۹).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٤٤) عن سويد بن سعيد وابن وهب، كلاهما عن مالك به.

<sup>(</sup>٤) أي: عملتها، والبطش: الأخذ بعنف، وبطشت اليد: إذا عِملت؛ فهي باطشة.

وقـال ابـن عبدالـبر في «الاسـتذكار» (٢/ ٢٠١): «وفي روايـة بحيـــى، عــن مــالك: «بطشتهما» على التثنية، وكذلك في رواية ابن وهب، وفي ذلك ما لا يخفى من الوهم» ا.هــ.

<sup>(</sup>يميي) = يميى الليشي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

المَاء (١) –، فَإِذَا غَسَلَ رِجلَيهِ؛ خَرَجَت كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشْتَهَا رِجلاهُ (٢) مَعَ المَاءِ –أَوَ مَعَ الذُنُوبِ». –أَوَ مَعَ آخِرِ قَطرِ المَاءَ –، حَتَّى يَخرُجَ نَقِيًّا (٣) مِنَ الذُنُوبِ».

٣٦- ٣٢ وحدَّثني عـن مـالك، عَـن إسـحَاقَ بـنِ عبدِاللَّـهِ بـنِ أَبِـي طَلحةَ، عَن أَنَسِ بنِ مالكِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

«رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَحَانَت (١) صَلاةُ العَصرِ، فَالتَمَسَ النَّاسُ وَضُوءً (٥) (في رواية «مص»، و«قع»: «الوضوء»)، فَلَم يَجِدُوهُ، فَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ وَضُوءً (٥) فِي إِنَاءٍ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الإِنَاءِ يَدَهُ، ثُمَّ أَمَرَ

(١) قال الحافظ ابسن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٢٠١): «هـو شـك مـن الحمـدث -أيضًا-، ولا يجوز أن يكون ذلك من النبي -عليه السلام-، وإنما حمل الحمـدث على ذلك: التحري لألفاظ النبي ﷺ، والله أعلم» ا.هـ.

(٢) أي: مشى لها بهما، أو مشت فيها، قال -تعالى-: ﴿كلما أضاء لهـم مشـوا فيمهُ؛ فالضمير يرجع إلى خطيئة، ونصب بنزع الخافض، أو هو مصدر؛ أي: مشت المشية رجلاه. (٣) أي: نظيفًا.

٣٢-٦٦- صحيح - روايــة أبــي مصعــب الزهــري (١/ ٣٥/ ٧٦)، وابــن القاســم (١٦٥/ ١١٤- تلخيص القابسي)، والقعنبي (١٠٣- ١٠٤/ ٤١).

وأخرجه البخاري (١٦٩ و٣٥٧٣) عن عبدالله بن يوسف التنيسي وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ومسلم (٢٢٧٩/ ٥) من طريق معن بن عيسى وابن وهب، كلهم عن مالك به.

(٤) قربت، قبال البطليوسي في «مشكلات الموطئا» (ص ٦١)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٦١): «المعنى: وقد حانت، ولا بد من تقدير (قيد) ههنا؛ لأن الجملة في الحال موضع؛ لأنه إنما أراد: رأيت رسول الله ﷺ في هذه الحال، والماضي لا يصلح أن يكون حالاً إلا أن يكون معه (قد) مظهرةً أو مضمرةً» أ.هـ.

(٥) أي: ما يتوضؤون به.

 (٦) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٣٠٣): «جاء في هذا الحديث تسمية الماء وضوءًا، والوضوء -بفتح الواو-: هو الماء، والوضوء -بالضم- المصدر.

والعرب تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه، وما قرب منه» 1.هـ.. ونحوه في «إكمال المعلم» (٧/ ٢٣٩)، و«الفتح» (١/ ٢٧١).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

النَّاسَ يَتَوَضَّوُونَ (في رواية «مص»، و«قس»، و«قع»: «وأمر الناس أن يتوضَّوُوا») منهُ (۱)».

قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيتُ المَاءَ يَنبُعُ (٢) مِن تَحتِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ النَّـاسُ، حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِن عِندِ آخِرهِم (٣).

٣٧ - ٣٣ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نُعَيمِ بنِ عَبدِاللَّهِ المَدَنِيِّ المُجمِرِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيرَةَ يَقُولُ:

مَن تَوَضَّاً فَأَحسَنَ وُضُوءَهُ (في رواية «حد»: «الوضوء»)، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إلى الصَّلاةِ؛ فَإِنَّهُ (في رواية «مص»: «الصلاة») مَا دَامَ (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»، و«حد»: «كان») يَعمِدُ إِلَى الصَّلاةِ (١٤)،

قال عياض -كما في «فتح الباري» (١/ ٢٧٢)-: «نبع الماء، رواه الثقات من العدد الكثير، والجم الغفير عن الكافة، متصلة بالصحابة، وكان ذلك في مواطن اجتماع الكثير منهم في المحافل، ومجامع العساكر، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوي ذلك، فهذا النوع ملحق بالقطعي من معجزاته» ا.هـ.

قلت: وانظر: "إكمال المعلم" (٧/ ٢٤٢) للقاضي عياض، والحافظ تصرف في عبارته. ٧٦-٣٣- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٦/ ٧٨)، والقعنبي (ص٤٠١)، وسويد بن سعيد (٧٧/ ٦١- ط البحرين، أو ٥٩- ٢٠/ ٣٩- ط دار الغرب)، وحمد بن الحسن الشيباني (٣٤/ ٨)

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وهو في حكم المرفوع كما لا يخفي.

<sup>(</sup>١) أي من ذلك الإناء.

<sup>(</sup>٢) بضم الباء، ويجوز كسرها وفتحها؛ أي: يخرج.

<sup>(</sup>٣) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٧١): «قال الكرماني [في «شـرحه» (٣/ ٥)]: «(حتى) للتدريج، و(من) للبيان؛ أي: توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم، وهو كناية عن جميعهم، و(عند): بمعنى (في)؛ لأن (عند) -وإن كانت للظرفية الخاصة-، لكسن المبالغة تقتضي أن تكون لمطلق الظرفية، فكأنه قال: الذين هم في آخرهم» ا.هـ.

<sup>(</sup>٤) أي: ما دام مستمرًا على ما يقصد.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

وَإِنَّهُ يُكتَبُ لَهُ بِإِحدَى خُطوتَيهِ (١) حَسَنَةٌ، وَيُمحَى عَنهُ بِالْأَخرَى سَيْئَةٌ، فَإِذَا (فَي رواية «مح»: «فَإِن») سَمِعَ أَحَدُكُمُ الْإِقَامَة؛ فَلا يَسَعِ (٢)؛ فَإِنَّ أَعظَمَكُمُ أَلْإِقَامَةً؛ فَلا يَسَعِ (٢)؛ فَإِنَّ أَعظَمَكُمُ أَجْرًا، أَبعَدُكُم ذَارًا.

قَالُوا: لِمَ يَا أَبَا هُرَيرَةَ؟! قَالَ: مِن أَجلِ كَثْرَةِ الخُطَا(٣).

٦٨- ٣٤- وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سعيدٍ:

أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بِنَ الْمُسَيَّبِ يُسأَلُ عَنِ الوُضُوءِ (في رواية «مص»، و«قع»: «أَنَّهُ سَمِعَ رَجلاً يَسأَلُ سَعِيدَ بِنَ المُسيَّبِ عَنِ الوضوءِ») مِنَ الغَاثِطِ بِالمَاءِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا ذَلِكَ وُضُوءُ النِّسَاءُ (٤).

79 - ٣٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْاعرَجِ، عَن أَبِـي

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٢١)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٦٢): ««والخطوة، والخطوة» المصدر من خطوات؛ وهي المرة الواحدة من الخطو، وفرق الفراء بينهما؛ فقال: بالفتح المصدر، وبالضم ما بين القدمين» ا.هـ.

(٢) أي: لا يسرع، ولا يعجل في مشيته، بل يمشي على هينته؛ لثلا يخــرج عـن الوقــار
 المشروع في إتيان الصلاة.

وقال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص٦١): ««والسعي»: المشي سـريعًا كـان أو غـير سريع، ولكنه في هذا الحديث السرعة، وكثير من الناس يعتقدون أنه السير السريع خاصة» ا.هـ.

(٣) جمع: خطوة؛ وفيه فضل الدار البعيدة عن المسجد.

٣٦-٦٨- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٦/ ٧٩)، والقعنــي (١/ ٣٦/ ٧٩).

 (٤) يريد: أن الاستجمار بالحجارة يجزىء الرجل، وإنما يكون؛ أي: يتعين الاستنجاء بالماء للنساء، وهذا لا يراه مالك ولا أكثر أهل العلم.

٣٥-٦٩- صحيح - روايــة أبـي مصعـب الزهــري (١/ ٣٦- ٣٧/ ٨٠)، والقعنــيي (صـ ١٠)، وابن القاسم (٣٥٠/ ٣٢٢- تلخيص القابسي).

وأخرجه البخاري (۱۷۲)، ومسلم (۲۷۹/ ۹۰) عن عبدالله بن يوسف ويحيى بـن يحيى التميمي، كلاهما عن مالك به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

هُرَيرَةً: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ:

«إِذَا شَرِبَ (١) الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُم؛ فَلْيَعْسِلْهُ سَبِعَ مَرَّاتٍ».

٧٠- ٣٦- وحدَّثني عن مالك؛ أنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (في رواية

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٢٠٧): «كذلك قال مالك: «إذا شرب الكلب»، وسائر رواة هذا الحديث عن أبي الزناد وغيره -على كثرة طرقه عن أبي هريسرة-كلهم يقول: «إذا ولغ»، لا أعلم أحدًا يقول: «إذا شرب» غير مالك، والله أعلم» ا.هـ.

وقال في «التمهيد» (١٨/ ٢٦٤): «هكذا يقول مالك في هذا الحديث: «إذا شرب الكلب»، وغيره من رواة حديث أبي هريرة هذا -بهذا الإسناد وبغيره، على تواتر طرقه وكثرتها عن أبي هريرة وغيره-، كلهم يقول: «إذا ولغ الكلب»، ولا يقولون: «شرب الكلب»، وهو الذي يعرفه أهل اللغة» ا. هـ.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٢٧٤) -متعقبًا-: "وليس كما ادعى؛ فقد أخرجه ابن خزيمة [في "صحيحه" (٩٧)]، وابن المنذر [في "الأوسط" (٢٢٨)] من طريقين عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة بلفظ: "إذا شرب"؛ لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ: "إذا ولغ" " ١.هـ.

ثم قال الحافظ: «وقد رواه عن أبي الزناد -شيخ مالك بلفظ: «إذا شرب»- ورقاء بـن عمر: أخرجه الجوزقي، وكذا المغيرة بن عبدالرحمن؛ أخرجــه أبــو يعلــى [-ومــن طريقــه أبــو الشيخ الأصبهاني في «الجزء الثالث من عوالي حديثه»؛ كما في «الإمام» (١/ ٢٥٣)].

نعم؛ روي عن مالك بلفظ: «إذا ولغ»: أخرجه أبو عبيد في كتاب «الطهور» [(٢٠١)] له، عن إسماعيل بن عمر عنه -ومن طريقه أورده الإسماعيلي-، وكذا أخرجه الدارقطني في «الموطآت» -له- من طريق أبي على الحنفي عن مالك.

وهو في نسخة صحيحة من «سنن ابن ماجه» من رواية روح بن عبادة، عن مالك -أيضًا-، وكأن أبا الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى، لكن الشرب أخص من الولوغ؛ فلا يقوم مقامه» ا.هـ.

قلت: وانظـر -لزامًا-: «الإمام في معرفة أحماديث الأحكمام» (١/ ٢٥١- ٢٥٤)، و«البدر المنير» (٢/ ٣٢٢- ٣٢٤).

٧٠-٣٦- صحيح لغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٧/ ٨١) عن مالك به. =

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

= وقد وصله: الإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ٢٨٢)، والدارمي في «مسنده» (٤/ ٤٨/ ٥٠٠ «نتح المنان»)، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (١٠٢/ ٤٣)، ومحمد ابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٢٠٢ - ٣٠٢/ ١٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٠١/ ٤٤٤)، و«مسند الشاميين» (١/ ١٣٦/ ٢١٧)، وأبو يعلي في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٤١٤/ ٢٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٤١٤/ ٢٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٣٠ - ٣١٣/ ٣١٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٤٢/ ١٥١٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ٥/ ٢٥١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٤٢/ ١٥٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥ عربة السلولي، عن ثوبان به.

قلت: وهذا سند متصل، حسن الإسناد.

قال الحافظ ابن كثير في «إرشاد الفقيه الى معرفة أدلة التنبيه» (١٤٣/١): «سنده جيد».

قال شيخنا -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٢٣٢- ٢٣٣/ ١١٥): «وهـذا إسـناد حسن؛ رجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير ابن ثوبان، واسمه عبدالرحمن بن ثابت، وهــو مختلف فيه، والمتقرر: أنه حسن الحديث إذا لم يخالف».

وقال في «إرواء الغليل» (٢/ ١٣٦): «وهذا إسناد حسن متصل بالتحديث، ورجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير ابن ثوبان، وهو عبدالرحمن بن ثابت، وهو حسن الحديث».

وأخرجه أحمد (٥/ ٢٨٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٠٧٨) من طريق حريــز ابن عثمان، عن عبدالرحمن بن ميسرة، عن ثوبان به.

قال شيخنا -رحمه الله- في «الإرواء» (٢/ ١٣٦- ١٣٧): «رواه أحمد بإسناد صحيح إلى ابن ميسرة، وأما هذا؛ فقد وثقه العجلي، وروى عنه جماعة منهم: حريز بن عثمان، وقد قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات؛ فالإسناد صحيح -إن شاء الله تعالى-.

والحديث أورده الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٣٤/ ٣٦) بلاغًا، وقال ابن عبدالبر في «المقصى»: «هذا يستند ويتصل من حديث ثوبان عن النبي على من طرق صحاح».

وقال أبو عمرو ابن الصلاح في «رسالته في صلاة الرغائب» (ق١٠١) بعدما عـزاه لابن ماجه: «وله طرق صحاح»» ا.هـ.

وهو كما قال -رحمه الله-.

وصححه شيخنا -أيضًا- في اصحيح الترغيب والترهيب» (١٩٧).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«مص»: «أنَّ النَّبيُّ») ﷺ قَالَ:

«استَقِيمُوا<sup>(۱)</sup>؛ وَلَن تُحصُوا<sup>(۲)</sup>، وَاعمَلُوا وَ (في روايـة «مـص»: «واعلموا أنَّ») خَيرُ أَعمَالِكُمُ الصَّلاةُ، وَلا (في رواية «مص»: «لن») يُحَافِظُ على الوُضُوعِ إلاً مُؤمِنٌ (۳)».

## ٧- بابُ ما جاءَ في المسحِ بالرَّاسِ والأذنينِ

٧١- ٣٧- حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن نَافِعٍ:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ (في رواية «مص»، و«حد»: «عن عبدِاللَّهِ بنِ عُمرَ أَنَّه كان») يَأْخُذُ الماءَ بأَصبُعَيهِ لأذُنَيهِ (٤).

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٢١٤): «يعني: على الطريقة النهجة التي نهجت لكم، وسددوا وقاربوا؛ فإنكم لن تطيقوا الإحاطة بأعمال البركلها» أ.هـ.

(٢) قال البطليوسي في «مشكلات الموطا» (ص ٢٢)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٦٢): «الإحصاء في هذا الموضع بمعنى القدرة والطاقة؛ كقوله -عز وجل-: ﴿علم أن لن تحصوه﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله -عليه السلام-: «من أحصاها دخل الجنة».

وحقيقة الإحصاء: إحاطة العلم بالشيء حتى لا يشذ عنه بشيء، وذلك مما يشق في أكثر الأمور ويتعذر، فضرب مثلاً في عدم الطاقة والعجز عن الشيء الهـ.

(٣) أي: كامل الإيمان.

۷۱-۳۷- **موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۳۷/ ۸۲)، وسويد بــن سعيد (۷۸/ ۲۲- ط البحرين، أو ۲۰/ ۶۰- ط دار الغرب)، والقعنبي (۱۰۵/ ٤٥).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٦٥ و٢٦)، و«الخلافيات» (١/ ٣٤٣/ ١٣٥ و ١٣٥ / ١٣٥ / ١٣٥ و ١٣٥ / ١٣٦ و ١٣٥ و ١٣٦ / ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٥ و ١٣٠ و ١٣٥ و ١٣٠ و ١٣٥ و ١٣٥ و ١٣٥ و ١٣٥ و ١٣٥ و ١٣٠ و ١٣٠

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٩ و ٣٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٩٧) من طرق أخرى عن نافع به.

(٤) قال الباجي: يحتمل أن يأخذ الماء بأصبعين من كل يد، فيمسح بهما أذنيه، نحو حديث ابن عباس: أن باطن الأذنين يمسح بالسبابة، وظاهرهما بالإبهام.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٧٢ - ٣٨ وحدَّثني يَحيَى، عَن مَالِكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ جَابِرَ بنَ عبدِاللَّهِ الأنصارِيَّ (في رواية «مح»: «بَلَغَنِي عَن جَابِرِ بنِ عَبدِاللَّهِ أَنَّهُ») سُئِلَ عَنِ اللَّسحِ على العِمَامَةِ، فَقَالَ: لا؛ حَتَّى يُمسَحَ (في رواية «حد»، و«مص»: «يُمَسَّ») الشَّعرُ المَاء (في رواية «مح»، و«قع»: «يَمَسُّ الشَّعرَ المَاءُ»).

٣٧- ٣٩ وحدَّثني عَن مَالِكٍ، عَن هِشَامٍ بنِ عُروةً:

أَنَّ آبَاهُ عُرِوَةً بِنَ الزُّبِيرِ كَانَ يَنزِعُ العِمَامَةَ، وَيَمسَحُ رَأْسَهُ بِالْمَاءِ.

٧٤- ٠٤- وحدَّثني عن مالكِ، عَن نَافِع:

أَنَّهُ رَأَى صَفِيَّةً بِنتَ (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا نَافِعٌ قَالَ: رَأَيتُ صَفِيَّةَ ابنَـةَ») أَبِي عُبَيْدٍ –امـرَأَةَ عبدِاللَّـهِ بـنِ عُمـرَ– [تَتَوَضَّأُ و – «مـح»] تَـنزِعُ خِمَارَهَا، وَتَمسَحُ على رَأْسِهَا بالماءِ (في رواية «مح»: «ثُمَّ تَمسَحُ بِرَأْسِهَا)، وَنَافِعٌ (في روايـة

٧٢-٣٨ موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٧ - ٣٨/ ٨٨)، والقعنبي (ص٥٠١)، وسويد بن سعيد (٧٨/ ٣٣ - ط البحرين، أو ص ٢٠ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٤٥/ ٥٢).

٣٧-٧٣ مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٨/ ٨٤)، والقعنسيي (ص ١٠٥)، وسويد بن سعيد (٧٨/ ٦٤ -ط البحرين، أو ص ٢٠ – ط دار الغرب).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٦١) عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح.

٤٧-٧٤ مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٨/ ٨٥)، والقعني (الم ٢٥/ ٨٥)، والقعني (١/ ٢٥)، وسويد الحدثاني (٧٨/ ٦٥ - ط البحرين، أو ص ٦٠ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٤٥/ ٥٣).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٤)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٨/ ٥١)، والبيهقي (١/ ٦١) عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«مح»: «قَالَ نَافِعٌ: وَأَنَا») –يَومَئِذٍ– صَغِيرٌ<sup>(١)</sup>.

وَسُئِلَ مَالكُ (٢) عَنِ المَسحِ على العِمَامَةِ وَالخِمَارِ، فَقَالَ: لا يَنبَغِي أَن يَمسَحَ الرَّجُلُ وَلا المَرأَةُ على عِمَامَةٍ وَلا خِمَارِ (في رواية «مص»: «على العمامة والخمار»، وفي رواية «قع»: «عَلَى العِمامَةِ ولا عَلَى الخِمَارِ»)، وَليَمسَحَا على رُوُّ وسِهمَا.

وَسُئِلَ مالك (٣) عَن رَجُل تَوَضَّأَ، فَنسِي أَن يَمسَحَ على رَأسِهِ (في رواية «مص»، و«قع»: «بِرَأسِهِ») حَتَّى جُفَّ وَضُوءُهُ، قَالَ: أَرَى أَن يَمسَحَ (في رواية «مص»: «أرى المسح») بِرَأسِهِ، وَإِن كَانَ قَد صَلَّى: [رَأَيتُ - «مص»، و«قع»] أَن يُعِيدَ الصَّلاةَ (في رواية «قع»: «صلاته»).

## ٨- بابُ ما جاءَ في المسحِ على الخُفَّينِ

٧٥– ١٦– حَدَّثَنِي يحيى، عن مالكِ [بنِ أَنَسٍ – «مص»]، عَنِ (في رواية

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (١/ ٢٢)، وعبدالله بن وهب في «الموطأ»؛ كما في «التمهيد» (١١/ ١٢٣)، والشافعي في «المسند» (١/ ١٢٦/ ١٢٥ – ترتيبه)، و«الأم» (٧/ ٢٢٦)، وأحمد (٤/ ٢٤٧)، وأبنه عبدالله في «زوائد المسند» (٤/ ٢٤٧)، وأبنو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢١٦/ ٢٢٥)، وأبنو طاهر المخلص في «الفوائد» (ج١١/ ق ٢٣٣/ ب)، والبيهقي في «معرفة السنن والأثار» (١/ ٣٣٧/ ٢١٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ١٥٧) و و١٠١)، وابن

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٢١٧): «وفي هذا الحديث جواز شهادة الصغير إذا أداها كبيرًا، وفي معناها: جواز شهادة الفاسق إذا أداها تائبًا صالحًا، وشهادة الكافر إذا أداها مسلمًا» ا.هـ.

<sup>(</sup>۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۳۸)، والقعنبي (ص١٠٥-١٠٦).

<sup>(</sup>٣) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٨/ ٨٦)، والقعنبي (ص ١٠٦).

٧٥- ١٥- صحيح لغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٩/ ٨٧)، والقعنبي (١/ ٤٧)، ومحمد بن الحسن (٤٣/ ٤٧).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي - ٧٧٥ --

«مح»: «أخبرنا») ابنِ شهابِ [الزُّهرِيِّ - «مح»]، عَن عَبَّادِ بنِ زيادٍ -[وَهُــوَ - «مص»] مِن وَلَدِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةً: «مص»] مِن وَلَدِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةً:

=ناصر الدين الدمشقي في «إتحاف السالك» (٢١٦/ ٢٠٢) من طرق عن مالك به.

قال البيهقي: «قصَّر مالك بن أنس بإسناده؛ فرواه مرسلاً، وإنما رواه عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن المغيرة.

قال الشافعي: وهم مالك -رحمه الله-، فقال: عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة، وإنما هو مولى المغيرة بن شعبة» ا. هـ.

قال ابن عساكر: «أصاب الشافعي -رحمه الله- في أخذه على مالك -رحمه الله-، ووهم في قوله: مولى المغيرة...».

وقال ابن عبدالبر: «وإسناد هذا الحديث -من رواية مالك في «الموطأ» وغيره - إسناد ليس بالقائم؛ لأنه إنما يرويه ابن شهاب عن عباد بن زياد، عن عبروة وحمزة ابني المغيرة بن شعبة، عن أبيهما المغيرة بن شعبة...

(١) زيادة من رواية (يحيى الليثي).

قال الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (١١/ ١٢٠): «هكذا قال مالك في هذا الحديث: عن عباد بن زياد -وهو من ولد المغيرة بن شعبة - لم يختلف رواة «الموطأ» عنه في ذلك.

وهو وهم وغلط منه، ولم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب -ولا غيرهم- عليه، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة عند جميعهم.

وزاد يحيى بن يحيى في ذلك شيئًا لم يقله أحد من رواة «الموطأ»، وذلك أنه قال فيه: «عن أبيه المغيرة بن شعبة»، ولم يقل أحد -فيما علمت- في إسناد هذا الحديث: «عن أبيه المغيرة» غير يحيى بن يحيى.

وسائر رواة «الموطأ» عن مالك يقولون: عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد -وهو من ولم المغيرة بن شعبة -، عن المغيرة بن شعبة لا يقولون: «عن أبيه المغيرة»؛ كما قال يحيى، ولم

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ (١) فِي غَزوَةِ تَبُوكَ (٢)، قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَذَهَبتُ مَعَهُ بِمَاء، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ (في رواية «مص»، و«قع»: «النبي») عَلَيْ،

=يتابعه واحد منهم على ذلك.

كتبت هذا وأنا أظن أن يحيى بن يحيى وهم في قوله: «عن أبيه»، حتى وجدته لعبدالرحمن بن مهدي، عن مالك، عن ابن شهاب... كما قال يحيى.

وذكره أحمد بن حنبل [في «المسند» (٤/ ٢٤٧)] -وغيره-، عن ابن مهدي.

وذكر الدارقطني: أن سعد بن عبدالحميد بن جعفر قال فيه: «عن أبيه»؛ كما قال يحيى. قال: «وهو وهم» ا.هـ.

قلت: لكن وقع في مطبوع رواية «أبي مصعب الزهري» (٨٧): «عن أبيـــه المغـيرة بــن شعبة»، وهو وهم محض لم يتنبه له محققه!!

ويؤيد ما ذهبت إليه: أن الحافظ ابـن عسـاكر رواه في «تــاريخ دمشــق» (٢٨/ ١٥٦-١٥٧) من طريق أبي مصعب الزهري به، ليس فيه: «عن أبيه المغيرة...»! فتأمل!!

ثم قال ابن عبدالبر: «ورواية مالك لهذا الحديث عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، عن المغيرة مقطوعة، وعباد بن زياد لم ير المغيرة، ولم يسمع منه شيئًا».

قلت: وقال مصعب بن عبدالله الزبيري -كما في «المسند» (٤/ ٢٤٧)-: «أخطأ فيه مالك خطأ قبيحًا».

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «العلل» (١/ ٦٩/ ١٨٢)، و «الجرح والتعديل» (٦/ ٥٨) لابنه: «وهم مالك في هذا الحديث في نسب عباد بن زياد، وليس هو من ولد المغبرة...». وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٢): «وقال مالك: عباد بن زياد من ولد المغيرة، ويقال: إنه وهم».

وقال الدارقطني في «العلل» (٧/ ١٠٦): «وهم فيه مالك -رحمه الله-، وهذا نما يعتـــد به عليه؛ لأنه عباد بن زياد بن أبي سفيان...».

وانظر -لزامًا-: «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (٥/٩٣-٩٤).

(١) أي: لقضاء حاجة الإنسان.

(٢) مكان بينه وبين المدينة من جهة الشام أربع عشرة مرحلة، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

فَسَكَبِتُ عَلَيهِ الْمَاءَ، [قَالَ - «مح»]: فَعُسَلَ وَجهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخرِجُ (في رواية همص»، و«قع»: «ليخرج») يَلَيهِ مِن كُمَّي (في رواية «مص»: «كُمِّ») جُبَّتِهِ»)، يَلَيهِ مِن كُمَّي الجُبَّةِ (في رواية «مح»: «جَبَّتِه»)، وفي رواية «مص»: «كُمِّ جُبَّتِهِ»)، فَأَخرَجَهُمَا مِن تَحتِ الجُبَّةِ (في رواية «مح»: «جُبَّتِه»)، فَغَسَلَ يَلَيهِ، وَمَسَحَ برَأسِهِ، فَأَخرَجَهُمَا مِن تَحتِ الجُبَّةِ (في رواية «مح»: «جُبَّتِه»)، فَغَسَلَ يَلَيهِ، وَمَسَحَ برَأسِهِ، وَمَسَحَ على الحُقَّين (٢٠)، فَجَاءَ (في رواية «مح»: «ثُمَّ جَاءً») رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ وعبُدُالرَّحْنِ بنُ عوفٍ يَؤُمُّهُم، وقد صلّى بِهِم (في رواية «مح»، و«مص»، و«قع»] ركعة وقم - «مص»، و«قع»] ركعة وفي رواية «مح»: «فَصَلَى مَعَهُم رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ أَمُ صَلَى») الرَّكعَة الَّتِي بَقِيَت عَلَيهِم، فَفَزِعَ النَّاسُ [لَهُ - «مح»]، فَلَمَّا قَضَى (في رواية «مص»، و«قع»: «فَرَغَ») رَسُولُ اللَّهِ فَقَنِعَ النَّاسُ [لَهُ - «مح»: «ثُمَّ قَالَ لَهُم»): «[قد - «مح»] أحسَنتُم».

٧٦- ٧٦- وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «منح»: «حَدَّثَنَا») نَافِع،

وقال ابن دقيق العيد في «الإحكام» (١/ ١١٣): «وقد اشتهر جواز المسح على الخفين عند علماء الشريعة؛ حتى عد شعارًا لأهل السنة، وعد إنكاره شعارًا لأهل البدع» ا.هـ.

۲-۷۲ - **موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ٤٠/ ۸۸)، والقعني (۲- ۲۱/ ۸۸)، والقعني (۲- ۱۰۱/ ۸۸)، وسوید بن سعید (۷۹/ ۲۱ - ط البحرین، أو ۲۰ - ۱۱/ ۵۱ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۶۶/ ۶۹).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٢٦)، و«المسند» (١/ ١١٦/١٢١ -ترتيبه) -ومــن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٣٨/ ٤١٨)- عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٩٦/ ٢٦٧ و٧٦٣)، وأحمد (١/ ٣٥)، وابن ماجه (١/ ١٨١/ ٥٤٦) –مختصـرًا–، وابـن خزيـة في «صحيحـه» (١/ ٩٣/ ١٨٤)، وابـن المنذر في «الأوسط» (١/ ٤٣٠ – ٤٣١/ ٤٤١) من طرق عن نافع به؛ وسنده صحيح.

<sup>(</sup>١) ما قطع من الثياب مشمرًا؛ قاله في «المشارق».

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٢٣٦): «فيه الحكم الجليل الذي فسرق بـين أهل السنة وأهل البدع؛ وهـو المسـح علـى الخفـين، لا ينكـره إلا مبتـدع خـارج عـن جماعـة المسلمين، وأهل الفقه والأثر لا خلاف بينهم في ذلك...» ا.هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

وَعَبدِاللَّهِ بنِ دِينَارِ؛ أَنَّهُمَا أَخبَرَاهُ:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بَنَ عُمَرَ قَدِمَ الكُوفَةَ على سَعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ -وَهُوَ أَمِيرُهَا-، فَرَآهُ عَبدُاللَّهِ بنُ عُمَرَ [وَهُوَ - «مح»] يَمسَحُ عَلَى الخُفَّين، فَلَاكَرَ(۱) وَيُولَ عَلَيهِ، فَقَدِمَ عَبدُاللَّهِ إِبنَ عمر ذَلِكَ عَلَيهِ، فَقَدِمَ عَبدُاللَّهِ [بن عمر ذَلِكَ عَلَيهِ، فَقَالَ لَهُ سَعدٌ: سَل أَباكَ إِذَا قَدِمتَ عَلَيهِ، فَقَدِمَ عَبدُاللَّهِ [بن عمر - «حد»]، فَنَسِيَ [عَبدُاللَّهِ - «مح»] أَن يَسأَلَ عُمَرَ [بن الخَطَّابِ - «حد»] عَن ذَلِكَ (في رواية «مح»: «أَن يَسأَلهُ»)، حَتَّى قَدِمَ سَعدٌ، فَقَالَ [له - «حد»)، و«حد»]: أَسَأَلتَ أَباك؟ فَقَالَ: لا، فَسَأَلَهُ عَبدُاللَّهِ، فَقَالَ [له - «مص»، و«حد»، و«قع»] عُمَرُ: إِذَا أَدخَلتَ رجلَيكَ فِي الخُفَّين وَهُمَا طَاهِرَتَان؛ فَامسَح عَليهمَا.

قَالَ عَبدُاللَّهِ (٢): وَإِن جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الغَائِطِ (٣)؟! فَقَالَ عُمَرُ: نَعَم، وَإِن

<sup>=</sup> قال الحافظ ابن كثير في «مسند عمر» (١/ ١١٨): «هذا ظـــاهره أنــه منقطع، وهـــو في المعنى متصل؛ لأن نافعًا إنما سمعه من ابن عمر».

وأخرجه ابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (١٥٣ - ١٥٨/ ٤٠) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عبدالله بن دينار به؛ وسنده صحيح.

وأخرجه أحمد (١/ ١٤ – ١٥) من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن، وابن أبي شــيبة في «المصنف» (١/ ١٨٠) من طريق محارب، كلاهما عن ابن عمر به.

وأصل الحديث والقصة في «صحيح البخاري» (٢٠٢).

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٢٥٦/ ٢٢٧٨): «وإنكار ابن عمر على سعد إنما كان في المسح في الحضر؛ لأنه جهل مسح الخفين في الحضر» ا.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٠٦): «ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أنكر المسح في الحضر لا في السفر؛ لظاهر هذه القصة» ا.هـ.

<sup>(</sup>٢) في هذا الحديث: أن الصحابي القديم الصحبة قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره؛ لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم صحبته، وكثرة روايته؛ قاله الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣٠٦).

<sup>(</sup>٣) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٦٤): «و «الغائط»: المكان المنخفض من الأرض، وجمعه غيطان، وكان أحدهم إذا أراد قضاء حاجته أتى غائطًا؛ فسمي الحدث غائطًا لذلك، واشتق منه: تغوط الرجل وغاط؛ من باب تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

جَاءَ أَحَدُكُم مِنَ الغَائِطِ.

٧٧- ٤٣ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي») نَافِع:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ (في رواية «مص»، و«حد»: «عن عبدِاللَّهِ بنِ عُمرَ أَنَّه») بَالَ فِي السُّوق، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجهَهُ وَيَدَيهِ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ (في رواية «حد»، و«قع»، و«مص»: «برأسه»)، ثُمَّ دُعِيَ لِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيهَا حِينَ دَخَلَ المُسجد، فَمَسَحَ على خُفَّيهِ، ثُمَّ صلَّى عَلَيهَا.

٧٨- ٤٤ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») سعيد بن عَبدِالرَّحَنِ بنِ رُقَيشٍ؛ أَنَّهُ قَالَ:

۲۷-۷۷ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ٤٠/ ۸۹)، والقعنبي (۲۰/ ۶۰)، والقعنبي (۲۰/ ۶۹)، وسوید بن سعید (۷۹/ ۲۷- ط البحرین، أو ص ۲۱- ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۶۶/ ۵۰).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٣١ و٧/ ٢٢٦ و ٢٥٠)، و«المسند» (١/ ١٢٢/) 1١٧ و١١٨ و ١١٨ و ١١ و ١١٨ و

قال البيهقي: «وهذا صحيح عن ابن عمر» ا.هـ.

وصححه النووي في «المجموع» (١/ ٤٥٥).

٧٨-٤٤- **موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٠/ ٩٠)، والقعني (ص٧٠- ١٠٨)، ومحمد بن الحسن (٤٤/ ٤٨).

وأخرجه الشافعي في «مسنده» (١/ ١٢٢/ ١٢٠- ترتيبه)، و«الأم» (٧/ ٢٢٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٣٩/ ٤٢٠)-، عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

رَأَيتُ أَنَسَ بِنَ مالكِ أَتَى قُبَا (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»: «قباء») فَبَالَ، ثُمَّ أُتِيَ (في رواية «قع»: «فاتي») بِوَضُوء (في رواية «مح»: «بِمَاء») فَتَوَضَّاً، فَغَسَلَ وَجهَهُ وَيَدَيهِ إِلَى المِرفَقَين، وَ (في رواية «مص»: «ثُمَّ») مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَ(في رواية «مح»: «ثُمَّ») مَسَحَ على الخُفَيْنِ، ثُمَّ جَاءَ المَسجِدَ فَصَلَّى (في رواية «مح»: «ثُمَّ»).

قال يحيى: وَسُئِلَ مالك (۱) عَن رَجُل تَوضَا وَضُوءَ الصَّلاةِ (في رواية «مص»، و«قع»: «وقع»: «وغسل قدميه»)، ثُمَّ لَبِسسَ خُفَّيهِ، ثُمَّ بَالَ، ثُمَّ نَزَعَهُمَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا فِي رِجلَيهِ، أَيستَأنِفُ (في رواية «مص»، و«قع»: «ثم استانف») الوُضُوءَ؟ فَقَالَ: لِيَنزِع خُفَّيهِ [ثُمَّ لِيَتَوضًا - «مص»، و«قع»]، وليغسِل رجليهِ (في رواية «مص»: «ثم ليغسل قدميه»)، وإنَّمَا يَمسَحُ على الخُفَّينِ مَن أَدخُل رجليهِ فِي الخُفَّينِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ بِطُهرِ الوُضُوء، وأَمَّا (في رواية «مص»: «فَأَمَّا») مَن أَدخَل رجليهِ فِي الخُفَّينَ وَهُمَا غَيرُ طَاهِرَتَينِ بِطُهرِ الوُضُوء؛ فَلا يَمسَح على الخُفَّين (في رواية «قع»: «عَليهما»).

قَالَ: وَسُئِلَ مالكُ (٢) عَن رَجُل تَوَضَّاً وَعَلَيهِ خُفَّاهُ، فَسَهَا عَنِ المَسحِ على الخُفَّينِ حَتَّى جَفَّ وَضُوءُهُ وَصَلَّى، قَالَ: لِيَمسَح على خُفَّيهِ، وَ (في رواية «مص»، و«قع»: «ثم») ليُعِدِ الصَّلاةَ، وَلا يُعِيدُ الوُضُوءَ [إِن كانَ أَدَّحَلَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَان – «مص»].

وَسُئِلَ مالكٌ عَن رَجُلِ غَسَلَ قَدَمَيهِ، ثُمَّ لَبِسَ خُفَّيهِ، ثُمَّ استَأَنَفَ الوُضُوءَ، فَقَالَ: لِيَنزَع خُفَّيهِ، ثُمَّ ليَتَوَضَّأ، وَليَغسِل رَجلَيهِ.

<sup>(</sup>١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤١/ ٩١)، والقعنبي (ص ١٠٧).

<sup>(</sup>۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٤١/ ٩٢)، والقعنبي (١٠٧/ ٥٠).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

## ٩- بابُ العملِ في المسحِ على الخُفَّينِ

٧٩- ٤٥- حدَّثني يحيى، عن مالك، عن (في رواية «مع»: «أَخبَرَنِي») هشامٍ بنِ عُروةً:

أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ (في رواية «مص»، و«حد»: «أَنَّ أَبَاهُ كَانَّ) يَمسَحُ على الخُفَّينِ، قَالَ: وَكَانَ لا يَزِيدُ إِذَا مَسَحَ على الخُفَّينِ على أَن يَمسَحَ [عَلَى - «حد»، و«مح»] ظُهُورِهِمَا، وَلا يَمسَحُ (في رواية «مص»، و«حد»: «عس») بُطُونَهُمَا، [قَالَ: ثُمَّ يَنزِعُ العِمَامَةَ فَيَمسَحَ بِرَأْسِهِ - «مص»، و«حد»] (في رواية «مح»: «ثُمَّ يَرفَعُ العَمَامَةَ لِلمَسح براسِهِ»).

٨- وحدَّثني عن مالكِ: أَنَّهُ سَأَلَ ابنَ شِهَابٍ عَنِ المسحِ على الخُفَّينِ كَيفَ هُو؟ فَأَدخَلَ ابنُ شِهَابٍ إحدَى يَدَيهِ تَحتَ الخُفِّ، وَالأَخرَى فَوقَهُ، ثُمَّ المُوهَا (في رواية «قع»، و«مص»، و«حد»: «عن ابنِ شهابٍ أَنَّهُ كان يقولُ: يَضَعُ أَمَرَّهُمَا (في رواية «قع»، و«مص»، و«حد»: «عن ابنِ شهابٍ أَنَّهُ كان يقولُ: يَضَعُ النَّذي يَمسَحُ على الخُفَّينِ يدًا مِن فوقِ الخُفِّ، ويدًا من تَحتِ الخُفُ، ثُمَّ يَمسَحُ»).

٩٧-٥٩- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤١/ ٩٣)، والقعنبي (٨/ ٥١/ ٥١)، وسويد بن سعيد (٨٠/ ٦٨- ط البحرين، أو ٦١/ ٤٢ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٤٤/ ٥١).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٢٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٣٩/ ٤٢٢)-، عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

۸۰ مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٤١ - ٢٤/ ٩٤)، والقعنبي
 (ص۸۰۱)، وسويد بن سعيد (۸۰/ ٦٩ - ط البحرين، أو ص ٦١ - ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٢٦)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٣٩) و «الخبرى» (١/ ٢٩١)، و «الحلافيات» (١/ ٢٩٠-٢١)، و «الخلافيات» (٣/ ٢٦٠ – ٢٦١) عن مالك به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

قال يحيى: قَالَ مالكٌ: وَقُولُ ابنِ شِهَابٍ أَحَبُّ مَا سَمِعتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ (فِي رواية «حد»: «وَذَلِكَ أَحسَنُ مَا سَمِعتُ»).

#### ١٠- بابُ ما جاءَ في الرُّعافِ

٨١- ٢٦ - حَدَّثَنِي يحيى، عن مالكِ، عن نَافِع:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا رَعَفَ (١)؛ انصَرَفَ فَتَوَضَّاً، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى (٢)، وَلَم يَتَكَلَّم (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَعَفَ رَجَعَ فَبَنَى عَلَى مَا صَلَّى»).

۱۸-۶۱ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۶۲/ ۹۰)، والقعنسي (۱/ ۲۲/ ۹۰)، والقعنسي (۱/ ۲۷/ ۹۰)، وسوید بن سمعید (۸۰/ ۷۰ - ط البحریسن، أو ۲۱ - ۲۲/ ۳۲ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۶۰/ ۳۱).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ١٠٥ – ٩٤/١٠٦ – ترتيبه)، و «الأم» (١/ ٢١ و والأم» (١/ ٢١) و وابن و٧/ ٢٤٧) – ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٠٨/ ١٠٢١) –، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٦٩/ ٦١)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٥٦) من طريق ابن وهب، كلاهما عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٤٠/ ٣٦١٢)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢/ ٣٦١ )، وأبو عبيد في «الطهور» (٢/ ١٩٤ - ١٩٥)، وابن المنذر في «المصنف» (٢/ ١٩٥ - ١٩٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٦٩/ ٢١)، وأبو القاسم البغوي في «جزء أبي الجهم العلاء بن موسى» (٣٥/ ٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٥٦) من طرق عن نافع به بنحوه.

قلت: وسنده صحيح، وصححه البيهقي، وابن عبدالبر، وابن التركماني.

وأخرجه عبدالرزاق (٣٦١٩ و٣٦١٠)، وابن المنذر (١/ ١٨٤/ ٧٨)، وأبــو عبيــد في «الطهور» (٤١١/ ٤١٧) و ٤١٨) من طريق سالم بن عبداللَّه، عن أبيه بنحوه.

قلت: سنده صحيح.

(١) أي: خرج من أنفه الدم، رعفًا ورعافًا، والرعاف -أيضًا-: الدم بعينه.

وانظر: «مشكلات موطأ مالك» (ص ٦٢ - ٦٣)، و«الاقتضاب» (١/ ٦٤ - ٦٥).

(٢) أي: على ما صلى.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٨٢- ٤٧ - وحدَّثني عن مالكِ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عبَّاسٍ كَانَ يَرعُفُ، فَيَخرُجُ فَيَغسِلُ الدَّمَ عَنهُ، ثُمَّ يَرجِعُ، فَيَبنِي على مَا قَد صَلَّى.

٨٣ - ٨٨ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») يَزِيدَ بـنِ
 عبداللَّهِ بن قُسَيطٍ اللَّيثِيِّ:

أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بِنَ الْمَسَيَّبِ رَعَفَ (في رواية «مص»: «يرعف») وَهُوَ يُصلِّي، فَأَتَى حُجرَةَ أُمِّ سلمةَ -زُوجِ النَّبِيِّ ﷺ -، فَأُتِيَ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى (في رواية «حد»: «ثم بنى») على مَا قَد صَلَّى.

#### ١١- بابُ العمل في الرُّعافِ<sup>(١)</sup>

٨٤ - ٤٩ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن عبدِالرَّحن بن حَرمَكَةً

۸۲-۶۷- **موقوف ضعیف** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۶۲/ ۹۲)، والقعنبي (ص۸۶)، وسوید بن سعید (۸/ ۷۱ - ط البحرین، أو ص ۶۲- ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٥٧)، و«معرفة السنن والآثــار» (١/ ٢٣٧ – ٢٣٨/ ٢١٤) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: ولم أجد من وصله.

٣٨-٨٣ مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٢/ ٩٧)، والقعنبي (ص٩٠١)، وسويد بن سعيد (٨١/ ٧٢ - ط البحرين، أو ص ٦٢ - ط دار الغرب)، ومحمد ابن الحسن الشيباني (٤٠/ ٣٧).

وأخرجه البيهقي (٢/ ٢٥٧) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٩٦) من طريق عبدالحميد البهي، عن يزيد به. قلت: وسنده صحيح.

(۱) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (۲/ ۲۷۷/ ۲۶۰): «ووجه تبويب مالك لهـذا الباب بعد الذي قبله: أنه أعلم الخلاف في الباب الأول، وجعل هذا الباب يبين لك مـا عليه العمل عندهم في الدم الخارج من الجسد؛ إلا أنه لا وضوء فيه، وأنه لو كان حدثًا؛ لاسـتوى قليله وكثيره كسائر الأحداث؛ وهذا هو الحق، وبالله التوفيق» ا.هـ.

٨٤-١٩ ع- مقطوع حسن - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٣/ ٩٨)، والقعنبي=

الأسلَمِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ:

رَأَيتُ سَعِيدَ بنَ المُسَيَّبِ يَرعُفُ، فَيَخرُجُ مِنهُ الدَّمُ حَتَّى تَختَضِبَ أَصَابِعُهُ مِنَ الدَّمِ الَّذِي يَخرُجُ مِن أَنفِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلا يَتَوَضَّأُ.

٨٥- ٥٠- وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «منح»: «أَخبَرَنَا»)
 عبدالرَّحن بن المُجبَّر:

أَنَّهُ رَأَى سَالِمَ بِنَ عبدِاللَّهِ [بن عُمَرَ - «مح»] يَخرُجُ مِن أَنفِهِ الدَّمُ، حَتَّى تَختَضِبَ أَصَابِعُهُ، [فَيَمسَحُهُ بِأُصبُعِهِ - «مص»]، ثُمَّ يَفتِلُهُ (١) (في رواية «مح»: «يُدخِلُ أُصبُعَهُ أَو أُصبُعَهِ في أَنفِهِ، ثُمَّ يُخرِجُهَا وَفِيهَا شَيءٌ مِن دَمٍ فَيَغسِلُه)، ثُمَّ يُصلِّي، وَلا يَتَوَضَّأُ.

[قَالَ مَالِكً: وَالْأُمرُ عِندَنَا: أَنَّهُ لا يُتَوَضَّأُ مِن رُعَافٍ وَلا دَم، وَلا مِن

-(P+1/ Yo).

وأخرجه البيهقي في «الخلافيات» (٢/ ٣٢٣/ ٦١٦)، و«معرفة السنن والآثـار» (١/ ٢٣٨) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

وأخرجه الشافعي؛ كما في «المعرفة» (١/ ٢٣٧)، والبيهقي في «الخلافيات» (٢/ ٢٣٧) من طريقين عن عبدالرحمن به.

قلت: وسنده حسن؛ للكلام في عبدالرحمن بن حرملة.

۰۸-۰۰ مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۶۳/ ۹۹)، والقعنبي (ص ۱۰۹)، ومحمد بن الحسن الشيباني (۶۰/ ۳۹).

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (١/ ٢٣٧)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٣٨)، و«الخلافيات» (٢/ ٣٢٤) من طريق ابن بكير، كلاهما عن مالك به.

وسنده صحيح.

(١) أي: يحركه.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

قَيحِ يَسِيلُ مِن شَيءٍ مِنَ الجَسَدِ - «مص»، و«قع»].

# ١٧- بابُ العمل فيمن (في رواية «قع»: «بَابُ مَا يَفْعَلُ مَن») غَلْبَهُ الدَّمُ مِن جُرح أَو رُعافِ

(في رواية «حد»: «بَابٌ مِن غَلِيظِ الدَّمِ فِي رُعَافٍ أَو جُرحٍ»)

٨٦ - ٥١ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن هِشَام بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ: أَنَّ

۱۰۱-۸۶ موقوف صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ٤٤/ ۱۰۱)، والقعني (۱/ ۵۶/ ۵۶)، وسوید بن سعید (۸۱/ ۷۳- ط البحرین، أو ۲۲/ ۶۶- ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٥٧)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٨٥-٣٨٦ / ٩٨٠) من طريق أبي المرب السنة» (٢/ ١٥٧/ ٣٣٠) من طريق أبي مصعب الزهري، كلاهما عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (٣٤/ ١٠٣)، و«المصنف» (١١/ ٢٥/ ١٠٤١٠)، والإمام أحمد في «مسائل ابنـه عبداللّـه» (١/ ١٩٢ – ١٩٣/ ٢٣٩)، و«الإيمـان» (٤/ ١٤٥/ ١٣٨١)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٥٠)، وابن بطـة في «الإبانـة» (٢/ ٢٧٠ – ١٣٨/ ٨٧١) عن عبدالله بن نمير ووكيع، كلاهما عن هشام بن عروة به.

ورواه جرير بن عبدالحميد، وعبدالله بن إدريس، وعيسى بن يونس، ومحمــد بـن دينــار، كلهم عن هشام بن عروة، عن أبيه به، مثل رواية مالك؛ قاله الدارقطني في «العلل» (٢/ ٢١٠).

وأخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٥٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤/ ٨٢٥/ ١٥٢٨) من طريق أبي الزناد، عن عروة بن الزبير به.

قلت: هذا سند صحيح على شرط الشيخين؛ كما قال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (١/ ٢٢٦).

قلت: وخالف في هذا الإمام الحافظ الدارقطني؛ فأعل الحديث بالانقطاع، فقال في «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس» (ص٨١ -٨٢): «وهذا لم يسمعه عروة من المسور!!

وقد خالف مالكًا جماعة، منهم: سفيان الثوري، والليث بن سعد، وحميد بن الأسود، ومحمد بن بشر العبدي، وعبد العزيز الدراوردي، وحماد بن سلمة، وغيرهم؛ رووه عن هشام، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن المسور بن مخرمة، عن عمر بهذا؛ وهو الصواب؛ أدخلوا بين عروة وبين المسور سليمان بن يسار، وهو الصواب. والله أعلم» ا. هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

= وقال في «العلل» (٢/ ٢٠٩- ٢١٠): «واختلف عن هشام؛ فرواه زائدة، وإسماعيل ابن زكريا، وعلي بن مسهر، وأبو ضمرة، والليث بن سعد، والمفضل بن فضالة، وأبو أسامة، وحماد بن سلمة، وأبو معاوية، وعُبْدة، وغيرهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن المسور بن مخرمة.

وخالفهم مالك بن أنس؛ فرواه عن هشام، عن أبيه: أن المسور بن مخرمة أخبره.

ورواه جرير، وعبدالله بن إدريس، وعيسى بن يونس، ومحمد بن دينار، عن هشام، عن أبيه، عن المسور.

والقول قول زائدة ومن تابعه: عن هشام، عن أبيه، عن سليمان بن يسار.

وقول مالك: عن هشام، عن أبيه: أن المسور أخبره، وهم منه -والله أعلم-؛ لكثرة من خالفه ممن قدمنا ذكره!» ١. هـ.

قلت: عفا الله عنك! فإن الإمام مالكًا لم يتفرد به، بل تابعه خمسة من الرواة الثقات على إسناده، مع التنبه لأمر مهم، وهو أن الإمام مالكًا أثبت الناس وأعلمهم بهشام بن عروة؛ كما قال غير واحد من أهل العلم، ناهيك عن تصريح عروة بالسماع من المسور وهو أدركه وروى عنه، فما المانع -إذًا- أن يكون على الوجهين: مرة بذكر سليمان بن يسار، ومرة عن المسور مباشرة؟!

ومما يؤكد صحة ما ذهبت إليه: أن أبا الزناد رواه عن عروة وسليمان بن يسار، كلاهما عن المسور بن مخرمة به؛ أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٥٤)، واللالكائي (ع/ ٨٢٥).

والوجه الذي ذكره الدارقطني: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٥٠/ ٥٧٥) - وعنه الإمام أحمد في «الإيمان» (٤/ ١٤١/ ١٣٧١) -، عن الثوري، وابس نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٨٩٥ - ٨٩٨/ ٩٢٧) من طريق ابن إسحاق، والمحروزي -أيضًا - (٢/ ٨٩٣ - ٩٨٨/ ٩٢٥)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٢ ) من طريق عبدة بن سليمان، وقوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٤٢٩ - ٤٣٠/ ١٩٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٤/ ٣١٥) من طريق الليث بن سعد، أربعتهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن المسور به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات، وهو من المزيد في متصل الأسانيد.

وقد توبع عروة بن الزبير على هذا الحديث من هذا الوجه -بإثبات سليمان بين يسار-، تابعه الإمام الزهري عن سليمان به: أخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» -ومن=

<sup>(</sup>يجيى) = يجيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

=طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٦٧/ ٥٨)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلة» (٢/ ١٦٧/ ٩٣٣)-، والآجسري في «الشريعة» (٢/ ١٤٧-١٤٨/ ٢٧١)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٢٢٤) من طريق يونس بن يزيد، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٣٥١) من طريق موسى بن عقبة ومحمد بن أبي عتيق، ثلاثتهم عن الزهري به. قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وقد توبع سليمان بن يسار: تابعه ابن أبي مليكة: أخرجه الإمام أحمد في «الإيمان» (٤/ ١٤٧ - ١٤٨/ ١٧٨) -، وابن (٤/ ١٤٧ - ١٤٨/ ١٧٨) -، وابن أبي عمر العدني في «الإيمان» (٩٨ - ٩٩/ ٣٣)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ١٩٨ - ٩٥/ ٢٢٦)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٢٧١/ ٢٧٨)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٤٢٤)، و«العلل» (٢/ ٢١١)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (ص٥٦ - ٣٥٧) من طرق عن أيوب السختياني، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٥٠/ ٥٥٠) عدن ابن جريج، كلاهما عن ابن أبي مليكة به.

قال الدارقطني: "وهو صحيح".

وتابعه -أيضًا-: جابر بن سمرة عن المسور: أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ١٤٩ / ٢٧٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ١٣٠- ١٣١/ ٨١٨١)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٨٩٦/ ٩٢٨)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ١٥١ / ٢٠٤) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٣٣٠)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٩٠/ ١٩٠) من طرق عن وهب بن جرير، عن قرة بن خالد، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر به.

وسنده صحيح؛ رجاله ثقات.

وخالف قرة بن خالد شريك القاضي؛ فرواه عن عبدالملك بن عمير، عن أبي المليح الهذلي، عن عمر: أخرجه ابن نصر المروزي (٩٣٠).

قلت: وشريك ضعيف، سيئ الحفظ، فالقول قول قرة؛ ولذلك قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ٢١١): «وقول قرة أشبه بالصواب» ا. هـ.

وللحديث طريق أخرى: أخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٥٠- ١٥١/ ٥٨١) -ومن طريقه ابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٩٨٣) ٩٢٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤/ ٥٢٥ - ٢٦٨/ ١٥٢٩)-، وابن زنجويه؛ كما في «كتاب الصلاة وحكم تاركها» لابن قيم الجوزية (ص٧٦) -وعنه المحاملي في «الأمالي = في «كتاب الصلاة وحكم تاركها» لابن ويم الجوزية (ص٧٦) عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

(في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»: «عن») المِسوَرَ بنَ مَخرَمَةَ أَخبَرَهُ:

أَنَّهُ دَخَلَ على عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- بَعدَ أَن صَلَّى الصَّبحَ - «مص»، و«قع»، و«حد»] مِنَ اللَّيلَةِ الَّتِي طُعِنَ فِيهَا [عُمَرُ - «حد»]، فأَيقَظَ عُمرَ (في رواية «حد»، و«مص»: «فأوقظ عمرُ») لِصَلاةِ الصَّبح، [فقيلَ لَهُ: الصَّلاةَ الصَّلاةَ الصَّلاةَ الصَّبح - «مص»، و«قع»]، فقالَ عُمرُ: نَعَم؛ وَلا حَظَّ فِي الإسلام لِمَن تَرَكَ الصَّلاةَ الصَّلاةَ أَصَلَّى عُمَرُ وَجُرحُهُ يَتْعَبُ دَمًا (٢).

٨٧- ٥٢ - وحدَّ ثني عن مالك، عن يحيى بن سَعِيد [الأنصَارِيِّ

=-رواية ابن مهدي»- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٣١٧ - ٣١٨)-، عن معمر ويونس بن يزيد، كلاهما عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبدالله بـن عتبـة، عـن ابن عباس به.

قلت: سنده صحيح على شرط الشيخين.

وقد قال الإمام ابن المنذر: «وقد ثبت أن عمر بـن الخطـاب لمـا طعـن صلـى وجرحـه يثعب دمًا».

(۱) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٦٣): «وقول عمر -رضي الله عنه - يحتمل أن يكون نفى حظه جملةً، وجعله كسائر الكفار، ويحتمل أنه يريد: لا كبير حظ له في الإسلام، ولم ينف عنه جملةً؛ كقوله -عليه السلام-: «لا إيمان لمن لا أمانة له»، ونحو ذلك مما أريد به نفى الكمال والتمام، لا نفى الأمر كله» ا.هـ.

ونحوه قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ٢٨ - وما بعدها).

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٦٤): «و «يثعب»: يتفجر، ثعب الماء، وثعب الحوض: الثقب الذي يسيل منه الماء» ا.هـ.

۱۱۰۸ - مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٤٤/ ۱۰۲)، والقعنبي (۱/ ٥٤/ ۱۰۲)، والقعنبي (۱/ / ۵۵/ ۱۰۲)، وسويد بن سعيد (۸۱/ ۷۶- ط البحرين، أو ص ۲۲- ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۶۰/ ۳۸).

وأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٨٤/ ٧٦٨) من طريق ابـن وضاح: نا يحيى بن يحيى الليثي به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

- «قع»]، أنَّـ[ـه سَمِعَ - «مص»] سَعِيدَ بنَ الْمُسَيَّبِ، قَالَ:

مَا تَرَونَ فِيمَن غَلَبَهُ الدَّمُ مِن رُعَافٍ فَلَم يَنقَطِع عَنهُ [الدم - «مص، و «حد»] (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا يَحيَى بنُ سَعِيدٍ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسيَّبِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَن الَّذِي يَرعَفُ فَيكثُرُ عَلَيهِ الدَّم، كَيفَ يُصلِّي؟»).

قَالَ مالكٌ: قال يحيى بنُ سَعِيدٍ: ثُمَّ قَالَ سَعِيدُ بنُ الْسَيَّبِ: أَرَى أَن يُومِىءَ برَأْسِهِ إِيمَاءُ [في الصَّلاةِ - «مح»].

قَالَ يَحيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ (في روايــة «مص»: «أَحَبُّ مَا سَمِعتُ فِيهِ إِلَيَّ»).

#### [١٣- بَابُ الثُّوبِ يَكُونُ فِيهِ الدُّمُ - «حد»]

٨٨- [حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن عَبدِالرَّحَنِ بنِ القَاسِمِ، عَن أبيهِ:

أَنَّهُ (في رواية «مح»: «أَخْبَرَنا عَبدُالرَّحَنِ بْنُ القَاسِمِ: أَنَّ أَبَاهُ القَاسِمَ بْـنَ مُحمَّدٍ») رَأَى فِي قَمِيصِهِ دَمًا يَومَ الجُمُّعَةِ -وَالإِمَامُ يَخطُبُ عَلَى المِنبَرِ-؛ فَنَزَعَهُ (في رواية «مح»: «فَنَزَعَ قَمِيصَهُ»)، فَوَضَعَهُ، ثُمَّ صَلَّى - «مص»، و«مح»، و«حد»].

٨٩- [حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن هِشَام بن عُروَةً؛ أَنَّهُ قَالَ:

رَآنِي أَبِي انصَرَفتُ مِن صَلاةٍ؛ فَقَالَ: لِمَ انصَرَفتَ؟ فَقُلتُ لَـهُ: مِـن دَمِ ذُبَابٍ رَأَيتُهُ فِي ثَوبِي، قَالَ: فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيَّ، وَقَالَ: لِمَ انصَرَفتَ؟ حتَّى تَتِـمَّ صَلاتَكَ – «مص»، و«حد»].

۸۹ مقطوع صحیح - روایة أبي مصعب الزهـري (۱/ ٤٥/ ۱۰٤)، وسـوید بـن
 سعید (۸۲/ ۷۲ ط البحرین، أو ص ٦٣ - ط دار الغرب).

۸۸- مقطوع صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۶۶/ ۱۰۳)، وسوید بن سعید (۲/ ۷۵- ط البحرین، أو ۱۳/ ۵۶-ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۸۸/ ۲۳۱).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

# وَسُئِلَ مَالِكٌ عَن دَمِ الذُّبَابِ، فَقَالَ: أَرَى أَنْ يَغسِلَهُ - «مص»، و«حد»]. الوضوء مِنَ المَذي

• ٩- ٥٣ - حدَّثني يحيى، عن مالكِ، عَـن (في رواية «مـح»: «أخبَرَنِي»)

• ٩ - ٥٣ - صحيح تغيره - رواية أبي مصعب الزهبري (١/ ٥٥ - ٤٦/ ٢٠١)، والقعنبي (١/ ٥٠)، وابن القاسم (٤٣٢/ ٤٢٠ - تلخيص القابسي)، ومحمد بن الحسن (٤١/ ٤٢)، وسويد بن سعيد (٨٢/ ٧٧ - ط البحرين، أو ٦٣ - ٦٤/ ٤٦ - ط دار الغرب).

وأخرجه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٣٥٠/ ٣٨٧) من طريـق يحيـى بـن يحيى الليثي به.

وأخرجه أبو داود (١/ ٥٠ - ٥٥ / ٢٠٧)، والنسائي في «المجتبى» (١/ ١٩٥٧)، والسافعي في وابن ماجه (١/ ١٦٩/ ٥٠٥)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٥٦/ ٢٠٠)، والشافعي في «المسند» (١/ ١٠٠/ ٥٥ - ترتيبه)، و«الأم» (١/ ١٧)، وأحمد (٦/ ٤و٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٣٧/ ٢٠)، والمحاملي في «الأمالي» (١٨٨/ ١٦٣ - رواية ابن البيع)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ١٥/ ٢١)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ١٨/ ٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٠٧/ ٢٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٣٨٣ - ١٠٨٤/ ١٠١ وابيهقي في «السنن الكبير» (١/ ١١٥)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١/ ٣٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبير» (١/ ١١٥)، «ومعرفة السنن والآثار» (١/ ٢٠٥/ ٣٨٧)، وابن بشكوال في «غوامض (١/ ٢٠٥/ ١٠)، وابن دقيق العيد في «الإمام» (٣/ ٢٠١)، والذهبي في «الأسماء المبهمة» (ص ١٤٥)، وابن دقيق العيد في «الإمام» (٣/ ٤١٠)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٢٥- ٢١) من طرق عن الإمام مالك به.

قال البيهقي: «قال الشافعي في «سنن حرملة»: حديث سليمان بن يسار عن المقداد مرسل، لا نعلم سمع منه شيئًا؛ وهو كما قال».

وقال القابسي في «تلخيصه»: «وفي اتصاله نظر».

وقال أبو الحسين يحيى بن علي القرشي -شيخ ابن دقيق العيد-: «وهكذا هذا الحديث في «الموطأ»، وإسناده ليس بمتصل؛ لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد، ولا من علي بن أبي طالب -رضي الله عنهما-، والله -عز وجل- أعلم».

وقال الذهبي: «ويبعد لقاء سليمان للمقداد».

وقال الحافظ ابن حجر في «هامش أصل «موارد الظمآن»»: «وهـ و منقطع؛ سليمان=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

[سَالِم - «مح»] أَبِي النَّضرِ -مولى عُمرَ بن عُبَيدِاللَّهِ [بنِ مَعمَرِ التَّيمِيِّ - «مح»]-، عَن سُلَيمَانَ بنِ يَسَارِ (١)، عَنِ المِقدَادِ بنِ الأسوَدِ:

أَنَّ عَلِيَّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «مح»، و«قع»] أَمَرَهُ أَن يَسأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ عَلِيٌّ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِن أَهلِهِ، فَخَرَجَ مِنهُ المَذيُ (٢)، مَاذَا عَلَيهِ؟ قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنَّ عِندِي ابنَةَ (في رواية «مص»، و«حد»: «بنت») رَسُولِ اللَّهِ عَلَيهِ (في رواية «مص»، و«مد»: «فأناً»، وفي وقع»: «ابنتَهُ»)، وأَنَا (في رواية «قس»، و«مص»: «فأناً»، وفي رواية «حد»: «وإنِّي») أَستَحِي أَن أَسأَلَهُ، قَالَ (في رواية «قع»: «فقال») المقدادُ: فَسَأَلتُهُ رَسُولَ اللَّهِ عَنِي عَن ذَلِكَ (في رواية «مح»: «فَسَأَلتُه»)، فَقَالَ:

قلت: وهو كما قالوا، لكن صح موصولاً؛ فأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٠٣) من طريق سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن على به.

والحديث له طرق كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما.

(۱) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (۳/ ۸-۱۱): «لم يسمعه سليمان من المقداد، ولا من علي؛ لأنه لم يدركهما، وإنما روى سليمان بن يسار هذا الخبر عن ابن عباس، عن علي، وسماع سليمان بن يسار من ابن عباس صحيح، والحديث ثابت عند أهل العلم، صحيح له طرق شتى عن على» ا.هـ.

وقال في «التمهيد» (٢١/ ٢٠٢): «هذا إسناد ليس بمتصل؛ لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد، ولا من على، ولم ير واحدًا منهما» ا.هـ.

(٢) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٦٤): «والمذي: مــا يخــرج مــن الذكــر عند الملاعبة، وسمي المذي مذيًا؛ لبياضه، شبه بالعسل الماذي؛ وهو الأبيض.

ويشبه أن يكون من قولهم: مذيت فرسي وأمذيته: إذا أرسلته لـيرعى، وتركتـه يذهـب حبث شاء» ا.هـ.

وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٦٦ - ٦٩).

<sup>=</sup>ابن يسار لم يسمعه من المقداد».

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

"إِذًا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُم؛ فَلْيَنضَح (١) (في رواية «بك»، و «قع»: «فليغسل») فَرجَهُ بِاللَّاء، وَلَيْتَوَضَّا وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ».

٩١ - ٥٤ - وحدَّنني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي») زَيدِ بسنِ أَسلَمَ، عَن أَبيهِ: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «قع»] قَالَ:

إِنِّي لأجِدُهُ يَنحَدِرُ مِنِّي مِثلَ الْخُرِيزَةِ (٢)، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُم؛ فَليَغسِل ذَكَرَهُ (فِي رواية (مح»: ((فَرجَهُ))، وَلَيْتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ - يَعنِي: المَذِي-.

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ١٤): «في رواية يحيى عن مالك - في هذا الحديث-: «فلينضح فرجه»، وفي رواية ابن بكير، والقعنبي، وابن وهب، وسائرهم: «فليغسل فرجه»؛ وهذا هو الصحيح.

وقد ذكر البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٢٤-٦٥) نحو هذا الكلام، وزاد: «والمراد به في هذا الحديث: الغسل» ا.هـ.

۱۹-۱۵- موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ٤٦/ ۱۰۸)، والقعنبي (۱/ ۱۰۸/ ۲۸)، والقعنبي (۱۰۸ / ۲۸)، ومحمد بن الحسن (۶۲/ ۳۳)، وسوید بن سمعید (۸۳/ ۸۷- ط البحرین، أو ص ۶۶- ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (١/ ٢٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٥٦)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٦٦/ ٢٦٥) من طريق ابن بكير، كلاهما عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٥٨/ ٢٠٥ و٢٠٦) من طريق سفيان بن عيينة وسفيان الثوري، كلاهما عن زيد بن أسلم به.

قلت: وهذا سند صحيح.

(۲) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ۲٥)، والتلمساني في «الاقتضاب» (۱/ ۲۹ – ۷۰): «كذا الرواية، وهي تصغير (خرزة)؛ وهي حجارة جمعت سوادًا وبياضًا، وتسمى: الودعة؛ والودعة تعلق في أعناق الصبيان، وقد رواه قوم: «الخرزة» -مكبرًا-» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٩٢ - ٥٥ - وحدَّنني عن مالك، عن زيد بنِ أسلم، عن جُندَب -مـولى
 عبدِاللَّهِ بنِ عيَّاشِ [بنِ أبي رَبيعةَ المَخزُومِيِّ - «مص»]-؛ أنَّهُ قال:

سَأَلتُ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ عنِ المَذي، فَقَالَ: إِذَا وَجَدتَهُ؛ فَاغسِل فَرجَـكَ، وَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاةِ.

## ١٥ - ١٤ - بابُ الرُّخصةِ في تركِ الوضوءِ مِنَ المَذي

97 - 97 حدَّثني يحيى، عن مالك، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن سعيدِ بنِ اللهِ عن سعيدِ بنِ اللهُ ا

إِنِّي لأجِدُ البَلَلَ وَأَنَا أُصَلِّي؛ أَفَأَنصَرِفُ؟ فَقَالَ لَـهُ سَعِيدُ [بنُ المُسيَّبِ - «مص»]: لَو سَالَ على فَخذِي؛ مَا انصَرَفتُ حَتَّى أَقضِيَ صَلاتِي.

98 - ٥٧ - وحدَّثني عن مالك، عَنِ (في رواية «مح»: «أخبرني») الصَّلتِ

٩٢-٥٥**- موقوف ضع**يف - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٦/ ١٠٧)، والقعنبي (ص ١١١).

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٣٦/ ٢٦)، والبيهقي (١/ ٣٥٦) من طريق إسحاق بن عيسى الطباع وابن بكير، كلاهما عن مالك به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لجهالة جندب مولى عبدالله بن عياش.

٣٩-٥٦- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٦/ ١٠٩)، والقعنبي (١/ ٤٦/ ٤٠)، وسويد بن سعيد (٨٣/ ٧٩ – ط دار الغرب).

وأخرجـه عبدالـرزاق في «المصنـف» (١/ ١٥٩/ ٦١٣ و١٦٠/ ٦١٤) مــن طريــق السفيانيين، عن يحيى بن سعيد الأنصاري به.

قلت: سنده صحيح.

٩٤-٥٧**- مقطوع صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٧/ ١١)، والقعنبي (صا١١)، وسويد بن سعيد (٨٣/ ٨٠-ط البحرين، أو ص ٦٤-ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٤٢/ ٤٤).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سريد بن سعيد (بك) = ابن بكير

ابن زُييدٍ (١)؛ أَنَّهُ قَالَ:

سَأَلتُ (فِي رواية «مح»: «أَنَّهُ سَأَلَ») سليمانَ بنَ يَسَارِ عَنِ البَلَلِ أَجِدُهُ (فِي رواية «مح»: «يَجِدُهُ»)، فَقَالَ: انضَح مَا تَحت ثُوبِكَ (٢) بِاللَّاء، وَالهَ (٣) عَنهُ.

١٦- ١٥- بابُ الوضوءِ مِنْ مَسِّ الفرجِ

٩٥ - ٥٨ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عن عبداللَّهِ بنِ أَبِي بَكرِ بن محمَّد

(١) هو بيائين معجمتين باثنتين مصغرًا؛ كذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٤/ ١٧١)، وأبو علي الغساني الجيّاني في «تقييد المهمل» (١/ ٢٨٢)، والحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه» (٢/ ٦٣٩ - ٦٤٠)، وقد وقع في جميع نسخ «الموطأ» المطبوعة: (زبيد) بالباء الموحدة ثم ياء، وهو وهم لم ينبه عليه المعلقون على هذه الكتب! اللهم إلا نسخة الشيخ عبدالوهاب بن عبداللطيف في تعليقه على «موطأ محمد بن الحسن الشيباني»؛ فليحرر.

(٢) أي: إزارك، أو سروالك.

(٣) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٧٠)، و البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص٦٥): «وقوله: «واله» -مفتوح الهاء-، من قولهم: لهيت عنه ألهى، على مثال: رضيت أرضى: إذا غفلت عنه، أما اللعب؛ فيقال منه: لهوت ألهو، على مثال: دعوت أدعو، واسم الفاعل من كل واحد منهما: لاه» أ. هـ.

٩٥ – ٥٨ – صحيح – رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٧/ ١١١)، والقعنبي (١١١ – ١١٢)، وسويد بن سعيد (١٨٤ / ٨١ – ط البحرين، أو ٦٤ – ١٦٥ / ٤٨ – ط دار الغرب)، وابن القاسم (٣٣١/ ٣٠٤ – تلخيص القابسي).

وأخرجه أبو داود (١/ ٢٦/ ١٨١)، والنسائي في «الجببي» (١/ ١٠٠)، و«السنن الكبرى» (١/ ٩٨ - ٩٩/ ١٥٩)، والشافعي في «المسند» (١/ ١٠١/ ٨٧ - ترتيبه)، و«الأم» (١/ ١٩١ و ٧/ ١٩٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٧/ ٨٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٥٤/ ١٩٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢١١ - ٢٢٤/ ٥٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٣٩٦/ ١١١٢ - «إحسان»)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ١٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٢٨)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٢٨)، و«الخلافيات» (١/ ٢٢٢ - ٢٢٤/ ٢٠٥ و ٢٢٧/ ٥٠٠)، والبغوي=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

# ابنِ عمرِو بنِ حزمِ (١١)؛ أنَّهُ سَمِعَ عُروَةً بنَ الزُّبيرِ يَقُولُ:

=في «معالم التنزيل» (٢/ ٢٢٤)، و«شرح السنة» (١/ ٣٤٠/ ١٦٥)، والحازمي في «الاعتبار» (١/ ٢٢١ – ٢٢٢/ ٢٢- ط دار ابن حزم) من طرق عن الإمام مالك به.

وأخرجه الترمذي (٧١ و٧٢ و٧٣)، وابن ماجه (٤٧٩) من طرق أخرى.

قلت: سنده صحيح، وقد صححه الإمام أحمد، والبخاري، ويحيى بن معين، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حرم، وابن والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وابن حزم، وابن عبدالبر، وابن دقيق العيد، وابن الملقن، والحافظان: الذهبي، والعسقلاني، وغيرهم كثير.

وصححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (١١٦)، و«صحيح موارد الظمآن» (١٧٦ و١٧٤).

(١) قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/ ١٨٣ – ١٨٥): «في نسخة يحيى في «الموطأ» في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ غير مشكل، وقد يجوز أن يكون من خطأ اليد؛ فهو من قبيح الخطأ في الأسانيد، وذلك أن في كتابه في هذا الحديث: مالك، عن عبدالله بن أبسي بكر، عن محمد بن عمرو بن حزم، فجعل في موضع (ابن): (عن)؛ فأفسد الإسناد، وجعل الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم، وهكذا حدث به عنه ابنه عبيدالله بن يحيى.

وأما ابن وضاح؛ فلم يحدث به هكذا، وحدث به على الصحة، فقال: مالك، عن عبدالله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وهذا الذي لا شك فيه عند جماعة أهل العلم.

وليس الحديث لحمد بن عمرو بن حزم عند أحد من أهل العلم بالحديث، ولا رواه محمد بن عمرو بن حزم بوجه من الوجوه، ومحمد بن عمرو بن حزم لا يروي مثله عن عروة، وولد محمد بن عمرو بن حزم بنجران، وأبوه عامل عليها من قبل رسول الله على سنة عشر من الهجرة، فسماه أبوه محمدًا وكناه أبا سليمان، وكتب بذلك إلى رسول الله على فكتب إليه رسول الله على يأمره أن يسميه محمدًا، ويكنيه أبا عبد الملك؛ ففعل.

وكان محمد بن عمرو فارسًا شجاعًا توفي سنة ثلاث وستين.

وقد ذكرناه وذكرنا أباه عمرو بن حزم في كتابنا في «الصحابة» [(٣/ ٣٥٣)]، وبما فيــه كفاية.

وقد روى هذا الحديث أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عروة، كما رواه ابنه عبد الله، عن عروة، وقد اجتمع مع أبيه في شيوخ، وأما محمد بن عمرو بن حزم؛ فلم يقل أحد إنه روى عن عروة؛ لا هذا الحديث ولا غيره.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

دَخَلَتُ على مَروَانَ بِنِ الحَكَمِ، فَتَذَاكَرنَا (في رواية «مص»، و"حد»، و«قع»، و«قس»: «فذكرنا») مَا يُكُونُ مِنهُ الوُضُوءُ، فَقَالَ مَروانُ: وَمِن مَسٌ الذَّكَرِ الوُضُوءُ! فَقَالَ عُروةَ: مَا عَلِمتُ هَذَاً ((في رواية «مص»، و«قع»، و«قس»، و«حد»: «ذلك»)، فَقَالَ مَروَانُ بِنُ الحَكَمِ: أَخبَرَتنِي بُسرَةُ بِنتُ (في رواية «قس»: «ابنَةُ») صَفوَانَ؛ أَنَّهَا سَمِعَت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِذًا مَسَّ أَحَدُكُم ذَكَرَهُ؛ فَليَتُوَضَّأَ [وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ - «بك» (٢)]».

٩٦ - ٥٩ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») إسماعيلَ بن

= والمحفوظ في هذا الحديث رواية عبدالله بن أبي بكر له من عروة، ورواية أبي بكر له عن عروة ورواية أبي بكر له عن عروة -أيضًا-، وإن كان عبدالله قد خالف أباه في إسناده، والقول -عندنا- في ذلك قول عبدالله؛ هذا إن صح اختلافهما في ذلك، وما أظنه إلا ممن دون أبي بكر؛ وذلك أن عبدالحميد كاتب الأوزاعي، رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عروة، عن بسرة، وانما الحديث لعروة عن مروان عن بسرة».

(١) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ١٨٧): «في جهل عروة لهذه المسألة -على ما في حديث مالك وغيره- دليل على أن العالم لا نقيصة عليه من جهل الشيء اليسير من العلم؛ إذا كان عالمًا بالسنن في الأغلب؛ إذ الإحاطة لا سبيل إليها.

وغير مجهول موضع عروة من العلم والاتساع فيه، في حين مذاكرتهم بذلك، وقد يسمى العالم عالمًا وإن جهل أشياء، كما يسمى الجاهل جاهلاً وإن علم أشياء، وإنما تستحق هذه الأسماء بالأغلب» ا. هـ.

(۲) كما في «معرفة السنن والآثار» (۱/ ۲۱۹)، و«الخلافيات» (۲/ ۲۲۷)، و«السنن الكبرى» (۱/ ۱۲۸)، و«التمهيد» (۱۷/ ۱۸۲).

97-90 موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ 87-8/ 11)، والقعنبي (۱۱/ 11)، ومحمد بن الحسن (۳۵/ 11)، وسوید بن سعید (۱۸/ 11) البحرین، أو ص97-4 دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (١/ ٢٢٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٤/ ٨٦)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص٢١١)، والبيهقي في=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مخ) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

محمدِ بنِ سعدِ بنِ أَبِي وقَّاصٍ، عَن مُصعبِ بنِ سَعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: كُنتُ أُمسِكُ المُصحَفُّ على سَعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَاحتَكَكتُ، فَقَالَ سَعدٌ: لَعَلَّكَ مَسَستَ ذَكَرَكَ، قَالَ: فَقُلتُ: نَعَمَ، فَقَالَ: فَقُرَّمَ فَتَوَضَّا، [قَالَ – «مح»]: فَقُمتُ فَتَوضَّاتُ، ثُمَّ رَجَعتُ.

٩٧ - ٢٠ - وحدَّثني عن مالك، عن نافِع: أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ (في رواية «مص»، و«حد»: «عن عبدِاللَّهِ بن عُمرَ أَنَّه») كَانَ يَقُولُ:

إِذَا مَسَّ أَحَدُكُم (في رواية «مص»، و«حــد»، و«قـع»: «الرجـل») ذَكَـرَهُ (في رواية «قع»: «فرجه»)؛ فَقَد وَجَبَ عَلَيهِ الوُّضُوءُ.

٩٨ - ٦١ - وحدَّثني عن مالك، عن هشامِ بنِ عُروةً، عن أَبيهِ؛ أنَّهُ كَـانَ

= «السنن الكبرى» (۱/ ۸۸)، و «معرفة السنن والآثار» (۱/ ۲۲۶/ ۱۹۶)، و «الخلافيات» (۱/ ۲۲۵/ ۲۰۶) و «الخلافيات» (۱/ ۲۰۱) ۳۰۹ و۲/ ۲۷۷/ ۵۰۰) من طريق ابن وهب، وابن بكير، كلهم عن مالك به. قال البيهقي: «هذا ثابت».

۹۷-۹۰ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٤٨ / ١١٣)، والقعنبي (ص ١١٣)، وسويد بن سعيد (٨٤ / ٨٣ - ط البحرين، أو ص ٦٥ -ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «القديم»؛ كما في «المعرفة» (١/ ٢٢٤)، وابسن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٤/ ٨٥)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/ ٣٩٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٣١)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٢٤)، و«الخلافيات» (٢/ ٢٧٧/ ٥٥٦) من طرق عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين.

٦١-٩٨- مقطوع صحيح - روايــة أبــي مصعــب الزهــري (١/ ٤٨-٤٩/ ١١٦)، والقعنبي (ص١١٤).

وأخرجه الشافعي في «القديم»؛ كما في «المعرفة» (١/ ٢٢٤)، والبيهقــي في «الكــبرى» (١/ ١٣١)، و«المعرفة» (١/ ٢٢٤) من طريق ابن بكير، كلاهما عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

يَقُولُ:

مَن مَسَّ ذَكَرَهُ؛ فَقَد وَجَبَ عَلَيهِ الوُضُوءُ.

٩٩- ٦٢ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «أخبرني») ابنِ شهابٍ [الزُّهريِّ - «مح»]، عن سالم بن عبدِاللَّه؛ أَنَّهُ قَالَ:

رَأَيتُ أَبِي -عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ- يَغتَسِلُ (في رواية «قع»، و«مص»: «أَنُّ عَبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كان يَغتَسِلُ»، وفي رواية «مح»: «عَن أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَغتَسِلُ») ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، فَقُلتُ (في رواية «مح»: «فَقَالَ») لَهُ: يَا أَبَستِ (في رواية «مص»، و«قع»: «أبه»)! أَمَا يُجزيكَ الغُسلُ مِنَ الوُضُوءِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي أَحيَانًا أَمَسُ ذَكري؛ فَأَتَوضَّأُ.

٠٠١- ٦٣- وحدَّثني عن مالك، عن نافع، عن سالم بنِ عبدِاللَّه؛ أَنَّهُ قَالَ:

٩٩- ٦٢ - **موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٨ / ١١٤)، والقعنبي (١/ ٣٥)، ومحمد بن الحسن (٣٥/ ١٢).

وأخرجه الشافعي في «القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٢٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٤)، والبيهقي في «الكسبرى» (١/ ١٣١)، و«المعرفة» (١/ ٢٢٤)، و«الخلافيات» (٢/ ٥٩٦/ ٥٩٦) من طريق القعنبي وابن بكير، كلهم عن مالك به.

۱۱۰۰ – ۱۳۳ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱۱۸/۱۱)، والقعنبي (ص۱۱۵/۱۱).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/ ١٣١)، و«الخلافيات» (٢/ ٣٠٥/ ٥٩٥) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

وأخرجه سفيان بن عيينة في «حديثه» (٦٥/ ١٠ - رواية زكريا الحروزي)، وابـن أبـي شيبة في «المصنف» (١/ ١٦٣)، والطحاوي في «شــرح معـاني الآثــار» (١/ ٧٦) مــن طريــق أخرى به.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي - ٢٩٩ -

كُنتُ مَعَ عَبدِاللَّهِ بنِ عُمَرَ فِي سَفَر، فَرَأَيتُهُ بَعدَ أَن طَلَعَتِ الشَّمسُ تَوَضَّاً، ثُمَّ صَلَّى، قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ لَصَلاَّةٌ مَا كُنتَ تُصَلِّيهَا، فَقَالَ: إِنِّي بَعدَ أَن تُوضَّاتُ لِصَلاَةً لَا تُوضَّاتُ وَعُدتُ تُوضَّاتُ لِصَلاةِ الصَّبحِ مَسَستُ فَرجِي، ثُمَّ نَسِيتُ أَن أَتَوَضَّاً، فَتَوَضَّاتُ، وَعُدتُ لِصَلاتِي (في رواية "قع»: "للصلاة»).

### ۱۷- ۱۹- بابُ الوضوءِ مِن قُبلَةِ الرَّجُلِ امرأَتَهُ (۱) (في رواية «مص»، و«حَد»، و«قَع»: «مِنَ القُبلَةِ»)

١٠١- ٦٤- حدَّثني يحيى، عن مالك، عنِ ابنِ شهاب، عن سالمِ بنِ عبد اللهِ، عن أبيهِ -عبداللهِ بن عُمرَ- أنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

قُبِلَةُ الرَّجُلِ امرَأَتُهُ، وَجَسُّهَا (في رواية «مص»، و«قع»: «وَجَسُّهُ») بِيَدِهِ مِـنَ

(١) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٧٠): «قوله: «من قبلة الرجل امرأته»؛ كان الوجه أن يقول: «من تقبيل الرجل امرأته»؛ لأن التقبيل مصدر يعمل عمل الفعل، والقبلة اسم لا يعمل شيئًا، لكن العرب ربما أجروا الأسماء في بعض المواضع مجرى المصادر، قال -تعالى-: ﴿ يُمتعكم مناعًا حسنًا ﴾ [هود: ٣]؛ فوضع المتاع موضع التمتيع، وكذلك أجروا العطاء مجرى الإعطاء» ا.هـ.

۱۰۱-۲۶- **موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ٤٩/ ۱۱۷)، والقعنبي (۱/ ۲۹)، وسوید بن سعید (۸/ ۸۶ ط البحرین، أو ۲۵/ ۶۹ – ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ١٥)، و «المسند» (١/ ١٠١/ ٨٦ - ترتيبه)، وأبو القاسم البغوي في «حديث كامل بن طلحة الجحدري» -ومن طريقه محمد بن الحاجب في «عوالي مالك» (٠٠٠/ ٩٣) -، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١١٧/ ١٠)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٤٤٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٢٤)، و «الصغرى» (١/ ٢٧/ ٣١)، و «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢١٧/ ٢٧١)، و «الخلافيات» (٢/ ١٥٧ - ١٥٨/ ٤٢٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٣٤٤/ ١٦٧) من طرق عن مالك به.

قال البيهقي: «ولا يشك في صحته أحد».

وللحديث طرق أخرى كثيرة، لم أذكرها اختصارًا.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

اللهُ مَسَةِ، فَمَن قَبَّلَ امرَأَتَهُ، أَو جَسَّهَا بِيَدِهِ؛ فَلَقَد وَجَبَ - «بك»](١) عَلَيهِ اللهُ ضُوء.

١٠٢- ٦٥- وحدَّثني عن مالكِ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ مسعُودٍ كَـانَ يَقُولُ:

(۱) كما في «السنن الكبرى» (١/ ١٢٤).

۱۰۲-۲۰- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۸/۶۹)، والقعنبي (ص١١٥)، وسويد بن سعيد (٨٥/ ٨٥- ط البحرين، أو ص ٢٦- ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢١٤)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢١٤/ ١٧٣) من طريق ابن بكير، عن مالك به. قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه.

وأخرجه ابن أبي شببة في «المصنف» (١/ ٥٥)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ١٥٧) واخرجه ابن أبي شببة في «المصنف» (١/ ١١٥) و و ٥٠٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١١٧) ١١ و ١١٨)، والطبري في «جامع البيان» (٥/ ١٠٤)، والدارقطني (١/ ١٥٥)، والطبراني في «الخبير» (٩/ رقم ٢٢٦٩) و ٧٢٢)، والحياكم (١/ ١٣٥)، والبيهقيي في «الخلافيات» (٢/ ١٥٨–١٥٩/ ٢٢٩)، و «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢١٤)، و (١/ ٢١٤)، و فيرهم من طريق أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، قال:

«القبلة من اللمس، وفيها الوضوء، واللمس دون الجماع».

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه.

قال البيهقي: «وفيه إرسال: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه».

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ٤٦): «يقولون: لم يسمع أبو عبيدة من أبيه».

لكن؛ أخرجه ابن المنذر (١/ ١١٨/ ١٢)، والطبري في "جامع البيان" (٥/ ١٠٤)، والبيهقي في "الخلافيات" (٢/ ١٦٠/ ٤٣٠)، و «المعرفة» (١/ ١٢٤)، و «المعرفة» (١/ ٢١٤) من طريق مخارق، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود بنحوه.

قال البيهقي في «المعرفة»: «وهذا إسناد موصول صحيح».

وقال في «الخلافيات»: «رويناه بإسناد آخر صحيح موصول».

<sup>(</sup>يميى) = يميى الليثي (مص) = آبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

مِن قُبِلَةِ الرَّجُلِ امرَأْتَهُ الوُّضُوءُ.

٣٠١ - ٦٦ - وحدَّثني عن مالك، عن ابن شهاب؛ أنَّهُ كَانَ يَقُولُ:
 مِن قُبلَةِ الرَّجُل امرَأَتَهُ الوُضُوءُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِّكَ أَحَبُّ مَا سَمِعتُ إِليَّ.

## ١٨- ١٧- بابُ العملِ في الغُسلِ<sup>(١)</sup> [مِنَ - «قع»، و«مص»] الجنابَةِ [وَمَا يَكفِي - «مص»، و«قع»]

١٠٤- ٦٧ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن هشام بن عُروة، عَــن أبيهِ،

۱۰۳ – ۱۹۳ مقطوع صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۹۱۹/۱۹)، والقعنبي
 (ص۱۱۰)، وسوید بن سعید (۸۵/ ۸۵ – ط البحرین، أو ص ۲۱ – ط دار الغرب).

وأخرجه الدارقطـني (١/ ١٣٦)، والبيهقـي في «معرفـة السـنن والآثــار» (١/ ٢١٨/) ١٨٣)، و«الخلافيات» (٢/ ١٨٣/ ٤٥٦) من طريق مالك به.

قلت: سنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٥) من طريق أخرى عنه بنحوه.

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٦٦): «الغُسُلُ: اسم الماء الذي يغسل به، والغِسْلُ: الشيء الذي يغسل به الدرن من طفل وصابون وغيرها.

وكثير من الفقهاء يقولون: غُسل؛ يريدون: فعل الغاسل، ولا أعرف أحدًا من أهل اللغة قاله.

والغُسْلُ يكون بتدليك وبغير تدليك، يقال: غسل الأرض المطر، وغسله العرق» ا.هـ. وقـال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٧١): «وقـد أولـع الفقهـاء بإيقــاع الغســل -المضموم- على فعل الغاسل، ولا وجه له» ا.هـ.

۱۰۶-۱۰۶ صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۰۰/ ۱۲۰)، والقعنبي (۱/ ۲۰/ ۰۰)، والقعنبي (۱/ ۲۰/ ۰۰)، وسوید بن سعید (۸/ ۸۷- ط البحرین، أو ۲٦/ ۰۰- ط دار الغرب)، وابن القاسم (۲۱۲/ ۶۶۹- تلخیص القابسي).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٨): حدثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، قال: أخبرنا مالك به.

وأخرجه البخاري (٢٦٢ و ٢٧٢)، ومسلم (٣١٦) من طرق عن هشام بن عروة به.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عن عائشةَ -أُمِّ المُؤمِنِينَ (في رواية «قع»: «رضي اللَّه عنها»، وفي رواية «قس»: «زُوج النَّبيِّ ﷺ):

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (في رواية «مص»، و«حد»: «النبي») على كَانَ إِذَا اغتَسَلَ مِنَ الجَنَابَةِ (۱)؛ بَدَأَ بِغَسلِ (في رواية «قس»، و«مص»، و«حد»، و«قع»: «فغسل») يَدَيهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلاةِ، ثُمَّ يُدخِلُ أَصَابِعَهُ فِي المَاء، فَيُخلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعَرِهِ، ثُمَّ يَصُبُ على رَأسِهِ ثَلاثَ غَرَفَاتٍ (٢) (في رواية «قع»: «خرف») أُصُولَ شَعَرِهِ، ثُمَّ يَصُبُ على رَأسِهِ ثَلاثَ غَرَفَاتٍ (٢) (في رواية «قع»: «خرف») بيديهِ (في رواية «قع»، و«قس»: «بيده»)، ثُمَّ يُفِيضُ المَاءَ على جِلدهِ كُلِّهِ (٢)».

٠١٠٥ - ٦٨ - وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شهاب، عَن عُروة بنِ النَّبير، عـن عائشة -أُمُّ المُؤمِنِينَ (في رواية «قع»، و«قس»: «زوجة النَّبِيّ») [-رَضِيَ اللَّهِ عَنها - «مص»]-:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (في رواية «مص»، و«حد»: «النبي») ﷺ كَـانَ يَغتَسِـلُ مِـن

<sup>(</sup>١) أي: بسببها، وأصل الجنابة: البعد عن الطهارة، سميت بذلك؛ لأن الجنب يتجنب مواضع التعبد وأعماله، حتى يغتسل.

والمشهور فعلها: أجنب الرجل؛ قالمه البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٦٦)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٧١) -بنحوه-.

 <sup>(</sup>٢) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٦٦ - ٦٧): «غُرْفَة، وغُرْفَة: مصدران من غرفت، وثلاث غرفات: مفتوحة الراء، ومن سكنها؛ فقد أخطأ» ا. هـ.

وانظر: «الاقتضاب» (۱/ ۷۱–۷۲).

<sup>(</sup>٣) أي: على بدنه.

۱۰۵-۱۰۸ صحیت - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۵۰/ ۱۲۱)، والقعنبي (ص۱۱۵)، وسوید بن سعید (۸/ ۸۸ - ط البحرین، أوص ۲۱ - ط دار الغرب)، وابن القاسم (۸۸/ ۳۶).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣١٩/ ٤٠): حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، قال: قرأت على مالك به.

وأخرجه البخاري (٢٥٠)، ومسلم (٣١٩/ ٤١) من طرق عن الزهري به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي - عبد الله عب

إِنَاءٍ؛ هُوَ الفَرَقُ<sup>(١)</sup> مِنَ الجَنَابَةِ».

[قَالَ سُوَيدٌ: الفَرَقُ اثنا عَشَرَ مُدًّا، وهُوَ ثلاثةُ آصُع، والمُــدُّ وَزنُـهُ رَطلٌ وَثُلُثٌ بالبغداديِّ].

١٠٦ – ٦٩ – وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») نافع:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ إِذَا اغتَسَلَ مِنَ الجَنابَةِ؛ بَدَأَ فَأَفرَغُ (٢) على يَدهِ النَّمنَى، فَغَسَلَهَا، ثُمَّ غَسَلَ فَرجَهُ، ثُمَّ (في رواية «مح»: «و») مَضمَض (٣) واستَنثَر (٤)، ثُمَّ (في رواية «مح»، و«مص»، و«حد»: «و») غَسَلَ وَجهَهُ، وَنَضَحَ (٥) في عَينَيهِ (١) [المَاءَ - «مص»]، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ النِّمنَى، ثُمَّ [غَسَلَ يَدَهُ - «مص»،

(١) بفتحتين عند جميع الرواة، أما مقداره؛ فقال سفيان بن عيينة: الفرق ثلاثة آصع.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٣): «وكذلك قال الجماهير، وقيل: صاعان». وانظر: «الاستذكار» (٣/ ٧٤ - ٧٥).

۱۰۱-۱۰۹ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهـري (۱/ ٥٠-٥١/ ۱۲۲)، والقعنبي (۱/ ۱۱۰-۲۱/ ۲۲)، وسـوید بـن سـعید (۸۸/ ۸۹ – ط البحریـن، أو ۲٦ – ۲۷/ ۵۱ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۶۵/ ۵۵).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٤١ و٧/ ٢٤٧) -ومن طريقــه البيهقــي في «الســنن الكبرى» (١/ ١٧٧)، و «معرفة السـنن والآثار» (١/ ٢٧٢/ ٢٨٠)- عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجـه عبدالــرزاق في «المصنف» (١/ ٢٥٨ –٢٥٩/ ٩٩٠ و٩٩١) مــن طريقـــين آخرين عن نافع به.

(٢) أي: صب الماء. (٣) بيمينه.

(٤) بشماله، بعد ما استنشق بيمينه. (٥) أي: رش الماء.

(٦) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ٧٦): «وأما فعل ابن عمر في نضحه الماء في عينيه -إذا كان يغتسل من الجنابة-؛ فشيء لم يتابع عليه؛ لأن الذي عليه غسل ما ظهر لا ما بطن.
 وله -رحمه الله- أشياء شذ فيها، حمله الورع عليها» ا.هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

و «قع»، و «حد»] اليُسرَى، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اغتَسَلَ، وَأَفَاضَ عَلَيهِ المَاءَ (في رواية «مح»: «وَأَفَاضَ المَاءَ عَلَى جلهِهِ»).

٧٠ - ٧٠ وحدَّثني عن مالكِ، أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ عَائِشَةَ [زُوجَ النَّبِيِّ ﷺ - «مص»، و«قع»] (في رواية «مص»، و«قع»: «عن عائشة أنها») سُئِلَت عَن غُسلِ المَرأَةِ مِنَ الجَنَابَةِ، فَقَالَت: لِتَحفِن (١) على رَأْسِهَا عَلَى رَأْسِهَا ثَلاثَ حَفَنَاتٍ (٢) مِنَ المَاء، وَلَتَضغَث (٣) رَأْسَهَا بِيَدِيهَا (في رواية «مص»: «بيدها»).

[وَسُئِلَ مَالِكُ (٤) عَن نَضحِ ابنِ عُمَرَ فِي عَينَيهِ المَاءَ، فَقَالَ مَالِكُ : لَيسَ بوَاجبٍ - «مص»] (٥).

# ٩ - ١٨ - بابُ واجبِ (في رواية «قع» : «مَا أَوجَبَ») الغَسلِ إذا التقى الختانانِ (في رواية «حد» : «بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ الغُسلُ»)

١٠٨ - ٧١ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب (في رواية «مـح»:

۱۰۷-۷۰- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (۱/۱٥/۱۲۳)، والقعنبي (ص ۱۱۳).

وسنده ضعيف؛ لإعضاله.

(١) الفعل كضرب، والحفنة: ملء اليدين من الماء.

(۲) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٦٧): «وحفنات؛ محركة الفاء لا غـير،
 والحفنة باليدين جميعًا، والحثية باليد الواحدة؛ كذا قال الأخفش.

وتكون -أيضًا- الحفنة باليد الواحدة؛ كذا قال صاحب «العين»».

 (٣) قال ابن الأثير: الضغث: معالجة شعر الرأس باليد عند الغسل؛ كأنها تخلط بعضه ببعض؛ ليدخل فيه الغسول والماء.

(٤) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٥١/ ١٢٤).

(٥) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ٧٦): (وفي أكثر «الموطآت»: سئل مالك عن نضح ابن عمر ... الخ، وليس هذا عند يحيى» ا.هـ.

١٠٨-١٧- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٥١-٥٢) ،=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

«حَدَّثْنَا الزُّهرِيُّ»)، عن سعيدِ بن المُسَيَّبِ:

أَنَّ عُمرَ بِنَ الخَطَّابِ، وَعُثمَانَ بِـنَ عَفَّـانَ، وَعَائِشَـةَ -زَوجَ النَّبِـيِّ ﷺ-كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا مَسَّ الخِتَانُ<sup>(١)</sup> الخِتَانَ<sup>(٢)</sup>؛ فَقَد وَجَبَ الغُسلُ.

١٠٩ - ٧٧ - وحدَّثني عن مالك، عَن أبي (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا أَبو»)
 النَّضرِ -مولى عُمرَ بنِ عُبَيدِاللَّهِ-، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحَـنِ بنِ عَـوفٍ؟
 أَنَّهُ قَالَ:

سَأَلتُ (في رواية «مح»: «أَنَّــهُ سَأَلَ») عَائِشَــةَ -زُوجَ النَّبــيِّ ﷺ (في روايــة

= والقعنبي (١١٦/ ٦٧)، وسويد بن سعيد (٨٦/ ٩٠ – ط البحريــن، أو ٦٧/ ٥٣ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٥٠/ ٧٦).

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «معوفة السنن والآثار» (١/ ٢٦٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٦٦)، و«معوفة السنن والآثار» (١/ ٢٦٣/ ٢٥٩ و ٢٦٠)، وأبو القاسم البغوي في «حديث كامل بن طلحة الجحدري» -ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٢٠٤ - ٢٠٥/ ٢٠٥)، ومحمد بن الحاجب في «عوالي مالك» (٣٩٧/ ٢٨)-، والحازمي في «الاعتبار» (ص ٣٢) من طرق عن مالك به.

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

وأخرجه عبدالــرزاق في «المصنف» (١/ ٢٤٥/ ٩٣٦) –ومــن طريقــه ابــن المنــذر في «الأوسط» (٢/ ٧٩/ ٥٧٦)–، عن معمر، عن الزهري به.

(١) أي: موضع القطع من الذكر.

(٢) أي: موضعه من فرج الأنثى؛ وهو مشاكلة؛ لأنه إنما سمي خفاضًا لغةً.

۱۰۹–۷۲**- موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۲/۵۲)، والقعنبي (ص ۱۱۲)، ومحمد بن الحسن (۵۰-۵۱/ ۷۷).

وأخرجه الطحاوي في «شـرح معـاني الآثـار» (١/ ٦٠)، وعبدالـرزاق في «المصنف» (١/ ٢٤٦/ ٩٤١)، والبيهقي (١/ ١٦٦) عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح؛ رجاله ثقات.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«بك» (١): «أَمُّ المُؤمنينَ») -: مَا يُوجِبُ الغُسلَ؟ فَقَالَت: هَل تَدرِي (في رواية «مح»، و«بك»: «أَتَدرِي») مَا مَثَلُكَ يَا أَبَا سَلَمَةَ؟! [مَثُلُكَ - «مص»، و«بك» و«بك مثَلُ الفَرُّوجِ (٢)، يَسمَعُ (في رواية «بك»: «تسمع») الدَّيكَةَ (٤) تَصرُخُ ، فَيَصرُخُ (في رواية «بك»: «فتصرخ») مَعَهَا، إِذَا جَاوَزَ الخِتَانُ الخِتَانَ؛ فَقَد وَجَبَ الغُسلُ.

أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ أَتَى عَائِشَةَ -زَوجَ النَّبِيِّ ﷺ -، فَقَالَ لَهَا: لَقَد شَقَّ عَلَيَّ اختِلاف أَصحَابِ النَّبِيِّ (في رواية «مص»، و«قع»: «رسول الله») ﷺ فِي أَمر إنِّي لأُعظِمُ أَن أَستَقبلَكِ بِهِ، فَقَالَت: مَا هُوَ؟ مَا كُنتَ سَائِلاً عَنهُ أُمَّكَ، فُسلنِي عَنهُ؟ فَقَالَ [لَهَا - «مص»، و«قع»]: الرَّجُلُ يُصِيبُ أَهلَهُ (٥)، ثُمَّ أُمَّكَ، فُسلنِي عَنهُ؟ فَقَالَ [لَهَا - «مص»، و«قع»]: الرَّجُلُ يُصِيبُ أَهلَهُ (٥)، ثُمَّ

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ١١١- ١١١/ ١٠١ - ترتيبه)، و«اختلاف الحديث» (١/ ٣٨ -حاشية «الأم»، أو ص ٦٠ -ط دار الكتب العلمية) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٥٩/ ٢٥٠)- عن مالك به.

قال البيهقي: «هذا إسناد صحيح؛ إلا أنه موقوف على عائشة».

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٤٨ – ٢٤٩/ ٩٥٤) عن ابن جريج: أخبرني يحيى بن سعيد به.

وأصل الحديث عند مسلم في «صحيحه» (٣٤٩).

(٥) يجامع حليلته.

<sup>(</sup>۱) كما في «السنن الكبرى» (١/ ١٦٦).

<sup>(</sup>٢) كما في «السنن الكبرى» (١/ ١٦٦).

<sup>(</sup>٣) فرخ الدجاج.

<sup>(</sup>٤) بزنة عنبة، جمع: ديك، ويجمع على ديوك: ذكر الدجاج؛ قاله الزرقاني في «شرحه» (١/ ٩٤).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن. (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

يُكسِلُ<sup>(۱)</sup> وَلا (في رواية «مص»: «فلا») يُنزِلُ، فَقَالَت: إِذَا جَاوَزَ الخِتَانُ الخِتَــانَ؛ فَقَد وَجَبَ الغُسلُ<sup>(۲)</sup>.

فَقَالَ أَبُو مُوسَى الأشعرِيُّ: لا أَسأَلُ عَن هَذَا أَحَدًا بَعدَكِ أَبدًا.

٧١١ – ٧٤ – وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مــــــ»: «أَخبَرَنَــا») يحيـــى ابنِ سَعِيدٍ، عَن عبدِاللَّهِ بنِ كعبٍ –مولى عُثمَانَ بن عفَّانَ–:

أَنَّ مَحمُودَ بِنَ لَبِيدٍ الأنصَارِيُّ سَأَلَ زَيدَ بِنَ ثَابِتٍ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ١٧٤)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٧٧): «أكسل الرجل: إذا جامع ثم أدركه فتور فلم ينزل، ومعناه صار ذا كسل».

(۲) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (۲/ ۲۸۵۳/۹۱)، و «التمهيد» (۲/ ۱۰۰-۱۰): «وهذا الحديث -وإن لم يكن مسندًا في ظاهره-؛ فإنه يدخل في المسند بالمعنى والنظر؛ لأنه محال أن ترى عائشة نفسها -في رأيها- حجةً على غيرها من الصحابة في حين تنازعهم واختلافهم في هذه المسألة النازلة بينهم، ومحال أن يُسلّم أبو موسى لعائشة قولها من رأيها في مسألة قد خالفها فيها من الصحابة غيرها برأيه؛ لأن كل واحد منهم ليس بحجة على صاحبه عند التنازع في الرأي؛ لأنهم أمروا إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله، فلم يبق إلا أن تسليم أبي موسى لها كان لعلمه أن ما احتجت به كان عن رسول الله؛ فلذلك سَلَم لها» ا.ه.

۱۱۱–۷۶**- موقوف حسن** – رواية أبي مصعـب الزهـري (۱/ ٥٢ – ٥٣/ ١٢٨)، والقعنبي (۱۱۷/ ٦٩)، ومحمد بن الحسن (٥١/ ٧٨).

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديـم»؛ كمـا في «المعرفـة» (١/ ٢٥٨)، والطحــاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٥٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٦٦)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٥٧– ٢٥٨/ ٢٤٧) من طريق ابن وهب وابن بكير، كلهم عن مالك به.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله ثقات؛ غير عبدالله بن كعنب، وهـو صـدوق؛ كمـا في «التقريب».

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٥٠/ ٩٦٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٨٨)، والطحاوي (١/ ٥٧١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٧٨/ ٥٧١) من طرق عـن يحيى بن سعيد به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَهلَهُ، ثُمَّ يُكسِلُ، وَلا يُنزِلُ، فَقَالَ زَيدُ [بنُ ثَابِتٍ - «مح»]: يَغتَسِلُ، فَقَالَ لَهُ مَحمُودُ [بنُ لَبيدٍ - «مص»، و«مح»، و«قع»]: إِنَّ أُبيَّ بن كَعبٍ كَانَ لا يَرَى الغُسلَ، فَقَالَ لَهُ زَيدُ بنُ ثَابِتٍ: إِنَّ أُبيَّ بنَ كَعبٍ (في رواية «بك»، و«قع»، و«مص»: «إِنَّ أُبيًّا») نَزَعَ (١) عَن ذَلِكَ قَبلَ أَن يَمُوتَ (٢).

١١٢ – ٧٥ – وحدَّثني عن مالكٍ، عَن نَافِع:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمَرَ كَانَ (في رواية «مص»: «عن عبدِاللَّه بنِ عُمرَ أَنَّه كــان») يَقُولُ: إِذَا جَاوَزَ (في رواية «مص»: «اختلف»، وفي رواية «قـع»: «خلَّف») الخِتَانُ؛ فَقَد وَجَبَ الغُسلُ.

٢٠ - ١٩ - بابُ وضوء الجُنُبِ إذا أرادَ أَن ينامَ أَو يَطعَمَ قَبل أَن يَعْتَسِلَ

١١٣- ٧٦- حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا»)

(١) أي: كف، وأقلع، ورجع.

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ٩٤): «وفي رجوع أبي بن كعب عن القول بما سمعه من النبي –عليه السلام– ورواه عنه– ما يدل على أنه كان منسوخًا، ولولا ذلك؛ ما رجع عنه؛ لأنه ما لم ينسخ من الكتاب والسنة لا يجوز تركه ولا الرجوع عنه لأحد صح عنده» ا.هـ.

١١٢-٧٥- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٥٣/ ١٢٩)، والقعنبي (ص ١١٧).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٦٠) من طريق ابن وهب، عن مالك به. قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٨٨ - ٨٩)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٤٧) والمحراوي (١/ ٦٠)، والبيهقي (١/ ١٦٦)، وابين المندر في «الأوسط» (٢/ ٨٠)، ٥١ و ٥٨١) من طرق عن نافع به.

وسنده صحيح -أيضًا-.

۱۱۳-۷۱- صحیــح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۵۳/ ۱۳۰)، والقعنبي (۱/ ۲۰/ ۱۳۰)، والقعنبي (۱/ ۷۳/ ۵۳/ ۱۳۰)، وسوید بن سعید (۱۸/ ۹۱- ط البحریـن، أو ۱۲/ ۵۳ - ط دار الغـرب)،=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

عبدِاللَّهِ بنِ دِينَارِ (١)، عَن عبدِاللَّهِ بنِ عُمرَ؛ أَنَّهُ قَالَ:

ذَكَرَ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ (في رواية «مح»: «أَنَّ عُمَرَ ذَكَرَهُ») لِرَسُول اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ يُصِيبُهُ جَنَابَةٌ (في رواية «قس»، و«مح»: «تُصِيبُهُ الجَنَابَةُ») مِنَ اللَّيلِ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«تَوَضَّأُ وَ(في رواية «مح»: «ثُمَّ») اغسِل ذَكَرَكَ، ثُمَّ (في رواية «مح»: «و») نَم».

١١٤ - ٧٧ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةً، عَـن أَبِيـهِ، عَـن

=ومحمد بن الحسن (٤٥/ ٥٥)، وابن القاسم (٣١٣/ ٣٨٠- تلخيص القابسي).

وأخرجه البخاري (۲۹۰)، ومسلم (۳۰٦/ ۲۵) عن عبدالله بن يوسـف ويحيـي بـن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتــح البـاري» (١/٣٩٣-٣٩٤): «هكــذا رواه مـالك في «الموطأ» باتفاق من رواة «الموطأ»، ورواه خارج «الموطأ»: عن «نافع»؛ بدل: «عبدالله بن دينار».

وذكر أبو علي الجياني: أنه وقع في رواية ابن السكن: «عن نافع»؛ بدل: «عبداللُّــه بـن ار».

قال أبو علي: والحديث محفوظ لمالك عنهما جميعًا» ا.هـ. كلامه.

قال ابن عبد البر: «الحديث لمالك عنهما، لكن المحفوظ عن عبدالله بن دينار، وحديث نافع غريب» ١. هـ.

وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسة أو سنة، فبلا غرابة، وإن ساقه الدارقطني في «غرائب مالك»، فمراده: ما رواه خارج «الموطأ»؛ فهي غرابة خاصة بالنسبة لـ «الموطأ»، نعم؛ رواية «الموطأ» أشهر». ا.هـ.

(٢) أي: في الليل؛ كقوله: «من يوم الجمعة»؛ أي فيه.

۱۱۶-۷۷- **موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٥٤/ ١٣١)، والقعنبي (ص ۱۱۸)، وسويد بن سعيد (۸۷/ ۹۲ -ط البحرين، أو ص ۲۷ -ط دار الغرب).

وأخرجـه الشافعي في «القديـم»؛ كمـــا في «معرفــة الســنن والأثـــار» (١/ ٢٨١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٢٦)، والبيهقي في «معرفة الســنن والآثــار» (١/ =

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عَائِشَةً -زَوج النَّبِيِّ ﷺ-؛ أَنَّهَا كَانَت تَقُولُ:

إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُم المَرأَةُ (١)، ثُمَّ أَرَادَ أَن يَنَامَ قَبِلَ أَن يَغَسِلَ ؛ فَلا يَنَم حَتَّى يَتَوضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ.

١١٥ - ٧٨- وحدَّثني عن مالكٍ، عَن نَافِعٍ:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ (في رواية «مص»، و«حد»: «عن عبدِاللَّهِ بنِ عُمرَ اللَّهِ بنِ عُمرَ اللَّهِ بن عُمرَ كَانَ (في رواية «مص» وَهُو جُنُبٌ عَسَلَ وَجهَهُ وَيَدَيهِ إلى المِرفَقَينِ، وَ (في رواية «مص»، و«حد»: «ثم») مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ طَعِمَ، أو نَامَ (في رواية «مص»، و«حد»: «ثم»).

= ۲۸۱/ ۳۰۲) عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٦٠)، وابن المنـذر في «الأوسـط» (٢/ ٨٩/ ٥٩٨)، والطحاوي (١/ ١٢٦) من طرق عن هشام بن عروة به.

قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين.

(١) أي: جامعها، من «أصاب بغيته»؛ أي: نالها.

011-٧٧- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٥٤/ ١٣٢)، والقعنبي والسلام ١١٥)، وسويد بن سعيد (٨٧) ٩٣- ط البحرين، أو ص ٦٧- ٦٨ - ط دار الغرب). وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٩٢)، والبيهقي في «الكبري» (١/

٠٠٠) من طريق القعنبي وابن بكير، كلاهما عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح على شرطهما.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (۱/ ۲۷۹/ ۱۰۷۷)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (۱/ ۲۰)، والطحاوي (۱/ ۱۲۸)، وابن المنذر في «الأوسط» (۲/ ۹۰/ ۲۰۳ و ۲۰۳) مين طريق أيوب، عن نافع به، وعبدالرزاق (۱۰۸۸)، وابين المنذر (۲/ ۹۲/ ۲۰۸) مين طريق الزهري، عن سالم، كلاهما عن ابن عمر به.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

١٧- ٢٠- بِابُ إِعادة الجُنُبِ الصَّلاةَ وغسلهِ [ في رواية «حد» : «بَابُ غُسلِ الجُنُبِ» ] إِذَا صلَّى ولم يَذكُر، وغسلهِ ثَوبَهُ (في رواية «مص» : «بَابُ غُسل الجُنُبِ إِذَا صَلَّى وَلَم يَغتَسِل»، وفي رواية «قع» : «بابُ الجُنُبِ إِذَا صَلَّى وَلَم يَغتَسِل وَغَسَلَ مَا بِهِ»)

٧٩ - ٧٩ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») إسمَاعِيلَ بنِ أَبِي حَكِيمٍ: أَنَّ (في رواية «مح»: «عن») عَطَاءَ بنَ يَسَارٍ أَخبَرَهُ:

۱۱۲–۷۹– صحيح ثغيره – رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٥٤/ ١٣٣)، والقعنبي (۱/ ١٥٤ / ١٣٣)، والقعنبي (١/ ١١٩–١١٩)، وسويد بن سعيد (٨٨/ ٩٤ – ط البحرين، أو ٢٨/ ٥٤ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٧٥/ ١٧١).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (۱/ ۲۰۹ –۲۲۰/ ۳٤۱ – ترتيبه)، و«الأم» (۱/ ۱۲۷ و۱۷۰ و۷/ ۱۶۲) –ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثسار» (۲/ ۲۱۹/ ۱۲۱٤)، و«السنن الكبرى» (۲/ ۳۹۷)– عن مالك به.

قـال ابـن عبدالـبر في «التمهيــد» (١/ ١٧٤)، و«الاســتذكار» (٣/ ١٠٢/ ٢٩٠٨): «وهذا حديث منقطع، وقد روي متصلاً مسندًا من حديث أبي هريرة، وحديث أبي بكرة». وقال ابن التركماني في «الجوهر النقي» (١/ ٣٩٩): «حديث عطاء مرسل».

قلت: حديث أبي بكرة الثقفي -رضي الله عنه- وهو أقرب إلى لفظ مالك-: أخرجه أبو داود (١/ ٢٠/ ٢٣٣ و ٢٣٤)، وأحمد (٥/ ٤١، ٤٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٢/ ١٦٢٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٥/ ٢٣٥٥) - «إحسان»)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٨٧/ ٢٢٣)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢٢٠/ ١٢١٩ و ١٢٢٠)، وغيرهم. و«السنن الكبرى» (٢/ ٣٩٧)، وغيرهم.

قال البيهقي: «هذا إسناد صحيح».

وقال شيخنا الألباني -رحمه الله- في «صحيح موارد الظمآن» (٣٢٣): «صحيح لغيره».

وحديث أبي هريرة: أخرجه البخاري (٢٧٥)، ومسلم (٢٠٥).

وله شاهد آخر من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه- بنحو حديث الباب: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٢٤)، والبيهقي (٢/ ٣٩٩)؛ بسند صحيح.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيهِم بِيدِهِ أَنْ امكُثُوا، فَذَهَبَ (فِي رَواية «مح»: «فَانطَلَقَ»)، ثُمَّ رَجَعَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ – «حد»، و«قع»، و«مح»] وعَلَى جلدِهِ أَثَرُ المَاء، [فَصَلَّى – «مح»]».

١١٧ - ٨٠ وحدَّثني عن مالك، عن هِشَام بنِ عُـروَةً، [عَـن أبيـهِ
 - «مص»، و«قع»، و«حد»]، عن زُيندِ<sup>(١)</sup> بن الصَّلتِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

خَرَجتُ مَعَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «مص»، و«قع»] إلى الجُرفِ<sup>(۲)</sup>، فَنَظَرَ وَفَإِذَا هُوَ قَدِ احتَلَمَ<sup>(۳)</sup>، وَصَلَّى وَلَم يَعْتَسِل، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَانِي إِلاَّ [قَدِ - «مص»، و«قع»، و«حد»] احتَلَمتُ وَمَا شَعَرتُ (٤)، وَصَلَّيتُ أَرَانِي إِلاَّ [قَدِ - «مص»، و«قع»، و«حد»]

۱۱۷ - ۸۰ **موقوف صحیح** - روایـــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ٥٤ - ٥٥/ ۱۳٤)، والقعنبي (ص ۱۱۹)، وسوید بن سعید (۸۸/ ۹۰ -ط البحرین، أو ص ۲۸ -ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٣٧)، و«المسند» (ص ١٨)، وعبدالله بن وهب؛ كما في «كنز العمال» (٩/ ٥٣٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٧٠)، و«معرفة السسنن والأثار» (١/ ٢٦٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٦٥) من طرق عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

(١) بياء معجمة باثنتين من تحتها مكررة، كذا في «الإكمال» (٤/ ١٧١)، و «تقييد المهمل» (١/ ٢٨٢)، و «تبصير المنتبه» (٢/ ٦٣٩-١٤٠)، وقد تصحفت في جميع نسخ «الموطأ» -عدا روايتنا- إلى: «زبيد» -بالباء الموحدة-؛ وهو وهم، فليحرر.

قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٧٨)، والبطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص٦٧): «زييد بن الصلت -بياءين معجمتين- تصغير زيد، يجوز فيه ضم النزاي وكسرها، والأصل الضم، وانحا يكسر أول المصغر في نحو هذا إذا كان ثاني الكلمة ياءً، نحو: شبيخ في تصغير شيخ، وبييت في تصغير بيت، وقد تفعل العرب مثل هذا الجمع إذا كان على فعول، وثاني الكلمة ياء، نحو: بيوت، وشيوخ، وجيوب، وعيوب...» ا.هـ.

(٢) الجرف –بالضم ثم بالسكون-: موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، وبه كانت أموال لعمر بن الخطاب ولأهل المدينة. «معجم البلدان» (٢/ ١٢٨).

(٣) أي: رأى في ثوبه أثر الاحتلام؛ وهو المني.

(٤) بفتحتين؛ أي: ما علمت.

<sup>(</sup>يجيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

وَمَا اغتَسَلَتُ، قَالَ: فَاغتَسَلَ، وَغَسَلَ مَا رَأَى فِي ثَوبِهِ، وَنَضَحَ (١) مَا لَم يَرَ، وَأَذْنَ أُو (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «و») أَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى [الغَسدَاةَ – «قع»] بَعدَ ارتِفَاعِ الضُّحَى مُتَمَكِّنُا (٢).

۱۱۸ – ۸۱ – ۸۱ وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «منح»: «حدثنا») إسمَاعِيلَ بنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَن سُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ (في رواية «مح»: «أَنَّ سُلَيمَانَ بنَ يَسَارٍ أَخبَرُهُ»):

أَنَّ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ [صَلَّى الصَّبِحَ ثُمَّ - «مح»] غَدَا إِلَى أَرضِهِ بِالجُرفِ (فِي رواية «مح»: «رَكِبَ إِلَى الجُرفِ») [فَجَاءَ بَعدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمسُ - «مح»]، وفَي رواية «مص»، و«مح»، و«قع»، و«حد»: «فرأى») فِي ثُوبِهِ احتِلامًا، فَقَالَ: [لَقَدِ احتَلَمتُ وَمَا شَعَرتُ، و - «مح»] لَقَدِ ابتُلِيتُ بِالاحتِلامِ (في رواية «مح»: «سُلِّطَ عَلَيَّ الاحتِلام») مُنذُ وليتُ أَمرَ النَّاسِ، فَاغتَسَلَ وَ(في رواية «مح»: «شُلُّ عَسَلَ مَا رأَى فِي ثُوبِهِ مِنَ الاحتِلامِ [وَنضَحَهُ - «مح»]، ثُمَّ [قَامَ فَ—] صَلَّى [الصَّبحَ - «مح»]، ثُمَّ أَن (في رواية «مح»: «ما») طَلَعَتِ الشَّمسُ.

١١٩ - ٨٢ وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، عَن سُلَيمَانَ بن

<sup>(</sup>١) أي: رش.

<sup>(</sup>٢) أي: في الارتفاع.

۱۱۸-۱۸- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٥٥/ ١٣٥)، والقعنبي (۱/ ٢٥/ ١٣٥)، وسويد بن سعيد (٩٨/ ٩٦ -ط البحرين، أو ٦٨/ ٥٥ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (١٠١/ ٢٨٤).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٤٤/ ٩٣٣ و٩٣٣) من طريق معمر وسفيان ابن عيينة، كلاهما عن أيوب، عن سليمان به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه.

١١٩-٨٢- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٥٥/ ١٣٦)،=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

يَسَار:

أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ الصَّبِحَ، ثُمَّ عَدَا إِلَى أَرضِهِ بِالجُرفِ، فَوَجَدَ فِي ثَوِيهِ احتِلامًا، فَقَالَ: إِنَّا لَمَّا أَصَبِنَا الوَدَكَ<sup>(1)</sup>؛ لانَتِ العُرُوقُ، فَاغتَسَلَ، وَغَسَلَ الاحتِلامَ مِن ثَوبِهِ، وَعَادَ لِصَلاتِهِ (في رواية «بك» (٢): «وغسلَ ما رأى في ثوبِه مِنَ الاحتلام وأعادَ الصَّلاة»).

١٢٠ - ٨٣ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةً، عَـن أَبِيـهِ، عـن

=والقعنبي (ص ١١٩–١٢٠).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٣٧ – ٣٨)، والبيهقىي في «السنن الكبرى» (١/ ١٧) عن مالك به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه بين سليمان بن يسار وعمر.

(١) بفتحتين؛ دسم اللحم والشحم، وهو ما يتحلب من ذلك.

(۲) كما في «السنن الكبرى» (۱/ ۱۷۰).

۱۲۰-۸۳- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/٥٦/١٦)، والقعنبي (١/٣٥/ ١٣٧).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٥٢) من طريق ابن وهب -وهذا في «مسنده»؛ كما في «كنز العمال» (٢٧٣٠٥)-، كلاهما عن مالك به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن يحيى بن عبدالرحمن لم يدرك عمر، بل ولد في خلافة عثمان.

قال ابن معين في «تاريخه» (٢/ ٢٥٠/ ١١٩٥ -رواية الدوري): «يحيى بن عبدالرحمن بن ابن حاطب بعضهم يقول: سمعت عمر -وهذا باطل-، إنما هو يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب، عن أبيه، أنه سمع عمر».

قلت: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (۱/ ٢٤٤/ ٩٣٥ و ٣٦٩ – ٣٧٠/ ١٤٤٥ و ٢٧٠/ ٢٥٠ و ١٤٤٥ و ١٤٤٠ و ١٤٤٥ و ٢٧٠/ ٢٥٠ و الأوسط» (٢/ ٢٢/ ٥٥٦ و ٢٥٠/ ٢١٢) – ومن طريقه ابسن المنتذر في «الأوسط» (٢/ ٢٢/ ٥٥٠ و ١٥١/ ٧٢٧) – من طريق معمر وابن جريج، عن هشام بن عروة، عسن أبيه، عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب: أن أباه أخبره: أنه اعتمر مع عمر... (وذكره).

قلت: وهذا إسناد متصل صحيح.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (فع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

يحيى بن عبدالرَّحن بن حَاطِبٍ:

أَنَّهُ اعتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ (في رواية "قع»: "أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ حَرَضِيَ اللَّهُ عَنهُ اعتَمَرً") فِي رَكبِ فِيهِم عَمرُو بِنُ العَاصِ، وَأَنَّ عُمرَ بِنَ العَاصِ، وَأَنَّ عُمرَ بِنَ الخَطَّابِ عَرَّسَ (١) بِبَعضِ (في رواية "قع»: "في بعض») الطَّرِيقِ قَرِيبًا مِن بَعضِ اليَّاوِ، فَاحتَلَمَ عُمرُ، وقد كَادَ أَن يُصبِح، فَلَم يَجِد مَع الرَّكبِ مَاءً، فَرَكِبَ اليَّاوِ، فَاحتَلَمَ عُمرُ، وقد كَادَ أَن يُصبِح، فَلَم يَجِد مَع الرَّكبِ مَاءً، فَركِبَ حَتَّى جَاءَ المَاءَ، فَجَعَلَ يَعْسِلُ مَا رَأَى [في ثوبهِ وقع»] مِن ذَلِكَ الاحتِلامِ حَتَّى أَسفَرَ، فَقَالَ لَهُ عَمرُو بِنُ العَاصِ: [قد - "مص»، و"قع»] أصبَحت وَمَعنَا (في رواية "مص»: "معك») ثِيَابٌ، فَدَع ثُوبَكَ يُعْسَلُ، فَقَالَ عُمرُ بِنُ العَاصِ (في رواية "مص»: "واعجباه لك يا الخَطَّابِ: وَاعَجبًا لَكَ يَا عَمرُو بِنُ العَاصِ (في رواية "مص»: "واعجباه لك يا النَّاسِ العاص»)! لَئِن (في رواية "مص»، و"قع»: "إن») كُنتَ تَجدُ ثِيَابًا؛ أَفَكُلُّ النَّاسِ المَاسِ وَقع»: "وانه) كُنتَ تَجدُ ثِيَابًا؛ أَفَكُلُّ النَّاسِ وَقع»: "فواللَّه») لَو فَعَلتُهَا؛ لَكَانَت (في رواية "مص»: "لكان») أَن واللَه (في رواية "مص»، و"قع»: "واية "مص»: "لكان») شَنَّة، بَل أَغسِلُ مَا رَأَيتُ، وَأَنضِحُ مَا لَم أَرَ (١٠).

قَالَ مالك (٣)، فِي رَجُل وَجَدَ فِي ثَوبِ أَشَرَ احتِلام (في رواية «مص»، و «حد»: «في ثوبه احتلامًا»)، وَلا يَدرِي مَتَى كَانَ، وَلا يَذكُرُ شُيئًا رَأَى (في رواية «مص»، و «حد»، و «قع»: «رآه») فِي مَنَامِهِ، قَالَ: لِيَغتَسِل (في رواية «حد»،

<sup>(</sup>١) نزل في آخر الليل للاستراحة.

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ١١٤ - ١١٥)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٧٩): «النضح هاهنا -لا محالة-: الرش؛ بدليل قوله: «وأنضح ما لم أر»؛ فجعل النضح غير الغسل، وهو الظاهر في النضح في اللغة، وإن كان قد يعبر -في مواضع- بالنضح عن الغسل؛ على حسب ما يفهمه السامع» ا.هـ.

 <sup>(</sup>۳) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٥٦/ ١٣٨)، والقعنبي (ص ١٢٠ – ١٢١)،
 وسويد بن سعيد (ص ٨٩ – ط البحرين، أو ص ٦٩ – ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك ) = ابن بكير

و «مص»: «يغتسل») مِن أَحدَثِ نَوم نَامَهُ (في رواية «حد»: «نومة نامها»)، فَإِن (في رواية «حد»، و «مص»: «وإن») كَانَ صَلَّى بَعدَ ذَلِكَ النَّومِ؛ فَلَيُعِد مَا كَانَ صَلَّى بَعدَ ذَلِكَ النَّومِ؛ فَلَيُعِد مَا كَانَ صَلَّى بَعدَ ذَلِكَ النَّومِ، مِن أَجلِ أَنَّ الرَّجُلُ رُبَّمَا احتَلَمَ (١) (في رواية «حد»، و «قع»، و «مص»: «أَنَّ الرَّجُلَ يَحتَلِم») وَلا يَرَى شَيئًا (٢)، وَيَحرَى (٣) وَلا يَحتَلِم أَنَّ، فَإِذَا وَجَدَ فِي ثَوبِهِ مَاءً؛ فَعلَيهِ الغُسلُ، وَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ [بنَ الخطَّابِ -رَضِي اللَّهُ وَجَدَ فِي ثَوبِهِ مَاءً؛ فَعلَيهِ الغُسلُ، وَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ [بنَ الخطَّابِ -رَضِي اللَّهُ عَنهُ - «مص»، و «قع»، و «حد»: عَنهُ - «مص»، و «قع»، و «حد»: «لأحدث») نَومٍ نَامَهُ، وَلَم يُعِد مَا كَانَ قَبلَهُ (في رواية «مص»، و «قع»، و «حد»: «قبل ذلك»).

### ٢٧- ٢١- بابُ غُسلِ المرأةِ إِذَا رَأَتَ فِي المنامِ (في رواية «حد»: «تَرَى فِي النَّومَ») مثل ما يَرَى الرَّجُلُ

١٢١ - ٨٤ - حَدَّثَنِي عن مالك، عَنِ (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») ابن

رأى أنه يجامع.
 (١) أي: منيًا.

(٣) المني في ثوبه.(٤) لا يرى أنه يجامع.

۱۲۱-۸۶- صحیح تغیره - روایة أبی مصعب الزهری (۱/ ۵۷/ ۱۳۹)، والقعنبی (۱/ ۷۷/ ۱۳۹)، والقعنبی (۱/ ۷۷/ ۷۹)، وسوید بن سعید (۸۹/ ۹۷- ط البحرین، أو ۲۹/ ۵۱ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۱–۵۲/ ۸۱).

وأخرجه أبو نعيم -الفضل بن دكين- في «الصلاة» (١٢٥/ ١٢٣)، والشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (١/ ٢٦٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٦٤ - ٢٦٥/ ٣٦٣)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٧٠/ ١٧٤) عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٨٤/ ١٠٩٥) عن الثوري، عن هشـــام، عــن أبيه به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد.

قال الجوهري: «هذا حديث مرسل».

قلت: وصله مسلم في «صحيحمه» (٣١٤) من طريق عقيل بن خالد، عن ابن=

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

شِهَابٍ، عَن عُروَةً بنِ الزُّبَيرِ: أَنَّ أُمَّ سُلَيم [بَنتَ مِلحَانَ - «مص»، و«حد»] قَالَت لِرَسُولَ اللَّهِ ﷺ):

المَراَّةُ تَرَى فِي المَنَامِ (في رواية «مح»: «مَنَامِهَا»، وفي رواية «حد»: «النَّوم») مِثلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ؛ أَتَغَتَسِلُ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَم؛ فَلتَغتَسِلُ (في رواية «حد»: «تغتسل»)»، فَقَالَت لَهَا عَائِشَةُ: أُفٌ لَلكِ (١)! وَهَل تَرَى ذَلِكَ المَراَّةُ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (في رواية «مح»: «فَالتَفَتَ إِلَينَا النَّبِيُ ﷺ فَقَالَ»): «تَرِبَت يَمِينُكِ (١)!

وتابعه محمد بن الوليد الزبيدي ويونس بن يزيد، عن الزهري به: أخرجه أبو داود (١/ ٢٢٥)، والنسائي (١/ ١١٥-١١٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٢٤٥/ ٨٣٩) و ٥٤٠).

وتابعهم ابن أخي الزهري وصالح بن أبي الأخضر؛ كما ذكر ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٣٣٤ - ٣٣٥)، وقال: «والحديث عند أهل العلم بالحديث صحيح لابن شهاب عن عروة عن عائشة» ا.هـ.

(١) قال الباجي: «قولها: «أف لك»؛ على معنى الإنكار لقولها، والإغلاظ عليها؛ لما أخبرت به عن النساء».

وقال القاضي عياض: «أف لك؛ أي: استحقارًا لك، وهي كلمة تستعمل في الاستحقار والاستقذار، وأصل الأف: وسخ الأظفار».

وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٦٧ - ٦٨)، و «شـرح صحيح مسلم» (٣/ ٢٢٤ - ٢٥)، و «إكمال المعلم» (٢/ ١٥١)، و «الاستذكار» (٣/ ١٢٧)، و «التمهيد» (٨/ ٣٣٩)، و «الاقتضاب» (١/ ٨٠).

(٢) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٢٢١): «في هذه اللفظة خلاف كثير منتشر جدًّا للسلف والخلف، من الطوائف كلها، والأصح الأقوى الذي عليه المحققون في معناها: أن أصلها: افتقرت، ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة حقيقة معناها، فيقولون: تربت يداك، وقاتله الله ما أشجعه، ولا أم له، ولا أب له، ولكلته أمه، وويل أمه، وما أشبه هذا؛ عند إنكار الشيء أو الزجر عنه، أو الذم عليه، أو استعظامه، أو الحث عليه، =

<sup>=</sup> شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

وَمِن أَينَ يَكُونُ الشَّبَهُ (١)؟».

١٢٢ - ٨٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُروةَ، عَـن أَبيهِ، عَـن زَينَبَ بِنتِ (في رواية «قس»: «ابنَةِ») أَبِي سَلَمَةَ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ -زَوجِ النَّبِيِّ يَالِيَّةُ (في رواية «قس»: «أُمُّ المُؤمِنِينَ») -؛ أَنَّهَا قَالَت:

جَاءَت أُمُّ سُلَيم [بنتُ مِلحَانَ - «مص»] -امراَأَهُ أَبِي طَلحَةَ الْأَنصَارِيِّ-، إِلَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْقٍ، فَقَالَت: يَا رَسُولُ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ [-عَزَّ وَجَلَّ - «قع»] لا يَستَحيي مِنَ الحَقِّ(٢)، هَل على المَرأَةِ مِن غُسل إِذَا هِيَ احتَلَمَت (٣)؟ فَقَالَ: «نَعَم؛ إذَا رَأْتِ المَاءَ (٤)».

=أو الإعجاب به».

وانظر: «مشكلات الموطاً» (ص ٦٨)، و «التمهيد» (٨/ ٣٤٠)، و «الاستذكار» (٣/ ١٢٠)، و «الاستذكار» (٣/ ١٢٨).

(١) بفتح الشين والباء، وبكسر الشين، وسكون الباء؛ أي: شبه الابن لأحد أبويه أو لأقاربه.

۱۲۲-۸۰- صحیــح - روایــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۷۷/ ۱٤۰)، والقعنــيي (۱/ ۷۷/ ۲۰۰)، وابن القاسم (۱۹۱/ ۲۷۷).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٨٢ و ٦١٢١) عن عبدالله بن يوسف وإسماعيل ابن أبي أويس، كلاهما عن مالك به.

وأخرجه البخاري (١٣٠)، ومسلم (٣١٣) من طرق عن هشام به.

(٢) أي: لا يأمر بالحياء فيه، أو لا يمتنع امتناع من ذكره امتناع المستحي، والمعنى: أن
 الحياء لا ينبغي أن يمنع من طلب الحق ومعرفته.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٨٩): «الاحتلام: افتعال من الحلم -بضم المهملة وسكون اللام-، وهـو مـا يـراه النـائم في نومـه، يقـال: منـه حلـم -بـالفتح- واحتلم، والمراد به هنا: أمر خاص منه؛ وهو الجماع.

وفي رواية أحمد من حديث أم سليم؛ أنهـا قـالت: يـا رسـول اللّـه! إذا رأت المـرأة أن زوجها يجامعها في المنام؛ أتغتسل؟!» ا.هـ.

(٤) أي: المني بعد الاستيقاظ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

#### ٢٢-٢٢- بابُ جامع غُسل الجنابةِ

٨٦ - ١٢٣ حدَّثني يحيى، عن مالك، عن نَافِع: أَنَّ عبدَاللَّهِ بـنَ عُمَـرَ
 كَانَ يَقُولُ (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا نَافِعٌ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، قَالُ»):

لا بَأْسَ أَن يُغْتَسَلَ (في رواية «مص»: «بـأن تغتسـل»، وفي روايـة «مـح»: «لا بَأْسَ بَأَن يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ») بِفَضلِ [وُضُوءِ – «مح»، و«قع»] المَــرأَقِ؛ مَـا لَـم تَكُـن حَائِضًا، أَو جُنُبًا.

١٢٤ - ٨٧ - وحدَّثنَا») نَافِع: «حَدَّثَنَا») نَافِع:

-77-177 موقوف صحيـ – رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ٥٨/ ١٤٢)، والقعنبي (١/ ٧٧)، وسويد بن سعيد (٩٠/ ٩٩ – ط البحريـن، أو ص -79 ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٥٤/ ٨٩).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٤٧) – ومن طريقه ابسن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٩٣ – ٢٩٤) ، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٧٨/ ٢٩٧) –، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٠٩/ ٣٩٤) عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٣)، والدارمي في «مسنده» (٥/ ٢٦٣/) 1١٤٨ – «فتح المنان»)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢٦١/ ١٩٧)، وعبدالرزاق (١/ ١٠٨/) 7٦٦)، وابن المنذر (١/ ٢٩٣/ ٢٠٣) من طريق أيوب السختياني وعبيدالله بسن عمر وابن إسحاق، كلهم عن نافع به.

قلت: سنده صحيح.

۱۲۱-۸۷ موقوف صحيــــ - رواية أبي مصعب الزهـري (۱/ ۸۵/ ۱۱۱)، والقعنبي (ص۱۲۲)، وسويد بن سعيد (۹۰/ ۸۹ ط البحريـن، أو ۲۹/ ۵۷ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۱۰۱/ ۲۸۲).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٦٦ / ١٤٢٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٩١)، والدارمي في «مسنده» (٥/ ٢٤٤ / ١١٢٣ - «فتح المنان»)، والشافعي في «الأم» (١/ ١٩٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ١٧٧/ ٣٤٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٨٧)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٧٤)، والمحاملي في «الأمالي -رواية ابن مهدي» -ومن و «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٧٤)، والمحاملي في «الأمالي -رواية ابن مهدي» -ابن بكير

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمَرَ (في رواية «مح»: «عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنْهُ») كَـــانَ يَعــرَقُ فِــي الثَّوبِ وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ.

٨٨ - ١٢٥ وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نَافِع:
 أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ يَغسِلُ جَوَارِيهِ رِجلَيهِ، وَيُعطِينَهُ الخُمرَةُ (١) وَهُنَّ حُيَّضٌ.

وَسُئِلَ مالك (٢) عَن رَجُل لَهُ نِسوَةٌ وَجَوَارِي (في روايـة «مـص»، و«قـع»: «وجوارِ»)، هَل يَطَوُّهُنَّ جَمِيعًا (في رواية «مص»: «هل له أن يُصِيبَهُنَّ»، وفي روايـة

=طريقه الخطيب البغدادي في «عوالي مالك» (٣٢٥/ ١٩)، وسليم الرازي في «عوالي مالك» (٣٠٥/ ٢٥)- من طرق عن الإمام مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

۱۲۰ – ۸۸ – موقوف صحیت - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۷/ ۱۷۰)، والقعنبي (۱/ ۲۷/ ۹۰)، وسوید بن سعید (۹۱/ ۱۳ – ط البحرین، أو ص ۷۶ – ۷۰ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۳/ ۸۷).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٢٧/ ١٢٥٥)، والدارمــي في «مســنده» (٥/ ١١٥٣/ ٢٦٩ –«فتح المنان») عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٢/١) من طريق عبيداللَّه بن عمر، عن نافع به. قلت: سنده صحيح.

(١) قال الطبري: مصلى صغير يُعمل من سعف النخل، سمي بذلك؛ لسترها الوجمه والكفين من حر الأرض وبردها، فإن كانت كبيرةً؛ سميت حصيرًا، وزاد في «النهايمة»: ولا يكون خمرةً إلا في هذا المقدار، وسميت خمرةً؛ لأن خيوطها مستورةً بسعفها.

وقال الخطابي: هي السجادة التي يسجد عليها المصلي، سميت خمرةً؛ لأنها تغطي الوجه. وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٨٣).

(۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٥٨/ ١٤٣)، والقعنبي (١٢٢/ ٧٨)، وسويد بن سعيد (ص٩١– ط البحرين، أو ص ٧٠ – ط دار الغرب).

<sup>(</sup>يجبى) = يحيى الليثي (مص) = ابو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

«قع»: «له أن يطاهن جميعًا») قَبلَ أن يَغتَسِلَ؟ فَقَالَ [مالك - «قع»]: لا بَأْسَ أَن يُعتَسِلَ؟ فَقَالَ [مالك - «قع»]: لا بَأْسَ أَن يُعتَسِلَ، فَأَمَّا النِّسَاءُ الحَرَائِرُ؛ فَيكرَهُ «جاريته»، وفي رواية «حد»: «جاريته»، وفي رواية «حد»، وقي رواية «حد»، و«قع»: «فأنا أكره») أَن يُصِيبَ (في رواية «مص»: «فإنّا نكره»، وفي رواية «حد»، و«قع»: «فأنا أكره») أَن يُصِيبَ الرَّجُلُ المَرأَةَ الحُرَّةَ (في رواية «مص»: «امرأة حُرَّةً») فِي يَـومِ الأَحرَى، فَأَمَّا أَن يُصِيبَ [الرَّجُلُ - «مص»، و«قع»، و«حد»] الجَارِيَة (في رواية «مص»، و«حد»: «جارِيتَه»)، ثُمَّ يُصِيبَ الأَحرَى وَهُو جُنُبٌ؛ فَلا بَأْسَ بذَلِكَ.

وَسُئِلَ مالك (۱) عَن رَجُلٍ جُنُبٍ وُضِعَ لَهُ مَاءٌ يَغْتَسِلُ بِهِ، فَسَهَا، فَأَدخَلَ أُصبُعَهُ فِيهِ؛ لِيَعرِفَ حَرَّ المَاء مِن بَردِهِ؟ قَالَ مالكٌ: إِن لَم يَكُن أَصَابَ أُصبُعَهُ أَصبُعَهُ وَيهِ؛ لِيَعرِفَ حَرَّ المَاء مِن بَردِهِ؟ قَالَ مالكٌ: إِن لَم يَكُن أَصَابَ أُصبُعَهُ أَصبُعَهُ أَدَى وَلا أَرَى ذَلِكَ يُنَجِّسُ عَلَيهِ المَاءَ.

[قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الحَائِضُ – «مص»، و«قع»، و«حد»].

١٢٦ - [حَدَّثَنا مَالِكٌ، عَن هِشَامِ بِنِ عُروَةً، عَن أَبِيهِ، عَن عائشةً

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٣) من طريق عبداللَّه بن المبارك، عن هشام بـن عروة به.

<sup>(</sup>۱) روايــة أبــي مصعــب الزهــري (۱/ ۰۵/ ۱۶۶)، والقعنــبي (ص ۱۲۲ – ۱۲۳)، وسويد بن سعيد (ص ۹۰ – ۹۱– ط البحرين، أو ص ۷۰ – ط دار الغرب).

۱۲۱- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ٥٩/ ١٤٥)، وسوید بن سعید (۹/ ١٤٥ - ط البحرین، أو ص ۷۰ - ط دار الغرب)، وابن القاسم (٤٦٣/ ٤٥٠ - تلخیص القابسي).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (١/ ١٢٨ و ٢٠١)، و «الكبرى» (١/ ٢١٦/ ٢٣٦)، والشافعي في «المسند» (١/ ١١٤/ ١٠٥- ترتيبه)، و «الأم» (١/ ٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٢٦٧) ١٩٤٤- «إحسان»)، وابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (٦٤/ ٣٣)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» المظفر البزاز في «غرائب حديث الله السنن والآثار» (١/ ٢٧٥/ ٢٨٨ و ٢٧٥- ٢٧٦/ ٢٧٨) من طرق عن مالك به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا-؛ أَنَّهَا قَالَت:

كُنتُ أَغتَسِلُ أَنا ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِن إِنَاء وَاحِدٍ -[مِنَ الجَنَابَةِ - «بك» (١٠) ]- نَغتَرفُ مِنهُ جَمِيعًا - «مص»، و«حد»، و«قس»، و«بك»].

[وَسُئِلَ مَالِكٌ (٢) عَن فَضلِ الجُنُبِ وَالحَائِضِ: هَـل يُتَوَضَّأُ بِـهِ؟ فَقَـالَ: نَعَم؛ ليَتَوَضَّأُ بِهِ – «مص»، و«حد»، و«قع»].

#### ٢٤ - ٢٣ - هذا بابٌ في التَّيَمُّم (٢)

(في رواية «مص»، و«حد»: «باب ما جاء في التيمم»، وهي رواية «قع»: «باب التيمم»)

١٢٧ - ٨٩ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي») عبدِالرَّحَمٰنِ بنِ القَاسِمِ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائِشَةً -أُمَّ المُؤمِنِينَ (في رواية «مص»،

(١) كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٧٥).

(۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٥٩/ ١٤٦)، والقعنبي (ص١٢٣)، وســويد بــن سعيد (ص ٩٠ – ط البحرين، أو ص ٧٠ – ط دار الغرب).

(٣) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص٦٩): «التيمم: شرعي ولغوي.

واللغوي: القصد والتعمد، يقال: تأعمتك وتيممتك، وأعمتك؛ إذا قصدتك.

لكن الشرع أوقع هذا الاسم على مسح الوجه واليدين بالتراب، فانتقل عن موضوعه في اللغة وعمومه؛ فصار مخصوصًا بهذا المعنى» ا.هـ.

وانظر: «الاقتضاب» (١/ ٨٥)، و«فتح الباري» (١/ ٤٣١–٤٣٢).

۱۲۷-۸۹- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۵۹-۲۰/۱۵۷)، والقعنبي (۱/ ۵۹-۲۰/۱۵۷)، والقعنبي (۲/ ۵۹-۱۲۷)، وسوید بن سعید (۹۱-۱۹۲/ ۱۰۱-ط البحرین، أو ۷۰ -۱۷/ ۵۹ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۶۹/ ۷۲)، وابن القاسم (۳۹۸-۳۹۹/ ۳۸۶ -تلخیص القابسي).

وأخرجه البخاري (٣٣٤ و٣٦٧٦ و٤٦٠٧ و٥٢٥٠ و٦٨٤٤) عـن عبداللَّه بـن يوسف، وقتيبة بن سعيد، وإسماعيل بن أبسي أويس، ومسلم (٣٦٧) عـن يحيى بـن يحيى التميمي، كلهم عن مالك به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

و (قع)، و (قس): ﴿ زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ ) -؛ أَنَّهَا قَالَت:

خَرَجنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ فِي بَعضِ أَسفَارِهِ (١) حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالبَيدَاء (٢) -أو بِذَاتِ الجَيش (٣) - ؛ انقطَع عِقد (٤) لِي (في رواية «مح»: «عقدي»)، فأقام رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ على التِمَاسِهِ (٥)، وأقام النَّاسُ مَعَهُ ولَيسُوا على مَاء، ولَيسَ مَعَهُم مَاء، [قالَت - «حد»]: فأتى النَّاسُ إلى أبي بَكر (في رواية «مص»، و«حد»: «فأتى الناسُ أبا بكر») الصِّديق، فقَالُوا: أَلا تَرَى مَا صَنَعَت عَائِشَةُ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا - «مص»]؟ أقامَت بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ وَبِالنَّاسِ، ولَيسُوا على مَاء، ولَيسَ مَعَهُم مَاءً.

قَالَت عَائِشَةُ: فَجَاءَ أَبُو بَكر [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «مص»] وَرَسُولُ اللَّهِ عَنهُ «مص»: عَلَيْ وَاضِعٌ رَأْسَهُ على فَخِذِي قَدُ نَامَ، فَقَالَ: حَبَستِ (١) (في رواية «مص»: «أحبست») رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ وَالنَّاسَ، وَلَيسُوا على مَاء، وَلَيسَ مَعَهُم مَاءٌ، قَالَت عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكرٍ، فَقَالَ (في رواية «مح»، و«قس»: «وقال») مَا شَاءَ

قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٢٩)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٨٤): «وسميت بذلك؛ لأنها تبيد من سلكها؛ أي: تهلكه، وهي أحمد الأسماء التي جاءت على (فعلاء)، ولا أفعل لها؛ كالصحراء، والطرفاء» ا.هـ.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ٢١ / ٣١): «والسفر المذكور فيه كان في غزوة المريسيع إلى بني المصطلق من خزاعة، في سنة ست من الهجرة، وقيل: سنة خمس» ا.هـ.. (٢) الشرف الذي قدام ذي الحليفة من طريق مكة.

<sup>(</sup>٣) موضع على بريد من المدينة، وبينها وبين العقيق سبعة أميال:

<sup>(</sup>٤) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٨٤): «و«العقد»: قلادة در كان فيها، أو جـزع، وروي: أن القلادة كانت من جزع ظفار، و«ظفار» على مثال حذام، مدينة اليمن» ا.هـ.

وانظر: «فتح الباري» (١/ ٤٣٥).

<sup>(</sup>٥) أي: لأجل طلبه.

<sup>(</sup>٦) منعت.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

اللَّهُ أَن يَقُولَ<sup>(۱)</sup>، وَجَعَلَ يَطعَنُ (في رواية «مح»: «يطعني») بِيَادِهِ فِي خَاصِرَتِي (۲)، فَلا (في رواية «مص»: «ولا»، وفي رواية «حد»: «فلم») يَمنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلاَّ مَكَانُ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على مَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصبَحَ على غَيرِ مَاء؛ فَأَنزَلَ اللَّهُ -تَبارَكَ وَتَعَالَى - آية التَّيَمُ مِ (۳)؛ ﴿فَتَى مَمُوا [صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ - «قس»، و«حد»]، فقالَ أُسَيدُ بنُ حُضَيرِ [وَهُو أَحَدُ النَّقَبَاءِ - «مص»، و«حد»]: مَا هِيَ بِأُوّلِ بَرَكَتِكُم يَا آلَ أَبِي بَكرٍ (٤).

قَالَتُ [عَائِشَةُ - «مص»]: فَبَعَثنَا (في رواية «مح»: «وبعثنا») البَعِيرَ (٥) الَّذِي كُنتُ عَلَيهِ (٦)؛ فَوَجَدنَا العِقدَ تَحتَهُ (٧).

وأورد الواحدي في «أسباب النزول» هذا الحديث عند ذكر آية النساء.

قال الحافظ ابن حجر: وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري أنها آية المائدة، بلا تردد؛ لرواية عمرو بن الحارث، عن عبدالرحمن بن القاسم عند البخاري في (التفسير)، إذ قال فيها: فنزلت آية ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة...﴾ الآية، واستدل به على أن الوضوء كان واجبًا قبل نزول الآية، ولذا استعظموا نزولهم على غير ماء».

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٤٣٤): «أي: بل هي مسبوقة بغيرها من البركات، والمراد بآل أبي بكر: نفسه، وأهله وأتباعه، وفيه دليل على فضل عائشة وأبيها، وتكرار البركة منهما» ا.هـ.

(٥) أي: أثرناه. (٦) أي: حالة السير.

(٧) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ١٤٥/ ٣١٢٦): «وليس في «الموطأ» حديث مرفوع في التيمم غير هذا -وهو أصل التيمم-؛ إلا أنه ليس فيه رتبة التيمم وكيفيته» ا.هـ.

<sup>(</sup>١) فقال: حبست الناس في قلادة، وفي كل مرة تكونين عناءً وبلاءً على الناس.

<sup>(</sup>٢) أي: الشاكلة، وخصر الإنسان: وسطه.

<sup>(</sup>٣) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٣٤): «قال ابن العربي: هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء؛ لأنا لا نعلم أي الآيتين عنت عائشة، وقال ابن بطال: هي آية النساء أو المائدة، وقال القرطبي: هي آية النساء؛ لأن آية المائدة تسمى آية الوضوء، وآية النساء لا ذكر للوضوء فيها.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

وَسُئِلَ مالكُ (١) عَن رَجُلِ تَيَمَّمَ لِصَلاةٍ حَضَرَت، ثُمَّ حَضَرَت صَلاةً أُخرَى: أَيْتَيَمَّمُ لَهَا، أَم يَكفِيهِ تَيَمُّمُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: بَل يَتَيَمَّمُ (في رواية «مص»: الْخرَى: أَيْتَيَمَّمُ لَهَا، أَم يَكفِيهِ تَيَمُّمُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: بَل يَتَيَمَّمُ (في رواية «مص»: للقيام صَلاةٍ [حَضَرَت «ليتيمم») لِكُلِّ صَلاةٍ [حَضَرت مَا ليتيمم»]، فَمَنِ ابتَغَى المَاءَ فَلَم يَجِدهُ؛ فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.

وَسُئِلَ مالكُ (٢) عَن رَجُلٍ تَيَمَّمَ، آيَؤُمُّ أَصحَابَهُ وَهُم على وُضُوء؟ قَالَ: يَؤُمُّهُم، غَيرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ (٢)، وَلَو أَمَّهُم هُوَ؛ لَم أَرَ بِذَلِكَ بَأْسًا (في روايـةُ «حـد»: «وإن فعل أجزا»).

قَالَ يَحيى: قَالَ مالكُ (٤) فِي رَجُلٍ تَيمَّمَ حِينَ لَم يَجِد مَاءً (في رواية

(۱) روايـــة أبــي مصعــب الزهــري (۱/ ٦٠-٦١/ ١٤٨)، والقعنــــبي (١٢٤/ ٨١)، وسويد بن سعيد (ص٩٢– ط البحرين، أو ٧١/ ٢٠ –ط دار الغرب).

(۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۱/ ۱٤۹)، والقعنبي (ص۱۲٤)، وســويد بـن سعيد (ص۹۲– ط البحرين، أو ص ۷۱– ط دار الغرب).

(٣) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٥٥): «وقول مالك: «يؤمهم غيره أحب إلي»، كذا في الرواية، وكان الوجه: أن يؤمهم؛ لتكون (أن) مع الفعل بتأويل المصدر، وتكون في موضع الابتداء، و«أحب» خبره؛ كما قال –تعالى-: ﴿وَأَن تصوموا خير لكم ﴾ في موضع الابتداء، ولكن العرب قد يحذفون (أن) في بعض المواضع، ويرفعون الفعل؛ كقوله –تعالى-: ﴿قَلَ أَفْعَيرِ اللَّهُ تأمروني أعبد أيها الجاهلون ﴾ [الزمر: ٢٤]؛ أراد: أن أعبد، وكقول مالك هذا قولهم في المثل: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

فمن النحويين من يرى أن الفعل المضارع أشار إليه في هذا الموضع، وأخبر عنه؛ لما بينه وبين الاسم من المضارعة، ومنهم من ينكر هذا ولا يجيزه؛ إلا بــ (أن).

والأجود أن يكون قول مالك: «يؤمهم غيره» إخبارًا، معناه معنى الأمر... ويكون قوله: «أحب إلي» مرفوعًا على خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: ليؤمهم غيره، فذلك أحب إلي، وهذا أحسن من حمله على الشذوذ» ا.هـ.

(٤) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦١/ ١٥٠)، والقعنبي (١٢٤/ ٨٢)، وسويد بن سعيد (ص٩٢– ط البحرين، أو ص ٧١– ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«مص»: «الماء»)، فَقَامَ وَكَبَّرَ (في رواية «مص»، و«حد»: «ثم قام فكبَّر») وَدَخُلَ فِي الصَّلاةِ، فَطَلَعُ صَلاتَهُ، بَل يُتِمُّهَا الصَّلاةِ، فَطَلَعُ صَلاتَهُ، بَل يُتِمُّهَا بِالتَّيَمُّم، وَلَيَتُوضًا لِمَا يُستَقبَلُ مِنَ الصَّلَوَاتِ.

قَالَ يَحيَى: قَالَ مالكُ (۱): مَن قَامَ إِلَى الصَّلاةِ، فَلَم يَجد مَاءً، فَعَمِلَ (فِي رَواية «قع»: «فصلَّى») بِمَا أَمَرُهُ اللَّهُ [-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- «مص»] بِهِ مِسنَ التَّيمُّمِ وَقَدَ أَطَاعَ اللَّه، وَلَيسَ الَّذِي وَجَدَ المَاءَ بِأَطهَرَ مِنهُ، وَلا أَتَمَّ صَلاةً [مِنهُ - «مص»]؛ لأنَّهُمَا أُمِرًا جَمِيعًا، فَكُلُّ عَمِلَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ، وَإِنَّمَا العَمَلُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ إِنَّ وَجَدَ المَاءَ، وَالتَّيمُ مِلَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ إِنَّ وَجَدَ المَاءَ، وَالتَّيمُ مِلَ لِمَن وَجَدَ المَاءَ وَالتَّيمُ مِلَ لِمَن لَمَ يَجِدِ المَاءَ قَبلَ أَن يَدخُلَ فِي الصَّلاةِ.

وَقَالَ مالكُ<sup>(٢)</sup> فِي الرَّجُلِ الجُنُبِ: إِنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَيَقَرَأُ حِزبَهُ مِنَ القُرآنِ، وَيَتَنَقَّلُ مَا لَم يَجِد مَاءً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي المَّكَانِ الَّذِي يَجُوزُ لَـهُ أَن يُصَلِّيَ فِيهِ بِالتَّيَمُّمِ.

#### ٧٥ – ٢٤ – بابُ العمل في التَّيَمُّم

٩٠-١٢٨ حدَّثني يحيى، عن مالك، عَـن (في روايـة «مـح»: «أَخبَرَنَـا»)

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٤٧)، وعبدالــرزاق في «المصنف» (١/ ٢٢٩/ ٨٨٣)، وأبو نعيم -الفضل بن دكـين- في «الصــلاة» (١٣٨/ ١٥٠)، والطحــاوي في «شــرح معاني الآثار» (١/ ١١٤)، والبيهقي في «معرفة السـنن والآثــار» (١/ ٢٨٥ – ٢٨٦/ ٣١١=

<sup>(</sup>١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦١/ ١٥١)، والقعنبي (ص١٢٤ – ١٢٥).

 <sup>(</sup>۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٦١/ ١٥٢)، والقعنبي (ص١٢٥)، وســويد بـن
 سعيد (ص٩٢ – ط البحرين، أو ص ٧١ – ط دار الغرب).

<sup>(</sup>يحبى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

نَافِعِ [مَولَى عَبدِاللَّهِ بنِ عُمَرَ - «مص»، و«قع»]:

أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وعبدُ اللَّهِ بنُ عُمرَ مِنَ الجُرف، حَتَّى إِذَا كَانَا بِالمِربَدِ (١)؛ نَزَلَ عبدُ اللَّهِ [بنُ عُمرَ – «مص»، و«حد»] فَتَيَمَّمَ صَعِيدًا (٢) طَيَّبًا (٣)، فَمَسَحَ وَجَهَهُ (في رواية «حد»، و«مح»، و«مص»: «بوجهه») وَيَدَيهِ إِلَى المِرفَقَينِ، ثُمَّ صَلَّى.

٩١-١٢٩ وحدَّثني عن مالك، عَن نَافِعٍ: أَنَّ عبدَاللَّهِ بـنَ عُمـرَ كَـانَ

=و٣١٢)، و«السنن الكبرى» (١/ ٢٠٧)، و«السنن الصغير» (١/ ٩٤/ ٢٢٧) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن أبسي شعبة في «المصنف» (١/ ١٥٨)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢١٦ – ٢١٢ / ٢١٨ و ٨١٨)، والفضل بن دكين في «الصلاة» (١٣٧/ ١٤٩)، والشافعي في «الأم» (١/ ٥٥ – ٤٦ و٧/ ٢٤٧)، و«المسند» (١/ ١٣٤/ ١٣٥ و ١٣٥/ ١٣٦ – ترتيبه)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١١٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٤٣/ ٥٣١ و ٣٥/ ٣٥ و ١٥/ ٥٥١)، والدارقطني (١/ ١٨٦)، والبيهقي في وسمن الكبرى» (١/ ٢٢٤ و ٢٣٦ و ٢٣٣)، و«المعرفة» (١/ ٢٩٨ – ٢٩٩/ ٣٣٩) من طرق أخرى بنحوه.

(١) بكسر الميم، وسكون الراء، وموحدة مفتوحة: على ميل -أو ميلين- من المدينة. قال البطليوسي في «مشكلات الموطــأ» (ص ٧٠): «وأصــل المربــد في اللغــة: الموضــع

الذي يجمع فيه التمر إذا صرم...» ا.هـ.

وانظر: «الاقتضاب» (۱/ ۸۲ – ۸۷).

(۲) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ۲۹): ««الصعيد»: يكون التراب، ويكون وجه الأرض، قال الله -تعالى-: ﴿فتصبح صعيدًا زلقًا﴾ [الكهف: ٤٠]، وقال: ﴿صعيدًا جرزًا﴾ [الكهف: ٨]، والجرز: الأرض التي لا تنبت شيئًا» ا.هـ.

(٣) أي: النقي الذي لا نجاسة فيه؛ قاله البطليوسي (ص ٧٠).

٩١-١٢٩ **- موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦٢/ ١٥٥)، والقعنبي (ص ١٢٥)، وسويد بن سعيد (٩٣/ ١٠٣ - ط البحرين، أو ص ٧٢ –ط دار الغرب). =

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

يَتَيَمَّمُ إلى المِرفَقَين.

وَسُئِلَ مالكُ (١): كَيفَ (في رواية «مص»: «عن») التَّيمُّمُ، وَأَينَ يَبلُغُ بِهِ؟ فَقَالَ: يَضرِبُ ضَرَبَةً لِلوَجهِ (في رواية «حد»: «لوجهه»)، وَضَرَبَةً لِليَدَينِ (في رواية «قع»، و«مص»: «ضربة لوجهه، وضربة ليديه»)، وَ (في رواية «قع»: «ثم») يَمسَحُهُمَا إِلَى المِرفَقَينِ.

## ٢٦- ٢٥- بابُ [مَا جَاءَ فِي - «مص»] تَيَمُّمِ الجُنُبِ

• ١٣٠ - ٩٢ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن عبدِالرَّحَنِ بنِ حَرمَلَةَ [الأسلَمِيِّ - «مص»]:

أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ سَعِيدَ بِنَ المُسَيَّبِ عَنِ الرَّجُلِ الجُنْبِ يَتَيَمَّمُ، ثُمَّ يُدرِكُ المَاءَ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: إِذَا أَدرَكَ المَاءَ؛ فَعَلَيهِ الغُسلُ لِمَا يُستَقبَلُ.

= وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٥٠)، والحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٥٣)، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٨١)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٢٠٧)، و«الصغرى» (١/ ٢٢٨)، و«المعرفة» (١/ ٢٨٦) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

(۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٦٢/ ١٥٤)، والقعنبي (ص ١٢٥)، وسويد بـن سعيد (ص ٩٣ -ط البحرين، أو ص ٧٢ -ط دار الغرب).

۱۳۰-۹۲- مقطوع حسن - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۲-۲۳/ ۱۵۲)، والقعنبي (۱/ ۸۲-۱۲۳/ ۱۹۲)، وسوید بن سعید (ص ۹۳/ ۱۰۶ - ط البحرین أو ۷۲/ ۲۲ - ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٣١/ ٨٩١) من طريق أخرى عن عبدالرحمن ابن حرملة به بنحوه.

وأخرجه عبدالرزاق -أيضًا- (٨٨١) عن معمر، عن قتادة، عن ابن المسيب بنحوه. قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

قَالَ مالكُ (١) فِيمَن احتَلَمَ وَهُوَ فِي سَفَر، وَلا (في رواية «قبع»: «فلم») يَقدِرُ مِنَ المَاء إِلاَّ على قَدر الوُضُوء (في رواية «مُص»: «فلم يَقدِر على الماء إِلاَّ على قَدر ما يتوضئاً بِهِ»)، وَهُوَ لا يَعطَشُ حَتَّى يَأْتِيَ المَاء، قَالَ: يَغسِلُ بِذَلِكَ [الَمَاء قَدر ما يتوضئاً بِهِ»)، وَهُو لا يَعطَشُ حَتَّى يَأْتِي المَاء، قَالَ: يَغسِلُ بِذَلِكَ [المَاء قَدر ما يتوضئاً بِهُ وَمَا أَصَابَهُ مِن ذَلِكَ الأَذَى، ثُمَّ يَتَيمَّمُ صَعِيدًا (٢) طَيبًا (٣) كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ [-عَزَّ وَجَلَّ - «مص»، و«قع»].

وَسُئِلَ مالك (٤) عَن (في رواية «قع»: «قال مالك في») رَجُلِ جُنب أَرَادَ أَن يَتَيَمَّمَ، فَلَم (في رواية «قع»: «فلا») يَجِلد تُرَابًا إِلاَّ تُرَابَ سَبَخَةٍ (٥) (في رواية «مص»: «إِلاَّ تُرابًا سَبِخَةً»): هَل يَتَيَمَّمُ بالسَّبَاخ، وَهَل تُكرَهُ الصَّلاةُ فِي السَّبَاخ؟

قَالَ مَالَكُ: لا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي السَّبَاخِ، وَالتَّيْمُمُ مِنهَا (في رواية «مص»، و«قع»: «ولا بالتيمُّم بها»)؛ لأَنَّ اللَّه -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- قَالَ [في كتابه - «مص»]: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيْبًا ﴾ [سورة النساء: ٤٣، والمائدة: ٦]، فَكُلُّ مَا كَانَ صَعِيدًا؛ فَهُو يُتَيَمَّمُ بِهِ (في رواية «مص»، و«قع»: «فما كان صعيدًا؛ فهو تيمم له») سِبَاخًا كَانَ أَو غَرَهُ (٢).

<sup>(</sup>١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦٣/ ١٥٧)، والقعنبي (ص ١٢٦).

 <sup>(</sup>۲) الصعيد: وجه الأرض، كان عليه تراب أو لم يكن، وإنما سمي صعيدًا؛ لأنه نهاية ما يصعد إليه من الأرض.

<sup>(</sup>٣) طاهرًا.

<sup>(</sup>٤) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦٣/ ١٥٨)، والقعنبي (ص ١٢٦)، وسويد بـن سعيد (ص ٩٣ – ط البحرين، أو ص ٧٢ – ط دار الغرب).

<sup>(</sup>٥) أرض مالحة لا تكاد تنبت، وإذا وصفت الأرض قلت: أرض سبخة -بكسر الموحدة-؛ أي: ذات سباخ.

<sup>(</sup>٦) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٨٧): «كذا الرواية، وكان الوجه: أو غيرها؛ لأن السباخ مؤنثة، وهي سبخة، ولكنه ذكر الضمير على معنى الجمع؛ كما قال -تعالى-: ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه﴾ [النحل: ٦٦]» ١.هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

# ٢٧- ٢٦- بابُ ما يَحِلُ للرَّجُلِ مِن امرأتِهِ وهي حائضٌ (هي رواية «قع»: «حائضًا»)

١٣١ – ٩٣ – حدَّثني يحيى، عن مالكِ، عَـن (في روايـة «مـح»: «أَخبَرَنـا») زيدِ بن أَسلمَ:

أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (في رواية «حد»، و«مح»: «النبي») ﷺ، فَقَالَ: مَا يَحِلُّ لِي مِنَ امرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (في رواية «مص»، و«حد»: «النبي») ﷺ:

"لِتَشُدُّ عَلَيهَا إِزَارَهَا (١) (في رواية "حد»: "تَشُدُّ إِزَارَهَا عَلَيهَا»)، ثُمَّ شَأَنَكَ (٢) بأعلاهَا  $(\tilde{r})$ .

۱۳۱-۹۳- صحیح تغیره - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ٦٣-٦٤/ ١٥٩)، والقعنبي (۱/ ١٠٥-٢٨/ ١٠٥)، وسوید بن سعید (۹۶/ ۱۰۵- ط البحرین، أو ۷۲/ ٦٣ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۰/ ۷۵).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٩١) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قال البيهقى: «هذا مرسل».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/ ٢٦٠): «لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث مسندًا بهذا اللفظ هكذا، ومعناه صحيح ثابت» ا.هـ.

قلت: وقد روي موضولاً؛ لكن لا يصح.

لكن الحديث صحيح بشواهده الكثيرة؛ منها: عن عم حرام بن حكيم بنحوه: أخرجه أبو داود (٢١٢) بسند صحيح.

وقد صححه شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «صحيح سنن أبي داود» (١٩٧).

- (١) ما تأتزر به في وسطها.
  - (٢) أي: دونك.
- (٣) استمتع به إن شئت، وجعل المنزر قطعًا للذريعة.

<sup>(</sup>يجبى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

١٣٢ - ٩٤ - وحدَّثني عن مالك، عَن رَبيعَةَ بن أَبِي عَبدِالرَّحمن:

أَنَّ عَائِشَةَ -زُوجَ النَّبِيِّ ﷺ - كَانَت مُضَطَجِعَةً (١) (في روايسة «قسع»: «مُضاجِعَةً») مَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّهَا قَد وَثَبَت وَثَبَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَا لَكِ<sup>(٢)</sup>؟! لَعَلَّكِ نَفِستِ<sup>(٣)</sup>؟» -يَعنِي: الحَيضَةَ-، فَقَالَت: نَعَم، فَقَالَ:

۱۳۲-۹۶- صحیح تغیره - روایهٔ أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲، ۱۲۰)، والقعنبي (ص۱۲۷)، وسوید بن سعید (۹۶/ ۱۰۱- ط البحرین، أو ص ۷۲- ۷۳ - ط دار الغرب).

قلت: وصله البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣١١) من طريق خالد بن مخلــد القطوانـي: ثنا محمد بن جعفر: حدثني شريك بن عبدالله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن عائشة به.

وسنده حسن.

وأخرجه أحمد (٦/ ٦٥ و١٨٥) من طريقين آخرين عـن عائشـة -رضـي اللَّـه عنهــا-بنحوه، وسندهما ضعيفان، لكن لا بأس بهما في الشواهد والمتابعات.

وبالجملة، فالحديث بمجموع ذلك يرتقي -إن شاء الله- إلى درجة الصحيح لغيره.

وقد ثبت في «صحيح البخاري» (٢٩٨)، و«صحيح مسلم» (٢٩٦) أن هذه القصة حدثت لأم سلمة بنحو ذلك.

ولعله لذلك قال البيهقي -عقبة-: "ويحتمل أن يكون وقع ذلك لعائشة وأم سلمة جميعًا»؛ وهو كما قال.

(١) نائمة على جنبها. قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٨٧ - ٨٨): «في بعض «النسخ»: «كانت مضطجعة»، وفي بعضها: «مضجعة» -بضاد مشددة-، والأفصح بالضاد، والطاء معًا، ويقال -أيضًا-: اظجع -بالظاء-» ا.هـ.

(٢) أي شيء حدث لك حتى وثبت.

(٣) بفتح النون وكسر الفاء؛ أي: حضت، وأما الولادة؛ فبضم النون، وأصله خــروج الدم، وهو يسمى: نفسًا.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«شُدِّي (في رواية «قع»: «فشدي») على نَفْسِكِ (في رواية «مـص»، و«حـد»، و«قع»: «عليك») إِزَارَكِ، ثُمَّ عُودِي إِلى مَضجَعِكِ (١)».

١٣٣ - ٩٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») نَافِع:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ (٢) أَرسَلَ إلى عَائِشَةَ [زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ - «مص»] يَسأَلُهَا: هَل يُبَاشِرُ الرَّجُلُ امرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَت: لِتَشُدَّ إِزَارَهَا على (في رواية «مح»: «إلى») أَسفَلِهَا (٣)، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا (في رواية «مص»، و«مح»، و«مح»: «لِيُبَاشِرِهَا») إن شَاءَ.

١٣٤ - ٩٦ - وحدَّثني عن مالكِ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

(١) موضع ضجوعك.

۱۳۳-۹۰- موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۱/ ۱۲۱)، والقعنبي (۱/ ۱۲۱/ ۱۲۱)، والقعنبي (۸۲ / ۱۲۱)، وسوید بن سمعید (۹۶/ ۱۰۷- ط البحرین، أو ص ۷۳ - ط دار الغرب)، و محمد بن الحسن (۹۶/ ۷۳).

وأخرجـه الشافعي في «الأم» (٥/ ١٧٣)، و«المسند» (١/ ١٣٦/ ١٣٧ - ترتيبـه) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٩٠-١٩١)، و«معرفـة السـنن والآثـار» (٥/ ٣٢٦/ ٢٠٦٤)-، وابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٢٠٧/ ٧٩٠) عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٢٣/ ١٢٤١) من طريق أخرى، عن نافع به.

(٢) في رواية يحيى الليثي المطبوعة: «عبيدالله بن عبدالله بن عمر»؛ وهو خطأ.

(٣) أي: ما بين سرتها وركبتها.

(٤) بالعناق ونحوه، فالمراد بالمباشرة -هنا-: التقاء البشرتين، لا الجماع.

۱۳۶–۹۳- مقطوع صحيح لغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦٤/ ١٦٢)، والقعنبي (ص١٢٧)، ومحمد بن الحسن (٥٠/ ٧٤).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣١٠) من طريق ابن بكير، عن مالك به. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٩٦): حدثنا زيد بن الحباب، عن مالك بن=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَنَّ (في رواية «مص»، و«قع»: «عن»، وفي رواية «مح»: «أَخبَرَنِي النَّقَةُ عِندِي عَن») سَالِمَ بنَ عبدِاللَّهِ، وَسُلَيمَانَ بنَ يَسارِ سُئِلا (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»: «أنهما سئلا») عَنِ الحَائِضِ: هَل يُصِيَّبُهَا زَوجُهَا إِذَا رَأْتِ الطُّهرِ قَبلَ أَن تَغتَسِلَ؟ فَقَالا: لا؛ حَتَّى تَغتَسِلَ.

## 28- 27- بابُ [ما جَاءَ في - «مص»، و«حد»] مُلهرِ الحائضِ

١٣٥ - ٩٧ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَـن (في روايـة «مـح»: «أَخبَرُنـا»)

أنس، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه.

لكن أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٣١/ ١٢٧٤) عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر: أن سالم بن عبدالله، وسليمان بن يسار سئلا... (وذكره).

وهذا متصل صحيح الإسناد.

۱۳۵–۹۷- موقوف صحيح نغيره - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٦٥/ ١٦٣)، والقعنبي (۱۷ -۱۲۸/ ۲۷)، وسويد بن سعيد (۹۵/ ۱۰۸ –ط البحريــن، أو ۷۳/ ۲۶ –ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۳/ ۸۵).

وأخرجه ابسن المنـذر في «الأوسـط» (١/ ٢٣٤/ ٨١٤)، والبيهقـي في «معرفـة السـنن والآثار» (١/ ٣٧٢/ ٤٧٧)، و«الكبرى» (١/ ٣٣٥–٣٣٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٢٥٤/ ٣٢٩) من طرق عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٠١–٣٠٢/ ١١٥٩) عن معمر، عن علقمة به.

قلت: وسنده حسن؛ رجاله ثقات، خلا مرجانة -مولاة عائشة-؛ فهي صدوقة حسمنة الحديث، واللَّه أعلم.

والحديث علقه البخاري في «صحيحه» (١/ ٤٢٠) مجزومًا به.

وسكت عنه الحافظ في «الفتح».

وقال شيخنا -رحمه الله- في «مختصر صحيح البخاري» (١/ ١١٩): «وصله مالك بسند حسن عنها» ١.هـ.

وقـال -أيضًا- في «إرواء الغليـل» (١/ ٢١٨ - ٢١٩/ ١٩٨): «صحيـح... وهـذا=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عَلَقَمةَ بنِ أَبِي عَلَقَمةَ، عَن أُمِّهِ (١) -مَولاةِ عَائِشَة أُمِّ الْمُؤمِنِينَ (في روايــة «مـح»، و«مص»، و«بَك»: «زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ»)-؛ أَنَّهَا قَالَت:

كَانَ النِّسَاءُ يَبِعَثَنَ إِلَى عَائِشَةَ -أُمِّ الْمُؤمِنِينَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا - «مص»، و«قع»] (في رواية «مص»: «زَوج النَّبِيُ ﷺ») - بالدِّرَجَةِ (٢)، فِيهَا (في رواية «قع»: «مِن») الكُرسُفُو (٣)، فِيهِ (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «فيها») الصُّفُرةُ مِن دَمِ الحَيضَةِ يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلاةِ، فَتَقُولُ لَهُنَّ: لا تَعجَلَن حَتَّى تَرَينَ القَصَّةَ البَيضَاءُ (٤)؛ تُريدُ بذَلِكَ: الطُّهرَ مِنَ الحَيضَةِ.

=سند جيد؛ لولا أن أم علقمة هذه لم يتبين لنا حالها، وإن وثقهـا ابـن حبـان والعجلـي؛ ففـي النفس من توثيقهما شيء؛ فإن المتبع لكلامهما في الرجال يجد في توثيقهما تساهلاً، وخاصـةً الأول منهما؛ كما فصلته في «الرد على الحبشى» (ص ٢٣١).

والحديث علقة البخاري (١/ ٣٥٦- «فتح»).

ثم وجدت له طريقًا أخرى عنها بلفظ: قالت: إذا رأت السدم؛ فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر أبيض كالفضة، ثم تسل وتصلي».

أخرجه الدارمي (١/ ٢١٤) وإسناده حسن، وبه يصح الحديث، ا.هـ.

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-.

(١) واسمها: مرجانة؛ كما في «فتح الباري» (١/ ٤٢٠)، و«تغليق التعليق» (٢/ ١٧٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٠٠):

«قوله: «بالدرجة» -بكسر أوله، وفتح الراء والجيم-: جمع دُرْج -بسالضم ثسم بالسكون-، قال ابن بطال [في «شرح صحيح البخاري» (١/ ٤٤٧)]: كذا يرويه أصحاب الحديث، وضبطه ابن عبدالبر في «الموطأ» بالضم ثم السكون، وقال: إنه تأنيث درج، والمراد: ما تحتشي به المرأة من قطنة وغيرها؛ لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا» ا.هـ.

(٣) القطن، واخترن القطن؛ لبياضه ونقائه، ولأنه ينشف الرطوبة فيظهر فيه مــن آثــار الدم ما لا يظهر في غيره.

(٤) «القصة» - بفتح القاف وتشديد المهملة -: ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض، قال مالك: سألت النساء عنه؛ فإذا هو أمر معلوم يرينه عندهن عند الطهر؛ قاله الحافظ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

[قَالَ ابنُ بُكَيرٍ: الكُرسُفُ: القُطنُ].

١٣٦ – ٩٨ – وحدَّثني عن مالكِ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») عبدِاللَّهِ ابنِ أَبِي بَكرٍ، عَن عَمَّتِهِ (١) [: أَنَّهَا حَدَّثَتُهُ – «بك»]، عَنِ ابنَةِ (في رواية «مـص»، و«حد»: «بنتُ») زَيدِ بن ثَابتٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهَا (٢):

أَنَّ نِسَاءً كُنَّ يَدَعُونَ بِالْمَابِيحِ مِن جَوفِ اللَّيلِ؛ ليَنظُرنَ (في رواية «مح»: «فَيَنظُرنَ») إلى الطُّهرِ، فَكَانَت تَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيهِنَّ، وَتَقُولُ: مَا كَانَ (في رواية «مص»: «كنَّ») النَّسَاءُ يَصنَعنَ هَذَا.

۱۳۱-۹۸- مقطوع ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦٥/ ١٦٤)، والقعنبي (١/ ١٠٥/ ١٠٤)، والقعنبي (١/ ٨٥/ ٨٥)، وسويد بن سمعيد (٩٥/ ١٠٩ - ط البحرين، أو ص ٧٧ - ٧٤ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٥٣/ ٨٥).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٣٦) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قال شيخنا -رحمه الله- في «مختصر صحيح البخاري» (١/ ١١٩): «وصله مالك بسند فيه نظر، بينه الحافظ.

وابنة زيد -هذه- لم يعرف ما اسمها».

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (١/ ٤٢١): «وأما عمة عبدالله بن أبي بكر؛ فقال ابن الحذاء: هي عمرة بنت حزم عمة جد عبدالله بن أبي بكر، وقيل لها: عمته؛ مجازًا.

قلت: لكنها صحابية قديمة، وروى عنها جابر بن عبدالله الصحابي؛ ففي روايتها عن بنت زيد بن ثابت بُعْد، فإن كانت ثابتةً؛ فرواية عبدالله عنها منقطعة؛ لأنه لم يدركها، ويحتمل أن تكون المرادة عمته الحقيقية؛ وهي أم عمرو، أو أم كلثوم، والله أعلم، ا.هـ.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٢٠): «قوله: «وبلغ ابنة زيد بن ثابت»، كذا وقعت مبهمة هنا، وكذا في «الموطأ» حيث روى هذا الأثر عن عبدالله بن أبي بكر؟ أي: ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته عنها، وقد ذكروا لزيد بن ثابت من البنات: حسنة، وعمرة، وأم كلثوم، وغيرهن، ولم أر لواحدة منهن رواية إلا لأم كلثوم -وكانت زوج سالم بن عبدالله بن عمر-، فكأنها هي المبهمة هنا، وزعم بعض الشراح أنها أم أسعد... إلخ».

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

99- وَسُئِلَ مالكُ (۱) عَنِ الْحَائِضِ تَطَهُرُ فَللا (في رواية «حد»، و«قع»: «وَلا») تَجِدُ مَاءً (في رواية «مص»: «الماء»)، هَل تَتَيَمَّمُ؟ قَالَ: نَعَم، لِتَتَيَمَّم؛ فَالِنَّ (في رواية «حد»، و«قع»: «وَإِنَّمَا») مَثْلَهَا مَثْلُ الجُنُب، إِذَا لَم يَجِد مَاءً (في رواية «مص»: «الماء») تَيمَّم.

## ٧٩- ٢٨ - بابُ جامعِ الحيضَةِ (في رواية «مص»: «الحيض»)

١٣٧ - ١٠٠ - حدَّثني بحيى، عن مالك؛ أنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ عَائِشَةَ -زُوجَ النَّبِيِّ ﷺ (في رواية «قَع»، و«مص»: «عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها»)-، قَالَت فِي المَرأَةِ الحَامِلِ تَرَى الدَّمَ: إِنَّهَا تَدَعُ الصَّلاةَ (في رواية «مص»، و«حد»: «تَكُفُّ عَنِ الصَّلاةِ»).

١٠١ - ١٠١ - وحدَّثني عن مالك؛ أنَّـهُ سَـأَلَ ابـنَ شِـهَابٍ عَـنِ المَـرأَةِ

(۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٦٥/ ١٦٥)، والقعنبي (ص١٢٨)، وســويد بـن سعيد (ص٩٥- ط البحرين، أو ص ٧٤ – ط دار الغرب).

۱۳۷ – ۱۰۰ – **موقوف حسن** – رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ٦٦/ ١٦٧)، والقعنبي (۱/ ٨٦ / ١٦٧)، وسويد بن سعيد (٩٦/ ١١١ –ط البحرين، أو ص ٧٤ – ط دار الغرب).

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٥/ ١٧٠/ ١٠٠٩ - «فتح المنان») عن عبدالله بن مسلمة، عن مالك به.

وقد وصله ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠/ ٨٢٢) من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة والليث بن سعد، عن بكير بن عبدالله، عن أم علقمة، عن عائشة به.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله ثقات غير أم علقمة -واسمها مرجانة-، فقد تقدم الكلام عنها قبل حديثين.

١٣٨-١٠١- مقطوع صحيح - رواية القعنبي (ص ١٢٨ - ١٢٩).

وأخرجه الدارمي (٥/ ١٦٣/ ١٠٠٠ - «فتح المنان»)، وابن أبي شــيبة في «المصنف» (٢/ ٢١٣) من طريق مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣١٦/ ١٢٠٩) عن معمر، عن الزهري به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

الحَامِل تَرَى الدَّمَ، قَالَ: تَكُفُّ عَن الصَّلاةِ.

قَالَ يَحيَى: قَالَ مالكُ: وَذَلِكَ الْأَمرُ عِندَنَا.

١٣٩ – ١٠٢ – وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») هِشَامِ ابنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائِشَةَ –زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ-؛ أَنَّهَا قَالَت:

كُنتُ أُرَجِّلُ<sup>(۱)</sup> رَأْسَ رَسُـولِ اللَّهِ (في روايـة «مـص»: «النبي») ﷺ وَأَنَـا حَائِضٌ.

• ١٤ - [حَدَّثَنَا مَالِكُ، عَنِ ابنِ شِهَاب، عَن عُروة بنِ الزُّبَيرِ، عَن

۱۳۹-۱۰۲- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ٦٦- ٦٧/ ١٦٨)، والقعنبي (س۱۲۹)، وسؤید بسن سعید (۹۱/ ۱۱۲- ط البحرین، أو۷۶/ ۱۳۶- ط دار الغــرب)، ومحمد بن الحسن (۵۳/ ۸۸)، وابن القاسم (٤٧٤/ ٤٦٦- تلخیص القابسی).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩٩٥و ٥٩٢٥): حدثنا عبدالله بن يوسف، قال: حدثنا مالك به.

وأخرجه البخاري (۲۹۲ و۲۰۲۸)، ومسلم (۲۹۷/ ۹) من طرق عن هشام به.

(١) أمشط، والترجيل: تسريح الشعر وتنظيفه.

١٤٠ صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٦٧/ ١٦٩)، وابن القاسم
 ٤٧٤) ٤٦٢).

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٩٢٥): حدثنا عبدالله بن يوسف: أخبرنا مالك به. وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٩٧/ ٦)، وأبو داود (٢٤٦٧)، والنسائي في «الكبرى» (٣٣٧٤) من طرق عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة. فزادوا في سنده: (عن عمرة).

قال المزي في «تحفة الأشراف» (١٢/ ١٢): «رواه الليث بن سعد [عند البخاري (٢٠٢٩)، ومسلم (٢٩٧/ ٧)]، وغير واحد عن الزهري، عن عروة وعمرة، عن عائشة.

وكذلك رواه أبو مصعب عن مالك [عند الترمذي (٨٠٤)]، ١.هـ.

وقال أبو داود: «وكذلك رواه يونس، عن الزهري -يعني: مثــل روايــة الليــث-، ولم=

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

## عَائِشَةَ -زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ مِثلَهُ - «مص»، و«قس»](١).

=يتابع أحد مالكًا على عروة عن عمرةً.

قلت: بلى؛ قال البخاري؛ كما في «التحفة» (١٢/ ٧٩): «لا أعلم أحدًا قال: "عن عروة، عن عمرة» غير مالك، وعبيدالله بن عمر.

ولذلك تعقبه الحافظ في «النكت الظراف»: «قلت: بل تابعه عبيداللَّه بن عمر، عن الزهري كذلك؛ أخرجه على بن المديني، عن أبي ضمرة عنه» ا.هـ.

وقد صحح الترمذي والبخاري رواية من قال: «عن عروة وعمرة»:

قال الترمذي: «ورواه بعضهم عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عصرة، عسن عائشة، والصحيح عن عروة وعمرة عن عائشة».

وقال البخاري: «هو صحيح عن عروة وعمرة».

وقال الحافظ في «فتح الباري» (٤/ ٢٧٣): «واتفقوا على أن الصواب قول الليث، وأن الباقين اختصروا منه ذكر عمرة، وأن ذكر عمرة في رواية مالك من المزيد في متصل الأسانيد».

قلت: وهو كما قال، ويؤيده: أن الامام مالكًا -نفسه- رواه عن الزهـري بـه، مشل رواية الليث بن سعد، كما في حديث الباب، ومن طريقه رواه البخاري، والله أعلم.

(۱) قال أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (ص١٦١-١٦٢)، وابن عبدالبر في «التقصي» (ص ٢٦٣-٢٦٣) -وهذا لفظه-: «هذا في «الموطأ» عند ابن وهب، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، وعبدالله بن يوسف، ويحيى بن بكير، ومحمد بن المبارك الصوري، عن مالك، عن ابن شهاب، وهشام بن عروة جميعًا، عن عروة، عن عائشة.

وهو عند يحيى بن يحيى والقعنبي وأبي المصعب، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، وليس عندهم فيه حديث ابن شهاب!» ا.هـ.

قلت: لكن الحديث في رواية أبي مصعب الزهري عن ابن شهاب -أيضًا-، فلعلم نسخة أخرى، والله أعلم بالصواب.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٣٦٨): «والحديث في «الموطا» هكذا مفرقًا عند أكثر الرواة، ورواه خالد بن مخلد، وابن وهب، ومعن بن عيسى، وعبدالله بن نافع، وأبو حذافة، عن مالك، عن ابن شهاب وهشام بن عروة جميعًا، عن عروة؛ أخرجها الدارقطني في «الموطآت»» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي - ٣٣٩ -

١٤١- ١٠٣ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُـروَةَ، عَـن أَبِـهِ (١)، عَن فَاطِمَةَ بِنتِ (في روابة «قع»: «ابنَةِ») المُنذِرِ بنِ الزُّبَيرِ، عَن أَسمَاءَ بِنــتِ أَبِـي بَكر الصِّدِّيقِ؛ أَنَّهَا قَالَت:

سَأَلَتِ امرَأَةٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَت: [يَا رَسُولَ اللَّهِ - «مص»]! أَرَأَيتَ (٢) إِحدَانَا إِذَا أَصَابَ ثُوبَهَا الْدَّمُ مِنَ الحَيضَةِ، كَيفَ تَصنَعُ فِيهِ؟ فَقَالَ

۱۱۱-۱۰۳- صحيح - رواية القعنبي (ص۱۳۰-۱۳۱) عن مالك به، مثل رواية يحيى. وأخرجه أبو مصعب الزهري (١/٦٦/١٦)، وابن القاسم (٤٩٤/ ٤٨٠)، وسويد ابن سمعيد (٩٥/ ١١٠- ط البحريس، أو ٧٤/ ٦٥ - ط دار الغرب)، والبخاري (٣٠٧)، ومسلم (١/ ٢٤٠) من طرق عن الإمام مالك به، ولم يذكروا: «عن أبيه».

وأخرجه البخاري (۲۲۷)، ومسلم (۲۹۱) من طرق عن هشام به.

(١) قال الحافظ ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ٢٠٣/ ٣٤٢٣): «قوله فيه: «عن أبيه» غلط؛ لأن أصحاب هشام بن عروة كلهم يقول فيه: «عن فاطمة بنت المنذر»؛ وهي امرأته.

ولم يرو عنها أبوه شيئًا، وإنما هشام يروي عنها هذا الحديث وغيره» ا.هـ.

قلت: وهو كما قال، وقد رواه البخاري في «صحيحه» عن عبدالله بن مسلمة، ومسلم في «صحيحه» عن ابن وهب، كلاهما عن مالك به، بإسقاط (عن أبيه)، فلعل الوهم ممن هـو دون مالك، والله أعلم.

ثم تبين لي –فيما بعد– صحة ما ذهبت إليه؛ فقد قال ابن عبدالبر في «النمهيــد» (٢٢/ ٢٢٩): «وقع في كتاب يحيى ونسخته –في رواية ابنه وغيره عنه في هذا الحديث–: مالك، عــن هشام بن عروة، عن أبيه، عن فاطمة.

وهذا خطأ بين، وغلط لا شك فيه؛ وهو من خطأ اليد، وجهل يحيى بالإسناد؛ لأن عروة لم يرو -قط- عن فاطمة هذه، وهي فاطمة بنت المنذر بن الزبير، زوج هشام بن عروة، وإنما الحديث في «الموطأ» لهشام، عن فاطمة امرأته» ا.هـ.

(٢) استفهام بمعنى الأمر؛ لاشتراكهما في الطلب؛ أي: أخبرني، وحكمة العدول: سلوك الأدب، ويجب لهذه التاء إذا لم تتصل بها الكاف، ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث، وتثنية وجمع.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

#### رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِذَا أَصَابَ ثَوبَ إِحدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الحَيضَةِ؛ فَلتَقرِصهُ (١)، ثُسمٌ لتَنضَحهُ (٢)، ثُسمٌ لتَنضَحهُ (٢) بِالمَاء (في رواية «مص»، و «حد»: «بِمَاء»)، ثُسمٌ لتُصلِّي فِيهِ (في رواية «حد»: «ثُمُّ تُصَلُّ»)».

#### ٣٠- ٢٩- بابُ المُستحاضَةِ (٢)

١٤٢ - ١٠٤ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن هِشَام بن عُروة، عَن أَبِيهِ، عَن عائشةَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا - «مص»] -زَوجِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ-؛ أَنَّهَا قَالَت: قَالَت فَاطِمَةُ بِنتُ أَبِي حُبَيشِ [لِرَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ - «قع»، و«مص»، و«قس»]:

يَا رَسُولَ اللَّهِ النِّي لا أَطهُرُ (٤)؛ أَفَأَدَعُ الصَّلاةَ (٥)؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (فِي رواية «قع»: «فقالت: قال لي رسول اللَّه») ﷺ:

﴿إِنَّمَا ذَلِكَ عِرقٌ (١) وَلَيسَت (في رواية «قـس»: «وليس») بِالحَيضَةِ، فَإِذَا

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ٢٠٣): «يعني: تعركه وتحته وتزيله بظفرها، ثم تجمع عليه أصابعها، فتغسل موضعه بالماء» ا.هـ.

(۲) أي: لتغسله، قال القرطبي: المراد به: الرش؛ لأن غسل الـدم استفيد من قولـه:
 «تقرصه»، وأما النضح؛ فهو لما شكت فيه من الثوب.

(٣) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٧١): «التي لا يرقأ دمها» ١.هـ.

۱۰۲-۱۰۲ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۸/ ۱۷۱)، والقعنبي (۱/ ۱۲۸ / ۱۷۱)، والقعنبي (۱/ ۱۳۰ - ۱۲۹)، وابن القاسم (۲۱۵/ ۵۰۱ - تلخیص القابسي).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٠٦) عن عبدالله بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه -أيضًا- (٢٢٨)، ومسلم (٣٣٣) من طرق عن هشام به.

(٤) أي: لا ينقطع عني الدم. (٥) أي: أتركها.

(٦) عرق يسمى بالعاذل، قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٩٢): «يعني: عرقًا انفجر دمًا، ليس بدم الحيض».

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَقبَلَتِ الحَيضَةُ؛ فَاترُكِي الصَّلاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدرُهَا (١١)؛ فَاغسِلِي الدَّمَ عَنكِ وَصَلِّي».

١٠٥ - ١٠٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») نسافع،

(١) أي: قدر الحيضة على ما قدره الشرع، أو على ما تراه المرأة باجتهادها، أو على ما تقدم من عادتها في حيضتها.

۱۰۵–۱۰۳ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۸–۲۹/ ۱۷۲)، والقعنبي (۱/ ۲۸–۱۱۹)، والقعنبي (۱۲ (۱۳۰) وسوید بـن سـعید (۷۵/ ۲۷ ط دار الغـرب، أو ۹۷/ ۱۱۶ ط البحریـن، وقد سقط من سنده (نافع)؛ فلیلحق)، ومحمد بن الحسن (۵۲/ ۸۲).

وأخرجه أبو داود (١/ ١٧/ ٢٧٤)، والنسائي في «المجتبى» (١/ ١١٩ - ١٢٠ و ١٨٣٠) و «الكبرى» (١/ ١١١/ ٢١٤) - ومن طريقه ابن دقيق العيد في «الإمام» (٣/ ٢٩٧)، و «المسند» (١/ ١٣٧/ ١٦٩ - ترتيبه)، و «المسنن المأثورة» (١/ ٢٠٠/ ١٣٩ - رواية الطحاوي) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٢٢١ - ٢٢٢/ ١٩٩٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ١٤٨/ ٢٧٢١)، «الأوسط» (٢/ ٢٢١ - ٢٢٢/ ١٩٩٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ١٤٨/ ٢٧٢١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٩/ ١٥١ - ١٥٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٣٧ - ٣٣٣)، و «معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٦٩ - ٢٧٧/ ٣٠١٥)، والبيهقي في «الموطأ» -ومن طريقه و «الحلافيات» (٣/ ٢١٠ - ٢١٨/ ٢١١) -، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» -ومن طريقه الرزاق في «مشكل الآثار» (٧/ ١٤٨/ ٢٧٢٠)، والبيهقي (١/ ٣٣٣ - ٣٣٣) -، وعبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٢٠٩ / ١١٨٠)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ١١٨/ ١١٨٤)، والبغوي في «مسنده» (١/ ٢١٨) ، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ١٤٨/ ٢٢٠)) والبغوي في «سرح السنة» (٢/ ١٤٨/ ٢٢٠))، والبغوي في «سرح السنة» (٢/ ١٤٨/ ٢٢٠))، والبغوي في «سرح السنة» (٢/ ١٤٨/ ٢٢٠)) والبغوي في «مسئلك به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

قال النووي في «المجموع» (٢/ ٤١٥): «حديث صحيح، رواه مالك في «الموطأ»، والشافعي وأحمد في «سننهم» بأسانيد!! صحيحه على شرط البخاري ومسلم».

وصححه -أيضًا- ابن التركماني في «الجوهر النقي»، وشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح سنن أبي داود» (٢٤٢)، و«مشكاة المصابيح» (١/ ٢٧٨- «هداية»). = (قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عَن سُليمانَ بنِ يَسارِ، عَن أُمِّ سَلمةَ -زَوجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ-:

أَنَّ امرَأَةً كَانَت تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ (() (في رواية «مـح»: «الـدَّم») فِي (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»، و«حد»: «على») عَهدِ رَسُولِ اللَّه ﷺ، فَاستَفتَت لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّه ﷺ، فَقَالَ:

«لِتَنظُر إلى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالأَيَّامِ الَّتِي كَانَت تَحِيضُهُ نَّ (في رواية «قع»: «تَعيض») مِنَ اَلشَّهرِ قَبلَ أَن يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلتَتُرُكِ الصَّلاةَ قَدرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهرِ، فَإِذَا خَلَّفَت (٢) ذَلِك؛ فَلتَغتَسِل، ثُمَّ لِتَستَثفِر (في رواية «قع»: «تَستَثفر، وفي رواية «حد»: «لِتَستَذفِر»)(٣)...

= وتابع الإمام مالك بن أنس عليه: أيوب السختياني، وعبيدالله بن عمر -في أصح الروايات عنه-، وموسى بن عقبة، كلهم عن نافع به.

وبعض الرواة أدخل بين سليمان بن يسار وأم سلمة رجلاً من الأنصار، ومن أجل ذلك أعله البيهقي، والمنذري، وابن دقيق العيد بالانقطاع بين سليمان وأم سلمة، وأن بينهما الأنصاري المجهول!

وفي ذلك نظر يطول تفصيله؛ لكن لا بد من التنبيه على أمرين مهمين:

الأول: أن الإمام مالكًا وأيوب السختياني وعبيداللَّه بن عمـر أثبـت النـاس في نـافع، فروايتهم مقدمة -دون شك- على رواية غيرهم.

الثاني: أن سليمان بن يسار سمع من أم سلمة؛ كما قال الإمامان المزي والعلائي وغيرهما، وعاصرها طويلاً، ولم يتهم بتدليس، فما المانع أن يكون عنه على الوجهين؛ مرة عن أم سلمة، ومرة عن الرجل الأنصاري عنها؟!

وهذا القول هو خاتمة مارد العلائي -به- على البيهقي؛ فقال: «فيحتمل أنه سمع هذا الحديث منها، ومن رجل عنها»، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(۱) قال الفيومي في «المصباح»: راق الماء والدم وغيره ريقاً، من باب: باع، انصب، ويتعدى بالهمزة، فيقال: أراقه صاحبه، والفاعل: مريق، والمفعول: مراق، وتبدل الهمزة هاء، فيقال: هراقه، والأصل: هريقه، وزان: دحرجه، ولهذا تفتح الهاء من المضارع، فيقال: يهريقه، كما تفتح الدال من «يدحرجه»، ووافقه المجد على ذلك.

(٢) أي: تركت أيام الحيض الذي كانت تعهده وراءها. (٣) أي: تشد فرجها.

<sup>(</sup>يميي) = يميى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

بِثُوبٍ (١)، ثُمَّ لِتُصَلِّي (٢) (في رواية «قع»: «لتصلّ»، وفي رواية «مح»: «فَلتُصَلّ»)».

١٠٢- ١٠١ وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُروةَ، عَن أَبيهِ، عَـن زينبَ بنتِ أَبِي سَلمةً:

أَنُّهَا رَأَت زَينَبَ بِنتَ (في رواية «مص»: «ابنة») جَحشٍ (٣) الَّتِي كَانَت تَحتَ

(١) خرقة عريضة بعد أن تحتشي قطنًا، وتوثىق طرفي الخرقة في شيء تشده على وسطها، فيمنع بذلك سيل الدم، مأخوذ من ثفر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها، وقيل: ماخوذ من الثفر؛ وهو الفرج، وإن كان أصله للسباع، فاستعير لغيرها.

(٢) بإثبات الياء؛ للإشباع.

وفيه: أن حكم المستحاضة حكم الطاهرة في الصلاة وغيرها؛ كصيام، واعتكاف، وقراءة، ومس مصحف وحمله، وسجود تلاوة، وسائر العبادات، وهذا أمر مجمع عليه.

۱۱۶۱-۱۰۶ **موقوف صحيح** - روايـة أبـي مصعـب الزهـري (۱/ ۲۹/ ۱۷۳)، والقعنبي (۱۳۰/ ۹۳).

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

وانظر: «صحيح البخاري» (٣٢٧)، و«صحيح مسلم» (٣٣٤).

(٣) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣/ ٢٢٧-٢٢٨): «هكذا رواه يجبى وغيره عن مالك في «الموطأ»، وهو وهم من مالك؛ لأنه لم تكن قط زينب بنت جحش تحت عبدالرحمن بن عوف، وإنما كانت تحت رسول الله على، وإنما التي كانت تحت عبدالرحمن: أم حبيبة بنت جحش، وكن ثلاث أخوات: زينب -كما ذكرنا-، وأم حبيبة تحت عبدالرحمن بن عوف، وحمنة بنت جحش تحت طلحة بن عبيدالله، وقد قيل: إنهن ثلاثتهن استحضن، وقد قيل: إنهن ثلاثتهن استحضن، وقد قيل: إنهن المحبية وحمنة، فالله أعلم» ا.هـ.

وقال النووي في "شرح صحيح مسلم" (٤/ ٢٣-٢٤): "قال القاضي [عياض في "إكمال المعلم" (٢/ ١٧٩)]: "اختلف أصحاب "الموطأ" في هذا عن مالك، وأكثرهم يقولون: "زينب بنت جحش"، وكثير من الرواة يقولون: "عن ابنة جحش"، وهذا هو الصواب، وبين الوهم فيه قوله: "وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف"، وزينب هي أم المؤمنين، لم يتزوجها عبدالرحمن بن عوف قط، إنما تزوجها أولاً زيد بن حارثة، ثم تزوجها رسول الله على والتي كانت تحت عبدالرحمن بن عوف هي أم حبيبة أختها، وقد جاء مفسرًا على الصواب في قوله: ختنة رسول الله على عبدالرحمن بن عوف من عوف..." ا.هـ.

وانظر -لزامًا-: «فتح الباري» (١/٤٢٧).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

(في رواية «قع»: «عند») عبدِالرَّحمنِ بنِ عـوف، وكَـانَت تُسـتَحَاضُ (١)؛ فَكَـانَت تَعْتَسِلُ وَتُصَلِّي.

۱۰۷ – ۱۰۷ – وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») سُمَيًّ – مولى أَبِي بَكرِ بنِ عبدِالرَّحنِ–:

أَنَّ القَعَقَاعَ بِنَ حَكِيمٍ وَزَيدَ بِنَ أَسلَمَ أَرسَلاهُ إِلَى سَعِيدِ بِنِ الْمُسَيَّبِ يَسأَلُهُ: كَيفَ تَعْتَسِلُ)؟ كَيفَ تَعْتَسِلُ الْمُستَحَاضَةِ كَيفَ تَعْتَسِلُ)؟ فَقَالَ: تَعْتَسِلُ مِن طُهر إلى طُهر (٢)، وتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلاةٍ، فَإِن غَلَبَهَا الدَّمُ؛ فَقَالَ: تَعْتَسِلُ مِن طُهر إلى طُهر (٢)، وتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلاةٍ، فَإِن غَلَبَهَا الدَّمُ؛ استَنْفَرَت (في رواية «حد»: «استذفرت») [بثوبٍ - «مص»، و«مح»، و«قع»].

(١) الاستحاضة: دم غالب ليس بالحيض، واستحيضت المرأة فهي مستحاضة، مبنيًا للمفعول.

۱۱۰۰ – ۱۰۰ – مقطوع صحیح – روایة أبي مصعب الزهـري (۱/ ٦٩/ ١٧٤)، والقعنبي (۱۳/ ۹۶)، وسوید بن سـعید (۹۷/ ۱۱۰ – ط البحریـن، أو ۷۵/ ۲۸ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۲/ ۸۳).

وَأَخْرِجِهُ أَبُو دَاوِدَ (١/ ٨١/ ٣٠١) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثـار» (١/ ٣٠٨/ ٤٦٠)، و«الخلافيات» (٣/ ٤٦٠) -، والشــافعي في «الأم» (٧/ ٢٠٩) - ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (١/ ٣٧٨/ ٤٨٥) -، عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٠٤/ ١١٦٩) عن الثوري، عن سمي به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٢٦)، والدارمي في «سننه» (١/ ٢٠١)، والبيهقي (١/ ٣٣٠) وغيرهم من طريق يجيى بن سعيد الأنصاري: أن القعقاع بن حكيم أخبره: أنه سأل سعيد بن المسيب عن المستحاضة... (وذكره بنحوه).

وسنده صحيح.

(٢) وقت انقطاع الحيض، وروي: «من ظهر إلى ظهر»، ومعناه عند ابن العربي أنه: إذا سقط لأجل المشقة اغتسالها لكل صلاة، فلا أقل من الاغتسال مرةً في كل يوم عند الظهر، في وقت دفء النهار، وذلك للتنظف.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعني

١٠٨ - ١٤٦ وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») هِشَامِ ابن عُروَةَ، عَن أَبيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

لَيسَ على المُستَحَاضَةِ إِلاَّ أَن تَغتَسِلَ غُسلاً وَاحِدًا (في رواية «حد»: «إلا غسل واحد»)، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعد ذَلِكَ لِكُلِّ صَلاةٍ (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»: «بعد ذلك للصَّلاةِ»، وفي رواية «حد»: «ثم توضًا بعد ذلك»).

قَالَ مالكُ (۱): الأمرُ عِندَنا: أَنَّ المُستَحَاضَةَ إِذَا [طَهُرَت وَ - «مص»، و«قع»، و«مد»] صَلَّت؛ أَنَّ لِزَوجِهَا أَن (في رواية «قع»، و«مص»: «زوجها») يُصِيبَهَا.

[قَالَ مَالِكٌ - «مص»]: وَكَذَلِكَ النَّفَسَاءُ إِذَا بَلَغَت أَقصَى مَا يُمسِكُ النَّفَسَاءُ») السَّدَّمُ، فَإِن رَأَتِ السَّمَ بَعدَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُصِيبُهَا زُوجُهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنزِلَةِ المُستَحَاضَةِ.

قَالَ يَحيى: قَالَ مالكُ (٢): الأمرُ عِندَنَا فِي المُستَحَاضَةِ على حَدِيثِ

۱۱۸-۱۶۱ مقطوع صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۹-۷۰/ ۱۷۵)، والقعنبي (۱۱ ۱۹۸ ۹۰)، وسوید بن سعید (۹۷/ ۱۱۱ - ط البحرین، أو ص ۷۵-۷۱- ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۳/ ۸٤).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٠٩)، والبيهقي في «الســنن الكـبرى» (١/ ٣٥٠–٣٥)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٧٩/ ٤٨٧) عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٢٧) عن حفص بن غياث وأبــي معاويـــة، كلاهما عن هشام به.

قلت: سنده صحيح.

(۱) روايـة أبـي مصعـب الزهـري (۱/ ۷۰/ ۱۷۷ و ۱۷۸)، والقعنـبي (ص ۱۳۲)، وسويد بن سعيد (ص ۹۸ -ط البحرين، أو ص ۷۲ -ط دار الغرب).

(٢) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٠/ ١٧٦)، والقعنبي (ص ١٣٢)، وسويد بـن سعيد (ص ٩٨ -ط البحرين، أو ص٧٦ -ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، وَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ. ٣١- ٣٠- بابُ ما جاءَ في بولِ الصَّبِيِّ

١٤٧ - ١٠٩ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مـح»: «حَدَّئنَا») هشامِ بنِ عُروةً، عَن أَبيهِ، عَن عائشةَ -زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ -؛ أَنَّهَا قَالَت:

«أُتِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ على ثُوبِهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءِ؛ فَأَتَبَعَهُ إِيَّاهُ (١)».

١١٠ - ١١٠ - وحدَّثني عن مالك، عَن ابنِ شِهَابٍ (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا الزُّهرِيُّ)، عَن عُبيدِاللَّهِ بنِ عَبدِاللَّهِ بنِ عُتَبةً بنِ مَسعُودٍ، عَن أُمٌّ قَيسٍ بِنتِ (في رواية «قع»، و«قس»: «ابنَةِ») مِحصَن:

«أَنَّهَا أَتَت (في رواية «مح»: «جَاءَت») بِابنِ لَهَا صَغِيرٍ -لَم يَأْكُلِ الطُّعَامَ-

۱۱۹-۱۱۷ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۹/ ۵۱۲)، وسوید بسن سعید (۱/ ۱۹۹/ ۳۶۲ – ط البحریـن، أو ۱۶۱/ ۱۲۷ – ط دار الغـرب)، والقعنــبي (۲۳۷/ ۲۳۷)، وابن القاسم (۲۷۷/ ٤٦١ – تلخیص القابسي)، ومحمد بن الحسن (۱۱/ ٤١).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٢٢): حدثنا عبدالله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك به.

وأخرجه البخاري (٥٤٦٨ و٢٠٠٢ و٥٣٥٥)، ومسلم (٢٨٦) من طرق عن هشام به. (١) أي: أتبع رسولُ اللَّه ﷺ البولَ الذي على الثوب، الماءً؛ بصبه عليه.

۱۱۰-۱۶۸ صحیح - روایة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۱۹۹/ ۱۵۳)، والقعنــپي (ص۲۳۷- ۲۳۸)، وسوید بن ســـعید (۱۸۲/ ۳۶۳- ط البحریــن، أوص ۱۶۱-۱۶۷ - ط دار الغرب)، وابن القاسم (۱۱۰/ ٥٦- تلخیص القابسي)، ومحمد بن الحسن (۶۱/ ٤٠).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٢٣): حدثنا عبداللَّه بن يوسف، قال: أخبرنا مالك به.

وأخرجه البخاري (٥٦٩٣)، ومسلم (٢٨٧) من طرق عن ابن شهاب الزهري به.

<sup>(</sup>يحبى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَيَيْقُ، فَأَجلَسَهُ [رَسُولُ اللَّهِ عَيَيْقُ - «قس»] (في رواية «مح»: «فَوَضَعَهُ النَّبِيُ عَيْقُ») فِي حَجرِهِ (١)، فَبَالَ على ثُوبِهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ عَيَيْقُ بِمَاء فَنَضَحَهُ (٢)، وَلَم يَعْسِلهُ».

### ٣٧- ٣١- بابُ ما جاءَ في البول قائمًا وَغَيرِهِ

١١١ - ١١١ - حدَّثني بجيى، عن مالك، عن يحيى بن سَعِيدٍ؛ أنَّهُ قَالَ:

دَخَلَ أَعرَابِيٌّ المَسجدَ، فَكَشَفَ عَن فَرجِهِ لِيَبُولَ، فَصَاحَ النَّاسُ بِهِ؛ حَتَّى عَلا الصَّوتُ، فَبَالَ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اترُكُوهُ»، فَتَرَكُوهُ، فَبَالَ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بذَنُوبٍ (٣) مِن مَاء، فَصُبً على ذَلِكَ المَكَانِ.

• ١ ٥ - ١١٢ - وحدَّثني عن مالك، عَن عبدِاللَّهِ بن دينار؛ أنَّهُ قَالَ:

(١) بفتح الحاء على الأشهر، وتكسر وتضم، وهو الحضن.

(٢) أي: رشه بالماء.

۱۱۱-۱۶۹ صعیف بهذا اللفظ - روایة أبي مصعب الزهري (۱/۱۹۸/۱۰)، والقعني (۲۳۱/ ۲۸۷).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإرساله، وقد وصله البخاري (٢٢١)، ومسلم (٢٨٤/ ٩٩) من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس بن مالك بلفظ: جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد؛ فزجره الناس، فنهاهم النبي على فلما قضى بوله؛ أمر النبي على بذنوب من ماء؛ فأهريق عليه..

وأخرجه مسلم (۲۸٤/ ۹۸ و۲۸۰) من طرق أخرى، عن أنس.

وله شاهد من حديث أبي هريرة بنحوه: أخرجه البخاري (٢٢٠).

(٣) هو الدلو ملأى بالماء؛ قاله الخليل، وقال ابن فارس: الدلسو العظيمة، وقال ابسن السكيت: فيها ماء قريب من الملء، ولا يقال لها -وهي فارغة-: ذنوب.

وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٧١)، و«الاقتضاب» (١/ ٩٣ – ٩٤).

١٥٠-١١٢- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/١٩٨/١٥)،=

رَأَيتُ عبدَاللَّهِ بنَ عُمَرَ (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا عَبدُاللَّهِ بنُ دِينَارٍ، عَسنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَآهُ») يَبُولُ قَائِمًا.

قال يحيى: وَسُئِلَ مالكُ (١) عَن غَسلِ الفَرجِ مِنَ البَولِ وَالغَائِطِ: هَل جَاءَ فِيهِ (في رواية «حد»: «في ذلك») أَثَر ؟ فَقَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ بَعَضَ مَن مَضَى كَانُوا يَتُوَضَّوُونَ مِنَ الغَائِطِ (٢)، وَأَنَا أُحِبُ أَن أَغسِلَ الفَرجَ مِنَ البَولِ كَانُوا يَتُوضَّوُونَ مِنَ الغَائِطِ (٢)، وَأَنَا أُحِبُ أَن أَغسِلَ الفَرجَ مِنَ البَولِ [وَالغَائِطِ – «حد»، و«قع»، و«مص»].

#### ٣٣- ٣٢- بابُ ما جاءَ في السِّواكِ (٢)

١٥١ - ١١٣ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عن ابن شِهَابِ (في رواية

=والقعنبي (ص ٢٣٧)، وسويد بن سعيد (١٨١/ ٣٤١ – ط البحريــنُ، أو ١٦٦/ ١٦٦ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٣٤٣/ ٩٩٥).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» -ومن طريقه ابن المنــذر في «الأوسـط» (١/ ٣٣٥/ ٢٧٨)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٠٢) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سنده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٢٣) من طريق أخرى.

(۱) رواية أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۹۸/ ۱۱ه)، والقعنـبي (۲۲۸/ ۲۸۸)، وسـويد ابن سعيد (ص ۱۸۱ – ط البحرين، أو ص ۱٤٦ – ط دار الغرب).

(٢) يغسلون الدبر.

(٣) انظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٧١-٧٧)، و«التعليق على الموطأ» لأبي الوليد الوقشي (١/ ١٠٨)، و«الاقتضاب» (١/ ٩٤).

۱۰۱-۱۱۳ ضعيم - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۳-۱۷۴/ ۲۰۲)، والقعنبي (۲۰۲/ ۲۳۲)، وسويد بن سعيد (۱۰۹/ ۲۸۲ - ط البحرين، أو ۱۲۰/ ۱۳۷ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۶۱/ ۹۹).

وأخرجه عبدالله بن وهب في «المرطأ» (۷۸-۷۷) -ومن طريقه أبـو أحمـد الحاكم في «عوالي مالك» (۳۹/ ۱۵)-، والشافعي في «المسند» (۱/ ۲۸۹/ ۳۹۱ - ترتيبه)،=

<sup>(</sup>يجيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

=و «الأم» (١/ ١٩٦-١٩٧) - ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٩٣-١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٣)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢٥٥/ ١٨٠٢) -، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٩٦)، ومسدد بن مسرهد في «مسند»؛ كما في «المطالب العالية» (٦/ ٧٠/ ١٨٠٧ -ط قرطبة، أو ٤/ ١٧٣/ ١٩٥٠ -ط دار الوطن)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢/ ٢٢١) من طرق عن الإمام مالك به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد.

قال الجوهري: «هذا حديث مرسل».

وقال الدارقطني في «أحاديث الموطأ» (ص ١٣): «موسل».

وقال البيهقي: «هذا مرسل».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٢٦): «رواه مسدد، والبيهقي مرسلاً بسند رجاله ثقات» ا.هـ.

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «مشكاة المصابيح» (٢/ ١٠٧): «وإسسناده مرسل صحيح».

وقد روي موصولاً -لكن لا يصح-؛ فأخرجه ابن ماجه (١/ ٣٤٩/ ١٠٩٨)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٠ / ١٠٥٠)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٥٠-١٥/ ٩٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٦١ - ١٦٢) من طريق على بن غراب، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عبيد بن السباق، عن ابن عباس به موصولاً.

قال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «المشكاة» (٢/ ١٠٧): «وصله ابن ماجه؛ لكن فيه ضعيفان».

وقال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٣٧٣): «وصالح ضعيف، وقد خالفه مالك؛ فرواه عــن الزهري، عن عبيد بن السباق مرسلاً».

قلت: فلا يصح -إذًا- وصل الحديث؛ ولذلك قال البيهقي: «هذا هو الصحيح: مرسل، وقد روي موصولاً، ولا يصح وصله».

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة بنحوه: أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ١٢٩)، و «الأوسط» (٣/ ٣٧٣)، وابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (١/ ١٤٣)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك بن أنس» (١٨/ ٥٥)، وعيسى بن علي بن=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

## «مح»: «حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ»)، عَنِ [عُبَيدِ - «قع»] ابنِ السَّبَاقِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الجُمَعِ:

=الجراح في «أماليه» -ومن طريقه ابن الحاجب في «عوالي مالك» (٢٠٦/ ٩٨)، وابن عساكر في «معجم شيوخه» (١/ ٣٥٥)-، وأبو في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٥٥)-، وأبو بكر بن المقرىء في «المعجم» (١٣٩/ ٤١١)، والبيهقي (١/ ٢٩٩ و٣/ ٣٤٣)، وابسن عبدالبر في «التمهيد» (١١/ ٢١١) من طريق يزيد بن سعيد الاسكندراني، عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

قلت: هكذا رواه هذا الاسكندراني؛ وهو متكلم فيه.

قال أبو حاتم: محله الصدق، وضعفه ابن عبدالبر، وقال ابن حبان: يغرب.

وهو كما قال ابن حبان؛ فهذا الحديث لم يتابع الاسكندراني عليه أحد، بل تفرد به وخالفه سائر رواة «الموطأ»، الذين رووه عن مالك، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة -موقوفًا- بلفظ: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم؛ كغسل الجنابة»، وسيأتي تخريجه في (٥- كتاب الجمعة، ١- باب العمل في غسل يوم الجمعة، برقم ٢٤٠).

فهذا هو الصحيح عن أبي هريرة بهذا اللفظ، واللفظ السابق وهم؛ لم يتابع أحمد الاسكندراني عليه.

وهو الذي رجحه الدارقطني في «العلـل» (١٠/ ٣٨٤-٣٨٥/ ٢٠٧٠)، وابـن المظفـر البزاز، وابن عبدالبر، والبيهقي، وقال: «لا يصح».

وقال الذهبي: «هذا غريب عن مالك».

بل قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٣٧٦): «لا يثبت».

وهذا -كله- مما فات شيخنا الألباني -رحمه الله-؛ حيث جعل حديث أبي هريسرة -هذا- شاهدًا للمرسل الذي رواه مالك، لكنه -رحمه الله- لم يتنبه للمخالفة في إسناده.

وانظر: «المشكاة» (٢/ ١٠٧ - «هداية»)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٤٤٢) ٧٠٧ -ط الجديدة)، و«صحيح سنن ابن ماجه» (٩٠١).

ثم زاد يقيني بما ذهبت إليه عندما رأيت الاسكندراني -نفسه- رواه عن مالك به مثـل رواية الجماعة -على الجادة-: أخرجه أبو أحمد الحاكم في «عـوالي مـالك» (٣٩/ ١٥) بسـند صحيح عنه.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي - ٣٥١ -

«يَا مَعشَرَ الْمُسلِمِينَ! إِنَّ هَذَا يَومٌ جَعَلَهُ اللَّهُ [-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- «مص»] عِيدًا [لِلمُسلِمِينَ - «مص»، و«مح»، و«حد»، و«قع»]؛ فَاغتَسِلُوا، وَمَن كَانَ عِندَهُ طِيبٌ؛ فَلا يَضُرُّهُ أَن يَمَسَّ مِنهُ، وَعَلَيكُم بِالسِّوَاكِ(١)».

١١٢- ١١٤- وحدَّثني عن مالك، عَن أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الأَعـرَجِ، عَـن أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الأَعـرَجِ، عَـن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«لَولا أَن أَشُقَ (٢) على أُمَّتِي (في رواية «بك» (٣)، و (مص): (على المؤمنين -أو على النَّاسِ-»، وفي رواية (قس): (عَلَى النَّاسِ-أَو عَلَى المُؤمِنِينَ-) (٤) ﴾؛ لأَمَرتُهُم بالسِّوَاكِ (٥)».

(١) أي: الزموه؛ لتأكد استحبابه.

۱۰۲-۱۰۶ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۶/ ۴۵۳)، وسوید بـن سعید (۱/ ۱۷۶/ ۲۸۷ - ط البحریـن، أو ص ۱۲۵ - ط دار الغـرب)، وابـن القاسـم (۳٤٩/ ۳۲۱ - تلخیص القابسی).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٨٧): حدثنا عبدالله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٢) من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد به.

(٢) أثقل، يقال: شققت عليه؛ إذا أدخلت عليه المشقة.

(٣) كما في «مسند الموطأ» للجوهري (ص ٤٣٦).

(٤) لكن ذكر الجوهري: أنه وقع في رواية ابن القاسم وابن عفير: «على أمتي، أو على الناس»، فاللَّه أعلم بالصواب.

(٥) أي: باستعماله.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٢٩٩): «هكذا قال يحيى في هذا الحديث: «لولا أن أشق على أمتى» -لم يزد-.

وتابعه جماعة من رواة «الموطأ» على ذلك، وقال بعضهم فيه عن مالك: «لولا أن أشق على أمتي –أو على الناس–».

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) \* على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

١١٥- ١١٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن ابنِ شِهَاب، عَن حُمَيدِ بنِ

وقال فيه آخرون عن مالك: «لولا أن أشق على المؤمنين -أو: على الناس-؛ لأمرتهم بالسواك»؛ هكذا قال القعنبي (1)، وعبدالله بن يوسف، وأيوب بن صالح.

وقال فيه قتيبة: «عند كل صلاة»، ولم يقل: «أو على الناس».

كل هذا قد روي عن مالك في حديث أبى الزناد هذا» ا.هـ.

۱۱۰-۱۰۳ موقوف صحیح، وقد صح مرفوعاً - روایة أبي مصعب الزهري المري (۱۸ ۱۷۶/ ۵۶۶)، وابن القاسم (۸۶/ ۳۲ - تلخیص القابسي)، وسوید بن سعید (۱۰۹/ ۲۸۸ - ط البحرین، أو ص ۱۲۵ - ط دار الغرب).

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٩٨/ ٢٥٠٣ و٣٠٤٥) عن قتيبة بن سعيد وابن القاسم، والطحاوي في «شرح معاني الأثار» (١/ ٤٣)، وابن عبدالسبر في «التمهيد» (٧/ ١٩٦) من طريق عبدالله بن وهب، والحاكم في «الخامس من حديث مالك» وعنه البيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ١١٣)-، وأحمد بن عبيد الصفار في «المسند»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٥٠) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، والبيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص١٠٧) من طريق يحيى بن بكبر، كلهم عن الإمام مالك به موقوفًا.

قلت: وهذا موقوف صحيح على شرط الشيخين، وهو يدخل في المسند؛ لاتصاله من غير ما وجه، ولما يدل عليه اللفظ؛ قاله الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٩٤) – ونقله عنه ابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٥٣)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٣/ ٨٩)-، وأقراه.

وقد صح مرفوعًا عن الإمام مالك -نفسه-:

فأخرجه الذهلي في «جزئه»؛ كما في «فتح الباري» (٤/ ١٥٩) -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٩٨)-، وابن الجارود الكبرى» (٣/ ١٩٨)-، وابن الجارود الكبرى» (١١٩٠)-، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٦٤ - ٣٥ / ٦٣)، والبيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ١١٥- وابن المراقطني في «أحاديث مالك التي ليست في الموطأ»؛ كما في «الإمام» (١/ ٣٥٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٩٧)، والمراغي في «مشيخته» (ص ١٥٧)، وابن دقيق العيد في =

ولعله اختلاف نسخ، أو رواه القعنبي خارج «الموطأ»، فالله أعلم.

<sup>(</sup>أ) كذا قال ابن عبدالبر -رحمه اللَّه-، وخالفه أبو القاسم الجوهري؛ فقال في «مسند الموطا» (ص٤٣٦): «و ليس هذا عند القعني!».

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

= «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (١/ ٣٥٤ - ٣٥٥)، والذهبي في «تذكرة الخفاظ» (١/ ٣٣٧)، و «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤١٨)، و «معجم الشيوخ» (١/ ٣٨٩)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٠)، و«تغليق التعليق» (٣/ ١٦٠)-، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ٩٨٩-٩٨٩/ ٢١٠٨)، والطحاوي في «شمرح معاني الأثار» (١/ ٤٣)، والبيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص١١٣ - ١١٤ و١١٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٩٧)، وعبدالباقي بن محمد الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٣/ ٦٤٦/ ١٢٦٦) كلهم عن بشر بن عمر، والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤٦٠، أو ١٦/ ٢٢/ ٩٩٢٨ - ط المؤسسة) -ومن طريقة البيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ١١٤)-، والدارقطني في «أحاديث مالك التي ليست في الموطأ»؛ كما في «الإمام» (١/ ٣٥٥)، «وموافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٠) عن عبدالرحمن بن مهدى، وأحمد (٢/ ٥١٧) أو ١٦/ ٨٠٤-٩٠١/ ١٠٦٩٦ - ط المؤسسة) -ومن طريقه البيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ١١٥)-، وابن المنفر في «الأوسط» (١/ ٣٣٣/ ٣٣٥)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريق البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٥)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٥١/ ٥٥)، و"بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص١١١)-، وابـن خزيمـة في «صحيحه» (١/ ٧٣/ ١٤٠) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٥٠-١٥١/ ٤٤)، والحافظ في «تغليق التعليق» (٣/ ١٦٠)-، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٥٣/ ١٥٣)، والبزار في «مسنده» (ج٣/ ل ١٦٥/ ب)، والدارقطني في «أحاديث مالك التي ليست في الموطأ»؛ كما في «الإمام» (١/ ٣٥٥)، والبيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص١١٤ و١١٥) كلهم عن روح بن عبادة، وحرملة بن يحيى في «كتاب السنن»؛ كما في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص١٠٨)، و«السنن الكبري» (١/ ٣٥ - ٣٦) عن الشافعي، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٥٥)-، والدارقطني في «أحاديث مالك»؛ كما في «الإمام» (١/ ٥٥٥)، و «الموافقة» (١/ ٤٠) عن إسماعيل بن أبي أويس، والصفار في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٥٠)- من طريق القعنبي، والدارقطني في «أحاديث مالك» من طريق مطرف وابن عثمة، وابن الاعرابي في «معجمه» (٢١٠٨) من طريسق عمرو ابن مرزوق، ثمانيتهم عن الإمام مالك به مرفوعًا.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

قال الإمام ابن خزيمة: «ويشبه أن يكون مالك قد كان يحدث به مرفوعًا، ثم يشك في=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عبدِالرَّحمنِ بنِ عوفٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: لَولا أَن يَشُقَّ على أُمَّتِهِ؛ لأَمَرَهُم بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ.

= رفعه؛ فيقفه؛ كما قال الشافعي: كان مالك إذا شك في الشيء انخفض، والناس إذا شكوا ارتفعوا» ا.هـ.

وقال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح في «كلامه على المهذب»؛ كما في «البدر المنير» (٣/ ١٢٠) -بعد أن نسبه للنسائي وابن خزيمة-: «بأسانيد صحيحه».

وقال الذهبي: «هذا حديث صحيح غريب، رواه النسائي عن الذهلي».

وصححه ابن خزيمة، وابن الجارود، والبيهقي، وابن دقيق العيد، وابن الملقن، والحافظ، وشيخنا -رحمه الله- في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٢٠٢)، و«الثمر المستطاب» (١/ ١٠)، و«إرواء الغليل» (١/ ١٠٩).

وللحديث طريق أخرى: فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٦٨-١٦٩)، وأحمد (٢/ ٢٥٠ و ٤٣٣ و ١٥٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٣٩٩/ ١٥٣١ و ٤٠٦-٤٠/ ١٥٤٠ - «إحسان»)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٩٦/ ٣٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٣ و ٣٠٧٧)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٩٦ - تحقيق حمدي السلفي)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٦)، و«الخلافيات» (ق ١٥٥/ ب)، والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/ ١٦١) من طوق عن عبيدالله بن عمر العمري، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة به مرفوعًا.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وسعيد المقبري -وإن كان تغير قبل موته بأربع سنين-؛ فهذا غير مؤثر في حديثنا هذا؛ لأن عبيدالله بن عمر من الكبار الذين سمعوا منه قديمًا قبل تغيره؛ كما في «هدي الساري» (ص٥٠٥).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٢/ ١٩٦/ ٣٠٣٢)، والحاكم (١/ ١٤٦)، والبيهقسي (١/ ٣٠٣) من طريق عبدالرحمن بن السراج، عن المقبري به.

قال الحاكم: «هذا الحديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه، وليس به علة».

ووافقه الذهبي، وأقرهما شيخنا -رحمـه اللّه- في «إرواء الغليـل» (١/ ١٠٩)، لكنـه نص في صحيح سنن أبي داود (١/ ٨٠) أنه على شرط مســلم وحــده، وهــو الصــواب؛ لأن السراج لم يخرج له البخاري.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي



#### ٣- كتاب الصلاة

- ١- باب العمل في الوضوء
- ١- باب ما جاء في النداء للصلاة
- ٧- باب ما جاء في النداء في السفر، وعلى غير وضوء
  - ٣- باب ما جاء في قدر السحور من النداء
  - ٤- باب افتتاح الصلاة والتكبير في كل خفض ورفع
  - ٥- باب ما جاء في القراءة في صلاة المغرب والعشاء
    - ٦- باب العمل في القراءة
    - ٧- باب القراءة في الصبح
    - ٨- باب ما جاء في أمر القرآن
- ٩- باب العمل في القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة
  - ١٠- باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه
    - ١١- باب ما جاء في التأمين خلف الإمام
      - ١٢- باب العمل في الجلوس في الصلاة
        - ١٣- باب التشهد في الصلاة
    - ١٤- باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمامر
    - ١٥- باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا
    - ١٦- باب إتمام المصلى ما ذكر إذا شك في صلاته
      - ١٧- باب من قام بعد الإتمام أو في الركعتين
      - ١٨- باب النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها



## ٣- كتابُ الصَّلاةِ ١- بابُ ما جاءَ في النِّداء للصَّلاةِ

الله عن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ:

(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (في رواية «حد»: «النبي») عَلَيْ قَد أَرَادَ أَن يَتَّخِذَ خَشَبَتَين (١) يُضرَبُ بِهِمَا؛ لِيَجتَمِعَ النَّاسُ لِلصَّلاةِ، فَأُرِيَ (في رواية «مص»: «فراى») عَبدُ اللَّهِ بنُ زَيدٍ الأنصَارِيُّ ثُمَّ مِن بَنِي الحَارِثِ بنِ الخَرْرَجِ، خَشَبَتَين فِي النّوم، فَقَالَ: إِنَّ هَاتَينِ لَنَحوٌ مِمّا يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ، فَقِيلَ: أَلا تُؤذّنُونَ فِي النّوم، فَقَالَ: إِنَّ هَاتَينِ لَنَحوٌ مِمّا يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ، فَقِيلَ: أَلا تُؤذّنُونَ لِلصَّلاةِ (في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»: «بالصلاة»)؟ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ بالأَذَان (٢)».

٥٥١- ٢- وحدَّثني عَن مَالِك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») ابن

۱۱۷۶ - ۱ - مرسل صحیح الإسناد - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۰ - ۷۱) (۱۷ - ۱۷۱)، والقعنبي (۱۳ / ۲۹)، وسوید بن سعید (۹۸/ ۱۱۷ -ط البحرین، أو ۱۹/۷۷ -ط دار الغرب).

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، ويشهد له في الجملة حديث عبدالله بن زيد بنحوه؛ أخرجه أبو داود (٤٩٩)، والترمذي (١٨٩)، وابن ماجه (٧٠٦)، وغيرهم بسند حسن؛ كما بينه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٢٤٦).

- (١) هما الناقوس؛ وهو: خشبة طويلة، تضرب بخشبة أصغر منها، فيخرج منهما صوت.
- (٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ١٠): «وفي ذلك أوضح الدلائـل علـى أن الرؤيا من الوحي والنبوة، وحسبك بذلك فضلاً لها وشرفًا، ولو لم تكن من الوحي؛ ما جعلها -عليه السلام- شرعةً ومنهاجًا لدينه، والله أعلم» ا.هـ.
- ١٥٥-٢- صحيح رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ٧١/ ١٨٠)، والقعنـبي (ص=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (نع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

شِهَابٍ [الزُّهرِيِّ - «مح»]، عَن عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ اللَّيثِيِّ، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدريِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"إِذَا سَمِعتُمُ النَّدَاءَ(١)؛ فَقُولُوا مِثلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ».

١٥٦ - ٣ - وحدَّثني عَن مَالِكِ، عَـن (في روايـة «مـح»: «حَدَّثنَـا») سُـمَيً -مولى أبِي بكرِ بنِ عبدِالرَّحنِ -، عَن أبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَن أبِي هُريرةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

=۱۳۲ – ۱۳۳)، وسوید بن سعید (۹۸/ ۱۱۸ – ط البحرین، أو ص ۷۷ –ط دار الغرب)، و محمد بن الحسن (۵۶/ ۹۱)، وابن القاسم (۱۳۱/ ۷۷ – تلخیص القابسی).

وأخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣) عن عبدالله بن يوسف التنيسي ويحيى بـن يحيى التميمي، كلاهما عن مالك به.

(١) أي: الأذان، سمي به؛ لأنه نداء إلى الصلاة ودعاء إليها.

۱۵۱-۳- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۱ - ۷۲/ ۱۸۱)، والقعنبي (۱/ ۷۱ - ۷۷/ ۱۸۱)، والقعنبي (۱۳۳/ ۷۷)، وسوید بن سعید (۹۹/ ۱۱۹ - ط البحرین، أو ۷۷ - ۷۸/ ۷۰ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۱۸۰/ ۳۰۳)، وابن القاسم (ص ٤٤٧).

وأخرجه البخاري (٦١٥ و٢٥٨ و ٧٢١ و٢٦٨٩) عن عبدالله بن يوسف، وقتيبة بـن سعيد، وأبي عاصم، وإسماعيل بن أبي أويس، ومسلم (٤٣٧) عن يحيى بن يحيى، كلهم عـن مالك به.

(٢) الأذان.

 (٣) قال ابن عبدالبر: «لا أعلم خلافاً أن من بكر وانتظر، وإن لم يصل في الصف الأول؛ أفضل ممن تأخر وصلى في الصف الأول».

(٤) يقترعوا.

(٥) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٠): «فالهاء في (عليه) عائدة على الصف الأول لا على النداء؛ وهو حق الكلام: أن يرد الضمير منه إلى أقـرب مذكـور، ولا يـرد إلى=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

لاستَهَمُوا (١١) ، وَلَو يَعلَمُونَ مَا فِي التَّهجِير (٢) ؛ لاستَبَقُوا إِلَيهِ (٣) ، وَلَـو يَعلَمُونَ مَا فِي التَّهجِير مَا فِي العَيْمَةِ (٤) وَلَو حَبواً (٢)».

١٥٧ - ٤ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») العلاءِ بن

=غير ذلك إلا بدليل.

وقد قيل: إنه ينصرف إلى النداء -أيضًا-، وفسره القائل: بأنه الموضع الـذي لا يــؤذن فيه إلا واحد بعد واحد، وهذا موضع لا أعرفه في سنة ثابتة، ولا قول صحيح» ا.هــ.

وانظر -غير مأمور-: «التعليق على الموطأ» (١/ ١١١) لأبي الوليد الوقشي، و«الاقتضاب» (١/ ٩٥).

(١) اقترعوا، ومنه قوله -تعالى-: ﴿فساهم فكان من المدحضين﴾ [الصافات: ١٤١]، قال الخطابي وغيره: «قيل له استهام؛ لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في شيء؛ فمن خرج اسمه غلب».

(٢) أي: التبكير إلى الصلوات في أول وقتها، أي صلاة كانت، وحمله الخليل والباجي وأبو الوليد الوقشي والتلمساني وغيرهم على ظاهره، فقالوا: المراد: الإتيان إلى صلاة الظهر في أول الوقت؛ لأن التهجير مشتق من الهاجرة؛ وهي: شدة الحر نصف النهار؛ وهو أول وقت الظهر، وإلى ذلك مال البخاري.

وانظر: «التعليق على الموطأ» (١/ ١١٢)، و«الاقتضاب» (١/ ٩٥ - ٩٦).

(٣) قال ابن أبي جمرة: «المراد: الاستباق معنى، لا حساً؛ لأن المسابقة على الأقدام حساً، تقتضي السرعة في المشي، وهو ممنوع منه».

(٤) العشاء.

(٥) قال الباجي: «خص هاتين الصلاتين بذلك؛ لأن السعي إليهما أشق من غيرهما».

(٦) أي: مشيأ على اليدين والركبتين، أو على مقعدته.

قال أبو الوليد الوقشي في «التعليق على الموطأ» (١/ ١١٢) - ونقله عنه التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ٩٦)-: «وقوله: «ولو حبوًا» يقال: حبا الصبي حبوا؛ إذا زحف على الأرض، وحبت الناقة تحبو؛ إذا عرقبت فتحاملت على قوائمها الثلاث» ١.هـ.

۱۵۷-۱-۵- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۲-۷۳/ ۱۸۲)، والقعنبي الزهري (۱/ ۷۲-۷۳/ ۱۸۲)، والقعنبي (۹۸/ ۱۲۳)، وسوید بن سعید (۹۹/ ۱۲۰- ط البحرین، أو ۷۸/ ۷۱ - ط دار الغرب)،=

<sup>(</sup>يجيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعني

عبدِالرَّحْنِ بنِ يعقُوبَ، عَن أَبيهِ وإسحاقَ بنِ عبدِاللَّهِ؛ أَنَّهُمَـا أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَـا سَمِعَا أَبا هُريرةَ يَقُولُ (في رواية «مُحّ»: «قَالَ»): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِذَا ثُوِّبَ(١) بِالصَّلاةِ؛ فَلا تَأْتُوهَا وَأَنتُم تَسعَونَ (٢)، وَأَتُوهَا وَعَلَيكُم

=ومحمد بن الحسن (٥٥/ ٩٣)، وابن القاسم (١٩٠/ ١٣٥).

وأخرجه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (۲۸٪ ۲۲) من طريق يحيى الليثي به. وأخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (١٥٥/ ٢٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٧ و ٢٦٠)، والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٤٦/ ١٢١ و ١٢٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٤٤٢ – ٣٤٥/ ١٢٣١ و ١٢٣١ و١٢٤٪)، وابسن حبان في «صحيحه» (٥/ ٢٢٠/ ٢١٤٨ – «إحسان»)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٩٨ و٣/ ٢٨٪)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٤١٥ – ٥١٥/ ١٧٨٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٢١٦ – ٢١٤٨)، والحمامي في «جزء الاعتكاف» (ق ٢٥١ – ١٥٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٩٦ – ٣٩٧)، و«مشكل الآثار» (١٤/ رقم ٢٥١٥ و ٢٥٥٥ و ٢٥٥٥)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٨٨٤/ ٢٢٠)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٢١٤) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد ذكر البيهقي أن الإمام مسلمًا رواه في «صحيحه» - في بعض النسخ- عن محمد بن حاتم، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن مالك به.

وليس هذا في «النسخ» المطبوعة المتداولة بين أيدينا، والحديث فيه (٦٠٢/ ١٥٢) مــن طريق إسماعيل بن جعفر، عن العلاء به.

وقال الذهبي: «وطريق مالك صحيحة، ولا ذكر لها في الكتب» ا.هـ.

وقال الحمامي: «هذا حديث محفوظ من حديث مالك، وهو إسناد كلهم ثقات».

وأخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٢٠٢) من طرق أخرى، عن أبي هريرة بنحوه.

(١) قال النووي في «شرح صحبح مسلم» (٥/ ١٠٠): «معناه: أقيمت، وسميت الإقامة تثويباً؛ لأنها دعاء إلى الصلاة بعد الدعاء بالأذان؛ من قولهم: ثاب؛ إذا رجع».

وانظر -أيضًا-: «الاستذكار» (٤/ ٣٥)، و«التمهيد» (١٨/ ٣١٠ - ٣١١).

(٢) قال ابسن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٦): «فالسعي -ههنا-: المشي على الأقدام بسرعة، والاشتداد فيه؛ وهو مشهور في اللغة، ومنه السعي بين الصفا والمروة، وقد يكون السعي -أيضًا- في كلام العرب: العمل...» ا.هـ.

<sup>(</sup>فس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

السَّكِينَةُ (١) [وَالوَقَارُ - «مص»]؛ فَمَا أَدرَكتُم؛ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُم؛ فَأَتِمُّوا؛ فَإِنَّ أَحَدَكُم فِي صَلاةٍ (في رواية «مص»: «الصلاة») مَا كَانَ (٢) يَعمِدُ (٣) إِلَى الصَّلاةِ».

١٥٨ - ٥ - وحدَّثني عن مالك، عن عبدالرَّحن بن عبداللَّه بن عبداللَّه بن عبداللَّه بن عبدالرَّحن بن أبي صعصعة الأنصاري، ثمَّ المَازِنِيِّ، عَن أبيهِ أَنَّهُ أَخبَرَهُ: أَنَّ أَبا سَعِيدٍ الخُدريُّ قَالَ لَه:

إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الغَنَمَ وَالبَادِيَةَ (٤)، فَاذَا كُنتَ فِي غَنَمِكَ الْوَيَةَ الْأَدَاءِ؛ فَإِنَّهُ: «لا يَسمَعُ بَادِيتِكَ (٥) -، فَأَذَّنتَ (١) بِالصَّلاةِ (٧)؛ فَارفَع صَوتَكَ بِالنِّدَاءِ؛ فَإِنَّهُ: «لا يَسمَعُ

۱۳۸ – ٥ – صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۳ / ۱۸۳)، والقعنبي (۱۳۳ – ۱۳۳)، وسوید بن سمعید (۹۹ / ۱۲۱ – ط البحرین، أو ۷۷ / ۷۷ – ط دار الغرب)، وابن القاسم (٤٠٤/ ۲۹۲).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٠٩ و٣٢٩٦ و٧٥٤٨)، والخلق أفعال العباد» (٥٥/ ١٧٤) عن عبدالله بن يوسف، وقتيبة بن سعيد، وابن أبي أويس، كلهم عن مالك به.

(٤) قال الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ٨٨): «أي: لأجل الغنم؛ لأن محبها يحتاج إلى إصلاحها بالمرعى، وهو الغالب يكون في البادية؛ وهي: الصحراء التي لا عمارة فيها» ا.هـ..

(٥) يحتمل أن «أو» شك من الراوي، أو أنها للتنويع؛ لأن الغنم قد تكون في البادية،
 وقد يكون في البادية حيث لا غنم.

(٦) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٧٤): «والأذان: الإعلام بالصلاة وهو الاسم، والإيذان: المصدر، مثل: العطاء والإعطاء- آذنته إيذانًا؛ إذا أعلمت، وأذن هو به؛ إذا أعلمه، قال الله -تعالى-: ﴿وأذان من الله ورسوله﴾ [التوبة: ٣]، وسمي أذانًا؛ لأنه صوت يقع في آذان السامعين...» ا.هـ.

(٧) أي: أعلمت بوقتها.

<sup>(</sup>١) ضبطه القرطبي بالنصب: على الإغراء، والنووي بالرفع: على أنها جملة في موضع الحال، وفي رواية «مص»: «بالسكينة».

<sup>(</sup>٢) أي: مدة كونه.

<sup>(</sup>٣) يقصد.

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي سمه الله المعنبي المع

مَدَى (١) صَوتِ الْمُؤَذِّنِ جِنٌّ وَلا إِنسٌ وَلا شَيءٌ (٢)؛ إِلاَّ شَهِدَ (٣) لَـهُ يَـومَ القِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ [الخُدرِيُّ - «مص»، و«قس»]: سَسَمِعتُهُ مِن رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ (٤).

## ١٥٩ - ٦ - وحدَّثني عن مالكٍ، عَن أَبِي الزِّنادِ، عنِ الأعرَجِ، عن أَبِسي

(١) أي: الغاية حيث ينتهي الصوت؛ قاله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٤٦).

(٢) قبال الحيافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٨٨ – ٨٩): «ظياهره يشمل الحيوانات والجمادات، فهو من العام بعد الخاص... ومنهم من حمله على ظاهره، وذلك غير ممتنع عقلاً ولا شرعًا.

قال ابن بزيزة: تقرر في العادة: أن السماع والشهادة والتسبيح لا يكون إلا من حي، فهل ذلك حكايةً عن لسان الحال -لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال بارثها-، أو هـو على ظاهره؟ وغير ممتنع عقلاً أن الله يخلق فيها الحياة والكلام» ا.هـ.

(٣) قال الحافظ: «السر في هذه الشهادات -مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة-: أن أحكام الآخرة على نعت أحكام الخلق في الدنيا من توجيه الدعوى والجواب والشهادة؟ قاله الزين بن المنير.

وقال التوربشتي: المراد من هذه الشهادة: اشتهار المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلـو الدرجة، وكما أن الله يفضح بالشهادة قومًا؛ فكذلك يكرم بالشهادة آخرين» ا.هـ.

(٤) أي هذا الكلام الأخير، وهـو قوله: «إنه لا يسمع...» الخ؛ قاله الكرماني في «شرحه» (٥/ ٩).

وقد نقله عنه الحافظ في «الفتح» (٢/ ٨٩) ورجحه، وبيّن أن المرفوع منه هذا فقط، ثم قال: «وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عيينة، ولفظه: قال أبو سعيد: إذا كنست في البوادي؛ فارفع صوتك بالنداء؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يسمع...» فذكره.

ورواه يحيى القطان -أيضًا- عن مالك، بلفظ: أن النبي ﷺ قال: ﴿إِذَا أَذَنَت؛ فَارْفُعُ صُوتَك؛ فإنه لا يسمع...» فذكره.

فالظاهر أن ذكر الغنم والبادية موقوف، والله أعلم» ا.هـ.

١٥٩ - ٣- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٤/ ١٨٤)، والقعنبي =

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

هُريرةً: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ" (في رواية «قس»، و«حد»، و«قع»: «بِالصَّلاةِ»)؛ أَدبَرَ الشَّيطَانُ ولَهُ ضُرَاطٌ؛ حَتَّى لا يَسمَعَ النِّذَاءَ (في رواية «مص»، و«قس»، و«قس»، و«قع»: «التّاذين»، وفي رواية «حد»: «المنادي»)، فَإِذَا قُضِيَ النَّذَاءُ أَقبَلَ، حَتَّى إِذَا ثُوبً بِالصَّلاةِ (٢)؛ أَدبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّويبُ أَقبَلَ، حَتَّى يَخطِرَ (٣) بَينَ المَرءِ بِالصَّلاةِ (٤)، يَقُولُ [لَهُ - «قس»] (في رواية «مص»: «فيقسول»): اذكر كَذَا، اذكر كَذَا، اذكر كَذَا، لِمَا لَم يَكُن يَذكرُ (٥)؛ حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِن يَدرِي (١) (في رواية «حد»: «لا

=(١٣٤/ ١٠٠)، وسويد بسن سمعيد (١٠٠/ ١٢٢- ط البحريسن، أو ٧٨/ ٧٧ - ط دار الغرب)، وابن القاسم (٣٥١/ ٣٢٤).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠٨) عن عبدالله بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٨٩/ ١٩) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي، عن أبي الزناد به.

وأخرجه البخاري (۱۲۲۲ و ۱۲۳۱ و ۱۲۳۲ و ۳۲۸۰)، ومسلم (۳۸۹) من طرق أخرى عن أبي هريرة به.

(١) أي: لأجلها. (٢) المراد بالتثويب -هنا-: الإقامة.

(٣) بكسر الطاء -كما ضبطه القاضي عياض عن المتقنين، وقال: إنه الوجه-؛ ومعناه: يوسوس، وأصله من خطر البعير بذنبه: إذا حركه فضرب به فخذيه، قال: وسمعناه من أكسثر الرواة بضم الطاء؛ ومعناه: المرور؛ أي: يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه، فيشغله عما هو فيه؛ كما في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٩٢).

(٤) أي: قلبه.

(٥) أي: لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة.

(٦) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٧٥-٧٦): «أي: يقيم ويصير، والرجل مرفوع به، و(إن) مكسورة الهمزة؛ وهي حرف نفي بمعنى (ما)، والجملة في موضع نصب على خبر يظل، والتقدير: حتى يصير الرجل لا يدري كم صلى.

وذكر ابن عبدالبر: أن أكثر الرواة رووه: «أن يدري»، وقال: معناه: لا يدري؛ وهذا غير=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (نع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

يدري»، وفي «قع»: «ما يدري») كم صلّى».

١٦٠ - ٧ - وحدَّثني عن مالك، عن أبي حَازم بن دِينار، عن سهل بن سعد السَّاعِدِيِّ؛ أَنَّهُ قَال:

سَاعَتَانِ يُفتَحُ لَهُمَا<sup>(١)</sup> (في رواية «مـص»، و«قـع»، و«حـد»: «تُفتَحُ فِيهِمَا») أَبوَابُ السَّمَاءِ، وَقَلَّ دَاعٍ تُرَدُّ عَلَيهِ دَعوَتُـهُ<sup>(٢)</sup>: حَضرَةُ النِّدَاءِ<sup>(٣)</sup> لِلصَّلَاةِ (في

=صحيح؛ لأن «أن» لا تكون نفيًا، ولا أعلم أحدًا من النحويين حكى ذلك، والوجه في هذه الرواية: أن تفتح الياء من «يدري»، وتكون (إن) هي الناصبة للفعل، وتكون (يضل) -بضاد غير مشالة- من الضلال الذي هو الحيرة؛ كما يقال: ضل عن الطريق، فكأنه قال: حتى يحار الرجل ويذهل عن أن يدري كم صلى، فتكون (إن) في موضع نصب لسقوط الجار» ا.هـ.

١٦٠-٧- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٤٧/ ١٨٥)، والقعنبي (١٣٤ - ١٦٥ / ١٨٥)، والقعنبي (١٣٤ - ١٣٥ / ١٠١)، وسويد بن سعيد (١٠١ / ١٣١ – ط البحرين، أو ٧٩ / ٧٤ – ط دار الغرب).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٢٢٤ - ٢٢٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٣٤٦/ ٦٦١) والبخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٣٤٦/ ٦٦١) وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ٣٥-٣٦/ ١٩١٠)، والبيهقي (١/ ٤١١) من طرق عن مالك به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-: «صحيح موقوفًا؛ وهو في حكم المرفوع، وقد ثبت مرفوعًا -«صحيح أبي داود» (٢٢٩٠)» ا.هـ.

وصححه -أيضًا- في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٢٢٦).

(١) أي: فيهما، أو من أجل فضيلتها.

(٢) إخبار بأن الإجابة في هذين الوقتين هي الأكثر، وأن رد الدعاء فيهما يندر، ولا يكاد يقع، وقال السيوطي: بل قل -هنا- للنفي المحض، كما هو أحد استعمالاتها، قال ابن مالك في التسهيل وغيره: ترد قل للنفي المحض، فترفع الفاعل متلواً بصفة مطابقة له؛ نحو: قل رجل يقول ذلك، وهي من الأفعال التي منعت التصرف.

(٣) أي: الأذان.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «بِالصَّلاةِ»)، وَالصَّفُّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ [-عَزَّ وَجَـلَّ - مَعَالًا - عَزَّ وَجَـلً - «قع»](١).

وَسُئِلَ مالك (٢) عَنِ النَّدَاء يُومَ الجُمُعَةِ: هَل يَكُونُ قَبِلَ أَن يَحِل (٣) (في رواية «مص»، و«قع»: «وَسُئِلَ مَالِك (٤): هَل يَكُونُ النَّدَاءُ يَومَ الجُمُعَةِ قَبل) الوَقتِ ؟ فَقَالَ: لا، [لا - «قع»] يَكُونُ إِلاَّ بَعدَ أَن تَزُولَ الشَّمسُ.

وَمَتَى يَجِبُ القِيَامُ عَلَى النَّاسِ حِينَ تَقَامُ الصَّلاةُ؟ فَقَالَ: لَم يَبلُغنِي فِي النَّذَاء وَمَتَى يَجِبُ القِيَامُ على النَّاسِ حِينَ تُقَامُ الصَّلاةُ؟ فَقَالَ: لَم يَبلُغنِي فِي النَّذَاء وَالإقامَةِ إلاَّ مَا أَدرَكتُ (٢) (في رواية «قع»: «وجدت») النَّاسَ عَلَيهِ، فَأَمَّا الإِقَامَةُ: فَإِنَّهَا لا تُثَنَى، وَذَلِكَ الَّذِي لَم يَزَل عَلَيهِ أَهلُ العِلمِ بِبلَدِنَا (في رواية «مص»: «وذلك الأمر عندنا»، وفي رواية «قع»: «أمر الناس عندنا»)، وأمَّا قِيامُ النَّاسِ حِينَ تُقَامُ الصَّلاةُ (في رواية «مص»: «وأمّا القيام إلى الصلاة»، وفي رواية «قع»: «وأمّا القيام إلى الصلاة»، وفي رواية «قع»: «وأمّا القيام إلى الصلاة»، وفي رواية القيام إلى الصلاة»، وفي رواية المع في ذَلِكَ (في رواية «مص»، و«قع»: «فلم أسمَع فِي ذَلِكَ (في رواية «مص»، و«قع»: «وَلَكِن») أَرَى أَسمع فيه») بِحَدِّ يُقَامُ لَهُ (٧)، إلاَّ أَنِّي (في رواية «مص»، و«قع»: «وَلَكِن») أَرَى

<sup>(</sup>١) أي: في قتال الكفار؛ لإعلاء كلمة الله.

<sup>(</sup>٢) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٥/ ١٨٨)، والقعنبي (١٣٥/ ١٠٢).

<sup>(</sup>٣) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٧٦)، وأبو الوليد الوقشي في «التعليق على الموطأ» (١/ ١٠١): «الوجه فيه: كسر الحاء، وكذا رويناه؛ لأن معناه: يجب، ويحضر...» ا.هـ.

<sup>(</sup>٤) في رواية «فع»: «فقيل له».

<sup>(</sup>٥) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٤–٧٥/ ١٨٦)، والقعنبي (ص١٣٥).

<sup>(</sup>٦) وهو شفع الأذان؛ لما في البخاري عـن أنس، قـال: أمر بـلال أن يشـفع الأذان، ويوتر الإقامة.

<sup>(</sup>٧) قلت: بل ثبت في «الصحيحين» عن أبي قتادة، قال ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة؛ فـلا تقوموا حتى تروني خرجت»؛ فهو نهي عن القيام قبل خروجه، وتسويغ له عند رؤيته، وهـو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (نع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

ذَلِكَ على قَدرِ طَاقَةِ النَّاسِ؛ فَإِنَّ مِنهُمُ (في رواية «قعَ»: «فيهم») الثَّقِيلَ وَالْخَفِيفَ (في رواية «مص»: «الخفيف والثقيل»)، وَلا يَستَطِيعُونَ أَن يَكُونُوا كَـلهَيئَةِ - «مص»] رَجُلِ وَاحِدٍ.

وَسُئِلَ مالك (۱) عَن قَوم حُضُور (في رواية «قع»: «حضروا و») أَرَادُوا أَن يَجمَعُوا (في رواية «قع»: «حضروا و») أَرَادُوا أَن يَجمَعُوا (في رواية «مص»، و«قع»: «فاقاموا ولم المَكتُوبَة، فَأَرَادُوا أَن يُقِيمُوا وَلا يُؤَذُّنُوا (في رواية «مص»، و«قع»: «فاقاموا ولم يُؤذَّنُوا»)؟

قَالَ مالكُ (في رواية «مص»: «فقال»): ذَلِكَ مُجزِىءٌ عَنهُم (٢)، وَإِنَّمَا يَجِبُ النِّدَاءُ فِي مَسَاجِدِ الجَمَاعَاتِ (في رواية «مص»: «مسجد الجماعة»، وفي رواية «قع»: «مساجد الجماعة») الَّتِي تُجمَعُ فِيهَا الصَّلاةُ.

وَسُئِلَ مَالَكُ (٣) عَن تَسلِيمِ الْمُؤَذِّنِ على الإِمَامِ وَدُعَائِهِ إِيَّاهُ لِلصَّلاةِ (في رواية «مص»: «إلى الصلاة»)، وَمَن أَوَّلُ مَن سُلِّمَ عَلَيهِ ؟ فَقَالَ (في رواية «مص»: «زمان») الأوَّل. «قال»): لَم يَبلُغنِي أَنَّ التَّسلِيمَ كَانَ فِي الزَّمَان (في رواية «مص»: «زمان») الأوَّل.

قال يحيى: وَسُئِلَ مالكُ (٤) عَن مُؤذِّن أَذَّنَ لِقَوم، ثُمَّ انتَظَرَ هَل (في روايـة «قع»: «أن») يَأْتِيهِ أَحَدٌ، فَلَم يَأْتِهِ أَحَدٌ؛ فَأَقَامُ الصَّلاةَ وُصَلَّى وَحـدَهُ، ثُـمَّ جَـاءَ

<sup>(</sup>١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٥/ ١٨٩)، والقعنبي (ص١٣٥).

<sup>(</sup>٢) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٧٧)، والوقشي في «التعليق على الموطأ» (١/ ١٠١-١٠١): «كذا الرواية الموطأ» (١/ ١٠١-١٠١): «كذا الرواية المشهورة في هذه اللفظة: أجزأني الشيء يجزيني؛ أي: كفاني، وجزى عني يجزي؛ أي: قضى عني وأغنى، يتعدى الأول بنفسه، وتعدى الثاني بـ (عن)؛ قال الله -تعالى-: ﴿ولا تجزي نفس شيئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، واسم الفاعل منه جائز» ا.هـ.

<sup>(</sup>٣) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٥/ ١٩٠)، والقعنبي (١٣٥/ ١٠٣).

<sup>(</sup>٤) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٦/ ١٩٢)، والقعنبي (ص١٣٦).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

النَّاسُ بَعدَ أَن فَرَغَ: أَيْعِيدُ الصَّلاةَ مَعَهُم؟

قَالَ [مَالِكٌ - «قع»]: لا يُعِيدُ الصَّلاةَ [مَعَهُم - «مص»، و«قع»]، وَمَن جَاءَ بَعدَ انصِرَافِهِ؛ فَلْيُصلُ لِنَفسِهِ وَحدَهُ.

قال يجيى: وَسُئِلَ مالكُ (١) عَن مُؤذِّن أَذَّنَ لِقُوم، ثُمَّ تَنَفَّلَ، فَأَرَادُوا (في رواية «مص»: «فاراد القوم») أَن يُصَلُّوا بِإِقَامَة غَيرِهِ؟ فَقَالُ: لا بَاسَ بذَلِكَ (في رواية «مص»: «ليس بذلك باس»)، [وَإِنَّمَا - «قع»، وَ«مص»] إِقَامَتُهُ وَإِقَامَةُ غَيرِهِ سَوَاءٌ.

قال يحيى: قَالَ مالكُ<sup>(٢)</sup>، لَم تَزَلِ الصُّبِحُ يُنَادَى لَهَا قَبِلَ الفَجِرِ، فَأَمَّا غَيرُهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ: فَإِنَّا لَم نَرَهَا (في رواية «مص»: «فإنِّي لم أرها») يُنَادَى لَهَــا إلاَّ بَعدَ أَن يَحِلُّ وَقتُهَا.

١٦١ – ٨- وحدَّثني عن مالكِ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ الْمُؤَذِّنَ جَاءَ إِلَى عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قَع»] يُؤذِنهُ لِصَلاةِ (في رواية «مح»: «بَلغَنَا أَنْ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ جَاءَهُ اللَّوَذُنُ يُؤذِنُهُ بِصَلاةِ») الصَّبح، فَوَجَدَهُ نَائِمًا، فَقَالَ [الْمُؤَذِّنُ - «مح»]: الصَّلاةُ خَيرٌ مِنَ النَّومِ؛ فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَن يَجعَلَهَا فِي نِدَاء الصَّبح.

١٦٢- وحدَّثني يَحيَى، عن مالك، عَن عمِّهِ أَبِي سُهَيلِ بنِ مالك، عَـن

۱۹۲ - مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٦٠/ ١٩٤)، والقعنبي (ص١٩٤)، ومحمد بن الحسن (٣٩٩).

<sup>(</sup>١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٥-٧٦/ ١٩١)، والقعنبي (ص١٣٦).

<sup>(</sup>٢) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٥/ ١٨٧)، والقعنبي (١٣٥/ ١٠٢).

وأخرجه البيهقي في «الخلافيات» (ق١٤٢/ ب) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

۱٦١-٨- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٦/ ١٩٣)، والقعنبي (١/ ١٩٣)، ومحمد بن الحسن (ص٥٥).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَبِيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا عَمِّي أَبُو سُهَيلِ قَالَ: سَمِعتُ أَبِي يَقُولُ»):

مَا أَعرِفُ شَيئًا مِمًّا أَدرَكتُ عَلَيهِ النَّاسَ إِلاَّ النَّدَاءَ لِلصَّلاةِ (في رواية «مص»، و«قع»: «بالصلاة»).

١٦٣ - ٩ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») نَافِع:
 أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ سَمِعَ الإِقَامَةَ وَهُوَ بِالبَقِيعِ (١)؛ فَأَسرَعَ المَشيَ إلى المَسجِدِ.
 ٢ - بابُ [ما جاءَ في - «مص»] النَّداءِ في السَّفر، وَعَلَى غَيرِ وُضُوءٍ (١)

١٠ - ١٠ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») نَافِع:

= وأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٢٢١/ ٢٣٩٨) من طريـق القعني عن مالك به.

وسنده صحيح.

۱۳۳-۹- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٦/ ١٩٥)، والقعنبي (ص١٣٦)، وسويد بن سعيد (١/ ١٢٤ - ط البحرين، أو ص ٧٩ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٥٥/ ٩٤).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٥٠) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٥١٥/ ١٤٢)-، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٥١/ ١٤٢)، وابـن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٥) من طريق أبي نعيم؛ عبيد بن هشام الحلبي، كلاهما عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

(۱) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ۷۷): «البقيع: هو مدفن أهل المدينة». وانظر: «مشارق الأنوار» (۱/ ۱۱۰).

(٢) قال الحافظ ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٢٩٩ /١٩٩): «هكذا عن يحيى في ترجمة هذا الباب: «وعلى غير وضوء»، ولم يتابعه أحد على هذه الزيادة من رواة «الموطأ» -فيما علمت-، ولا في هذا الباب ما يدل على ذلك -أيضًا-.

ولو كان في مكان قوله: «وعلى غير وضوء»: والأذان راكبًا؛ كان صوابًا؛ لأنها مسألة في الباب مذكورة» ا.هـ.

١٦٤-١٠- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٧/ ١٩٦)، والقعنبي=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ عبدَاللَّهِ بسنَ عُمَرَ أَذَّنَ (في رواية «مح»: «عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ نَادَى») بالصَّلاةِ [في سَفَر – «مح»] فِي لَيلَةٍ ذَاتِ (في رواية «حد»: «في شدَّة») بَردٍ وَريح، فَقَالَ (في رواية «مح»: «ثُمَّ قَالَ»): أَلا صَلُوا فِي الرِّحَال، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ يَامُرُ المُؤذِّنَ [أَن – «مص»] إِذَا كَانَت لَيلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ مَطَرٍ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ يَامُرُ المُؤذِّنَ [أَن – «مص»] إِذَا كَانَت لَيلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ مَطَرٍ [أَن – «قع»] يَقُولَ: «أَلا صَلُوا فِي الرِّحَال».

١٦٥- ١١- وحدَّثني عن مالكٍ، عَن نَافِعٍ:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمَرَ كَانَ لا يَزِيدُ على الإِقَامَةِ فِي السَّفَرِ إِلاَّ فِي الصَّبحِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُنَادِي فِيهَا وَيُقِيمُ (فِي رواية «حد»: «ويصيح»).

وَقَالَ نَافِعٌ - «مص»]: وَكَانَ [عَبدُاللَّهِ بنُ عُمَرَ - «مص»] يَقُولُ: إِنَّمَا الْأَذَانُ لِلإِمَامِ الَّذِي يَجتَمِعُ النَّاسُ إِلَيهِ.

١٦٦ – ١٦ وحدَّثني يَحيَى، عن مالك، عَن هِشَامٍ بنِ عُـروَةَ: أَنَّ أَبِـاهُ

=(۱۳۷/ ۱۰۵)، وسوید بسن سمعید (۱۰۱/ ۱۲۵ – ط البحریسن، أو ۷۹/ ۷۰ – ط دار الغرب)، وابن القاسم (۲۰۱/ ۱۹۸)، ومحمد بن الحسن (۷۹/ ۱۸۲).

وأخرجه البخاري (٦٦٦): حدثنا عبدالله بن يوسف، ومسلم (٦٩٧/ ٢٢): حدثنا . يحيى بن يحيى، كلاهما عن مالك به.

11-170 موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٩٧/٧٧)، والقعنبي (١٩٧/٧٢)، والقعنبي (١٩٧/٧٢)، وسويد بن سعيد (١٠١/ ١٢٦ -ط البحرين، أو ص ٧٩ - ط دار الغرب). وأخرجه البيهقي (١/ ٤١١) من طريق ابن وهب -وهذا في «الموطأ» لـه (١٣٨/ ٤٧٧)-: أخرنا مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢١٧)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٢٩٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في «الأوسط» (٣/ ٢١٨) من طرق عن ابن عمر به.

۱۲۱-۱۲۱ مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٧٧ -٧٨/ ١٩٨)، والقعنبي (ص١٩٧)، وسويد بن سعيد (١/ ١٢٧ -ط البحرين، أو ٧٩/ ٧٦ -ط دار الغرب). وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢١٧) عن حاتم بن إسماعيل، عن هشام به.

<sup>(</sup>يميى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

(في رواية «مص»، و«حد»: «عن أبيه») قَالَ لَهُ:

إِذَا كُنتَ فِي سَفَرٍ، فَإِن شِئتَ أَن تُؤَذِّنَ وَتُقِيمَ؛ فَعَلتَ، وَإِن شِئتَ؛ فَأَقِم وَلا تُؤَذِّن.

قال يحيى: سَمِعتُ مَالِكًا (١) يَقُولُ: لا بَأْسَ أَن يُـوَّذُنَ (في روايـة «مـص»، و «حد»، و «قع»: «بأن يُنادي») الرَّجُلُ وَهُوَ رَاكِبٌ.

١٦٧ - ١٣ - وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، عَـن سَـعِيدِ بـنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

مَن صَلَّى بِأَرضِ فَلاةٍ (٢)؛ صَلَّى عَن يَمِينِهِ مَلَكَ، وَعَـن شِـمَالِهِ مَلَكَ، فَعَـن شِـمَالِهِ مَلَكَ، فَإِذَا (في رواية «قع»: «فإِنْ») أَذَّنَ وَأَقَامَ الصَّلاةَ؛ صَلَّى وَرَاءَهُ مِنَ المَلائِكَةِ أَمَثَالُ الجِبَالِ فِي رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «أَمثَالُ الجِبَالِ مِنَ المَلائِكَةِ»).

## ٣- بابُ [مَا جَاءَ فِي - «مص»] قَدر السَّحورِ مِنَ النَّداءِ

١٦٨ - ١٤ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَـن (في رواية «مـح»: «حَدَّثنَـا»)

<sup>(</sup>۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۸/ ۲۰۰)، والقعنبي (ص ۱۳۷)، وسويد بــن سعيد (ص ۱۰۲ – ط البحرين، أو ص ۸۰ – ط دار الغرب).

۱۲۷-۱۳- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۸/ ۱۹۹)، والقعنبي (۱/ ۱۹۹/۷۸)، وسويد بن سعيد (۱/ ۱۲۸/۱۰۱) -ط البحرين، أو ص ۷۹ -۸۰ -ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (۱/ ۰۱۰/ ۱۹۵۶) عن ابن عيينة، عـن يحيـي بـن سعيد به.

قلت: وهذا سند صحيح.

<sup>(</sup>٢) بزنة حصاة: لا ماء فيها، والجمع: فلا؛ كحصى، وجمع الجمع: أفلاء؛ مثل: سبب وأسباب.

۱۲۸-۱۲۸ صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۸ - ۷۹/ ۲۰۱)، والقعنبي (۱/ ۸۷ - ۷۸)، وسوید بـن ســعید (۱۰۸/ ۱۲۹ - ط البحریــن، أو ۸۰/ ۷۷ - ط دار=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عَبدِاللَّهِ بنِ دينَار، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ عُمـرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (في رواية «مح»: «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ):

"إِنَّ بِللاً يُنَادِي" بِلَيلٍ" فَكُلُوا وَاشِرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابِنُ أُمِّ مَكتُوم».

١٦٩ - ١٥ - وحدَّثني عن مالكِ [بنِ أَنَسٍ - «مح»]، عَنِ ابــنِ شِــهَابٍ

=الغرب)، وابن القاسم (٣١٣/ ٢٨١)، ومحمد بن الحسن (١٢٢/ ٣٤٧).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٢٠) عن عبداللَّه بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه البخاري (٧٢٤٨) من طريق عبدالعزيز بن مسلم، عن عبدالله بن دينار به.

وسيأتي (١٨- كتاب الصيام، ٢- باب ما جاء في السحور، برقم ٦٩٠).

(١) أي: يؤذن. (٢) أي: فيه.

۱۲۹-۱۰۹ صحیح - روایـــة أبــي مصعب الزهــري (۱/ ۲۰۲/۷۹)، وســوید بــن سعید (۱/ ۲۰۲/ ۱۳۰ - ط البحرین، أو ص ۸۰ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحســن (۱۲۲/ ۳۶۸) عن مالك به مرسلاً.

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٧٧٧/ ٧٢٧ - ترتيبه)، و«السنن المأثورة» (٢٩٨/ ٢٩٨ - رواية الطحاوي)، و«الأم» (١/ ٨٣٠)، و«كتاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (١/ ٤١١) - ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤١١/ ٥٣٨)، و«بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ١٤٧ - ١٤٨) -، وعبدالله بن وهب في «الموطأ»؛ كما في «التمهيد» (١٠/ ٥٣٠) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٣٧) -، عن مالك به.

وأخرجه القعنبي (ص ۱۳۸) –وعنه البخاري (۲۱۷)–، عن مالك به موصولاً. وأخرجه البخاري (۲۲۵۲)، ومسلم (۱۰۹۲) من طرق عن الزهري به متصلاً. وأخرجه البخاري (۱۹۱۸)، ومسلم (۱۰۹۲/ ۳۸) من طرق عن نافع به.

تنبيه: تقدم –آنفًا– أن أبا مصعب الزهري رواه في «الموطأ» عن مالك به مرسلاً، وهــو ما ذكره الدارقطني، وابن حبان، وابن عبدالبر، والحافظ، وغيرهم عنه.

لكن رواه البغوي في «شرح السنة» (٤٣٣) من طريقه؛ فزاد في سنده: «عن أبيه»، وهو وهم، والصحيح ما في «الموطأ» مرسلاً، فشغب ذاك المعلق على «الإحسان» على الإمام=

<sup>(</sup>يميى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

(في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ»)، عَن سَالِمِ بِنِ عَبدِاللَّهِ، [عَن أَبِيهِ - «قع»](١): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

=الدارقطني قوله: «تفرد القعنبي بروايته إياه في «الموطأ» موصولاً عن مالك»، وفاته أن الحديث في «موطأ أبي مصعب» مرسل، فيستحيل -والحالة هذه- أن يجعل أبا مصعب ممن رواه موصولاً، خاصة مع تنصيص أثمة العلم الكبار على ذلك، وفيهم ابن عبدالبر -وهو من أعلم الناس بـ «الموطأ»-، ثم يأتي هذا المتأخر فيستدرك -بدون علم- على هولاء الفحول، هذا إن صح ما في «المطبوع» وإلا؛ فالمعتمد على ما هو موجود في رواية أبي مصعب، ويكون الوهم ممن دونه بلا ريب، والله المستعان.

والحديث سيأتي (١٨- كتاب الصيام، ٢- باب ما جاء في السحور، برقم ٦٨٩).

(۱) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (۱۰/ ٥٥-٥٥): «هكذا رواه يحيى مرسلاً، وتابعه على ذلك أكثر الرواة عن مالك، ووصله: القعنبي، وابن مهدي، وعبدالرزاق، وأبو قرة: موسى بن طارق، وعبدالله بن نافع، ومطرف بن عبدالله الأصم، وابن أبي أويس، والحنيني، ومحمد بن عمر الواقدي، وأبو قتادة الحراني، ومحمد بن حرب، وزهير بن عباد الرواسي، وكامل بن طلحة، كل هؤلاء وصلوه؛ فقالوا فيه: «عن سالم، عن أبيه».

وسائر رواة «الموطأ» أرسلوه، وعمن أرسله: ابن قاسم، والشافعي، وابس بكير، وأبو المصعب الزهري، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وابن وهب في «الموطأ»، ومصعب الزبيري، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن المبارك الصوري، وسعيد بن عفير، ومعن بن عيسى، وجماعة يطول ذكرهم.

وقد روي عن ابن بكير متصلاً، ولا يصح عنه إلا مرسلاً؛ كما في «الموطأ» له.

وأما أصحاب ابن شهاب؛ فرووه متصلاً مسندًا، عن ابن شـهاب؛ منهـم: ابـن عيينـة، وابن جريج، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، والليث، ومعمر، ومحمد بـن إسـحاق، وابـن أبي سلمة..» ا.هـ

وقال الدارقطني في «الموطآت»؛ كما في «الفتح» (۲/ ۹۹): «تفرد القعنبي بروايت إياه في «الموطأ» موصولاً عن مالك، ولم يذكر غيره من رواة «الموطأ» فيه: «ابن عمر»، ووافقه على وصله عن مالك -خارج «الموطأ»-: عبدالرحمن بن مهدي، وعبدالرزاق، وروح بن عبادة، وأبو قرة، وكامل بن طلحة وآخرون، ووصله عن الزهري جماعة من حفاظ أصحابه».

وقال –أيضًا– في «أحاديث الموطأ» (ص١١): «أسنده القعنبي دون أصحاب «الموطـأ»، وتابعه: أبو قرة، وروح، وكامل، وعبدالرزاق، وعمرو بن مرزوق.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«إِنَّ بِلالاً يُنَادِي بِلَيلٍ؛ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابنُ أُمِّ مَكتُومٍ».

قَالَ [ابنُ شِهَابٍ - «قع»]: وَكَانَ ابنُ أُمِّ مَكتُومٍ رَجُلاً أَعمَى، لا يُنادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصبَحتَ أَصبَحتَ.

[قَالَ مَالِكُ (۱): لَم يَزَلِ الصُّبِحُ يُنادَى لَهَا قَبِلَ الفَجرِ، فَأَمَّا غَيرُهَا مِنَ الصَّلوَاتِ؛ فَإِنَّا لَم نَرَهَا يُنادَى لَهَا إِلاَّ بَعدَ أَن يَحِلَّ الوَقتُ - «مص»، و«قع»، و«حد»].

# ٤- بابُ افتتاحِ الصَّلاةِ [ وَالتَّكبِيرِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ - «مص» ] (في رواية «حد»: «باب رَفْعِ اليدين في الصلاةِ، وإذًا كبَّرَ، وإذا رفعَ»)

١٧٠ - ١٦ - حدَّثني يحبى، عن مالك، عَنِ ابنِ شِهابٍ (في رواية «مح»:
 «حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ»)، عَن سَالِم بنِ عَبدِاللَّهِ، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ عُمرَ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ (في رواية «مح»: «أَنْ عَبدَاللَّهِ بـنَ عُمَـرَ، قَـالَ: كَـانَ

وقال ابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٤٩ - «إحسان»): «لم يـرو الحديث مسـندًا عـن مالك إلا القعنبي، وجويرية بن أسماء، وقال أصحاب مالك كلهم: عن الزهري، عن سالم: أن النبي ﷺ...» ا.هـ.

(۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۹/ ۲۰۳)، والقعنبي (ص ۱۳۹)، وسـويد بـن سعيد (ص۱۰۲ –ط البحرين).

۱۲-۱۷۰ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۷۹ - ۸۰/ ۲۰۶)، والقعنبي (۱/ ۱۳۹)، ومحمد بن الحسن (۷۵/ ۹۹)، وسسوید بسن سسعید (۱۳۰ / ۱۳۰ - ط البحرین، أو ۸۰ - ۱۸/ ۷۸ – ط دار الغرب)، وابن القاسم (۱۱۳/ ۵۹).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٣٥) عن عبدالله بن مسلمة، وفي «جزء رفع اليدين» (١٢) عن عبدالله بن يوسف، كلاهما عن مالك به.

وأخرجه البخاري (٧٣٦ و٧٣٨)، ومسلم (٣٩٠) من طرق عن الزهري به. وأخرجه البخاري (٧٣٩) من طريق نافع، عن ابن عمر به.

<sup>=</sup> وأرسله أصحاب «الموطأ» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاةَ رَفَعَ (في رواية «مص»: «يرفع») يَدَيهِ حَـــذُوَ (١) (في رواية «مح»: «حِذَاءَ») مَنكَبَيهِ (٢) [وَإِذَا كَــبَّرَ لِـلرَّكُوعُ (٣) – «قـس»، و«مـح»]،

(١) أي: مقابل.

(٢) تثنية منكب؛ وهو: مجمع عظم العضد والكتف؛ قاله الحافظ في «الفتح» (٢/ ٢٢١).

(٣) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٩/ ٢١٠-٢١١): «هكذا رواه يحيى عن مالك لم يذكر فيه الرفع عند (الانحطاط إلى) (أ) الركوع، وتابعه على ذلك جماعة من الرواة لـ «الموطأ» عن مالك؛ منهم: القعنبي، وأبو مصعب، وابن بكير، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، ومعن بن عيسى، والشافعي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وإسحاق بـن عيسى الطباع، وروح بن عبادة، وعبدالله بن نافع [و] الزبيري، وكامل بن طلحة، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، وأبو حذافة: أحمد بن إسماعيل، وابن وهب -في رواية ابن أخيه عنه-.

ورواه ابن وهب، وابن القاسم، ويحيى بن سعيد القطان، وابن أبي أويس، وعبدالرحمن بن مهدي، وجويرية بن أسماء، وإبراهيم بن طهمان، وعبدالله بن المبارك، وبشر ابن عمر، وعثمان بن عمر، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وخالد بن مخلد، ومكي بن إبراهيم، ومحمد بن الحسن الشيباني، وخارجة بن مصعب، وعبد الملك بن زياد النصبي، وعبدالله بسن نافع الصائغ! وأبو قرة: موسى بن طارق، ومطرف بن عبدالله، وقتيبة بن سعيد، كه هؤلاء رووه عن مالك، فذكروا فيه الرفع عند الانحطاط إلى الركوع، قالوا فيه: إن رسول الله على كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع.

وذكر الدارقطني الطرق عن أكثرهم عن مالك، وهو الصواب.

(أ) وقد سقطت من «الاستذكار» (٤/ ٩٧)؛ فتغير المعنى كليًّا، ولم يتنبه لهذا من وثق أصوله -زعم-؛ وهكذا فليكن التحقيق، على أن المعلق المذكور جاهل، لا يعرف من هذا العلم شيئًا، وإن زعم أنه دكتور(!) وهو -والذي لا إله غيره- جهول معتد على كتب السنة والسلف الصالح، لا يعرف هذا العلم ولم يشم رائحته.

وانظر إلى بالغ جهله، وسابغ حقده على أهل السنة، وعلى رأسهم الخليفة معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه-؛ فإن المومى إليه ذكر في تعليقه على «جامع المسانيد» لابن كثير (١١/ ٥٦٢ - وما بعدها) ما تضحك منه الثكلى؛ من سب، ولعن، وتبديع لهذا الصحابي المظلوم، بل وتسفيه وتجهيل، وهـو -والله- بـه حـري، وما يصدر هذا الكلام إلا من رافضي كذاب خبيث، وإن من تمام جهله -وهو دكتور- أنه اتكا في معظم ما ساقه عن معاوية -رضي الله عنه- على الروايات الضعيفة المكذوبة، فتبًّا للجهل كيف يفضح أصحابه.

<sup>(</sup>نس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكر

وَإِذَا (في رواية «مص»: «فإذا») رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ؛ رَفَعَهُمَا (في رواية «مح»: «رَفَعَ يَدَيهِ») كَذَلِكَ -أَيضًا-، وَ(في رواية «مح»: «ثُمَّ») قَال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَن حَمِدَهُ(۱)، رَبَّنَا (في رواية «مح»: «ثُمَّ: رَبَّنَا») وَلَكَ الْحَمدُ(۲)»، وَكَانَ لا يَفْعَلُ ذَلِكَ (٣) فِي السُّجُودِ.

١٧١ – ١٧ - وحدَّثني عن مالك، عَنِ (في روايـة «مـح»: «أَخبَرَنِي») ابـنِ

= وكذلك رواه سائر من رواه عن ابن شهاب.

وممن روينا ذلك عنه من أصحاب ابن شهاب: الزبيدي، ومعمر، والأوزاعي، ومحمد ابن إسحاق، وسفيان بن حسين، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة، ويونس بن يزيد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبدالله بن عمر، كلهم رووا هذا الحديث عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، عن النبي على كما رواه ابن وهب، ومن ذكرنا معه من أصحاب مالك» ا.هـ. وانظر -غير مأمور- «فتح الباري» (٢/ ٢١٨).

(١) قال العلماء: معنى سمع -هنا-: أجاب؛ ومعناه: أن من حمد متعرضاً لثوابه استجاب الله له وأعطاه ما تعرض له، فإنا نقول: ربنا لك الحمد؛ لتحصيل ذلك.

(۲) قال العلماء: الرواية بثبوت الواو أرجح، وهي زائدة، وقيل: عاطفة على عذوف؛ أي: حمدناك، وقيل: هي واو الحال؛ قاله ابن كثير، وضعف ما عداه.

(٣) أي: رفع يديه.

۱۷۱-۱۷۱ صحيح لغيره - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۰/ ۲۰۵)، والقعنبي (ص ۱۳۹)، وسويد بسن سعيد (۱/ ۱۳۰/ ۱۳۰ -ط البحريـن، أو ص ۸۱ -ط دار الغـرب)، ومحمد بن الحسن (۵۷/ ۲۰۲).

وأخرجه الشافعي في «مسنده» (١/ ٢١٠/ ٢٤٤ - ترتيبه)، و «الأم» (١/ ١١٠)، وعبدالله بن وهب في «الموطئ» (١١٩/ ٣٨٧)، وعبدالسرزاق في «المصنف» (٢/ ٢٢/ ٢٤٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٧)، و «معرفة السنن والأثار» (١/ ٣٩٥/ ٧٥٤) عن مالك به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد.

قال البيهقي: «هذا مرسل حسن».

وأخرجه ابن أبي شــيبة في «المصنف» (١/ ٢٤١)، وعبداللُّه بـن وهـب في «الموطـأ» (٣٨٧ / ٢٨٧)، والبيهقي (٢/ ٦٧) من طرق عن الزهري به، ويشهد له ما يأتي.

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

شِهَابِ [الزُّهْرِيِّ - «مح»]، عَن عَلِيِّ بنِ حُسَين بنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الصَّلاةِ كُلَّمَا خَفَضَ (() وَ[كُلَّمَا - «مح»] رَفَعَ (٢)، فَلَم تَزَل تِلكَ صَلاتَهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ-».

۱۷۲ – ۱۸ – وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، عَن سُلَيمَانَ بــنِ ار:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرفَعُ يَدَيهِ فِي الصَّلاةِ».

١٧٣ - ١٩ - وحدَّثني عن مالكِ، عَنِ (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») ابنِ
 شيهَاب، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحَنِ بنِ عَوفٍ؛ [أَنَّهُ أَخبَرَهُ - «مح»]:

أَنَّ أَبِا هُرَيرَةَ (في رواية «مص»: «عن أبي هريرة أنه») كَانَ يُصَلِّي لَهُــم (٣) (في رواية «مح»: «ثُمَّ رواية «مح»، و«قس»: «بِهِم»)، فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا (في رواية «مح»: «ثُمَّ

۱۷۲ – ۱۸ – ۱۸ – صحیح ثغیرہ – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۰/ ۲۰۳)، والقعنبي (۱/ ۱۸۰ ).

وأخرجه عبداللَّه بن وهب في «الموطأ» (١١٨-١١٩/ ٣٨٥) عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٣٤ و٢٣٥) من طريقين عن يحيى به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، ويشهد له حديث ابن عمر السابق.

۱۷۳-۱۷۳ صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۰-۸۱/ ۲۰۷)، والقعنبي (ص ۱۳۹-۱۶)، وسويد بن سعيد (۱۰۳/ ۱۳۳ - ط البحرين، أو ۸۱/ ۷۹ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۸/ ۱۰۳)، وابن القاسم (۷۵/ ۲۲ - تلخيص القابسي).

وأخرجه البخاري (٧٨٥): حدثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، ومسلم (٣٩٢): حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، كلاهما عن مالك به.

(٣) أي: لأجلهم إماماً.

<sup>(</sup>١) للركوع والسجود.

<sup>(</sup>٢) رأسه من السجود، لا من الركوع؛ لأنه كان يقول: سمع الله لمن حمده.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

إِذَا») انصَرَفَ؛ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لأَشْبَهُكُم بِصَلاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١) (في رواية «حد»، و«قع»، و«مح»، و«مح»: «صلاة برسول اللَّه ﷺ).

١٧٤ - [حدّثنا مَالكُ، عَن نُعيسمِ بن المُجمِر، وأبي (في رواية «مح»: «أخبرني نعيم المجمر وَأَبُو») جَعفر القارىء؛ أنَّهُمَا أَخبَراهُ:

أَنَّ أَبِا هُرِيرةَ كَانَ يُصَلِّي لَّهُم (فَي رواية «مح»: «بِهِم»)، فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَـضَ وَرَفَعَ، وَكَانَ يَرِفَعُ يَدَيهِ حِينَ يُكَبِّرُ إِذَا افتَتَحَ (في رواية «مح»: «قَالَ أَبُو جَعفَرٍ: وَكَانَ يَرفَعُ يَدَيهِ حِينَ يُكَبِّرُ ويفتتح») الصَّلاةَ – «مص»، و«مح»، و«قع»، و«حد»].

١٧٥ - ٢٠ - وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَاب، عَن سَالِم بنِ عَبدِاللَّهِ:
 أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ.

(١) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٠٢): «وقوله: «إنبي لأشبهكم بصلاة رسول الله ﷺ» التقدير: صلاة بصلاة، فحذف التمييز؛ لدلالة ما في الكلام عليه، كما يقول قائل: مالي ألف درهم، فكم مالك؟ يريد: فكم درهمًا مالك؟

وروي من غير طريق مالك: «إني لأشبهكم صلاةً بصلاة رسول الله ﷺ»، وهذا كلام لا مجاز فيه ا.هـ.

۱۷۶ - موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۱ /۸۱)، ومحمد بن الحسن (۱۸ /۸۱)، والقعنبي (۱۱ /۱۲)، وسويد بن سعيد (۱۰۲/۱۰۶) -ط البحريس، أو ص ۸۱ – ط دار الغرب).

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٩/ ١٤٥) من طريق أبي مصعب الزهــري، عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

۱۷۵ – ۲۰ – موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۱/ ۲۰۹)، والقعنبي (ص ۱٤٠).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٦٤/ ٢٥٠٣)، وعبداللَّه بن وهب في «الموطـأ» (١١٩/ ٣٨٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٣٥/ ١٣٧٨) عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

الحَدَّثَنَا عَن مالكِ عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») نَافِع:
 أنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ إِذَا افتتَحَ الصَّلاةَ رَفَعَ (في رواية «حـد»، و«قـع»، و«مح»: «كان إِذَا ابتدأَ الصَّلاةَ يَرفَعُ») يَدَيهِ حَــــذوَ مَنكِبَيـــهِ، وَإِذَا رَفَــعَ رَأْسَــهُ مِــنَ الرُّكُوعِ (في رواية «مح»: «مِن رَكعَتِهِ») رَفَعَهُمَا دُونَ ذَلِكَ.

١٧٧ - ٢١ - وحدَّثني عن مالكِ، عَن أَبِي (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا أَبِـو») نُعَيم -وَهبِ بنِ كَيسَانَ- [مَولَى الزُّبـيرِ – «مَـص»، و«قـع»]، عَـن جَـابِرِ بـنِ عَبدِاللَّهِ [الأنصَارِيِّ – «مح»]:

أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكبِيرَ فِي الصَّلاةِ، قَالَ: فَكَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ (في رواية «مح»: «أُورنَا أَن») نُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضنَا (١) وَ(في رواية «مح»: «أُو») رَفَعنَا (٢).

۱۷۱ - موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۱ / ۲۱۰)، والقعنبي (۱/ ۸۱ / ۲۱۰)، والقعنبي (۱/ ۸۱ / ۱۱۰)، وسويد بن سعيد (۱۰۶/ ۱۳۵ - ط البحرين، أو ۸۱ / ۸۰ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۷۵/ ۱۰۰).

وأخرجه البخاري في «رفع اليدين في الصلاة» (١٢٥/ ١٢٩)، والشافعي في «الأم» (٧/ ٢٠٠ و ٢٥٠)، والشافعي في «الأم» (٧/ ٢٠٠ و ٢٥٠)، و«المسند» (١/ ١٩٣ – ١٩٣/ ٢١٢ و٢١٣ –ترتيبه)، وأبو داود (١/ ١٩٨/ ٢٠٠)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٥٤١/ ٥٦٠ و ٥٦١)، و«بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص ١٥٣ و ١٥٤) من طرق عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٣٣)، وأبو داود (٧٤١) من طريت عبيدالله بن عمر، عن نافع به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وصححه شيخنا الألباني -رحمه الله- في «صحيح سنن أبي داود» (٦٧٧ و٦٧٨).

۱۷۷-۲۱- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٨١-٨٢)، والقعنبي (ص ١٤)، وسويد بن سعيد (١/ ١٣٦/ ١٣٦ - ط البحرين، أو ص ٨٢ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٧٥/ ١٠١).

وأخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٢٤٠)، وعبدالـرزاق (٢/ ٦٤/ ٢٥٠٢)، وابـن المنــذر في «الأوسط» (٣/ ١٣٤/ ١٣٧٧) عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

(٢) من السجود.

(١) أي: هبطنا للركوع والسجود.

3,000

١٧٨ - ٢٢ - وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

إِذَا أَدرَكِ الرَّجُلُ الرَّكِعَةَ فَكَبَّرَ تَكبِيرَةً وَاحِدَةً؛ أَجزَأَت عَنهُ تِلكَ كَبرَةُ.

قَالَ مالكٌ: وَذَلِكَ إِذَا (في رواية «مـص»: «الَّـذِي») نَـوَى بِتِلـكَ التَّكبِـيرَةِ افتِتَاحَ الصَّلاةِ.

وَسُئِلَ مَالَكُ (١) عَن رَجُلِ دُخَلَ مَعَ الإِمَامِ [فِي الصَّلاةِ - «قع»]، فَنُسِي تَكبِيرَةَ الافتِتَاحِ، وَتَكبِيرَةَ الرُّكُوعِ، حَتَّى صَلَّى رَكعَةً، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَم يَكُن كَبَّرَ تَكبِيرَةَ (فِي رواية «مص»، و«قع»: «عند») الافتِتَاحِ، وَلا عِندَ الرُّكُوعِ، وَكَبَّرَ فِي الرَّكعَةِ الثَّانِيَةِ، قَالَ: يَبتَدِىءُ صَلاتَهُ (فِي رواية «حد»: «الصلاة») أَحَبُ إِلَيَّ، وَلَو سَهَا مَعَ الإِمَامِ عَن تَكبِيرَةِ الافتِتَاح، وَكَبَرَ فِي الرُّكُوعِ الأوَّل (في رواية «قع»: «للركوع»)؛ رَأيتُ ذَلِكَ مُجزِيًا عَنهُ؛ إِذَا نَوَى بِهَا تَكبِيرَةَ (في رواية «حد»: «بتلك التكبيرة») الافتِتَاح.

قَالَ مالك (٢) -فِي الَّذِي يُصَلِّي لِنَفْسِهِ فَنَسِيَ (فِي روايـة «مـص»، و«قـع»، و«حد»: «فيترك») تَكبِيرَةَ الافتِتَاحِ [وَيُكبِّرُ لِلرُّكُوعِ - «مص»، و«قع»، و«حد»]-: إنَّهُ يَستَأْنِفُ صَلاتَهُ.

۱۷۸-۲۲- مقطسوع صحيسح - رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ٢١٢/٨٢)، والقعنبي (١٤٠/ ١١٣)، وسويد بن سـعيد (١٠٤/ ١٣٧ - ط البحريـن، أو ٨٢/ ٨١ - ط دار الغرب).

<sup>(</sup>۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۲/ ۲۱٤)، والقعنــبي (۱٤٠ – ۱٤١/ ۱۱٤)، وسويد بن سعيد (ص ۸۲ –ط دار الغرب، أو ص ۱۰۵ –ط البحرين).

<sup>(</sup>۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۳/ ۲۱۵)، والقعنبي (ص ۱٤۱)، وسـويد بـن سعيد (ص ۸۲ –ط دار الغرب، أو ص ۱۰۵ –ط البحرين).

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

وَقَالَ مالكُ (١) -فِي إِمَامٍ يَنسَى (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «في الإِمَامِ يَترُكُ») تَكبِيرَةَ الافتِتاحِ، حَتَّى يَفرُغَ مِن صَلاتِهِ-، قَالَ: أَرَى أَن يُعِيدَ، ويُعيدَ مَن خَلفَهُ الصَّلاة؛ [إذا كَانَ لَم يُكَبِّر (٢) تَكبِيرَةَ الافتِتَاحِ - «قع»، و«حد»، و«مص»]، وَإِن كَانَ مَن خَلفَهُ قَد كَبَّرُوا؛ فَإِنَّهُم يُعِيدُونَ.

#### ٥- باب [ ما جاء في - «مص» ] القراءة في [ صَلاة - «مص» ] المُغرِب والعِشَاء

١٧٩ - ٢٣ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ (في رواية «مح»:
 «حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ»)، عَن مُحَمَّدِ بنِ جُبَيرِ بنِ مُطعِم، عَن أَبِيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

«سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ (في رواية «مح»، و«مـص»: «يقـرأ») بِـالطُّورِ فِي المَغربِ».

١٨٠- ٢٤- وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ (في رواية «مح»:
 «حَدَّثنَا الزُّهرِيُّ»)، عَن عُبَيدِاللَّهِ بنِ عَبدِاللَّهِ بنِ عُتبَةً بنِ مَسعُودٍ، عَن عَبدِاللَّهِ

۱۷۹ – ۲۳ – صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۳ / ۲۱٦)، والقعنبي (۱۱ / ۱۵۱)، وسويد بن سعيد (۱۵۰ / ۱۳۸ – ط البحرين، أو ۸۲ / ۸۲ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۹۳ / ۲٤۷)، وابن القاسم (۱۲۵ / ۲۹ – تلخيص القاسم).

وأخرجه البخاري (٧٦٥): حدثنا عبدالله بن يوسف، ومسلم (٣٦٣/ ١٧٤): حدثنــا يحيى بن يحيى، كلاهما عن مالك به.

۱۸۰-۲۶- صحیح - روایة أبي مصعب الزهــري (۱/ ۸۳-۸۶/ ۲۱۷)، والقعنــيي (سا۱۶)، وسوید بن ســعید (۱۰۵/ ۱۳۹ - ط البحریـن، أو ص ۸۳ - ط دار الغـرب)، ومحمد بن الحسن (۱۲/ ۲۶۲)، وابن القاسم (۱۰٤/ ۶۹).

وأخرجه البخاري (٧٦٣): حدثنا عبدالله بن يوسف، ومسلم (٤٦٢/ ١٧٣): حدثنــا يحيى بن يحيى، كلاهما عن مالك به.

<sup>(</sup>۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۲/ ۲۱۳)، والقعنبي (ص ۱٤۰)، وســويد بــن سعيد (ص ۱۰۵ –ط البحرين، أو ص۸۲ –ط دار الغرب).

<sup>(</sup>۲) في رواية «مص»: «إذا لم يكن كبر» فقط.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

ابنِ عَبَّاسٍ؛ [أَنَّهُ قَالَ - «مص»، و«حد»، و«قس»، و«قع»]:

إِنَّ أُمَّ الفَضلِ بنت (في رواية «قس»، و«قع»: «ابنة») الحَارِثِ سَمِعَتهُ -وهُوَ (في رواية «مح»: «عَن أُمِّهِ أُمِّ الفَضلِ؛ أَنَّهَا سَمِعَتهُ») يَقَرَأُ-: ﴿وَالْمُرسَلاتِ عُرفًا﴾، فَقَالَت لَهُ: يَا بُنيَّ! لَقَد ذَكَّرتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ؛ «إِنَّهَا لآخِرُ مَا سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقرَأُ (في رواية «مض»، و«حد»: «قرأ») بِهَا فِي المَعْرِبِ».

٢٥ – ١٨١ وحدَّثني عن مالك، عَن أبِي عُبَيدٍ -مولى سُلَيمَانَ بنِ عَبدِاللَّهِ عَبدِاللَّهِ عَن عُبَادَةَ بنِ نُسَيِّ، عَن قَيسِ بنِ الحَارِث، عَن أَبِي عَبدِاللَّهِ الصَّنَابِيِّ، قَالَ:

قَدِمتُ (في رواية «مص»، و«قع»: «أَنَّ عُبادةَ بنَ نُسيٍّ أَخبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ قيسَ بنَ الحَارثِ يقولُ: أَخبَرَنِي أَبُو عبدِاللَّهِ الصُّنَابِحيُّ، أَنَّه قَدِمَ») المَدينَةَ فِي خِلافَةِ أَبِي بَكرِ الصَّدِّيقِ [-رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنهُ - «مص»، و«قع»]، فَصَلَّيـتُ وَرَاءَهُ المَغرِبُ (في رواية «مص»، و«قع»: «فَصلَّى وراءَ أَبِي بكرٍ الصدِّيقِ المغربَ»)، فَقَرَأَ [أَبُو بَكُر

۱۸۱–۲۰**– موقوف صحیــــح** – روایــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۸۶/ ۲۱۸)، والقعنبي (۱٤۲/ ۱۱۲).

وأخرجه أبو داود في «سننه حرواية أبي الطيب الأشناني - »؛ كما في «تحفة الأشراف» (٥/ ٢٩٨/ ٢٠٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٢/٩)، والشافعي في «الأم» (٧/ ٢٠٧ و ٢٢٨)، وفي «المسنند» (١/ ٢٠٤/ ٣٣٣ - ترتيبه)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٢٠٩ - ١٠٠/ ٢٦٩٨) – ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشت (٢٨/ ١٤٥) –، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢١/ ٢٢٣)، وابسن المنفر في «الأوسط» (٣/ ١١٢/ ٢٢٩) و و٠٠٣/ ١٦٨٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٩٥- ٢٠/ ١٦٤ وص ٢٠ - ترتيبه)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٤ و ٣٩٩)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٣٥/ ٤٤٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ١٤٥/ ١٤٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤٤/٩) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = ابو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «مص»، و«قع»] فِي الرَّكعَتَينِ الأولَيينِ بِأُمِّ القُرآن، وَسُورَةٍ سُورَةٍ مِن قِصَارِ المُفَصَّلِ (١)، ثُمَّ قَامَ (في رواية «قع»: «قرأ») فِي الثَّالِثَةِ، فَدَنَـوتُ مِن قِصَارِ المُفَصَّلِ (١)، ثُمَّ قَامَ (في رواية «قع»: «قرأ بِأُمِّ القُرآنِ وَبِهَــنِهِ (في مِنهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَن (٢) تَمَسَّ ثِيَابَهُ، فَسَمِعتُهُ قَرَأ بِأُمِّ القُرآنِ وَبِهَــنِهِ (في رواية «مص»، و«قع»: «وهذه») الآية: ﴿رَبَّنَا لا تُنزِغ قُلُوبَنَا (٣) بَعـد إِذ هَدَيتنَا وَهَب لَنَا مِن لَدُنكَ (٤) رَحَمَةُ إِنَّكَ أَنتَ الوَهَابُ ﴿ [آل عمران: ٨].

١٨٢ – ٢٦ – وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نَافِع: أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ (في رواية «مح»: «عَنِ ابنِ عُمَـرَ أَنَّـهُ») كَــانَ إِذَا صَلَّــى

(١) قبال أبو الوليد الوقشي في «التعليق على الموطأ» (١/ ١٢٤) - ونقله عنه التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٠٣)-: «سمي «المفصل» من القرآن مفصلاً؛ لكثرة الفصول الواقعة بين السور بالبسملة، وهي من سورة ﴿ق﴾ إلى آخر القرآن» ١.هـ.

وانظر: «مشكلات الموطأ» للبطليوسي (ص ٧٧).

(٢) قال أبو الوليد الوقشي في «التعليق على الموطأ» (١/ ١٢٤) -وعنه التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٠٣)-: «كذا وقع في نسخ «الموطأ»، وأهل النحو لا يجيزون دخــول (أن) في خبر كاد إلا في الشعر» ا.هـ.

(٣) تملها عن الحق بابتغاء تأويله الذي لا يليق بنا، كما زاغت قلوب أولئك.

(٤) من عندك.

۱۸۲–۲۲- موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۶–۸۵/ ۲۱۹)، والقعنبي (۱/ ۱۵/ ۱۵/ ۱۷)، وسوید بن سعید (۱/ ۱۱/ ۱۱۰ - ط البحرین ، أو  $\pi$ / ۱۲ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۱۳/ ۱۳۳).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٢٠٥/ ٢٣٤ - ترتيبه)، و«الأم» (٧/ ٢٠٧ و ٢٢٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١١٦/ ١٣٣٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٦٤)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٥٣٤) عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٨٤٦ و٢٨٤٧)، وابــن أبــي شــيبة (١/ ٣٦٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٤٨) من طرق عن نافع به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

وَحدَهُ يَقرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا [مِنَ الظُّهِرِ وَالعَصرِ - «مح»]، فِي كُلِّ رَكعَةٍ بِأُمِّ (فِي رواية «مح»: «بِفَاتِحَةِ») القُرآن وَسُورَةٍ مِنَ القُرآن، [قالَ - «مص»، و«قع»]: وكَانَ يَقرَأُ أَحيَانًا بِالسُّورَتَينِ وَالثَّلاثِ (في رواية «مص»: «بِسُورَتَينِ أَو الشلاث») فِي الرَّكعَةِ الوَاحِدَةِ مِن (في رواية «مص»، و«مح»، و«حد»، و«قع»: «في») صَلاةِ الفَريضَةِ، وَيَقرَأُ فِي الرَّكعَتَينِ [الأوليَينِ - «مح»] مِنَ المَعرِبِ كَذَلِكَ بِأُمُّ القُرآن، وَسُورَةٍ سُورَةٍ.

٣٠١ – ٢٧ – وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، عَــن عَــدِيِّ بـنِ ثَابِتٍ الأنصَارِيِّ، عَن البَرَاء بن عَازبٍ؛ أَنَّهُ قَالَ:

«صَلَّيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ العِشَاءَ (في رواية «مص»، و«حد»، و«قس»، و«قع»: «العتمة»)، فَقَرَأً فِيهَا (في رواية «قس»: «بها») بالتَّين وَالزَّيتُون».

#### ٦- بابُ العمل في القِرَاءَةِ

١٨٤ - ٢٨ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا»)

۱۸۳–۲۷- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۷/ ۲۲۲)، والقعنبي (۱/ ۱۸۷/ ۲۲۲)، والقعنبي (۱/ ۱۲۵/ ۱۲۸)، وسوید بن سعید (۱۰۷/ ۱۲۵ - ط البحرین، أو ۸۵/ ۸۵- ط دار الغرب)، وابن القاسم (۲۰۵/ ۲۸۷).

وأخرجه النسائي في «المجتبي» (٢/ ١٧٣)، و «الكبرى» (١/ ٣٤٣/ ٢٠٧١ و ٦/ وأخرجه النسائي في «المجتبي» (١/ ١٠٧١)، والشافعي في «السنن المأثورة» (١٦٧/ ٩٠- رواية الطحاوي) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢١٤/ ١٢٠٢)-، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٩٦/ ٨٠٤) من طرق عن الإمام مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٦٤/ ١٧٦) من طريق الليث بن سعد، عن يحيى بسن سعيد الأنصاري به.

وأخرجه البخاري (٧٦٧)، ومسلم (٤٦٤) من طرق أخرى عن عدي بن ثابت به.

۱۸۶ - ۲۸ - ۲۸ - صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۱ - ۸۸ / ۲۲٪)، والقعنبي الزهري (۱/ ۸۱ - ۸۷ / ۲۲٪)، وسوید بن سعید (۱۰۱ / ۱۶۲ - ط البحرین، أو ۸۵ / ۸۵ - ط دار=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

نَافِعِ [مَولَى ابنِ عُمَرَ - «مح»]، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ عَبدِاللَّهِ بنِ حُنَينٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِيهِ، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ حُنَينٍ، عَن أَبِيهِ، عَن عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ نَهَى (في رواية «مح»: «نَهَاهُ») عَن لُبسِ القَسِّيِ (۱)، وَعَن لُبسِ القَسِّي (۱)، وَعَن لُبسِ المُعَصفَرِ - «مص»، و«مح»، و«حد»، و«قس»، و«قع»]، وَعَن تَخَتَّمِ الذَّهَبِ (في رواية «قع»: «وعن التَّختُمِ بالذَّهبِ»)، وَعَن قِرَاءَةِ القُرآنِ (في رواية «قع»: «وعن الوَّكُوع».

١٨٥ - ٢٩ - وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ

=الغرب)، وابن القاسم (۲۹۱/ ۲۲۱)، ومحمد بن الحسن (۱۰۲/ ۲۸۷).

وأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٧٦/ ٥٥٢)، و «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٥٠): حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في «صحيحه» (٤٨٠/ ٢١٣ و٢٠٧٨) : حدثنا يحيى، كلاهما عن مالك به.

وسيأتي (٤٨-كتاب اللباس، ٢- باب ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب، برقم ١٨٠٤). (١) -بفتح القاف، وتشديد السين- ثياب مضلعة؛ أي: مخططة بالحرير، كانت تعمل بالقس: موضع بمصريلي الفرما؛ قاله الباجي. وقال ابن الأثير: هي ثياب من كتان مخلوط بحرير، يؤتى بها من مصر، نسبت إلى قرية على ساحل البحر قريباً من تنيس، يقال لها: القس. وانظر: «مشكلات الموطأ» (ص ٧٨)، و «الاستذكار» (٤/ ١٥١)، و «الاتعليق على الموطأ» (١/ ٥٠١)، و «الاقتضاب» (١/ ١٠٥).

۱۸۵-۲۹- صحیت - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۷/ ۲۲۵)، والقعنبي (ص۱۱۶)، وسوید بن سعید (۱/ ۱۱۷/ ۱۱۳ - ط البحرین، أو ص ۸۵ - ط دار الغرب)، وابن القاسم (۵۰۰/ ۶۹۰).

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٦٥-٢٦٥/ ٣٣٦٤ و٥/ ٣٣ / ٨٠٩١)، وأجرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٦٥-٢٦٥)، والبخاري في «خلق وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٣٣٧/ ٤٤٠)، وأجمد (٤/ ٣٤٤)، وأبو القاسم الجوهري في أفصال العباد» (١٧٩/ ٢٠٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/ ٢٠٩٢/ ٩٠٠٪)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/ ٢٠٠٠/ ١١٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١١-١٢)، و«شسعب الإيمان» (٦/ ٢٥٠/ ٢٠٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٨٦ - ١٨/ ٢٠٨) من طرق عن الإمام مالك به. =

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

إِبرَاهِيمَ بنِ الحَارِثِ التَّيمِيِّ، عَن أَبِي حَازِمِ التَّمَّارِ، عَنِ البَّيَاضِيِّ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ على النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَقَلَد عَلَـتَ أَصُواتُهُم بِالقِرَاءَةِ (في رواية «حد»: «بالقرآن»)، فَقَالَ:

«إِنَّ الْمُصَلِّيَ يُنَاجِي (في رواية «قس»: «مُنَاجٍ») رَبَّهُ [-عَزَّ وَجَــلَّ- «قـع»]؛ فَلَيَنظُر بِمَا يُنَاجِيهِ بِهِ، وَلا يَجهَر بَعضُكُم على بَعضِ بِالقُرآنِ<sup>(١)</sup>».

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات، وقد أعل بالاضطراب؛ وليس بشيء.

قال شيخنا -رحمه الله- في «مشكاة المصابيح» (١/ ٣٩٢ - «هداية»): «إسناده صحيح».

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري به: أخرجه أحمد (٣/ ٩٤)، وأبو داود (١٣٣٢)، والنسائي في «الكبري» (٨٠٩٢)، وابن خزيمة (١٦٦٢)، وغيرهم كثير بسند صحيح.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٣١٩): «وحديث البياضي وحديث أبي سعيد ثابتان صحيحان، والله أعلم، والحمد لله اله...

وقد صححه -أيضًا- شيخنا الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٤/ ١٢٩ وقد صحيح سنن أبي داود» (١١٨٣).

وآخر من حديث ابن عمر به: أخرجه أحمد (٢/ ٣٦ و٦٧ و١٢٩) بسند صحيح.

(١) لأن فيه أذًى، ومنعاً من الإقبال على الصلاة، وتفريغ السر لها، وتأمل ما يناجي به ربه من القرآن، وإذا منع رفع الصوت بالقرآن حينئذ لأذى المصلين؛ فبغيره من الحديث وغيره أولى.

۱۸۹-۳**- موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۷/ ۲۲۷)، والقعنبي (صه ۱۸)، وسويد بن سعيد (۱/ ۱٤٥/ ۱٤٥ - ط دار الغرب).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٠٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٨٦)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٢٢٥/ ٢٢٣)، وابن المظفر البزاز في «غراثب حديث مالك» (١١٥/ ١١٢)، والبيهقي (٢/ ٥١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/ ٢٣٠)، والخطيب البغدادي في «جزء الجهر بالبسملة»؛ كما في «نصب الراية» (١/ ٣٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٥٣ – ٥٤/ ٥٨٣) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

مالكِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

قُمتُ وَرَاءَ أَبِي بَكر [الصِّدِّيقِ - «مص»، و«حد»، و«قسع»]، وَعُمَرَ [بنِ الخَطَّابِ - «مص»، و«حد»، و«قع»]، وَعُمَرَ [بنِ عَفَّانَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنهُم - «مص»، و«حد»، و«قع»]، فَكُلُّهُم كَانَ لاَ يَقرَأُ: ﴿بِسمِ اللَّهِ الرَّحَمنِ الرَّحِمنِ الرَّحِمنَ الرَّحِمنَ الرَّحِمنَ الرَّحِمنَ الرَّحِيمِ اللَّهِ الرَّحِيمِ اللَّهِ الرَّحِمنِ الرَّحِيمِ اللَّهِ الرَّحِيمِ اللَّهُ الرَّحِيمِ اللَّهِ الرَّحِيمِ اللَّهُ اللَّهُ الْمَرْدَةِ الْمَالِقُونِ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ الْمُن

٣١ - ٣١ - وحدَّثني عن مالك، عَن عَمِّهِ -أَبِي سُهيلِ بـنِ مالكِ-،
 عَن أَبيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

كُنَّا نَسمَعُ قِرَاءَةَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ (في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»: «أَنَّ عُمرَ بنَ الخطَّابِ كان يَجهَرُ بالقراءةِ في الصَّلاةِ، وإِنْ قراءَتَهُ كانت تُسمَعُ») عِندَ دَارِ أَبِي جَهم بِالبَلاطِ<sup>(۱)</sup> (في رواية «مح»: «أخبَرَنِي عَمِّي أَبُو سُهَيلٍ: أَنْ أَبِاهُ أَخبَرَهُ: أَنْ عُمَر بنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَجهَرُ بِالقِرَاءَةِ فِي الصَّلاةِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَسمَعَ قِرَاءَةَ عُمَر بنِ الخِطَابِ عِندَ دَارِ أَبِي جَهمٍ»).

١٨٨ - ٣٢ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») نَافِعٍ:

۱۸۷ – ۳۱ – موقوف صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۸/ ۲۲۸)، والقعنبي (۱/ ۸۸/ ۲۲۸)، والقعنبي (۱/ ۱۲۲)، وسوید ین سعید (۱۰۸/ ۱۶۷) – ط البحرین، أو ص ۸۵ – ط دار الغرب)، و محمد بن الحسن (۱۶/ ۱۳۵).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٨٦٠ / ٣٨٦٠) عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

(١) بزنة سحاب: موضع بالمدينة بين المسجد والسوق، مبلط.

۱۸۸ – ۳۲ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۸/ ۲۲۹)، والقعنبي (ص١٤٥ – ۲۲۹)، والقعنبي (ص١٤٥ – ۲۲۹)، وسويد بن سعيد (١٠٨/ ١٤٨ –ط البحرين، أو ٨٥/ ٨٨ –ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٦٣/ ١٢٨).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٢٢٨/ ٣١٧٠)، وعبدالله بن وهب في=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيءٌ مِن الصَّلاةِ مَعَ الإِمَامِ، فِيمَا جَهرَ (في رواية «مص»، و«قع»: «يَجهر») فِيهِ الإِمَامُ (في رواية «مح»: «الَّتِي يُعلِنُ فِيهَا») بِالقِرَاءَةِ: أَنَّهُ [كَانَ - «مص»] إِذَا (في رواية «مح»: «فَإِذَا») سَلَّمَ الإِمَامُ؛ قَامَ عَبدُاللَّهِ بنُ عُمرَ، فَقَرَأً لِنَفْسِهِ فِيمَا يَقضِي، وَجَهَرَ.

١٨٩ - وحدَّثني عن مالكِ، عَن يَزِيدَ بنِ رُومَانَ؛ أَنَّهُ قَالَ:

كُنتُ أُصَلِّي إلى جَانِبِ (في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»: «جنب») نَافِع ابنِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ، فَيَغمِزُنِي<sup>(۱)</sup>؛ فَأَفتَحُ عَلَيهِ وَنَحنُ نُصَلِّي (في رواية «قع»: «وهو يصلى»).

#### ٧- بابُ القِراءَةِ في الصُّبح

• ١٩ - ٣٣ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن هِشَامٍ بنِ عُروَةً، عَن أَبِيهِ:

= «الموطأ» (١١٣ - ١١٤/ ٣٦٣) عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

۱۸۹ - مقطوع صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۸/ ۲۳۰)، والقعنبي (ص۱٤٦)، وسوید بن سعید (۱/ ۱٤۹ - ۱٤۹ - ط البحرین، أو ص۸۵-۸۱-ط دار الغرب).

قلت: سنده صحيح.

(١) يشير إلي.

۱۹۰-۳۳- موقوف صحيح لغيره - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۵/ ۲۲۰)، والقعني (۱/ ۱۸۸/ ۱۸۸).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (۱/ ۲۰۰/ ۲۳۰ – ترتيبسه)، و«الأم» (۷/ ۲۰۷ و ۲۲۸)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۲/ ۳۸۹)، و«معرفة السنن والآثار» (۲/ ۲۱۰–۲۱۱/ ۱۱۹۳) عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٧١٣/١١٤-٢٧١٣) عن معمر، عن هشام به. قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن عروة لم يدرك أبا بكر.

لكن له شاهد من حديث أنس -رضي الله عنه- به:

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَنَّ أَبَا بَكر الصِّدِّيقَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - "قع"] صَلَّى الصُّبح، فَقَرَأَ فِيهَا سُورَةَ (في رواية "قع": "بسورة") البَقَرَةِ فِي الرَّكعَتَينِ كِلتَيهِمَا [جَمِيعًا - «مص"].

١٩١- ٣٤- وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُـروَةً، عَـن أَبِيهِ؛ أَنَّـهُ

= أخرجه أبن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٥٣)، وعبدالرزاق (٢٧١١ و٢٧١٧)، والشافعي في «الأم» (٧/ ٢٢٨)، و«الخلافيات» (ق والشافعي في «الكبرى» (٢/ ٣٨٩)، و«الخلافيات» (ق / ١٦٢/ ب)، و«المعرفة» (١١٩٤).

قلت: سنده صحيح.

۱۹۱-۳۳- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٨٥/ ٢٢١)، والقعنبي (ص١٤٣).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٢٠٥ - ٢٠٦/ ٢٣٦ - ترتيبه)، ومسلم في «التمييز» (ص ٢٢١)، والطحاوي في «شرح معاني الأثار» (١/ ١٨٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٨٩)، و «المعرفة» (٢/ ٢١١) عن الإمام مالك به.

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنىف» (٢٧١٥)، والإمام أحمد في «العلـل» (٢/ ٥٧٨/ ٣٧٣٥ و ٣٧٣٦)، والطحاوي (١/ ١٨٠) عن معمر والثوري، كلاهما عن هشام به.

وذكر الإمام الدارقطني في «العلل» (٢/ ١٦٨): أن يحيى بن سعيد الأموي تابع الإمام مالكًا على قوله: «عن أبيه».

قال البيهقي في «المعرفة» -عقبه-: «كذا رواه مالك، ورواه أبو أسامة، ووكيع، وحماتم ابن إسماعيل، عن هشام، عن عبدالله بن عامر دون ذكر أبيه فيه؛ وهو الصواب».

وقال الدارقطني: «وخالفهم –يعني: مالكًا والثوري ويحيى الأموي–: ابن عيينة، وابــن أبي حازم، وابن إدريس، ويحيى القطان، ووكيع، وابن نمير، وأبو معاوية، وابن مسهر؛ فــرووه عن هشام: أنه سمعه من عبدالله بن عامر.

والقول قولهم.

ورواه حاتم بن إسماعيل، عن هشام؛ أنه سمعه من عبدالله بن عامر.. وحاتم ثقة..» ا.هـ.
وقال -أيضًا- في «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس» (ص٧٧): «خالفه
أصحاب هشام؛ فرووه عن هشام بن عروة: أنه سمعه من عبدالله بن عامر بن ربيعة، لم=
(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

=يذكروا فيه عروة؛ منهم: سفيان الثوري! ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن إدريس، وعبدالله بن المبارك، وعلي بن مسهر، وعبد العزيز الدراوردي، ووهيب بن خالد وغيرهم، والقول قولهم؛ لأنهم ثقات حفاظ، وقد اجتمعوا على قول واحد؛ خلاف قول مالك...

قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله؛ أحمد بن حنبل: حديث عبدالله بن عامر بن ربيعة: صلبت خلف عمر الفجر؟ فقال: هذا الآن في الكتب التي قرؤوها على مالك: عن هشام، عن أبيه، وقد سمعه هشام من عبدالله بن عامر» ا.هـ.

وقال الإمام مسلم في «التمييز» (ص ٢٢٠): «ذكر حديث وهم مالك بن أنس في إسناده، فخالف أصحاب هشام -هلم جرّا- مالكًا في هذا الإسناد في هذا الحديث -ثم ساق أسانيده إليهم-، ثم قال: فهؤلاء عدة من أصحاب هشام، كلهم قد أجمعوا في هذا الإسناد على خلاف مالك، والصواب ما قالوا، دون ما قال مالك» ا.هـ.

قلت: أخرجه ابن أبى شيبة في «المصنف» (١/ ٣٥٣- ٣٥٤)، والإمام أحمد في «العلل» (٢/ ٢٥٧) عن وكيع، وأحمد (٢/ «العلل» (٢/ ٢٧٤٠) عن وكيع، وأحمد (٢/ ٥٧٨) مرهم وكيع، وأحمد (١/ ٥٧٨) من عبدالله بن إدريس، ويحيى القطان، وأبي معاوية، وابن نمير، ومسلم في «التمييز» (ص ٢٢٠) عن أبني أسامة، وحاتم بن إسماعيل، كلهم عن هشام، عن عبدالله بن عامر به.

وسنده صحيح -أيضًا-.

ولقائل أن يقول: إن الحديث كان عن هشام على الوجهين؛ مرةً بذكر أبيه، ومرةً بإسقاطه، ويؤيده: أن الإمام مالكًا -نفسه- رواه عن هشام به، بإسقاط أبيه.

أخرجه أحمد في «العلل» (٢/ ٥٧٨/ ٣٧٣٧) عن عبدالرحمن بن مهدي، والشافعي في «الأم» (٧/ ٢٠٧).

مع أني في شك كبير من سقوط: (عن أبيه) عند الشافعي، وقد رواه في «المسند» بنفس السند وزاد: (عن أبيه)، فالله أعلم بالصواب.

وجملة القول: إن الحديث صحيح، وهو عن هشام من الوجهين صحيح؛ فإن الإمام مالكًا لم يتفرد بذكر (عن أبيه)؛ بل تابعه سفيان الثوري، ومعمر بن راشد، وكفى بهما ثقة واتقانًا، ناهيك عن أن الإمام مالكًا أثبت الناس في هشام.

قال ابن عبدالبر -كما في «فتح الباري» لابن رجب (٧/ ٥٥)-: «والقول عندي قـول مالك؛ لأنه أقعد بهشام».

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

سَمِعَ عَبدَاللَّهِ بنَ عَامِر بن رَبيعَةَ يَقُولُ:

صَلَّينَا وَرَاءَ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «مص»، و«قع»] الصُّبح، فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ يُوسُف، وَسُورَةِ الحَجِّ قِراءَةٌ بَطِيتَةً.

[قَالَ هِشَامٌ - «مص»]: فَقُلتُ: وَاللَّهِ إِذاً لَقَد كَانَ يَقُـومُ (١) حِينَ يَطلُعُ الفَجِرُ، قَالَ: أَجَل.

١٩٢ - ٣٥ - وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بن سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ بـنِ أَبِـي عَبدِ الطَّنَفِيَّ، قَالَ:
 عَبدِالرَّحَمٰنِ، عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ الفُرَافِصَةَ بنَ عُمَيرِ الحَنَفِيَّ، قَالَ:

مَا أَخَذتُ سُورَةَ يُوسُفَ إِلاَّ مِن قِرَاءَةِ عُثمَانَ بِنِ عَفَّانَ إِيَّاهَا فِي الصَّبح؛ مِن كَثرَةِ مَا كَانَ يُرَدِّدُهَا (٢) لَنَا.

٣٦ - ٣٦- وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») نَافِع:

(١) أي: إلى الصلاة، يبتدئها.

۱۹۲–۳۵**- موقوف حسن** - روايــة أبــي مصعــب الزهــري (۱/ ۸۵–۸۸/ ۲۲۲)، والقعنبي (۱٤۳/ ۲۲۲).

وأخرجـه الشـافعي في «المسـند» (١/ ٢٠٦/ ٢٣٧ – ترتيبـــه)، و«الأم» (٧/ ٢٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٨٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٨٩)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٧٠/ ٦٣٧ و٢/ ٢١١/ ١١٩٦) عن مالك به.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله ثقات غير الفرافصة بن عمير؛ وهو صدوق حسن الحديث. (٢) أي: يكورها.

۱۹۳-۳۹- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸٦/ ۲۲۳)، والقعنبي (ص۱۶۳-۱۸۶)، والقعنبي (ص۱۶۳-۱۶۶) ۸۵-ط دار الاستان (۱۸۳-۱۶۶) ۸۵-ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۸۱/ ۲۰۰).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٢٠٦/ ٢٣٨ - ترتيبه)، و «الأم» (٧/ ٢٠٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٨٩ - ٣٩٠)، و «المعرفة» (٢/ ٢١١/ ١١٩٧) عن مالك به. قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ عِبدَاللَّهِ بِنَ عُمرَ كَانَ يَقرَأُ فِي الصَّبِحِ فِي السَّفَرِ بِالعَشرِ السُّورِ السُّورِ السُّورِ اللُّولِ مِنَ المُفَصَّلِ، فِي كُلِّ رَكعَةٍ بِأُمِّ القُرآنِ وَسُورَةٍ.

## ٨- بابُ مَا جاءَ في أُمِّ القُرآن

١٩٤ - ٣٧ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَنِ العَلاءِ بن عَبدِالرَّحَمنِ بن

۱۹۶-۳۷- صحیح تغیره - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۸-۹۹/ ۲۳۱)، والقعنبي (۱۶ -۱۵۷ / ۱۲۳)، وسوید بن سعید (۱۰۹/ ۱۵۰ - ط البحرین، أو ۸۵/ ۸۹ - ط دار الغرب).

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في « المطالب العالية» (٨/ ١٥٥- ١٥٥ / ٣٨٥)، و «إتحاف الخيرة المهرة» (٨/ ٣٢/ ٢٥٥٩ – ط الرشد)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٣٢-٢٤/ ٣٩٥)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢٩٦/ ٢٢٦)، والحاكم (١/ ٥٥٧) عن روح بن عبادة، وابن أبي مريم، وإسحاق بن عيسى الطباع، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وعبدالوهاب بن عطاء، كلهم عن مالك به.

قال الجوهري: «وهذا حديث مرسل».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا مرسل صحيح الإسناد».

قلت: مع أنه قال في «التقريب» في ترجمة أبي سعيد -مولى عامر بن كريز-: «مقبـول»! وهذا قصور منه؛ فقد روى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابــن حبــان والذهــبي في «الكاشــف»، وروى له مسلم في «صحيحه»، فأدنى أحواله أنه صدوق، حسن الحديث.

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ١٨٠/ ٤٦٣٥): «هذا الحديث مرسل في «الموطأ»، هكذا عند جميع رواته فيما علمت» ا.هـ.

قلت: رواه زيد بن الحباب، عن مالك به موصولاً (بذكر أبي بـن كعب): أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٤/ ٤٠): حدثنا أبو كريب، عن زيد به.

لكن زيدًا هذا فيه كلام، وفي «التقريب»: «صدوق»؛ فروايته عن مالك شاذة بلا ريب. لكن؛ صبح الحديث موصولاً؛ فأخرجه الـترمذي (٥/ ١٥٥– ١٥٦/ ٢٨٧٥ و٥/ ٢٩٧)، والنسائي في «التفسير» (١/ ٣٢٥ – ٣٢٥/ ٢٢٥) وغيرهم كثير جدًّا من طرق عسن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة به موصولاً.

قلت: وسنده صحيح على شرط مسلم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

يَعقُوبَ [الحُرَقِيِّ - «مص»]: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ -مولى عَامِرِ بنِ كُرَيزِ<sup>(١)</sup>- أَخبَرَهُ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَادَى أَبِيَّ بِنَ كَعبٍ وَهُو يُصَلِّي [في المُسجِدِ – «مص»]، فَلَمَّا فَرَغَ مِن صَلاتِهِ لَحِقَهُ، [قال – «مص»، و«قع»]: فَوضَعَ رَسُولُ اللَّهِ (في رواية «مص»، و«حد»: «النبي») ﷺ يَدَهُ على يَدِهِ (في رواية «قع»، و«مص»: «يدي») [قال – «قع»]: وَهُوَ يُرِيدُ أَن يَخرُجَ مِن بَابِ المُسجِدِ-، فَقَالَ (في رواية «مص»: «ثم قال»):

"إِنِّي لأرجُو أَن لا تَخرُجَ مِن [بابِ - «مص»] المَسجِدِ حَتَّى تَعلَمَ سُورَةً (٢)، مَا أَنزَلَ اللَّهُ (في رواية «مص»: «ما أُنزِلَت في»، وفي رواية «قع»: «ما أنزل في») في التَّورَاةِ، وَلا فِي الإِنجِيلِ، وَلا فِي القُرآنِ (في رواية «مص»: «الفرقان») مِثلَهَا (٣)».

«فاتحة الكتاب، وأم القرآن، والسبع المثاني، والشفاء التمام، والدواء النافع، والرقية التامة، ومفتاح الغنى والفلاح، وحافظة القوة، ودافعة الهم والغم والخوف والحزن؛ لمن عسرف مقدارها، وأعطاها حقها، وأحسن تنزيلها على دائه، وعرف وجه الاستشفاء والتداوي بها،=

وصححه شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «صحيح سنن الترمذي» (٢٣٠٧).
 وله شاهد من حديث أبي سعيد بن المعلى بنحوه: أخرجه البخاري (٤٧٤).

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (۲۰/ ۲۱۷): «أبو سعيد مولى عــامر بــن كريــز؛ لا يوقف له على اسم، وهو معدود في أهل المدينة...» ا.هــ.

<sup>(</sup>٢) أي: تعلم من حالها ما لم تكن تعلمه قبل ذلـك، وإلا؛ فقـد كـان عالمـاً بالسـورة، وحافظاً لها.

<sup>(</sup>٣) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ١٨٦): «يعني: في جمعها لمعاني الخير؛ لأن فيها الثناء على الله بالحمد الذي هو له حقيقة؛ لأن كل خير منه، وإن حمد غيره؛ فإليه يعود الحمد، وفيها التعظيم له، وأنه الرب للعالم أجمع، ومالك الدنيا والآخرة، المعبود المستعان، وفيها الدعاء إلى الهدى ومجانبة من ضل، والدعاء باب العبادة، فهي أجمع سورة للخير، ا.هـ.

قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (٤/ ٣٤٧-٣٤٨):

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

=والسر الذي لأجله كانت كذلك.

ولما وقع بعض الصحابة على ذلك؛ رقى بها اللديغ؛ فبرأ لوقته، فقال له النبي على: «وما أدراك أنها رقية؟!».

ومن ساعده التوفيق، وأعين بنور البصيرة؛ حتى وقف على أسرار هذه السورة، وما اشتملت عليه: من التوحيد، ومعرفة الذات، والأسماء والصفات والأفعال، وإثبات الشرع والقدر والمعاد، وتجريد توحيد الربوبية والإلهية، وكمال التوكل والتفويض إلى من له الأمر كله، وله الحمد كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، والافتقار إليه في طلب الهداية التي هي أصل سعادة الدارين، وعلم ارتباط معانيها بجلب مصالحهما، ودفع مفاسدهما، وأن العاقبة المطلقة التامة، والنعمة الكاملة منوطة بها، موقوفة على التحقق بها؛ أغنته عن كثير من الأدوية والرقى، واستفتح بها من الخير أبوابه، ودفع بها من الشر أسبابه.

وهذا أمر يحتاج استحداث فطرة أخرى، وعقل آخر، وإيمان آخر، وتالله؛ لا تجد مقالة فاسدة، ولا بدعة باطلة؛ إلا وفاتحة الكتاب متضمنة لردها وإبطالها، بأقرب الطرق، وأصحها وأوضحها، ولا تجد بابًا من أبواب المعارف الإلهية، وأعمال القلوب وأدويتها من عللها وأسقامها؛ إلا وفي فاتحة الكتاب مفتاحه، وموضع الدلالة عليه، ولا منزلاً من منازل السائرين إلى رب العالمين؛ إلا وبدايته ونهايته فيها.

ولعمر الله؛ إن شأنها لأعظم من ذلك، وهي فوق ذلك، وما تحقق عبد بها، واعتصم بها، وعقل عمن تكلم بها، وأنزلها شفاءًا تامًّا، وعصمة بالغة، ونورًا مبينًا، وفهمها وفهم لوازمها كما ينبغي؛ ووقع في بدعة ولا شرك، ولا أصابه مرض من أمراض القلوب إلا لماًما، غير مستقر.

هذا؛ وإنها المفتاح الأعظم لكنوز الأرض؛ كما أنها المفتاح لكنوز الجنة، ولكن ليس كل واحد يحسن الفتح بهذا المفتاح، ولو أن طلاب الكنوز وقفوا على سر هذه السورة، وتحققوا بمعانيها، وركبوا لهذا المفتاح أسنانًا، وأحسنوا الفتح به: لوصلوا إلى تناول الكنوز مسن غير معاوق، ولا ممانع.

ولم نقل هذا تجازفة، ولا استعارة؛ بل حقيقة، ولكن لله -تعالى- حكمة بالغة في إخفاء هذا السر عن نفوس أكثر العالمين، كما له حكمة بالغة في إخفاء كنوز الأرض عنهم، والكنوز المحجوبة قد استخدم عليها أرواح خبيثة شيطانية: تحول بين الإنس وبينها، ولا تقهرها إلا أرواح علوية شريفة، غالبة لها بحالها الإيماني: معها منه أسلحة لا تقوم لها الشياطين، وأكثر نفوس الناس ليست بهذه المثابة؛ فلا يقاوم تلك الأرواح، ولا يقهرها، ولا ينال من سلبها شيئًا، فإن من قتل قتيلاً؛ فله سلبه».

<sup>(</sup>يميى) = يميى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

قَالَ أُبِيِّ: فَجَعَلَتُ أُبطِيءُ فِي المَشي رَجَاءَ ذَلِكَ، ثُمَّ قُلَتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! السُّورَةُ(١) الَّتِي وَعَدَتَنِي، قَالَ: «كَيفَ تَقرَأُ إِذَا افتَتَحتَ الصَّلاةَ؟»، قَالَ: فَقَرَأْتُ: ﴿ الْحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ حَتَّى أَتَبتُ على آخِرِهَا، فَقَالَ رَسُولُ فَقَرَأْتُ: ﴿ الْحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ حَتَّى أَتَبتُ على آخِرِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْتٍ: ﴿ الْحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ حَتَّى أَتَبتُ على آخِرِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْتُ : ﴿ وَهِي السَّبِعُ المَّسَانِي (٢) ، وَالقُرآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أَعطِيتُ (٣) ».

١٩٥ - ٣٨ - وحدَّثني عن مالك، عَن أبي (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا أبو»)
 نُعَيم؛ وَهبِ بنِ كَيسَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بنَ عَبدَاللَّهِ يَقُولُ:

مَن صَلَّى رَكَعَةً لَم يَقرَأ فِيهَا بِأُمِّ القُرآنِ (في رواية «قع»: «الكتاب»)؛ فَلَـم يُصَلِّ (١٤) إِلاَّ وَرَاءَ الإِمَام (٥٠).

190-۳۸- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۹/ ۲۳۳)، والقعنبي (۱/ ۱۸۹/ ۲۳۳)، وسويد بن سعيد (۱/ ۲۵/ ۱۵۲ -ط البحرين، أو ص ۸۷ - ط دار الغـرب)، ومحمد بن الحسن (۲۰/ ۱۱۳).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ١٢١/ ٢٧٤٥)، والبخاري في «جسزء القراءة خلف الإمام» (ص ٢٧)، والطحاوي في «شسرح معاني الآثار» (١/ ٢١٨)، والبيهقسي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٧٥٠/ ٥٥٠)، و «جزء القراءة خلف الإمام» (١٦٠/ ٢٥١ و ٣٥١ و ٣٥٠ و ٣٥٠)، و «الكبرى» (٢/ ١٦٠)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٣٢٠)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٨٣/ ٥٨) من طرق عن مالك به.

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

<sup>(</sup>١) أي: علمني السورة.

 <sup>(</sup>٢) المذكورة في قوله -تعالى-: ﴿ولقد آتيناك سبعًا من المثاني﴾ [الحجر: ٨٧]؛ فالمراد:
 السبع الآي؛ لأنها سبع آيات، وسميت مثاني؛ لأنها تثنى في كل ركعة؛ أي: تعاد.

<sup>(</sup>٣) مبتدأ وخبر؛ أي: هو الذي أعطيته.

<sup>(</sup>٤) لأنه ترك ركناً من الصلاة، وفيه: وجوبها في كل ركعة.

<sup>(</sup>٥) فقد صلى، ففيه: أنها لا تجب على المأموم؛ لأن قراءة الإمام له قراءة.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

#### ٩- بِابُ [ العَمَلِ فِي - «مص» ] القِرَاءَةِ خُلفَ الإمامِ فيما لا يَجهَرُ فيه بِالقراءَةِ

١٩٦ - ٣٩ - حدَّني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي») العَلاء بن عَبدِالرَّحَن بن يَعقُوبَ [مَولَى الحُرقَةِ - «مح»]، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ -مولى هِشَامِ بن زُهرَةً - يَقُولُ: سَمِعتُ أَبَا هُرَيرَةَ يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ يَقُولُ (في رواية «مص»، و«قس»، و«قع»: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ»):

۱۹۱-۳۹- صحیح - روایة أبي مصعب الزهــري (۱/ ۹۶-۹۰/ ۲٤٥)، والقعنـبي (۱/ ۱۵۲-۹۰/ ۲۶۰)، والقعنـبي (۱۸ ۱۵۲-۱۹۲)، وابن القاسم (۱۹۳-۱۹۹۷)، ومحمد بن الحسن (۲۰/ ۱۱۶). وأخرجه مسلم في «صحیحه» (۳۹۵/۳۹): حدثنا قتیبة بن سعید، عن مالك بن أنس به وأخرجه (۳۹۵/ ۳۸ و ۶۰ و ۶۱) من طرق، عن العلاء به.

(١) هي الفاتحة؛ لأنها أصله، أو لتقدمها عليه كأنها تؤمه، أو لاشتمالها على المعاني التي فيه من الثناء على الله، والتعبد بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، وذكر الذات والصفات والفعل، والمبدأ والمعاد والمعاش؛ بطريق الإجمال.

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ١٩٢): «والخداج: النقصان والفساد، من قولهـم: أخدجت الناقة، وخدجت: إذا ولدت قبل تمام وقتها، وقبل تمام الخلق، وذلك نتاج فاسد.

وأما تحرير أهل البصرة؛ فيقولون: إن هذا اسم خرج على المصدر، يقولون: أخدجت الناقة ولدها؛ إذا ولدته ناقصًا للوقت؛ فهي مخدج، والمصدر: الإخداج.

وأما خدجت؛ فرمت بولدها قبل الوقت -ناقصًا أو تاما-؛ فهي خادج، والولد مخدوج وخديج، وهذا كله قول الخليل، وأبي حاتم، والأصمعي.

وقال الأخفش: خدجت الناقة: إذا ألقت ولدها لغير تمام، وأخدجـت؛ إذا قذفت بـه قبل وقت الولادة، وإن كان تام الخلق» ا.هـ.

وانظر: «الاقتضاب» (۱/ ۱۰۶ - ۱۰۷).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

قَالَ: فَقُلتُ: يَا أَبَا هُرَيرَةً! إِنِّي أَحِيَانًا أَكُونُ وَرَاءَ الإِمَامِ، قَالَ: فَغَمَـزَ ذِرَاعِي، ثُمَّ (في رواية «مص»، و«مع»، و«قع»: «و») قَالَ: اقرَأَ بِهَا فِي نَفسِكَ (١) يَا فَارِسِيُّ؛ فَإِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: قَسَمتُ الصَّلاةَ (٢) بَينِي وَبَينَ عَبدِي نِصفَين؛ فَنِصفُهَا لِي (٢)، وَنِصفُهَا لِعَبدِي (٤)، وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (اقرَأُوا، يَقُسولُ العَبدُ: ﴿ الْحَمدُ لِلَّهِ رَبُ الْعَبدُ: ﴿ الْحَمدُ لِلَّهِ رَبُ الْعَالَمِينَ ﴾ ؛ يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: حَمدَنِي عَبدِي، وَيَقُولُ العَبدُ: ﴿ الْمَعْنِ الرَّحِيمِ ﴾ ؛ يَقُولُ اللَّهُ [-جَلَّ وَعَزَّ - «مح»] : أَثنَى عَلَيَّ عَبدِي، وَيَقُولُ اللَّهُ [-عَزَّ وَجَلَّ - «قع»، وَيَقُولُ العَبدُ: ﴿ إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ ﴾ ؛ فَهذِهِ و «مح»] : مَجَّدَنِي عَبدِي، يَقُولُ العَبدُ: ﴿ إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ ﴾ ؛ فَهذِهِ و «مح»] : مَجَّدَنِي عَبدِي، يَقُولُ العَبدُ: ﴿ إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ ﴾ ؛ فَهذهِ اللّهُ السَّونِي وَبَينَ عَبدِي، وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ العَبدُ: ﴿ المَدْنَا الصَّرَاطَ النَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيْرِ المَعْضُوبِ عَلَيهِم وَلَا الضَّالُينَ ﴾ ؛ المُستقِيمِ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيْرِ المَعْضُوبِ عَلَيهِم وَلَا الضَّالُينَ ﴾ ؛

<sup>(</sup>١) أي: بتحريك اللسان بالتكلم، وإن لم يسمع نفسه.

 <sup>(</sup>٢) قال العلاء: أراد بالصلاة -هنا-: الفاتحة؛ لأنها لا تصح إلا بها؛ كقوله: «الحج
عرفة»؛ والمراد: قسمتها من جهة المعنى؛ لأن نصفها الأول تحميد لله وتمجيد وثناء عليه
وتفويض إليه، والنصف الثاني سؤال وتضرع وافتقار.

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٢٠٢): «معلوم أن القراءة يعبر بها عن الصلاة؛ كما قال -تعالى-: ﴿وقرآن الفجر﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ أي: قراءة الفجر، فجائز أن يعبر -أيضًا- بالصلاة عن القراءة والقرآن» ا.هـ.

<sup>(</sup>٣) خاصة، وهو الثلاث آبات: ﴿الحمد للَّه رب العالمين. الرحمن الرحيم. مالك يوم الدين﴾.

<sup>(</sup>٤) وهو من: ﴿اهدنا﴾... إلى آخرها، و: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ بينه وبين عبده.

<sup>(</sup>٥) أي: الجزاء؛ وهو: يوم القيامة.

<sup>(</sup>٦) الذي للَّه منها: ﴿إِياكُ نَعْبِدُ﴾، والذي للعبد منها: ﴿وإِياكُ نستعينُ﴾.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) ≈ على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

فَهَؤُلاء لِعَبدِي (١)، وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ (٢)».

· احَدَّثَنَا مَالِكٌ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيرَةً كَانَ يَقُولُ:

مَن أَدرَكَ الرَّكَعَةَ؛ فَقَد أَدرَكَ السَّجدَةَ، وَمَن فَاتَتهُ قِرَاءَةُ أُمِّ القُرآنِ؛ فَقَد فَاتَهُ خَيرٌ كَثِيرٌ - «مص»، و«قع»].

١٩٨ - ٤٠ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةً، عَن أَبِيهِ:

أَنَّهُ كَانَ يَقرَأُ خَلَفَ الإِمَامِ فِيمَا لا (في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»: «لم») يَجهَرُ فِيهِ الإِمَامُ بالقِرَاءَةِ.

١٩٩ - [حدَّثنا مَالِكُ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ:

أَنَّهُ كَانَ يَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ فِيمَا لَم يَجهَر فِيهِ الإِمَامُ بِالقِرَاءَةِ - «مص»،

(١) أي: هؤلاء الآيات مختصة به؛ لأنها دعاؤه بالتوفيق إلى صراط من أنعم عليه، والعصمة من صراط المغضوب عليهم والضالين.

(٢) من الهداية وما بعدها.

۱۹۷ - موقوف ضعیف - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۸۹ / ۲۳۲)، والقعنبي (ص۱٤۷) عن مالك به.

۱۹۸ - ۱۹۰ - مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٩٥/ ٢٤٦)، والقعنبي (١/ ١٩٥/ ٢٤٦)، والقعنبي (١٣٣/ ١٣٣)، وسـويد بـن سـعيد (١١٤/ ١٦١ - ط البحريـن، أو ٨٩/ ٩٤ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «جزء القراءة خلف الإمام» (١٤٥/ ٣٣١) من طريق ابس بكير، عن مالك به.

۱۹۹ – مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۹۵/ ۲٤۷)، والقعنبي (ص۱۵۳)، وسويد بن سعيد (۱۱٪ ۱۲۳/ ۱۲۳ – ط البحرين، أو ص ۹۰ – ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «جزء القراءة خلف الإمام» (١٤٥/ ٣٣٢– مكرر) من طريق ابن بكير، وأبو اليمن الكندي في «عوالي مالك» (٣٤٨/ ٣٩) من طريق أبي مصعب الزهـري، كلاهما عن مالك به.

<sup>(</sup>يميى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

و «حد»، و «قع»].

١٠٠- ١٥- وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، وَعَن رَبِيعَـةَ بـنِ
 أَبِي عَبدِالرَّحَنِ:

أَنَّ القَاسِمَ بِنَ مُحَمَّدٍ كَانَ (في رواية «حد»: «عَنِ القاسمِ بِنِ مُحمَّدٍ أَنَّهُ كَان») يَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ فِيمَا لا (في رواية «مص»، و«حد»: «لم») يَجهَرُ فِيهِ الإِمَامُ بِالقِرَاءَةِ.

٠٢٠١ - ٤٢ - وحدَّثني عن مالك، عَن يَزِيدَ بِنِ رُومَانَ: أَنَّ نَافِعَ بِنَ جُبَيرِ بِنِ مُطعِمٍ كَانَ يَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ، فِيمَا لَا (في رواية «حد»: «لم») يَجهَـرُ فِيهِ بِالقِرَاءَةِ.

قَالَ مالكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

١٠- بابُ تَركِ القِرَاءَةِ خَلفَ الْإِمَامِ فيما جَهرَ فِيهِ

٢٠٢- ٢٣- حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن نَافِع:

. ۲۰۰۰ - ۱ ۶ - مقطوع صحيب - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۹۰/ ۲۶۹)، وسويد بن سعيد (۱/ ۱ / ۱۲۷ - ط البحرين، أو ص ۸۹ - ط دار الغرب).

۱۰۱-۲۰۱ مقطوع صحيـــح - روايـة أبـي مصعب الزهـري (۱/ ۹۰/ ۲۶۸)، وسويد بن سعيد (۱۱٤/ ۱٦٤ - ط البحرين، أو ص ۹۰ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «جزء القراءة خلف الإمام» (١٤٥/ ٣٣٢) من طريق ابــن بكــير، عن مالك به.

۲۰۲–۶۳ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهـري (۱/ ۹۲-۹۷/ ۲۰۱)، والقعنبي (۱۵۱/ ۱۳۱)، وسويد بن سعيد (۱۱۳/ ۱۲۰ – ط البحرين، أو ص ۸۹ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۵۹–۲۰/ ۱۱۲).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٢٠)، والبيهقــي في «جـزء القـراءة خلف الإمام» (١٨٢ – ١٨٣/ ٣٩٧ و٣٩٨) من طريق ابن وهب، وابــن بكــير، والقعنــي،=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنِ ابنِ عُمَـرَ أَنَّـهُ») كَـانَ إِذَا سُئِلَ: هَل يَقرَأُ أَحَدٌ خَلفَ الإِمَامِ؟ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم خَلفَ الإِمَامِ؟ فَلَنَ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم خَلفَ الإِمَامِ؛ فَلَيَقرَأ.

قَالَ: وَكَانَ عَبدُاللَّهِ بنُ عُمرَ لا يَقرَأُ خَلفَ (في رواية «مح»: «مع») الإِمَامِ.

قال يحيى: سَمِعتُ مَالِكًا يَقُولُ: الأمرُ عِندَنَا: أَن يَقرَأَ الرَّجُلُ وَرَاءَ الإِمَامِ فِيمَا لا يَجهَرُ فِيهِ الإِمَامُ بِالقِرَاءَةِ، وَيَترُكُ القِرَاءَةَ فِيمَا يَجهَرُ فِيهِ الإِمَامُ بِالقِرَاءَةِ.

٢٠٣- ٤٤ - وحدَّثني عن مالك، عن ابن شِهَابٍ (في رواية «مح»:

=عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٦١) من طريق عبيدالله بـن عمـر، عـن نافع به بنحوه.

وأخرجه ابن المنسذر في «الأوسط» (٣/ ١٠٣/ ١٣٠٥)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ١٣٠٥) من طريق الزهري، عن (٢/ ١٣٩) من طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه بنحوه.

وسنده صحيح.

(١) أي: كافيه.

۳۰۲-۶۶- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۹۲/ ۲۰۰)، والقعنبي (۱/ ۱۰۰)، والقعنبي (۱/ ۱۵۰)، وسوید بن سعید (۱۱۳/ ۱۰۹ - ط البحرین، أو ۸۹/ ۹۳ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۹۵/ ۱۱۱)، وابن القاسم (۱۳۶/ ۸۰- تلخیص القابسي).

وأخرجه أبسو داود (١/ ٢١٨/ ٢١٨)، والسترمذي (٢/ ١١٨- ١١٩)، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ١١٠)، و«السنن الكبرى» (١/ ٣١٩)، وأحمد (٢/ والنسائي في «المجتبى» (١/ ١٤٠)، و«السنن المأثورة» (١٣٠- ١٣١/ ٣٣ - رواية الطحاوي)، والبخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (٢٨/ ٦١ و ٢٦- ٣٣/ ١٧٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٢/ ١٩٨/ ٥١)، وابن حبان في «صحبحه» (٥/ ١٥٧- ١٥٨/ ١٨٤٩ - «إحسان»)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢١٧)، وأبو العباس السراج في «مسنده» -وعنه=

<sup>(</sup>عِيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

=أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٤٣ - ٤٤/ ٢٠) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٥٧)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٧/ ٩١١ و ٩١٢)، و«جـزء القراءة خلف الامام» (١٣٩/ ١٣٧)، و«الحلافيات» (٢/ ١٣٥ - مختصر)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٢٩٠/ ٤٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٨٣/ ٢٠٠)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢١٠/ ٢٠٠) من طرق عن الإمام مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات، وقد أعله البيهقي بجهالـة ابـن أكيمـة؛ لأنـه لم يرو عنه إلا الزهري!

وهذا ليس بشيء؛ فقد قال يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتأريخ» (٣/ ٣٧٩): «هـو من مشاهير التابعين بالمدينة»، وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجـرح والتعديـل» (١/ ٣٦٣): «صحيح الحديث، حديثه مقبول»، وقال يحيى بن معين؛ كما في «التهذيب» (٧/ ٢١٤): «كفاك قول الزهري: سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب... وهو ثقة»، ووثقه الإمام ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٤٢)، و«الصحيح» (٥/ ١٥٩ - «إحسان»)، وكذا الحافظ ابن حجر في «التقريب».

بل قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢١/ ٢٢- ٢٣): «الدليل على جلالته أنه كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب، وسعيد يصغي إلى حديثه عن أبي هريرة، وسعيد أجل أصحاب أبي هريرة، وإلى حديثه ذهب سعيد بن المسيب في القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه، وبه قال ابن شهاب، وذلك كله دليل واضح على جلالته عندهم وثقته، وبالله التوفيق» ا.هـ.

وقال الإمام الهمام ابن قيم الجوزية في "تهذيب سنن أبي داود" (١/ ٣٩٢) -متعقبًا البيهقي-: «وقال غيره: هذا التعليل ضعيف؛ فإن ابن أكيمة من التابعين، وقد حدث بهذا الحديث، ولم ينكره عليه أعلم الناس بأبي هريرة؛ وهو سعيد بن المسيب، ولا يعلم أحد قدح فيه، ولا جرحه بما يوجب ترك حديثه، ومثل هذا أقل درجات حديثه أن يكون حسنًا؛ كما قال الترمذي» ا.هـ.

وهو كما قال -رحمه الله-.

وأعله -أيضًا- بعض أهل العلم بأن قوله: «فانتهى الناس... إلخ» مدرج من قول الزهري، وهذا ليس بشيء عند التحقيق.

قال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «المشكاة» (١/ ٣٩١ - «هداية»): «وقد ادعى بعضهم أن قوله: «فانتهى الناس...» مدرج في الحديث، ليس من كلام أبي هريرة، وليس هناك ما يؤيد ذلك؛ بل قد رده العلامة ابن القيم في بحث له هام في «تهذيب السنن»=

«حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ»)، عَن ابنِ أُكَيمَةً (١) اللَّيثِيِّ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انصَرَفَ مِن صَلاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «هَلَ قَرَأَ مَعِي مِنكُم أَحَدٌ آنِفاً (٢٠)؟»، فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَم؛ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّه! قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَم؛ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّه! قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أَقُولُ: مَا لِسِي أُنَازَعُ القُرآنَ (٣)»؛ فَانتَهِى النَّاسُ عَنِ رَسُولُ اللَّهِ القِرَاءَةِ مَعَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ فِيمَا جَهَرَ (في رواية «مص»: «يجهر») فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ القِرَاءَةِ آمِنَ الصَّلُواتِ - «مص»، و«مح»، و«قع»، و«قع»،

=[(١/ ٣٩٢)]، فليراجعه من شاء اه.

وقال في «صحيح موارد الظمآن» (١/ ٢٣٤): «وقد اختلفت الروايات اختلافًا كثيرًا في هذا: هل هو من قول أبي هريرة، أو الزهري؟ والأول عليه الأكثر، وهو ظاهر رواية المؤلف الأولى -وهي رواية مالك هذه-، وهو الذي رجحه ابن القيم، ثم الشيخ أحمد شاكر [في تعليقه على «المسند» (١٢/ ٢٦٠-٢٦٥)]، ثم الكاتب في «صحيح أبي داود»» ا.هـ. وهو كما قال -رحمه الله-.

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٢٣٦): «والاختلاف في اسمه كثير، فقيل:

عمرو، وقيل: عامر، وقيل: عمارة، وقيل: عمر، وقيل: عمار.

وهو من بني ليث، من أنفسهم، يكنى أبا الوليد -فيما ذكر الواقدي-، وقال: توفي سنة إحدى ومئة، وهو ابن تسع وسبعين سنةُ ا.هـ.

(٢) قال التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٠٩): «وقوله ﷺ: «آنفًا» –بالمد والقصر-، وبالمد قيدناه؛ أي: قريبًا، أو الساعة.

وقيل: في أول الوقت كـ(نافيه)، وكله من الاستثناف والقرب» أ.هـ.

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «سنن الترمذي» (٢/ ١١٩): «أنازع -بفتح الزاي- بالبناء لما لم يسم فاعله، والقرآن: منصوب على أنه مفعول ثان.

وقال الخطابي في «المعالم» (١/ ٢٠٦): «معناه: أداخل في القراءة وأغالب عليها، وقـد تكون المنازعة بمعنى المشاركة والمناوبة، ومنه منازعة الناس في الندام».

وقال ابن الأثير في «النهاية»: «أي: أجاذب في قراءته، كـأنهم جهـروا بـالقراءة خلفه، فشغلوه»، وهذا بمعنى التثريب واللوم لمن فعل ذلك» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

و «قس»]، حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (في رواية «قس»: «مِنهُ»). السَّامين خَلفَ الإمام

٢٠٤ حدَّثني يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا الزُّهرِيُّ»)، عن سَعيد بن المُستَّب وَ[عَن - «قع»، و «قس»] أبي سَلَمة ابن عَبدِالرَّحَن؛ أَنَّهُمَا أَخبَرَاهُ عَن أبي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ:

﴿إِذَا أَمَّنَ الإِمَامُ؛ فَأَمِّنُوا (١٠)؛ فَإِنَّهُ مَن وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلائِكَةِ؛ غُفِرَ لَـهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبهِ».

[قَالَ مَالِكُ - «حد»]: قَالَ ابنُ شِهَابٍ: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «آمِينَ».

٢٠٥ - ٤٥ - وحدَّثني عن مالك، عن سُمَيٍّ -مولى أبِي بَكرٍ -، عن أبِي
 صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

۱۰۶- صحیح - روایة أبـي مصعـب الزهـري (۱/ ۹۷/ ۲۵۲)، والقعنـبي (۱۵۳- ۱۰۵)، وسوید بن سعید (۱۱۵/ ۱۲۵ و ۱۲۲ – ط البحرین، أو ۹۰/ ۹۰ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۲۰/ ۱۳۵)، وابن القاسم (۷۱/ ۱۸).

وأخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٢١٠/ ٧٢) عن عبداللَّه بن يوسـف ويحيـي بـن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(١) قال الباجي: «الأظهر عندنا: أن معنى «أمن الإمام»: قــال: آمـين، كمـا أن معنـى «فأمنوا»: قولوا: آمين، إلا أن يعدل عن هذا الظاهر بدليل».

٠٥٠-٥٥- صحيح - رواية أبي مصعب الزهــري (١/ ٩٧-٩٨/ ٢٥٣)، والقعنــي (ص١٥٤)، وابن القاسم (٤٤٣/ ٤٢٩).

وأخرجه البخاري في «صحيحـه» (٧٨٧ و٧٤٥) عـن عبداللُّـه بـن مسـلمة القعنـبي وعبداللُّه بن يوسف التنيسي، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في الصحيحه! (٧٦/٤١٠) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

"إِذَا قَالَ الإِمَامُ: ﴿غَيرِ المَعْضُوبِ عَلَيهِم وَلا الضَّالِينَ ﴾؛ فَقُولُوا: آمِينَ (١) ؛ فَإِنَّهُ مَن وَافَقَ قَولُهُ قَولَ المَلائِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبهِ ».

٢٠٦- ٢٠٦ وحدَّثني عن مالك، عَن أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعرَجِ، عَن أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعرَجِ، عَن أَبي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"إِذَا قَالَ أَحَدُكُم: آمِينَ، وَقَالَتِ اللَّائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَت إحدَاهُمَا الأَحْرَى (٢)؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبهِ ».

٧٠٧- ٤٧- وحدَّثني عن مالكِ، عَن سُمَيِّ -مولى أَبِي بَكرِ [بنِ عَبدِالرَّحْنِ - «حد»]-، عَن أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٥١/٤): «وقد بان في حديث (سمي) هذا: أن معنى التأمين: قول الرجل: (آمين) عند فراغه من قراءة فاتحة الكتاب، ومعنى آمين: الاستجابة؛ أي: اللَّهم استجب لنا، واسمع دعاءنا، واهدنا سبيل من أنعمت عليهم، ورضيت عنه.

وقيل: معناها: أشهد لله، وقيل معناها: كذلك فعل اللَّه.

وفيها لغتان: المد، والقصر» ا.هـ.

٢٠٦-٢٠٦ صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٩٨/ ٢٥٤)، والقعنبي (١/ ١٥٥)، وابن القاسم (٣٢٧/ ٣٢٧).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٨١): حدثنا عبداللَّه بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢١٠/ ٧٥) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي، عن أبي الزناد به.

(٢) أي: وافقت كلمة تأمين أحدكم كلمة تأمين الملائكة في السماء.

۱۰۷-۷۰۷ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۹۸-۹۹/ ۲۰۰)، والقعنبي (ص۱۵۸-۱۹۷)، وابن القاسم (۱۱۸/ ۱۳۷)، وسوید بسن سعید (۱۱۸/ ۱۹۷ - ط البحرین، أو ص ۹۰ - ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري (٧٩٦ و ٣٢٢٨)، ومسلم (٤٠٩) عن عبدالله بن يوسف، وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن يحيى، كلهم عن مالك به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى اللبثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

«إِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَن حَمِدَهُ؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ؛ فَإِنَّهُ مَن وَافَقَ قَولُهُ قَولَ المَلائِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ».

## ١٧- بابُ العَمل في الجُلُوس في الصَّلاةِ

٨٠٢- ٨٨- حدَّثني يحيى، عن مالك، عَـن (في روايـة «مـح»: «أَخبَرَنـا»)
 مُسلِم بنِ أبي مَريَمَ، عَن عَلِيِّ بن عَبدِالرَّحْن المُعَاويِّ (١)؛ أَنَّهُ قَالَ:

رَآنِي عَبدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ وَأَنَا أَعبَثُ بِالْحَصبَاء (٢) (في رواية «مع»، و«حد»: «بالحصى») فِي الصَّلاةِ، فَلَمَّا انصَرَفتُ نَهَانِي (٣)، وَقَالَ: اصنَع كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْنِ يَصنَعُ، [قَالَ - «قس»]: فَقُلتُ: [و - «مع»، و«قس»] كَيفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْنِ عَصنَعُ، وَقَالَ: «كَانَ [رَسُولُ اللَّهِ عَيْنِ - «مع»] إذَا جَلَسَ فِي الصَّلاةِ وَضَعَ كَفَّهُ اليُمنَى على فَخِذِهِ اليُمنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ الصَّلاةِ وَضَعَ كَفَّهُ اليُمنَى على فَخِذِهِ اليُمنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ

۲۰۸-۸۶- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۱/ ۶۹۶)، والقعنبي (۱/ ۲۲۸-۲۲۸)، والقعنبي (۲۷۱-۲۲۸/ ۲۷۱)، وسوید بن سعید (۱۷۱/ ۳۲۷ - ط البحرین، أو ۱۶۱/ ۱۰۹ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۲۷/ ۱۶۶)، وابن القاسم (۲٤۹/ ۱۹۶).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٨٠/ ١١٦): حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك به.

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٢٥٩)، والتلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٥١): «المعاوي: منسوب إلى بني معاوية في الأنصار»، زاد التلمساني: «حذفت الياء الأصلية؛ كراهة لاجتماع ثلاث ياءات».

(۲) صغار الحصى، قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ۷۸)، وأبو الوليد الوقشي في «الاقتضاب» (۱/ ۱۱۲) – وعنه التلمساني في «الاقتضاب» (۱/ ۱۱۲) - د.
 : «الحصباء: الحصا، ومنه المحصب مرمى الجمار» ا.هـ.

(٣) ولم يأمره بالإعادة؛ لأن ذلك -والله أعلم- كان منه يسيرًا لم يشغله عن صلاته، ولا عن إقامة شيء من حدودها، والعمل اليسير في الصلاة لا يفسدها؛ قالمه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٢٦٠).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

بِأُصبُعِهِ الَّتِي تَلِي الإِبهَامَ (١)، وَوَضَعَ كَفَّهُ (في رواية «مص»: «يده») اليُسرَى عَلَى فَخِذِهِ اليُسرَى»، وَقَالَ: هَكَذَا كَانَ يَفعَلُ.

٩٠١- ٤٩ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») عَبدِاللَّهِ ابن دِينَار:

أَنَّهُ سَمِعَ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ -وَ (في رواية «مح»: «عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ») صَلَّى إلى جَنبِهِ رَجُلَّ-، فَلَمَّا جَلَسَ فِي أَربَعِ تَربَّعَ، وَثَنَى رِجلَيهِ (٢)، فَلَمَّا انصَرَفَ عَبدُاللَّهِ [بنُ عُمرَ - «حد»، و«مص»، و«مح»، و«قع»]؛ عَابَ ذَلِكَ عَلَيهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّكَ تَفعَلُ هُ»)! فَقَالَ عَبدُاللَّهِ بنُ الرَّجُلُ: فَإِنَّكَ تَفعَلُ هُ»)! فَقَالَ عَبدُاللَّهِ بنُ عُمرَ: فَإِنَّكَ تَفعَلُ هُ»)! فَقَالَ عَبدُاللَّهِ بنُ عُمرَ: فَإِنَّكَ تَفعَلُ هُ») أَشْتَكِي (٣).

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣١٤/ ٢٠٢٢) من طريق معن ابن عيسى، عن مالك به.

قلت: هذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ١٩٣/ ٣٠٤١) عن أيوب، عن نافع، عن ابـن عمر بنحوه.

وسنده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) قال الباجي: «التربع ضربان؛ أحدهما: أن يخالف بين رجليه، فيضع رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى، ورجله اليسرى تحت ركبته اليمنى، والشاني: أن يتربع ويثني رجليه في جانب واحد، فتكون رجله اليسرى تحت فخذه وساقه اليمنى، ويثني رجله اليمنى فتكون عند اليته اليمنى، ويشبه أن تكون هذه التي عابها».

(٣) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٢٦٣): «فيه دليل على أن من لم يقدر على الإنيان
 بسنة الصلاة -أو فريضتها- جاء بما يقدر عليه مما لا يباينها، والله لا يكلف نفسًا إلا وسعها» ا.هـ.

<sup>(</sup>١) هي السبابة، قال الباجي: «فيه: أن معنى الإشارة: دفع السهو، وقمع الشيطان الذي يوسوس، وقيل: إن الإشارة -هنا- معناها: التوحيد».

۲۰۹–۶۹ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۹۲/ ۹۹۲)، والقعنبي (۲۲۹/ ۲۷۳)، وسويد بن سعيد (۱۲۱/ ۳۲۹ -ط البحريــن، أو ۱۲۰/۱٤۲ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۷۰/ ۱۵۱).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

• ٢١٠ • ٥ - وحدَّثني عن مالكِ، عَن (في رواية «مص»: «أَحبَرَنِي») صَدَقَةَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ المُغِيرَةِ بنِ حَكِيمٍ:

أَنَّهُ رَأَى عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ يَرجِعُ فِي (في رواية «مص»، و«قع»: «من») سَجدَتَين فِي (في رواية «مص»، و«قع»: «من») الصَّلاةِ على صُدُور قَدَمَيهِ، فَلَمَّا انصَرَفَ؛ ذَكرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَيسَت سُنَّةَ الصَّلاةِ (١١)، وَإِنَّمَا أَفعَلُ هَذَا مِن أَجلِ أَنَّي أَشتَكِي (في رواية «مح»: «قَالَ: رَأَيتُ ابنَ عُمَـرَ يَجلِسُ عَلَى عَقِبَيهِ بَينَ السَّجدَتَين فِي الصَّلاةِ، فَذَكرتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا فَعَلتُهُ مِنذُ اسْتَكيتُ»).

٢١١ - ٥١ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا»)
 عَبدِالرَّحَنِ بنِ القَاسِمِ [بنِ مُحمَّدِ بنِ أَبي بَكرٍ الصَّدِّيقِ - «قس»]، عَن عَبدِاللَّهِ بن عَبدِاللَّهِ بن عُمَر؛ أَنَّهُ أَخبَرَهُ:

أَنَّهُ كَانَ يَرَى عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ (في رواية «مح»: «أَباهُ») يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلاةِ

۲۱۰-۵۰-موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۹۲/ ۹۹۸)،
 والقعنبي (۲۲۹/ ۲۷۶)، ومحمد بن الحسن (۷۰/ ۱۵۳).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ١٩٤/ ٣٠٤٤) عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

(١) انظر -لزامًا-: «الاستذكار» (٤/ ٢٧١ - ٢٧٢).

۱۱۱-۱۰- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۲/ ۱۹۷)، والقعنبي (۲/ ۱۹۲/ ۲۹۰)، والقعنبي (۲۲-۲۳۰/ ۲۷۰)، وسوید بن سعید (۱۷۷/ ۳۳۰ – ط البحرین، أو ص ۱۶۲ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۷۰/ ۱۵۲)، وابن القاسم (۳۹۷/ ۳۸۳).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٢٧): حدثنا عبداللَّه بن مسلمة القعنبي، عن مالك به.

(٢) وقع في مطبوع رواية ابن القاسم: "عبيد الله» -بالتصغير-! وهــو وهــم لا شـك فيه، والصواب: «عبدالله» -مكبرًا-، قال الحافظ (١/ ٣٠٦): «وهو تابعي ثقة، سمــي باســم أبيه، وكنى بكنيته» ا.هـ.

<sup>(</sup>نس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

إِذَا جَلَسَ، [قَالَ - «مح»، و«قس»]: فَفَعَلتُهُ وَأَنَا -يَومَئِ إِ - حَدِيثُ (١) السِّنُ، فَنَهَانِي عَبدُ اللَّهِ [بنُ عُمرَ - «مص»، و«قع»، و«قس»، و«حد»] (في رواية «مح»: «أبي»)، وقَالَ: [إِنَّهَا لَيسَت بِسُنَّةِ الصَّلاةِ - «مح»]؛ إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلاةِ أَن تَنصِبَ رِجلَكَ اليسرَى، فَقُلتُ لَهُ: فَإِنَّكَ (في رواية تنصِبَ رِجلَكَ اليُسرَى، فَقُلتُ لَهُ: فَإِنَّكَ (في رواية «مص»: «رجلي») لا «مص»: «إِنَّك») تَفعَلُ ذَلِك، فَقَالَ: إِنَّ رِجلَيَّ (في رواية «مص»: «رجلي») لا تَحمِلانِي.

٢١٢- ٥٢- وحدَّثني يحيى، عن مالك، عن يحيى بن سَعِيدٍ:

أَنَّ القَاسِمَ بِنَ مُحَمَّدٍ أَرَاهُمُ الجُلُوسَ فِي التَّشَهُدِ [في الصَّلاةِ - «مص»، و «حد»]؛ فَنَصَبَ رِجلَهُ اليُمنَى، وَثَنَى رِجلَهُ اليُسرَى»، وَجَلَسَ على وَركِهِ الأيسرِ (في رواية «مص»، و «حد»: «اليسرى»)، وَلَم يَجلِس على قَدَمِهِ (في رواية «مص»، و «حد»: «قدميه»)، ثُمَّ قَالَ: أَرَانِي هَذَا عَبدُاللَّهِ بِنُ عَبدِاللَّهِ بِنِ عُمَرَ (في رواية «مص»، و «حد»: «أراني هذا عبداللَّه بن عمر»)، وحدَّثني أَنَّ أَباهُ كَانَ يَفعَلُ ذَلِكَ.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>۱) قبال أبو الوليد الوقشي في «التعليق على الموطأ» (۱/ ۱۲۹) - ونقله عنه التلمساني في «الاقتضاب» (۱/ ۱۱۳) -: «هو الصواب بالياء على مثال ظريف، فإذا لم يذكروا السن؛ قالوا: حدث» ا.ه.

۱۹۱۲-۰۲- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۱/ ۹۹۵)، والقعنبي (۲/ ۲۷۲)، وسويد بن سعيد (۱۷۱/ ۳۲۸ - ط البحرين، أو ص ۱۶۱ - ۱٤۲ - ط دار الغرب).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٥٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ٢٠٣)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/ ٢٠٣)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢٠٧)، وأبو اليمن الكندي في «عوالي مالك» (٣٤٢ – ٣٤٣/ ٢٦) من طرق عن مالك به.

<sup>(</sup>يجيى) = يحيى الليثي (مص) = ابو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

### ١٣- بابُ التَّشَهُّدِ في الصَّلاةِ

٣١٦- ٥٣ - حدَّنني يحيى، عن مالك، عَن ابن شِهَاب [الزُّهرِيِّ - «مح»]، عَن عُروةَ بن الزُّبير، عَن عَبدِالرَّحَن بنِ عَبدِ القَارِيِّ:

أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «حد»] وَهُوَ على المِنبَرِ [وَهُوَ حلى المِنبَر [وَهُوَ - «قع»] يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشَهُدَ-، يَقُولُ: قُولُوا: التَّحِيَّاتُ<sup>(١)</sup> لِلَّهِ، الطَّيْبَاتُ<sup>(١)</sup>....

۳۱۷-۳۰- موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۳/ ۱۹۹)، والقعنبي (۲۸ / ۲۳۷)، وسوید بن سعید (۱۷۷/ ۳۳۱ - ط البحرین، أو ص ۱۶۲ - ۱۲۳ / ۱۲۱ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۱۸/ ۱۶۲).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٢٢٥/ ٢٧٥ - ترتيبه)، و «الرسالة» (٢٦٨/ ٢٧٥)، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» (٢١٤/ ٤٠٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٦١)، والحاكم (١/ ٢٦٥ - ٢٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٤٤)، و «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٣ - ٣٤/ ٨٩٠)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ١٦٥ - ١٦٥) من طرق عن مالك به.

وأخرجه عبداللَّه بـن وهـب في «الموطـأ» (٢١٤/ ٤٠٩)، وعبدالـرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٠٢/ ٣٠٦)، وابن أبي شـيبة في «المصنف» (١/ ٢٩٣)، والإمـام أحمـد في «العلـل» (٣/ ٣٩١)، والطحاوي (١/ ٢٦١)، والبيهقي (٢/ ١٤٤) من طرق عن الزهري به.

قال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٤٢٢): «وهذا إسناد صحيح».

وقال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «صفة صلاة النبي» (ص ١٤٥): «إسناده صحيح».

- (١) جمع تحية؛ ومعناها: السلام، أو البقاء، أو العظمة، أو السلامة من الأفات والنقص، أو الملك، ومعنى «التحيات لله»؛ أي: أنواع الثناء والتعظيم له.
  - (٢) هي صالح الأعمال التي يزكو لصاحبها الثواب في الآخرة.
- (٣) أي: ما طاب من القول، وحسن أن يثنى به على الله، دون ما لا يليق بصفاته مما كان الملوك يحيون به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

الصَّلُوَاتُ (١) لِلَّهِ، السَّلامُ عَلَيكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحَمَةُ اللَّهِ (٢) وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَينَ وَيَمَا النَّبِيُّ وَرَحَمَةُ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَلَينَا وَعلى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبَدُهُ وَرَسُولُهُ (٣).

# ٢١٤ - ٥٤ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نَافِعٍ:

(١) هي الخمس، أو ما هو أعم من الفرائض والنوافل، في كــل شــريعة، أو العبــادات كلها، أو الدعـوات، أو الرحمة.

وقيل: التحيات: العبادات القولية، والطيبات: الصدقات المالية، والصلوات: العبادات لفعلة.

(٢) فسر الرحمة بالإحسان.

(٣) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٢٧٤): «ومعلوم أنه -أي: أثر عمر هـذا- لا يقال بالرأي، ولو كان رأيًا؛ لم يكن ذلك القول من الذكر أولى من غيره من سائر الذكر، والله أعلم.

ولما علم مالك أن التشهد لا يكون إلا توقيفًا عن النبي -عليه السلام-؛ اختمار تشهد عمر؛ لأنه كان يعلمه للناس وهو على المنبر، من غير نكير عليه من أحد من الصحابة، وكانوا متوافرين في زمانه.

وفي تسليمهم له ذلك -مع اختلاف رواياتهم عـن النبي -عليـه الســلام- في ذلـك-دليل على الإباحة والتوسعة فيما جاء عنه من ذلك -عليه السلام-» ا.هـ.

. ۱۱۶–۱۰۶ موقوف صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۳/ ۲۰۰۰)، والقعنبي (۲۸ / ۲۳۲ – ط البحرین، أو ص ۱۶۳ –ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۲۸/ ۱۶۷).

وأخرجه ابسن المندر في «الأوسط» (٣/ ٢١٠/٢)، والشافعي في «الأم» (٧/ ٢٤٩)، والشافعي في «الأم» (٧/ ٢٤٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ١٤٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٥ – ٣٦/ ٨٩٥ و ٨٩٦)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ١٧٠ – ١٧١) من طرق عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين.

قال الحافظ: «هذا موقوف صحيح».

وأخرجه عبدالوزاق (٣٠٧٣) عن ابن جريج، عن نافع به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبداللَّه بن مسلمة القعنبي

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ (في رواية «مح»: «عَـنِ ابـنِ عُمَـرَ أَنَّـهُ») كَـانَ يَتَشَـهَّدُ، فَيَقُولُ:

بِسمِ اللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، الزَّاكِيَاتُ لِلَّهِ، السَّلامُ على (في رواية «حد»، و«مح»: «عَلَيكَ أَيُهَا») النَّبِيِّ وَرَحَمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَينَا وَعلى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، [و - «مح»] شَهِدتُ أَن لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، شَهِدتُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهُ.

يَقُولُ هَذَا فِي الرَّكَعَتَينِ الْأُولَيِينِ، وَيَدَعُو إِذَا قَضَى تَشَهَّدَهُ [بِمَا بَدَا لَـهُ - «مص»، و«مح»، و«حد»، و«قع»]، فَإِذَا جَلَسَ فِي آخِر صَلاتِهِ؛ تَشَهَّدَ كَذَلِـكَ - أيضًا -، إِلاَّ أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّشَهُّدَ، ثُمَّ يَدعُو بِمَا بَدَا لَهُ، فَإِذَا قَضَى تَشَهُّدَهُ، وَأَرَادَ أَن يُسَلِّمَ؛ قَالَ: السَّلامُ على النَّبِيِّ وَرَحَمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَينا وَعَلَى عَبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلامُ عَلَيكُم عَن (في رواية «مص»: «على») يَمِينِهِ، ثُمَّ يَرُدُ على الإِمَام، فَإِن سَلَّمَ عَلَيهِ أَحَدٌ عَن يَسَارِهِ؛ رَدَّ عَلَيهِ.

٢١٥ - ٥٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في روايـة «مـــــ»: «حَدَّثَنَــا»)
 عَبدِالرَّحَن بن القَاسِم، عَن أَبيهِ، عَن عَائِشَةَ -زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ:

أَنَّهَا كَانَت (في رواية «قع»: «عن عائشةَ زوجِ النَّبِيِّ ﷺ كمانت») تَقُولُ -إِذَا

١٥٠١ - ٥٠٥ - موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (١/ ١٩٤/ ٥٠١)،
 والقعنبي (٢٣١/ ٢٧٩)، وسوید بن سعید (١٧٨/ ٣٣٣ - ط البحرین، أو ١٦٢ / ١٦٢ - ط
 دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٦٨/ ١٤٥).

وأخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٩٧٨/٣٣٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ١٦٩)، والجافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ١٦٩-١٧٠) من طرق عن مالك به. قال الحافظ: «هذا موقوف صحيح».

وأخرجه أبو بكر الشافعي (٩٧٩) -ومن طريقه الحافظ (٢/ ١٧٠)- من طريق عبيداللَّه بن عمر، عن عبدالرحمن به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

تَشْهَدَت (في رواية «حد»: «في التشهد»)-:

التَّحِيَّاتُ، الطَّيْبَاتُ، الصَّلَوَاتُ الزَّاكِيَاتُ لِلَّهِ، أَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَ[أَشْهَدُ - «مح»] أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحَمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عَبِادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلامُ عَلَيْكُم.

٧١٦ - ٥٦ - وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ الأنصَارِيِّ، عَنِ القَاسِم بنِ مُحَمَّدٍ؛ أَنَّهُ أَخبَرَهُ:

أَنَّ عَائِشَةً -زُوجَ النَّبِيِّ ﷺ- كَانَت تَقُولُ إِذَا تَشَهَّدَت:

التَّحِيَّاتُ، الطَّيْبَاتُ، الصَّلَوَاتُ الزَّاكِيَاتُ لِلَّهِ، أَشْهَدُ أَن لا إِلَـهَ إِلاَّ اللَّه وَحَدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُ اللَّهِ (في رواية «قع»: «عبده») وَرَسُولُهُ، السَّلامُ عَلَيكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَينا وَعلى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلامُ عَلَيكُم.

٢١٧- وحدَّثني عن مالكٍ:

٢١٦-٥<mark>٦- موقوف صحيح -</mark> رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ١٩٤/ ٥٠٢)، والقعنبي (٢٣٠/ ٢٧٦).

وأخرجـه أبـو بكـر الشـافعي في «الغيلانيـات» (٣٢٩ – ٣٣٠/ ٩٧٥)، والبيهةــي في «الكبرى» (٢/ ١٤٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٥/ ٨٩٢ و٨٩٣)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ١٦٨ – ١٦٩) من طرق عن مالك به.

قال الحافظ: «هذا موقوف صحيح».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٩٣)، والطحاوي (١/ ٢٦٢) من طريقين آخرين، عن يحيى بن سعيد به.

۲۱۷- مقطموع صحیم - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۶/ ۰۳)، والقعني (۲/ ۲۲۰)، وسوید بن سعید (۱۷۸- ۱۷۹/ ۳۳۶ - ط البحرین، أو ص۱٤۶ - ط دار الغرب).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَنَّهُ سَأَلَ ابنَ شِهَابٍ وَنَافِعًا -مولى [عَبدِاللَّهِ - «مص»، و«حد»] ابنِ عُمَرَ-، عَن رَجُل دَخُلَ مَعَ الإِمَامِ فِي الصَّلاةِ، وَقَد سَبَقَهُ الإِمَامُ بِرَكعَةٍ: أَيَتَشَهَّدُ مَعَهُ فِي الرَّكعَتينِ وَالْأَربَعِ، وَإِن كَانَ ذَلِكَ لَهُ وِترًا؟ فَقَالاً: [نَعَم - «مص»، و«حد»، و«قع»] لِيَتَشَهَّدُ مَعَهُ.

قَالَ مالكٌ: وَهُوَ (فِي رواية «مص»، و«حد»، و«قع»: «وذلك») الأمرُ عِندُنَا.

٢١٨ - ٥٧ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عن مُحَمَّدِ بنِ عَمرو بنِ عَلَمَة، عَن مُلِيح بن عَبدِاللَّهِ السَّعدِيِّ، عَن أبي هُرَيرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ:

الَّذِي يَرفَعُ رَأْسَهُ وَيَخفِضُهُ قَبلَ الإِمَامِ؛ فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيطَانُ (''. قَالَ مالكٌ ('' -فِيمَن سَسهَا، فَرَفَعَ رَأْسَـهُ قَبـلَ الإِمَـامِ فِـي رُكُوعٍ -أَو

۱۱۸ - ۷۷ – **موقوف ضعیف** – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۰/ ٤٩٢)، والقعنبي (۲۲۲/ ۲۷۰)، وسوید بن سعید (۱۷۰/ ۳۲۰ –ط البحرین، أو ۱۵۸/۱٤۰ –ط دار الغرب).

وأخرجه ابسن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (١٧٧/ ١١٠) من طريق عبدالرحمن بن القاسم: نا مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٧٣ – ٣٧٤/ ٣٧٥٣) عن ابــن عيينــة، عــن محمد بن عمرو به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة مليح بن عبدالله السعدي، وقـــد روي مرفوعًــا؛ ولا يصح.

(تنبيه): فات الحافظ ابن حجر -رحمه الله- أن يترجم لـ (مليح) هذا في كتابه «تعجيل المنفعة» مع أنه على شرطه؛ فليستدرك.

(١) قال الباجي: «معناه: الوعيد لمن فعل ذلك، وإخبار أن ذلك من فعل الشيطان به، وأن انقياده له، وطاعته إياه في المبادرة بالخفض والرفع قبل إمامه، انقياد من كانت ناصيته بيده، والناصية: شعر مقدم الرأس».

(۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۰/ ۶۹۳)، والقعنبي (ص ۲۲۷)، وسويد بن
 سعيد (ص ۱۷۰ –ط البحرين، أو ص ۱٤۰ –ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = صويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

سُجُودٍ-: إِنَّ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ أَن يَرجعَ رَاكِعًا -أَو سَاجِدًا-، وَلا [يَقِفُ - «قع»، و«مص»، و«حد»] يَنتَظِرُ الإِمَامَ، وَذَلِكَ خَطَأٌ مِمَّن فَعَلَـهُ؛ لأنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤتَّمَّ بِهِ؛ فَلا تَختَلِفُوا عَلَيهِ».

وَقَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: الَّذِي يَرفَعُ رَأْسَهُ وَيَخفِضُهُ قَبلَ الْإِمَامِ؛ فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بيَدِ شَيطَانِ.

# أما يَفعَلُ من سلَّمَ مِن ركعتين سَاهِيًا (في رواية «مص»، و«قع»: «بابُ التسليم في الصلاة مِنَ السَّهو»)

٢١٩ - ٥٨ - حَدَّنَنِي يَحيَى، عن مالك، عَن أَيُّوبَ بنِ أَبِي تَمِيمَةُ السَّختِيَانِيِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَن أَبِي هُرَيرَةً:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انصَرَفَ مِنَ اثنتَين، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَين: أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ أَم نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَـدَقَ ذُو اليَدَينِ؟»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَم، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكَعَتَين (في رواية اليَدَينِ؟»، و«قع»: «اثنتين») أُخرَينِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ -أو أطولَ-، ثُمَّ رَفَع، ثُمَّ كَبَرَ، فَسَجَدَ مِثلَ سُجُودِهِ -أو أطولَ-، ثُمَّ رَفَع، ثُمَّ كَبَرَ، فَسَجَدَ مِثلَ سُجُودِهِ -أو أطولَ-، ثُمَّ رَفَع.

• ٢٢- ٥٩ - وحدَّثني عن مالكٍ، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») دَاوُدَ بنِ

۲۱۹ – ۱۹۰ – صحيح – روايــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۱۸۱/ ٤٧٠)، والقعنــي (۲/ ۱۸۱/ ۲۰۲). (۲۱۸ – ۲۱۸)

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧١٤ و١٢٢٨ و٧٢٥) من طرق عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٧٣/ ٩٧ و٩٨) من طريق سفيان بن عيينة وحماد بـن زيد، عن أيوب به.

٢٢٠-٥٩- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨١-١٨٢/ ٧١)،=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

الحُصَينِ، عَن أَبِي سُفيَانَ –مولى ابنِ أَبِي أَحَمَدَ–؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعتُ أَبَـا هُرَيـرَةَ يَقُولُ (فَي رواية (مح»: «عَن أبي هُرَيرَةَ قَالَ»):

صَلَّاةَ العَصرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَينِ، فَقَامَ ذُو اليَدَينِ فَقَالَ: أَقَصُرَتِ (٢) الصَّلَاةُ يَا صَلاةَ العَصرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَينِ، فَقَامَ ذُو اليَدَينِ فَقَالَ: أَقَصُرَت (٢) الصَّلاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ: «كُلُّ ذَلِكَ لَم يَكُن (٣)»، فَقَالَ: وَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ النَّاسِ، فَقَالَ: قَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ على النَّاسِ، فَقَالَ: وَكُلْ ذَلِكَ لَم يَكُن (٣)»، فَقَالَ: قَد كَانَ بَعضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ على النَّاسِ، فَقَالَ: (أَصَدَقَ ذُو اليَدَينِ؟»، فَقَالُوا: نَعَم، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ، فَأَتَمَّ مَا بَقِي مِنَ الصَّلاةِ (في رواية «حد»: «صلاته»)، [ثُمَّ سَلَّمَ – «مح»]، ثُمَّ سَجَدَ سَجدَتَينِ بَعدَ التَّسلِيم (في رواية «قس»: «السَّلام»)، وَهُو جَالِسٌ.

٣٠١ - ٦٠ - وحدَّثني عن مالك، عَن ابنِ شِهَابٍ، عَـن أَبِي بَكـرِ بنِ

٢٢١-٦٠- صحيح لغـــــيره - رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ١٨٢/ ٤٧٢)،=

<sup>=</sup>والقعنبي (۲۱۸/ ۲۵۷)، وابن القاسم (۲۱۰/ ۱۵۹)، وسوید بن سعید (۱٦٩/ ۳۰۹ ط البحرین، أو ص ۱۳۶ – ۱۳۰ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۲۰– ۲۲/ ۱۳۷).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٣/ ٩٩) عن قتيبة بن سعيد، عن مالك به.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٣٦): «قد ذكر مالك في «موطئه»، عن داود بن الحصين... عن أبي هريرة يقول: صلى لنا رسول الله .... الخ؟ هكذا حدث به في «الموطأ» عنه: ابن القاسم، وابن وهب، وابن بكير، والقعنبي، والشافعي، وقتيبة بن سعيد، ولم يقل يحيى -وطائفة معه- في حديث داود بن الحصين: صلى لنا رسول الله، وإنما قال: صلى رسول الله» ا.هـ.

<sup>(</sup>۲) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ۷۹)، وأبو الوليد الوقشي في «التعليق على الموطأ» (۱/ ۱۱۰-۱۱۸)-: «الموطأ» (۱/ ۱۱۰-۱۱۸)-: «الصواب تخفيف الصاد، قال الله -سبحانه-: ﴿أَنْ تقصروا مِنْ الصلاة﴾ [النساء: ۱۰۱]، ولا وجه للتشديد -ههنا-؛ لأنه ليس في التكثير -ههنا- موضع» ا.هـ.

 <sup>(</sup>٣) أي: لم أنس ولم تقصر، قال أصحاب المعاني: «كل» إذا تقدم على النفي، كان نافياً
 لكل فرد، لا للمجموع.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

=والقعنبي (۲۱۸ – ۲۱۹/ ۲۰۸)، وسوید بن سعید (۱۲۹/ ۳۱۰ – ط البحریسن، أو ۱۳۵/ ۱۵۰ –ط دار الغرب).

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٢٦/ ١٠٤٧)، والشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٨٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٨٥/ ١٥٩) من طرق عن مالك به.

وأخرجه عبدالسرزاق في «المصنسف» (۲/ ۲۹۷/ ۳٤٤۲)، وأبسو داود (۱/ ۲٦٦/ ۱۱۵۳)، وأبسو داود (۱/ ۲٦٦/ ۱۱۵۳)، وابسن خزيمة في «المجتبى» (۳/ ۲۰۱۸)، وابسن خزيمة في «صحيحه» (۲/ ۲۲۱/ ۱۰٤۸) من طرق عن الزهري به.

قلت: سنده ضعيف؛ لإرساله، وبه أعله ابن خزيمة.

لكن رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٢٩٦- ٢٩٧/ ٣٤٤١) -ومن طريقه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٤٤)، و«الكبرى» (١/ ٣٦٦/ ١١٥٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١١٦٦/ ١٠٤١)-، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن أبي هريرة به موصولاً.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٤)، و«الكبرى» (١/ ٣٦٥– ٣٦٦/ ١١٥٢) من طريق يونس بن يزيد، عن الزهرى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وأخرجه أبو داود (۱۰۱۳)، والنسائي في «المجتبى» (۳/ ۲۰)، و«الكبرى» (۱۱۵٤) من طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

ورواه ابن خزيمة (١٠٤١) من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بـن المسيب، وأبي سلمة بن عبدالرحمن وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة مرسلاً.

ورواه الزبيدي عن الزهري، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عـن النبي ﷺ، مثل رواية «الموطأ»؛ قاله أبو داود (١/ ٢٦٦).

قال الحافظ العلائي في «نظم الفرائد» (ص ٧٧- ٧٧): «فهذه الروايات كلها تـدل على اضطراب عظيم من الزهري في هذا الحديث، وعلى أنه لم يتقن حفظه.

قال ابن عبدالبر [في «التمهيد» (١/ ٣٦٦)]: «لا أعلم أحداً من أهل العلم بالحديث، المصنفين فيه، عوَّل على حديث ابن شهاب في قصة ذي اليدين، وكلهم تركه؛ لاضطرابه فيه، وأنه لم يقم إسنادًا ولا متناً (وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن)، والغلط لا يسلم منه أحد، والكمال ليس لمخلوق، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك؛ إلا قول النبي على الهد.

<sup>(</sup>يميى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

سُلَيمَانَ بن أبي حَثمَةً، قَالَ:

بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَ بِن مِن إِحدَى صَلاتَي النَّهَارِ الظُّهرِ أَوِ العَصرِ -، فَسَلَّمَ مِنَ ائتَيَنِ (١)، فَقَالَ لَهُ ذُو الشِّمَالَينِ (٢) [رَجُلِّ مِن بَنِي زُهرَةَ بِنِ كِلابٍ - «مص»، و«حد»، و«قع»]: أَقُصِرَتِ الصَّلاةُ، وَمَا نَسِيتُ!»، اللَّهِ أَم نَسِيتَ؟! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قُصِرَتِ الصَّلاةُ، وَمَا نَسِيتُ!»، فَقَالَ ذُو الشِّمَالَينِ: قَد كَانَ بَعضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ذُو الشِّمَالَينِ: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَينِ؟»، فَقَالُوا: نَعَم يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَتَمَ رَسُولُ اللَّهِ! فَأَتَمَ رَسُولُ اللَّهِ! فَأَتَمَ رَسُولُ اللَّهِ! فَأَتَمَ مَن الصَّلاةِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

وقال شيخنا- رحمه الله- في تعليقه على «ابن خزيمة»: «فيه اضطراب شديد»، ومع ذلك صححه في «صحيح سنن أبي داود» (٨٨٩)، و«صحيح سنن النسائي» (١١٧١ و١١٧٣).

لكن يشهد لمه في الجملة الحديث السابق، ويصح بمه عدا قوله: «ذو الشمالين»، والصواب: «ذو اليدين»، وقوله هذا ليس بحجة؛ لأنه قد تبين غلطه في ذلك؛ قاله ابن عبدالبر.

وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٨٦): «وفي متن هـــذا الحديث تقصــير من وجهين:

إحداهما: في ذكر ذي الشمالين، وإنما هو ذي اليدين، ذو الشمالين تقدم موته فيمن قتل ببدر، وذو اليدين بقي بعد النبي ﷺ فيما يقال.

الآخر: في ترك ذكر سجدتي السهو فيه.

وكان الزهري لا يحفظهما في حديثهم، وكان قد بلغه ذلك من وجه آخر» ا.هـ. وقال (٢/ ١٨٧): «ومن قال فيه: ذو الشمالين؛ فقد وهم، والله أعلم» ا.هـ.

(١) أي: من ركعتين.

(۲) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣١١): «وليس يأتي ذكر ذي الشمالين في
 هذا الحديث؛ إلا عن ابن شهاب، ولم يتابع عليه، والله أعلم.

وسائر الآثار إنما فيها: ذو اليدين، ليس فيها ذو الشمالين» ا.هـ.

<sup>=</sup> قلت: وهو كما قال -رحمه الله-.

<sup>(</sup>نس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٣٢٢ - ٦١ - وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَاب، عَن (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «أَنَّهُ قَالَ: أَخبَرَنِي») سَعِيدِ بنِ الْسَيَّب، وَعَن أَبِي سَلَمَةَ ابن عَبدِالرَّحَن مِثلَ ذَلِكَ.

قَالَ مالكُ (١): كُلُّ سَهو كَانَ نُقصَانًا (في رواية «حد»: «بنقصان») مِنَ الصَّلاةِ؛ فَإِنَّ سُجُودَهُ قَبلَ السَّلامِ (في رواية «حد»، و«قع»، و«قس»: «التسليم»)، وكُلُّ سَهو كَانَ زِيَادَةً فِي الصَّلاةِ؛ فَإِنَّ سُجُودَهُ بَعدَ السَّلامِ (في رواية «حد»، و«قع»، و«قس»: «التسليم»).

١٦ - بابُ إِتمام المُصلِّي ما ذَكرَ إِذَا (في رواية «حد»: «باب ما يفعل من»، وفي رواية «قَع»: «باب إتمام الصلاة إذا ذكر أو») شَكَّ في صلاتِهِ

٣٢٣- ٢٢- حدَّثني يحيى، عن مالك، عَـن (في روايـة «مـح»: «حَدَّثَنَـا»)

۱۹۲۲- صحیح ثغیره - روایة أبي مصعب الزهري (۱/۱۸۳/۱۵)، والقعنبي (۲۱۹/ ۲۵۹)، وسوید بن سعید (۱۱/۱۷۰ -ط البحرین، أو ص ۱۳۵ -ط دار الغرب).

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٢٦- ١٢٧/ ١٠٥٠)، والشافعي في «كتـاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (٢/ ١٨٦)، والبيهقي في «معرفة السنن والأثـار» (٢/ ١٨٦) مـن طرق عن مالك به.

وسنده ضعيف؛ لإرساله، وقد تقدم تخريجه -آنفًا-.

(۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۳/ ٤٧٤)، والقعنبي (ص ۲۲۰)، وسويد بن
 سعيد (ص ۱۷۰ – ط البحرين، أو ص ۱۳۵ –ط دار الغرب).

۱۲۳-۲۲۳ صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۳/ ٤٧٥)، والقعنبي (۱/ ۱۸۳/ ۱۸۳۰) والقعنبي (۲۲/ ۲۲۰)، وسوید بن سعید (۱۷۰/ ۳۱۲ -ط البحریس، أو ۱۳۱/ ۱۵۱ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۲٦/ ۱۳۸).

وأخرجه أبو داود (١/ ٢٦٩ - ٢٧٠/ ٢٧٠١)، وعبدالرزاق في «الأمسالي» (٩٣/ ١٩٤)، و«المصنف» (٢/ ٣٠٥) - (٤٥٣)، و«المصنف» (٢/ ١٣٢)، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» (١٣٢/ ٤٥٣) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٣٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٣١)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٦٢ - ١٦٢/ ١١٢٨)، و«الخلافيات» (ج٢/ =

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

زَيدِ بنِ أَسلمَ، عَن عَطَاء بنِ يَسَارِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِذًا شَكَ (١) أَحَدُكُم فِي صَلاتِهِ، فَلَم يَدرِ (في رواية «مص»، و«مح»: «فلا

ق 77/ ب - ق 77/ أ)-، والشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (٢/ ١٦٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٣٣)، وأبو اليمن الكندي في «عوالي مالك» (٢/ ٣٤٢)، وأبو اليمن طرق عن مالك به.

وأخرجه أبو داود (١/ ٢٧٠/ ٢٧٠)، وعبدالله بن وهب في «الموطا» (١٣٢/ ٢٥٣) و وأخرجه أبو داود (١/ ٢٧٠)، وعبدالله بن وهب في «الموطا» (٢/ ٤٥٣) و معرفة السنن والآثار» (٢/ ٤٥٣) و معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٦٢ – ١٦٣) ١٦٨ / ١٦٠)، و «الخلافيات» (ج٢/ ق٢٦/ ب- ق٣٦/ أ) -من طريق يعقوب بن عبدالرحمن القاري، وحفص بن ميسرة، وداود بن قيس، كلهم عن زيد بن أسلم به مرسلاً.

قال البغوي: «هكذا رواه مالك مرسلاً».

قلت: لم يتفرد به مالك مرسلاً، بل تابعه جمع من الثقات؛ لكن رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (٥٧١)، وغيره كثير، من طرق عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري به متصلاً.

قال البغوي: «ورواه سليمان بن بلال، وابن عجلان وغيرهما، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ، وهـو حديث صحيح، أخرجه مسلم...» ا.هـ.

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/ ٢١): «هذا الحديث -وإن كان الصحيح فيـه عـن مالك الإرسال-؛ فإنه متصل من وجوه ثابتة من حديث من تقبل زيادته» ا.هــ.

وقال (٥/ ١٩): «الحديث متصل بسند صحيح، ولا يضره تقصير من قصر بـه؛ لأن الذين وصلوه حفاظ، مقبولة زيادتهم» ا.هـ.

ونقل (٥/ ٢٥) عن الأثرم، أنه قال: «سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبي سعيد في السهو، قلت: إنهم يختلفون في إسناده، قال: إنما قصر به مالك، وقد أسنده عدة؛ منهم: ابن عجلان، وعبدالعزيز بن أبي سلمة»، ونحوه في «الاستذكار» (٤/ ٣٤٩ - ٣٥٠).

وقال البزار: «الحديث صحيح وإن كان مالك أرسله».

وقال المازري: «إرسال مالك للحديث غير قادح».

وانظر: «نظم الفرائد» (ص ۳۰۹).

انظر -لزامًا- «الاستذكار» (٤/ ٣٥١ - ٣٥٢).

يدري») كَم صَلَّى: أَثَلاثُا، أَم أَربَعًا؟ فَليُصَلِّي (١) (في رواية «مص»، و«مح»، و«مح»، و«قع»، و«حد»: «فيليصلُ») رَكعَةً، وَليَسجُد (في رواية «مص»، و«مح»: «ويسجد») سَجدَتَينِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبلَ التَّسلِيمِ، فَإِن كَانَتِ الرَّكعَةُ -الَّتِي صَلَّى- خَامِسَةً؟ شَفَعَهَا بِهَاتَينِ السَّجدَتَينِ، وَإِن كَانَت رَابِعَةً؛ فَالسَّجدَتَانِ تَرغِيمٌ (٢) لِلشَّيطَانِ شَفَعَهَا بِهَاتَينِ السَّجدَتَينِ، وَإِن كَانَت رَابِعَةً؛ فَالسَّجدَتَانِ تَرغِيمٌ (٢) لِلشَّيطَانِ (في رواية «حد»: «ترغم الشيطان»)» (٣).

٢٢٤ - ٦٣ - وحدَّثني عن مالك، عن عُمَرَ بن مُحَمَّدِ بنِ زَيدِ [بنِ عَبدِاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عُمرَ - «مص»]، عَن سَالِمِ بنِ عَبدِاللَّهِ: أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ يَقُولُ:

إِذَا شَكَّ أَحَدُكُم فِي صَلاتِهِ؛ فَليَتَوَخُّ<sup>(٤)</sup> الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ مِن صَلاتِهِ، فَليُصَلِّهِ، وُ«قع»، و«حد»: «وليسجد فَليُصَلِّهِ، وُهُوَ جَالِسٌ. سجدتين») وَهُوَ جَالِسٌ.

٢٢٥ - ٦٤ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي») عَفِيفِ

۲۲۶-۱۳۳ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٤/ ٢٧٦)، والقعنبي (٢/ ١٨٤/ ٢٦١)، وسويد بن سعيد (١٧٠/ ٣١٣ – ط البحرين، أو ص ١٣٦ – ط دارالغرب).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثبار» (١/ ٤٣٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ٢٨١)، و«الخلافيات» (ج ٢/ ق (٢/ ٣٣٣)، و«الخلافيات» (ج ٢/ ق /٦٢) أوغيرهم من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

۱۲۵–۲۲۰ **موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۸۶/ ۷۷۷)، والقعنبي (ص۲۱)، وسوید بن سعید (۱۷۱/ ۱۸۱۶ -ط البحرین، أو ۱۵۲/۱۳۲ -ط دار=

<sup>(</sup>١) كذا بالياء؛ للإشباع. (٢) أي: إغاظة وإذلال.

<sup>(</sup>٣) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٤٨): «لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث» ١.هـ.

<sup>(</sup>٤) أي: يتحرى.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

ابنِ عَمرِو [بنِ المُسيَّبِ - «مح»] السَّهمِيِّ، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

٢٢٦- وحدَّثني عن مالكٍ، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») نَافِع:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ (في رواية "مح»: "عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ») كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ النِّسيَانِ فِي الصَّلاةِ، قَالَ (في رواية "مـص»، و"قع»: "يقول»): لِيَتَوخَّ أَحَدُكُمُ النِّسيَانِ فِي الصَّلاةِ، قَالَ (في رواية "مـص»، و"قع»: "يَظُنُ أَنَّهُ نُسِيَ مِن صَلاتِهِ؛ فَليُصَلِّهِ.

٢٢٧ - [حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحَـنِ،

=الغرب)، ومحمد بن الحسن (٦٦/ ١٤٠).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٦)، والبيهقسي في «الكبرى» (٢/ ٣٣٣)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٦٨/ ١١٣٥)، و«الحلافيات» (ج٢/ ق٢٦/ أ) من طرق عن مالك به.

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

٢٢٦- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٤/ ٤٧٨)، والقعنبي (ص ٢٢١)، وسويد بن سعيد (١/ ١٧٥/ ٣١٥ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٦٦/ ١٤١).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثـار» (١/ ٤٣٥)، والبيهقــي (٢/ ٣٣٣) مــن طريق عبدالله بن وهب ويحيى بن بكير، كلاهما عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

۲۲۷- سیأتی تخریجه رقم (۲۳۵-۱).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سريد بن سعيد (بك) = ابن بكير

عَن أَبِي هُرَيرَةً: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ أَحَدَكُم إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيطَانُ، فَلَبَسَ (١) عَلَيهِ؛ حَتَّى لا يَدرِي كَم صَلَّى؟! فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُم؛ فَلَيَسجُد سَجدَتَينِ وَهُوَ جَالِسٌ» - «مص»، و«حد»].

# ١٧- بابُ مَن قامَ بعد الإتمامِ أو في الرَّكعتينِ (في رواية «حد»: «باب ما يفعل مَن قام مِن اثنتين»، وفي رواية «مص»، و«قع»: «باب القيام في اثنتين، أو القيام بعد التمام»)

٢٢٨ - ٦٥ - حدَّنني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «منح»: «أخبَرنا»)
 ابن شيهاب [الزُّهريِّ - «مح»]، عَن [عبدالرَّحن بن هُرمُن - «قع»، و«قس»،
 و«مض»، و«مح»، و«حد»] الأعرَج، عَن عبداللَّه ابن بُحينة (٢)؛ أنَّهُ قَال:

صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ رَكَعَتَينِ [مِن بَعضِ الصَّلوَاتِ (٣) - «مص»، و «حد»]، ثُمَّ قَامَ (في رواية «مح»: «وَلَم») يَجلِس، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلاتَهُ، وَنَظَرنَا (في رواية «قس»: يَجلِس، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلاتَهُ، وَنَظَرنَا (في رواية «قس»:

(١) أي: خلط.

۲۲۸-۲۲۸ صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۵/ ٤٨٠)، والقعنبي (۲/ ۱۸۵/ ۱۸۰)، والقعنبي (۲۲۲-۲۲۲)، وسوید بن سعید (۱۷۲/ ۳۱۷ – ط البحرین، أو ۱۳۷ / ۱۵۳ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۲٦/ ۱۳۹)، وابن القاسم (۱۳۵/ ۸۱).

وأخرجه البخاري (١٢٢٤) عن عبدالله بن يوسف، ومسلم (٥٧٠/ ٨٥) عن يجيى بن يحيى، كلاهما عن مالك به.

وأخرجه البخاري (٨٢٩)، ومسلم (٥٧٠/ ٨٦) من طرق عن الزهري به.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٣١١): «بحينة والدة عبدالله على المشهور؛ فينبغى أن تثبت الألف في (ابن بحينة)» ا.هـ.

(٣) هي صلاة الظهر؛ كما في الرواية التي تليها.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

«وَانتَظَرَنَا») تَسلِيمَهُ (۱)؛ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ (في رواية «مص»، و «قس»، و «قع»، و «حد»: «فسجد»، وفي رواية «مح»: «وسجد») سَجدَتَينِ، وَهُوَ جَالِسٌ (٢) قَبلَ التَّسلِيمِ (في رواية «قس»: «السَّلام»)، ثُمَّ سَلَّمَ (٣).

٣٦٦-٢٢٩ وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، عَن عَبدِالرَّحَـنِ ابنِ هُرمُزِ [الأعرَجِ - «مص»، و«قع»، و«قس»، و«حد»]، عَـن عَبدِاللَّهِ ابنِ بُحَينَةً؛ أَنَّهُ قَالَ:

صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهرَ، فَقَامَ فِي اثْنَتَينِ (في رواية «مص»، و«حد»، و«قس»، و«قع»: «إِنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قام مِنِ اثنتينِ مِنَ الظُهرِ»)، وَلَم (في رواية «مص»، و«قع»: «فلم») يَجلِس فِيهِمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلاتَهُ؛ سَجدَ سَجدَ سَجدَتَين، ثُمَّ سَلَّمَ بَعدَ ذَلِكَ.

قَالَ مالك (٤) -فِيمَن سَهَا فِي صَلاتِهِ، فَقَامَ بَعدَ إِتَمَامِهِ (في رواية «مـص»،

<sup>(</sup>١) أي: انتظرناه.

<sup>(</sup>٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٩٣): «قوله: (وهو جالس) جملة حالية متعلقة بقوله: «سجد»؛ أي: أنشأ السجود جالسًا» ا.هـ.

 <sup>(</sup>٣) قال الحافظ ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٧٠): «وفي هذا الحديث: أن أحدًا
 لا يسلم من الوهم والنسيان؛ لأنه إذا اعترى ذلك الأنبياء، فغيرهم بذلك أحرى» ا.هـ.

۲۲۹–۲۲۹ صحیـــح - روایــة أبــي مصعــب الزهـــري (۱/ ۱۸۵–۱۸۲/ ٤۸۱)، والقعنبي (۲۲۲/ ۲۲۳)، وابن القاسم (۵۰۶/ ۶۸۹)، وسوید بــن ســعید (۱۷۲/ ۳۱۸ –ط البحرین، أو ص ۱۳۷ –ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٢٥): حدثنا عبدالله بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٠/ ٨٧) من طريق حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد به.

 <sup>(</sup>٤) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٦/ ٤٨٢)، والقعنبي (ص ٢٢٢)، وسويد بن
 سعيد (ص ١٧٢ –ط البحرين، أو ١٣٧ – ١٥٤/ ١٥٤ –ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

و (حد»: (همام») الأربَع، فَقَرَأ، ثُمَّ رَكَع، فَلَمَّا رَفَع رَأْسَهُ مِن رُكُوعِهِ ذَكَرَ؛ أَنَّهُ قَد كَانَ أَتَمَّ-: إِنَّهُ (في رواية (مص)، و (حد»: (قال») يَرجِعُ، فَيَجلِسُ، وَلا يَسجُدُ، وَلَو سَجَدَ إِحدَى السَّجدَتِين؛ لَم أَرَ أَن يَسجُدَ الْأُخرَى، ثُمَّ إِذَا قَضَى صَلاتَهُ، فَلَيسجُد سَجدَتَين وَهُو جَالِسٌ بَعدَ التَّسلِيم.

• ٣٣ - [حدَّثنا مَالِكٌ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») يحيى بنِ سَعيلٍ؛ أَنَّهُ قال:

صَلَّى لَنَا أَنَسُ بنُ مالكِ (في رواية «مح»: «أَنَّ أَنَسَ بنَ مَالِكِ صَلَّى بِهِم») في سَفَر، فَصَلَّى ركعتين، ثُمَّ نَاءَ لِلقِيَامِ، فَسَبَّحَ بِهِ بَعضُ أَصحَابِهِ، فَرجَعَ، فَلَمَّا (في رُواية «مح»: «ثُمَّ لَمًا») قَضَى صَلاتَهُ؛ سَجَدَ سَجدَتَين.

قَالَ مَالِكُ: قَالَ يَحيى: لا أَدرِي قَبلَ التَّسلِيمِ أَو بَعدَهُ - «مص»، و«حد»].

# ١٨- بابُ النَّظرِ في الصَّلاةِ إلى ما يَشْغُلُكَ عنها (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «بَابُ النَّظَرِ إلى الشَّيءِ في الصَّلاةِ»)

٢٣١- ٢٧- حدَّثني يحيى، عن مالك، عن عَلقَمَةً بنِ أَبِي عَلقَمَةً، [عَن

۲۳۰- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸٦/ ٤٨٣)، وسويد بن سعيد (۱/ ۱۸۳/ ۴۸۳)، وسويد بن سعيد (۱۷۳/ ۲۷۳).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٣١١/ ٣٤٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣) من طريق الثوري ومحمد بن فضيل، عن يحيى بن سعيد به.

قلت: سنده صحيح على شرط الشيخين.

٢٣١- ٢٣١ - حسن - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٧/ ٤٨٤)، والقعنبي (١/ ١٨٧/ ٢٦٤)، والقعنبي (٢٢١ - ٣٢٠ ط ٢٢٣ - ط البحرين، أو ١٣٨/ ١٧٣ - ط دار الغرب).

وأخرجه ابن ناصر الدين الدمشقي في «إتحاف السالك» (١٣٩– ١٤٠/ ١١٧) مـن=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أُمِّهِ (١) - «مص»، و «قع»، و «حد»، و «قس»]: أَنَّ عَائِشَةَ -زَوجَ النَّبِيِّ عَالَةُ (في رواية «قس»، و «قع»، و «قس»، و «حد»: «عن عائشة؛ أنها») قَالَت:

أَهدَى أَبُو جَهمٍ (٢) بنُ حُذَيفَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ....

=طريق يحيى بن يحيى الليثي به.

وأخرجه أحمد (٦/ ١٧٧)، والنسائي في «مسند مالك»؛ كما في «إتحاف السالك» (ص٠٤١) – ومن طريقه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٨٢ – ٤٨٣) / ٦١٢) –، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٦/ ٤٥٦) / ٢٠٢١)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (السنن الكبرى» (٢/ ٣٤٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٤٩)، و(معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢١٨) من طرق عن الإمام مالك به.

قلت: وسنده حسن؛ رجاله ثقات عدا أم علقمة؛ وهي صدوقة حسنة الحديث إن شاء الله-.

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٨٦ – ٣٨٧): «هـذا الحديث رواه رواة «الموطأ» كلهم عن مالك، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة، وسقط ليحيى -وحده-: «عن أمه» » ا.هـ.

وقال في «التمهيد» (٢٠/ ١٠٨): «هكذا قال يحيى، عن مالك في إسناد هذا الحديث: عن علقمة بن أبي علقمة: أن عائشة، ولم يتابعه على ذلك أحد من الرواة، وكلهم رواه عن مالك في «الموطأ»: عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة، وسقط ليحيى «عن أمه»، وهو مما عد عليه.

والحديث صحيح متصل لمالك، عن علقمة بـن أبـي علقمـة، عـن أمـه، عـن عائشـة؛ كذلك رواه جماعة من أصحاب مالك عنه، ا.هـ.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في «إتحاف السالك» (ص ١٤٠): «هكـذا رواه يحيى ابن يحيى، عن علقمة: أن عائشة...

وقد رواه معن بن عيسى وغيره عن مالك، عن علقمة، عـن أمـه، عـن عائشـة، وهـو الصوابِ ا.هـ.

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٨٧): «واسم أبي جهم: عبيد بن حذيفة ابن غانم العدوي القرشي، من بني عدي بن كعب» ا.هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

خَمِيصَةٌ (١) شَامِيَّةً لَهَا عَلَمٌ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلاةَ، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ:

«رُدِّي هَذِهِ الْخَمِيصَةَ إلى أَبِي جَهمٍ؛ فَإِنِّي نَظَرتُ إلى عَلَمِهَا فِي الصَّلاةِ؛ فَكَادَ [أن - «قع»] يَفتِننِي (٢)».

٣٣٢ – ٦٨ – وحدَّثني مالكُّ (٣)، عَن هِشَامٍ بنِ عُروَةً، عَن أَبِيهِ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبِسَ خَمِيصَةً لَهَا عَلَمٌ، ثُمَّ [إِنَّـهُ - «مص»، و«حد»، و«قع»] أُعطَاهَا أَبَا جَهم، وَأَخَذَ مِن أَبِي جَهم أَنبِجَانِيَّةً (١) لَـهُ، فَقَـالَ (في رواية «مص»: «فقالوا»): يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - «قع»،

(۱) كساء رقيق مربع، ويكون من خز أو صوف، وقيل: لا تسمى بذلك إلا أن تكون سوداء مظلمة، سميت خميصة؛ للينها ورقتها، وصغر حجمها إذا طويت، مأخوذ من الخمص؛ وهو: ضمور البطن.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٨٩)، و«التمهيد» (٢٠/ ١١٠) - وعنه التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٢٠)-: «الخميصة: كساء صوف رقيق، قد يكون بعلم، وقد يكون بغير علم، وقد يكون أبيض معلماً، وقد يكون أصفر وأحمر وأسدود، وهي من لباس أشراف العرب» ا.هـ..

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٩٠): «والفتنة التي خشي رسول اللَّه ﷺ أن تنزل به بسبب تلك الخميصة، ونظره إلى علمها: هو الشغل عن إقامة الصلاة بما يجب فيها من خشوع وعمل، وفكره فيما هو فيه؛ لأنه بين يدي الرب العظيم؛ لا إله إلا هو» ا.هـ.

۲۳۲-۲۸- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/۱۸۷-۱۸۸/ ٤٨٥)، والقعنبي (۲۲۷/ ۲۹۵)، وسوید بن سعید (۲۷۳/ ۳۲۱-ط البحرین، أو ص ۱۳۸ – ط دار الغرب).

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسـناد، وقـد وصلـه الإمـام البخـاري (٣٧٣)، ومسـلم (٥٥٦) من طرق عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به موصولاً.

(٣) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/ ٣١٤): «وهذا -أيضًا- مرسل عند جميع السرواة عن مالك؛ إلا معن بن عيسى؛ فإنه رواه عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة مسندًا.

وكذلك يرويه جماعة أصحاب هشام -عن هشام- مسندًا، عن أبيه، عن عائشة» ا.هـــ (٤) كساء صوف غليظ لا علم له.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

و «حد»]: ﴿إِنِّي نَظَرتُ إِلَى عَلَمِهَا فِي الصَّلاةِ».

٢٣٣- ٦٩- وحدَّثني مالك، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ أَبِي بَكرِ:

أَنَّ أَبَا طَلَحَةَ الأَنصَارِيَّ كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطِهِ (() (في رواية «مص»، و «حد»: و «بك»: «حائط له»)، فَطَارَ دُبسِيٌ (())، فَطَفِقَ (في رواية «مص»، و «حد»: «فجعل») يَتَرَدَّدُ يَلتَمِسُ مَحْرَجًا، فَأَعجَبَهُ ذَلِك، فَجَعَلَ يُتبِعُهُ بَصَرَهُ سَاعَةً، ثُمَّ «فجعل») يَتَردَّدُ يَلتَمِسُ مَحْرَجًا، فَأَعجَبَهُ ذَلِك، فَجَعَلَ يُتبعُهُ بَصَرَهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلى صَلاتِهِ، فَإِذَا هُوَ لا يدري كَم صَلَّى، فَقَالَ: لَقَدَ أَصَابَتنِي فِي مَالِي هَذَا فِتنَةٌ، فَجَاءَ إِلَى رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ، فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي أَصَابَهُ فِي حَائِطِهِ مِنَ الفِتنَةِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْهُ صَدَقَةٌ لِلَّهِ، فَضَعهُ حَيثُ شِئت.

۲۳۳-۲۳۹ ضعیف - روایــة أبــي مصعب الزهــري (۱/ ۱۸۸/ ٤٨٦)، والقعنــي (۲/ ۱۸۸/ ۲۸۹)، والقعنــي (۲۲۲- ۲۲۴)، وسوید بن سعید (۱۷۶/ ۳۲۲- ط البحرین، أو ص ۱۳۸- ۱۳۹/ ۱۰۹- ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١٨٥- ١٨٦/ ٥٢٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٤٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٨٠- ١٨١/ ١١٥٠) من طريق ابن بكير، كلاهما عن مالك به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن حزم لم يدرك أبا طلحة.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٣٨٩): «هذا الحديث لا أعلم يروى من غير هذا الوجه؛ وهو منقطع» ا.هـ.

(١) قال البطليوسي في «مشكلات موطأ مالك» (ص ٨٠): «والحائط: البستان، وسمي بذلك؛ لأحد معنيين: إما لأنه يحوط صاحبه ويقوم بمؤنته، أو لأنه يحاط ويحفظ، ويبنسي حول حائط» ا.هـ.

(٢) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٣٩٥): «طائر يشبه اليمامة، وقيل: هو اليمامة نفسها».

وقال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٨٠): «طائر في لونـه دبسـة؛ وهـي حمـرة وسواد، وزعم قوم أن الدبيسي هي اليمامة» ا.هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

7٣٤ - ٧٠ وحداً ثني عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر:

أن رَجُلاً مِنَ الانصَارِ كَانَ يُصلِّي فِي حَائِطٍ لَهُ بِالقُفِّ - [وَهُو وَهُو اللهُ بِالقُفِّ - [وَهُو مِن أُودِيةِ المَدِينَةِ - فِي زَمَان الثَّمَرِ (في رواية «مص»: «التمر») والنَّخل، قد ذُلَّلَت (١)، فهي مُطَوَّقة (٢) بِثَمَرِها، فَنَظَرَ إِلَيها؛ فَأَعجَبهُ مَا رَأَى مِنَ ثَمَرِها، ثُمَّ رَجَعَ إلى صَلاَتِه، فَإِذَا هُو لا يَدرِي فَنظَرَ إِلَيها؛ فَأَعجَبهُ مَا رَأَى مِنَ ثَمَرِها، ثُمَّ رَجَعَ إلى صَلاَتِه، فَإِذَا هُو لا يَدرِي فَنظَرَ إِلَيها؛ فَأَعجَبهُ مَا رَأَى مِن ثَمَرِها، ثُمَّ رَجَعَ إلى صَلاَتِه، فَجَاءً عُثمَانَ بن عَفَّانَ كَم صَلَّى، فَقَالَ: لَقَد أَصَابَتنِي فِي مَالِي هَذَا فِتنَة، فَجَاءً عُثمَانَ بن عَفَّانَ - رَضِي اللَّهُ عَنه - «حد»، و«قع»] وهُو يَومَئِذٍ خَلِيفَةٌ - فَذَكَرَ لَهُ ذَلِك، وقَالَ: الخَمرِي اللَّهُ عَنهُ - «حد»، و«قع»] وهُو يَومَئِذٍ خَلِيفَةٌ - هَذَكَرَ لَهُ ذَلِك، وقالَ الخَير، فَبَاعَهُ عُثمَانُ بنُ عَفَّانَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنه - «قع»] بِخَمسِينَ أَلفًا؛ فَسُمِّي النَّهُ عَنه - «مص»، و«حد»، و«قع»] ذَلِكَ المَالُ: الخَمسِينَ أَلفًا؛ فَسُمِّيَ الْعَدُ - «مص»، و«حد»، و«قع»] ذَلِكَ المَالُ: الخَمسِينَ.

۱۳۲-۲۳۶ موقوف ضعیف - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۸/ ۲۸۷)، والقعنبي (۲/ ۲۲۷/ ۲۲۷)، وسوید بسن سعید (۱۷۶/ ۳۲۳ ط البحرین، أو ص ۱۳۹ – ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١٨٦/ ٥٢٧) عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

<sup>(</sup>١) أي: مالت الثمرة بعراجينها؛ لأنها عظمت وبلغت حد النضج.

<sup>(</sup>٢) أي: مستديرة، فطوق كل شيء: ما استدار به.

<sup>(</sup>يمي) = يميى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي



# ٤- كتاب السهو

١- باب العمل في السهو



#### ٤- كتابُ السَّهوِ ١- بابُ العمل في السَّهو

١٣٥ - ١ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ (في رواية "مح": "أَخبَرَنَا الزُّهرِيُّ")، عَن أَبِي سُلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحَنِ بنِ عَوفٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (في رواية "مح": "قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ):

"إِنَّ أَحَدَكُم إِذَا قَامَ يُصَلِّي (في رواية "مح": "فِي الصَّلاةِ") جَاءَهُ الشَّيطَانُ، فَلَبَسَ (١) عَلَيهِ؛ حَتَّى لا يَدرِي كُم صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُم؛ فَليَسجُد سَجدَتَين (٢) وَهُوَ جَالِسٌ".

۱۳۵ – ۱- صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۶ – ۱۸۵/ ۲۷۹ و۱۸۹ (۱۸۸)، والقعنبي (۲۱۶ – ۲۲۵ (۲۲۸)، وسوید بن سعید (۱۷۱/ ۳۱۲ و ۱۷۶/ ۳۲۶ – ط البحرین، أو ص ۱۳۷ و ۱۵۰ / ۱۵۷ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۱۵/ ۱۳۲)، وابن القاسم (۷۱/ ۲۶ – تلخیص القابسي).

وأخرجه البخاري (١٢٣٢) عن عبدالله بن يوسف، ومسلم (١/ ٣٩٨/ ٣٨٩) من يحيى بن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(١) أي: خلط عليه -بالتخفيف-، وتشدد.

قال صاحب «العين»: «واللبس: اختلاط الأمور الملتبسة، قال -تعالى-: ﴿وللبسنا عليهم ما يلبسون﴾ [الأنعام: ٩]؛ أي: لشبهنا وخلطنا عليهم ما يخلطون ويشبهون على أنفسهم؛ حتى يشكوا، فلا يدروا أملك هو أم آدمي؟ قاله التلمساني في «الاقتضاب» (١٢٧/١).

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٣٩٩): «أخبر أن الشيطان لبس عليه؛ فلذلك يرغمه بالسجدتين؛ لأنه يقال: ليس على الشيطان عمل أثقل ولا أصعب من سجود ابن آدم لربه، وذلك لما لحقه من سخط الله عند امتناعه من السجود لآدم» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٢٣٦- ٢- وحدَّثني عن مالك؛ أنَّهُ بَلَغَهُ (في رواية «مع»: «أَخبَرَنِي مُخبرٌ»): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

 $( |\vec{j} |_{\mathbf{w}} |_$ 

٣٧٧- ٣- وحدَّثني عن مالكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَجُلاً سَــأَلَ القَاسِـمَ بـنَ مُحَمَّدِ، فَقَالَ:

إِنِّي أَهِمُ فِي صَلاتِي (٢)، فَيكثُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقَالَ [لَـهُ - «قع»] القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ: امضِ فِي (في رواية «مـص»: «على») صَلاتِك؛ فَإِنَّـهُ لَـن يَذهَـبَ [ذَلِكَ - «قع»] عَنكَ حَتَّى تَنصرِفَ وَأَنتَ تَقُولُ: مَا أَتَمَمتُ صَلاتِي.

۲۳۲-۲- ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۹/۱۸۹)، والقعنبي (ص۲۲۲)، ومحمد بن الحسن (۳۳۹/ ۹۷۰).

وأخرجه الحكيم الترمذي في «الصلاة ومقاصدها» (ص ٨٩)، وابن الصلاح في «وصل بلاغات مالك» (٢/ ٩٢٠- ٩٢١/ ١ -ملحق بكتاب: «توجيه النظر») من طريق مطرف بن عبداللَّه وأبى مصعب الزهري، كلاهما عن مالك به.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٤٠٢): «فهذا حديث لا يعرف بهـذا اللفظ إلا في «الموطأ»، ولا يأتي مسندًا بهذا اللفظ بوجه من الوجوه، واللَّه أعلم» ا.هـ.

وقال في «التمهيد» (٣٤/ ٣٧٥): «أما هذا الحديث بهذا اللفظ؛ فلا أعلمه يروى عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه مسندًا، ولا مقطوعًا من غير هذا الوجه، والله أعلم.

وهو أحد الأحاديث الأربعة في «الموطأ» التي لا توجــد في غــيره مســندةً، ولا مرســلةً، واللّه أعـلم» ا.هــ.

(۱) أي: لأسن لأمتي كيف العمل فيما ينوبهم من السهو؛ ليقتدوا بي، ويتأسوا بفعلي.
 ۲۳۷-۳- مقطوع ضعيــف - رواية أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۸۹ - ۱۹۰/ ۲۹۱).
 (۲۲۵)، والقعنبي (۲۲۵/ ۲۲۹).

(٢) أي: أتوهم أني نقصتها ركعة مثلاً، مع غلبة ظني بالتمام.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٢٣٨ - [حَدَّثَنَا مَالِكَ، عَن يَحيى بنِ سَعِيدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إِبرَاهِيمَ بنِ الخَارِثِ التَّيمِيِّ، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحْنِ:
 أَنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - صَلَّى للنَّاسِ المَغرِبَ، فَلَم يَقرَأَ فِيهَا، فَلَمَ الصَرَف؛ قِيلَ لَهُ: مَا قَرَأْت، قَالَ: فَكَيف كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؟ قَالُوا: حَسَنٌ، فَقَالَ: فَلا بَأْسَ إِذًا - «مص»، و«بك»، و«قع»].

٢٣٨- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٩/ ٤٩٠)، والقعنبي (ص ٢٢٥).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٣٧)، و «كتاب القديم»؛ كما في «المعرفة» (٢/ ١٧٧) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٨١)، و «معرفة السنن والأثار» (٢/ ١٧٣) من البيهقي (٢/ ٣٤٧)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٢/ ٧٧) من طرق عن مالك به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لإرساله، وبه أعله الشافعي، والبيهقي، وابن التركماني.

قال ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٢/ ٣٨١- ٣٨١): «ذكر صاحب «الاستذكار» حديث أبي سلمة، ثم قال: حديث منكر، ليس عند يحيى وطائفة معه؛ لأنه رماه مالك من كتابه بأخرة، وقال: ليس عليه العمل؛ لأن النبي عليه قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن؛ فهي خداج».

والصحيح عن عمر أنه أعاد الصلاة، وروى يحيى بن يحيى النيسابوري: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن همام بن الحارث: أن عمر نسي القراءة في المغرب؛ فأعاد الصلاة.

فهذا متصل شهده همام، عن عمر؛ وحديث مالك عن عمر مرسل لا يصبح اله.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي



#### ٥- كتاب الجمعة

- ١- باب العمل في غسل يوم الجمعة
- ٢- باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب
- ٣- باب فيمن أدرك من الصلاة ركعة يوم الجمعة، ما يفعل؟
  - ٤- باب ما جاء فيمن رعف يوم الجمعة
  - ٥- باب ما جاء في السعي إلى يوم الجمعة
    - ٦- باب المصلى في يوم الجمعة
- ٧- باب ما جاء في الإمام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر
  - ٨- باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة
- ٩- باب الهيئة وتخطى الرقاب، واستقبال الإمام يوم الجمعة
  - ١٠- باب القراءة في صلاة الجمعة ، والاحتباء ، ومن تركها من
    - غيرعدر



#### ٥- كتابُ الجُمُعَةِ

## ١- بابُ العملِ (في رواية «مص»، و«حد»: «ما جاء») في غُسلِ يوم الجُمُعَةِ

عن سُمَيٍّ -مولى أبِي بَكرِ بنِ عَن مالك، عَن سُمَيٍّ -مولى أبِي بَكرِ بنِ عَبدِالرَّحَنِ-، عَن أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَنَ اغتَسَلَ يَومَ الجُمُّعَةِ غُسلَ الجَنَابَةِ (١)، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الأولَى؛ فَكَأَنَّمَا الْآلِكَةِ عَلَا السَّاعَةِ الثَّائِيَةِ؛ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَن رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّائِيَةِ؛ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَن رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّائِيةِ؛ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ السَّاعَةِ السَّاعَةِ السَّاعَةِ الخَامِسَةِ؛ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ الرَّابِعَةِ؛ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَن رَاحَ فِي السَّاعَةِ الخَامِسَةِ؛ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ؛ حَضَرَتِ المَلائِكَةُ يَستَمِعُونَ الذَّكرَ».

۱۳۹-۱- صحیح - روایه أبسي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۷ - ۱۹۸/ ۲۳۲)، والقعنبي (۱/ ۲۰۱ - ۲۳۸)، وسوید بن سعید (۱۵۷/ ۲۸۳ - ط البحرین، أو ۱۲۶/ ۱۲۱ - ط دار الغرب)، وابن القاسم (۶۶۲/ ۲۲۸ - تلخیص القابسی).

وأخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠) عن عبدالله بن يوسف وقتيبة بــن سـعيد، كلاهما عن مالك به.

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ٣٦٦): «قوله: (غسل الجنابة) بالنصب: على أنه نمت لمصدر محذوف؛ أي: غسلاً كغسل الجنابة» ا.هـ.

(٢) أي: تصدق بها، متقرباً إلى الله -تعالى-.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ٣٦٦): «فكأنه جمع بين عبادتين: بدنية ومالية، وهذه خصوصية للجمعة لم تثبت لغيرها من الصلوات» ا.هـ.

(٣) قال الطيبي؛ كما في «الفتح» (٢/ ٣٦٧): «والمراد بالبدنة: البعير -ذكـرًا كـان أو أنثى-، والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث، ا.هـ.

• ٢٤٠ ٧ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») سعيدِ بنِ أَبِي سعيدٍ المَقبُريِّ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

غُسلُ يَومَ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ على كُلٌ مُحتَلِمٍ (١)؛ كَغُسلِ الجَنَابَةِ.

٢٤١- [أخبَرَنَا مَالِكٌ: أَخبَرَنِي نَافِعٌ:

أَنَّ ابنَ عَمَرَ كَانَ لا يَرُوحُ إِلَى الجُمُعَةِ إِلاَّ اغتَسَلَ - «مح»].

٣٤٢- ٣- وحدَّثني عن مالكِ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا

• ٢٤-٢- **موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٦٨/ ٤٣٣)، والقعنبي (٢/ ٢٠٧)، وسويد بن سعيد (١/ ١٥٨/ ٢٨٤ -ط البحرين، أو ص١٢٤ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٤٦/ ٢٠٠).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ١٩٨/ ٥٣٠٥) -ومن طريقه ابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (١٤٥/ ٨٣)-، وابس المنذر في «الأوسط» (١٤/ ٤٠/ ١٧٦٨)، وابن المظفر في «غرائب مالك» (١٤٥/ ٨٤) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

(١) بالغ.

٧٤١ موقوف ضعيف - رواية محمد بن الحسن (٧٤/ ٦١) عن مالك به.

وأخرجه الشافعي في «الرسالة» (٣٠٣ – ٣٠٤/ ٨٤٢)، و«اختىلاف الحديث» (ص ١٠٩ – ١١٠)، و«المسند» (١/ ٢٩١ – ٢٩٢/ ٣٩٥ – ترتيبه)، و«الأم» (١/ ٣٨) –ومــن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٥٤/ ٤٥٢)–، والطحاوي في «شرح معــاني الآثار» (١/ ١١٧ – ١١٨) عن مالك به مرسلاً.

ورواه محمد بن الحسن في «الموطأ» (٦٢/٤٧) عن مالك به متصلاً بذكر ابن عمر فيه. وقد رواه البخاري في «صحيحه» (٨٧٨) من طريق جويرية بن أسماء، عن مــالك بــه موصولاً من حديث ابن عمر.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٤٥)من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري به موصولاً .=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

الزُّهرِيُّ»)، عَن سَالِمِ بِنِ عَبدِاللَّهِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

دَخَلَ (في رواية «حد»: «جاء») رَجُلٌ (١) مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (في رواية «مح»: «أَنَّ رَجُلاً مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ») المَسجد يَدومَ الجُمُعَةِ وَعُمَرُ بنُ الخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع»، و«مص»] يَخطُب ُ [النَّاسَ - «مع»]، فَقَالَ عُمَرُ: أَيَّهُ سَاعَةٍ هَذِهِ (٢)? فَقَالَ [الرَّجُلُ - «مع»]: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ! انقلَبتُ (٢) مِنَ السُّوق، فَسَمِعتُ النِّدَاءَ، فَمَا زِدتُ على أَن تَوَضَّاتُ (١) [وَ (٥) أَقبَلتُ - «مص»، و«مع»]، فَقَالَ عُمَرُ: وَالوُضُوءُ تَوَضَّاتُ (١) وَ (٥) أَقبَلتُ - «مص»، و«مع»]، فَقَالَ عُمَرُ: وَالوُضُوءُ

قال ابن عبدالبر [في «التمهيد» (١٠/ ٧٧)]: «لا أعلم خلافًا في ذلك».

وقد سماه -أيضًا- أبو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم [في اصحيحه» (١٤٥/ ٤)] » ا.هـ.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٣٥٩): «وأية -بتشديد التحتانية، وتأنيث أي-؛ يستفهم بها، والساعة: اسم لجزء من النهار مقدر، وتطلق على الوقت الحاضر؛ وهو المراد هنا.

وهذا الاستفهام توبيخ وإنكار، وكأنه يقول: لم تأخرت إلى هذه الساعة؟ وقد ورد التصريح بالإنكار في رواية أبي هريرة، فقال عمر: لم تحتبسون عن الصلاة، وفي رواية مسلم: «فعرض به عمر، فقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء؟»، والذي يظهر أن عمر قال ذلك كله، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر» ا.هـ.

(٣) أي: رجعت،

<sup>=</sup> قال البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٤): «وهذا حديث أرسله مالك بن أنسس في «الموطأ»؛ فلم يذكر عبدالله بن عمر في إسناده، ووصله خارج «الموطأ»، والموصول صحيح».

وقد رجح البخاري -نيما نقله عنه الترمذي في «جامعه» (٣٦٧/٢)- الموصول على المرسل. وانظر -لزامًا-: «فتح الباري» (٢/ ٣٥٩).

<sup>(</sup>١) قال الحافظ (٣٦٧/٢): «وقد سمى ابن وهب، وابن القاسم في روايتهما عن مالك في «الموطأ» الرجل المذكور: عثمان بن عفان، وكذا سماه معمر في روايته عن الزهري عند الشافعي وغيره، وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر.

<sup>(</sup>٤) أي: لم أشتغل بشيء، بعد أن سمعت النداء، إلا بالوضوء.

<sup>(</sup>۵) في رواية «مح»: «ثم».

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

-أيضًا-(١)! وَقَد عَلِمتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَامُرُ[نَا - «حد»، و«قع»] بالغُسلِ(٢).

٣٤٣- ٤- وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») صَفْوَانَ بن

(١) مصدر آض يتيض؛ أي: ألم يكفك أن فاتك فضل المبادرة إلى الجمعة حتى أضفت إليه ترك الغسل؟

(٢) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٠/ ٦٨- ٢٩): «هكذا رواه أكثر رواة «الموطـــا» مرسلاً: عن ابن شهاب، عن سالم، لم يقولوا: عن أبيه.

ووصله عن مالك: روح بن عبادة، وجويرية بن أسماء، وإبراهيم بن طهمان، وعثمان ابن الحكم الجذامي، وأبو عاصم النبيل؛ الضحاك بن مخلد، وعبدالوهاب بن عطاء، ويحيى بن مالك بن أنس، وعبدالرحمن بن مهدي، والوليد بن مسلم، وعبدالعزيز بن عمران، ومحمد بسن عمر الواقدي، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، والقعنبي -في رواية إسماعيل بن إسحاق عنه-؛ فرووه عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه» ا.هـ.

وقال الدارقطني في «العلل» (٢/ ٤٢- ٤٤): «هو حديث يرويه مالك عن الزهــري في «الموطأ»: عن سالم، عن عمر، عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه ابن عمر.

كذلك رواه معن، والقعنبي، ويحيى بن يحيى، والشافعي، ويحيى بن بكير، وعبدالله بـن يوسف، وغيرهم.

ورواه جماعة من الثقات -في غير «الموطأ» - عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر متصلاً؛ منهم: جويرية بن أسماء، وإبراهيم بن طهمان، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو عاصم، والوليد بن مسلم، وروح بن عبادة، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، وأبو قرة، ويحيى بن مالك بن أنس، وغيرهم.

۲۶۳-۱- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٦٦- ١٦٧/ ٤٣٠)، والقعنبي (ص ٢٠٦)، وابن القاسم (٣٠٤/ ٢٧١)، ومحمد بن الحسن (٢٦/ ٥٨)، وسويد بسن سعيد (٢٥١/ ٢٨١) -ط البحرين، أو ص ١٢٣ -ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري (٨٧٩ و٨٩٥)، ومسلم (٨٤٦) عن عبدالله بن يوسف التنيسي، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن يحيى، كلهم عن مالك به.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

سُلَيم، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَار، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسلُ يَومِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ على كُلِّ مُحتَلِم».

٢٤٤ - ٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») نَافِع، عَن
 [عَبدِاللَّهِ - «حد»، و«مص»، و«قع»] ابن عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِذَا جَاءَ (في رواية «مح»: «أَتَى») أَحَدُكُمُ [إِلَى - «قع»] الجُمُعَةِ؛ فَليَغتَسِل».

قَالَ مالكُ (١): مَنِ اغتَسَلَ يَومَ الجُمُعَةِ [فِي - «مص»، و«حد»، و«قع»] أَوَّل نَهَارِهِ -وَهُوَ يُرِيدُ بَذَلِكَ غُسلَ الجُمُعَةِ -؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الغُسلَ لا يَجزِي (٢) عَنهُ، حَتَّى يَغتَسِلَ لِرَوَاحِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثِ [عَبُهُ، حَتَّى يَغتَسِلَ لِرَوَاحِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثِ [عَبُهُ، حَتَّى يَغتَسِلَ لِرَوَاحِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثِ [عَبُدِاللَّهِ – «قع»، و«مص»، و«حد»] ابن عُمَرَ:

"إِذَا جَاءَ أَحَدُكُم [إِلَى - "قع"] الجُمُعَة؛ فَليَغتَسِل".

قَالَ مالك (٦): وَمَنِ اغتَسَلَ يَومَ الجُمُعَةِ مُعَجِّلاً (١٤) -أُو مُؤَخِّرًا-(٥)،

3۲-۵- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۹۱/ ۲۹۹)، والقعني (۱/ ۲۳۰/ ۲۹۹)، والقعني (۲۰ (۲۳۳))، وابن القاسم (۲۰۵/ ۲۰۵)، ومحمد بن الحسن (۶۱/ ۵۷)، وسوید بن سعید (۱۵۱/ ۲۸۰ - ط البحرین، أو ۱۳۳ / ۱۳۵ - ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٧٧) عن عبداللَّه بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٤٤/ ١) من طريق الليث بن سعد، عن نافع به.

وأخرجه البخاري (٨٩٤ و٩١٩)، ومسلم (٨٤٤/ ٢) من طــرق عــن الزهــري، عــن سالم وعبداللّه –ابني عمر–، عن ابن عمر به.

(۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱٦٨/ ٤٣٤)، والقعنبي (ص ۲۰۷)، وسويد بن سعيد (ص۱۵۸ – ط البحرين، أو ۱۲۶– ۱۲۵ / ۱۳۲ –ط دار الغرب).

(٢) أي: لا يكفي.

(۳) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱٦٩/ ٤٣٦) والقعنبي (ص ۲۰۷)، وسويد بــن سعيد (ص ۱۵۸ – ط البحرين، أو ص١٢٥ – ط دار الغرب).

(٤) أي: ذاهباً لها قبل الزوال. (٥) أي: رائحاً لها في الوقت المطلوب.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

وَهُوَ يَنوِي (في رواية «مص»، و«قع»: «يريد») بِذَلِكَ غُسلَ الجُمُعَةِ [ثُمَّ رَاحَ - «مص»]، فَأَصَابَهُ مَا يَنقُضُ وُضُوءَهُ؛ فَــ[بَانَّه - «مص»] لَيسَ (في رواية «مص»: «فإنَّه ليس») عَلَيهِ إلاَّ الوُضُوءُ، وَغُسلُهُ ذَلِكَ مُجزىءٌ عَنهُ.

#### ٧- بابُ ما جاءَ في الإنصاتِ يَومَ الجُمُعَةِ والإمامُ يَخطُبُ

٢٤٥ - ٦ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن أبي (في رواية «مح»: «أخبَرنَا أَبُو») الزِّنَادِ، عَنِ الأعرَج، عَن أبي هُرَيرَةً: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (في رواية «مح»: «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ):

«إِذَا قُلتَ لِصَاحِبِكَ: أَنصِت -[يُرِيدُ بِذَلِكَ - «حد»، و«مص»] وَالإِمَـامُ يَخطُبُ (١) يَومَ الجُمُعَةِ -؛ فَقَد لَغَوت (٢)».

۱۲۰۰ – صحیح – روایه أبي مصعب الزهـــري (۱/ ۱۶۹ – ۱۷۰ / ۴۳۸)، والقعنبي (۱/ ۲۰۸ – ۱۲۰ / ۴۳۸)، وابن القاسم (۳۵۷ / ۳۳۳)، وسوید بــن سـعید (۱۲۰ / ۲۰۰ – ط البحرین، أو ص ۱۲۱ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۸۸ / ۲۳۰).

وأخرجه الشافعي في «السنن المـأثورة» (۱۳۹/ ٤٥)، و«المسند» (١/ ٢٩٥/ ٤٠٤ - ترتيبه)، و«الأم» (١/ ٢٠٣)، وأحمد (٢/ ٤٨٥)، والدارمي في «مسنده» (٧/ ٢٦/ ٢٦٩ - ١٦٦٩ المنان»)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٣٩ – ٤٤٠/ ٥٢٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢١٥١)، و«معرفة السنن والآثـار» (٢/ ١٠٥١/ ١٧٥١)، والبغـوي في «شرح السنة» (٤/ ٢٥٨/ ١٠٨٠) من طرق عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١٥١/ ١٢) من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي الزنــاد به.

(١) قوله: «والإمام يخطب»: جملة حالية يخرج بها ما قبل خطبتـه؛ مـن حـين خروجـه
 وما بعده- إلى أن يشرع في الخطبة.

(٢) قال الباجي: «معناه: المنع من الكلام، واللغو: رديء الكلام، وما لا خير فيه».

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٢٤٦ - [حَدَّثَنَا مَالِكُ (١)، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسيَّبِ، عَن أَبى هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:

«إِذَا قُلتَ لِصَاحِبِكَ: أَنصِت -وَالإِمَامُ يَخطُب-؛ فَقَد لَغُوتَ» - «قس»].

7٤٦ - صحيح - رواية عبدالرحمن بن القاسم (٦٦/ ١٣ - تلخيص القابسي) عن مالك به متصلاً.

وهو عند أبي مصعب الزهري (١/ ١٦٩/ ٤٣٧)، وسويد بن سعيد (١٦٠/ ٢٨٩-ط البحرين، أو ١٢٦/ ١٣٨ - ط ذار الغرب) عن مالك به مرسلاً.

وأخرجه أبو داود (١/ ٢٩٠/ ١١١٢)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ١٨٨)، و«السنن الكبرى» (١/ ١٣٤/ ٢٢٠)، وأحمد (٢/ ٤٧٤ و ٤٨٥)، والدارمي في «مسنده» (٦/ ٢٦/ ١٦٠/ ١٦٠٠)، والشافعي في «المسند» (١/ ٤٩٢/ ٢٠٣ – ترتيبه)، و«الأم» (١/ ٢٠٣)، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» (٨/ ٢٢٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٦٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٢٨/ ٤٨٠)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٦٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١/ ٢٨/ ٢٨٠)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٣٢٢/ ٢١٤٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٣٥/ ٢٧٩٥ – «إحسان»)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٣٧ / ١٣٤)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٥٠/ ٩٤٠)، وابن عبدالسبر في «التحقيق» (١/ ٤٨/ ٤٠٠)، وابن عبدالسبر في «التحقيق» (١/ ٤٠٥/ ٢٠٠) من طرق عن الإمام مالك به.

وأخرجه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١) من طريق عقيل بن خالد، عن ابن شهاب به. وله طرق أخرى عن الزهرى.

(١) قال ابن عبدالبر في «التقصي» (ص٢٦٢): «هذا الحديث عند ابن وهب، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، وسعيد بن عفير في «الموطأ».

وهو عند القعنبي في «الزيادات» خارج «الموطأ».

وهو عند أبي المصعب مرسلاً -على اختلاف عنه-، وليس عند يحيى، ولا ابس بكير، ولا جماعة من رواة «الموطأ».

وعند جميعهم في ذلك حديث مالك عن أبي الزناد، عن الأعرب، عن أبي هريرة» أ.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٧٤٧- ٧- وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَـا الزُّهرِيُّ»)، عَن ثَعلَبَةَ بن أَبي مالكِ القُرَظِيِّ؛ أَنَّهُ أَخبَرَهُ:

أَنَّهُم كَانُوا فِي زَمَانِ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ يُصَلُّونَ يَومَ الجُمُعَةِ، حَتَّى يَحْرُجَ عُمَرُ [بنُ الْخَطَّابِ - «حد»، و «مص»، و «مص»، و «مص»، و «حد»: وأَذَّنَ (في رواية «مح»، و «مص»، و «قع»، و «حد»: «المؤذن»)، قَالَ ثَعَلَبَةُ: جَلَسنَا نَتَحَدَّثُ (في رواية «حد»: «جلسوا يتحدثون»)، فَإِذَا سَكَتَ المُؤذُنُونَ (في رواية «قع»، و «محه»: «المؤذن»، وفي رواية «مص»، و «حد»: «حتَّى إِذَا سَكَتَ المُؤذُنُ»)، وقَامَ عُمَرُ يَخطُبُ؛ أَنصَتنَا (في رواية «حد»، و «قع»: «سكتوا»، وفي رواية «مح»، و «مص»، و «محد»: «سكتوا»، وفي رواية «مح»، و «مص»، و «مص»، في إذَا سَكَتَ المُؤذَنُهُ.

[قَالَ مَالِكٌ - «مص»، و«مح»، و«حد»، و«قع»]: قَالَ ابنُ شِهَابِ (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ»): فَخُرُوجُ الإِمَامِ (في رواية «مح»: «فخروجُه») يَقطَعُ الصَّلاةَ، وَكَلامُهُ يَقطَعُ الكَلامَ.

قلت: سنده صحيح.

۱۲۵۷-۷- موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۰/ ۱۳۹ و ٤٤٠)، والقعنبي (ص۲۰۸)، وسوید بن سعید (۱۲۰/ ۲۹۱ و ۲۹۲ – ط البحرین، أو ص ۱۲۱ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۸۷/ ۲۲۷ و ۲۲۸).

وأخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٤٧٧)، و«الأم» (١/ ١٩٧)، و«مسنده» (١/ ٢٩٦/ ٤٠٩ -ترتيبه)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ ٢٩٢) (١٩٧)، والبيهقي في «الخلافيات» (ج ٢/ ق ٨٥/ ١)، و«الكبرى» (٣/ ١٩٢ و ١٩٢ - ١٩٣)، و«الصغرى» (١/ ٢٤٢/ ٢٢٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٤٧٦ - ٤٧٧) (١٦٩٣ و ١٦٩٣) عن مالك به.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٧٠)، والشافعي في «المسند» (١/ ٢٩٧/ ٤١٠ –ترتيبه)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ١٩٣)، و«المعرفة» (٢/ ٤٧٧/ ١٦٩٤) من طرق أخرى عن الزهري به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٢٤٨ - ٨- وحدَّثني عن مالك، عَن أبِي (في رواية «مـــــ»: «أَخبَرُنَـا أَبـــو»)
 النَّضر -مولى عُمَرَ بن عُبَيدِاللَّهِ-، عَن مَالِكِ بنِ أبِي عَامِرٍ:

أَنَّ عُثمَانَ بِنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ فِي خُطبَتِهِ -قَلَمًّا يَدَعُ ذَلِكَ إِذَا خَطَبَ-: إِذَا قَامَ الإِمَامُ يَخطُبُ يَومَ الجُمُعَةِ؛ فَاستَمِعُوا [لَهُ - «مص»] وَأَنصِتُوا؛ فَإِنَّ لِلمُنصِتِ السَّامِعِ، فَإِذَا وَالمُنصِتِ السَّامِعِ، فَإِذَا وَالمُنصِتِ السَّامِعِ، فَإِذَا وَالمُنْوفِ وَالمَّفُوفِ وَحَاذُوا بِالمَناكِبِ؛ فَإِنَّ اعتِدَالَ الصَّفُوفِ مِن تَمَامِ الصَّلاةِ، ثُمَّ لا يُكَبِّرُ حَتَّى يَاتِيَهُ رِجَالٌ قَد وَكَّلَهُم بِتَسويَةِ الصَّفُوفِ فَي وَخَدُرُونَهُ أَن قَدِ استَوَت؛ فَيُكبِرُ مَتَّى يَاتِيَهُ رِجَالٌ قَد وَكَّلَهُم بِتَسويَةِ الصَّفُوفِ فَي فَي المَّفُوفِ فَي المَّفُوفِ فَي المَّهُ إِنْ المَعْرَادِ المَّلَوْدِ المَّالِقِ المَّالِقِ المَّلَوْدِ المَّالِقِ المَّالِقِ المَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ المَالِونِ المَّلَوْدِ المَّالِقِ المَالُونَ المَالُونِ المَالِولَ المَالُونِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ اللِمُ اللْمُ اللَّهُ

#### ٩ ٢٤٩ - وحدَّثني عن مالكِ، عَن نَافِعٍ:

۸۶۲-۸- موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۰- ۱۷۱/ ۱۶۱)،
 والقعنبي (۸۰۷ - ۲۰۹/ ۲۳۹)، وسوید بن سعید (۱۲۱/ ۲۹۳ -ط البحرین، أو ۱۲۱ ۱۲۷/ ۱۳۹ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۷۸/ ۲۲۹).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٢٠٣)، و «المسند» (١/ ٢٩٥/ ٢٠٦ - ترتيبه)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٢١٣/ ٢٠٣٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ ٢٩٠ - ٧٠/ ١٩١١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٢٠)، و «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٠٥/ ١٧٥٥)، و «الحلافيات» (ج ٢/ ق ٥٥/ أ)، و «الحلافيات» (ج ٢/ ق ٥٥/ أ)، و «جزء القراءة خلف الإمام» (١/ ٢٤٢ - ٣٤٣/ ٣٣٠)، من طرق عن مالك به.

قلت: وسنده صحيح.

(١) النصيب من الأجر. (٢) أي: سووها.

**٩-٢٤٩ موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٧١/ ٤٤٥)، وسـويد ابن سعيد (١/ ١٧١/ ٢٩٠ - ط البحرين، أو ص١٢٧ - ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٥٢١/ ٥٤٢٧) عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه عبدالرزاق (٣/ ٢٢٥/ ٤٢٦)، وابن أبي شيبة في «المصنـف» (٣/ ١١٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ ٧٠/ ١٨١٢) من طريق أخرى.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>يحبى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ رَأَى رَجُلَينِ يَتَحَدَّثَانِ وَالإِمَامُ يَخطُبُ يَومَ الجُمُعَةِ؛ فَحَصَبَهُمَا (١): أَن اصمُتَا.

• ٧٥٠ - ١٠ حَدَّثَنَا مَالِكَ ؛ أَنَّه بَلَغَهُ (في رواية «مــص»: «عَـن عَبدِاللَّـهِ بـنِ سَعِيدِ بن أَبي هِندٍ»):

أَنَّ رَجُلاً عَطَسَ يَومَ الجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخطُبُ؛ فَشَـمَّتَهُ إِنسَانٌ (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «الَّذي») إِلَى جَنبِهِ (في رواية «قع»: «بِجَنبِهِ»)، فَسَأَلَ عَـن ذَلِكَ سَعِيدَ بنَ الْمُسيَّبِ؛ فَنَهَاهُ عَن ذَلِكَ، وَقَالَ: لا تَعُد.

٢٥١ – وحدَّثني عن مالك: أنَّـهُ سَـأَلَ ابـنَ شِـهَابٍ عَـنِ الكَـلامِ يَـومَ الحُـمُعَةِ إِذَا نَزَلَ الإِمَامُ عَنِ اللِبَرِ، قَبلَ (في رواية «مص»، و«حــد»، و«قع»: «إلى») أَن يُكَبِّرَ، فَقَالَ ابنُ شِهَابٍ: لا بَأْسَ بذَلِكَ.

 ٣- بابٌ فيمن أُدركَ [مِنَ الصَّلاةِ - «مس»، و«قع»، و«حد»] ركعة يوم الجُمُعةِ ، [ما يفعلُ؟ - «حد»]

٢٥٢- ١١ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مص»: «قال:

(١) أي: رماهما بالحصباء.

• ٢٥٠- ١٠ - مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٧١/ ٤٤٢)، والقعنبي (ص٩٠١)، وسويد بن سعيد (١٦١/ ٢٩٤ -ط البحرين، أو ص١٢٧ -ط دار الغرب). وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٢١) عن وكيع، عن عبدالله به. وسنده صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٢٢٧/ ٥٤٣٩) من طريق الثوري، عن عدالله بن سعيد، عن أبيه، عن ابن المسيب بنحوه.

۱۰۱- مقطوع صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۱/ ٤٤٣)، والقعنبي (ص ۲۰۹)، وسوید بن سعید (۱۲۱/ ۲۹۰ -ط البحرین، أو ۱۲۷/ ۱۳۹ -ط دار الغرب). (ص ۲۰۹- ۱۱- مقطوع صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۲/ ٤٤٦)، والقعنبي (۲۲/ ۲۶۰)، وسوید بن سعید (۲۹/ ۱۲۸/ ۲۹۸ -ط البحرین، أو ۱۲۷/ ۱۶۰ -ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

سمعت») ابنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

مَن أَدرَكَ مِن صَلاةِ [يَومِ - «مص»] الجُمُعَةِ رَكعَةً؛ فَليُصَلِّ إِلَيهَا [رَكعَةً - «مص»، و«حد»] أُخرَى.

[قَالَ مَالِكٌ - «مص»]: قَالَ ابنُ شِهَابٍ: وَهِيَ السُّنَّةُ.

قَالَ مالكُ (١): وَعلى ذَلِكَ أَدرَكَتُ أَهلَ العِلمِ بِبَلَدِنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَن أَدرَكَ مِنَ الصَّلاةِ رَكعَةً؛ فَقَد أَدرَكَ الصَّلاةَ».

قَالَ مَالِكٌ (٢) - فِي الَّذِي يُصِيبُهُ زَحَامٌ يَسومَ الجُمُعَةِ، فَيَركَعُ وَلا يَقَالَ على أَن يَسجُدَ حَتَّى يَقُومَ الإِمَامُ، أُو يَفرُغَ الإِمَامُ مِن صَلاتِهِ - [قَالَ: على أَن يَسجُدَ - إِن كَانَ قَد رَكَعَ (في رواية «مص»، و «حد» : "وقد ركع مع الإمام»، وفي رواية «قع»، و «حد» : "وقد ركع إذا قام الناس») - ؛ فَليَسجُد إِذَا قَامَ النَّاسُ، وَإِن لَم (في رواية «مص» : «فإن كان لا») يَقدِر على أَن يَسجُد (في رواية «مص»، و «قع»، و «حد» : «على السجود») -حَتَّى يَقرُغَ الإِمَامُ مِن صَلاتِهِ [وَيُسَلِّمَ - «مص»، و «حد» : «الصلاة») ظُهرًا أَربَعًا. يَبتَدِىءَ صَلاتَهُ (في رواية «مص»، و «قع»، و «حد» : «الصلاة») ظُهرًا أَربَعًا.

٤- بابُ مَا جاءَ فيمن رَعَفَ (في رواية «قع» : «باب الرعاف») يَومَ الجُمُعَةِ

١٢- قال مالك (في رواية «مص»، و «قع»، و «حد»: «فيمن») من (في رواية «مص»، و «قع»، و «حد»: «فيمن»)

<sup>(</sup>۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۲/ ٤٤٧)، والقعنبي (ص ۲۰۹)، وسويد بن سعيد (ص ۱٦۲ –ط البحرين، أو ص ۱۲۷ – ۱۲۸ –ط دار الغرب).

<sup>(</sup>۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۲/ ٤٤٨)، والقعنــبي (۲۰۹–۲۱۰/ ۲٤۱)، وسويد بن سعيد (ص۱٦۲– ط البحرين، أو ص١٢٨ – ط دار الغرب).

<sup>(</sup>٣) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٧٣/ ٤٤٩)، والقعنبي (٢١٠/ ٢٤٢)، وسويد ابن سعيد (ص١٦٣– ط البحرين، أو ١٢٨/ ١٤١ – ط دار الغرب).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

رَعَفَ (١) يَومَ الجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخطُبُ، فَخَرَجَ فَلَم يَرجِع حَتَّى فَرَغَ الإِمَامُ مِن صَلاتِهِ؛ فَإِنَّهُ (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «إنَّه») يُصَلِّي أَربَعًا.

وَقَالَ مَالَكُ (٢) -فِي الَّذِي يَركَعُ رَكَعَةً مَعَ الإِمَامِ يَومَ الجُمُعَةِ، ثُمَّ يَرعُفُ، فَيَخرُجُ فَيَأْتِي (فِي رواية «مص»: «ويأتي»، وفي رواية «حد»: «ثم يأتي») وقد صلَّى الإِمَامُ الرَّكَعَتَين كِلتَيهِمَا (في رواية «مص»: «إحدى الركعتين») -: إنَّهُ (في رواية «مص»، و«حد»] بركعَة (في رواية «مص»، و«حد»] بركعَة أخرَى؛ مَا لَم يَتكلَّم.

وَقَالَ مالكُ (٣): لَيسَ على مَن رَعَفَ -أُو أَصَابَهُ أَمرٌ لا بُدَّ لَـهُ مِنَ الخُرُوجِ- أَن يَستَأذِنَ الإِمَامَ يَومَ الجُمُعَةِ إِذَا أَرَادَ أَن يَخرُجَ.

٥- بابُ ما جاءَ في السَّعيِ [إِلَى - «حد»] يَومِ (في رواية «مص»: «باب المَشي إلى») الجُمُعَةِ

٢٥٣- ١٣ - حدَّثني يحيى، عن مالكٍ:

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٣٩٣/ ٣٩٩ - ترتيبه)، و «الأم» (١/ ١٩٦)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٢٠٧)، وابسن المنذر في «الأوسط» (٤/ ٥٥/ ٥٧) وابسن المنذر في «العلل» (٢/ ٢٥٣ - ١٧٨٧)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٦/ ٥٠)، والدارقطني في «العلل» (٢/ ٣٥٣ - ٢٥٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٢٧)، و «معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٥٥) = ١٠٠٠ ورسمة السنن والآثار» (٢/ ١٥٥) = ١٠٠٠ ورسمة السنن والآثار» (٢/ ١٥٤) = ١٠٠٠ ورسمة المسند الكرم، ورسمة المسند الله والمرابعة المسند الله والمرابعة المسند الله والمرابعة المسلمة ا

<sup>(</sup>١) رعف الرجل رعفاً ورعافاً، من بابي نصر ومنع؛ أي: خرج الدم من أنفه.

<sup>(</sup>٢) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٧٣/ ٤٥٠)، والقعنبي (ص٢١٠)، وسويد بن سعيد (ص١٦٣ - ط البحرين، أو ص١٢٨ - ط دار الغرب).

<sup>(</sup>٣) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٧٣/ ٤٥١)، والقعنبي (ص٢١٠)، وسويد بـن سعيد (ص١٦٣– ط البحرين، أو ص١٢٨ – ط دار الغرب).

۱۳۵۳–۱۳۳ موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/۱۷۶–۱۷۵/ ٤٥٥)، والقعنبي (۱/۲۱–۱۷۷/ ۲۶۳)، وسوید بن سعید (۱۲۳/ ۲۹۹ – ط البحرین، أو ۱۲۸–۱۲۸ (۱۲۹ / ۱۲۹ – ط دار الغرب).

أَنَّهُ سَأَلَ ابنَ شِهَابٍ عَن قُولِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَومٍ الجُمُعَةِ فَاسعَوا إِلى ذِكرِ اللَّه ﴾ [الجمعة: ٨]؛ فَقَالَ ابنُ شِهَابٍ: كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع»] يَقرَقُهَا: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَومٍ الجُمُعَةِ؛ فَامضُوا إِلى ذِكرِ اللَّهِ.

قَالَ مالك (۱): وَإِنَّمَا السَّعِيُ فِي كِتَابِ اللَّهِ [-عَزَّ وَجَلَّ- «قع»]: العَمَلُ وَالفِعلُ، يَقُولُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرضِ [لِيُفسِدَ وَالفِعلُ، يَقُولُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرضِ [لِيُفسِدَ فِيهَا وَيُهلِكَ الحَرثَ وَالنَّسلَ وَاللَّهُ لا يُحِب الفَسَادَ - «مص»، و«حد»، و«قع»] ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقالَ -تَعَالَى-: ﴿ وَأَمَّا مَن جَاءَكَ يَسعَى وَهُو يَخشَى ﴾ [عبس: ٨]، وقالَ: ﴿ أُنَّ مَ أُدبَرَ يَسعَى [فَحَشَرَ فَنَادَى - «قع»] ﴾ يخشَى ﴾ [عبس: ٢]، وقالَ: ﴿ إِنَّ سَعَيْكُم لَشَتَى ﴾ [اللَيل: ٤].

قَالَ مالكُ (٢): فَلَيسَ السَّعيُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ بالسَّعي على الاَّقدَامِ، وَلا الاَسْتِدَادَ، وَإِنَّمَا عَنَى (في رواية «حد»: «ولكنه»، وفي رواية «قع»: «وإنَّما ذلك») العَمَلَ وَالفِعلَ.

٢٥٤ - [حَدَّثَنَا مَالِكٌ: أَنَّهُ سَأَلَ ابنَ شِهَابٍ عَنِ القُنُـوتِ يَـومَ الجُمُعَـةِ؛

<sup>=</sup>١٧٧٩) من طريق الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، قال: ما سمعت عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يقرؤها؛ إلا: (فامضوا إلى ذكر الله).

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۵/ ٤٥٦)، والقعنبي (۲۱۱/ ۲۶۶)، وسويد ابن سعيد (ص ۱٦٤– ط البحرين، أوص ۱۲۹ – ط دار الغرب).

 <sup>(</sup>۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۵)، والقعنبي (ص۲۱۱)، وسويد بسن سعيد
 (ص۱٦٤ – ط البحرين، أو ص ۱۲۹ –ط دار الغرب).

٢٥٤- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٧٥/ ٤٥٧)، وسويد ابن سعيد (١/ ٢٠٥/ ٤٥٧)، وسويد ابن سعيد (١٦٤/ ٢٠٠- ط البحرين، أو ص١٢٩ - ط دار الغرب).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (فع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

فَقَالَ: مُحدَثُ لا أَعرفُهُ - «مص»، و«حد»].

#### [٦- بَابُ الْمُصَلَّى فِي يَوم الجُمُعَةِ

٧٥٥ - حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن الثُّقَةِ عِندَهُ:

أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَدخُلُونَ حُجَرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَلَىٰ بَعَدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ عَلَىٰ الْمَعَدُ يَضِيقُ عَن أَهلِهِ، وَحُجَرُ أَزْوَاجِ للنَّبِيِّ عَلَىٰ المَسجِدُ يَضِيقُ عَن أَهلِهِ، وَحُجَرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَيسَت مِنَ المَسجِدِ، وَلَكِنَّ أَبُوابَهَا شَارِعَةٌ فِي المَسجِدِ.

قَالَ مَالِكُ (١): وَمَن صَلَّى فِي شَيء مِن [أَفْنِيَةِ - «بك»] المَسجدِ [الوَاصِلَةِ بهِ - «بك»] -أو فِي رِحَابَتِهِ الَّتِي تَلِيهُ -؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مُجزِىءٌ عَنهُ، وَلَم يَزَل ذَلِكَ مِن أَمر النَّاس، لَم يُعِبهُ أَحَدٌ مِن أَهل الفِقهِ.

قَالَ مَالِكَ (٢): فَأَمَّا دَارٌ مُعْلَقَةٌ لا تُدْخَلُ إِلاَّ بِإِذِن؛ فَإِنَّهُ لا يَنبَغِي لأَحَدِ أَن يُصَلِّي فِيهَا بِصَلاةِ الإِمَامِ يَومَ الجُمُّعَةِ، وَإِن قَرُبَّت؛ لأَنَّهَا لَيسَت مِنَ المَسجدِ – «حد»، و«مص»، و«قع»، و«بك»].

۲۰۰ مقطوع ضعیف - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۵-۱۷۶/ ٤٥٨)،
 والقعنبي (۲۱۱-۲۱۲/ ۲٤٥)، وسوید بن سعید (۱٦٤/ ۳۰۱ - ط البحرین، أو ۱۳۰/ ۱۳۰ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١١١) من طريق ابن وهب وابن بكير، عن مالك به.

(۱) رواية أبي مصعب الزهــري (۱/ ۱۷٦)، والقعنبي (۲۱۲/ ۲٤٦)، وســويد بــن سعيد (ص١٦٤ – ط البحرين، أو ص ١٣٠ –ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي (٣/ ١١١) من طريق ابن وهب وابن بكير، عن مالك به.

(۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۲/ ٤٥٩)، والقعنبي (ص۲۱۲)، وسويد بــن سعيد (ص۱٦٥ – ط البحرين، أو ص ١٣٠ – ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي (٣/ ١١١) من طريق ابن وهب وابن بكير، عن مالك به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

# ٧-٦- بابُ ما جاءَ في الإمام يَنزِلُ بِقَرِية يَومَ الجُمُعَة في السَّفرِ»، وفي (في رواية «مص»، و«حد»: «بَاب مَا جَاء في الجُمُعَة في السَّفرِ»، وفي رواية «قع»: «بَابُ الجُمُعَة فِي السَّفَر»)

١٤ - قال مالك (١): إِذَا نَزَلَ الإِمَامُ بِقَرِيةٍ تَجِبُ فِيهَا الجُمُعَةُ، وَالإِمَامُ مُسَافِرٌ؛ فَخَطَبَ وَجَمَّعُ بِهِم؛ فَإِنَّ أَهلَ تِلكَ القَريةِ -وَغَيرَهُم- يُجَمِّعُونَ مَعَهُ.

قَالَ مالك (٢): وَإِن (في رواية «مص»، و«قع»: «فَإِن») جَمَّعَ الإِمَامُ (في رواية «مص»: «إمام») وَهُوَ مُسَافِرٌ بِقَرِيَةٍ لا تَجِبُ فِيهَا الجُمُعَةُ؛ فَلا جُمُعَةَ (في رواية «مص»: «جماعة») لَهُ وَلا لأهلِ تِلكَ القَريَةِ وَلا لِمَن جَمَّعَ مَعَهُم مِن غَيرِهِم، وَليُتَمِّمُ أَهلُ تِلكَ القَريَةِ -وَغَيرُهُم (في رواية «مص»، و«قع»: «ومَن حضرَها»، وفي رواية «حد»: «ومن حضرَهم») مِمِّن لَيسَ بِمُسَافِرٍ - الصَّلاةَ.

قَالَ مالكٌ: وَلا جُمُعَةَ على مُسَافِر.

### ٨-٧- بابُ ما جاءَ في السَّاعةِ النَّتي في يوم الجُمُعَةِ

٢٥٦ - ١٥ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأعرَج،
 عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَومَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ:

<sup>(</sup>۱) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷٦/ ٤٦٠)، والقعنبي (۲۱۲/ ۲٤۷)، وسويد ابن سعيد (ص١٦٥ – ط البحرين، أو١٣٠/ ١٤٤ – ط دار الغرب).

 <sup>(</sup>۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۲/ ٤٦١)، والقعنبي (ص۲۱۲)، وسويد بـن
 سعيد (ص١٦٥ - ط البحرين، أو ص ١٣٠-١٣١ - ط دار الغرب).

٢٥٦-١٥- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٧٧/ ٤٦٢)، والقعنبي (٢١٧/ ١٧٨)، وابن القاسم (٣٥٧/ ٣٥٢)، وسويد بن سعيد (١٦٥/ ٢٠٦- ط البحريت، أو ١٣١/ ١٤٥- ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري (٩٣٥) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، ومسلم (١٥٦/ ١٣) عن يحبى بن يحبى وقتيبة بن سعيد، كلهم عن مالك به.

<sup>(</sup>يميى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

«فِيهِ (فِي رواية «حد»، و «قع»: «فيها») سَاعَةٌ لا يُوَافِقُهَا (١) (في رواية «مص»، و «حد»: «يُصَادِفُهَا») عَبدٌ مُسلِمٌ -وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي (٢)، يَسأَلُ اللَّهَ [-عَزَّ وَجَلَّ- وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي (٢)، يَسأَلُ اللَّهَ [-عَزَّ وَجَلَّ- وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي (٢)، يَسأَلُ اللَّهَ عَلَيْهِ إِيَّامُ وَجَلَّ- فِيهَا - «حد»] شَيئًا-؛ إِلاَّ أَعطَاهُ إِيَّاهُ»، وأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا (٣).

١٦-٢٥٧ وحدَّثني عن مالك، عَن يَزِيدَ بنِ عَبدِاللَّهِ بـنِ الْهَـادِ، عَـن

(٣) قال الزين بن المنير: الإشارة لتقليلها؛ هو: الترغيب فيها والحض عليها؛ ليسارة وقتها وغزارة فضلها.

۱۲-۲۵۷ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۷-۱۷۹/ ٤٦٣)، والقعنبي (۱/ ۱۷۷-۱۷۹)، والقعنبي (۱۲۱-۲۱۵)، وابن القاسم (۵۳۰-۵۳۷)، وسوید بن سعید (۱۲۱-۲۱۵) وسوید بن سعید (۱۲۱-۲۱۵) (۱۳۷ - ط البحرین،أو ص۱۳۱-۱۳۲- ط دار الغرب).

وأخرجه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٦٢٠-٢٦١/ ٨٣٨)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٢٣٧) من طريق يحيى بن يحيى الليثي به.

وأخرجه أبسو داود (١/ ٢٧٤ – ٢٧٥/ ١٠٤٦)، والسترمذي (٢/ ٣٦٣ – ٣٦٣/ ١٩٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ٤٩١)، وأحمد في «المسند» (١/ ٤٩١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٢٨١/ ٣٧٨ – ترتيبه)، و «الأم» (١/ ٢٠٩)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٣٤٨)، والحمامي في ٨٤٣ – ٣٥٨)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٤٩٤)، والحمامي في «جزء الاعتكاف» (ق٥٥١ – ١٥١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٤٥ – ٥٥/ ٥٨١ و/٥٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٢٩/ ٥٤٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٧/ ١٠ – ٤٧٧٧ – «إحسان»)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٠٢ – (٧/ ٧ – ٨/ ٢٧٧٧ – «إحسان»)، وأبو القاسم الجوهري في «المترغيب والترهيب» (١/ ٨٤١/ ٨٣٨)، والجوعمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٤/ ٨٤٨/ ٣٣٣)،=

<sup>(</sup>١) أي: لا يصادفها، وهو أعم من أن يقصدها، أو يتفق وقوع الدعاء فيها.

<sup>(</sup>٢) قال الحافظ ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٨٠)، و «التمهيد» (١٩ / ١٧): «هكذا يقول عامة رواة «الموطأ» في هذا الحديث: (وهو قائم يصلي)؛ إلا قتيبة بن سعيد، وابن أبي أويس، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وأبا المصعب؛ فإنهم لم يقولوا في روايتهم لهذا الحديث عن مالك: «وهو قائم يصلي»؛ وهو محفوظ في حديث أبي الزناد، هذا، من رواية مالك وغيره عنه» ا.هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

مُحَمَّدِ بنِ إِبرَاهِيمَ بنِ الحَارِثِ النِّيمِيِّ، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحَنِ بنِ

= والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٥٠-٢٥١)، و «الصغرى» (١/ ٢٣٢ - ٢٣٤/ ٢٠٢)، و «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٥٣١ - ٢٥٥/)، و «فضائل الأوقات» (٢٦٦ - ٤٦٤/ ٢٥١)، و «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٥٩١ - ٩٩/ ١٩٧٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ٢٠١ - ٢٠١)، و «معالم التسنزيل» (٨/ ١٢١)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/ ٢٠١)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/ ٢٠١ - ٢٣٤/ ٩٣٤ و ٩٥٥)، و «فضائل بيت المقدس» (٣)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٦ - ٢٧ و ٢٧)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٢٠١ - ٤٠٨) من طرق عن مالك به.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ١١٣ - ١١٥)، و«الكبرى» (١/ ٥٤٠ - ٥٤٠) ١٧٥٤) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/ ٤٢٦-٤٢٧) ٢٩٦)من طريق بكر بن مضر، عن يزيد به.

قلت: وسنده صحيح؛ رجاله ثقات.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»،

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجـاه...»، ووافقـه الذهبي.

وقال الحمامي: «هذا حديث محفوظ عال من حديث مالك، وهو إسناد كلهم ثقات». وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح» ا. هـ.

وقد صححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٣/ ٢٢٨)، و«صحيح سنن أبي داود» (٩٢٤)، و«صحيح سنن الترمذي» (٩٢٤).

تنبيه: في لفظ حديث الباب: «لا تعمل المطي»، قال شيخنا -رحمه اللُّه- في «أحكما الجنائز» (ص ٢٢٦): «أحد الرواة أخطأ في متنه؛ حيث قال: «لا تعمل المطي»» ا. هـ.

قلت: وهو كما قال؛ نقد رواه جمع آخرون، فقالوا: «لا تشد الرحال»، وبعضهم قال: «لا تضرب المطايا...»، وآخرون قالوا: «إنما تضرب أكباد المطي...»، وبعض آخر يقول: «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد...».

وهذا من دقة نظر شيخنا -رحمه الله-.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي – ده. - 200 –

عَوفٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ:

خَرَجتُ إِلَى الطُّورِ<sup>(۱)</sup>؛ فَلَقِيتُ كَعبَ الاَّحبَارِ<sup>(۱)</sup>، فَجَلَستُ مَعَهُ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّورَاةِ، وَحَدَّثتُهُ عَن رَسُولِ اللَّهِ (في رواية «قـس»: «النَّبِيّ») ﷺ، فَكَانَ فِيمَا حَدَّثتُهُ أَن قُلتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

"خَيرُ يَومٍ طَلَعَت عَلَيهِ (في رواية "حد"، و"قع": "فيه") الشَّمسُ يَومُ الجُمُعَةِ؛ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ (في رواية "مص": "خَلَقَ اللَّهُ آدمَ") [-عَلَيهِ السَّلامُ- "قع"]، وَفِيهِ أُهبِطَ مِنَ الجَنَّةِ، وَفِيهِ تِيبَ عَلَيهِ، وَفِيهِ مَاتَ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ ""، وَمَا مِن دَابَّةٍ إِلاَّ وَهِي مُصِيخةٌ " يَومَ الجُمُعَةِ، مِن حِين تُصبِحُ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ؛ شَفَقًا (٥) مِن وَهِي مُصيخةٌ إلاَّ الجنَّ وَالإِنسَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لا يُصَادِفُها عَبدٌ مُسلِم -وَهُوَ يُصَلِّي السَّاعَةِ؛ إلاَّ الجنَّ وَالإِنسَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لا يُصَادِفُها عَبدٌ مُسلِم -وَهُوَ يُصَلِّي يَسأَلُ اللَّهُ [-عَزَّ وَجَلَّ فيها - "قع"، و"حد"] شَيئًا -؛ إلاَّ أعطَاهُ إيَّاهُ".

قَالَ كَعبُ [الأحبَار: وَ- "قع"]: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَومٌ، فَقُلتُ: بَل فِي كُلِّ سَنَةٍ يَومٌ، فَقُلتُ: بَل فِي كُلِّ جُمُعَةٍ؛ [قَالَ - "قع"، و"قس"]: فَقَرَأَ كَعبٌ التَّورَاةَ، فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

<sup>(</sup>١) قال الباجي في «المنتقى» (١/ ٢٠١): «هو -لغةً-: كل جبـل، إلا أنـه في الشـرع: جبل بعينه؛ وهو: الذي كلم الله فيه موسى، وهو الذي عنى أبو هريرة».

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٩٠): «هو كعب بن ماتع الحميري، من ذي رعين من حمير، وقيل: من ذي هجر من حمير، يكنى أبا إسحاق، أسلم في زمن عمر، وتوفي في آخر خلافة عثمان» ا.هـ.

<sup>(</sup>٣) أي: القيامة.

<sup>(</sup>٤) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٩٤) -ونقله عنه التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٣٥)-: «الإصاخة: الاستماع، وهو هاهنا سماع حذر وإشفاق؛ خشية الفجأة والبغتة، وأصل الكلمة: الاستماع» ا.هـ.

<sup>(</sup>٥) خوفاً.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: فَلَقِيتُ بَصرَةَ بنَ أَبِي بَصرَةَ الغِفَارِيُّ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: مِن أَيـنَ أَقِبَلتَ؟ فَقُلتُ: مِنَ الطُّورِ، فَقَالَ: لَو أَدرَكتُكَ قَبلَ أَن تَخرُجَ إِلَيهِ؛ مَا خَرَجتَ أَقبَلتَ؟ فَقُلتُ: مِنَ الطُّورِ، فَقَالَ: لَو أَدرَكتُكَ قَبلَ أَن تَخرُجَ إِلَيهِ؛ مَا خَرَجتَ [إلَيهِ – «مص»، و«قع»، و«قس»، و«حد»]؛ سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«لا تُعمَلُ المَطِيُّ<sup>(۲)</sup> إِلاَّ إِلى ثَلاثَةِ (في رواية «قس»: «لِثلاثَـةِ») مَسَاجِدَ: إِلى المَسجِدِ الحَرَامِ، وَإِلى مَسجِدِي هَذَا، وَإِلى مَسجِدِ إِيليَاءَ (٣) -أو [إِلَى - «حد»]

(١) المحفوظ أن الحديث لوالده؛ ولذا قال ابن عبدالبر: «الصواب: فلقيت أبا بصرة»، قال: «والغلط من يزيد، لا من مالك».

وانظر: «الاستذكار» (٥/ ٨٩).

(٢) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٨٢): «أي: لا تسافر عليها، يقال: أعملت الناقة: إذا صرفتها في العمل، وتسمى عميلة، والذكر يعمل، وسميت مطية؛ لأن مطاها -وهو ظهرها- يركب، وقيل: سميت مطية؛ لأنها يمطى بها في السير؛ أي: يمد» ا.هـ.

(٣) قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ٦٩٧-٦٩٨): «... والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق عن أبي هريرة بلفظ: «لا تشد الرحال»، وقد خرجتها في «إرواء الغليل» (رقم [٧٧٣])، وإنما خرجته هنا لهذه الزيادة التي فيها إنكار أبي بصرة على أبي هريرة -رضي الله عنهما- سفره إلى الطور، ولها طرق أخرى أوردتها هناك.

وفي هذه الزيادة فائدة هامة؛ وهي أن راوي الحديث -وهو الصحابي الجليل أبو بصرة رضي الله عنه - قد فهم من النبي رضي النهي يشمل غير المساجد الثلاثة من المواطن الفاضلة؛ كالطور: وهو جبل كلم الله عليه موسى تكليمًا، ولذلك أنكر على أبي هريرة سفره إليه، وقال: «لو لقيتك قبل أن تأتيه؛ لم تأته ».

وأقره على ذلك أبو هريرة، ولم يقل له كما يقول بعض المتأخرين: «الاستثناء مفرغ»، والمعنى: لا يسافر لمسجد للصلاة فيه؛ إلا لهذه الثلاثـة! بـل المراد: لا يسافر إلى موضع من المواضع الفاضلة التي تقصد لذاتها؛ ابتغاء بركتها، وفضل العبادة فيها؛ إلا إلى ثلاثة مساجد.

وهذا هو الذي يدل عليه فهم الصحابيين المذكورين، وثبت مثله عن ابن عمر -رضي الله عنه-؛ كما بيّنته في «أحكام الجنائز وبدعها» (ص٢٢٦)، وهـو الـذي اختاره جماعة من العلماء: كالقاضي عياض، والإمام الجويني، والقاضي حسين؛ فقالوا: «يحرم شد الرحل لغير المساجد الثلاثة؛ كقبور الصالحين، والمواضع الفاضلة»؛ ذكره المناوي في «الفيض».

<sup>(</sup>يميى) = يميى الليثي (مص) = آبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

 فليس هو رأي ابن تيمية وحده -كما يظن بعض الجهلة-، وإن كان له فضل الدعوة إليه، والانتصار له بالسنة، بما لا يعرف له مثيل، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

فهل آن للغافلين أن يعودوا إلى رشدهم، ويتبعوا السلف في عبادتهم، وأن ينتهــوا عــن اتهام الأبرياء بما ليس فيهم؟!» ا.هــ.

قلت: أثر ابن عمر -رضي الله عنهما- الذي أشار إليه شيخنا -رحمه الله-: أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (ص٤٠٣) بإسناد صحيح عن قزعة، قال: «أردت الخروج إلى الطور، فسألت ابن عمر، فقال: أما علمت أن النبي على قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد النبي على، والمسجد الأقصى»، ودع عنك الطور؛ فلا تاته».

قال شيخنا الإمام الألباني –رحمه الله- في «أحكام الجنائز» (ص٢٢٦–٢٣١): «وفي هذه الأحاديث تحريم السفر إلى موضع من المواضع المباركة؛ مثل مقابر الأنبياء والصالحين، وهي وإن كانت بلفظ النفي (لا تشد)؛ فالمراد النهي كما قال الحافظ، على وزن قوله –تعالى–: ﴿فلا رفْتُ ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ [البقرة: ١٩٧].

وهو كما قال الطيبي: «هو أبلغ من صريح النهي، كأنه قال: لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع؛ لاختصاصها بما اختصت به».

قلت: ومما يشهد لكون النفي هنا بمعنى النهي: رواية لمسلم في الحديث الثاني: «لا تشدوا».

ثم قال الحافظ: «قوله: «إلا إلى ثلاثة مساجد»، الاستثناء مفرغ، والتقدير: لا تشد الرحال إلى موضع، ولازمه منع السفر إلى كل موضع غيرها؛ لأن المستثنى منه في المفرغ مقدر بأعم العام، ولكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا: المخصوص، وهو المسجد».

قلت: وهذا الاحتمال ضعيف، والصواب التقدير الأول، لما تقدم في حديث أبي بصرة وابن عمر من إنكار السفر إلى الطور، ويأتى بيانه، ثم قال الحافظ:

«وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد، ومزيتها على غيرها؛ لكونها مساجد الأنبياء، ولأن الأول قبلة الناس، وإليه حجهم، والثاني كان قبلة الأمم السالفة، والثالث أسس على التقوى.

(قال): واختلف في شد الرحال إلى غيرها؛ كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياءً وأمواتًا، وإلى المواضع الفاضلة؛ لقصد التبرك بها، والصلاة فيها، فقال الشيخ أبو محمد الجوينى: «يحرم شد الرحال إلى غيرهما؛ عملاً بظاهر الحديث».

وأشار القاضي حسين إلى اختياره، وبه قال عياض وطائفة، ويبدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور، وقال له:=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

= «لو أدركتك قبل أن تخرج؛ ما خرجت»، واستدل بهذا الحديث، فـدل على أنه يـرى حمـل الحديث على عمومه، ووافقه أبو هريرة، والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنـه لا يحرم، وأجابوا عن الحديث بأجوبة:

١ - منها: أن المراد: أن الفضيلة التامة إنما هي شد الرحال إلى هذه المساجد، بخلاف غيرها؛ فإنه جائز، وقد وقع في رواية لأحمد -سيأتي ذكرها- بلفظ: «لا ينبغي للمطي أن تعمل»، وهو لفظ ظاهر في غير التحريم.

 ٢- ومنها: أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة؛ فإنه لا يجب الوفاء به؛ قاله ابن بطال.

٣- ومنها: أن المراد حكم المساجد فقط، وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة في غير هذه الثلاثة، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح، أو قريب، أو صاحب، أو طلب علم، أو تجارة، أو نزهة، فلا يدخل في النهي، ويؤيده: ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب، قال: سمعت أبا سعيد -وذكرت عنده الصلاة في الطور- فقال: قال رسول الله عليه لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد تبتغي فيه الصلاة؛ غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي»، وشهر حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضعف، ا.هـ.

قلت: لقد تساهل الحافظ -رحمه الله تعالى- في قوله في شهر: إنه حسن الحديث، مع أنه قال فيه في «التقريب»: «كثير الأوهام»؛ كما سبق، ومن المعلوم أن من كان كذلك؛ فحديثه ضعيف لا يحتج به، كما قرره الحافظ نفسه في «شرح النخبة».

ثم هب أنه حسن الحديث، فإنما يكون كذلك عند عدم المخالفة، أما وهو قد خالف جميع الرواة الذين رووا الحديث عن أبي سعيد، والآخرون الذين رووه عن غيره من الصحابة -كما تقدم بيانه-، فكيف يكون حسن الحديث مع هذه المخالفة؟! بل هو منكر الحديث في مثل هذه الحالة، دون أي شك أو ريب.

أضف إلى ذلك أن قوله في الحديث «إلى مسجد» مما لم يثبت عن شهر نفسه، فقد ذكرها عنه عبدالحميد، ولم يذكرها عنه ليث بسن أبي سليم، وهذه الرواية عنه أرجح؛ لموافقتها لروايات الثقات كما عرفت.

وأيضًا؛ فإن المتأمل في حديثه يجد فيه دليلاً آخر على بطلان ذكر هذه الزيادة فيه، وهمو قوله: أن أبا سعيد الخدري احتج بالحديث على شهر؛ لذهابه الى الطمور، فلمو كان فيه هذه الزيادة التي تخص حكمه بالمساجد دون سائر المواضع الفاضلة؛ لما جاز لأبمي سعيد -رضي الله عنه- أن يحتج به عليه؛ لأن الطور ليس مسجدًا، وإنما هو الجبل المقدس الذي كلم الله=

<sup>(</sup>يميى) = يميى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

=-تعالى- موسى عليه، فلا يشمله الحديث لو كانت الزيادة ثابتةً فيه، ولكان استدلال أبي سعيد به -والحالة هذه- وهمًا، لا يعقل أن يسكت عنه شهر، ومن كان معه.

فكل هذا يؤكد بطلان هذه الزيادة، وأنها لا أصل لها عن رسول الله على فبت - مما تقدم- أنه لا دليل يخصص الحديث بالمساجد، فالواجب البقاء على عمومه الذي ذهب إليه أبو محمد الجويني ومن ذكر معه؛ وهو الحق.

بقي علينا الجواب على جوابهم الأول والثاني، فأقول:

١- أن هذا الجواب ساقط من وجهين:

الأول: أن اللفظ الذي احتجوا به «لا ينبغي...» غير ثابت في الحديث؛ لأنه تفرد به شهر وهو ضعيف؛ كما سبق بيانه.

الثاني: هب أنه لفظ ثابت، فلا نسلم أنه ظاهر في غير التحريم، بل العكس هو الصواب، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة كثيرة، اجتزئ ببعضها:

أ- قوله -تعالى-: ﴿قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾ [الفرقان: ١٨].

ب- قوله ﷺ: «لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار»: رواه أبو داود (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

ج- «لا ينبغي لصديق أن يكون لعانًا)»: رواه مسلم.

د- «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد...»: رواه مسلم.

«لا ينبغي لعبد أن يقول: إنه خير من يونس بن متى»: رواه البخاري.

الثالث: هب أنه ظاهر في غير التحريم، فهو يدل على الكراهة، وهم لا يقولون بها، ففي «شرح مسلم» للنووي: «الصحيح عند أصحابنا: أنه لا يحرم ولا يكره »!

فالحديث حجة عليهم على كل حال.

٢- إن هذا الجواب كالذي قبله، ساقط الاعتبار؛ لأنه لا دليل على التخصيص، فالواجب البقاء على العموم، لا سيما وقد تأيد بفهم الصحابة الذين رووا الحديث: أبي بصرة، وأبي هريرة، وابن عمر، وأبي سعيد -إن صح عنه-؛ فقد استدلوا جميعًا به على المنع من السفر إلى الطور، وهم أدرى بالمراد منه من غيرهم.

ولذلك قال الصنعاني في «سبل السلام» (٢/ ٢٥١):

«وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير محرم، واستدلوا بما لا ينهض، وتأولوا أحاديث=

=الباب بتآويل بعيدة، ولا ينبغي التأويل إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل». زاد عقبة في «فتح العلام» (١/ ٣١٠):

(ولا دليل، والأحاديث الواردة في الحث على الزيارة النبوية وفضيلتها، ليس فيها الأمر بشد الرحل إليها، مع أنها كلها ضعاف أو موضوعات، لا يصلح شيء منها للاستدلال.

ولم يتفطن أكثر الناس للفرق بين مسألة الزيارة، وبين مسألة السفر إليها؛ فصرفوا حديث الباب عن منطوقه الواضح، بلا دليل يدعو إليه».

قلت: وللغفلة المشار إليها: اتهم الشيخ السبكي -عفا الله عنا وعنه- شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه ينكر زيارة القبر النبوي ولو بدون شد رحل، مع أنه كان من القائلين بها، والذاكرين لفضلها وآدابها، وقد أورد ذلك في غير ما كتاب من كتبه الطيبة، وقد تولى بيان هذه الحقيقة، ورد تهمة السبكي العلامة الحافظ محمد بن عبد الهادي في مؤلف كبير أسماه «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، نقل فيه عن ابن تيمية النصوص الكثيرة في جواز الزيارة بدون السفر إليها، وأورد فيه الأحاديث الواردة في فضلها، وتكلم عليها مفصلاً، وبين ما فيها من ضعف ووضع، وفيه فوائد أخرى كثيرة: فقهية، وحديثية، وتاريخية، حري بكل طالب علم أن يسعى إلى الاطلاع عليها.

ثم إن النظر السليم يحكم بصحة قول من ذهب إلى أن الحديث على عمومه؛ لأنه إذا كان بمنطوقه يمنع من السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة، مع العلم بأن العبادة في أي مسجد أفضل منها في غير المسجد، وقال على: "أحب البقاع إلى الله المساجد»، حتى ولو كان ذلك المسجد هو المسجد الذي أسس على التقوى، ألا وهو مسجد قباء؛ الذي قال فيه رسول الله على: "صلاة في مسجد قباء كعمرة"، إذا كان الأمر كذلك؛ فلأن يمنع الحديث من السفر إلى غيرها من المواطن أولى وأحرى، لاسيما إذا كان المقصود إنما هو مسجد بني على قبر نبي أو صالح، من أجل الصلاة فيه، والتعبد عنده.

وقد علمت لعن من فعل ذلك، فهل يعقل أن يسمح الشارع الحكيم بالسفر إلى مشل ذلك، ويمنع السفر إلى مسجد قباء؟!

والخلاصة: أن ما ذهب إليه أبو محمد الجويني الشافعي وغيره من تحريم السفر إلى غير المساجد الثلاثة من المواضع الفاضلة، هو الذي يجب المصير إليه، فلا جرم اختاره كبار العلماء المحققين المعروفين باستقلالهم في الفهم، وتعمقهم في الفقه عن الله ورسوله؛ أمثال شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم -رحهم الله تعالى-، فإن لهم البحوث الكثيرة النافعة في هذه=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

بَيتِ الْمَقدِسِ-»؛ يَشُكُ أَأَيُّهُمَا قَالَ - «مص»، و«حد»، و«قع»، و«قس»].

قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: ثُمَّ لَقِيتُ عَبدَاللَّهِ بِنَ سَلامٍ، فَحَدَّثُتُهُ بِمَجلِسِي مَعَ كَعبِ الأَحبَارِ، وَمَا حَدَّنْتُهُ بِهِ فِي يَومِ الجُمُعَةِ، فَقُلْتُ [لَهُ - «مَص»، و«قع»، و «قس»، و «حد»]: قَالَ كَعبُّ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَومٌ، قَالَ: قَالَ عَبدُاللَّهِ بِنُ سَلامٍ: كَذَبَ كَعبُ (۱)، [قَالَ - «قس»]: فَقُلتُ [لَهُ - «قع»]: ثُمَّ قَرأَ كَعبُ سَلامٍ: كَذَبَ كَعبُ (اللَّهِ بِنُ اللَّهِ بِنُ اللَّهُ بِنُ اللَّهِ بِنُ اللَّهُ بِنُ اللَّهِ بِنُ اللَّهُ بِنُ اللَّهُ مِنُ اللَّهِ بِنُ اللَّهُ بِنُ اللَّهُ بِنُ اللَّهُ بِنُ اللَّهُ بِنُ اللَّهِ بِنُ اللَّهُ الْمُ الْمُ اللَّهُ بِنُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ ا

=المسألة الهامة.

ومن هؤلاء الأفاضل الشيخ ولي اللَّه الدهلوي، ومن كلامه في ذلك ما قال في «الحجـة البالغة» (١/ ١٩٢):

«كان أهل الجاهلية يقصدون مواضع معظمةً بزعمهم، يزورونها ويتبركون بها، وفيه من التحريف والفساد ما لا يخفى، فسد ﷺ الفساد؛ لئلا يلحق غير الشعائر بالشعائر، ولئلا يصير ذريعةً لعبادة غير الله، والحق عندي: أن القبر، ومحل عبادة ولي من الأولياء، والطور، كل ذلك سواء في النهى».

ومما يحسن التنبيه عليه في خاتمة هذا البحث: أنسه لا يدخل في النهبي السفر للتجارة وطلب العلم؛ فإن السفر إنما هو لطلب تلك الحاجة، حيث كانت، لا لخصوص المكان، وكذلك السفر لزيارة الأخ في الله؛ فإنه هو المقصود؛ كما قال شبيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢/ ١٨٦)» ا. هـ كلامه -رحمه الله- بطوله.

قلت: وهـذا بحـث علميٌّ منهجي، وهـو في غايـة التحقيـق، فاحفظـه وعـض عليـه بنواجذك؛ فإنه من ضنائن العلم الغاليات.

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٩٩): «أي: غلط كعب، وكذلك هو معروف للعرب في أشعارها ومخاطباتها».

٠ (٢) أي: لا تبخل.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

فِي يَومِ الجُمُعَةِ، قَالَ (فِي رواية «قس»: «فَقَالَ») أَبُو هُرَيرَةَ: فَقُلتُ: وَكَيفَ تَكُونُ آخِرَ سَاعَةٍ فِي (فِي رواية «قس»: «مِن») يَومِ الجُمُعَةِ، وَقَد قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لا يُصَادِفُهَا عَبدٌ مُسلِمٌ وَهُوَ [قَائِمٌ - «قع»] يُصَلِّي» وَتِلكَ السَّاعَةُ سَاعَةٌ لا يُصَلَّى فِيهَا؟ فَقَالَ عَبدُاللَّهِ بنُ سَلامٍ: أَلَم يَقُل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَن جَلَسَ مَجلِسًا يَنتَظِرُ الصَّلاةَ؛ فَهُوَ فِي صَلاةٍ (١) (في رواية «مص»: «الصَّلاة»)، حَتَّى يُصلِّيَ؟»، قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: فَقُلتُ: بَلَى، قَالَ (في رواية «قـس»: «فَقُلتُ»): فَهُوَ (في رواية «قس»، و«مص»: «هو») ذَلِكَ.

٩-٨- بابُ الهيئةِ وتَخطّي الرِّقابِ، واستقبالِ الإمامِ يَومِ الجُمُعَةِ (في رواية «مص»، و«حد»: «جامع ما جاء في الجَمعة»)

٢٥٨- ١٧ - حدَّثني يحيى، عن مالكِ [بنِ أَنَسٍ - «مص»]، عن يحيى

(١) أي: في حكمها.

۱۷-۲۰۸ حسن ثغیره – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۰/ ٤٦٥)، والقعنبي (صح ۲۱۸)، وسوید بن سعید (۱۲/ ۲۰۰/ ۳۰۶ ط البحرین، أو ص۱۳۳ – ط دار الغرب).

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ١٠٢): «وهو مرسل منقطع يتصـل من وجوه حسان» ا.هـ.

قلت: أخرجه أبو داود (١/ ٢٨٢ - ٢٨٢/ ١٠٧٨) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٤٢)-، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/ ٤٥١- ٤٥١/ ٤٢٢) من طريق ابن وهب، عن يونس بن يزيد وعمرو بن الحارث، وعبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٢٠/ ٥٣٣٠) عن الثوري، والدارقطني في «العلل» (٧/ ٤١ - معلقًا) من طريق ابن عيينة وأبي معاوية وابن المبارك، كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن يحيى بن حبان: أن رسول الله علي قال:... وذكره.

قال شيخنا أسد السنة العلامة الألباني -رحمه الله- في «غاية المرام» (٦٤/ ٧٦): «وهذا إسناد صحيح؛ ولكنه مرسل».

قلت: وصلمه أبــو داود (١٠٧٨)، وابــن ماجــه (١/ ٣٤٨/ ١٠٩٥)، والطــبراني في=

<sup>(</sup>يجبى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

ابن سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَا على أَحَدِكُم لَوِ اتَّخَذَ ثُوبَينِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثُوبَي مِهنَتِهِ (١)؟».

= «المعجم الكبير» (١٦٧-١٦٨/ ٤٠٣ - قطعة من مجلد ١٣)، والبيهقي (٣/ ٢٤٢)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/ ٤٥١) من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن موسى بن سعد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبدالله بن سلام به موصولاً.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن محمد بن يحيى لم يدرك عبدالله بن سلام (١)، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٧٠): «وفيه انقطاع».

وقد فات هذا الإعلال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في «غاية المرام» (ص٦٤)؛ فإنه قال: «وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم!».

ومسلم لم يخرج لحمد بن يحيى بن حبان عن عبدالله بن سلام، ولا لموسى بن سعد عن محمد بن يحيى؛ فليصحح.

لكن له شاهد من حديث عائشة -رضي الله عنه- بنحوه؛ عند ابن ماجه (١٠٩٦)، وابن خزيمة (١٧٦٥)، وابن حبان (٦٨٥ - «موارد»).

وسنده حسن في الشواهد.

وبالجملة؛ فالحديث حسن لغيره بشاهده.

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٨٢): «يجوز كسر الميم وفتحها، فمــن فتح؛ أراد المصدر، ومن كسر؛ أراد الهيئة.

وأنكر الأصمعي كسر الميم، وحكى اللحياني: مهنت القوم أمهنتهم مهنةً ومهنًا - ثلاث لغات-: إذا خدمتهم، ولم يفرق بينها.

والمُهنة: المرة الواحدة الدالة على الكمية، والمهنة -بالكسر-: الهيئة والكيفية» ا.هـ. قلت: وانظر: «الاستذكار» (٥/ ١٠٣)، و«الاقتضاب» (١/ ١٣٩ – ١٤٠).

(أ) ذلك أن محمدًا ولد سنة (٤٧ هـ)، ومات عبدالله بن سلام سنة (٤٣ هـ)، فأنى لمه أن يدركه، فضلاً عن أن يروي عنه؟!

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٧٥٩- وحدَّثني عن مالكٍ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نَافِع:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ لا يَرُوحُ إِلَى الجُمُعَةِ إِلاَّ ادَّهَــنَ (١) وَتُطَيَّبَ (في رواية «مح»: «إِلاَّ وَهُوَ مُدَّهِنَ مُتَطَيِّبٌ»)؛ إِلاَّ أَن يَكُونَ حَرَامًــا(٢) (في رواية «مح»: «مُحرمًا»).

• ٢٦- ١٨- وحدَّثني عن مالك، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ أَبِي بَكرِ [بنِ مُحمَّـدِ ابنِ عَمرو - «مص»، و«قع»، و«حد»] ابنِ حَزمٍ، عَمَّن حَدَّثَةُ عَن أَبِسي هُرَيرَةَ؟ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

۲۰۹ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۰/ ٤٦٦)، والقعنبي (۲/ ۲۰۱/ ۲۰۲)، والقعنبي (۲/ ۲۰۱/ ۲۰۲)، وحمد بن الحسن (۸۷/ ۲۲٤)، وسويد بسن سميد (۱۲۸/ ۳۰۲ -ط البحرين، أو ص ۱۳۳ -ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ١٩٨/ ٥٣٠٦)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٥٢) عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥٥) من طريق عبيدالله بن عمر، عن نافع به. قلت: سنده صحيح على شرط الشيخين.

(١) أي: استعمل الدهن لإزالة شعث الشعر به.

(۲) أي: محرماً، بحج أو عمرة، والجمع: حرم، انظر: «مشكلات الموطأ» (ص ۸۲)، و «الاقتضاب» (۱/ ۱٤۰).

۱۲۰-۱۸- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٠/ ٤٦٧)، والقعنبي (ص٢١٦)، وسويد بن سعيد (٣١/ ١٦٨ -ط البحرين، أو ١٤٨/١٣٣ -ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٣١)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٧ ٥ - ١٨ ٥/ ١٧٨٨) من طريق مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

لكن أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٢٤٢/ ٥٥٠٥ و٥٠٠٦)، وابن أبسي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٨٢٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ ٨٤ – ٨٥/ ١٨٢٦) من طريق أخرى، عن أبي هريرة به.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

لأن يُصلِّيَ أَحَدُّكُم بِظَهِرِ الحَرَّةِ (١) خَيرٌ لَهُ مِن أَن يَقعُدَ، حَتَّى إِذَا قَامَ الإِمَامُ يَخطُبُ؛ جَاءَ يَتَخطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَومَ الجُمُعَةِ [وَالإِمَامُ عَلَى المِنبَرِ يَخطِبُ - «مص»، و«حد»].

قَالَ مالكُ (٢): السُّنَّةُ عِندَنَا: أَن يَستَقبِلَ النَّاسُ الإِمَـامَ يَــومَ الجُمُعَــةِ، إِذَا أَرَادَ أَن (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «إذا كان») يَخطُبَ مَن كَانَ مِنهُم يَلِي القبلَةَ وَ (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «أو») غَيرَهَا.

١٠-٩- بابُ القِراءَةِ في صلاةِ الجُمُعَةِ، والاحتباء، ومَن تَركَها مِن غير عُذر

١٦١- ١٩ - حدَّثني يجيى، عَن مَالِكِ [بن أنس - «مص»]، عَن (في

۱۹-۲۱۱ صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۷۹/ ۶۶۶)، والقعنبي (۱/ ۱۷۹/ ۲۰۶)، والقعنبي (۲۱ – ۲۰۱ ۲۰۳ – ط ۲۰۰ – ط البحرین، أو ۱۳۳/ ۱۶۷ – ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۸۷/ ۲۲۲).

وأخرجه أبسو داود (١/ ٢٩٣/ ١١٢١)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ١١١)، واخرجه أبسو داود (١/ ٢٩٣/ ١٦٢٩)، والمسلم في «المجتبى» (١/ ٢٧٠ و٢٧٧)، والمسلمي في «مسنده» (٧/ ٤٤/ ١٦٨٠ - «فتح المنان»)، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» (٠٨/ ٢٢٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٤٤/ ٢٨٠٧ - «إحسان»)، والشافعي في «المسند» (١/ ٩٠٣/ ٤٣٤ - ترتيبه)، و«الأم» (٧/ ٤٠٢ - ٢٠٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ ٩٠٩/ ٤٤٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٣٩٣/ ٤٤٧)، والبيهقي في «شرح في «الكبرى» (٣/ ٢٠٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢٨٤/ ٢١٨١)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ١٠٨١)، و«الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٤٥٤/ ١٤٠٠)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٢٠٠) من طرق عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٩٨/ ٨٧٨) من طريق سفيان بـن عيينـة، عن ضمرة به.

<sup>(</sup>١) أرض ذات حجارة سود، بظاهر المدينة.

 <sup>(</sup>۲) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۸۱/ ۶٦۹)، والقعنبي (ص۲۱۷)، وسويد بـن
 سعيد (ص۱٦٨ – ط البحرين، أو ١٣٤/ ١٤٩ – ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») ضَمرَةً بنِ سَعِيدٍ المَازِنِيِّ، عَن عَبَيدِاللَّهِ بـنِ عَبدِاللَّهِ بـنِ عُبدِاللَّهِ بـنِ عَبدِاللَّهِ بـنَ عُبدِاللَّهِ بـنِ عَبدِاللَّهِ بـنِ عَبدِاللَّهِ بـنِ عَبدِاللَّهِ بـنِ عَبدِاللَّهِ بـنَ عُبدَاللَّهُ بَاللَّهُ بَالْعَلَمْ بِهِ اللَّهِ بِهُ عَنْ عُبَيدِاللَّهِ بـنِ عَبدِاللَّهِ بـنِ عَبدِاللَّهِ بـنَ عَبدَلَهُ اللللَّهِ بـنَ عَلَيْهِ الللَّهِ بَالْعَالِمُ الللَّهِ بِلْ عَلَيْهِ الللَّهِ بَالْعَلَمْ عُلَوْدٍ اللللَّهِ بَالْعَلَمْ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّ

أَنَّ الضَّحَّاكَ بنَ قَيسِ سَأَلَ النَّعمَانَ بنَ بَشِيرِ: مَاذَا كَانَ يَقرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْنَ اللَّهُ عَلَيْنَ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِّمُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُكُولُولُولُكُمُ عَلَيْكُ اللْمُعَلِمُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُكُمُ عَلَيْكُولُولُولُولُكُمِ عَلَيْكُولُولُولُولُولُولُولُكُمُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُكُمُ عَلَيْكُولُولُكُمُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُكُمُ اللَّهُ عَلَى اللْمُعَلِمُ عَلَيْكُولُولُكُمُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُكُمُ اللَّهُ

٢٦٢- ٢٠- وحدَّثني عن مالك، عَن صَفْوَانَ بنِ سُلَيمٍ -قَـالَ مـالكُّ: لا أَدرِي أَ[يَرفَعَهُ - «مص»] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَم لا؟- أَنَّهُ قَالَ:

«مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ مِن غَيرِ عُذر (في رواية «قـع»: «ضـرورة») وَلا عِلَّةٍ؛ طَبَعَ اللَّهُ [عَزَّ وَجَلَّ – «قع»] على قَلبهِ <sup>(أً)</sup>».

٢٦٢-٢٦٠ صحيح الغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٨٠/ ٤٦٨)، والقعنبي (ص ٢١٧)، وسويد بن سعيد (١٦ / ٣٠٨ -ط دار الغرب) عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لإرساله، لكنه صح مسندًا من وجوه أخرى:

فأخرجه ابن ماجه (١/٣٥٧/١)، وأحمد (٣/ ٣٣٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ١٧٥ – ١٧٦/ ٢١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ٢١٠/ ٢١٨٣)، وابسن المنذر في «الأوسط» (٤/ ١٥٥/ ١٧٣١)، والحاكم (١/ ٢٩٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٢٦٢/ ٤٧٤٤ –ط الهندية)، و«السنن الكبرى» (٣/ ٢٤٧)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٢٤٢) وغيرهم من حديث جابر بن عبدالله به، لكن فيه: «من غير ضرورة».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٤٥٣): «حسن صحيح».

وجوده المنذري، وصححه الحاكم والذهبي.

وفي الباب عن أبي الجعد الضمري، وابن عباس، وابن عمر -رضي الله عنهم-.

(١) أي: ختم عليه وغشاه ومنعه الطافه، فلا يصل إليه شيء من الخير، أو جعل فيه الجهل والجفاء والقسوة، أو صير قلبه قلب منافق، والطبع -بسكون الباء-: الختم، وبالتحريك: الدنس، وأصله: الوسخ يغشى السيف، ثم استعمل فيما يشبه ذلك من الآثام والقبائح.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٣٦٧- ٢١- وحدَّثني عن مالك، عَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبِيهِ:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (في رواية «حد»: «النبي») ﷺ خَطَبَ خُطبَتَ بنِ يَسومَ
الجُمُعَةِ، وَجَلَسَ بَينَهُمَا».

٢٦٤ [حَدَّثَنَا مَالِكُ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ عَبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ يَحتَبِي يَومَ الجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخطِبُ - «مـص»، و«حد»].

٢٦٥ [أَخبَرَنَا مَالِكٌ: أَخبَرَنَا الزُّهرِيُّ، عَنِ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ:
 أَنَّ عُثمَانَ بنَ عَفَّانَ زَادَ النَّدَاءَ الثَّالِثَ يَومَ الجُمُعَةِ - «مح»].

٣٦٦-٢٦- صحيح تغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٧١/ ٤٤٤)، وسويد ابن سعيد (١/ ١٧١/ ٢٩٦ - طردار الغرب) عن مالك به.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/ ١٦٥) -ونحوه في «الاستذكار» (٥/ ١٢٤)-: «هكذا رواه جماعة رواة «الموطأ» مرسلاً، وهو يتصل من وجوه ثابتة من غير حديث مالك» ا.هـ.

قلت: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩٢٨ و ٩٢٨)، ومسلم في «صحيحه» (٨٦١) من حديث عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- به.

۲۶۶ - موقوف حسن - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۶۸/ ۴۳۵)، والقعنبي (۲/ ۲۰۸/ ۴۵۰)، وسويد بن سعيد (۲۸۰/ ۲۸۰ –ط البحرين، أو ص۱۲۵ –ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٢٠٥)، وابسن أبسي شسيبة في «المصنف» (١١٨/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٢٥٣)، و«معرفة السنن والأثار» (١٩/٢/٥١٩) بسند حسن.

٢٦٥ موقوف صحيح - رواية محمد بن الحسن (٨٧/ ٢٢٥).
 وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩١٢ -أطرافه) من طرق عن الزهري به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

## ٦- كتاب الصلاة في رمضان

۱- باب الترغيب في الصلاة في رمضان ۲- باب ما جاء في قيام رمضان



# ٦- كتابُ الصَّلاةِ في رَمضانَ ١- بابُ التَّرغيبِ في الصَّلاةِ في رَمضانَ

١٦٦٦ - ١ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَنِ (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») ابن شيهَابٍ [الزُّهرِيِّ - «مح»]، عَن عُروَةَ بن ِ الزُّبَيرِ، عَن عَائِشَةَ -زَوجِ النَّبِيِّ فَيَهَابٍ [الزُّهرِيِّ - «مح»]، عَن عُروَةَ بن ِ الزُّبَيرِ، عَن عَائِشَةَ -زَوجِ النَّبِيِّ عَنْ عَائِشَةَ -

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ صَلَّى فِي المَسجِدِ ذَاتَ لَيلَةٍ، فَصَلَّى بِصَلاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى اللَّيلَةَ (في رواية «مص»، و«قع»، و«قس»: «مِنَ») القَابِلَةَ (أَ)، فَكَثُرَ النَّاسُ (في رواية «مح»: «ثُمَّ كَثِرُوا مِنَ القَابِلَةِ»)، ثُمَّ اجتَمَعُ وا مِنَ اللَّيلَةِ الثَّالِثَةِ أو (في رواية «مص»: «و») الرَّابِعَةِ [وكثِرُوا - «مح»]، فَلَم يَخرُج إِلَيهِم رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَلَمّا أصبَحَ قَالَ:

«قَد رَأَيتُ الَّذِي صَنَعتُ [البَارِحَة - «مح»]، وَلَم (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»، و«قع»، و«قس»: «فلم») يَمنَعنِي مِنَ الخُووجِ (في رواية «مح»: «أَنْ أَخرُج») إِلَيْكُم؛ إِلاَّ أَنِّي خَشِيتُ أَن تُفرَضَ عَلَيكُم (٢)».

۱۲۲-۱- صحیح - روایه أبسي مصعب الزهري (۱/ ۱۰۷-۱۰۸/ ۲۷۲)، والقعنبي (۱/ ۱۰۷-۱۰۸)، وابن القاسم (۷۸/ ۳۲)، ومحمد بن الحسن (۹۰/ ۲۳۸). وأخرجه البخاري (۱۲۹ و ۲۰۱۱)، ومسلم (۷۲۱) عن عبدالله بن يوسف.

وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن يحيى، كلهم عن مالك به. (١) أي: الليلة المقبلة.

<sup>(</sup>٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ١٣): «قوله: «إلا أني خشيت أن تفرض عليكم» ظاهر في أن عدم خروجه إليهم كان لهذه الخشية، لا لكون المسجد امتلاً، وضاق عن المصلين» ا.هـ.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صلاة التراويح» (ص١٣): «ولا شك أن هذه الخشية قد زالت بوفاته على بعد أن أكمل الله الشريعة، بذلك يزول المعلول -وهـو تـرك الجماعة-، ويعود الحكم السابق؛ وهو مشروعية الجماعة؛ ولهذا أحياها عمر بن الخطاب -رضى الله عنه-، وعليه جمهور العلماء» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

[قَالَ - «مص»]: وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

٢٦٧- ٢- وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَاب، عَـن أبي سَـلَمَةُ بن

٧٦٧-٢- صحيح - رواية ابن بكير (ل١٩) ب- النسخة السليمانية) أا -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٢٥٠/ ٢٠٤٢)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٤٨-١٤٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ١٧٦-١٧٦/ ٣٢٦٨)، و«الكبرى» (٢/ ٤٩١)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٣٤٨/ ٢- ط دار ابن الجوزي)، وابن ناصر الدين الدمشقي في «إتحاف السالك» (١٣٤-١٣٥/ ١١٢) عن مالك به مثل رواية يحيى.

وأخرجه أبو داود (٢/ ٤٩/ ١٣٧١)، وأبو عوانة في «صحيحــه» (٢/ ٢٥٠/ ٣٠٤٤ و٣٠٤٥)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٥٨-١٥٩/ ١٥١) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ١٦١)-، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٢٥٩/ ٢٥ - ط دار ابن الجوزي) من طرق عن عبد الرزاق -وهذا في «مصنفه» (٤/ ٢٥٨/ ٩٧١٩)-، والنسائي في «مسند حديث مالك»؛ كما في «التمهيد» (٧/ ٩٥) -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ٩٨)-، وأحمد (٢/ ٥٢٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢) (٣/ ٣٣٦/ ٢٢٠٢) -ومن طريقه وطريق غيره الخطيب في «الفصل» (١/ ٤٦٩/ ٢٦) من طـرق عـن عثمان بن عمر، والنسائي في «المجتبي» (٣/ ٢٠١-٢٠٢ و٤/ ١٥٦ و٨/ ١١٨)، و«الكسري» (١/ ٤٠٩–١١٠/ ١٢٩٦ و٢/ ٢٧٧/ ٣٤٢٥ - ٣٥٠ – ٣٥٠/ ١١٧٥٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٢٥٠/ ٣٠٤٣)، والدارقطني في «الموطآت» -كما في «التمهيد» (٧/ ٩٩)-، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢٤/ ٢٤) من طرق عن جويرية بن أسماء، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٢٨/ ٢٣٥٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٢٤٩/ ٣٠٤٠)، وأبـو أحمد الحاكم في «عوالي حديث مالك» (١٥٨/ ١٥٠)، وابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (١٧٠-١٧١/ ١٠٤/ ١٠١٥)، والبيهقسي (٢/ ٤٩٢)، وابين عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٠٠) من طرق عن عبدالله بن وهب، وابن عساكر في «معجم شيوخه» (٢/ ٧١٩- ٧١٧/ ٨٩٣) من طريق أبي مصعب الزهري، وابن عبدالـبر في «التمهيـد» (٧/ ٥٠-٩٦) من طريق ابن القاسم، والدارقطني في «الموطآت»؛ كما في «التمهيد» (٧/ ٩٥ و٩٨) من=

<sup>(1)</sup> كما في «غرائب مالك» (ص ١٧١).

<sup>(</sup>ب) وقد وقع في «المطبوع» مرسلاً، فإما أن يكون اختلـف على عثمـان بـن عمـر، أو يكـون خطـاً مطبعيا، والله أعلم.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

=طريق معن بن عيسى وابن أبي أويس، والخطيب في «الوصل» (١/ ٤٦٩-٢٧١) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي، عشرتهم عن الإمام مالك به متصلاً.

قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه -كما سيأتي- مختصرًا. قال ابن عساكر: «حديث حسن صحيح».

وقد رواه جمع كثير عن مالك به مرسلاً: فأخرجه أبو مصعب الزهري في «الموطأ» (١/ ٢٧٧و٢٧) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٢١٦-١١٥)، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢٤١/) -، والقعنبي (٢٦/ ١٤٨) - ومن طريقه الخطيب (١/ ٢٦٧) -، والقعنبي (٢١/ ١٤٨) - ومن طريقه الخطيب (١/ ٢٤٧) -، وعمد بن الحسن (٩٠/ ٤٤٠)، وأبو القاسم البغوي في «حديث كامل بن طلحة المحدري» وعنه أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٥٧/ ٢٥٩)، وابن الحاجب في «عوالي مالك» (٢/ ٢٨٧- ٢٨٨/ ١٨٣/ ٢٧٣) مالك» (١٨٣- ٢٩٩)، وابن المخاري في «مشيخته» (٢/ ٢٨٦- ٢٨٨/ ٢٨١/ ٢٧٥) - ومن مالك» (١٨٢/ ٢٠١) - ومن عن كامل بن طلحة، وابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (١٨٢/ ٢٠١) - ومن طريقه الخطيب في «الفصل» (١/ ٢١٦) / ٢١٠) - من طريق ابن القاسم، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢١١) - ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ٨٨٨/ ١٨٨/ ٧٨٧) والخطيب في «الفصل» عيسسى، وأبو عوانه في «صحيحه» (٢/ ١٨٩/ ٢٥٠) والخطيب في «الفصل» (١/ ٢١٨) من طريق ابن وهب، والمارقطني في «الموطآت»؛ كما في «التمهيد» (٧/ ٩٩)، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢١٨) من طريق جويرية بن أسماء، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢١٧) ١٨٥٩) من طريق عبدالله بن يوسف التنيسي ويحيى بن يحيى التميمي، كلهم عن الإمام مالك به مرسلاً.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، والموصول أصح -بلا ريب-، ويؤيده: أن البخاري رواه في «صحيحه» (٢٠٠٨) من طريقين عن الزهري به موصولاً.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٠٢-١٠٣): «حمل على توصيل حديث أبي سلمة جماعة أصحاب ابن شهاب، فممن وصله: معمر، وسفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد، وعقيل، وأبو أويس.

وتبين بذلك صحة ما رواه يحيى، وابن بكـير، دون مـا رواه القعنبي ومـن تابعـه مـن أصحاب مالك، وتبين لنا أن القعنبي -ومن تابعه- لم يقيموا الحديث ولم يتقنـوه؛ إذ أرسـلوه، وهو متصل صحيح الاتصال.

ومما يزيد في ذلك صحةً: أن يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو روياه عن أبي سلمة،=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

عَبدِالرَّحَن بن عَوفٍ، عَن أبي هُرَيرَةً:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرَغُّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِن غَيرِ أَن يَامُرَ بِعَزِيَةٍ (١)، فَيَقُولُ:

«مَن قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحتِسَابًا(٢)؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبهِ».

قَالَ ابنُ شِهَابٍ: فَتُونِّقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمرُ على ذَلِكَ (٣)، ثُـمَّ كَـانَ الْأَمرُ على ذَلِكَ فِي خِلافَةِ أَبِي بَكرِ، وَصَدرًا مِن خِلافَةِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ(٤).

=عن أبي هريرة.

وهذا كله يشد ما رواه يحيى، ولعمري لقد حصلت نقله عن مالك، وألفيته من أحسن أصحابه نقلاً، ومن أشدهم تخلصًا في المواضع التي اختلف فيها رواة «الموطأ»؛ إلا أن له وهمًا وتصحيفًا في مواضع فيها سماحة» ا.هـ.

قلت: وانظرّ: «علل الدارقطني» (٩/ ٢٢٧-٢٣١).

(١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٤٠): «معناه: لا يــأمرهم أمــر إيجــاب وتحتيم، بل أمر ندب وترغيب».

(۲) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٣٩): «معنـــى «إيمانــاً»: تصديقــاً بأنــه
 حق، معتقداً أفضليته، ومعنى «احتساباً»: أن يريد بـــه اللّــه -تعــالى- وحـــده؛ لا يقصـــد رؤيــة
 الناس، ولا غير ذلك مما يخالف الإخلاص» ا.هــ.

وانظر: «فتح الباري» (٤/ ٢٥١).

(٣) أي: على الصلاة أوزاعًا؛ كما يدل عليه أول الحديث؛ أي: إنهم استمروا يصلونها بأئمة متعددين؛ قاله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صلاة التراويح» (ص١٢).

(٤) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ٩٥-٩٦): «اختلف الرواة عن مالك في إسناد هذا الحديث: فأما يحيى؛ فرواه هكذا بهذا الإسناد متصلاً، وتابعه: ابن بكير، وسعيد بن عفير، وعبدالرزاق، وابن القاسم -في رواية الحارث بن مسكين عنه- على هذا الإسناد، وعلى اتصاله عن أبي سلمة، عن أبي هريرة...

ورواه القعنبي، وأبو مصعب، ومطرف، وابن نافع، وابن وهب، وأكثر رواة «الموطأ»، ووكيع بن الجراح، وجويرية بن أسماء، كلهم عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة بن=

٢٦٨ - [حَدَّثنا مَالِكُ (١)، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن حُمَيدِ بنِ عَبدِالرَّحْنِ بنِ عَوفٍ، عَن أَبِي هُريرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَن قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِــهِ» - «مـص»، و«قع»، و«بك» (٢٠٠).

=عبدالرحمن، عن النبي ﷺ مرسلاً، لم يذكروا أبا هريرة، وساقوا الحديث بلفظ حديث يحيى هذا سواء.

وقد روي هذا الحديث عن أبي المصعب في «الموطأ» مسندًا؛ كرواية يحيى، وابــن بكـير سواء، وهو أصح عن أبي المصعب. والله أعلم» ا. هــ.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في "إتحاف السالك" (ص١٣٥-١٣٦): «هكذا رواه متصلاً -أيضًا- إسماعيل بن أبي أويس، وعبدالرزاق بن همام، وعثمان بن عمر بن فارس، وغيرهم عن مالك.

ورواه مرسلاً: عبدالله بن وهب، والقعنبي، ومعن بن عيسى، وعبدالرحمن بن القاسم -في رواية-، وقتيبة، وكامل بن طلحة الجحدري، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة مرسلاً؛ لم يذكروا أبا هريرة.

وروي عن أبي مصعب الزهري، عن مالك بالوجهين.

وذكر أبو الحسن الدارقطني: «أن هذا الحديث لم يصله من أصحباب «الموطأ» إلا ابسن بكير، وابن عفير، وابن يوسف، وتابعهم جويرية، وأرسله أصحاب «الموطأ» ا.هـ.

وتابعهم أبو مصعب -في رواية-، ويحيى بن يحيى الأندلسي، فوصلاه -أيضًا-» ١. هـ. ٢٦٨ - صحيـــــــــــــــــــــــــ - رواية أبـــي مصعـــب الزهـــري (١/ ١٠٩/ ٢٧٨)، والقعنـــي (ص ١٦٢)، وابن القاسم (٨١/ ٢٩).

وأخرجه البخاري (٣٧ و٢٠٠٩)، ومسلم (٧٥٩/ ١٧٣) عن إسماعيل بن أبي أويس، وعبدالله بن يوسف، ويحيى بن يحيى، كلهم عن مالك به.

(١) قال ابن عبدالبر في «التقصي» (ص ٢٦٣): «وهذا عند جماعة الـرواة لــ «الموطـاً»
 والله أعلم-؛ إلا يحيى بن يحيى؛ فإنه ليس عنده».

وقال في «التمهيد» (٧/ ٩٧): «وليس عند يحيى في «الموطأ» حديث حميد هذا أصلاً» ا.هـ. (٢) كما في «التمهيد» (٧/ ٩٦).

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

## ٢٦٩ - [حَدَّثَنَا مَالِكُ، عَن زَيدِ بن أَسلَمَ؛ أَنَّهُ قَالَ:

جَاءَ كَعبُ الأحبَارِ إِلَى عُمَرَ بنِ الْحَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ-، فَقَامَ بَينَ يَدَيهِ، فَاستَخرَجَ مِن تَحتِ يَدِهِ مُصحَفُّا قَد تَشَرَّمَت (١) حَوَاشِيهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ اللَّومِنِينَ! فِي هَذِهِ التَّورَاةُ، فَأَقرَ وُهَا؟ فَقَالَ عُمَرُ: إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنَّهَا التَّورَاةُ اللَّي أُنزِلَت عَلَى مُوسَى يُومَ طَورِ سِينَاء؛ فَاقرَأها آنَاءَ اللَّيلِ، وَآنَاءَ النَّهارِ، وَإِلاَّ؛ فَلا، فَرَاجَعَهُ كَعبٌ، فَلَم يَزدهُ عَلَى ذَلِكَ - «مص»].

#### ٢- بابُ ما جَاءَ في قيام رَمضانَ

٢٧٠ ٣ - حَدَّثَنِي مالكٌ، عَنِ (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») ابنِ شِهَابٍ،
 عَن عُروةَ بنِ الزَّبَيرِ، عَن عَبدِالرَّحَنِ بنِ عَبدِ القَارِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ:

خَرَجتُ مَعَ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ [لَيلَةً - «مص»، و«مح»، و«قع»] فِي رَمَضَانَ إِلَى المَسجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أُوزَاعٌ (٢) مُتَفَرِّقُونَ (٣)؛ يُصلِّي الرَّجُلُ لِنَفسِهِ،

٣٦٩- موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (١٠٨/١) عن مالك به. قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن زيد بن أسلم لم يدرك عمر.

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٤٦٨): «التشريم: التشقيق، وتشرم الجلمد: إذا تشقق وتمزق» ا.هـ.

• ۲۷-۳- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ١٠٩-١١٠/ ٢٧٩)، والقعنبي (١٦٣/ ١٤٩)، ومحمد بن الحسن (٩١/ ٢٤١).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠١٠): حدثنا عبدالله بن يوسف، عن مالك به. (٢) أي: جماعات.

(٣) نعت لفظي للتأكيد؛ مثل: نفخة واحدة؛ لأن «الأوزاع»: الجماعات المتفرقة، لا واحد له من لفظه، وذكر ابن فارس والجوهري والمجد أن «الأوزاع»: الجماعات، ولم يقولوا: «متفرقين»، فعليه؛ يكون النعت للتخصيص؛ أراد: أنهم كانوا يتنفلون في المسجد بعد صلاة العشاء متفرقين.

ويُصلِّي الرَّجُلُ؛ فيُصلِّي بِصلاتِهِ الرَّهِ طُ<sup>(۱)</sup>، فَقَالَ عُمَرُ [بنُ الخَطَّابِ – «مص»، و«قع»]: وَاللَّهِ إِنِّي لأَرَانِي (في رواية «مص»: «أَرَانِي»، وفي رواية «مص»: «لأظنَّنِي») لَو جَمَعتُ هَـؤُلاء على قَارِىء وَاحِلٍ؛ لَكَانَ (في رواية «مص»: «كان») أَمثَلَ، [ثُمَّ عَزَمَ – «مَص»، و«قع»، وُ «مح»] فَجَمَعَهُم عَلَى أُبِي بنِ كَعبب (٢)، قَالَ: ثُمَّ خَرَجتُ مَعَهُ لَيلَةً أُخرَى وَالنَّاسُ يُصلُّونَ بصَلاةً وَارِئِهِم (٣)، فَقَالَ عُمَرُ [بنُ الخَطَّابِ – «قع»]: نِعمَتِ البِدعَةُ هَـذِهِ (٤)، وَالتِّي تَقُومُونَ - يَعنِي (في رواية «مص»، و«مح»: «يريد»): آخِرَ اللَّيلِ –، وكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص ٤٠٢ – «المنتقى»): «وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البـدع؛ فإنمـا ذلـك في البـدع اللغويـة -لا الشرعية-، فمن ذلك: قول عمر -رضي الله عنه-: نعمت البدعة هذه.

ومراده: أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت، ولكن لـه أصل في الشريعة يرجع إليها» ا.هـ.

وانظر –لزامًا–: «الاستذكار» (٥/ ١٥٢)، و«صلاة التراويح» لشيخنا العلامة الألباني –رحمه الله– (ص ٤٣–٤٥)، وكتابي: «البدعة وأثرها السيىء في الأمة» (ص ٦٧ – ٦٩).

(٥) قال ابن حجر: هذا تصريح منه بأن الصلاة في آخر الليل أفضل من أوله.

<sup>(</sup>١) ما بين الثلاثة إلى العشرة.

<sup>(</sup>٢) أي: جعله إماماً لهم.

<sup>(</sup>٣) أي: إمامهم المذكور، وفيه إشعار بأن عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم، وكأنه كان يرى أن الصلاة في بيته -ولا سيما في آخر الليل- أفضل؛ قاله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٢٥٣).

<sup>(</sup>٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٧٦): «أكثر ما في هذا: تسمية عمر تلك بدعة مع حسنها، وهذه تسمية لغوية لا تسمية شرعية، وذلك: أن البدعة في اللغة تعم كل ما فعل ابتداءً من غير مثال سابق، وأما البدعة الشرعية؛ فكل ما لم يدل عليه دليل شرعي» ا.هـ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٢٧١ - ٤ - وحدَّثني عن مالك، عَن مُحَمَّدِ بنِ يُوسُف، عَـنِ السَّـاثِبِ
 ابن يَزيدَ؛ أَنَّهُ قَالَ:

أَمَرَ عُمَرُ بِنُ الْخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «قع»] أُبِيَّ بِنَ كَعبِ وَتَمِيمًا النَّارِيُّ أَن يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإحدَى عَشرَةَ رَكِعَةً، قَالَ: وَقَد كَانَ (في رواية «مص»، و«قع»: «فكان») القارِيءُ يَقرَأُ بِالمئينَ، حَتَّى كُنَّا نَعتَمِدُ على العِصِيِّ مِن طُولِ القِيَامِ، وَمَا كُنَّا نَنصَرِفُ إِلاَّ فِي فُرُوعِ الفَجرِ (۱).

۲۷۱-۶**- موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۰/ ۲۸۰)، والقعنبي (۱/ ۲۸۰/ ۲۸۰).

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ٢٢/ ١٠٤٤)، والطحاوي في والشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٠٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٩٣)، والفريابي في «الصيام» (١٢٩/ ١٧٤)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٢٨١)، وأبو بكر النيسابوري في «الفوائد» (ق ١٣٥٠/ أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٨١)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٠٥ – ٣٠٠/ ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٠)، و«فضائل الأوقات» (٢/ ٢٠٥) من طرق عن مالك به.

قال شيخنا أسد السنة العلامة الألباني -رحمه الله- في «صلاة المتراويح» (ص ٤٥ - ٤٦): «وهذا سند صحيح جدًا؛ فإن محمد بن يوسف -شيخ مالك- ثقة اتفاقًا، واحتج به الشيخان، والسائب بن يزيد صحابي، حج مع النبي عليه وهو صغير» ا.هـ.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٩١ - ٣٩١)، وعبدالسرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٦٠ - ٢٦٠ / ٢٦٠)، وسعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «شرح الموطأ» (١/ ٢٣٠) للزرقاني، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (٤٩٩ / ٤٤٠)، وأبدو بكر النيسابوري في «الفوائد» (ق ١٦٥٠ / أ)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٢٧٨ و ٢٨١ – ط دار العليان)، والمروزي في «قيام الليل»؛ كما في «فتح الباري» (٤/ ٢٥٣ و٢٥٤) من طرق عن محمد بن يوسف به.

(١) قال عياض: أي: أوائله، وأول ما يبدو ويرتفع منه.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٢٧٢ - ٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن يَزِيدَ بنِ رُومَانَ؛ أَنَّهُ قَالَ:

كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ بِشَلاثٍ وَعِشرينَ رَكعَةً.

٣٧٣- ٦- وحدَّثني عن مالك، عن دَاوُدَ بنِ الحُصَينِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ

۲۷۲-۵- **موقوف منكر** - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۰/ ۲۸۱)، والقعنبي (۱/ ۱۱۰/ ۲۸۱).

وأخرجه الفريابي في «الصيام» (١٣٢/ ١٧٩ و١٣٣/)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٦)، و«شعب الإيمان» (٣/ الكبرى» (٢/ ٤٩٦)، و«شعب الإيمان» (٣/ ١٣٦٧)، وقوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والمترهيب» (٢/ ٣٦٧/ ١٧٨٧) من طرق عن مالك به.

قال البيهقي في «الكبرى» عقبه -واستدركته من «نصب الرايــة» (٢/ ١٥٤)، وقــد سقط من المطبوع!!-: «ويزيد بن رومان لم يدرك عمر» ا.هــ.

وقال في «فضائل الأوقات» (ص ٢٧٧): «رواه يزيد بن رومان، عن عمر بن الخطاب مرسلاً» ا.هـ.

وقال النووي في «الجموع» (٤/ ٣٣): «رواه البيهقي؛ ولكنه مرسل؛ فإن يزيـد بـن رومان لم يدرك عمر» ا.هـ.

وقال العيني في «عمدة القاري» (٧/ ١٧٨): «ويزيد لم يدرك عمر؛ فيكون منقطعًا» ا.هـ.

وقال شيخنا -رحمه اللُّه- في «صلاة الـتراويح» (ص ٥٤): «فهـذه الروايـة ضعيفـة؛ لانقطاعها بين ابن رومان وعمر؛ فلا حجة فيها، لا سيما وهي مخالفة للرواية الصحيحـة عـن عمر في أمره بالإحدى عشرة ركعة» ا.هـ.

۲۷۳-۱- **موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۰-۱۱۱/ ۲۸۲)، والقعنبي (ص ۱۲۶).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٢٦٢/ ٢٧٣٤)، والفريابي في «الصيام» (١٣٢/ ١٩٦١)، والفريابي في «الصيام» (١٣٢/ ١٨١ و١٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٧)، و«فضائل الأوقات» (٨٧٨ – ٢٧٩/ ١٨١)، و«شعب الإيمان» (٣/ ١٧٧/ ٣٢٧١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٧٠) من طرق عن مالك به.

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي - ١٩٧٥ -

[عَبدَالرَّ حمنِ بنَ هُرمُزِ - «مص»، و«قع»] الأعرَجَ يَقُولُ:

مَا أَدرَكتُ النَّاسَ إِلاَّ وَهُم يَلعَنُونَ الكَفَرَةَ فِي رَمَضَانَ (١)، قَالَ: وَكَانَ القَارِيءُ يَقرَأُ سُورَةَ (في رَواية «مص»، و«قع»: «يقوم بسورة») البَقَرَةِ فِي ثَمَانِ رَكَعَانٍ، فَإِذَا قَامَ بِهَا فِي اثنَتَي عَشرَةَ رَكعَةً؛ رَأَى النَّاسُ أَنَّهُ قَد خَفَّفَ.

٢٧٤ - ٧ - وحدَّثني عن مالك، عن عَبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي بَكرٍ؛ [أَنَّهُ - «مص»، و«قع»] قَالَ: سَمِعتُ أَبِي يَقُولُ:

كُنَّا نَنصَرِفُ فِي رَمَضَانَ [مِنَ القِيَامِ - «مص»، و«قع»]، فَنَستَعجِلُ الخَــدَمَ بِالطَّعَامِ (٢) (في رَواية «مص»: «بالسحور»)؛ مَخَافَةَ الفَجرِ.

٧٧٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَام بن عُروَةً، عَن أَبِيهِ:

(١) في قنوت الوتر؛ اقتداء بدعائه ﷺ في القنوت علمي رعمل وذكوان وبني لحيان، الذين قتلوا أصحابه ببئر معونة.

۲۷۶–۷**- مقطوع صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۱/ ۲۸۳)، والقعنبي (۱۲۵–۱۲۵/ ۱۵۲).

وأخرجه الفريابي في «الصيام» (١٣٢/ ١٧٧ و١٧٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص ٢٢٣ –مختصره)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٩٧)، و«فضائل الأوقــات» (١٧٧ – ١٨٩)، و«شعب الإيمان» (٣/ ١٧٧/ ٣٢٧٢) من طرق عن مالك به.

(٢) أي: للسحور.

۲۷۵ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/١١/ ٢٨٤)، والقعنبي (ص١٦٥).
 وأخرجه الفريابي في «الصيام» (١٣٥ - ١٣٦/ ١٨٨ و ١٨٩)، والبيهقي في «فضائل
 الأوقات» (٢٨٠/ ١٣٠) من طرق عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٨٨) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن هشام به. وأخرجه ابن أبسي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٣٨)، وابس أبسي داود في «المصاحف» (ص٢٢١) عن وكيع، عن هشام بن عروة، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة به.

قلت: سنده صحيح، وللأثر طرق أخرى صحيحة.

<sup>(</sup>فس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ ذَكُوَانَ أَبَا عَمرو -وَكَانَ عَبدًا لِعَائِشَةَ -زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ - فَأَعتَقَتهُ عَن دُبُرِ (١) مِنهَا-، كَانَ يَقُومُ يَقرَأُ لَهَا (٢) فِي رَمَضَانَ.

<sup>(</sup>١) قال الفيومي: دبر الرجل عبده تدبيراً: إذا أعتقه بعد موته، وأعتق عبده عن دبر؟ أي: بعد دبر.

<sup>(</sup>٢) أي: يصلى لها إماماً.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

#### ٧- كتاب صلاة الليل

١- باب ما جاء في صلاة الليل

٧- باب صلاة النبي ﷺ في الوتر

٣- باب الأمر بالوتر

٤- باب ما جاء في الوتر بعد الفجر

٥- باب ما جاء في ركعتي الفجر



## ٧- كتابُ صلاةِ اللَّيلِ ١- بابُ ما جاءَ في صلاةِ اللَّيل

٢٧٦ - ١ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِر، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَير، عَن رَجُلِ عِندَهُ رِضًا (١)؛ أَنَّهُ أَخبَرَهُ: أَنَّ مَسُولَ أَنَّ عَائِشَةً -زُوجَ النَّبِيِّ عَلَيْ (في رواية «قَس»: «أُمَّ اللَّوْمِنِينَ») - أَخبَرَتهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلِيْ قَالَ:

«مَا مِنَ امرِىء تَكُونُ لَهُ صَلاةٌ بِلَيل، يَعْلِبُهُ (في روايـة «مـص»: «فيغلبُه»، وفي رواية «حد»: «فعلبُه») عَلَيهَا نَومٌ؛ إِلاَّ كَتَـبَ اللَّـهُ لَـهُ أَجـرَ (في رواية «قـع»: «كُتِبَ له أَجرُ») صَلاتِهِ، وَكَانَ نَومُهُ عَلَيهِ صَدَقَةً».

۱۲۷-۱- صحیح تغیره - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۱-۱۱۲/ ۲۸۰)، والقعنبي (۱/ ۱۱۹-۱۱۲/ ۲۸۰)، وابن القاسم (۱۳۹/ ۲۸- تلخیص القابسي)، ومحمد بن الحسن (۱۲۷/ ۱۲۷)، وسوید بن سعید (۱۱۹/ ۱۷۶- ط البحرین، أو ۹۳/ ۹۸ - ط دار الغرب).

وأخرجه أبو داود (٢/ ٣٤/ ١٣١٤)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٥٧)، و«الكبرى» (١/ ٢٥٥/)، وعبدالله بن المبارك في «الموطأ» (١٠٨/ ٣٣٥)، وعبدالله بن المبارك في «الزهد» (٤٣٩/ ١٢٣٧)، وأحمد (٦/ ١٨٠)، وابن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص ١٨٧ – مختصر)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ١٦٠/ ٢٥٩٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢٢٧/ ٢٣٧، وص ٢٢٨)، والبيهقي (٣/ ١٥) من طرق عن مالك به.

والحديث صححه شيخنا أسد السنة العلامة الألباني -رحمه اللَّــه- في «إرواء الغليـل» (٢/ ٢٠٠ - ٢٠٥)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٣٨٦/ ٢٠٠) بشاهده.

(١) قال في «الأساس»: وهذا شيء رضاً؛ أي: مرضي. والرجل الرضي المذكور،
 يقال: هو الأسود بن يزيد؛ كما في رواية أخرى عند النسائي، لكن سندها ضعيف لا يثبت.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٣٧٧ - ٢ - وحدَّثني عن مالكٍ، عَن أَبِي (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي أَبُـو») النَّضرِ -مولى عُمَرَ بنِ عُبَيدِاللَّهِ-، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحَنِ، عَـن عَائِشَـةَ -زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ -؛ أَنَّهَا قَالَت:

كُنتُ أَنَامُ بَينَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجلايَ فِي قِبلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي (١)؛ فَقَبَضتُ رِجلَيَّ، فَإِذَا (في رواية «مح»: «وَإِذَا») قَامَ بَسَطتُهُمَا، قَالَت: وَالبُيُوتُ -يَومَئِذٍ - (٢) لَيسَ فِيهَا مَصَابِيحُ.

٢٧٨ - [مَالِكٌ، عَن سَالِم أَبِي النَّضرِ -مَولَى عُمَرَ بنِ عُبَيدِاللَّهِ-، عَن

٧٧٧-٢- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١١٢/ ٢٨٦)، والقعنبي (١/ ١١٢/ ٢٨٦)، والقعنبي (١٠٥-١٦٦/ ١٥٤).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٠٩و١٣ ٥ و١٢٠٩) عن إسماعيل بن أبي أويس، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، ومسلم في «صحيحه» (١٢٥/ ٢٧٢) عن يحيى بن يحيى التميمي، كلهم عن مالك به.

(١) أي: طعن بأصبعه فيَّ؛ لأقبض رجلي من قبلته.

(٢) قال ابن عبدالبر في «التمهيك» (٢١/ ١٨٢)، و «الاستذكار» (٥/ ٢٠٤ - ٢٠٥) و و الاستذكار» (٥/ ٢٠٥ - ٢٠٥) - و نقله عنه التلمساني في «الاقتضاب» (١/ ١٤٥) -: «قولها: «يومئن»؛ تريد: «حينئن»؛ إذ المصابيح إنما تتخذ في الليالي دون الأيام، وهذا مشهور في لسان العرب، يعبر باليوم عن الحين، كما يعبر به عن النهار».

۱۹۸۳ صحیح - أخرجه أبو داود (۲/ ۲۱/ ۱۲۱۲)، والترمذي (۲/ ۲۷۷-۲۷۷) والترمذي (۲/ ۲۷۷-۲۷۷)، والنسائي في «مسند حديث مالك» -ومسن طريقه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (ص۳۶۹)-، والدارمي في «مسند» (۲/ ۱۰۵/ ۱۰۵۲ – «فتح المنان»)، وأحمد (۱/ ۳۵-۳۳)، وإسحاق بن راهویه في «مسند» (۲/ ۲۷۱/ ۲۰۵/ ۱۰۵۶)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (۲/ ۲۷۱/ ۲۷۳-۳۷)، وأبو عوانة في «صحیحه» (۲/ ۱۹/ ۲۱۵۸)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (۳۸–۳۵۹)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۳/ ۱۵۹)، والجوهري في «مسند الموطأ» (۱۲/ ۲۵۸) من طرق عن الإمام مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَبِي سَلَمَةً بِنِ عَبدِالرَّحَنِ، عَن عَائِشَةً -رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا- قَالَت:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ، فَإِذَا فَرِغَ مِن صَلاتِهِ؛ فَإِن كُنتُ يَقظَانَةً تَحَدَّثَ مَعِي، وَإِلاَّ؛ اضطَجَعَ حَتَّى يَأْتِيَةُ الْمُؤَذِّنُ - «معن» [(١).

وقد أخرجه البخاري -كما سيأتي-، وأخرجاه -كما سيأتي- لكن بلفظ مختلف، وهذا خلاف ما ذهب إليه شيخنا أسد السنة العلامة الألباني -رحمه الله- في "صحيح سنن أبي داود" (١١٢٤) حين حكم على رواية مالك هذه بالشذوذ؛ لمخالفتها لما أخرجه البخاري (١١٢١ و ١١٦٨)، ومسلم (٧٤٣) من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة، قالت: كان النبي على إذا صلى ركعتي الفجر، فإن كنت مستيقظةً؛ حدثني وإلا اضطجع.

ففي هذا الحديث: أن الحديث والاضطجاع كان بعد ركعتي الفجر، وحديث مالك أن ذلك بعد صلاة الليل، وقبل ركعتي الفجر؛ لهذا السبب حكم شيخنا -رحمه الله- على لفظ مالك بالشذوذ!

وفي نقدي أن هذا الحكم منتفٍ في حديثنا هذا تمامًا؛ لأمور:

أولاً: أن الإمام البخاري أخرجه في «صحيحه» (١١١٩) عن عبدالله بن يوسف، عـن مالك بهذا السند واللفظ، وهذا لم يتنبه له شيخنا.

ثانيًا: أن معنى لفظ مالك هذا جاء في حديث ابن عباس عند الشيخين، وفي حديث عائشة -نفسها- عند مسلم، وهما في «الموطأ» برقم (١١و٨ - باب صلاة الوتر)، وهما في الباب الآتي مباشرةً.

فإن حكمنا على لفظ مالك هذا بالشذوذ؛ فسنحكم على اللفظين -المشار إليهما آنفًا- بالشذوذ -أيضًا- وهذا شبه مستحيل، مع أنه من الممكن جدًّا التوفيق بين الروايتين عند التأمل، وانظر «الفتح» (٣/ ٤٤).

ثالثًا: أنه لم يحكم عليها أحد من أهل العلم بالشذوذ، بل كل من شرح الحديث لم يتعرض لهذه العلة.

(١) قال أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (ص ٣٤٩): «وهذا الحديث في «الموطأ» عند معن دون غيره، والله أعلم» ا.هـ.

وقال ابن عبدالبر في «التقصي» (ص٢٧٤): «ليس هذا الحديث في «الموطأ» عنــد أحــد من رواته –واللَّه أعلم–؛ إلا عند معن بن عيسى وحده» ا.هــ.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

٣٧٩ - ٣ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامِ بـنِ عُــروَةَ، عَــن أَبِيـهِ، عَــن عَائِشَةَ -زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«إِذَا نَعَسَ<sup>(۱)</sup> أَحَدُكُم فِي صَلاتِهِ (في رواية «قس»، و«قع»، و«مسص»: «الصلاة»)؛ فَليَرقُد حَتَّى يَذهَبَ عَنهُ النَّومُ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُم إِذَا صَلَّى (في رواية «مص»: «قام يصلِّي») وَهُوَ نَاعِسٌ، لا يَدرِي لَعَلَّهُ يَذهَبُ يَستَغفِرُ؛ فَيَسُبَّ نَفسَهُ (۲)».

٠ ٢٨- ٤ - وحدَّثني عن مالك، عَن إسمَاعِيلَ بنِ أَبِي حَكِيمٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ امرَأَةً مِنَ اللَّيلِ (في رواية «مص»، و«حد»: «ذات

٣٧٩-٣**- صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١١٢-١١٣/ ٢٨٧)، والقعنبي (١/ ١١٣)، وابن القاسم (٤٦٨/ ٤٥٢).

وأخرجه البخاري (٢١٢)، ومسلم (٧٨٦) عن عبدالله بن يوسف وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن مالك به.

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٨٣): «النعاس: نوم خفيــف لا يبلـغ الاستغراق، والرقاد: الاستغراق، وكذا النوم» ا.هـ.

(٢) أي: يدعو عليها.

۰ ۲۸۰ - ٤ - صحيح ثغيره - رواية أبي مصعب الزهري (۱ / ۱۳ ۱ / ۲۸۸)، وسويد بن سعيد (۱ / ۱۲ ۷ / ۲۸۸)، وسويد بن سعيد (۱ / ۱۷۵ / ۱۷۵ - ط البحرين، أو ص ۹۶ -ط دار الغرب).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإعضاله، وقد وصله العقيلي -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ١٩٣ - ١٩٤) - من طريق حميد بن الأسود، عن الضحاك بن عثمان، عن إسماعيل بن أبي حكيم، عن القاسم بن محمد، عن عائشة به.

قلت: وهذا سند حسن.

وأخرجه البخاري (٤٣)، ومسلم (٧٨٥) من طرق عن هشام بـن عـروة، عـن أبيـه، عنها به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

ليلة») تُصَلِّي (١)، فَقَالَ: «مَن هَذِهِ؟»، فَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ الْحَولاءُ بِنتُ تُوَيتٍ (٢)، لا تَنَامُ اللَّيلَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ حَتَّى عُرِفَتِ الكَرَاهِيَةُ فِي وَجهِهِ، ثُمَّ قَالَ:

«إِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّـوا(٣)، اكلَفُـوا(٤) (في روايـة

(١) أي: سمع ذكر صلاتها.

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٢٠٩): «هي امرأة قرشية من بني أسد بن عبدالعرى بن قصي، والتويتات في بني أسد» ا.هـ.

وانظر: «فتح الباري» (١/ ١٠١).

(٣) قال ابن عبدال بر في «الاستذكار» (٥/ ٢١٣)، و«التمهيد» (١/ ١٩٥ – ١٩٦): «وأما لفظه في قوله: «إن اللَّه لا يمل حتى تملوا»؛ فهو لفظ خرج على مثال لفيظ، ومعلوم أن اللَّه –عز وجل– لا يمل سواء مل الناس أو لم يملوا، ولا يدخله مسلال في شيء من الأشياء –جل عن ذلك وتعالى علوا كبيرًا–.

وإنما جاء لفظ هذا الحديث على المعروف من لغة العرب؛ فإنهم إذا وضعوا لفظًا بإزاء لفظ -جوابًا له أو جزاءً - ذكروه بمثل لفظه، وإن كان مخالفًا له في معناه؛ ألا تسرى إلى قولسه -عز وجل-: ﴿وَجِزاء سَيْئَة سَيْئَة مثلها﴾ [الشورى: ٤٠]، وقوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ اعتَدَى عَلَيْكُم ﴾ [البقرة: ١٩٤].

والجزاء لا يكون سيئةً، والقصاص لا يكون اعتداءً؛ لأنه حق وجب.

ومثل ذلك: قول الله -عز وجل-: ﴿ومكروا ومكر اللَّه واللَّه خير الماكرين﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقوله -تعالى-: ﴿إنما نحن مستهزؤون. اللَّه يستهزئ بهم﴾ [البقرة: ١٤ و١٥]، وقوله -تعالى-: ﴿إنهم يكيدون كيدًا. وأكيد كيدًا﴾ [الطارق: ١٥ و١٦].

وليس من الله مكر ولا هزو ولا كيد، إنما هـو جـزاء مكرهـم واسـتهزائهم وكيدهـم؛ فذكر الجزاء بمثل لفظ الابتداء لما وضع بحذائه وقبالته؛ فكذلك قول رسول الله ﷺ: «إن اللَّـه لا يمل حتى تملوا»؛ أي: من مل، فقطع عمله؛ انقطع عنه الجزاء» ا.هـ.

وانظر -لزامًــا-: «فتــح البــاري» (١/ ١٥٢ – ١٥٣) للحــافظ ابــن رجــب الحنبلــي، و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ٦٣١ – ٦٣٢ –بتحقيقي).

(٤) أي: خذو وتحملوا.

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

«مص»، و «حد»: «فَاكلَفُوا») مِنَ الْعَمَلِ<sup>(١)</sup> مَا لَكُم بِهِ<sup>(٢)</sup> طَاقَةٌ<sup>(٣)</sup>».

١٨١ - ٥ - وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَـا») زَيـدِ بـنِ
 أَسلَم، عَن أَبيهِ؛ [أَنَّهُ قَالَ - «حد»، و«قع»، و«مص»، و«مح»]:

إِنَّ عُمَرَ بِنَ الْحَطَّابِ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ (في رواية «مح»: «فِي كُلُّ لَيلَةِ») مَا شَاءَ اللَّهُ [أَن يُصلِّي – «مص»، و«مح»، و«قع»، و«حد»]، حَتَّى إِذَا كَانَ مِن آخِر (في رواية «قع»: «نصف») اللَّيلِ؛ أَيقَظَ أَهلَهُ لِلصَّلاةِ، وَيَقُولُ لَهُمُ: الصَّلاةَ الصَّلاةَ، ثُمَّ (في رواية «مص»، و«مح»، و«حد»، و«قع»: «و») يَتلُو هَذِهِ الآية: ﴿وَامُر أَهلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصطَبِر عَلَيهَا لا نَسألُكَ رِزقًا نَحنُ نَرزُقُكَ وَالعَاقِبَةُ لِلتَّقوى ﴾ [طه: ١٣٢].

۱۸۱-۵- موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/۱۱۳/۱ ۲۸۹)، والقعنبي (۱/۲۸۱ / ۲۸۹)، والقعنبي (۱۲۲/ ۲۸۹)، وسوید بن سعید (۱۱۹/ ۱۷۲ - ط البحرین، أو ص۹۶ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۷۶/ ۱۲۹).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٤٩/ ٤٧٤٣)، وأبو داود في «الزهد» (١٠١/ ٨)، وابن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص ١٠١ – مختصره)، وابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (١٠١/ ٢٠٨٦ / ٢٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ١٢٧/ ٢٩٠٨ – ط دار الكتب العلمية، أو ٦/ ٣٣٠/ ٢٨٢٢ – ط الهندية)، و«السنن الصغير» (١/ ٢٩٠ – ٢٩١/ ٨٠٢) من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن أبي الدنيا (٣٩٨/ ٣٥١)، والطبري في «جامع البيان» (١٦/ ٢٣٧) مـن طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به؛ وسنده صحيح -أيضًا-.

<sup>(</sup>١) أي: عمل البر، من صلاة وغيرها.

<sup>(</sup>٢) أي: بالمداومة عليه.

<sup>(</sup>٣) قوة، فمنطوقه: الأمر بالاقتصاد على ما يطاق من العبادة، ومفهومه: النهي عن تكليف ما لا يطاق.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٢٨٢ - ٦ - وحدَّثني عن مالك؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بنَ المُسَيَّبِ (في رواية «قع»: «عَن سَعِيدِ بن المُسيَّبِ أَنَّهُ») كَانَ يَقُولُ:

يُكرَهُ النُّومُ قَبلَ العِشَاء [الآخِرَةِ(١)- «قع»]، وَالْحَلِيثُ بَعدَهَا(٢).

٧٨٣- ٧- وحدَّثني عن مالكِ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ كَانَ (في

٦-٢٨٢ - مقطوع ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٩١/ ٢٩١)، والقعنبي (ص٢٦١) عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

لكن معناه صح مرفوعًا عن النبي ﷺ من حديث أبي برزة الأسلمي بـه: أخرجـه البخاري (٥٤٧ و٥٩٩)، ومسلم (٢٤٧ ٢٣٧ و٢٣٧).

(١) لما فيه من تعريضها للفوات.

(٢) لمنعه من صلاة الليل.

۲۸۳-۷- **موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/۱۱۳/۱)، والقعنبي (۱/۱۲۳)، وابن بكير (ل ۲۰/ أ - السليمانية) (ا).

وأخرجه ابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (١٨٢-١٨٣) من طريق يحيى بن سليمان بن نضلة، عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه، وقد وصلمه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (١١٠- ١١٨) - ومن طريقه البيهقي (٢/ ٤٨٧)-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٨٥) عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبدالله، عن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن ابن عمر به موقوفًا.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم.

قال الحافظ في «الفتح» (۲/ ٤٧٩): «وروى ابن وهب بإسناد قوي عــن ابــن عمــر... (وذكره) موقوف» ا. هــ.

وقد صح مرفوعًا:

أخرجـه أبـو داود (٢/ ٢٩/ ١٢٩٥)، والــترمذي (٢/ ٤٩١) ٥٩٠)، والنســائي في «الخبي» (٣/ ٢٢٧)، وابن ماجه (١/ ٤١٩) ١٣٢٢)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٤١٧)،=

(أ) كما في حاشية «غرائب حديث مالك» (ص ١٨٢–١٨٣).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

رواية «قع»: «عن عبداللَّه بن عمر أنه كان») يَقُولُ:

صَلاةُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ مَثنَى مَثنَى، يُسَلِّمُ مِن كُلِّ رَكعَتَينِ.

قَالَ مالكٌ: وَهُوَ الأمرُ عِندَنَا.

## ٢- بابُ صَلاةٍ النَّبِيِّ عَلِيَّةٍ في الوَتر

٣٨٠ - ٨ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ»)، عَن عُروَةً بنِ الزُّبيرِ، عَن عَائِشَةً -زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ -:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ (في رواية «قس»: «بِاللَّيلِ») إحدَى عَشرة رَكعَة ، يُوتِرُ مِنهَا (في رواية «مح»: «مِنهُنَّ») بِوَاحِدَة (١١) ، فَاذَا فَرَغَ إِحَدَى عَشرة رَكعَة ، يُوتِرُ مِنهَا (في رواية «مح»: «مِنهُنَّ») بِوَاحِدَة (١١) ، فَا فَرَغَ إِدَا فَرَغَ عَلَى شِيقِهِ الأيمَنِ [مِنهَا - «مص»، و«حد»] و«قع»، و«قع»، و«قع»، و«قع»، و«حد»] [٢٠].

= والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٣٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٨٧)، وابن و «السنن الصغرى» (١/ ٢٩٢/ ٨٠٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢٩٦/ ١٣٥٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢١٤/ ١٢١٠)، والطيالسي في «المسند» (١٩٣٢)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٢٢٧/ ٢٥٤٤)، وغيرهم كثير.

وقد صححه البخاري، والشيخ أحمد شاكر، وشيخنا -رحمه الله- في «صحيح سنن ابن ماجه» (۹۰۰)، و«صحيح السترمذي» (۴۸۸)، و«صحيح أبسي داود» (۱۱۵۱)، و«صحيح النسائي» (۱۵۷۲)، و«تمام المنة» (ص ۲۳۹ - ۲۶۰)، و«الصحيحة» (۱/ ۲۷۷).

۱۸۶-۸- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۶/ ۲۹۲)، والقعني (ا/ ۱۱۲/ ۲۹۲)، والقعني (۱/ ۱۲۸-۱۲۷)، وابن القاسم (۱۸/ ۳۵)، وسوید بن سعید (۱۲۰/ ۱۷۷ -ط البحرین، أو ۹۶-۹۵/ ۹۹ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۷۷/ ۱۲۵).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٣٦/ ١٢١): حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك به.

- (١) قال الفيومي: الوتر: الفرد، ووترت الصلاة وأوترتها: جعلتها وتراً.
- (٢) قلت: وقد طعن جمع من الحفاظ في لفظ مالك هذا، وحكموا عليه بالوهم فيه: =

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

#### ٠٨٥ - ٩ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») سَعِيدِ بـن

= قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ١٢١): «... وأما أصحاب ابن شهاب؛ فـرووا هـذا الحديث عن ابن شهاب بإسناده هذا، فجعلوا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، لا بعد الوتر.

وذكر بعضهم فيه عن ابن شهاب: أنه كان يسلم من كل ركعتين في إحمدى عشرة ركعة، ومنهم من لم يذكر ذلك، وكلهم ذكر اضطجاعه بعد ركعتي الفجر في هذا الحديث.

وزعم محمد بن يحيى (الذهلي) وغيره: أن ما ذكروا من ذلك هـو الصـواب، دون مـا قاله، ا.هـ.

وقال أبو العباس الداني في «أطراف الموطأ» (ل١٥١/ أ): «قــال مسـلم في «التميـيز»: وهم مالك في ذلك، وخولف فيه عن الزهري».

قال أبو العباس: «والمحفوظ ذكر ركعتي الفجر قبل الاضطجاع، وكون الاضطجاع بعدهما» ا.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٤٤): «وأما ما رواه مسلم من طريق مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أنه على اضطجع بعد الوتر؛ فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة، فذكروا الاضطجاع بعد الفجر، وهو المحفوظ» ا. هـ. ت

قلت: ورد هذا كله الإمام ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ١٢١-١٢٢)، بقوله: «لا يدفع ما قاله مالك من ذلك؛ لموضعه من الحفظ والإتقان، وثبوته في ابن شهاب، وعلمه بحديثه، وقد وجدنا معنى ما قاله مالك في هذا الحديث منصوصًا في حديثه عن مخرمة بن سليمان، عن كريب، عن ابن عباس -حين بات عند ميمونة خالته قال: فقام رسول الله على فصلى ركعتين، ثم ركعتين، حتى انتهى إلى اثنتي عشرة ركعة، قال: ثم أوتر، ثم اضطجع، حتى أتاه المؤذن؛ فصلى ركعتين.

ففي هذا الحديث أن اضطجاعه على كان بعد الوتر، وقبل ركعتي الفجر، على ما ذكر مالك في حديث ابن شهاب، مالك في حديث ابن شهاب، وإن لم يتابعه عليه أحد من أصحاب ابن شهاب» ا. هـ.

وانظر -لزامًا-: (حديث رقم ٢٧٨).

- ۲۸۰ – ۹ – صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۶ – ۱۱۰ / ۲۹۳)، والقعنبي (ص ۱۱۷ )، وابن القاسم (۲۲۸ / ۱۱۷)، ومحمد بن الحسن (۹۰ / ۲۳۹)، وسوید بن سعید (۱۲۰ / ۱۷۸ – ط البحرین، أو ص ۹۰ – ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٤٧ و٢٠١٣ و٣٥٦٩) عن عبدالله بن يوسف، وإسماعيل بن أبي أويس، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، ومسلم في "صحيحه" (٧٣٨/ ١٢٥) عن يحيى بن يحيى، كلهم عن مالك به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَبِي سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحَنِ بنِ عَوفٍ؛ أَنَّهُ [أَخ بَرَهُ: أَنَّهُ - «مص»، و«حد»، و«قس»، و«قع»] سَالَ عَائِشَةَ - زَوجَ النَّبِيِّ ﷺ (في رواية «قس»: «أُمَّ المُؤمِنِينَ»)-:

كَيفَ كَانَت صَلاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَت: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَت: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ -وَلا فِي غَيرهِ - على إحدَى عَشرَةَ رَكعَة، يُصلِّي أَربَعًا؛ فَلا تَسأَل عَن أُربَعًا؛ فَلا تَسأَل عَن حُسنِهنَ وَطُولِهِنَ (١)، ثُمَّ يُصلِّي أَربَعًا؛ فَلا تَسأَل عَن حُسنِهنَ وَطُولِهِنَ ، ثُمَّ يُصلِّي ثَلاثًا، فَقَالَت عَائِشَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا-: فَقُالتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَنَامُ قَبلَ أَن تُوتِرَ؟ فَقَالَ:

«يَا عَائِشَةُ! إِنَّ عَينَيَّ تَنَامَانِ، وَلا يَنَامُ قَلبِي (٢)».

١٠- ١٠ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامٍ بنِ عُروَةً، عَـن أَبِيهِ، عَـن عَائِشَةَ -أُمِّ الْمُؤمِنِينَ-؛ [أَنَّهَا - «مص»، و«قس»، و«قع»] قَالَت:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصلِّي بِاللَّيلِ ثَلاثَ عَشرَةَ رَكَعَةً، ثُمَّ يُصلِّي إِذَا سَمِعَ النِّدَاءُ (٢) بالصُّبح رَكَعَتَين خَفِيفَتَين ﴿.

١٨٧- ١١- وحدَّثني عن مالكٍ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَــا») مَخرَمَةً

<sup>(</sup>١) أي: أنهن في نهاية من كمال الحسن والطول، مستغنيات بظهور ذلك عن السؤال عنه.

<sup>(</sup>٢) لأن القلب إذا قويت حياته لا ينام إذا نام البدن، ولا يكون ذلك إلا للأنبياء.

۲۸٦-۱۰- صحيح - روايـة أبـي مصعـب الزهـري (١/ ١١٥/ ٢٩٤)، والقعنـبي (١/ ١١٥/ ٢٩٤)، والقعنـبي (١/ ١٥٩/ ١٥٩).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٤٥ - ٤٦/ ١١٧٠): حدثنا عبداللَّمه بن يوسف، قال: أخبرنا مالك به.

وأخرجه مسلم -بنحوه- (٧٣٨/ ١٢٦) من طريق آخر عن عائشة.

<sup>(</sup>٣) أي: الأذان.

١٨٧-١١- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١١٦ -١١٧)، والقعنبي=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

ابنِ سُلَيمَانَ [الوَالِبِيِّ - «مح»] عَن (في رواية «مح»: «قَالَ: أَخبَرَنِي») كُريبٍ - مُولَى [عَبدِاللَّهِ بنَ عَبّاسٍ -، أَنَّ عَبدَاللَّهِ بنَ عَبّاسٍ أَنَّهُ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُمَا - «قع»] أَخبَرَهُ (في رواية «مص»: «عن عبدِاللَّهِ بنِ عبَّاسٍ أَنَّهُ أَخبَرَهُ»):

أنّه بَات لَيلة عِند مَيمُونة - زَوج النّبِي عَلَيْ ، وَهِي خَالتُهُ-، قَالَ: فَاضطَجَعتُ فِي عَرضِ الوسَادَةِ (١) ، وَاضطَجَعَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْ وَأَهلُهُ فِي طُولِهَا، [قَالَ - «مح»]: فَنَامَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْ حَتَّى إِذَا انتَصَفَ اللّيلُ -أَو قَبلَهُ طُولِهَا، [قَالَ - «مح»]: فَنَامَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْ حَتَّى إِذَا انتَصَفَ اللّيلُ -أَو قَبلَهُ بِقَلِيل، أَو بَعدَهُ بِقَلِيل- ؛ استيقظ (في رواية «مص»: «استيقظ»، وفي رواية «قع»: «مُلس أَو بَعدَهُ اللّهِ عَلَيْ فَجَلَس (في رواية «مص»: «فجعل») يَمسَحُ (في رواية «مح»: «جَلَسَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْ فَمَسَحَ») النّومَ عَن (في رواية «قع»: «على») ورواية «مح»: «جَلَسَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْ فَمَسَحَ») النّومَ عَن (في رواية «قع»: «على») وجههِ بِيَلِهِ (٢) (في رواية «قس»: «بِيَدَيهِ»)، ثُمَّ قَرأَ العَشرَ الآياتِ الخَواتِمَ (في رواية «مَص»، و«قع»: «الخواتِم») مِن سُورَةِ آل عِمرَانَ (٣)، ثُمَّ قَامَ إلَى شَنْ (٤) مُعَلَقَ ـ [ــةٍ - «مص»، و«قع»، و «قع»، و«قع»، و

<sup>=(</sup>ص١٦٧-١٦٨)، وابن القاسم (٢٤٧-٢٤٨/ ١٩٣)، ومحمد بن الحسن (٧٤) ١٧٠).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٨٣ و٩٩٢ و١١٩٨ و٥٧٠ و٤٥٧ و٤٥٧١ و٤٥٧) عن إسماعيل بن أبي أويس، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وعبدالرحمن بن مهدي، ومعن بن عيسى، وقتيبة بن سعيد، ومسلم في «صحيحه» (٧٦٣/) عن يحيى بن يحيى، كلهم عن مالك به.

<sup>(</sup>١) ما يوضع عليه الرأس للنوم.

<sup>(</sup>٢) أي: يمسح بيده عينيه، من إطلاق اسم الحال على المحل؛ لأن المسح إنما يقع على العين، والنوم لا يمسح، أو المراد: يمسح أثر النوم، من إطلاق السبب على المسبب.

<sup>(</sup>٣) أولها: ﴿إِنْ فِي خَلَقُ السَّمُواتُ وَالْأَرْضُ﴾... إلى آخر السورة.

<sup>(</sup>٤) الشن: قربة خلقة من أدم، وذكّر الوصف باعتبار لفظه، أو الأدم، أو الجلمد، أو السقاء، أو الوعاء.

<sup>(</sup>يحبى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

و «قس»]؛ فَأَحسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصلِّي (في رواية «مص»، و «قع»: «فصلَّى»).

قَالَ [عَبدُاللَّهِ - «قس»] ابنُ عَبَّاس (في رواية «مص»، و«قع»: «عبداللَّه»): فَقُمتُ فَصَنَعتُ مِثلَ مَا صَنَعَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - «مح»]، ثُمَّ ذَهَبتُ فَقُمتُ إِلَى جَنبهِ (۱) (في رواية «مح»: «جانبه»)، [قَالَ - «مح»]: فَوضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ اليُمنَى على رَأْسِي (۱)، وَأَخَذَ بِأُذُنِي اليُمنَى يَفتِلُهَا (۱)، [قَالَ - «مح»]: فَصَلَّى رَكعَتَين، ثُمَّ حَرَجَ؛ وهَس»: و«قص»، و«قص»، و«قص»، و«قص»، و«قص»، و«قص»، و«قص»، وفصلًى رَكعَتَين خَفِيفَتَين، ثُمَّ خَرَجَ؛ فَصَلَّى رَكعَتَين خَفِيفَتَين، ثُمَّ خَرَجَ؛ فَصَلَّى الصَّبح.

١٢ - ١٨ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») عَبدِاللَّهِ ابنِ أَبِي بَكرٍ، عَن أَبِيهِ: أَنَّ (في رواية «مح»: «عَن») عَبدَاللَّهِ بنَ قَيسِ بنِ مَخرَمَةً أَخبَرَهُ، عَن زَيدِ بنِ خَالِدٍ الجُهنِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: [قُلتُ - «مح»]:

لأرمُقَنَّ (٥) اللَّيلَةَ صَلاةً رَسُول اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَتَوَسَّدتُ عَتَبَتَهُ (٦) -أو

<sup>(</sup>١) أي: الأيسر.

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر: يعنى: أنه أداره فجعله عن يمينه.

<sup>(</sup>٣) أي: يدلكها.

<sup>(</sup>٤) أي: بواحدة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٦٥): حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك به.

<sup>(</sup>٥) أصله: النظر إلى الشيء شزراً، نظر العداوة، واستعير هنا لمطلق النظر، وعدل عن الماضي فلم يقل: رمقت؛ استحضاراً لتلك الحالة الماضية، ليقررها للسامع أبلغ تقرير؛ أي: لأنظرن. (٦) أي: عتبة بابه؛ أي: جعلتها كالوسادة، بوضع رأسي عليها.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

فُسطاطَهُ (۱) -، [قال - «مح»]: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَصلَّى رَكعَتُ بِنَ الْحَفِيفَتَين، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَ بن - «مص»، و«مح»، و«قع»، و«قس»] طَوِيلَتَ بنَ طَويلَتَ بنَ الطَويلَتَ بنَ الطَويلَتَ بنَ الطَويلَتَ بنَ الطَويلَتَ بنَ الطَويلَتَ بنَ الطَّين واقس»] (۱) ، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَ بن - وَهُمَا دُونَ اللَّتَ بن قَبلَهُمَا - ، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَ بن - وَهُمَا دُونَ اللَّتَ بن قَبلَهُمَا - ، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَ بن - وَهُمَا دُونَ اللَّتَ بن - وَهُمَا دُونَ اللَّتَ بنَ أَوتَ رَا اللَّتَ بنَ قَبلَهُمَا - ، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَ بن - وَهُمَا دُونَ اللَّتَ بنَ قَبلَهُمَا - ، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَ بن - وَهُمَا دُونَ اللَّتَ بنَ قَبلَهُمَا - ، ثُمَّ اللَّتَ بنَ قَبلَهُمَا - ، ثُمُّ اللَّتَ بنَ قَبلَهُمَا - ، ثُمُ اللَّتَ بنَ قَبلَهُمَا - ، ثُمَّ اللَّتَ بنَ قَبلَهُمَا - ، ثُمُ اللَّتَ بنَ قَبلَهُ مَا - ، ثُمُ اللَّتَ بنَ قَبلَهُ مَا - ، ثُمُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الَ

(٢) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٢٨٧-٢٨٨): «هكذا قال بحيى في الحديث: فقام رسول الله على في الحديث، ولم يتابعه على هذا أحد من رواة «الموطأ» عن مالك -فيما علمت-، والذي في «الموطأ» عن مالك عند جميعهم: فقام رسول الله على فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين، فأسقط يحيى ذكر الركعتين الخفيفتين، وذلك خطأ واضح؛ لأن المحفوظ عن النبي على من حديث زيد بن خالد وغيره: أنه كان يفتتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين.

وقال يحيى -أيضًا-: طويلتين، طويلتين مرتين! وغيره يقوله ثلاث مرات: طويلتين، طويلتين، طويلتين، طويلتين، طويلتين، طويلتين، طويلتين، طويلتين، وذلك مما عد على يحيى من سقطه وغلطه، والغلط لا يسلم منه أحد» ا.هـ.

وقال في «الاستذكار» (٥/ ٢٥٠-٢٥١): «وأما حديثه عن عبدالله بن أبي بكر...؛ فإن يحيى بن يحيى –صاحبنا - قد وهم فيه في قوله: فقام رسول الله على فصلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين...، ولم يتابعه أحد من رواة «الموطأ» على ذلك، والذي في «الموطأ» عند جميعهم: فقام رسول الله على فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين طويلتين، فأسقط يحيى ذكر الركعتين الخفيفتين، وذلك وهم وخطأ منه؛ لأن المحفوظ في هذا الحديث وفي غيره: أن رسول الله على كان يفتتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين.

وقال يحيى -أيضًا- في هذا الحديث: طويلتين طويلتين -مرتين-، وغيره من رواة «الموطأ» يقولها ثلاث مرات: طويلتين، طويلتين، طويلتين» ا. هـ.

لكن وقع في «المطبوع» من رواية يحيى: «طويلتين، طويلتين، طويلتين» ثلاثًا، وهو وهم. (٣) هذا اللفظ زائد على جميع روايات «الموطأ»، وهو في رواية يحيى الليشي وحده، وقمد ذكره بدل قوله: «...فصلى ركعتين خفيفتين»، وقد ذكر العلماء أنه وهم في ذلك؛ فهي زيادة شاذة.

<sup>(</sup>١) هو البيت من الشعر.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

(في رواية «مص»: «وذلك»، وفي رواية «قع»، و«قس»: «فَذَلِك») ثَلاثَ عَشرَةً رَكعَةً.

#### ٣- بابُ الأمر بالوَتر

٢٨٩ - ١٣ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نَافِع [مَولَى عَبدِاللَّهِ بنِ عُمرَ - «مص»] وَعَبدِاللَّهِ بنِ دِينَارِ، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ عُمرَ:

أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَن صَلاةِ اللَّيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (فِي رواية «مح»: «كَيفَ الصَّلاةُ بِاللَّيلِ؟ قَالَ):

«صَلاةُ اللَّيلِ مَثنَى مَثنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُم الصُّبِحَ؛ صَلَّى (في رواية «مح»: «أَن يُصبِحَ؛ فَلَيُصَلِّ») رَكعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَد صَلَّى».

١٤٠- ١٤ - وحدَّثني عـن مـالك، عـن يحيـي بـنِ سَـعِيدِ [بـنِ قَيـسِ

۱۸۹-۱۳- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۸-۱۱۹/ ۲۹۸)، والقعنبي (۱۸ ۱۱۸-۱۱۹)، وابن القاسم (۲۰۲/ ۲۰۲)، وسوید بن سعید (۱۲۱/ ۱۲۱) وابن القاسم (۱۲۸/ ۲۰۲)، وسوید بن سعید (۱۲۱/ ۱۲۱).

وأخرجه البخاري (٩٩٠) عن عبدالله بن يوسف، ومسلم (٧٤٩/ ١٤٥) عــن يحيى ابن يحيى، كلاهما عن مالك به.

۱۹۰-۱۹۰ صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۹/ ۲۹۹)، والقعنبي (ص۱۱۹)، وابن القاسم (۱۲۰-۱۸۱ / ۵۲۱)، وسوید بن سیعید (۱۲۱/ ۱۸۱ - ط البحرین، أو ص۹۶ - ط دار الغرب)، وابن بکیر (ل۲۸/ ۱ - السلیمانیة) (۱).

وأخرجه أبو داود (۲/ ۲۲/ ۱۶۲۰)، والنسائي في «المجتبى» (۱/ ۲۳۰)، و«الكبرى» (۱/ ۱۶۲–۱۶۳/ ۲۲۲)، والهيشم بـن كليـب في «مسـنده» (۳/ ۱۹۸/ ۱۲۸۶ و۱۹۹ – ۲۰۰/ ۱۲۸۲)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قـدر الصـلاة» (۲/ ۹۵۳ – ۹۵۶/ ۱۰۳۰)، و«قيام الليل» (ص ۲۷۱ – مختصر)، و«الوتر» (۳۰ – ۳۱/ ۱۱ – مختصر)، والطبراني في =

(أ) كما في حاشية اغرائب مالك؟.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

الأنصارِيِّ - «بك»]، عن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى بنِ حَبَّانَ، عَنِ ابنِ مُحَيرِيزٍ:

أَنَّ رَجُلاً مِن بَنِي كِنَانَةَ يُدعَى المُخدَجِيَّ، سَمِعَ رَجُلاً بِالشَّامِ (في رواية «قس»: «فِي الشَّامِ») يُكنَى (في رواية «مص»، و«قع»، و«قس»، و«قس»، و«حد»، و«بك»: «يدعى») أَبَا مُحَمَّدٍ (١) يَقُولُ: إِنَّ الوِترَ وَاجِبٌ [عَلَى النَّاسِ - «مص»]، فَقَالَ

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل المخدجي.

قال أبو العباس الداني في «أطراف الموطأ» (ل ٧٧/ أ): «المخدجي لقب، واسمه رفيع، وهو مجهول» ا.هـ.

لكن له طريق أخرى عند أبي داود (١/ ١١٥/ ٤٢٥)، وأحمد (٥/ ٣١٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ١٠٥/ ٩٧٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٥٦/ ٤٦٥) و ٩/ ١٢٦/ ٩٣١٥)، وأبي نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٥/ ١٣٠ – ١٣١)، والبيهقي (٢/ ٢١٥ و ٣/ ٣٦٧)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٥٥٥ – ١٩٥٨)، وأبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٨٤ – ١٨٥/ ٨٢٠)، وأبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٨٤ – ١٨٥/ ٨٢٠)، وأبي عبدالله في «التمهيد» (٢٣/ ٢٩١) من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبدالله الصنابحي، عن عبادة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وصححه ابن عبدالبر في «التمهيد» (۲۲/ ۲۸۸ و۲۸۹)، وشيخنا -رحمه الله- في «صحيح الترغيب والترهيب» (۱/ ۲۷۱/ ۳۷۰ و۲۸۲/ ٤٠٠).

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٢٦٧): «أبو محمد هذا؛ رجل من الأنصار من وجوه الصحابة، اسمه: مسعود بن أوس».

المُخدَجِيُّ: فَرُحتُ إِلَى عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ؛ فَاعتَرَضتُ لَهُ وَهُوَ رَائِحٌ إِلَى المُسجِدِ، فَأَخبَرتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ، فَقَالَ عُبَادَةُ [بسنُ الصَّامِتِ المَسجِدِ، فَأَخبَرتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ؛ سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

"خَمسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- على العِبَادِ، فَمَن (في رواية «مص»، و«حد»: «من») جَاءَ بِهِنَّ لَم يُضَيِّع (في رواية «مص»: «ينقص») مِنهُنَّ شَيئًا، استِخفَافًا بِحَقِّهِنَّ؛ كَانَ لَهُ عِندَ اللَّهِ [-عَزَّ وَجَلَّ- «قع»] عَهدٌ أَن يُدخِلَهُ الجَنَّةَ، وَمَن لَم يَأْتِ بِهِنَّ [استِخفَافًا بِحَقِّهِنَّ - «قس»] (في رواية «حد»: «ومِن الجَنَّةَ، وَمَن لَم يَأْتِ بِهِنَّ [استِخفَافًا بِحَقَّهِنَّ »)؛ فَلَيسَ لَهُ (في رواية «حد»: «لم جاء بهنَّ وقد ضيَّع منهنَّ شيئًا استخفافًا بِحقهنَّ»)؛ فَلَيسَ لَهُ (في رواية «حد»: «لم يكن له») عِندَ اللَّهِ عَهدُّ؛ إن شَاءَ عَذَّبُهُ، وَإِن شَاءَ أَدخَلَهُ الجَنَّةَ»(٢).

قال الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٢٤٦): «يريد: أخطأ أبو محمد، لم يرد به تعمد الكذب الذي هو ضد الصدق؛ لأن الكذب إنما يجري في الأخبار، وأبو محمد هذا إنما أفتى فتيًا، ورأى رأيًا، فأخطأ فيما أفتى به، وهو رجل من الأنصار له صحبة، والكذب عليه في الأخبار غير جائز، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها، فتقول: كذب سمعي، وكذب بصري؛ أي: زل، ولم يدرك ما رأى وما سمع، ولم يحط به» ا. هـ.

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٢٦٧ / ٢٥٠): «في هذا الحديث دليل على أن من لم يصل وهو مقر موقن بفرض الصلاة مؤمن بها، أو صلى ولم يُقم الصلاة بما يجب فيها، ومات لا يشرك بالله شيئًا، مقرًّا بالنبين، مصدقًا للمرسلين، مؤمنًا بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وأن كل ما جاء به محمد على حق؛ إلا أنه مقصر مفرط عاص لم يتب من ذنوبه حتى أدركته منيته: أنه في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له؛ فإنه لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» ا.هـ.

وقال -رحمه الله- أيضًا- في «التمهيد» (٢٣/ ٢٩٥): «وأصح شيء في هذا الباب من جهة النظر، ومن جهة الأثر: أن تارك الصلاة -إذا كان مقرًا بها، غير جاحد، ولا مستكبر- فاسق، مرتكب لكبيرة موبقة، من الكبائر الموبقات، وهو مع ذلك في مشيئة الله -عز وجل-: إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه؛ فإنه لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء... إلخ» ا.هـ.

<sup>(</sup>١) أي: غلط أبو محمد ووهم.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٢٩١ – [حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن أَبِي مُرَّةَ –مَولَى عَقِيلِ بنِ أَبِي طَالِبٍ–: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيرَةَ:

كَيفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ؟ فَسَكَتَ عَنهُ أَبُو هُرَيرَةً، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَسَالَهُ، فَسَالَهُ، فَسَالَهُ، فَقَالَ: إِن شَيْتَ أَخبَرتُكَ كَيفَ أَصنَعُ أَنَا؟ قَالَ: فَقُلتُ لَـهُ: فَاخبرنِي، قَالَ: إِذَا صَلَّيتُ العِشَاءَ صَلَّيتُ بَعدَهَا خَمسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ أَنَامُ، فَأَخبِرنِي، قَالَ: إِذَا صَلَّيتُ العِشَاءَ صَلَّيتُ بَعدَهَا خَمسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ أَنَامُ، فَإِن صَلَّيتُ مَثنَى مَثنَى مَثنَى، وَإِن [أنا صَلَّيتُ مَثنَى مَثنَى مَثنَى، وَإِن [أنا صَلَّيتُ مَثنَى مَثنَى، وَإِن [أنا صَلَّيتُ مَثنَى مَثنَى مَثنَى، وَإِن [أنا صَلَيتُ مَثنَى مُثنَى مَثنَى مَثنَى مَثنَى مَثنَى مُثنَى مُثنَى مُثنَى مَثنَى مَثنَى مُثنَى مُثنَا لَا لَا لَيْ لِ اللَّهُ مُثنَا لَا لَا لَعْ مُثَالِعُ مُثَالِعُ مُثَلِي مُثَالِعُ مُثَلِي مُثَلِي مُثَلِي مُ لَعْ مُثَلِي مُثَالِعُ مُثَالِعُ مُثَالِعُ مُثَلِي مُثَلِي مُثَالِي مُثَلِي مُثَلِي مُثَلِي مُ لَعْ مُثَلِي م

٢٩٢ - ١٥ - وحدَّثني عن مالكِ، عَن أَبِي (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي أَبُو») بَكرٍ [هُوَ - «مص»] ابنُ عُمَرَ<sup>(١)</sup> [بنِ عَبدِالرَّحَسنِ بنِ عَبدِاللَّهِ بنِ عُمـرَ بنِ

<sup>=</sup> وقال شيخنا أسد السنة الإمام الألباني -رحمه الله- في "صحيح الترغيب والترهيب" (١/ ٢٧١): "من فقه الحديث: ما قاله أبو عبدالله ابن بطة في "الشوح والإبانة عن أصول السنة والديانة" (٧٣ - تحقيق رضا نعسان): "لا يُخرِجُ الرجلَ من الإسلام إلا الشوكُ بالله، أو ردُّ فريضة من فرائض الله -عز وجل- جاحدًا بها، فإن تركها تهاونًا -أو كسلا-؛ كان في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له".

ولا ينافيه بعض الأحاديث والآثار؛ فإنها محمولة على المعاند المستكبر» ا. هـ.

۲۹۱ – **موقوف صحيح** – رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۰۰/ ۳۰۱)، ومحمد بن الحسن (۹۳ – ۲۵۶/ ۲۵۰) عن مالك به.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٦-٣٧) من طريق ابن بكير، عن مالك به. وسنده صحيح.

۱۹۲-۱۹۰ صحیـــع - روایة أبي مصعــب الزهــري (۱/ ۱۱۹-۱۲۰/ ۳۰۰)، والبیهقي (۱/ ۱۱۹/ ۱۲۳/ ۱۲۲) وابن القاسم (۵۶۵/ ۵۲۲)، وسوید بن ســعید (۱۲۲/ ۱۸۲ ط البحرین، أو ۹۲/ ۱۰۱ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۸۳/ ۲۰۲و۹۶/ ۲۵۲).

وأخرجه البخاري (٩٩٩)، ومسلم (٧٠٠/ ٣٦) عن إسماعيل بن أبي أويس، ويحيى ابن يحيى، كلاهما عن مالك به.

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر في «التقصي» (ص ٢٣٩): «هكذا في رواية عبيداللَّه بــن يحيــى،=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

الخطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قس»، و«مح»، و«مص»، و«حد»]، عَن سَـعِيدِ بـن يَسَار؛ [أَنَّهُ - «قع»، و«قس»] قَال:

كُنتُ أَسِيرُ مَعَ عَبدِاللَّهِ بنِ عُمَرَ بَطِرِيقِ مَكَّةً، قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصَّبح؛ نَزَلتُ فَأُوتَرتُ، ثُمَّ أَدرَكتُهُ (في رواية (مص»، و«حد»: «لحقته»، وفي رواية «مح»: «فَلَحِقَتُه»)، فَقَالَ لِي عَبدُاللَّهِ بنُ عُمَرَ: أَينَ كُنتَ؟ فَقُلتُ لَهُ: [يَا أَبِا عَبدُاللَّهِ مَن - «مح»]! خَشِيتُ الصَّبحَ (في رواية «قس»: «الفجر»، وفي رواية «مح»: «أن أصبح»؛ فَنَزَلتُ فَأُوتَرتُ، فَقَالَ عَبدُاللَّهِ: أَلِيسَ (في رواية «قس»: «أو ليس») لَكَ فِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُسوَةٌ [حَسَنةٌ - «قس»، و«مح»]؟ فَقُلتُ: بَلَى وَاللَّهِ، فَقَالَ: «[ف - رحد»، و«قس»، و«مح»، و«مح»] وأن رَسُولَ اللَّهِ عَلِيْ كَانَ يُوتِرُ على البَعِيرِ (١٠)».

=عن أبيه: عن مالك، عن أبي بكر بن عمرو، والصواب فيه: عن مالك وغيره، عن أبي بكــر ابن عمر، لا عمرو، وكذلك هو عمر عند جميع الرواة، ا. هــ.

قلت: وهذا خلاف ما هو موجود في المطبوع، فلعله نسخة أخرى.

(١) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٢٧٢ - ٢٧٤): «فيه أوضح الدلائسل على أن الوتر ليس بواجب فرضًا، ولا يشبه المكتوبات؛ لأن الإجماع منعقد: أنه لا يجوز أن يصلي على الدواب شيئًا من فرائض الصلوات؛ إلا في شدة الخوف خاصة، وفي غلبة المطر عليه؛ إذا كان الماء فوقه وتحته؛ فإنهم اختلفوا في ذلك.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتنفل على البعير ويوتر عليه، فبان بذلك خروج الوتــر عن طريق الوجوب.

وهذه سنة جهلها أبو حنيفة؛ فلم يجز لأحد أن يوتر على الدابة -أو البعير- في الحمل، وكره ذلك له إلا من عذر!! وخالفه أصحابه وسائر الفقهاء... فبان بذلك أنه نافلة وسنة؛ لإجماعهم على أنه لا يجوز ذلك في المكتوبة.

وهذا كان حجةً بالغةً لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد» ا.هـ.

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، واستدل الحنفية على رأيهم بقوله ﷺ: (إن الله والدكم صلاةً -وهي الوتر-؛ فصلوها بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر».

لكن رده شيخنا أسد السنة الهمام، الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ =

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

#### ٢٩٣- ١٦ - وحدَّثني عن مالكٍ، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، عَـن سَعِيدِ بـنِ

=٢٢٢)، بقوله: «يدل ظاهر الأمر في قوله ﷺ: «فصلوها» على وجوب صلاة الوتر، وبذلك قال الحنفية؛ خلافًا للجماهير، ولولا أنه ثبت بالأدلة القاطعة (أ) حصر الصلوات المفروضات في كل يوم وليلة بخمس صلوات؛ لكان قول الحنفية أقرب إلى الصواب؛ ولذلك فلا بد من القول بأن الأمر هنا ليس للوجوب، بل لتأكيد الاستحباب، وكم من أوامر كريمة صرفت من الوجوب بأدنى من تلك الأدلة القاطعة، وقد انفك الأحناف عنها بقولهم: إنهم لا يقولون بأن الوتر واجب كوجوب الصلوات الخمس، بل هو واسطة بينها وبين السنن، أضعف من هذه ثبوتًا، وأقوى من تلك تأكيدًا»!

فليعلم أن قول الحنفية هذا قائم على اصطلاح لهم خاص حادث، لا تعرفه الصحابة، ولا السلف الصالح، وهو تفريقهم بين الفرض والواجب ثبوتًا وجزاءً، كما هو مفصل في كتبهم.

وأن قولهم بهذا معناه: التسليم بأن تارك الوتر معذب يوم القيامة عذابًا دون عـذاب تارك الفرض، كما هو مذهبهم في اجتهادهم، وحينئذ يقال لهم: وكيف يصح ذلك مع قولـه على أن لا يصلى غير الصلوات الخمس: «أفلح الرجل»؟!

وكيف يلتقي الفلاح مع العذاب؟! فلا شك أن قوله ﷺ هذا وحــده كــاف لبيـــان أن صلاة الوتر ليست بواجبة؛ ولهذا اتفق جماهير العلماء على سنته وعدم وجوبه، وهو الحق.

نقول هذا مع التذكير والنصح بالاهتمام بالوتر، وعدم التهاون عنه؛ لهذا الحديث وغيره. والله أعلم». ا.هـ.

۲۹۳-۱۹- **موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۰ - ۱۲۱/ ۲۹۳)، والقعني (۱/ ۱۲۰).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٨٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٦٢) من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

لكن فعل الصديق والفاروق -رضي اللَّه عنهما- هذا- ثبت في غير ما حديث. وانظر: «صحيح أبي داود» (١٢٧١)، و«صحيح ابن ماجه» (٩٨٨).

(أ) كقول الله -تعالى- في حديث المعراج: «هن خمس في العمل، خمسون في الأجر، لا يبــدل القــول لدي» منفق عليه.

وكفوله ﷺ للأعرابي حين قال: لا أزيد عليهن ولا أنقص: «أفلح الرجل إن صدق. متفق عليه.

الْسَيَّبِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

كَانَ أَبُو بَكرِ الصِّدِّيقُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- إِذَا أَرَادَ أَن يَأْتِيَ فِرَاشَـهُ أُوتَـرَ، وَكَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- يُوتِرُ آخِرَ اللَّيل.

[ثُمَّ - «مص»] قَالَ سَعِيدُ بنُ الْمُسَيَّبِ: فَأَمَّا أَنَا؛ فَإِذَا جِئتُ (في رواية «مص»: «أتيت») فِرَاشِي أُوتَرتُ.

٢٩٤- ١٧ - وحدَّثني عن مالكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ عَبِدَاللَّهِ بِنَ عُمرَ عَنِ الوترِ، أَوَاجِبٌ هُوَ؟ فَقَالَ عَبِدُ اللَّهِ اللَّهِ عَمرَ اللَّهِ عَمرَ عَنِ الوترِ، أَوَاجِبٌ هُوَ؟ فَقَالَ عَبِدُ اللَّهِ عَمرَ: قَد أُوتَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَوتَرَ المُسلِمُونَ. عَلَيهِ، وَعَبدُاللَّهِ بِن عُمَرَ يَقُولُ: أَوتَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَلِيْهِ، وَأَوتَرَ المُسلِمُونَ.

١٨ - ٢٩٥ - وحدَّثني عن مالكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا
 -زَوجَ النَّبيِّ ﷺ - كَانَت تَقُولُ:

مَن خَشِيَ أَن يَنَامَ حَتَّى يُصبِحَ؛ فَليُوتِر قَبلَ أَن يَنَامَ، وَمَن رَجَا أَن يَستيقِظ [مِن - «مص»، و«قع»] آخِر اللَّيل؛ فَليُؤخِّر وترَهُ.

۲۹۶–۱۷ م**وقوف صحيح** - روايـة أبـي مصعـب الزهـري (۱/ ۱۲۱/ ۳۰۳)، والقعنـي (ص۱۷۰).

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

لكن وصله الإمام أحمد في «المسند» (۲/ ۲۹)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (۲/ ۲۹ و ۲۶٪ ۲۳۶٪ ۱۸۲۰)، ومسدد (۱۰٪ ۲۳۰/ ۲۳۰٪)، ومسدد في «المسند»؛ كما في «إنحاف الخيرة المهرة» (۳٪ ۱۶۲ – ط دار الرشد).

وسنده صحيح.

۲۹۰–۱۸- موقوف ضعیف - روایــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۱۲۱/ ۳۰۶)، والقعنبي (۱۷۰/ ۱۲۵).

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٢٩٦- ١٩ - وحدَّثني عن مالك، عَن نَافِع؛ أَنَّهُ قَالَ:

كُنتُ مَعَ عَبدِاللَّهِ بِنِ عُمَرَ (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا نَافِعٌ، عَنِ ابنِ عُمَرَ: أَنّهُ كَانَ») [ذَاتَ لَيلَةٍ - «مح»] بِمَكَّة، وَالسَّمَاءُ مُغِيمةٌ (١) (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «مُتغيِّمَةٍ»)، فَخشَيَ عَبدُاللَّهِ [بنُ عُمرَ - «مص»، و«قع»، و«حد»] الصُّبح؛ فَأُوتَرَ بوَاحِدةٍ، ثُمَ انكَشَفَ (في رواية «مص»، و«حد»: «تكشف») الغيمُ، فَرَأَى أَنَّ عَليهِ لَيلاً؛ فَشَفَع بوَاحِدةٍ (في رواية «مح»: «بسجدة»)، ثُمَّ صَلَّى بعدَ ذَلِكَ رَكعتينِ رَكعتينِ (في رواية «مح»: «ثمُ صَلَّى سَجدَتينِ سَجدَتينِ سَجدَتينِ»)، فَلَمَّا خَشِيَ الصُّبح؛ أَوتَرَ بوَاحِدَةٍ.

٢٩٧- ٢٠- وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنا») نَافِع:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمَرَ (في رواية «مح»: «عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ») كَـانَ يُسَـلِّمُ بَـينَ الرَّكعَتَينِ وَالرَّكعَةِ (في رواية «مص»، و«حـد»، و«قع»، و«بـك»(٢): «مـن الركعـة

۱۹۲<mark>-۱۹-۱۹ موقوف صحيح -</mark> رواية أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۲۱/ ۳۰۵)، والقعنبي (ص۱۷۱)، وسويد بن سعيد (۱۲۲/ ۱۸۳ -ط البحريــن، أو ص۹۶-۹۷ -ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۹۶/ ۲۵۱).

وأخرجه الشافعي في «المسئد» (١/ ٣٦٨/ ٥٥١ -ترتيبه)، و«الأم» (١/ ١٤١ و٧/ ٢٤٨)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٢٦/ ١٤١٢) عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

(١) غامت السماء؛ إذا أطبق بها السحاب، وأغامت وغيمت وتغيمت؛ مثله.

۲۹۷-۲۰- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢١/ ٣٠٦)، والقعنبي (١/ ١٦١)، وسويد بن سعيد (١٢١/ ١٨٤ -ط البحرين، أو ص٩٧- ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (٩٥/ ٢٥٨).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩٩١): حدثنا عبدالله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك به.

(۲) ومن طريقه البيهقي (۳/ ۲٦).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

والركعتين») فِي الوِترِ، حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعضِ حَاجَتِهِ.

٢٩٨ - ٢١ - وحدَّثني عن مالكٍ، عَن ابن شِهَابٍ:

أَنَّ سَعدَ بنَ أَبِي وَقَّاصِ كَانَ يُوتِرُ بَعدَ العَتَمَةِ بِوَاحِدَةٍ.

قَالَ مالكٌ: وَلَيسَ هَذَا العَمَلُ عِندَنَا (في رواية «مص»، و«حد»: «وليس العمل على ذلك»، وفي رواية «قع»: «وليس على هذا العمل»)، ولَكِن أَدنَى الوِترُ ثُلاثٌ.

٢٩٩- ٢٢- وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثنَا») عَبدِاللَّهِ

۱۲۹۸ - ۲۱ - موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۲/ ۳۰۷)، والقعنبي (ص ۱۷۱)، وسوید بن سعید (۱۲۲/ ۱۸۵ - ط البحرین، أو ص ۹۷ - ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٣٦٥/ ٥٤٥ -ترتيبه)، و«الأم» (١/ ١٤٠ و٧/ ٢٠٤)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣١٣ -٣١٤/ ١٣٨٩)، و«السنن الصغير» (١/ ٢٨١/ ٧٦٨) عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٢٢/ ٤٦٤٤) عن معمر، عن الزهري به. قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

لكن: أخرج البخاري في «صحيحه» (٦٣٥٦) عن عبدالله بن ثعلبة بن صعير -رضي الله عنه-: أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركعة.

وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (٣/ ٢١ - ٢٢)، و«السنن الكبرى» (٣/ ٢٥).

۲۲-۲۹۹ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۲/ ۳۰۸)، والقعنبي (۱۷ / ۱۲۲/ ۱۸۳)، ومحمد بن الحسن (۹۳/ ۲۶۹)، وسويد بن سعيد (۱۲۳/ ۱۸۹ –ط البحرين، أو ص۹۷ ط دار الغرب).

هكذا رواه أصحاب «الموطأ» عن مالك موقوفًا، وخالفهم مالك بن سليمان الهروي؛ فرواه عن الإمام مالك به مرفوعًا: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٤٨).

قلت: لكن مالكًا هذا ضعيف؛ ضعفه الدارقطني، والعقيلي، وغيرهما؛ فالمعروف عن مالك: الموقوف.

ولذلك قال أبو نعيم -عقبه-: «غريب من حديث مالك، تفرد به: مالك بن سليمان» ا.هـ. =

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

ابن دِينَارِ:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ (في روايـة "مـح": "عَـنِ ابـنِ عُمَرَ قَـالَ"): صَلاةُ المَغربِ وترُ صَلاةِ النَّهَارِ.

قَالَ مالكُ (١): مَن أُوتَرَ [مِن - «مص»، و«حد»] أَوَّلِ اللَّيلِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، فُمَّ فَامَ، فُبَدَا لَهُ أَن يُصَلِّيَ؛ فَلْيُصَلِّ مَثنَى مَثنَى مَثنَى؛ فَهُوَ (في رواية «مص»، و«حد»: «وهذا») أَحَبُ مَا سَمِعتُ إِلَىَّ.

### ٤- بِابُ [ مَا جَاءَ فِي - «مص»] الوترِ بَعدُ الفَجرِ

• ٣٠٠ - ٢٣ - حدَّثني يحيى، عن مالكِ، عَـن (في روايـة «مـح»: «أَخبَرَنَـا») عَبدِالكَرِيمِ بنِ أَبِي المُخَارِقِ البَصَرِيِّ، عَن سَعِيدِ بن جُبَيرٍ:

أَنَّ عَبِدَاللَّهِ بِنَ عَبَّاسِ (في رواية «مص»، و«مح»، و«حد»: «عن عبدِاللَّـهِ بـنِ عبَّاسِ أَنَّه») رَقَدَ، ثُمَّ استَيقَظُ، فَقَالَ لِخَادِمِهِ: انظُر مَا[ذَا - «مح»] صَنَعَ النَّـاسُ

= وقد صح مرفوعًا من طريق آخر؛ فأخرجه النسائي في «الكبرى» (١/ ٤٣٥/ ١٣٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٨/)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٢٨/) ٥ و٢٥٤)، وأحمد (٢/ ٣٠ و٤١)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ١١١ - ١١١)، و«المعجم الأوسط» (٨/ ٢٠٧/ ٨٤١٤) من طريق محمد بن سيرين، عن ابن عمر به.

وسنده صحيح، وقد صححه شيخنا -رحمه الله- في «صحيح الجامع» (٣٨٣٤).

(١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٢/ ٣٠٩)، والقعنبي (ص ١٧١)، وسويد بن
 سعيد (ص ١٢٣ –ط البحرين، أو ص٩٧ –ط دار الغرب).

۳۰۰–۲۳ موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۲/ ۳۱۰)، والقعنبي (۱۷۱–۱۷۲/ ۱٦۸)، ومحمد بن الحسن (۹۰/ ۲۵۲)، وسويد بـن سـعيد (۱۲۳/ ۱۸۷ –ط البحرين، أو ۹۷/ ۱۰۲ – ط دار الغرب).

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ١٩٢/ ٢٦٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٨٠) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن بكير، عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لضعف عبدالكريم بن أبي المخارق.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي - ١٠٧٥ -

-وَهُوَ (في رواية «مص»، و«حد»: «وكان») يَومَئِذٍ قَد (في روايـة «قع»: «وَقَـد كَـانَ يَومَئِذٍ») ذَهَبَ بَصَرُهُ-، فَذَهَبَ الخَادِمُ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: قَدِ انصَرَفَ النَّاسُ مِـنَ الصَّبح، فَقَامَ عَبدُاللَّهِ بنُ عَبَّاسٍ، فَأُوتَرَ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبح.

٣٠١– ٢٤ وحدَّثني عن مالكِ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ عَبدَاللَّهِ بنَ عَبَّـاس، وَعُبَـادَةَ بنَ الصَّـامِتِ، وَالقَاسِـمَ بنَ مُحَمَّد، وَعَبدَاللَّهِ بنَ عَامِر بنِ رَبيعَةً قَد أُوتَرُوا بَعدَ الفَجر.

٣٠٢ - ٢٥ - وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَــا») هِشَــامِ ابنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ: أَنَّ عَبدَاللَّهِ بــنَ مَســعُودٍ قَــالَ (في روايــة «مــح»: «عَــنِ ابــنِ مَسعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ»):

مَا أَبَالِي لَو أُقِيمَت صَلاةُ الصُّبح وَأَنَا أُوتِرُ.

٣٠٣- ٢٦- وحدَّثني عَن مَالِكٍ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَــا») يَحيَــى

۱۳۰۱–۲۲ موقوف ضعيف - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۲–۱۲۳ ۳۱)، والقعنبي (۱/ ۱۲۲ –۱۲۳ ۱۲۳ ۳۸)، وسويد بن سعيد (۱۲۲ / ۱۸۸ –ط البحرين، أو ص۹۷–۹۸ دار الغرب).

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

۳۰۲–۲۰ موقوف ضعیف - روایــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۱۲۳/ ۳۱۲)، والقعنبي (ص۱۷۲)، ومحمد بن الحسن (۹۶/ ۲۵۵).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٨٠) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لانقطاعه.

۳۰۳–۲۲**– موقوف ضعیف –** روایــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۱۲۳/ ۳۱۳)، والقعنبي (۱۷۲/ ۱۷۰)، ومحمد بن الحسن (۹۰/ ۲۵۷).

وأخرجه البيهقي (٢/ ٤٨٠) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

ف؛ لانقطاعه.

ابن سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ:

كَانَ عُبَادَةُ بِنُ الصَّامِتِ (في رواية «مح»: «أَنَّ عُبَادَةُ بِنَ الصَّامِتِ كَانَ») يَــؤُمُّ قُومًا؛ فَخَرَجَ يَومًا إِلَى الصَّبح (في رواية «مح»: «لِلصَّبحِ»)، فَأَقَامَ اللَّوَدِّنُ صَلاةً الصَّبح؛ فَاسكتَهُ عُبَادَةُ [بنُ الصَّامِتِ – «مص»] حَتَّى أُوتَرَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ (في رواية «مص»، و«بك»: «لهم») الصُّبح.

إنِّي لأُوتِرُ وَأَنَا أَسمَعُ الإِقَامَةَ -أَو بَعَدَ الفَجرِ-؛ يَشُـكُ عَبدُالرَّحَمنِ [في - «مص»] أَيِّ ذَلِكَ قَالَ.

٣٠٥ – ٢٨ – وحدثني مالك، عن عَبدِالرَّحَمٰنِ بنِ القَاسِمِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ القَاسِمَ بنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ:

<sup>=</sup> وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ١٩٢/ ٢٦٨٠) من طريق يزيد بن هارون، عــن يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن هبيرة، عن عبادة به.

وهذا -أيضًا- منقطع بين عبدالله وعبادة.

٣٠٤-٢٧- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهـري (١/ ١٢٣/ ٣١٤)، والقعنبي (ص١٧٢- ١٧٣)، ومحمد بن الحسن (٩٤/ ٢٥٣).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ١٢ - ١٣/ ٤٦١٠) من طريق عاصم بـن عبيداللَّه بن عاصم، عن عبداللَّه بن عامر به.

۳۰۰-۲۸- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٣/ ٣١٥)، والقعنبي (١/ ١٧٣/ ١٢٩)، وسويد بن سعيد (١٢٣/ ١٨٩- ١٨٩ ط البحرين، أو ص ٩٨ - ط دار الغرب).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٩٠) عن حماد بن خالد، عن مالك به. قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

إنِّي لأوتِرُ بَعدَ انفَجر.

قَالَ مالكُ (١): وَإِنَّمَا يُوتِرُ بَعدَ الفَجـرِ مَـن نَـامَ عَـنِ الوِتـرِ، وَلا يَنبَغِـي لاَحَدِ أَن يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ، حَتَّى يَضَعَ وترَهُ بَعدَ الفَجرِ.

### ٥- بابُ ما جاءَ في رَكعَتَي الفَجرِ

٢٠٣- ٢٩ - حدَّثني يحيى، عن (في رواية «مسح»: «أَخبَرَنَا») مالكِ [بنِ أَنس - «حد»]، عَن نَافِع، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ عُمَرَ: أَنَّ حَفْصَةَ -زَوجَ النَّبِيِّ ﷺ (في رُواية «قس»: «أُمَّ المُؤمِنِينَ») - (في رواية «مص»، و«مح»، و«حد»: «عَن حَفْصَة رُوج النَّبِيِّ أَنْهَا») أَخبَرَتهُ:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكَتَ المُؤَذِّنُ عَنِ (في رواية «حد»، و«قس»، و«قع»: «من») الأذان بصلاة»، وفي رواية «مص»: «من الأذان بصلاة»، وفي رواية «مح»: «مِن صَلاةِ») الصَّبحِ [وَبَدَا(٢) الصَّبحُ - «حد»، و«قع»، و«مح»، و«مص»]؛ صلَّى رَكعَتَينِ خَفِيفَتَينِ قَبلَ أَن تُقَامَ الصَّلاةُ».

٣٠٧- ٣٠- وحدَّثني مالكّ، عن يحيى بن سَعِيدٍ: أَنَّ عَائِشَةَ -زُوجَ

 <sup>(</sup>١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٤/ ٣١٦)، والقعنبي (ص ١٧٣)، وسويد بن
 سعيد (ص ١٢٤ –ط البحرين، أو ص ٩٨ –ط دار الغرب).

۲۰۳-۲۰- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۶/ ۳۱۷)، والقعنبي (۱/ ۲۷۴/ ۳۱۷)، والقعنبي (۱۲۸/ ۲۷۲)، وسوید بن الحسن (۹۲/ ۲۶۶)، وسوید بن سعید (۱۲۶/ ۱۹۰- ط البحرین، أو ۹۸/ ۱۰۳- ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري (٦١٨)، ومسلم (٧٢٣) عن عبدالله بن يوسف ويحيمي بـن يحيـي، كلاهما عن مالك به.

<sup>(</sup>٢) في رواية «مص»: «وأراد».

۳۰۳-۳۰۷ صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۲۶-۱۲۵ ۳۱۸)، والقعنبي (ص۳۱۷)، وسوید بن سعید (۱۲۶ / ۱۹۱ - ط البحرین، أو ص ۹۸ - ط دار الغرب). =

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

النَّبِيِّ ﷺ (في رواية «قع»: «رضي اللَّه عنها»)- قَالَت:

«إِن كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُخَفِّفُ رَكعَتَي الفَجرِ؛ حَتَّى إِنِّي (في رواية «مص»، و«قع»: «إِن كنت») لأقُولُ: أَقَرَأَ [فِيهِمَا - «مص»، و«قمع»] بِأُمِّ القُرآن أَم لا؟!».

٣٠٨- ٣١- وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») شُـرِيكِ

= قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه، لكن وصله البخاري (۱۱۷۱)، ومسلم (۲۲٪/ ۹۲) من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عمرة، عن عائشة به.

۳۱-۳۰۸ صحیح تغیره - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۳۱۹/۱۲۵)، والقعنبي (۱/ ۳۱۹/۱۲۵)، والقعنبي (۱/ ۳۱۹)، وسوید بن سعید (۱۲۶/ ۱۹۲ -ط البحریـن، أو ص۹۸ -ط دار الغـرب)، ومحمد بن الحسن (۵۱/ ۹۲).

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦٢/ ٦٧)، و «التقصي» (ص ٧٧): «لم يختلف النرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث فيما علمت».

وقال في «الاستذكار» (٥/ ٣٠٢): «هكذا رواه في «الموطأ» كل من روى «الموطأ»» ا.هـ.

قلت: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/ ٨٧/) وابن (٢/ ١٤٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٨٦)، و«التاريخ الأوسط» (٢/ ١٤٧)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (٤٦٥ - ٤٦٦/ ٤٠٩)، و«صحيحه» (٢/ ١٧١) من طريق سفيان الثوري وإسماعيل بن جعفر وإبراهيم بن طهمان، عن شريك به مرسلاً.

وذكر أبو حاتم الرازي؛ كما في «العلل» (١/ ١٣٤) لابنه: أن الدراوردي رواه عن شريك مرسلاً.

وهو مرسل صحيح الإسناد، وقد روي موصولاً؛ لكن لا يصح عند التحقيق العلمي؛ وهو الذي رجحه البخاري وأبو حاتم.

قال الحافظ: «صحيح؛ إلا أنه مرسل».

لكن يشهد للحديث ما أخرجه البخاري (٦٦٣)، ومسلم (٧١١) من حديث ابن بحينة بنحوه بمعناه.

وفي الباب عن عبدالله بن سرجس.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي - ١٠٥ -

ابنِ عَبدِاللَّهِ بنِ أَبِي نَمِرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةُ بنِ عَبدِالرَّحَنِ [بنِ عَوفٍ - «مـح»]؛ أَنَّهُ قَالَ:

سَمِعَ قَومٌ الإِقَامَةَ؛ فَقَامُوا يُصَلُّونَ، فَخَرَجَ عَلَيهِم رَسُولُ اللَّهِ (في رواية «مح»: «النبي») ﷺ، فَقَالَ: «أَصَلابَان مَعًا؟ أَصَلاتَانِ مَعًا (١٠)؟!»، وَذَلِكَ فِي صَلاةِ الصُّبِح فِي الرَّكعَتَين اللَّتَين قَبَلَ الصُّبِح.

٣٠٩- ٣٢- وحدَّثني عن مالكِ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ عبدَاللَّهِ بنَ عُمرَ فَاتَتهُ رَكعَتَ الفَجرِ، فَقَضَاهُمَ ا (في رواية «مص»، و«حد»، و«بك»، و«قع»: «فصلاَّهما») بَعدَ أَن طَلَعَتِ الشَّمسُ.

• ٣١- ٣٣- وحدَّثني عن مالك، عَن عَبدِالرَّحَمنِ بنِ القَاسِمِ، عَن

(١) قال ابن عبدالبر: «هذا إنكار منه ﷺ لذلك الفعل، فلا يجوز لأحــد أن يصلــي في المسجد شيئاً من النوافل إذا قامت المكتوبة».

٣٠٩-٣٠٩ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٥/ ٣٢٠)، والقعنبي (ص١٧٥)، وسويد بن سعيد (١٢٥/ ١٩٣ - ط البحرين، أو ص٩٩ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقسي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٨٤)، و«معرفة السنن والآثـار» (٢/ ١٣٤٧) من طريق يحيى بن بكير، عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لانقطاعه.

وقد صله الثوري عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر به؛ ذكره البيهقي. قلت: سنده صحيح؛ إن صح عن الثوري.

• ۳۱-۳۳- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٥/ ٣٢١)، وسويد بن سعيد (١٢٥/ ١٩٤ -ط البحرين، أو ص ٩٩ -ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٨٤)، و«المعرفة» (٢/ ٢٩٤) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ:

أَنَّهُ صَنَعَ مِثلَ الَّذِي صَنَعَ ابنُ عُمَـرَ (في رواية «بك»، و«حد»، و«مص»: «قال مالك»: وبلغني عَنِ القاسمِ بنِ مُحمَّدٍ مثل ذلك»).

<sup>(</sup>يميي) = يميى الليشي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي



#### ٨- كتاب صلاة الجماعة

- ١- باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ
  - ٢- باب ما جاء في العتمة والصبح
- ٣- باب ما جاء في إعادة الصلاة مع الإمام بعد صلاة الرجل لنفسه
  - ٤- باب العمل في صلاة الجماعة
  - ٥- باب في صلاّة الإمام وهو جالس
  - ٦- باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد
    - ٧- باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة
      - ٨- باب ما جاء في الصلاة الوسطى
  - ٩- باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد
  - ١٠- باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار

### ٨- كتابُ صلاةِ الجماعَةِ

# ١- بِابُ [مَّا جَاءَ فِي - «مص»] فَصْلِ صلاةِ الجَماعَةِ على صَلاةِ الْفَدُّ

٣١١- ١- حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن نَافِع، عَن عَبدِاللَّهِ بسنِ عُمَّرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"صَلاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ (في رواية «حد»، و«مص»: «أفضل من»، وفي رواية «مح»: «فَضلُ صَلاةِ الجَمَاعَةِ») [عَلَى - «قع»، و«مح»] صَلاةِ الفَذَّ<sup>(۱)</sup> (في رواية «مح»: «صَلاة الرَّجُلِ وَحدَهُ») بِسَبع (في رواية «قع»: «سبعًا») وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

٣١٢- ٢- وحدَّثني عن مالك، عن ابن شبهاب، عن سَعيد بن

۱۱۳-۱- صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/۱۲۲/۲۲۱)، والقعنبي (۱۷۱/ ۲۲۲)، وابن القاسم (۲۰۱/ ۱۹۰ تلخیص القابسي)، وسوید بن سعید (۱۲۵/ ۱۹۰ -ط البحرین، أو ۹۹/ ۱۸۵).

وأخرجه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٢٥٠/ ٢٤٩) عن عبدالله بن يوسف ويحيى بسن يحيى التميمي، كلاهما عن مالك به.

(١) قال البطليوسي في «مشكلات الموطأ» (ص ٨٥): «الفذ والفاذ، ويقال: كلمة فاذة وفذة: إذا كانت شاذةً عن نظائرها» ا.هـ.

وقال الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ١٣١ - ١٣٢): «الفـذ -بالمعجمـة-؛ أي: المنفـرد، يقال: فذ الرجل من أصحابه: إذا بقي منفردًا وحده» ا.هـ.

٣١٣-٢- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٦/ ٣٢٣)، والقعنبي (ص١٧٤)، وابن القاسم (٦٥/ ١١)، وسويد بن سعيد (١٢٥/ ١٩٦ - ط البحريس، أو ص٩٩- ط دار الغرب).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٦٤٩/ ٢٤٥): حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك (وذكره).

وأخرجه البخاري (٦٤٧ و٦٤٨)، ومسلم (٦٤٩/ ٢٤٦ –٢٤٨) من طرق عـــن أبــي هريرة به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

المُسَيَّبِ، عَن أبي هُرَيرَةَ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«صَلاةُ الجَمَاعَةِ أَفضَلُ مِن صَلاةٍ أَحَدِكُم وَحدَهُ بِخَمسَةٍ وَعِشرِينَ جُزَّا».

٣١٣-٣- وحدَّثني عن مالك، عَن أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعرَج، عَن أَبِي هُرَيرَةَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «قع»]: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (في رواية «قَس»: «النَّبِيُّ») ﷺ قَالَ:

٣١٣-٣- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٧/ ٣٢٤)، والقعنبي (١٧٥ - ١٧٥) وابين القاسم (٣٢٥/ ٣٢٥)، وسيويد بين سيعيد (١٢٦/ ١٩٧ -ط البحرين، أو ص ٩٩ -ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٤٤ و٧٢٢٤) عن عبدالله بن يوسف، وإسماعيل ابن أبي أويس، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحبحه» (٢٥١/ ٢٥١) من طريق سفيان بـن عيينــة، عـن أبــي الزناد به.

وأخرجه البخاري (٦٥٧ و ٢٤٢٠)، ومسلم (٦٥١/ ٢٥٢ و٢٥٣) من طــرق أخــرى عن أبى هريرة به.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ١٢٩): «هو قسم كان النبي ﷺ كثيرًا مــا يقســم بــه، والمعنى: أن أمر نفوس العباد بيد الله؛ أي: بتقديره وتدبيره» ا.هــ.

(٢) اللام جواب القسم، والهم: العزم، وقيل: دونه؛ قاله الحافظ.

(٣) أي: يجمع.

(٤) أي: آتيهم من خلفهم، قال الجوهري: خالف إلى فلان؛ أي: أتاه إذا غاب عنه؛ والمعنى: أخالف الفعل الذي أظهرت من إقامة الصلاة فأتركه وأسير إليهم، أو أخالف ظنهم في أني مشغول بالصلاة عن قصدي إليهم، أو معنى «أخالف»: أتخلف عن الصلاة إلى قصد المذكورين؛ قاله الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ١٢٩).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

فَأُحَرِّقَ (١) عَلَيهِم (٢) بُيُوتَهُم، وَالَّذِي نَفسِي بِيدِهِ لَـو يَعلَـمُ أَحَدُهُـم أَنَّـهُ يَجِـدُ عَظمًا سَمِينًا -أَو مِرمَاتَين (٢) حَسَنتَين (٤) -؛ لَشَهدَ العِشَاءَ».

٣١٤ - ٤ - وحدَّثني عن مالك، عَن أَبِي النَّضرِ - مولى عُمَرَ بنِ عُبَيدِاللَّهِ -، عَن بُسرِ بنِ سَعِيدٍ: أَنَّ زَيدَ بن ثَابِتٍ (في رواية «مص»، و«حد»: «عن زيد بنِ ثابتٍ؛ أنَّه») قَالَ:

[إِنَّ – «مح»] أَفضَلَ الصَّلاةِ صَلاتُكُم فِي بُيُوتِكُم؛ إِلاَّ الصَّلاةَ المَكتُوبَــةَ (فِي رواية «مص»، و«حد»: «صلاة الجماعة»).

(٤) أي: مليحتين.

۳۱۶-۶- موقوف صحیح - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۲۲۰/۱۲۷)، والقعنبي (۱/ ۳۲۰/۱۲۷)، والقعنبي (۱/ ۱۰۷۰)، وسنوید بن سعید (۱۲۲/ ۱۹۸ - ط البحریس، أو ص۹۹-۱۰۰ - ط دار الغرب)، ومحمد بن الحسن (۷۹/ ۱۸۷).

وأخرجه النسائي في «السنن الكـــبرى»؛ كمـــا في «تحفــة الأشـــراف» (٣/ ٢٠٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٤٥٠-٤٥١/ ٣٩٩ –ترتيبه) من طريق مالك به.

قال الحافظ في «فتح البــاري» (٢/ ٢٥٥): «لم يرفعـه مـالك في «الموطـــا»، وروي عنــه خارج «الموطأ» مرفوعًا» ا.هــ.

قلت: وقد أخرجه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١) من طريق سالم -أبي النضر- بــه مرفوعًا؛ فالحديث صحيح من الوجهين.

<sup>(</sup>١) بالتشديد، والمراد به التكثير.

<sup>(</sup>٢) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ١٢٩): «قوله: (عليهم) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرةً على المال، بل المراد تحريق المقصودين، والبيوت تبعًا للقاطنين بها.

وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح: «فأحرق بيوتًا على من فيها»؛ ا.هـ.

<sup>(</sup>٣) بكسر الميم، وقد تفتح، الواحدة: مرماة، قال الخليل: هي ما بين ظلفي الشاة مـن اللحم.

<sup>(</sup>يجيى) = يجيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مع) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

## ٧- بِابُ ما جاءَ في العَتَمَةِ (في رواية «قع»: «العشاء») والصُّبحِ

٣١٥ - ٥ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن عَبدِالرَّحَنِ بنِ حَرمَلَةَ الأَسلَمِيِّ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ؛ [أَنَّهُ بَلَغَهُ - «مص»، و«قع»، و«حد»]: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«بَينَنَا وَبَينَ المُنَافِقِينَ شُهُودُ العِشَاءِ (في رواية «بك»، و «حد»، و «قع»: «العتمة») و الصّبح (١)؛ لا يَستَطِيعُونَهُمَا»، أَو نَحوَ هَذَا.

٣١٦- ٦- وحدَّثني عن مالكِ، عَـن (في روايـة «مـح»: «حَدَّثَنَـا») سُــمَيُّ

٣١٥-٥- صحيح لغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٢٨/ ٣٢٦)، والقعنبي (ص١٧٥)، وسويد بن سعيد (١٢٨/ ١٩٩- ط البحرين، أو ١٠٥/١٠٠ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٥٦/ ٢٨٥٦-ط دار الكتب العلمية، أو ٦/ ١٥٠/ ٢٥٩٦- ط الهندية) من طريق ابن بكير والقعنبي، عن مالك به.

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٢٣٧/ ٢٩٦ -ترتيبه)، و«الأم» (١/ ١٥٤) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٥٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٣٧/ ١٤٢٧)- عن مالك، عن عبدالرحمن بن حرملة الأسلمي به، فأعضله ولم يذكر سعيدًا.

قلت: والحديث سنده ضعيف؛ لإرساله.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (۲۰/ ۱۱)، و«الاستذكار» (٥/ ٣٣١): «هـذا الحديث مرسل في «الموطأ»، لا يحفظ عن النبي ﷺ مسندًا، ومعناه محفوظ من وجوه ثابتةً» ا.هـ.

قلت: يشهد لمعناه: ما أخرجه مسلم في «صحيحـه» (٢٥١/ ٢٥٢) من حديث أبي هريرة مرفوعًا:

«إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما؛ لأتوهما ولو حبوًا».

(۱) قبال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٣٣١)، و«التمهيد» (٢٠/ ١١): «قبال القعنبي وابن بكير وجمهور الرواة لـ «الموطأ»، عن مالك فيه: صلاة العتمة والصبح، على ما في ترجمة الباب» ا.هـ.

٣١٦-٦- صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١٢٨/١-٣٢٧/١٢٩)، والقعنبي=

(قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد. (بك) = ابن بكير

- مولى أبي بَكر بن عَبدِالرَّحَنِ-، عَن أبي صَالِح [السَّمَّانِ - «قع»، و«قس»، و«مس»]، عَن أبي هُريرة: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«بَينَمَا رَجُلٌ يَمشِي بِطَرِيقِ (في رواية «مص»: «في الطريق»)؛ إذ وَجَدَ غُصنَ شَوكٍ على الطَّرِيقِ، فَأَخَرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ [-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- «مص»] لَهُ (١)؛ فَغَفَرَ لَهُ».

وَقَالَ: «الشُّهَدَاءُ خِمسَةً: المَطعُونُ (٢) [شهيدٌ – «مح»]، وَالمَبطُونُ (٣) [شهيدٌ – «مح»]، وَالغَرِيقُ») [شهيدٌ – «مح»]، وَالغَرِيقُ») [شهيدٌ – «مح»]، وَالشَّهِيدُ (٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ». - «مح»]، وَالشَّهِيدُ (٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وَقَالَ: «لَو يَعلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأُوَّلِ، ثُمَّ لَم يَجِدُوا إِلاَّ أَن يَستَهِمُوا ( عَلَيهِ - «مص»]، وَلَو يَعلَمُونَ مَا فِي أَن يَستَهِمُوا ( عَلَيهِ - «مص»]، وَلَو يَعلَمُونَ مَا فِي التَّهجِيرِ ( ) وَالصَّبحِ ( ( ) ) التَّهجِيرِ ( ) وَالصَّبحِ ( ( ) ) وَلَو يَعلَمُونَ مَا فِي العَتَمَةِ ( ( ) ) وَالصَّبحِ ( ( ) )

وأخرجه البخاري (۲۰۲ و۲۵۳ و۲۵۶ و ۷۲۰ و۷۲۱ و۲۶۷۲ و ۲۸۲۹ و ۵۷۳۳ عن قتيبة بن سعيد، وأبي عاصم النبيل، وعبدالله بن يوسف، ومسلم (۴۳۷ و ۱۹۱۶ و ۶/ ۲۲۰۱/ ۱۰۲۷/ ۱۰۲۷) عن يحيى بن يحيى، كلهم عن مالك به.

- (١) أي: رضى فعله وقبل منه.
- (٢) الميت بالطاعون؛ وهو: غدة كغدة البعير تخرج في الآباط والمراق.
  - (٣) الميت بمرض البطن أو الاستسقاء أو الإسهال.
    - (٤) الميت بالغرق. (٥) الميت تحته.
      - (٦) الذي قتل في سبيل الله.
        - (٧) أي: يقترعوا.
  - (٨) البدار إلى الصلاة أول وقتها وقبله، وانتظارها.
  - (٩) استباقاً معنوياً، لا حسياً؛ لاقتضائه سرعة المشي، وهو ممنوع.
    - (١٠) العشاء.
    - (١١) أي: ثواب صلاتهما في جماعة.

<sup>=(</sup>١٧٥-١٧٦/ ١٧٧)، وابن القاسم (٤٤٦-٤٤٧/ ٤٣٣)، ومحمد بن الحسن (١٠٨/ ٣٠٣).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

لأتوهما، وَلُو حَبوًا».

٣١٧- ٧- وحدَّثني عن مالك، عن (في رواية «مح»: «أَخبَرُنَا») ابنِ شِهَاب، عَن أَبِي بَكرِ بنِ سُلَيمَانَ بنِ أَبِي حَثمَةَ:

أَنَّ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ - «قع»] فَقَدَ سُلَيمَانَ بِنَ أَبِي حَثمَةَ فِي صَلاةِ الصَّبِح، وَأَنَّ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ غَدَا إِلَى السَّوق، وَمَسكَنُ (فِي رَفية «مح»: «وَكَانَ مَنزِلُ») سُلَيمَانَ بَينَ السُّوق وَالمَسجِدِ النَّبويِّ، فَمَرَ [عُمَرُ - «مح»] على الشَّفَاءِ -أُمُّ سُلَيمَانَ -، فَقَالَ لَهَا: لَم أَرَ سُلَيمَانَ فِي الصَّبح،

٣١٧-٧- **موقوف صحيح** - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٢٨/ ٣٢٨)، والقعنبي (١/ ٣٢٨/ ٢٠٠)، والقعنبي (١٧٦/ ٢٠٠)، ومحمد بن الحسن (٩٢/ ٣٤٣)، وسويد بن سعيد (١٢٧/ ٢٠٠ -ط البحرين، أو ص٠٠٠ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٦٢-٦٣/ ٢٨٧٧) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٢٦/ ٢٠١١) عن معمر، عن الزهـري، عـن سليمان بن أبي حثمة، عن أمه الشفاء، قالت: دخل علي عمر، فوجد عندي رجلين... وذكره بنحوه، لكن لم يجعل القصة لسليمان نفسه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن الزهرى لم يدرك سليمان هذا.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٣٣) من طريق محمد بن عمرو، عن يحيى ابن عبدالرحمن بن حاطب، قال: كان عمر إذا هبط عن السوق؛ مر على الشفاء... وذكر نحو سياق الإمام مالك.

وسنده ضعيف -أيضًا-؛ فإن يحيى بن عبدالرحمن لم يدرك عمر.

وأخرج شطره الأخير: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٣٣)، والإمام أحمد -ومـن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٨٧٨)- من طريق شعبة والثوري، عن ناجية، عن عبدالرحمـن ابن أبي ليلى، عن عمر به.

وسنده حسن متصل.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

فَقَالَت: إِنَّهُ بَاتَ يُصَلِّي فَغَلَبَتهُ عَينَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ [بنُ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنـهُ - «قع»]: لأن أشهَدَ صَلاةَ الصُّبح فِي الجَمَاعَةِ؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن أَقُومَ لَيلَةً.

٣١٨- وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إِبرَاهِيمَ [ابنِ الحَّارِثِ التَّيمِيِّ - «مص»]، عَن عَبدِالرَّحَمْنِ بنِ أَبِي عَمرَةَ الأنصَارِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ:

جَاءَ عُثمَانُ بنُ عَفَّانَ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- "قع"] إلى صَلاةِ العِشَاء، فَرَأَى أَهِلَ المَسجِدِ قَلِيلاً، فَاضطَجَعَ فِي مُؤَخَّرِ المَسجِدِ يَنتَظِّرُ النَّاسَ أَن يَكثُرُوا، فَأَتَاهُ ابنُ أَبِي عَمرَةَ، فَجَلَسَ إليهِ، فَسَأَلَهُ: مَن هُوَ؟ فَأَخبَرَهُ، فَقَالَ: مَا مَعَكَ مِنَ القُرآنَ (في رواية "حد": "مَا مَنعَكَ مِن أَن تُسلِمَ")؟ فَأَخبَرَهُ، فَقَالَ لَـهُ عُثمَانُ مِنَ القُرآنَ (في رواية "حد": "مَا مَنعَكَ مِن أَن تُسلِمَ")؟ فَأَخبَرَهُ، فَقَالَ لَـهُ عُثمَانُ البنُ عَفَّانَ حَرضِيَ اللَّهُ عَنهُ- "قع"]: مَن شَهِدَ العِشَاءَ (١)؛ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصفَ لَيلَةٍ، وَمَن شَهِدَ الصَّبَحَ (٢)؛ فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيلَةً.

۳۱۸ - موقوف صحیح - روایـــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۱۳۰/ ۳۲۹)، والقعنــي (۱/ ۱۷۰)، وسوید بن سعید (۲۰۱/ ۱۲۷ -ط البحرین، أو ۱۰۰-۱۰۱-ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٧٨ – ٤٧٩/ ٦٤٩) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٢٥/ ٢٠٠٩) عن ابن جريج، عن يحيى بسن سعيد به.

قلت: وهذا سند صحيح.

وقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦٥٦) من طريق عثمان بن حكيم، عن عبدالر حمل ابن أبي عمرة به.

لكنه رفع شطره الأخير: «ومن صلى العشاء في جماعة...» الخ.

والحديث صحيح من الوجهين.

(١) أي: صلاها في جماعة.

(٢) أي: صلاها في جماعة.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

# ٣- بِابُ [مَا جَاءَ فِي - «مص»] إعادَة الصَّلاة مَعَ الإمام [بَعدَ صَلاةٍ - ٣- بِابُ [مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ لِنَفْسِهِ - «مص»]

٩ ٣١٩ - ٨ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا») زَيل

۳۱۹ - ۸- حسن تغیره - روایة أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۳۰/ ۳۳۰)، والقعنبي (۱/ ۱۳۰/ ۱۳۰)، والقعنبي (۱۸ / ۱۸۷)، وابن القاسم (۲۳۸/ ۱۸۶)، ومحمد بن الحسن (۸۵/ ۲۱۷)، وسوید بن سعید (۱۲۸/ ۲۰۲۲ - ط البحرین، أو ۱۰۱/ ۲۰۱ - ط دار الغرب).

وأخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٢٩٩/ ٢٩٩ - ترتيبه)، و«الأم» (٧/ ٢١٧)، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» (١٢٩ - ١٣٠/ ٤٤٠)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤٣)، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ١١٢)، و«الكبرى» (١/ ٢٩٩/ ٩٣٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/٢١/ ٣٣٤ - «موارد»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٠٠/ ٢٤١/ ٢٩٢)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٤١٥)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٣٠٥/ ٣٥٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» الجوهري في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٥٧/)، والجاكم (١/ ٤٤٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٠٠٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ٢٠١/)، والمغوي في «شرح السنة» (٣/ ٢٠٠٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٢٠٠١)، والمجوي في «شرح السنة» (٣/ ٤٣٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٢٩٠)، والمخوي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٦٩ - ٢٩٠) من طرق عن مالك بن أنس به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، ومالك بن أنس الحكم في حديث المدنيين، وقد احتج به في «الموطأ»، وتعقبه الذهبي بقوله: «محجن: تفرد عنه ابنه».

قلت: هذا لا يضر؛ لأنه صحابي، والصحابة كلهم عدول، لكن العلة من ابنه بسر؛ فقد قال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٢-٢٣): «وبسر لا يعرف بغير رواية زيد بن أسلم عنه، ولا تعرف حاله.

وأظن أن أبا محمد ممن يعتمد فيما يخرجه مالك في «موطئه» قوله لبشر بن عمر -حسين سأله عن رجل-: لو كان ثقة؛ لرأيته في كتبي، وهذا لمن اعتمده غير معتمد لوجوه...» ا.هـ.

ثم فصلها -رحمه الله- تفصيلاً قويًا، ثم ختم بحثه قائلاً: «فإذًا؛ بسر بــن محجــن محتــاج إلى ثبوت عدالته، وحينتذ يحتج بروايته. والله أعلم».

قلت: لم تثبت عدالته -وإن وثقه ابن حبان، وقال عنه الحافظ في «التقريب»:=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

ابنِ أَسلَمَ، عَن رَجُلٍ مِن بَنِي الدِّيلِ - يُقَالُ لَهُ: بُسرُ بنُ مِحجَنِ-، عَن أَبِيهِ مِحجَنِ:

أَنَّهُ كَانَ فِي مَجلِس مَعَ رَسُول اللَّهِ ﷺ؛ فَأُذِّنَ بِالصَّلاةِ، فَقَامَ (في رواية «مص»: «ورجع») «مص»: «والله ﷺ، فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ (في رواية «مص»: «والرَّجُلُ») فِي مَجلِسِهِ لَم يُصَلِّ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَا مَنْعَكَ أَن تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَستَ بِرَجُلِ مُسلِم (في رواية «مح»: «رَجُلاً مُسلِمًا»)؟»، فَقَالَ (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»، و«قس»، و«قس»، و«مح»، و«قع»، «قال»): بَلَى يَا رَسُولُ اللَّهِ! وَلَكِنِّي قَد [كُنتُ - «مص»، و«مح»، و«قع»، و«قس»، و«حد»] صَلَّيتُ فِي أَهلِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

﴿إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ، وَإِن كُنتَ قَد صَلَّيتَ».

• ٣٢- ٩- وحدَّثني عن مالك، عَن نَافِع:

<sup>=«</sup>صدوق»-؛ فقد تفرد بالرواية عنه زيد بن أسلم، ولم يوثقه معتبر؛ ولذلك قـــال الذهــبي في «المغنى» (١/ ٣٠٩): «غير معروف». «المغنى» (١/ ٣٠٩): «غير معروف».

لكن الحديث حسن بشاهده من حديث يزيـد بـن الأســود -رضــى اللَّـه عنــه-، وقــد فصلت تخريجه في كتابي: «موسوعة المناهي الشرعية» (١/ ٣١١–٣١٢)، ومن حديث أبي ذر الغفاري -رضي اللَّه عنه- عند مسلم في «صحيحه» (٦٤٨).

والحديث صححه شيخنا العلامة الألباني -رحمه اللَّـه- في «الصحيحة» (٣/ ٣٢٤ - ٥٢٨/ ١٣٣٧) بشاهده.

وقال في «صحيح موارد الظمآن» (٣٦٩): «حسن لغيره».

<sup>•</sup> ۳۲-۹- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٣١/ ٣٣١)، والقعنبي (١/ ١٣١/ ٣٣١)، والقعنبي (١/ ١٠١)، وسويد بن سعيد (١٠٨/ ٢٠٣ -ط البحرين، أو ص١٠١ - ط دار الغرب). وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٢٠١/ ١٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى»=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ عَبِدَاللَّهِ بِنَ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي أُصَلِّي فِي بَيتِي، ثُمَّ أُدرِكُ الصَّلاةَ مَعَ الإِمَامِ، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فقالَ (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»، «قال») لَهُ عَبدُاللَّهِ بِنُ عُمَرَ: نَعَم [صَلِّ مَعَهُ - «مص»، و«بك» ((()) و«حد»، و«قع»]، فقالَ [لَهُ - «قع»] الرَّجُلُ: أَيَّتَهُمَا (في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»، و«قع»] «فَيَّالَ لَهُ [عَبدُاللَّهِ - «مص»، و«حد»، و«بك»، و«قع»] ابنُ عُمَرَ: أَوَ ذَلِكَ (في رواية «بك»: «وذلك») إِلَيك؟ إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ ابنُ عُمَرَ: مَعِعُلُ أَيْتَهُمَا شَاءَ.

٣٢١- ١٠- وحدَّثني عن مالكِ، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُـلاً سَـأَلَ سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُـلاً سَـأَلَ سَـعِيدَ بنَ المُسَيَّبِ، فَقَالَ:

إِنِّي أُصَلِّي فِي بَيتِي، ثُمَّ آتِي المَسجد، فَاَجدُ الإِمَامَ يُصَلِّي، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: نَعَم، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَأَيَّهُمَا (في رواية «قع»، و«مص»: «فأيتهما») [أَجعَلُ - «مص»، و«قع»] صَلاتِي؟ فَقَالَ سَعِيدُ [بنُ المُسَيَّبِ مَص»]: أَوَ أَنتَ تَجعَلُهُمَا (في رواية «مص»: «وأنت تجعلها»)؟ إِنَّمَا ذَلِكَ إِلى اللَّهِ [-عَزَّ وَجَلَّ- «قع»].

<sup>=(</sup>۲/ ۳۰۲)، و «الخلافيات» (ج ۲/ ق ۶۵/ب)، و «معرفة السنن والآثــار» (۲/ ۱۳۶ - ۱۳۵/ ۲۰۷۱) من طريق يحيى بن بكير والقعنبي، عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>١) كما في «سنن البيهقي».

۱۳۳۱ - ۱۰ - مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۱/ ۳۳۲)، والقعنبي (ص۱۷۷)، وسويد بن سعيد (۱۲۸/ ۲۰۶ - ط البحرين، أو ص۱۰۱ - ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٠٢)، و«المعرفة» (٢/ ١٣٥) من طريق مالك به. قلت: وهذا مقطوع صحيح الإسناد.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٤٢٢/ ٣٩٣٨) عن ابن عيينة، عن يحيى به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

٣٢٢- ١١- وحدَّثني عن مالكِ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») عَفِيفِ البن عَمرو - «مص»، و«مح»، و«قع»] السَّهمِيِّ، عَن رَجُلٍ مِن بَنِي أَسَدٍ؛ أَنَّـهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوُبَ الأنصَارِيَّ، فَقَالَ:

إِنِّي أُصَلِّي فِي بَيتِي، ثُمَّ آتِي المَسجد، فَأَجدُ الإِمَامَ يُصلِّي، أَفَأُصلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: نَعَم، فَصَلِّ مَعَهُ؛ فَإِنَّ مَن صَنَع ذَلِك؟ فَإِنَّ لَهُ سَهمَ جَمع (أَن مَن صَنَع ذَلِك؟ فَلَهُ مِثلُ سَهم جَمع (في رواية «مح»: «وَمَن فَعَلُ ذَلِك؟ فَلَهُ مِثلُ سَهم جَمع، أو سَهم جَمع»).

٣٢٣- ١٢ - وحدَّثني عن مالك، عَن نَافِعٍ: أَنَّ عبدَاللَّهِ بـنَ عُمرَ كَـانَ

۱۱-۳۲۲ - **موقوف ضعیف** - روایــة أبــي مصعـب الزهــري (۱/ ۱۳۱/ ۳۳۳)، والقعنبي (۱۷۸/ ۱۸۲)، ومحمد بن الحسن (۸۵– ۸۵/ ۲۱۹).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٠٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٣٥)، و«الخلافيات» (ج٢/ ق٥٥/ أ) من طريق مالك به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل الأسدي، وبه أعلمه شيخنا -رحمه اللُّه- في «مشكاة المصابيح» (١١٥٤).

وأخرجه أبو داود (٥٧٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ١٥٨/ ٣٩٩٨)، والبيهقي (٢/ ٣٠٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٢٣)، وغيرهم من طريق بكير بن الأشج، عن عفيف به مرفوعًا، وسنده ضعيف؛ لما ذكرت آنفًا.

(١) قال ابن وهب: أي: يضعف له الأجر، فيكون له سهمان منه.

۱۲-۳۲۳ **- موقوف صحیح** - روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۱–۱۳۲/ ۳۳۳)، والقعنبي (ص۱۷۸)، ومحمد بن الحسن (۸۵/ ۲۱۸).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ٢٠٦)، و«المسند» (١/ ٢٤٠/ ٣٠٠- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ق٥٥/ ب)، و«معرفة السنن والآثار» (٢/ ١٣٦/ ١٣٠) - عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٤٢٢/ ٣٩٣٩)، والطحاوي في «شـرح =

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

يَقُولُ:

مَن صَلَّى [صَلاةً - «مح»] المُغرِبِ -أُو الصُّبِحِ-، ثُمَّ أَدرَكَهُمَا مَعَ الإِمَامِ؛ فَلا يَعُد لَهُمَا (في رواية «مص»: «يُعِيدُ لَهُمَا») [غير مَا قَد صَلاَّهُمَا - «مح»].

قَالَ مالكُ (١): وَلا أَرَى بَأْسًا أَن يُصَلِّيَ مَعَ الإِمَامِ مَن كَانَ قَد صَلَّى فِي بَيتِهِ الإَّمَامِ مَن كَانَ قَد صَلَّى فِي بَيتِهِ اللَّ صَلَّةَ المَغرِبِ فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا كَانَت (في رواية «مص»، و«قع»: «صارت») شَفعًا.

### ٤- بابُ العَمَل في صَلاةِ الجَماعَةِ

٣٢٤ - ١٣ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن أَبِي (في رواية «مح»: «أَخبَرُنَــا أَبُو») الزِّنَادِ، عَنِ الأَعرَجِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (في رواية «قــع»: «عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ») قَالَ:

«إِذًا صَلَّى أَحَدُكُم بِالنَّاسِ (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»، و«حد»:

=معاني الآثار» (١/ ٣٦٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٧٧) من طريقين عن نافع به. وسنده صحيح.

(١) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٣٢/ ٣٣٥)، والقعنبي (ص ١٧٨).

۱۳-۳۲۶ صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۲/ ۳۳۳)، والقعنبي (۱/ ۱۳۲/ ۲۲۸)، وسويد بن (۱۸ / ۱۲۸)، وسويد بن الحسن (۹۳/ ۲۶۸)، وسويد بن سعيد (۱۲۹/ ۲۰۰- ط البحرين، أو ۱۰۲/ ۱۰۷- ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٠٣) عن عبدالله بن يوسف، عن مالك به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١٨٣ /٤٦٧) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن، عن أبي الزناد به.

وأخرجه مسلم (۱/ ۳٤۱/ ۴۲۷/ ۱۸۵ و۱۸۵ –وبدون رقم) من طرق أخرى، عن أبي هريرة به.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

«للناس») فَليُخَفِّف؛ فَإِنِّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ(١)، وَالسَّقِيمَ (٢)، وَالكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُم لِنَفْسِهِ؛ فَليُطَوِّل مَا شَاءَ».

٣٢٥– ١٤ - وحدَّثني عن مالكِ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنـا») نَــافِع؛ أَنَّهُ قَالَ:

قُمتُ وَرَاءَ عَبدِاللَّهِ بنِ عُمَرَ فِي صَلاةٍ مِنَ الصَّلَـوَاتِ (فِي رواية «مح»: «أَنْهُ قَامَ عَلَى يَسَارِ ابنِ عُمَرَ فِي صَلاةٍ»)، وَلَيـسَ مَعَهُ أَحَدٌ غَيرِي، فَخَالَفَ (فِي رواية «مص»: «فاخلف») عَبدُاللَّهِ بِيَـدِهِ، فَجَعَلَنِي حِـذَاءَهُ (أَ) [عَــن يَمِينِـهِ رواية «مص»، و«قع»، و«حد»].

٣٢٦- [حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») نَافِع:

أَنَّ عَبِدَاللَّهِ بِنَ عُمرَ (في رواية «مح»: «عَنِ ابنِ عُمَــرَ أَنَّـهُ») كَــانَ إِذَا وَجَــدَ

۳۲۵–۱۶ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهـري (۱/ ۱۳۲/ ۳۳۷)، والقعنبي (۱/ ۱۳۲/ ۱۳۲)، ومحمد بن الحسن (۲۷/ ۱۷۷)، وسويد بن سـعيد (۱۲۹/ ۲۰۲ - ط البحرين، أو ص ۱۰۲ –ط دار الغرب).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٨٦)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٨٦٩ / ٣٨٦٩) من طريقين عن نافع به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

(٣) أي: محاذياً له عن يمينه، لا يتقدم عليه ولا يتأخر.

٣٢٦ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١١٦/ ٢٩٥)، والقعنبي (ص٩٧١)، وعمد بن الحسن (٦٣٠/ ١٣٠)، وسويد بن سعيد (١٢٠/ ١٧٩ - ط البحريت، أو ص٩٥ - ط دار الغرب).

قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>١) أي: ضعيف الخلقة.

<sup>(</sup>۲) من به مرض.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

الإِمَامَ قَدَ صَلَّى بَعضَ الصَّلاةِ؛ صَلَّى مَعَهُ مَا أَدرَكَ مِنَ الصَّلاةِ: إِن كَانَ قَائِمًا قَامَ، وَإِن كَانَ قَاعِدًا قَعَدَ، حَتَّى يَقضِيَ الإِمَامُ صَلاتَهُ، وَلا يُخَالِفُهُ فِسي شَيءٍ مِنهَا (في رواية «مح»: «من الصلاة») - «مص»، و«مح»، و«قع»، و«حد»].

٣٢٧- ١٥- وحدَّثني عن مالك، عن يحيى بن سَعِيدٍ:

أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَوُمُّ النَّاسَ بِالعَقِيقِ (١)، فَأَرسَلَ إِلَيهِ عُمَرُ بِنُ عَبدِالعَزِيزِ؛ فَنَهَاهُ.

قَالَ مالكُ: وَإِنَّمَا [كَانَ - «قع»] نَهَاهُ؛ لأنَّـهُ كَـانَ لا يُعـرَفُ آبُـوهُ [فِـي ظُنَّهِم - «قع»].

### ٥- بِابِّ [ فِي - «مص» ] صَلاةٍ الإمام وَهُوَ جالِسٌ

٣٢٨- ١٦ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ (في رواية «مـح»: «حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ»)، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَصُرِعَ (٢) [عَنهُ - «مص»، و«مح»،

۳۲۷-۱۰- مقطوع صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۷/ ۳۳۸)، والقعنبي (ص۱۷۹).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ١٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٩٠)، و«معرفــة السنن والأثار» (٢/ ٣٧٣/ ١٤٨٩) عن مالك به.

قلت: سنده صحبح.

(١) موضع معروف بالمدينة.

۳۲۸–۱۹۳ صحیح - روایه أبی مصعب الزهری (۱/ ۱۳۳/ ۳۳۹)، والقعنبی (۱/ ۱۳۳/ ۱۳۳)، والقعنبی (۱/ ۱۷۷)، وابن القاسم (۵۳/ ۱)، ومحمد بن الحسن (۷۱/ ۱۵۷)، وسوید بن سعید (۱۳۰/ ۲۰۷ -ط البحرین، أو ۱۰۲/ ۱۰۸ -ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١/ ٨٠) من طريق عبدالله بن يوسف ومعـن ابن عيسى، كلاهما عن مالك به.

(٢) أي: سقط عن الفرس.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

و «قس»، و «قع»، و «حد»]؛ فَجُحِشُ (١) شِقُهُ الأيمَنُ، فَصَلَّى صَلاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ (٢) وَهُو مَنَ الصَّلَوَاتِ (٢) وَهُو مَا عَدٌ (في رواية «قع»: «قَاعِدًا»، وفي رواية «مح»: «وَهُو عَالِسٌ»)، وَصَلَّيْنَا (في رواية «مص»، و «قع»، و «حد»: «فَصَلَّيْنَا») وَرَاءَهُ قُعُودًا (في رواية «مح»: «فَصَلَّيْنَا») وَرَاءَهُ قُعُودًا (في رواية «مح»: «فَصَلَّيْنَا») وَرَاءَهُ قُعُودًا (في رواية «مح»: «فَصَلَّيْنَا جُلُوسًا»)، فَلَمَّا انْصَرَفَ؛ قَالَ:

"إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤتَمَّ بِهِ(٣)، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا؛ فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ؛ فَاركَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَن حَمِدَهُ؛ فَقُولُوا: رَكَعَ؛ فَاركَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَن حَمِدَهُ؛ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمدُ، وَإِذَا (في رواية «مح»: «وَإِن») صَلَّى جَالِسًا (في رواية «مح»: «قُعُودًا») أَجَمَعُونَ (٤) (في رواية «مص»، «قَاعِدًا»)؛ فَصَلُّوا جُلُّوسًا (في رواية «مح»: «قُعُودًا») أَجَمَعُونَ (٤) (في رواية «مص»، و«مح»: «أجمعين»)».

٣٢٩- ١٧ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامٍ بنِ عُروَةً، عَـن أَبيـهِ، عَـن

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٨ و١١١٣ و١٢٣٦) عن عبدالله بن يوسف،=

<sup>(</sup>١) خدش، وقيل: الجحش: فوق الخدش، والخدش: قشر الجلد.

<sup>(</sup>٢) قال القرطبي في «المفهم» (٢/ ٤٦) -ونقله عنه الحافظ في «الفتح» (٢/ ١٨٠)-: «اللام للعهد ظاهرًا، والمراد: الفرض؛ لأنها التي عرف من عادتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة» ا.هـ.

<sup>(</sup>٣) ليقتدى به ويتبع، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه، بل يراقب أحواله، ويأتي على أثره بنحو فعله، ومقتضى ذلك: أن لا يخالفه في شيء من الأحوال.

<sup>(</sup>٤) لفظ «أجمعون» -بالواو-: تأكيد لضمير الفاعل في قوله: «صلوا»، وأخطأ من ضعفه؛ فإن المعنى عليه، ولفظ «أجمعين» -بالياء-: نصب على الحال؛ أي: جلوسًا مجتمعين، أو على التأكيد لضمير مقدر منصوب؛ كأنه قال: أعنيكم أجمعين؛ قاله الحافظ في «فتح البارى» (٢/ ١٨٠).

٣٢٩- ٣٢٩ - صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٣٤/ ٣٤٠)، والقعنبي (١/ ٣٤٠)، وابن القاسم (٢٠٨/ ٤٥٤)، وسويد بن سعيد (١٣١/ ٢٠٨ - ط البحرين، أو ص١٠٢ - ط دار الغرب).

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

عَائِشَةً -زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ (في رواية «مص»: «رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا»)-؛ أَنَّهَا قَالَت:

صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [فِي بَيتِهِ (۱) - «مص»، و«حد»، و«قس»، و«قع»] وهُوَ شَاكُ (۱)، فَصَلَّى جَالِسًا (في رواية «قع»: «وَهُوَ جَالِسٌ»)، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَومٌ قَيامًا، فَأَشَارَ إِلَيهِم أَنِ اجلِسُوا، فَلَمَّا انصَرَفَ [رَسُولُ اللَّهُ ﷺ - «مص»، و«حد»] قَالَ:

«إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ؛ فَارِكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ؛ فَارِفَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ؛ فَارِفَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ؛ فَارِفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا؛ فَصَلُوا جُلُوسًا».

• ٣٣- [عَن مَالِكٍ (٣)، عَن أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأعرَجِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ

=وقتيبة بن سعيد، وإسماعيل بن أبي أويس، كلهم عن مالك به.

وأخرجه البخاري (٥٦٥٨)، ومسلم (٤١٢) من طرق عن هشام به.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (/ ١٧٧): «قوله: «في بيته»؛ أي: في المشربة التي في حجرة عائشة، كما بينه أبو سفيان عن جابر.

وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد، وكأنه على عجز عن الصلاة بالناس في المسجد، فكان يصلي في بيته بمن حضر، ومن ثم قال عياض: إن الظاهر أنه صلى في حجرة عائشة، وائتم به من حضر عنده، ومن كان في المسجد، وهذا الذي قاله محتمل الهد.

(٢) بتخفيف الكاف، بوزن قاض: من الشكاية؛ وهي المرض؛ قاله الحافظ في «الفتح» (٢/ ١٧٨).

• ٣٣٠ صحيح - أخرجه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٣٩) من طريق معن بن عيسى، عن مالك به.

وأخرجه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٤) من طريق أبي الزناد به.

وأخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (١/ ٣١٠) من طريق معمر، عن همام بــن منبــه، عن أبي هريرة به.

(٣) قبال أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (ص ٤٣٩)، وابن عبدالسبر في «المقصي» (ص ٢٧٠): «هـذا الحديث في «الموطأ» عند معن بن عيسى دون غيره بهذا الإسناد، والله أعلم» ا.هـ.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

"إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤتَمَّ بِهِ؛ فَلا تَخْتَلِفُوا عَلَيهِ، فَإِذَا كَبَّرَ؛ فَكَسِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ؛ فَاركَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَن حَمِدَه؛ فَقُولُوا: اللَّهُ مَّ! رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمَدُ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا؛ فَصَلُوا قُعُودًا أَجَعُونَ - «معن»]».

٣٣١- ١٨ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَام بن عُروَةً، عَن أَبِيهِ:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ، فَأَتَى فُوجَدَ أَبِا بَكِرٍ وَهُو قَائِمٌ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَاستَأْخَرَ أَبُو بَكِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- (في رواية «مص»: «فلما رآه أبو بكر استأخر»)، فَأَشَارَ إلَيهِ رَسُولُ اللَّهِ (في رواية «مص»، و«قع»: «النبي») ﷺ أن [اثبت - «مص»] كَمَا أَنتَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ (في رواية «مص»، و«قع»: «النبي») ﷺ إلى جَنبِ أَبِي بَكرٍ، فَكَانَ آبُو بَكرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- يُصَلِّي (في رواية «مص»، و«قع»: «واية «مص»، و«قع»: «واية «مص»: «فصلَّى أبو بكر») بصلاةٍ رَسُولُ اللَّهِ (في رواية «مص»، و«قع»: «النبي») ﷺ وَهُو جَالِسٌ، وَكَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاةٍ أَبِي بَكرٍ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- عَنهُ- عَنهُ- عَنهُ- عَنهُ- عَنهُ- عَنهُ- عَنهُ- عَنهُ وَهُوَ جَالِسٌ، وَكَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاةٍ أَبِي بَكرٍ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ- «قم»]».

## ٦- بابُ فَضلِ صلاةِ القَائِمِ عَلَى صَلاةِ القاعِدِ (في رواية «مص»، و«قع»: «ما بين صلاة القائم والقاعد»)

٣٣٢- ١٩ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَـن (في رواية «مح»: «حَدَّثَنَا»)

٣٣٢-١٩- صحيح - رواية أبى مصعب الزهري (١/ ١٣٧/ ٣٤٦)، والقعنبي=

۳۳۱-۱۸- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۶/ ۳٤۱)، والقعنبي (۱/ ۱۸۷/ ۱۸۷).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ١٩٩)، و«المسند» (١/ ٢٥٧/ ٣٣٦- ترتيبه) –ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٣٥٥/ ١٤٦٢)– عن مالك به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وسيأتي موصولاً.

<sup>(</sup>يحيى) = يحبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = عمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

إسمَاعِيلَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَن مَولَى لِعَمرِو بنِ العَاصِ - أَو لِعَبدِاللَّهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ - ، عَن عَبْدِاللَّهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى قَالَ:

«صَلاةُ أَحَدِكُم وَهُوَ قَاعِدٌ مِثلُ نِصفِ صَلاتِهِ وَهُوَ قَائِمٌ».

٣٣٣– ٢٠- وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن (في رواية «مـح»: «حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ: أَنَّ») عَبدِاللَّهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

=(۱۸۱-۱۸۱/ ۱۹۱)، وابن القاسم (۱۱۳/ ۱۱۲)، ومحمد بن الحسين (۷۱/ ۱۵۵)، وسويد بن سعيد (۱۳۵/ ۲۱۳-ط البحرين، أو ص ۱۰۷- ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (١٢٨/ ٤٣٠)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢٧٩/ ٢٧١) عن مالك به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة المولى؛ فإنه لم يسم.

لكن أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٣٥)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٢٣)، و«الكبرى» (١/ ٤٢٨ - ٤٢٩) وغيرهما من طريق أبي يحيى الأعرج، عن عبدالله ابن عمرو به، بلفظ:

«إن صلاة أحدكم على النصف من صلاة القائم»، وهذا لفظ النسائي.

٣٣٣-٢٠ ضعيف بهذا السياق - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٣٧/ ٣٤٧)، والقعنبي (ص١٨٢)، ومحمد بن الحسن (٧١/ ١٥٦)، وسويد بن سعيد (١٣٥/ ٢١٢ - ط البحرين، أو ١٠٠/ ١١٢ - ط دار الغرب).

وأخرجه أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢٢١/ ٢٣٠) من طريق القعنبي، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٩٦/ ٩٦) من طريق يحيى بن سليمان بن نضلة، وابن الحاجب في «عوالي مالك» (٣٩٩/ ٨٩) من طريق كامل بن طلحة الجحدري، كلهم عن مالك به.

قال الجوهري: «هذا حديث مرسل».

قلت: أي: منقطعًا؛ فإن الزهري لم يدرك عبدالله بن عمرو.

لكن المرفوع منه -فقط- صحيح بطريقه الأخرى عند مسلم والنسائي، وقد تقدمت.

لَمَّا قَدِمنَا اللَّدِينَةَ نَالَنَا وَبَاءٌ مِن وَعكِهَا (١) شَدِيدٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على النَّاسِ وَهُم يُصَلُّونَ فِي سُبحَتِهم (٢) قُعُودًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«صَلاةُ القَاعِدِ مَثلُ نِصفِ (في رواية «قع»: «بنصف») صَلاةِ القَائِمِ».

### ٧- بابُ ما جاءَ في صلاةِ القاعدِ في النَّافِلَةِ

٣٣٤ - ٢١ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ (في رواية "مسح": «حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ»)، عَنِ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ، عَنِ المُطَّلِبِ بنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ، عَن حَفْصَةَ -زَوجِ النَّبِيِّ عَيْلِيُّ (في رواية «قس»: «أُمُّ المُؤْمِنِينَ»)-؛ أَنَّهَا قَالَت:

«مَا رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى (في رواية «مح»: «النَّبِي ﷺ يُصَلِّى») فِي سُبحَتِهِ قَاعِدًا، سُبحَتِهِ قَاعِدًا، وَعَامٍ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبحَتِهِ قَاعِدًا، وَيَقرَأُ بِالسُّورَةِ، فَيُرَتِّلُهَا (٣)، حَتَّى تَكُونَ أَطوَلُ مِن أَطوَلَ مِنهَا».

٣٣٥- ٢٢ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامٍ بنِ عُروَةً، عَـن أَبِيهِ، عَـن

(١) قال أهل اللغة: الوعك لا يكون إلا من الحمى، دون سائر الأمراض.

(٢) يعني: نافلتهم، وسميت النافلة بذلك؛ لاشتمالها على التسبيح، من تسمية الكل باسم بعضه، وخصت به دون الفريضة.

۳۳۵–۲۱- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۵/ ۳٤۲)، والقعنبي (۱/ ۱۳۵/ ۱۳۵)، وسوید بن (۱۸۰/ ۱۸۸)، وابن القاسم (۲۰/ ۷)، ومحمد بن الحسن (۷۰-۷۱/ ۱۵۶)، وسوید بن سعید (۱۳۶/ ۲۰۹- ط البحرین، أو ۱۰۱/ ۱۱۰ - ط دار الغرب).

وأخرجه مسلم في الصحيحه» (٧٣٣): حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك به.

(٣) يقرؤها بتمهل وترسل؛ ليقع -مع ذلك- التدبير، كما أمره -تعالى-: ﴿ورتـل القرآن ترتيلاً﴾ [المزمل: ٤].

۳۳۰-۲۲- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۵-۱۳۲/۳۳۳)، والقعنبي (۱/ ۱۳۵-۱۳۸/ ۱۸۹)، وابن القاسم (۲۸۸-۱۸۸).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١١١٨) عن عبدالله بن يوسف، عن مالك به. وأخرجه البخاري (١١٤٨)، ومسلم (٧٣١) من طرق عن هشام به.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

عَائِشَةً -زُوجِ النَّبِيِّ ﷺ (في رواية «مص»: «رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا»)-؛ أَنَّهَا أَخبَرَتهُ:

﴿ أَنَّهَا لَم تَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي (في رواية «قس»: «صَلَّى») صَلاةَ اللَّيلِ قَاعِدًا قَطُّ، حَتَّى أَسَنَّ (١)، فَكَانَ يَقرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَن يَركَعَ ؛ قَامَ، فَقَرَأَ نَحوًا مِن ثَلاثِينَ -أَو أَربَعِينَ- آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ (في رواية «مص»، و«قع»: «يركع»)».

٣٣٦ - ٣٣٦ وحدَّثني عن مالك، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ يَزِيدَ الْمَدَنِيِيِّ [مَولَى الْمَدَنِيِيِّ [مَولَى عُبدِاللَّهِ الْأَسوَدِ بنِ سُفيَانَ - «قس»]، وَعَن أَبِي النَّضرِ [مَولَى عُمرَ بنِ عُبيدِاللَّهِ - «مص»، و«قس»]، عَن أَبِي سَلَمَةُ بنِ عَبدِالرَّحَنِ، عَن عَائِشَةَ -زُوجِ النَّبِيِّ - «مص»، و«قس»]، عَن أَبِي سَلَمَةُ بنِ عَبدِالرَّحَنِ، عَن عَائِشَةَ -زُوجِ النَّبِيِّ (في رواية «قس»: «أُمُ المُؤمِنِينَ»، وفي رواية «مص»: «رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا») -:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصلِّي جَالِسًا (في رواية «قس»: «وَهُو جَالِسٌ»)، فَيَقرَأُ وَهُو جَالِسٌ» فَيَقرَأُ وَهُو جَالِسٌ» فَإِذَا بَقِيَ مِن قِرَاءَتِهِ قَدرُ مَا يَكُونُ ثَلاثِينَ –أُو أَربَعِينَ – آيـةً؛ قَامَ، فَقَرَأَ [بها – «مص»، و «حد»] وَهُو قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ (في رواية «مص»، و «قص»: «ثم يركع ويسجد»)، ثُمَّ صَنَعَ (في رواية «حد»، و «قع»: «ثم يركع ويسجد»)، ثُمَّ صَنَعَ (في رواية «مص»، و «قس»، و «قس»، و «قس»، و «قس»، و «قس» و «قس» في الرَّكعةِ الثَّانِيَةِ مِثلَ ذَلِكَ».

٣٣٧- ٢٤- وحدَّثني عن مالكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

<sup>(</sup>١) أي: دخل في السن.

۳۳۹-۳۳۳ صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۶/ ۳٤٤)، والقعنبي (۱/ ۱۳۲/ ۲۱۰)، والقعنبي (۱۸۱/ ۱۹۰)، وابن القاسم (۳۹۱/ ۳۷۸)، وسوید بن سعید (۱۳۱/ ۲۱۰ – ط البحرین، أو ص۲۰۱/ ۱۱۱ – ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري (١١١٩)، ومسلم (٧٣١) عن عبدالله بن يوسف ويحيى بن يحيى، كلاهما عن مالك به.

٣٣٧-٢٤- مقطوع صحيح عن سعيد بن المسيب - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٣٥)، والقعنبي (ص١٨١)، وسويد بن سعيد (١٣٥/ ٢١١ -ط البحرين، أو ص٥٠١ - ط دار الغرب).

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ عُروَةً بِنَ الزُّبِيرِ، وَسَعِيدَ بِنَ المُسَيَّبِ كَانَا (فِي رواية «قـع»: «عـن عـروة ابن الزبير، وسعيد بن المسيب انهما كانا») يُصَلِّيانِ النَّافِلَـةَ وَهُمَـا مُحتَبِيَـانِ (أَفِي رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «وهما محتبيان في النافلة»).

### ٨- بِابُ [ مَا جَاءَ فِي - «مص، و«قع» ] الصَّلاةِ الوُسطَى

٣٣٨ - ٢٥ - حدَّثني يحيى، عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرنَا») زيدِ بنِ أَسلَم، عَنِ القَعقَاعِ بن حَكِيم، عَن أَبِي يُونُسَ -مولى عَائِشَة أُمِّ المُؤمِنِينَ (في رواية «مص»: «زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ»)-؛ أَنَّهُ قَالَ:

أَمَرَ تَنِي عَائِشَةُ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا- «مح»، و«مسص»] (وفي رواية «قس»: «أُمُّ المُؤمِنِينَ») أَن أَكتُبَ لَهَا مُصحَفًا، ثُمَّ قَالَت (في رواية «مص»، و«حد»، و«قع»: «وقالت»): إذَا بَلَغتَ هَذِهِ الآيةَ؛ فَاذِنِي (٢): ﴿حَافِظُوا على الصَّلُوَاتِ وَالصَّلَاةِ الوُسطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (٣)﴾ [البقرة: ٢٣٨]، [قَالَ - «قس»]: فَلَمَّا بَلَغتُهَا؛

<sup>=</sup> وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٤٦٦/ ٤١٠٢) عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب به.

وسنده صحيح.

ولم أره موصولاً عن عروة بن الزبير، فيبقى ضعفه؛ لانقطاعه.

<sup>(</sup>١) قال ابن الأثير: الاحتباء: أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما بـــه مــع ظهره ويشده عليها.

۳۳۸–۲۰ صحیح - روایه أبی مصعب الزهری (۱/ ۱۳۸/ ۳٤۸)، والقعنبی (۱/ ۱۳۸/ ۱۳۸۸)، وابن القاسم (۲۳۰/ ۱۲۷۷)، ومحمد بن الحسن (۳۶۶/ ۱۰۰۰)، وسوید بن سعید (۱۳۱/ ۲۱۶ – ط البحرین، أو۱۰۷–۱۱۳ / ۱۱۳ – ط دار الغرب).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٦٢٩): حدثنا يجيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك به. (٢) أي: أعلمني.

<sup>(</sup>٣) أي: ساكنين؛ لحديث زيد بن أرقم: «كنا نتكلم في الصلاة، حتى نزلت -يعني: هذه الآية-؛ فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام» متفق عليه.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

آذَنتُهَا، فَأَملَت عَلَيَّ: «حَافِظُوا على الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ الوُسطَى، وَصَلاةِ العَصر، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ».

[ثُمَّ - «قع»، و«قس»] قَالَت عَائِشَةُ [-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا- «قع»]: سَمِعتُهَا مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٣٩– ٢٦ – وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مع»: «أَخبَرَنَا») زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن عَمرو بن رَافِع؛ أَنَّهُ قَالَ:

• ٣٤- ٢٧- وحدَّثني عن مالكِ، عَن (في روايــة «مـح»: «أَخبَرَنَــا») دَاوُدَ

۳۳۹–۲۲**– موقوف حسن –** رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۸–۱۳۹/ ۳۶۹)، والقعنبي (۱۸۲/ ۱۹۲)، ومحمد بن الحسن (۳٤٤/ ۹۹۹).

وأخرجه النسائي في «مسند حديث مالك» -كما في «مسند الموطأ» (ص ٣٢٧)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٢٢)، وابن أبي و«تهذيب الكمال» (١/ ٢٢)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٩٧)- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٢ - ٣٣)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٦٢)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٣٢٦ - ٣٢٣) عن مالك به.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله ثقات، غير عمرو بن رافع، وهو صدوق حسن الحديث.

• ۳۶-۲۷- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۹/ ۳۵۱)، والقعنبي (ص۱۸۳)، ومحمد بن الحسن (۳۶۶/ ۹۹۸)، وسويد بن سعيد (۱۳۳/ ۲۱۲ - ط البحرين، أو ص۱۰۸ - ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٥٧٧/ ١٩٩)، والطحاوي في «شرح معاني=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = علي بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

ابنِ الحُصَينِ، عَنِ ابنِ يَربُوعِ المَخزُومِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعتُ زَيدَ بنَ ثَابِتٍ يَقُولُ: الصَّلاةُ الوُسطَى: صَلاةُ الظُّهر.

٣٤١ – ٢٨ – وحدَّثني عن مالك؛ أنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ (في رواية «مص»: «عــن») عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَبدَاللَّهِ بنَ عَبَّاسٍ –رَضِيَ اللَّهُ عَنهُمَا– كَانَا يَقُولانِ: الصَّلاةُ الوُسطَى: صَلاةُ الصَّبح.

قَالَ مالكٌ: وَقُولُ عَلِيٍّ وَابنِ عَبَّاسٍ أَحَبُّ مَا سَمِعتُ إِلَيَّ فِي ذَلِـكَ (في رواية «مص»، و«حد»: «قال مالك: وذلك رأيي»].

٩- بابُ الرُّخصَةِ (في رواية «حد»: «بَابُ مَا جَاءَ») في الصَّلاةِ في الثَّوبِ الواحِدِ (في رواية «قع»، و«مص»: «باب الصلاة في ثوب واحد»)

٣٤٢ - ٢٩ - حدَّثني يجيى، عن مالك، عَن هِشَامٍ بنِ عُروَةً، عَـن أَبِيهِ،

=الآثار» (١/ ١٦٧) عن مالك به.

وأخرجه عبدالرزاق (۲۱۹۸)، والبيهقي (۱/ ٤٥٩) من طريق أخرى عن زيد بن ثابت. ۲ ۳۵–۲۸– **موقوف ضعيف** – رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۹/ ۳۵۰)، والقعنبي (۱۸۳/ ۱۹۶)، وسويد بن سعيد (۱۳۲/ ۲۱۵ –ط البحرين، أو ص۱۰۸ –ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقـي في «السـنن الكـبرى» (١/ ٤٦١)، و«معرفـة السـنن والآثــار» (١/ ٢٤٧/ ٦٤٥) من طريق ابن بكير والقعنبي، عن مالك به.

قلت: سنده ضعيف؛ لإعضاله، وقد صح عنهما -رضي الله عنهما-: أنها صلاة العصر. وانظر -لزامًا-: «التمهيد» (٤/ ٢٨٧ - ٢٨٨)، و «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٣/ ٥١٤ - ٥١٦).

۳٤٢ – ۲۹ – صحیح – روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۳۹/ ۳۵۲)، والقعنبي (۱/ ۱۳۹/ ۲۱۷)، وابن القاسم (۲۸۸/ ۲۷۵)، وسوید بن سعید (۱۳۷/ ۲۱۷ – ط البحرین، أو ۱۱۸/ ۱۱۷ – ط دار الغرب).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٢/ ٧٠)، و«الكبرى» (١/ ٢٧٥/ ٨٤٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثــار» (١/ ٣٨١)، وأبــو القاســم الجوهــري في «مســند الموطـــا» (٤٧٥/=

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (فع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

عَن عُمرَ بن أبي سَلَمَةً:

«أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوبٍ وَاحِدٍ مُشتَمِلاً بِهِ، فِي بَيتِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَاضِعًا طَرَفَيهِ على عَاتِقَيهِ».

٣٤٣- ٣٠- وحدَّثني عن مالك، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنَا») ابنِ شِهَابِ [الزُّهرِيِّ - «مح»]، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ:

أَنَّ سَائِلاً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلاةِ فِي ثَـوبٍ وَاحِدٍ، فَقَـالَ رَسُولُ اللَّهِ (فِي رواية "قع»: "النبي») ﷺ:

«أَوَ لِكُلِّكُم ثُوبَان (١) (في رواية «قس»: «أَوَ كُلُّكُم يَجِدُ ثَوبَينِ»)؟».

٣٤٤- ٣١- وحدَّثني عن مالك، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن سَعِيدِ بنِ

=٧٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢٢/ ٨٢٧٢)، وأبو عوانــة في «صحيحـه» (١/ ٥٠٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٥١٠)، و«الأنــوار في شمائل النبي المختـار» (٢/ ٥٢١) من طرق عن مالك به.

وأخرجه البخاري (٣٥٤)، ومسلم (١٧٥) من طرق عن هشام به.

۳۶۳-۳۰- صحیح - روایه أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۱۰/ ۳۰۵)، والقعنبي (۱/ ۱۲۰)، وابن القاسم (۲۰/ ۱۲۰)، ومحمد بن الحسن (۷۲/ ۱۲۰)، وسوید بن سعید (۱۳۷/ ۲۱۸) ط البحرین، أوص ۱۰۸- ط دار الغرب).

وأخرجه البخاري (٣٥٨)، ومسلم (٥١٥/ ٢٧٥) عن عبدالله بن يوسف ويحيى بـن يحيى، كلاهما عن مالك به.

(١) استفهام إنكاري إبطالي، قال الخطابي: «لفظه استخبار، ومعناه: الإخبار عمـا هـم عليه من قلة الثياب».

۱۸۶۳-۳۰- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱۵۰/ ۳۵۵)، والقعنبي (سا۱۸۶)، وسويد بن سعيد (۱۲۷/ ۲۱۹-ط البحرين، أو ص۱۰۸-۱۰۹ - ط دار الغرب).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثــار» (١/ ٣٧٩)، وابــن المنــذر في «الأوسـط» (٥/ ٣٥/ ٢٣٧١) من طريق روح بن عبادة والقعنبي، كلاهما عن مالك به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>فس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

المُسَيَّبِ؛ أَنَّهُ قَالَ:

سُئِلَ أَبُو هُرَيرَةَ: هَل يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: نَعَم، فَقِيلَ لَهُ: هَل تَفعَلُ أَنتَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَم، إِنِّي لأصَلِّي فِي ثَوبٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّ ثِيَابِي لَهُ: هَل تَفعَلُ أَنتَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَم، إِنِّي لأصَلِّي فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّ ثِيَابِي لَعَلَى المِشجَبِ(١).

٣٤٥ - ٣٣ - وحدَّثني عن مالكِ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ جَابِرَ بنَ عَبدِاللَّهِ كَانَ يُصَلِّي فِي الثَّـوبِ الوَاحِـدِ (في روايــة «مـص»: «ثوب واحد»).

٣٤٦ - ٣٣ - وحدَّثني عن مالك، عَن رَبِيعَةَ بنِ أَبِي عَبدِالرَّحَنِ: أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ عَمرو بن حَزم كَانَ يُصَلِّي فِي القَمِيص الوَاحِدِ.

٣٤٧- ٣٤- وحدَّثني عن مالكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَن جَــابِر بـنِ عَبدِاللَّـهِ: أَنَّ

(۱) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (۱/ ٤٦٧): «بكسر الميم، وسكون المعجمة، وفتح الجيم بعدها موحدة، وهو: عيدان تضم رؤوسها، ويفرج بين قوائمها، توضع عليها الثياب وغيرها، وقال ابن سيده: المشجب والشجاب: خشبات ثلاث يعلق عليها الراعى دلوه وسقاءه».

۳۲-۳۲۰ **موقوف صحیح** - روایـة أبـي مصعب الزهـري (۱/ ۱۵۰/ ۳۵۱)، والقعنبي (۱۸۶/ ۱۹۷).

وأخرجه -موصولاً-: البخاري (٣٥٢)، ومسلم (٥١٨).

٣٤٦-٣٣٦ مقطوع صحيح - روايـة أبـي مصعـب الزهـري (١/ ١٤١/ ٣٥٧)، وسويد بن سعيد (١٣٨/ ٢٢١- ط البحرين، أو ص ١٠٩- ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢/ ٩٩/ ١٠٠٦) مـن طريـق الشـافعي، عن مالك به.

قلت: سنده صحيح.

٣٤٧-٣٤٧ صحيح تغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٢٥٣/١٤٠)، والقعنبي =

<sup>(</sup>يجيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (فع) = عبدالله بن مسلمة القعنيي

## رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَن لَم يَجِد ثَوبَينِ؛ فَلَيُصَلِّي (١) فِي ثَوبٍ وَاحِدٍ مُلتَحِفًا بِهِ (٢)، فَإِن كَانَ التَّوبُ قَصِيرًا (في رواية «مَص»، و«قع»: «صفيرًا»)؛ فَليَتَّزِر (في رواية «مَص»، و«قع»: «فليأتزر») بهِ».

قَالَ مالكُ (٣): [وَذَلِكَ وَاسِعٌ، وَ - «مص»، و«حد»، و«قع»] أَحَبُ [ذَلِكَ - «مص»، و«قع»، و«قع»، و«حد»: «أن لو جعل») الَّذِي يُصَلِّي فِي القَمِيصِ الوَاحِدِ على عَاتِقَيهِ ثُوبًا أَو عِمَامَةً.

٣٤٨- [حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن عَبدِاللَّهِ بنِ أَبِي بَكرِ:

أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمرِو بنِ حَزم: «أَن لا يُصَلِّي أَحَدُكُم فِي الثَّوبِ الوَاحِدِ؛ إِلاَّ مُخَالِفًا بَينَ طَرَفَيهِ (٤) - «مص»، و«حد»]».

= وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٥٩) من طرق عن مالك به.

قلت: إسناده منقطع، لكن أخرج معناه: البخاري (٣٦١)، ومسلم (٣٠٠٨) من حديث جابر نفسه.

(١) بإثبات الياء؛ للإشباع.

(٢) قال الأزهري: الملتحف: المتوشح، وهو المخالف بين طرفيــه على عاتقيــه؛ وهــو الاشتمال على منكبيه.

(۳) رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱٤۱/ ۳۵۸)، والقعنبي (ص ۱۸٤)، وسويد بن
 سعيد (ص ۱۳۸ –ط البحرين، أو ص۱۰۹ –ط دار الغرب).

٣٤٨- صحيح تغيره - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٤١/ ٣٥٩)، وسويد بــن سعيد (١/ ٢٢٠/ ٢٢٠ -ط البحرين، أو ص ١٠٩ -ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٣٥٧/ ١٣٨٨) عن مالك به.

قلت: وسنده ضعيف؛ لإرساله، لكن معنـــاه صحيـح؛ فقــد أخرجــه البخــاري (٣٥٩) و٣٦٠)، ومسلم (١٦٥) من حديث أبي هريرة بنحوه بمعناه.

(٤) هو بمعنى المشتمل والمتوشح، وقد ذكرناه آنفًا.

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

## ١٠- بابُ الرُّحْصةِ في صلاةِ الْمَرأةِ في الدِّرعِ والْخِمارِ (في رواية «مص»، و«قع»، و«حد»: «باب الصلاة في الدرع والخمار»)

٣٤٩- ٣٥- حدَّثني يحيى، عن مالك؛ أنَّهُ بَلَغَهُ:

أَنَّ عَائِشَةً -زَوجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَت (في رواية «مص»، و«حد»: «عن عائشة -رضي اللَّه عنها- أنَّها كانتَ») تُصَلِّي فِي الدِّرعِ<sup>(١)</sup> وَالحِيْمَارِ<sup>(٢)</sup>.

• ٣٥ – ٣٦ وحدَّثني عن مالكِ، عَن (في رواية «مح»: «أَخبَرَنِي») مُحَمَّدِ

٣٦٠-٣٥- موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ١٤١/ ٣٦٠)، والقعنبي (١/ ١٤١/ ٣٦٠)، وسويد بن سعيد (١٣٩/ ٢٢٤-ط البحرين، أو ص١٠٩-ط دار الغرب).

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٣٣) من طريق ابن بكير، عن مالك به.

قلت: وقد وصلّه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٢٦) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٧٣/ ٢٤٠٧)-: حدثنا محمد بن فضيل، عن عاصم الأحول، عن معاذة، عن عائشة به؛ وهذا سند صحيح.

(١) الدرع: هو القميص، مذكر، بخلاف درع الحديد، فمؤنث.

(٢) ثوب تغطى به المرأة رأسها، وجمعه: خمر؛ ككتب.

• ۳۵–۳۳*– موقوف ضعیف –* روایة أبي مصعب الزهري (۱/ ۱٤۱–۱۶۲/ ۳٦۱)، والقعنبي (ص۱۸۵)، ومحمد بن الحسن (۷۲/ ۱۲۳)، وســوید بـن ســعید (۱۳۸/ ۲۲۲– ط البحرین، أو ۱۹ ا/ ۱۱۰– ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ١٢٨/ ٥٠١٨)، وعبدالله بسن وهسب في «الموطأ» (١٣٨/ ١٣٨)، وأبو داود (١/ ١٧٣/ ١٣٩)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٧٧/ ٥٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٣٢ – ٢٣٣)، و«السنن الصغير» (١/ ١٣٤/ ٢٣٣)، و«السنن والآثار» (١/ ٩٠/ ٩٠٠)، والبغيوي في «شرح السنة» (٢/ ٣٢)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٩١ – ٩٢/ ٩٩٠)، والبغيوي في «شرح السنة» (٢/ ٤٣٥) من طرق عن مالك به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٢٥)، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» (١٣٥/ ٤٤٥)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (٥٠٥ -٥٠٦/ ٤٤٥)، والبيهقي (٢٣٢/ ٢٣٨) من طرق عن محمد بن زيد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة أم محمد بن زيد، واسمها أم حرام. والحديث ضعفه شيخنا -رحمه الله- في «ضعيف سنن أبي داود» (١٢٥).

<sup>(</sup>يميى) = يمبى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

ابَنِ زَيدِ بنِ قُنفُلْدٍ [التَّيمِيِّ - «مح»]، عَن أُمِّهِ؛ أَنَّهَا سَأَلَت أُمَّ سَلَمَةَ -زَوجَ النَّبيِّ ﷺ-:

مَاذَا تُصَلِّي فِيهِ المَرَأَةُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَت: تُصَلِّي فِي الخِمَارِ وَالدِّرعِ السَّابِغِ (١)، إِذَا غَيَّبَ (في رواية «مص»، و«مح»، و«قع»: «الذي يغيب»، وفي رواية «حد»: «الذي يستر») ظُهُورَ (في رواية «مح»: «ظَهَرَ») قَدَمَيهَا.

١ ٣٥٠ - ٣٧ - وحدَّثني عن مالك، عَنِ الثَّقَةِ عِندَهُ، عَن بُكَيرِ بنِ عَبدِاللَّهِ ابنِ الْأَشَجِّ، عَن بُكيرِ بنِ سَعِيدٍ، عَن (في رواية «مص»: «أَنَّهُ أَخبَرَهُ») عُبيدِاللَّهِ بنِ الأَسَجِّ، عَن بُسرِ بنِ سَعِيدٍ، عَن (في رواية «مص»، و«قع»] فِي حَجرِ (في رواية الأَسوَدِ الخُولانِيِّ - وَكَانَ [عُبيدُاللَّهِ - «مص»، و«قع»] فِي حَجرِ (في رواية «عُجرَة») مَيمُونَةَ - زَوج النَّبِيِّ ﷺ -:

أَنَّ مَيمُونَةَ كَانَت تُصَلِّي فِي الدِّرعِ<sup>(٢)</sup> وَالخِمَارِ<sup>(٣)</sup> لَيسَ عَلَيهَا إِزَارٌ<sup>(٤)</sup>. ٣٥٣ - ٣٨ - وحدَّثني عن مالك، عَن هِشَامٍ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ:

(١) الساتر.

۳۵۱–۳۷۳ موقوف صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (۱/ ۱٤٢/ ۳۲۲)، والقعني (۱/ ۱۵۲/ ۱۹۹)، ومحمد بن الحسن (۷۲/ ۱۵۹).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٢٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٣٣) عن مالك به.

وأخرجه الدارقطني؛ كما في «الاستذكار» (٥/ ٤٤٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٧٢) والبيهقي (٢/ ٣٣٣) من طريق الليث بن سعد، وابن لهيعة، وعبدالله بن وهب، عن بكير به.

قلت: وهذا إسناد صحيح.

(٢) درع المرأة: قميصها، وهو مذكر.

(٣) ثوب تغطي به المرأة رأسها. (٤) الملحفة.

٣٥٣-٣٥- مقطوع صحيح - رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٦٣/١٤٢)، والقعنبي=

<sup>(</sup>قس) = عبدالرحمن بن القاسم (زد) = على بن زياد (حد) = سويد بن سعيد (بك) = ابن بكير

أَنَّ امرَأَةً استَفتَتَهُ (في رواية "قع": "استفتت عروة")، فَقَالَت: إِنَّ المِنطَــقَ<sup>(۱)</sup> يَشُقُّ عَلَيَّ، أَفَأُصَلِّي فِي دِرعٍ وَخِمَارٍ؟ فَقَالَ: نَعَم؛ إِذَا كَانَ الدِّرعُ سَابِغًا<sup>(۱)</sup>.

انتهى المجلد الأول بحمد الله وفضله ويدايته:

« ٩- كتاب قصر الصلاة في السفر »

<sup>=(</sup>ص١٨٥)، وسويد بن سعيد (١٣٩/٢٣٩-ط البحرين، أو ص ١٠٩ -ط دار الغرب).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ١٣٠/ ٥٠٣٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٢٥) من طريقين عن هشام به.

قلت: سنده صحيح؛ رجاله ثقات.

<sup>(</sup>١) المنطق: ما يشد به الوسط، قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٤٤٣): «المنطــق -ههنا–: الحقو؛ وهو الإزار والسراويل».

<sup>(</sup>٢) ساتراً لظهور قدميها.

<sup>(</sup>يحيى) = يحيى الليثي (مص) = أبو مصعب الزهري (مح) = محمد بن الحسن (قع) = عبدالله بن مسلمة القعنبي

## فهرس الموضوعات

0	خطبة الحاجة
۸	خطة العمل
10	تراجم أصحاب الروايات المعتمدة
١٥	أبو مصعب الزهري
\V	أبو عبدالرحمن القعنبي
١٩	أبو محمد الحدثاني
Y •	علي بن زياد
۲۱	عبدالرحمن بن القاسم
۲۲	محمد بن الحسن الشيباني.
۲۳	یحیی بن عبد الله بن بکیر
Υ ξ	يحيى بن يحيى الليثي
۲٦	عصر الإمام مالك
۲۹	خصائصه العلمية
۳٤	مقوماته العلمية
٥٩	الإمام مالك بن أنس
117	«الموطأ» ومكانته في الإسلام
117	الحاجة إلى «الموطأ» وسبب تأليفه
HA 15 V	وجه تسمية «الموطأ»

17.	مصطلحات الإمام مالك في «الموطأ»
177	رواة «الموطـــأ»
	نسخ «الموطأ»
١٣٨	اختــلاف الموطآت
189	اختلافات مشتركة في أكثر من «موطأ».
107	اختلافات تفردت بها بعض «الموطآت»
701	الدارقطني واختلاف «الموطآت»
109	شروح «الموطأ»
۸۶۱	شرح غريبــه
\V*	رجال «الموطأ»
171	مسنده
171	شواهده
١٨١	بداية كتاب «الموطأ»
141	باب الإخلاص وإحضار النية
١٨٥	١- كتاب وقوت الصلاة
١٨٥	١ - باب وقوت الصلاة
Y • •	٢- باب وقت صلاة الجمعة
لصلاة	٣- باب ما جاء فيمن أدرك ركعةً من ا
تى الليا	٤- باب ما جاء في دلوك الشمس وغس

Y . 0	٥- باب جامع الوقوت
Y1 •	٦- باب ما جاء في النوم عن الصلاة
717	٧- باب ما جاء في النهي عن الصلاة بالهاجرة
وم وتغطية الفم في	٨- باب ما جاء في النهي عن دخول المسجد بريـح الث
717	الصلاة
771	٢- كتاب الطهارة
YY1	١- باب العمل في الوضوء
Y Y V	٧- باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة
77.	٣- باب الطهور للوضوء
7	٤- باب ما لا يجب منه الوضوء
7 o t	٥- باب ترك الوضوء مما مسته النار
Y 0 A	٦- باب جامع الوضوء
۲۷۳	٧- باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين
YV0	٨- باب ما جاء في المسح على الخفين
YAY	٩- باب العمل في المسح على الخفين
۲۸۳	١٠- باب ما جاء في الرعاف
۲۸٤	١١- باب العمل في الرعاف
۳۸۶	١٢- باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف
	١٣ – باب الثوب يكون فيه الدم

791	١٤- باب ما جاء في الوضوء من المذي
Y 9 £	١٥- باب الرخصة في ترك الوضوء من المذي
Y 9 0	١٦- باب الوضوء من مس الفرج
٣٠٠	١٧ – باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته
٣٠٢	١٨ - باب العمل في الغسل
٣٠٥	١٩ – باب واجب الغسل إذا التقى الختانان
بل أن يغتسل ٣٠٩	٢٠- باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم ق
ذا صلى ولم يذكروغسله	٢١- باب إعادة الجنب الصلاة وغسله في رواية : إ
٣١٢	ثو به
الرجل ٣١٧	٢٢- باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى
٣٢٠	٢٣- باب جامع غسل الجنابة
٣٢٣	٢٤- هذا باب في التيمم
٣٢٧	٢٥- باب العمل في التيمم
٣٢٩	٢٦- باب ما جاء في تيمم الجنب
٣٣١	٢٧- باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض
	٢٨– باب ما جاء في طهر الحائض
***V	٢٩- باب جامع الحيضة
٣٤١	٣٠- باب المستحاضة
T & V	٣١- باب ما جاء في بول الصبي

٣١– باب ما جاء في البول قائمًا وغيره
٣٢- باب ما جاء في السواك
٢- كتاب الصلاة
١ - باب ما جاء في النداء للصلاة
٢- باب ما جاء في النداء في السفر، وعلى غير وضو
٣- باب ما جاء في قدر السحور من النداء
٤- باب افتتاح الصلاة والتكبير في كل خفض ورفع
٥- باب ما جاء في القراءة في صلاة المغرب والعشاء
٦- باب العمل في القراءة
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
<ul> <li>٨- باب ما جاء في أم القرآن</li> </ul>
٩- باب العمل في القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر في
١٠- باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه
١١- باب ما جاء في التأمين خلف الإمام
١٢- باب العمل في الجلوس في الصلاة
١٣- باب التشهد في الصلاة
<ul> <li>١٤ باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام</li> </ul>
١٥- باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا
١٦ - باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته

٤٢٣	١٧ – باب من قام بعد الإتمام أو في الركعتين
٤٢٥	١٨ - باب النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها
٤٣٣	٤- كتاب السهو
٤٣٣	١- باب العمل في السهو
٤٣٩	٥- كتاب الجمعة
249	١- باب العمل في غسل يوم الجمعة
٤٤٤	٢- باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب
٤٤٨	٣- باب فيمن أدرك من الصلأة ركعةً يوم الجمعة، ما يفعل؟
٤٤٩	٤- باب ما جاء فيمن رعف يوم الجمعة
٤٥٠	٥- باب ما جاء في السعي إلى يوم الجمعة
804	, -
804	
204	٨- باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة
۲۳ ع	-
نــير	١٠- باب القراءة في صلاة الجمعة، والاحتباء، ومن تركها من غ
٤٦٦	عذرعذر
٤٧١	٦- كتاب الصلاة في رمضان
	١- باب الترغيب في الصلاة في رمضان
٤٧٦	٢- باب ما جاء في قيام رمضان

١- كتاب صلاة الليل
١ - باب ما جاء في صلاة الليل٥١
١- باب صلاة النبي ﷺ في الوتر
٢- باب الأمر بالوتر
٤- باب ما جاء في الوتر بعد الفجر
٥- باب ما جاء في ركعتي الفجر
٨- كتاب صلاة الجماعة
١- باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ
٢- باب ما جاء في العتمة والصبح
٣- باب ما جاء في إعادة الصلاة مع الإمام بعد صلاة الرجل
لنفسه
٤- باب العمل في صلاة الجماعة
٥- باب في صلاة الإمام وهو جالس
٦- باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد
٧- باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة
٨- باب ما جاء في الصلاة الوسطى٧٥٠
٩- باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد
١٠ - باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار ٥٤٣